

شَرْحُ الْمَهْدِ الْبَيْتِ

المُسَمَّى

غَايَةُ الْبَيَانِ نَادِرَةُ السَّمَاءِ فِي إِحْرَاءِ لَوَانِ

تَصْنِيفُ

الإمام الفاضل الفقيه الأصولي النظار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الفارابي الحنفي

(ت ٧٥٨ هـ)

تَحْقِيقُ

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لأحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي أحمد الشرفاوي

المجلد الحادي عشر

كتاب الحوالة - باب عزل الوكيل

دار الضيافة

للتبشير والتوزيع

الكوت

علم لأحياء التراث

والخدمات الرقمية

لندن - مصر



عناية البيان

قال بعضهم: تُرْجَبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ.

وقال بعضهم: عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا.

ولانما اختلفوا؛ لأن محمداً ذكر مسائل تَدُلُّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا.

أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُوجِبُ الْبِرَاءَةَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ؛ يَقُولُ: بَانَ الْمُخْتَالُ لَهُ مَتَى أَبْرَأَ [٢١٣/٢] الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ الدِّينِ، فَالْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجِبِلِّ بِشَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِّ.

ولو وهبَ الدِّينَ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ رَجَعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُجِبِلِّ عَلَيْهِ دَيْنٌ، كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ، وَلَوْ وَهَبَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَتَحَوِّلُ إِلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ وَالدِّينُ جَمِيعًا، كَانَ الْإِبْرَاءُ وَالْهَيْئَةُ فِي حَقِّهِ سَوَاءً [٢١٦/٥]، فَيَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَمَا فِي حَقِّ الْأَصْلِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْهَيْئَةَ وَالْإِبْرَاءَ حَيْثُ تَكُونُ تَمْلِكُكَ مِنْ وَجْهِ لَا إِسْقَامًا مُحَضًّا، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: لَوْ قَضَى^(١) الطَّالِبُ [١٣١/١٠] الدِّينَ بِنَفْسِهِ أُجِيزَ عَلَى الْقَبُولِ، وَلَمْ يُخْعَلْ مُتَبَرِّعًا، وَلَوْ بَرِئَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ كَانَ مُتَبَرِّعًا.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ الْمُخْتَالُ لَهُ الْمُجِبِلَّ بِقَبْضِ مَا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ؛ لَا يَصِحُّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الدِّينُ عَلَيْهِ؛ صَحَّ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تُوجِبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا؛ يَقُولُ: إِنَّا أَحْنَفُ أَنَّ الْمُخْتَالُ لَهُ لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ دَيْنِ الْحَوَالَةِ، أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ صَحَّ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْمُجِبِلَّ أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ لَمْ يَصَحَّ، وَلَوْ بَقِيَ الدِّينُ عَلَى الْمُجِبِلِّ صَحَّ.

(١) أَيُّ: الْمُجِبِلِّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٢١٦.

وهي جائزة بالديون قال رحمه الله: «من أُجِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّعِ»، ولأنَّ التَّوَمَّ
مَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَتَصِحُّ كَالْكَفَالَةِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالذُّيُونِ، لِأَنَّهَا تُشِيرُ عَنِ
النَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ، وَالتَّحْوِيلُ فِي الدَّيْنِ لَا فِي الْعَيْنِ.

❦ فيه أسرار ❦

فالحاصل: أن الحوالة إبراء لفظاً، لكونها نقلاً مطلقاً، تأجيل معنًى، لأنه إذا
تَوَمَّ ما في ذِمَّةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ عَادَ الدَّيْنُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُجِيلِ، وهذا هو معنى التأجيل،
فوجب أن يترأَّعَ الْمُطَالِبُ دُونَ الدَّيْنِ، وَالْعَمَلُ بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّ فِي
كُلِّ حُكْمٍ، لِتَنَاقُضِ بَيْنَهُمَا، فَاعْتَبِرَ مُحَمَّدٌ رحمه الله الْحَقِيقَةَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، فَجَعَلَهَا
إِبْرَاءً، وَاعْتَبَرَ الْمَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَجَعَلَهَا تَأْجِيلًا، لِيَكُونَ عَمَلًا بِهِمَا يَقْدِرُ
الْإِمْكَانُ. كَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ».

قوله: (وهي جائزة بالديون)، [أي] ^(١) قال القُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «الْحَوَالَةُ
جَائِزَةٌ بِالذُّيُونِ» ^(٢)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مَاخُودَةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَتَحْوِيلُ الدَّيْنِ مِنْ
ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ مُمَكِّنٌ، فَأَمَّا الْأَعْيَانُ ^(٣) ١٠١/١٣٨١ د: فَالْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ بِهَا التَّسْلِيمُ، وَذَلِكَ
لَا يُمَكِّنُ تَحْوِيلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلِهَذَا لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِيهَا، وَصَحَّتْ [فِي الدُّيُونِ] ^(٤).
هَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِادِي فِي «شَرْحِهِ».

ونحقيقه: أن الدَّيْنَ يَثْبُتُ بِالْوَصْفِ، كَمَا إِذَا قَالَ: لَقَلَانِ عَلَى الْفِ، فَعَارَ أَنْ
يَقْبَلَ النَّقْلَ بِالْوَصْفِ أَيْضًا.

وَلَا يُقَالُ: الدَّيْنُ وَصِفٌ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ عَرَضٌ، فَكَيْفَ يَقْبَلُ النَّقْلُ؟
لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَهَا حُكْمُ الْجَوَاهِرِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ يَحْكُمُ بِبَقَائِهَا

(١) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع».

(٢) ينظر: «مختصر القُدُورِي» ص/ ١٢٠.

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع». وأشار إليها في حاشية: «ن» و«ض».

قَالَ: وَتَصِحُّ بِرِضَا الْمُجِيلِ، وَالْمُخْتَالِ، وَالْمُخْتَالِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمُخْتَالُ

فَإِنَّهُ الْبَيِّنُ

بَعْدَ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَأنَّ الْعَيْنَ لَا تَقْبَلُ فِي الذَّمِّ، فَلَا يَتَأَثَّرُ نَقْلُهَا مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، فَلَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِي الْعَيْنِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الْحَوَالَةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(١).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» وَقَالَ [١٧٢/٩٧]: حَدَّثَنَا الْقُتَيْبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ^(٢) عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ النَّسْرِ ظُلْمٌ، وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(٣).

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» - بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [حَدِيثٌ]»^(٤) حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَبَعْدَ أَنْ إِذَا أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ. إِلَى هُنَا لَفْظُهُ، وَلَأنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِيقَافِ مَا التَزَمَ فَجَازَ كَالْكَفَالَةِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكِفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ التَّزَامُ بِمَا عَلَى الْأَحْبِلِ قَوْلُهُ: (قَالَ: وَتَصِحُّ بِرِضَا الْمُجِيلِ، وَالْمُخْتَالِ، وَالْمُخْتَالِ عَلَيْهِ)، أَيِ: قُلِّ

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو يَمْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» [١٧٢/٩٧]، وَالطِّرَافِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٢٦٢/٨]، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ» [١٢/١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» [١٥٦٤/١]، وَابْنُ دَاوُدَ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٥٦٤/١]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْمُدْرَسَةِ» [٣٣٤٥/١]، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «الْمُحْتَصَرِّ» [١٣٠٩/١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» [١٥٦٤/١]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْمُدْرَسَةِ» [٣٣٤٥/١]، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «الْمُحْتَصَرِّ» [١٣٠٩/١].

(٢) رَقَعَ بِالْأَصْلِ: «أَبِي الزُّنَادِ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م»، وَتَحْقِيقٌ، وَفَضْلٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَوَالَاتِ / بَابِ فِي الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ [رَقَمَ: ٢١٦٦]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ وَصَحَّةِ الْحَوَالَةِ وَاسْتِحْبَابِ قَوْلِهَا إِذَا أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ [رَقَمَ: ١٥٦٤]، وَابْنُ دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ فِي الْمَطْلِ [رَقَمَ: ٣٣٤٥]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظُلْمٌ [رَقَمَ: ١٣٠٩]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظُلْمٌ [رَقَمَ: ١٣٠٩]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظُلْمٌ [رَقَمَ: ١٣٠٩].

(٤) مَا بَيْنَ الْمَقْفُوفَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ن»، «م»، «و»، وَتَحْقِيقٌ، وَفَضْلٌ.

فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهَا وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَاءٍ، وَأَمَّا

عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، وَتَصَحَّ الْحَوَالَةُ بِرِضَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا رِضَا الْمُخْتَالِ لَهُ: فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ، وَبِالْحَوَالَةِ [١١٨/٢] يَسْتَقِلُّ الدَّيْنُ أَوْ الْمُطَالَبَةُ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشَائِخِ^(٢)، وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَا مَنْ لَهُ الْحَقُّ - وَهُوَ الْمُخْتَالُ لَهُ - فَلَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ إِلَّا بِرِضَاءٍ.

وَلِهَذَا الْمَعْنَى اعْتَبَرَ رِضَا الْمُجْبِلِ أَيْضًا، وَلَمْ يَشْتَرَطْ فِي «الزِّيَادَاتِ» رِضَا الْمُجْبِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، بَلْ لَهُ نَفْعٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَالَ عَلَيْهِ إِذَا [١٣٩/١٠] أَدَّى الدَّيْنَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجْبِلِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ [١٤٣/١٠] الْمُجْبِلِ، فَكَانَ نَفْعًا مُحَضًّا.

وَأَمَّا رِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ: فَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا^(٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ كَانَ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ذَيْنِ، فَرِضَاءُ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(٤)، وَاخْتَارَهُ الْجُرْجَانِيُّ^(٥) مِنْ أَصْحَابِنَا. كَذَا فِي «مَخْتَصَرِ الْأَسْرَارِ».

(١) بَطْنُ «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ١٢٠].

(٢) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: أَنَّ الشَّرْطَ قَبُولُ الْمُخْتَالِ فِي الْمَعْلَسِ وَرِضَا الْمَجَالِ عَلَيْهِ وَلَوْ غَائِبًا، وَهُوَ مَا لَحِظَهُ فِي السَّهْلِ كَمَا مَرَّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ خِلَافَ أَبِي يُونُسَ فِي الْمُخْتَالِ قَطْعٌ، فَعَلَيْهِ لَا تَشْتَرِطُ حَضْرَتُهُ بَلْ يَكْفِي رِضَاؤُهُ كَالْمَجَالِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَجَالِ عَلَيْهِ فِي أَنَّ حَضْرَتَهُ غَيْرُ شَرْطٍ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّوْفِيقُ بِحَقْلِ مَا فِي «الدَّرَرِ» وَغَيْرِهَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ الَّذِي هُوَ خِلَافُهُ الصَّحِيحُ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِمَا الْمَصْحُوحُ فَأَنَّهُمْ، يَنْظُرُ: «دُرَرُ الْحُكَامِ» [٣٠٨/٢]، «دُرَرُ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤٢/٥].

(٣) بَطْنُ: «بِدَائِعِ الصَّنَاعَةِ» [١٦/٦]، «الْإِخْتِيَارَةِ» [٤/٣]، «تَلْيِيقِ الْحَقَائِقِ» [١٧١/٤]، «الدَّرَرِ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤١/٥].

(٤) بَطْنُ: «الْحَاوِيِ الْكَبِيرِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرَدِيِّ [٤١٨/٦] - وَهُوَ الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ - لِلشَّارِزِيِّ [١٤٤/٦] - وَهُوَ التَّهْلِيلُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْبَغَوِيِّ [١٦٢/٤].

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحِيرٍ بْنُ مُهْدِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ تَلَقَّى أَحَدَ الْأَعْلَامِ، وَتَلَقَّاهُ تَرْجَمَةً.

المُخْتَالِ عَلَيْهِ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّيْنُ وَلَا لُزُومَ يَدُونِ التَّزَامِهِ، وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ ذَكَرَهُ فِي الزِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ التَّزَامَ الدَّيْنِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ تَصَرُّفٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ بَلْ فِيهِ نَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ.

عبد الله

وذلك لأن بالحوالة ينتقل الدين أو المطالبة بالدين إلى ذمة المُخْتَالِ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِدُونِ رِضَاءِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ ضَامِنٌ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الضَّامِنِ؛ كَمَا فِي الْكِفَالَةِ.

وَلَا يُقَالُ: صَاحِبُ الْحَقِّ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، كَمَا يَسْتَوْفِي بِوَكِيلِهِ، فَكَذَا هُنَا لَمْ أَنْ يَسْتَوْفِيهِ بِالْمُخْتَالِ لَهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: مُوجِبُ الْمُطَالَبَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا الْمُدَايِنَةُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي الْأَصْلِ، لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْوَكِيلِ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَفِي الْقَرَعِ يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَنْتَقِلُ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ فِي الدَّيْنِ إِلَى الْمُخْتَالِ لَهُ، وَتَكُونُ الْمُطَالَبَةُ لَهُ خَاصَّةً، وَقَدْ [١/٥٢٩٧/٥] يَكُونُ الْمُخْتَالُ لَهُ أَصْعَبُ^(١) مِنَ الْمُجِبِلِ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَيَسْتَضِرُّ بِهِ الْمَذْبُوبُ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِإِلَّا رِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ)، ذَكَرَهُ فِي «الزِّيَادَاتِ».

وَفَائِدَةُ شَرْطِ رِضَاءِ: تَظْهَرُ فِي الرَّجُوعِ عَلَى الْمُجِبِلِ إِذَا كَانَتِ الحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ؛ لَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى، بَلْ يَتَقَاضَى.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ)، أَيُّ: الْمُجِبِلُ لَا يَنْتَضِرُّ بِتَصَرُّفِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.

(١) فِي دَعَا: أَصْعَبُ.

قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِيَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ.

حاشية البيان

قوله: (قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِيَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ)، أي: قال القُدوري في «مختصره»^(١).

اعلم: أن الحَوَالَةَ إِذَا تَمَّتْ بِقَبُولِ الْمُحْتَالِ لَهُ وَالْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، بَرِيَ الْمُجِبُّ، وَلَا يَرْجِعُ الطَّالِبُ بِالَّذِينَ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا بِالتَّوَيُّ^(٢).

وقال زُفَرٌ وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ^(٣): لَا تُوجِبُ الْحَوَالَةُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ^(٤). ذكر قول القاسم هكذا: فخر الإسلام في «شرح الزبادات».

وجملة القول هنا: ما قال في «شرح الطحاوي»: «إِنَّ الْحَوَالَةَ مُبَرِّئَةٌ، وَالْكَفَالَةُ غَيْرُ مُبَرِّئَةٍ، وَالطَّالِبُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ طَلَبَ حَقَّهُ مِنَ الْأَصِيلِ، وَإِنْ شَاءَ مِنَ الْكَفِيلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْكَفَالَةُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ، فَتَكُونُ حَوَالَةً.

وعند زُفَرٍ: الْحَوَالَةُ وَالْكَفَالَةُ سَوَاءٌ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مُبَرِّئَةٍ لِلأَصِيلِ، لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: تَحْمِلُ الضَّمَانَ عَنِ الْغَيْرِ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ التَّحْمِيلُ إِذَا كَانَ الْأَصِيلُ ضَمِينًا.

وقال مالك: الْكَفَالَةُ وَالْحَوَالَةُ سَوَاءٌ، وَكِلَاهُمَا مُبَرِّئَةٌ لِلأَصِيلِ^(٥)، وَلِلطَّالِبِ

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ١٢٠].

(٢) التَّوَيُّ - مقصور - هلاك المال، كذا جاء في حاشية: «ن».

(٣) القاسم بن معن: هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أبو عبد الله الهذلي الكوفي، ولي القضاء بالكوفة بعد شريك بن عبد الله، وهو أحد من قال له أبو حنيفة في نفر: «أَنْتُمْ مَسَارِقِي، وَجَلَاءُ حَزَنِي». وكان رجلاً تبيلاً قاضيًا بالكوفة لا يأخذ أجرًا. (توفي سنة: ١٧٥هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٧٠٨/٤]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٤١٢/١].

(٤) ينظر: «تحفة الفقهاء» [٢٤٧/٣]، «الاختبار» [٤/٣]، «بين الحقائق» [١٧١/٤]، «الجواهر البيرة» [٣١٧/١].

(٥) ينظر: «الناج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٨/٧]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١٩/٦].

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَتَرَا، إغْتِيَارًا بِالكِفَالَةِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقْدٌ تَوَثُّقٌ، وَلَنَا:
أَنَّ الحَوَالََةَ لِلتَّقْلِ لُغَةً، وَمِنْهُ حَوَالَةُ الْغَرَسِ وَالذِّينُ مَتَى انْتَقَلَ عَنْ الذِّمَّةِ لَا يَبْقَى
فِيهَا. أَمَا الكِفَالَةُ فَلِلْضَمِّ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ وَالتَّوَثُّقِ
بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ.....

عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَنْ يَأْخُذَ حَقُّهُ مِنَ الضَّمَمِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْأَصِيلُ بَرِيئًا
صَارَ حَقِّينِ.

إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَنَا [١/١٠٠/١٣٢٢] فَرَّقُوا بَيْنَ الحَوَالَةِ وَالكِفَالَةِ، فَقَالُوا: الحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ؛
لأنَّهَا مُنْتَقَةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَالْحَقُّ مَتَى تَحَوَّلَ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ بَقِيََتْ ذِمَّةُ الْأَوَّلِ^(١)
فَارْعَةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَوَّلْتَ الشَّيْءَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ؛ بَقِيََ مَكَانُ الْأَوَّلِ فَارْعًا لَا
مَحَالَةً، وَالكِفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُنْتَقَةٌ مِنَ الْكِفَالِ^(٢)، وَهُوَ ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى
الشَّيْءِ، وَضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ لَا يُوجِبُ فَرَاغَ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ
الْأَصِيلِ، فَتَصِيرُ حَوَالَةً؛ لِأَنَّهَا [٢/١٤٤/٢] فِي مَعْنَى الحَوَالَةِ^(٣). إِلَى هُنَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَشْجَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح» [٢/٢٩٨/٥] الطَّحَاوِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْعَمَلَ
بِمَعَانِي اللُّغَاتِ وَاجِبٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الكِفَالَةَ هِيَ
الضَّمُّ لُغَةً، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ، وَالحَوَالَةُ: النُّقْلُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَوَثُّقُ بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ
زُفَرٍ: «إِنَّ الحَوَالََةَ لَيْسَتْ بِمُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّوَثُّقِ كَالْكِفَالَةِ».

(١) فِي «ع»: «ذِمَّةُ الْأَوَّلِ».

(٢) فِي «ن»: «الْكِفَالِ». وَأَشَارَ فِي الْحَاشِيَةِ: إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «الْكُفْلُ».

(٣) يُنْظَرُ: «شرح مختصر الطَّحَاوِيِّ» لِلْأَشْجَهَانِيِّ [٢/٢٥٤].

وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه يُحتمل عود المطالبة إليه بالتوى
فلم يكن متبرعاً .

قال : ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه .

عنه الشافعي

[فقال : إنما التوى] ^(١) لاختيار الأمل والأحسن في القضاء ، حتى لا يُعاطل
في قضاء الدين ويُؤدّيه أجود وأرجح مما كان ، وهذا لا يدلّ على أن الحوالة ليست
بمبرّنة .

قوله : (وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل) .

ومعنى الجبر : أن يُنزّل منزلة [١٠/٤١٣٣] القاض بالمخيلة بين المختال له
والمنقود .

وهذا جواب سؤال بأن يُقال : لا نسلم أن المجبل يتبرأ بالحوالة ، فلو برئ لم
يُجبر المختال له على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه حينئذ يكون متبرعاً في قضاء
الدين ، والمتبرع لو قضى دين غيره لا يُجبر الدائن على القبول .

فأجاب وقال : إنما يُجبر ، لأن الدين يُحتمل العود إليه بالتوى ، لأنه إنما
انتقل إلى ذمة أخرى بشرط السلامة ، فإذا توى يرجع ، فلم يكن المجبل متبرعاً في
القضاء .

قوله : (ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه) ، عطف على

قوله : (برئ المجبل) في قوله : (وإذا ثبت الحوالة برئ المجبل من الدين) .

قال في «شرح الأقطع» : «قال الشافعي رحمه الله : لا يرجع المختال بذمّه عند
التوى ، فإن أحاله عليه بشرط السلامة ^(٢) ، فإن أنه غير ملّي ، فيه وجهان : الصحيح

(١) ما بين المنطوقين : زيادة من : «ن» ، «م» ، «ن» ، «ج» ، «ع» ، «و» ، «هـ» ، «ز» .

(٢) السلامة : مصدر ملّا ملاماً ، وهو اللأمة ، على أفعال التطليل ، ومنه التلويح ، وهو العي المقتصر .

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال بعضهم ينسخ الحرة ، يغوذ الدين ، - صحيح - يد هبت في عيشي
 وقال بعضهم في سوت عن ، فلا من ينسخ ، يغوذ ، وفي الجعود : ينسخ
 ويُعاد ، وحزن الكلام في ولانة مقلدة المحل بقية ، يدس لانه يحصل من
 لحلاف : ' إلى ها لفظ العالم في «طريقة الحلاف»

وخة قول الشافعي أن الرأفة حسب مقتضى عن هذا - يخرج على تحجيل
 عند نوى من غير عوصي ، فلا يغوذ إلى دقة المحل - سوى ، لأن بعض من
 الحوائث في حاش المحل - فراع دقة عن شغل الدين ، وقد حصل فراح - منه - مثل
 إلى دقة أخرى ، لا يغوذ إلى دقة الأول إلا - حسب - حلاف - من - صحيح - على
 عبي مهلكة قبل التسميم ، يغوذ - يتبين ، لأن البراءة - من - نفس - فحسبه ، - من - عوصي ،
 وقد لم يشتم له عوصي ، يغوذ .

ولما ما روى أصحابنا في كتبهم كالأسرار : [...] وعنه عن
 عثمان بن عفان - يتأ أنه قال : إذا نوى النكاح على شخص غيب ، عد ذلك على
 المحل كما كان ، ولا نوى غنى مال منكم .

ذكر محمد في «الأصل» عن شرح مثل ذلك . وقد يعرف [...]
 معارف ، محل محل الإجماع ، ولأن سوء الطريق لا يفسد ، فيحصل الاستبراء ،
 لا يصحح الاستبراء ، وهذا لأن المقصود من الحوائث التوصل إلى الاستبراء . لا

بسم الله الرحمن الرحيم

... [...] ... [...] ... [...]

... [...] ... [...] ... [...]

(١) بطل «الأصل» المعروف بالسوء : [...] ... [...] ... [...]

(٢) ما بين الموقوفين : زيادة من [...]

«وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ»

قالوا: لو مات المُحبِلُ والمَحِلُّ عليه مُفْسِدِيْنِ لَا يَرْجِعُ، فكذلك فيما نحن فيه قلنا لَا نُسَلِّمُ، بل يَثْبُتُ له الرُّخُوعُ إِلَّا أَنَّهُ سَقَطَتِ الْمُطْلَبَةُ بِهِ، ولهذا كُنَّا ظَهَرَ لأحدهما مَالٌ أَحَدُهُ، كما في الكَمَلِ والمَكْمُولِ عنه إِذَا مَاتَا مُفْسِدِيْنِ تَعَلُّلُ الْكَفَالَةِ، ثُمَّ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُطْلَبَةَ لَا تَثْبُتُ حَالِ حَيَاةٍ لِمَكْمُولٍ عَنْهُ

قالوا: مَالُ الْخَوَالَةِ خُصٌّ كَالْمَقْصُوصِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَالْمَقْصُوصِ لَأَذِنَ إِلَى الْإِتْرَافِ عَنْ ذَيْنِ يَدَيْنِ، وَلِأَنَّهُ نَحْوُ الْخَوَالَةِ بِرَأْسِ مَالٍ نُصْرَفُ وَاسْتَلَمَ، وَيُؤَلَّاهُ كَالْمَقْصُوصِ لَمْ تَجْرُ الْخَوَالَةُ، فَوَدَا مَاتَ الْمُحِبِلُ فَقَلَّتْ لَا يَكُونُ لِلْمُحِبِلِ لَهُ أَسْوَةٌ لِعُرْمَاءٍ، فَإِذَا كَانَ كَالْمَقْصُوصِ لَا يَرْجِعُ

قلنا: لَيْسَ كَالْمَقْصُوصِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَالْمَقْصُوصِ لَحَارَ لِلْمُحِبِلِ أَنَّهُ أَنْ يَشْرِيَ بِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ الْمُحِبِلِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ الْخَوَالَاتِ أَنْ يَشْرِيَ مِنْ الْمُحِبِلِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَخْرُجْ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَقْصُوصِ

وقولهم: لَوْ لَمْ يَكُنْ كَالْمَقْصُوصِ حَارَ دَيْنًا يَدَيْنِ، لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يُؤَدِّي إِلَى مَا قَالُوا إِذَا كَانَ الْعَصْدُ مِنَ الْمُعْدُومَةِ، فَتَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ الْمُعَاوَضَةَ لَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ كَالْقَرْضِ.

وَأَمَّا الْقَرْفُ وَالسُّنْمُ فَخِيَّةٌ لَهَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَالْمَقْصُوصِ لَحَارَ أَنْ يَشْرِيَ عَنْ الْمَجْلِسِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَحْدَلْ بَدَلَ الْقَرْفِ أَوْ بِرَأْسِ مَا اسْتَلَمَ وَهَرَفَ مِنْ غَيْرِ قَضِيٍّ، يَفْقَدُ الْعَقْدَ، وَلَوْ كَسَتْ الْخَوَالَةُ فَتَبَّ لَكَ هَذَا هَرَفًا عَدَّ نَقْصًا، وَلَا يَنْشُدُ بَعْدُ حَبِيرًا

فَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْمُحِبِلُ وَلَا مَالَ لَهُ سِوَى مَا عَلَى الْمُحِبِلِ عَلَيْهِ، فَوَيْلٌ لِلْمُحِبِلِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ أَسْوَةٌ لِعُرْمَاءٍ، وَلَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَرْحُحُ وَبِنُ نَوِي؛ لِأَنَّ الْبُرْأَةَ حَصَلَتْ مُطْلَقَةً فَلَا تُعْرَدُ إِلَّا بِسَبَبٍ خَدِيدٍ. وَلَنَا: أَيْهَا [١٠/٢٠] مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ لَهُ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَ يُقْسَحُ الْحَوَالَةُ لِقَوَانِهِ، لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ.....

شَوَابَةُ الْمَحَالِ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَا فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»^(١): وَلَوْ أَنَّ الْمَحَالَ لَهُ أَحَرُّ الْحَوِيلِ سَنَةَ [٢١٥/٢]، ثُمَّ مَاتَ الْمُجِيلُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَحَرُّ سِوَى دَيْنِ الْمَحَالِ لَهُ، يُقَسَّمُ دَيْنُهُ عَلَى الْحَوِيلِ بَيْنَ الْمَحَالِ لَهُ وَبَيْنَ الْعَرَمَاءِ بِالْحِصَصِ، لِأَنَّ هَذَا مَا لِلْمُجِيلِ، وَبِمَ يَصِيرُ بِالْحَوَالَةِ يَلْكَ عُمُومًا لَهُ، لِأَنَّ تَعْلِيلَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يُتَصَوَّرُ، لَكِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمَحَالِ، وَهَذَا لَا يَصِيرُ تَحْدُلُ لَهُ أَحْصَى بِهِ مَا لَمْ تَنْتَبِ يَدُهُ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْعَدَّ الْمَأْدُونِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، يَتَعَلَّقُ حَقُّ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِرَقَبَتِهِ وَكُتْبِهِ، ثُمَّ لَوْ وَجِبَ بَعْدَ ذَلِكَ دَيْنٌ أَحَرُّ كَانَ [١٢٦/١] رَقَبَتُهُ وَكُتْبُهُ بَيْنَ الْكُلِّ بِالْحِصَصِ، وَابْنُ أَبِي بَرْزُفٍ فِي «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»^(٢)

قَوْلُهُ: «مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ»، يَعْنِي: أَنَّ الشَّرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لِفِعْلًا، مُقْبِدَةٌ مَعْنَى: بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ بِسَلَامَةِ الْحَقِّ.

قَوْلُهُ (إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ)، أَيِ وَصُورُ الْحَقِّ إِلَى الْمَحَالِ بِهِ سَالِمًا هُوَ لِمَقْصُودٍ مِنَ الْحَوَالَةِ.

[قَوْلُهُ] ^(١): (لِقَوَانِهِ)، أَيِ: بِمَوَاقِفِ الْمَقْصُودِ

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ)، أَيِ: لِأَنَّ عَقْدَ الْحَوَالَةِ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ

(١) يُنْظَرُ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِلْمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/٣٢٩].

(٢) الْحَوِيلُ - كَأَمِيرٍ - هُوَ الْمَحَالُ نَفْسًا بِحَوَالَةِ بَيِّنَاتٍ عَلَى كَثِيرٍ وَصَحْبٍ يُنْظَرُ «الْمَعْرِفَةُ فِي تَرْبِيبِ الْمَعْرِفَةِ» لِلْمُعْتَمِدِيِّ [٢٣٥/١] وَ«طَبَقَةُ نَفْسِهِ» لِأَمِيٍّ حَفْصِ بْنِ السَّمْعَانِيِّ [ص/١٤٣].

(٣) يُنْظَرُ «طَرِيقَةُ الْخِلَافِ» لِلْمَلَاءِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [ص/٤٢٦ - ٤٢٧].

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ: «نَفْسٍ» وَ«عَيْنٍ».

مَكْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَهُوَ النَّوْيُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَقَالَا : هَذَا وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

﴿ عليه السلام ﴾

وَلَا دَيْتًا ، وَلَا كَيْلًا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ لِمُخْتَالٍ لَهُ

وَالثَّامِي أَنَّ مَحْمُودَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ . . . لَا يَكُنْ

بَيْتُهُ ، وَحَلَفَ لِلْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَوَى وَعَادَ الْمَالَ بِبَنِي الْمُحِيلِ ، . . . لَا يَكُنْ . . .
عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ غَيْرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

وَعَلَيْهِمَا النَّوْيُ عَنِ ثَلَاثَةِ أَرْوَاحٍ ، وَحَقَّاهُ مَا دَكَّرْنَا ، وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

يَخْتَكُمُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بِالْإِفْلَاسِ ' ' ' كَذَا فِي «شرح الطحاوي»

أَمَّا إِذَا حُجِدَ الْمَالُ وَحَلَفَ - لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَطْلَبِهِ بَعْدَ الْعَيْسِ ، . . .
الْبَيْتِ - فَقَدْ نَوَى بِحَوْلٍ ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ مُفْلِتٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَقَّةً يَحْتَاطُ بِهَا . . .
وَلَا مَرَكَةً ، فَفَقَدَ الْحَقُّ عَنِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَجَبَّتْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ الرُّخُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ .
لَأَنَّ بَرَاءَةَ الْمُحِيلِ كَسَتْ بَرَاءَةَ تَقْلِيٍّ وَاشْتَعَادَ ، لَا بَرَاءَةَ إِسْقَاطٍ ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْإِسْقَاطُ
وَحَبَّ الرُّخُوعُ

وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْعَاصِي بِشَهْوَةِ حَالِ حَيَاةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فَهَذَا بَيِّنَةٌ عَلَى
تَعْلِيلِ الْعَاصِي مِنْ بَصْحٍ أَمْ لَا ؟ وَأَبَرَّ حَبِيبَةَ لَا يَرَى ذَلِكَ وَهُمَا يَرِيَانِ ، لِأَنَّهُ عَمِدَ
عَنِ انْتِصَافِ حَقِّهِ ، فَصَارَ كَمَوْتِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ

وَلَا فِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ عَجَزٌ يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ بِحُدُوثِ الْمَالِ ، لِأَنَّ مَالَ اللَّهِ حَادٍ
وَرَانِحٌ ، فَلَا يَفُودُ عَلَى الْمُحِيلِ كَمَا قُلْنَا تَعْلِيلُ ، بِحُلَافِ الْمَوْتِ ، فَرَبِّهِ عَجَزٌ لَا
يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ

قَالَ فِي «الْمَتَارَى الصَّغَرَى» : «الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ إِذَا حُجِدَ وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَلَا
بَيْتُهُ لِلْمُخْتَالِ ، يَرْجِعُ عَلَى الْأَصِيلِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ

يَتَخَكَّمُ الْخَاكِمُ بِإِفْلَاسِهِ حَالِ حَيَاتِهِ ، وَهَذَا مَا عَلَى أَنْ لِفُلَاسٍ لَا يَحْتَمِلُ مَعَكُمْ
الْقَاصِي عِنْدَهُ ؛ جِلَافًا لِهَذَا . لِأَنَّ مَا لَهِىَ عَمَادٍ وَرَنُجٍ

في غير رواية «الأصول»: أنه لا يزجج [كذا] ذكره شيخ الإسلام خواهر راده
في الحوالة.

١٠١٧) (أَيْ بَعَالُ تَوِي الشَّيْءِ: ١٠١٦) بِشَوَى تَوِي: إِذَا تَلَبَّ، مَقْصُورٌ عَلَى
مَهْمُوزٍ، وَهُوَ تَوِيٌّ^(١) وَتَوِيٌّ، كَذَا فِي «الْحَمْهَرَةِ»^(٢)
قَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَنْ يَخْجَلَ)، أَيْ الشَّخْصُ عَلَيْهِ.

قوله: (وَلَا يَبِيتُ لَهُ)، أي لمُدَّعي الحوالة، وهو المختل، د. م. له، أو
المُحِيل.

قوله: (يَانِلَاسَ)، أليس الرجل إبلان، إذا قلنا ماله، وهو نفس، وهي كلمة عربية، كذا في «الجمهرة»^(١).

وقال في «المجمل»: «أعسى الرخا» إذا صار ذا قنوس بعد أن كان ذا
دراهم»^(١٠)

وقال في «تهذيب الديوان» «عسر اعاصي فلان» بد. مادي انه افسس
قوله. (لأن مال الله عاب ورائع)، يعني يذهب ويحيى، ويخلف جث المرء
فيه في الصباح والمساءل من انقز ابن ابنى وبعكس، صف كان خكم المال

(١) ما بين المخطوطين: زيادة من ٩٥، وليست حاشية في: «التاريخ المصري» لمصر الشهيد (ج ٣١٦/ب) مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - ز. كيا / (رقم الحفظ: ١٠٤٧).

(۶) علی وردی: فعل، کذا جاء فی حاشیة ۱-۲

(٣) بيطرة «جمهورية اللغة» لاين قونك [٧٧٧/١]

(١) المصدر المايق $[٨١٧/٧]$

(د) بنظر: «مجلس اللغة» لاهن فارسي [ص ۷۰۵]

فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَعْضِهِ.

قال ومن أودع رجلاً ألف درهم، وأحال بها عبده أحر، فهو جائز؛ لأنه أقدر على القضاء.

في غاية السهولة

وهذه من مسائل القُدوري^(١)، وأرد بالمختل المختل له

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل أحال رجلاً بألف درهم على رجل، ثم قال المُجِبُّ هو مالي، وقال المختل هو مالي قال: القول قول المُجِبِّ»

معناه، أن المُجِبَّ قال بمُختل له لا شيء لك عليّ، فقد كنت وكنتي في قبضي مالي، وقال المختل له، لا بل كنت لي عييت ألف درهم أحلني بها على عريبك لأقبض حقّي؛ ويقول قول المُجِبِّ. ويؤمّر المختل له بزد لألف لي المُجِبِّ؛ لأن ما قبضه المختل له من المختل عليه من المُجِبِّ

ومجرد الإحالة لا تكون اعترافاً من المُجِبِّ بدَيْنِي للمختل له، لأن [٣٠١، ٢] الإحالة كما تستعمل في نقل الدَيْن أو نقل المطالبة بالدَيْن تستعمل في نقل الضَرْب من المؤكَّل إلى لوكيل مجازاً، كما قال محمد في المضاربة إذا صار مال المضاربة [٣١٨، ٢] دَيْناً على الناس، وليس فيها ربح، وأصبح المضارب عن التدبيري، يُقال له: أحل رث الدَيْن على العُرْماء، أي وكلّه، فلما صح استعمال لفظ الخوالة في الوكالة؛ لم يكره المُجِبُّ معترفاً بالشئ بمجرد الخوالة، فكان القول قوله مع البعيب؛ لأنه يُتَكْرَر الدَيْن.

قوله، (ومن أودع رجلاً ألف درهم، وأحال بها عليه أحر، فهو جائز)، وهذه

(١) ينظر: «محضر القُدوري» [ص/ ١٢٠]

(٢) ينظر: «الجامع الصغير مع شرحه الدافع الكبير» [ص/ ٣٧٨]

من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل أودع ربحاً ألف درهم، ورجل عن المودع ألف درهم، فأحل المودع الذي له الألف ربحاً على المستودع بالألف الذي عنده قال حنبل، وهو صامع، فإن هبكت مودعه عنه، بريء من الحوالة ^(١) [٣١١/٢]، وذلك لأن الحوالة إذا أُطبقت حارث، ورقت بالودعة، حارث بالصريح لأولى، لأن لصيد بالودعة أيسر على الابد. فإذا هبكت الودعة، نصبت بحوالة، وبريء المودع من الضمان، لأنه لا ضمان من ماله في ماله، لا من ماله في ماله، وقد هبكت ذلك ضماناً بضمان، لا من ماله كان مضمناً بذلك ماله. كبركة تنقضي بهلاك الضمان لأن الحق كان متعلقاً بذلك ماله، كبركة تنقضي بهلاك الضمان، فإن الحق كان متعلقاً به، فطعن بهلاكه وحملة القبول هاهنا ذكره الإمام لأصحابي في «الشرح الطحاوي» بموهبة الحوالة على صريحي حوالة مقبلة، وحوالة مطلق، فالمقبلة أن ينفذها من عبه من يدين، والمطلقة ألا يقبضها، والحوالة حارة في هذا كله، وبما التحيل من دين المخاض له، وليس به بعد الحوالة على التحيل سبيل إلا أن يسوى على المخاض عليه، فإذا بقي عليه بطلت الحوالة، وعاد الدين على التحيل كما كان في الأصل عقداً.

وعند الشافعي القبول على المخاض به، ولا يعود الدين على التحيل، وقد مر بيان ذلك

قال: والعرق بين الحوالة المقبلة وبين الحوالة المطلقة أن الحوالة إذا كانت

مُقَيَّدَةٌ انْقَطَعَتْ (٤٠١ د ١) مُطْلَقَةٌ الْمُجْبِلُ ، بِحُجْرٍ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ثَمَنٌ مَبْعُ ، وَاسْتَحَقَّ
لَمَبِيعٍ ، تَبَيَّنَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الدَّنْسِ ، وَبَطُلَتِ الْحَوَالَةُ

وَأِنْ سَقَطَ عَنِ الدَّنْسِ بِمَعْنَى عَارِضٍ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْأَصْلِ ، فَلَا تَنْقُطُ
الْحَوَالَةُ - وَهُوَ أَنْ يَنْهَيْكَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ عَنِ الْبَيْعِ قَتْلَ التَّشِيمِ - سَقَطَ الثَّمَنُ
عَنْهُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ ، وَلَكِنْ إِذَا أَدَّى الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ سَفَوطِ الدَّنْسِ مَزْجَعٌ بِمَا
أَدَّى عَلَى الْمُجْبِلِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ بِأَمْرِهِ

وَكَذَلِكَ لَوْ قَبِلَ الْحَوَالَةَ بِالْمَبِيعِ وَدَيْعَةً عَنِ رَحْلٍ ، فَهَكَذَا الْأَلْفُ عَنِ الْمُدَوِّعِ ،
بَطُلَتِ الْحَوَالَةُ ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مَضْمُونَةً ، فَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ
بِالْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا ، وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ
مُطْلَقَةً ؛ لَا تَنْقَطِعُ مَطَالِبَةُ الْمُجْبِلِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيَ ، إِذَا أَدَّى سَقَطَ مَا
عَلَيْهِ قِصَاصًا .

وَلَوْ تَبَيَّنَ بَرَاءَةُ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُجْبِلِ ؛ لَمْ تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ
(١٠١/١٣٩ د) اسْتَحَقَّ مَالُ الْمُجْبِلِ الَّذِي لَهُ عِنْدَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُجْبِلِ ، لَمْ
تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، بِحِلَافِ الْمُقَيَّدَةِ

وَلَوْ مَاتَ الْمُجْبِلُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَعَلَى الْمُجْبِلِ
دَيُونٌ سِوَى دَيْنِ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ سِوَى هَذَا الدَّيْنِ ، وَالْحَوَالَةُ كَانَتْ
مُقَيَّدَةً ؛ فَالْمُخْتَالُ لَهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ عِنْدَ

وَعِنْدَ زَوْجِهِ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ ، كَالزَّوْجِ ؛ إِذَا الْمُرْتَبِعُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ
سَائِرِ الْعُرَمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ .

وَعِلْمَاؤُنَا قَرَّبُوا بَيْنَ الرَّهْنِ وَبَيْنَ الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرْتَبِعَ

الْجَوَالَةُ بِأَحَدٍ مَا عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ

قال ويكره لئنا، وهي قرص استعاد به المقرض شطوط حشره
وهذا نوع نفع استعبد به وقد نهى رسول الله ﷺ عن قرص حراً نفعاً، والله

عبد المولى

عن المختال عليه من العصب أو الذئير، أو عند المختال عليه من الوديعه

قوله (ما عليه)، أي على المختال عليه من العصب أو الذئير

قوله، (أو عنده)، أي بأحد ما عند المختال عليه من الوديعه

قوله، (قال ويكره الشدح)، وهي قرص استعاد به المقرض شطوط حشره
الطريق)، أي، قال القُدوري في «مختصره»^١

وتعبر الشاتح ما ذكره القُدوري، وهي جمع شفحة - بضم شين - وهي
لثا - تعرب شفة، بمعنى المخكم، وشفي هذا القرص به لإحكامه،

قال في «الفتاوى الصغرى» «الشفح إن كان مشروطاً في المقرض، ب
حرام، والقرص بهذا الشرط قايده، وإن لم يكن مشروطاً جاز»

وقال في «الواقعات» «رحل أقرص رجلاً مالا على أن يكتب له به يس
كد، فإنه لا يجوز، وإن أقرصه بغير شرط يكتب له به، حائراً، وكذا
قال المكتب في شفحة يس موضع كذا على أن أغطت به، فلا حرج»

وقال في «كتاب النيهي» «وسمانح شحار مكروهة، لأنه يتفح بوجهه
حشر الطريق، إلا أن يقرص مصلحاً، ثم يكتب شفحة، فلا بأس، هكذا روي عن
ابن عساي»

[١] بطل مختصر القُدوري، [ص ١٢٠]

٢ - نسخة من نسخة (١٦١٦) من نسخة مطبوعه في دار الكتب بدمشق

كِتَابُ أدبِ الْقَاصِي

لَمَّا كَانَ وَضَعَ الْقَضَاءُ لِعُضْلِ الْخُصُومَاتِ، وَتَمَدُّ الْأَحْكَامِ، وَأَكْثَرُ الْخُصُومَاتِ تَقَعُ فِي الْبَيَاعَاتِ وَالذُّبُونِ - وَقَدْ ذَكَرَهَا ٢١ ص ٢١٧ - ذَكَرَ بَعْدَهَا كِتَابُ الْقَضَاءِ لِمَتَّاسِ الْحَاجَّةِ إِلَى الْقَضَاءِ.

تَحْنُ فِي الْمَشَاةِ مَذْعُو الْحَمَلِي * لَا نَرَى الْآدَبَ فِيمَا يَنْقَسِرُ

والمأدبة - بالصم - عارة عن الصبح الذي بضفة الإنسان ١٠٠٠، ويروى

وفراد المؤلف من الشاهد لاسدلاله على أن لادب في حد ذاته حد ذاتي من حد ذاته
والحساب ويظهر "لحسابي" بكونه في "ناب" "لحسابي" لأن "لحسابي" "لحسابي" "لحسابي"
لعب القادر الجاددي [١٩٠/٨]

(٢) ينظر: الحريب الحديث: ١٠٨/١ [١٠٨/١]

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (5/253)، ابن أبي عمير في المعجم (3/133)، ابن أبي عمير في

* غلبة العيار *

ولا تدر واستأوين، وبسب من مضى قبله، ولا يصح لفصاء من لا تُقبل شهادته،
 مبش لأعني، والعد، والمحدود في القذب، وأما ^(١) : «... امرأة وتطلع
 للفصاء هي الأمواب دون الحدود ولدماء، ولا يحور قصاء أهل الثقة عني
 المسلمين» إلى هنا لفظ «الخزاة».

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «واحتلقت الرويات في تقليد لقاضي انتصاء،
 والأصح أنه يصح التقليد، ولا يتعزل بنفسه»

ثم قال: «قال في «المحيط»: يستحق عزل عبد عامر لمشيح إلا إذا شرط
 بي التقليد أنه متى جاز يتعزل، وعبد الشافعي يتعزل^(٢)، وإمام نصير إمام مع
 لفتي، ولا يتعزل بالفتي، بلا خلاف» ^(٣) إلى هنا لفظ «الخلاصة»

ونقل الشافعي في «الأجناس» عن «أدب القاضي»^(٤) لأبي بكر الحنصلي: «د
 رتشي لدصي وحكم، لا يحور حكمه، وإذا رد ما أحد وناب فهو على قصائه
 وفي [٥/٤٢٠هـ] «نواذر هشام» قال محمد بن يوسف القاضي ثم تاب فهو
 على قصائه.

وحكي عن أبي الحسن الكرخي أنه يتعزل بنفسه

وعن علي الرازي صاحب أبي يوسف أنه يتعزل القاضي بنفسه، ولا يتعزل

(١) أي دل الشئ وقطعه وأجاز الصحابة، كذا جاء في حاشية. (٢)

(٢) ينظر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن بن عاردي [١٦/١٥٨]، «ويعهد في هذه الإمام شافعي»

نصيردي [٣/٣٧٧]، «وهو سجع النواذر في شرح يعهد» بنصيري [١٠/١٤٤]

(٣) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٢/٢٤٢]

(٤) «أدب لدصي مع شرح نصير لشهد» بنصير [١/٣٠٣، ٦٤، ٦٥]

.....

شعبيه العبد

لحليمة يمنية^{١١} . إلى لفظ كتاب «الأجناس» .

وقال فيه أيضاً «أدب القاصي» للحسن بن رباح في قاصص مكة ، و
عذل ، ثم فسق بعد ذلك وارتشى ، وقد كان قصي بقضيب قبل أن يفسق ، بعد
يعدم فسق أن يظلم كل قصي قصي بها بعدما فسق ، وأنفذت القصاص إلى قصي في
قبل أن يفسق .

٢١٨ ر [وقال أبو حبيمة : لو أن قاصياً قصي بين الناس زماناً ، وبعد مدة
كثيرة ، ثم علم أنه فاسق مُرتشٍ ، لم يَرَوْهُ مُدَّةً وَلَمْ يَلَمْزْهُ عَلَى ذَلِكَ ، يَجْعَلُ لِلْقَاصِي ، يَـ
يَحْتَصِمُونَ إِلَيْهِ] . ١١٢ ر . أن يُظْلَمَ كُلُّ قَاصِيٍّ قَاصِيٍّ بِهَا ذَلِكَ الْقَاصِيُّ^{١٢} . إلى
لفظ «الأجناس» .

ودكر الأشرسوبي في «فصوله» . «القاصي إذا ارتشى وحكم لا ينفذ قصده .
فيم ارتشى ، وينفذ فيما لم يرتش .

ودكر الإمام البرزوي^{١٣} أنه ينفذ فيما ارتشى أيضاً وقال بعض مشايخ
قصايه فم ارتشى وفيما لم يرتش باصدة ، وبالقول الأول أخذ شمر لاس
الشرخسي ، وهو اختيار الخصاف .

واب ارتشى ولد القاصي ، أو كائنه ، أو بعض أهوايه ، فإن كان بأمره ورصه
فهو وما لم يرتشى القاصي سواء ، ويكون قصاؤه مردوداً ، وإن كان بعير
القاصي بعد ، وكان على امرئشي رد ما قصه^{١٤} . إلى هنا لفظ «الفصول»

قال أبو العباس النابلسي في آخر «أدب القاصي» من كتاب «الأجناس» . «سب

(١) ينظر : «الأجناس» للناظمي [١٥٦/٢] .

(٢) ينظر : «الأجناس» للناظمي [١٤٩/٢] .

باب في السار

إذا كان فسقاً هل يجوز أن يشتكى منه؟ فيه كلام بين المشايخ، ذكر محمد ابن شجاع في «نواذره»: سمعتُ بشر بن غياث يقول أرى الخنزير على ثلاثة مقياسين، فاسق، وطبيب جاهل، ومكابر مُقلِّس.

وقال محمد بن شجاع في قول نعيم لا بأس بأن يشتكى من الفقيه الفاسق، لأنه يكره أن يُخطئه الفقه، فحجيب بما هو اصواب^(١).

وقال في «الواقعات»: «واحتار الطحاوي أن الفاسق إذا قُتِلَ الفصاء لا يصيرُ دميّاً، ولو قُتِلَ يَتَغَرَّلُ بالفسق».

والصحيح: ما ذكر في «شرح أدب القاضي» أن القاضي يفسر الفسق لا يتغرَّل، بل تُغرَّل، والفسق [هـ ٣٠٤ م] إذا قُتِلَ [١٤٢١ هـ] يصيرُ قاضيّاً، ومتى قضى بقدر قصاؤه إلا أن لقاضي آخر أن يُبطله إذا كان من رأيه خلاف ذلك، ومتى أبطله ليس بقاضي آخر أن يُتَقَدَّ، وهذا قول علمائنا.

ورأيت في كتاب «أدب القاضي» لأبي محمد الناصحي البسابوري^(٢) أنه قال: فإن أخذ القاضي الرشوة وحكم للذي رشاه بحق ليس به ظلم؛ كان هذا لحكمه باطلاً، ولا تجز لأحد أن يُقَدَّ ذلك لقضاء من القضاة، بل يردُّه، فقد سقطت عدالة المُرْتَشِي، لأن الله تعالى قال: ﴿لَوْلَا يَتَهُمُ الرِّيشُونَ وَالْأَخْيَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِفْرَ وَأَكْبَهُمُ الشُّحْتُ﴾ [النساء: ٦٣].

(١) المكابر هو لأجير، من الكراء، وهو الآخر، وجففه مكابرين وقد تقدم لتعريف يدك.

(٢) يجر «الأحاس» بساطمي [١٤٩ ٢].

(٣) الناصحي هو عبد الله بن الحسين، أبو محمد البسابوري المعروف بالناصر، قاضي القضاة بحران، ونجح الحجة في عصره، كان ورعاً متعبداً بغير اليد من كونه «لجمع بين رقي وقيل حلال والمخالف»، و«أدب لقاضي» وتهذب أدب القاضي بصفاته (توفي سنة ٤٤٧ هـ) بعد «الحوار» أصبه «عبد القادر القوشي» [١ ٢٧٤] «الفتح الترحيم» لاس قطوبغا [ص ١٧٨].

عن أبيه

وقال تعالى ﴿وَأَصْلَاهُ السُّخْتِ﴾ [المائدة: ١٢]، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنه .
يعني: الرشوة^(١).

وعن مشرقي: «أن عند الله من مسعود رضي الله عنه سُئِلَ عَنِ السُّخْتِ، عَنِ
الرِّشَاءِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: بِي الْحُكْمُ؟ فَقَالَ عِنْدَ اللَّهِ: رِنَحْتَ ذَلِكَ الْكُفْرُ، ثُمَّ رَلَا وَ
نَعَالَى ﴿وَمَنْ لَمْ يَخُكْ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾»^(٢) [المائدة: ١٢].

وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب أدب لقاصي المحضود
حدثني أبي هريزة عن أبي النبي عليه السلام أنه قال: «لَقَنَّ اللَّهَ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ مِنَ
الْحُكْمِ»^(٣)،^(٤)

ثم قال، وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْمَارِ»

(١) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢٢/١٠]، وأبيه في تفسير الكري [١٢٦] .
عنه رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢١/١٠]، وأبو يعنى في تفسيره [١٧٣/٩] .
في المعجم الكبير [٢٢٥/٩]، عن مشرقي عن عند الله من مسعود رضي الله عنه.

(٣) ورُوِيَ فِي «النسب» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عِنْدَ اللَّهِ نَبِيٍّ عَفْرُ، قَالَ «مَنْ رَشَا اللَّهَ عليه السلام لِرَاشِيٍّ وَخَرَسَ
كَدَاجَةً فِي حَاضِرِهِ، أَوْ فِي غَايَةِ الْأَرْضِ، وَخَرَسَ الْمَرْشِيُّ فِي كِتَابِ الْأَعْيَادِ -
كِرَاهِيَةِ الرِّشْوَةِ [وَقَدْ ٣٥٨٠]

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم [رقم ٣٣٦]
وأحمد في المسند [٣٨٧/٢]، وأبو حنيفة في صحيحه [رقم ٥٠٧٦]، عن حدث آخر .
عنه رضي الله عنه.

قال الترمذي: «حدثني أبي هريزة حديث حسن صحيح»

وقال ابن القطر: «صحيحه لأنه يطرأ خلاصه لغيره لا سيما [٣٠٠/٩]

(٥) أخرجه الطبري في المعجم الأوسط [٢٩٦/٣]، وفي نسخة لصغيره [٥٧٦]، عن رضي الله عنه .
في غيره رضي الله عنه.

قال ابن القطر: «صحيحه لأنه يطرأ خلاصه لغيره لا سيما [٢٩٦/٣]

«خارج السير»

وَرَوَى عَنْهُ قَالَ: «الرَّائِشِي وَالْمُرْتَشِي وَالزَّائِشِي مُلْعُونٌ»^(١)

ثم قال: «وَالرُّشُوءُ مِنَ الرُّشَاءِ»^(٢) «إِنِ اسْرَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اسْتِعْءَاءِ الْمَاءِ»^(٣)
إِلَّا بِهِ، فَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ
إِلَى ذَلِكَ الْمَقْصُودِ.

وَالرَّائِشِي: الْمُعْطِي، وَالْمُرْتَشِي: الْآخِذُ، وَالرُّشَاءُ: الشَّيْءُ يُسْعَى بِهِ سَتَهِمَا
لِتَسَوِّيَ أَمْرَهُ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿وَأَدْنَى لِيَهُودَ ٨٦﴾ ٨٧ ﴿عَلَى الرُّشُوءِ يَقُولُ
بِعَاسٍ: ﴿سَمِعُوتَ يَلْعَنُ دِبَ أَكْشُوتَ السُّخْتِ﴾ [سورة: ٤٢]، كَمَا دَعَاهُمْ عَلَى
الرَّيَا يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [سورة: ٦١]، فَكَانَتْ لِرُّشُوءِ
بِغَيْرَةِ الرِّيَا، وَدَلَّتْ حُرَامُ مَخْصُورٍ، فَكَانَتْ الرُّشُوءُ، وَلَا يَخْلُرُ رِيًّا أَنْ يَرْشُوهُ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ حَوَّاهُ وَهَدَّاهُ، فَيُعْطِيهِ الرُّشُوءُ؛ لِيَتَدَفَّعَ الْخُوفَ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ يَرْشُو إِسَاءَةً يَسَوِّي
أَمْرَهُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلُوبِ، وَيَسْعَى فِي ذَلِكَ السَّبَبِ، أَوْ يَرْشُو لِيَتَقَبَّذَ الْقَضَاءَ مِنْ
اسْلُطَانٍ، أَوْ يَرْشُو الْقَاضِي لِيَقْضِيَ لَهُ

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَرْشُوهُ لِيَتَدَفَّعَ الْخُوفَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْآخِذِ
بِهِ، أَنْ يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ عَنِ التَّحْوِيلِ وَالتَّهْدِيدِ وَجَبَّ عَلَيْهِ بَدِيلُ

(١) أَخْرَجَهُ وَاحِدٌ فِي «مَعْجَمِهِ» [٢٧٩٥] وَأَبُو أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم: ٢١٩٦٥]، وَطَرْنِي
فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٩٢/٢]، وَفِي «مَعْجَمِهِ» مِنْ ٥٨٠، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَسَدَاتِ عَلَى
الصَّحِيحَيْنِ» [١١٥/٤]، عَنْ ثَوْبَانَ رَوَاهُ قَالَ: «نَسَّ شَوْهُ اللَّهِ ﷻ لِلرَّائِشِي وَالتَّائِشِي وَالرُّشَاءِ.
بُنِي الْبَرِي بِشَيْبَةَ بَيْنَهُمَا»

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ أَبُو الْحَصَنِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ»
بَطْنُ «مَجْمَعِ إِبْرَاهِيمَ» هَيْثَمِي [١٩٩/٤]

(٢) الرُّشَاءُ: هُوَ الْخَلُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (د)

(٣) فِي «د» «إِنِ اسْرَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ إِلَى اسْتِعْءَاءِ الْمَاءِ»

في حقه لسان

الإسلام، فلا يجعل به أن يأخذ المال على ذلك، فإن أخذ المال لإقامة ما هو واجب الإقامة بدون محال، يكون حراماً، وأما المقتضي يجعل به الإعطاء، لأنه حاد منه. وحسن المال وقاية نفسه، وهو مؤيد للشريعة.

ألا ترى إلى ما روي عن بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - أنه قال: «وخذنا في رمي زياد^(١) شيئاً حراماً من المال، كما نبدل لتصور به أمساء»^(٢) «فإنه يجعل له أن يبدل المال دفعاً للخوف عن نفسه.

وأما الكسبي: إذا رشا ليسعى بيته وبين أسطى، ويؤوي أمره بين يدي السطى لا يجعل به الأخذ؛ لأن اقيام بمعية المسلمين واجب بدون المال، فهو أخذ المال لإقامة ما وجب بدون محال، فلا يجعل [١٤٢/١] له أخذ المال.

والجيلة في ذلك أن يقول ذلك الرجل له: استأجرني يوماً إلى الليل بدينار معلوم، فيستأجره، فيكون صحيحاً، ثم إن المستأجر بالجبار، إن شاء استعمله في ذلك العمل، وإن شاء استعمله في عمل آخر.

وإن رشا السلطان ليتقلد منه القضاة، ورأسي ولعزتي في السار، ألا ترى إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا لا نفلد العمل من تأييد عليه بالشقاء»^(٣).

(١) هو زياد بن أبيه الأمير المشهور (موفي به ٥٣ هـ).

(٢) لم نجد عن أحد من أصحابه ^(٣) وهو مشهور عن بعض التابعين، قصقه أبو بكر بن دى في الأحكام الفردية [١٤٦/٤] عن شيبان عن عمرو عن أبي الشفاء قال: «لم نجد من يدرى أجمع لنا من الدنيا».

وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الطريق [رقم ٢٢٠٥١]، ويكره بطلان أنه يجد في ذلك من من شدة أجمع من الدنيا.

(٣) لم نجد بهذا اللفظ، والمشهور إنما هم بسط من طلب القضاة، وأسماء عنه، وكل له، ولم يظن ولم يستعمل عنه، أمول الله ملكاً يسلطه، وسيد كره المولف مريب.

﴿فِي عَامَةِ ثَلَاثٍ﴾

فإذا كان لا يُقْلَدُ مَنْ يَطْلُبُ ، فكيف يُقْلَدُ مَنْ نَشُو^{١٩} ! وهذا لأنه إنما يَرْتَضُو لِأَحَدٍ
مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِحَسَبِهِ ، فَيَحْرُمُ الْأَحَدُ وَيُاعْتَدُ :

وَأَمَّا الْمَصْرُ الْأَخِيرُ : إذا ارْتَضَى الْقَاضِي لِنَفْسِهِ لَهُ ، فهذا لا يَخْلُو بِمَا أَنْ
يَكُونُ الْقَضَاءُ لَهُ بِالْجَوْرِ أَوْ بِالْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ بِالْجَوْرِ : فَحَرَمَةُ لِمَنْ يَرْتَضِيهِ
أَحَدُهُمَا : لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ ، فَيَكُونُ حَرَامًا

والثاني : بسبب القضاء بالجور .

وإن كان القضاء بحق ، فلحرمة لمعنى واحد ، وهو أن القضاء وحب عليه
بدون المال ، فإذا أخذ عليه المال فهو أخذ المال على عباده ، أو على قامة القرينة ،
فَيَكُونُ حَرَامًا ، وَلَا يُقْلَدُ لِعَصَاءِ بَدِي ارْتَضَى فِيهِ ، وَسَجَلُهُ فِي ذَلِكَ يَكُونُ بَاطِلًا

وأما قصايه بعد ذلك هل يُقْلَدُ لِنَفْسٍ^{٢٠} فِي كَلَامٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنْ لِمَذْهَبٍ
عَدَمًا أَنَّهُ يَتَّبَعُ قَصَايَهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا فِي «شرح أدب القاضي»

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي وَهُوَ : كَوْنُ الْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ ، فَذَلِكَ
شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ عَدَمًا لَا شَرْطُ الْجَوَارِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ شَرْطُ الْجَوْرِ ، وَإِلَى
مَالِ صَاحِبِ «شرح الأقطع»^(١) .

[٣٠ = ٣٠] وَقَامَا فِي «وجيزهم»^(٢) «لَا تُدَّ لِلْعَصَاءِ»^(٣) مِنْ صَعَابٍ ، وَهُوَ أَنْ
تَكُونَ ذَكَرًا ، حُرًّا ، مُجْتَهِدًا ، نَصِيرًا^(٤) ، عَدْلًا ، فَلَا يَجُورُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا غَنَى ،

(١) ينظر : «شرح مختصر الفتاوى» للأطع [٢/٢٩٠] .

(٢) أي : «وجيز» ، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «الوجيز» .

(٣) فِي «الوجيز» ، «لَا يُدَّ لِلْقَاضِي» .

(٤) فِي «الوجيز» : «مُجْتَهِدًا» (ح) ، «نَصِيرًا» (م و) ، وَيَعْنِي بِهِ (ح) ، الرَّمْزُ بِهِ إِلَى أَبِي حَبَّةٍ رَدِّ (م) .

شبهة البيان

والصبي، والناسي، والجاهل، والمقلد^(١)، إلى هنا لفظ «الوجيز».

وقال صدر الإسلام البرزوقي في «أصوله»^(٢): «أجمع العلماء والفقهاء - المعتبرين - يجب أن يكون من أهل الاجتهاد^(٣)، فإنه لا يقدر أن يُفتي أساساً - لم يكن من أهل الاجتهاد، فإنه يحتاج إلى الاجتهاد لا محالة، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يُفتي إلا بطريق لحكاية، فتُحكى ما يحفظ من أقوال الفقهاء، ولا يحل له أن يُفتي فيما لا يحفظ فيه قولاً من أقوال المتقدمين». إلى هنا لفظ صدر الإسلام.

وقد ذكر محمد في «الأصل» أن المقلد لا يخور أن يكون قاصياً، ويدر لحصاف ما يدل على جوازه؛ لأنه قال: «القاصي بقضي باجتهاد تفيه إذا كان له رأي، فإن لم يكن له رأي وسأل فيها، أحد بقوله»^(٤).

وجه الشافعي: ما روي عن النبي ﷺ حين بعث مُعَاذاً إلى اليمن فقال له: «بسم نقضي» قال: يكتب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: يسئ رسول الله ﷺ قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي. فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما رضي رسول الله»^(٥)، ولأنه إذا لم يكن مجتهداً يخور

= الرمر به إلى مالك بن أنس و (و) الرمر به إلى وجو أو قول بعد مخرج لأصحاب الشافعي كما نرى على ذلك في المقامه بعد الوجيز مع شرح براغمي للعرلي [١٥].

(١) نظره: «الوجيز» مع لعرب شرح الوجيز للعرلي [١٢ ٤١٥].

(٢) صدر الإسلام البرزوقي عده كتب في أصول الفقه، طبع منها «معرفة الخُصم» (سرعية)، و«معرفة بهذا النقل فيه بعد النظر في مظانّه».

(٣) بغير أدب نقاصي / مع شرح العهد: شهد الخُصم [١٤٥ - ١٩٦].

(٤) أخرجه: أبو داود في كتاب الأقضية باب اجتهاد الرأي في القضاء [رقم/ ٢٥٩٢]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاضي كيف يقضي [رقم ١٣٢٧]، وأحمد في المسند

أَنْ يَقَعَ حُكْمُهُ بِحَلَالٍ لِمَنْ أَوْ لِإِحْتِمَالٍ، وَلَا يُخَوِّرُ، وَلَا أَنْ يَقَعَ بِسُدْحِي
الْقُدْرَةِ، وَلَا قُدْرَةَ بَدْوِ الْعِلْمِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ : مَعَادُ لِإِحْتِمَالٍ حِينَ سَأَلَهُ
رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الْحُكْمِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ جَمَاعٌ يَصْحَبُهُ فِي رَمِي السَّيِّئِ ^(١)

وَلَا، أَنْ الْفَقْصُودَ مِنَ الْقَصَاءِ سَعِيدُ الْأَحْكَامِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ أَيْ مُنَاجَاةً،
وَهَذَا الْعَمَلُ يَحْتَضِرُ مِنَ الْمُقَدَّرِ دَافِعٌ بِمَعْنَى غَيْرِهِ، كَمَا يَحْتَضِرُ مِنَ الْمَحْبُودِ

يُؤَيَّدُ ^(٢) : مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَبَلٍ فِي الْمَسَدِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : قَالَ : « تَعَذَّرَ رَسُولُ
لِلَّهِ إِلَى الْيَسْرِ وَأَنَا خَبِيثُ الشَّرِّ، فَتَنَّتْ تَعَذُّرِي إِلَى قَوْمٍ يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَخْدَانٌ وَلَا
عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ؟ فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَهْدِي لَسَاكَ. وَتَنَّتْ قُلُوبُكَ، فَمَا
شَكَّكَتُ فِي قَضَاءِ بَيْنِ اثْنَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ » ^(٣)

وَرَوَى صَاحِبُ «السُّنَنِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى غَيْرِهِ قَالَ : أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسُوءِ
الْيَسْرِ قَاصِيًا فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزِينُنِي وَأَنَا خَبِيثُ الشَّرِّ، وَلَا عِلْمَ
لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ سَهْدِي قُلُوبُكَ، وَتَنَّتْ لَسَاكَ، فَإِذَا خَمَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ
الْعُضْمَانُ، فَلَا تَقْصِرْ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ، كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ آخِرُ

١ - [٢٣٠]، رَوَاهُ فِي «السُّنَنِ» [٧٢١] وَحَاشِيَ فِي «السُّنَنِ» [٢٢٩]، وَنَحْوَهُ مِنْ
حَدِيثِ مَعَادٍ بِهَذَا نَحْوَهُ

قَالَ أَبُو الْخَلْقِ : هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِإِحْتِمَالٍ أَهْلُ الْعِلْمِ - وَفِيهِ عَمَلٌ - سَطْرَةٌ «الْبَدْوُ الْمَبْرُورَةُ لِأَخِي
الْمَقْبُولِ» [٥٣٤/٩]

٢ - وَفِي «الْبَدْوِ الْمَبْرُورَةِ» وَتَنَّتْ مِنْ «تَنَّتْ»، وَتَنَّتْ مِنْ «تَنَّتْ»، وَتَنَّتْ مِنْ «تَنَّتْ»
٣ - أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «السُّنَنِ» [٩٣١]، وَنَحْوُهُ فِي «السُّنَنِ» فِي كِتَابِ «الْمَحَلِّاتِ» (مَنْ
دَرَسَ فِي «السُّنَنِ» مِنْ «السُّنَنِ» وَتَنَّتْ مِنْ «تَنَّتْ» [٨٤١٩]، وَنَحْوُهُ فِي كِتَابِ
«الْحُكْمِ» بِمَا ذَكَرَ الْقَضَاءَ [رَقْمُ ٢٣٩٠]، وَنَحْوُهُ فِي «السُّنَنِ» [رَقْمُ ٢٩٠٩٨]، وَنَحْوُهُ فِي «السُّنَنِ»
[٩٦١٠]، مِنْ حَيْثُ عَمِلَ فِي «السُّنَنِ»

في نسخة البغداد

ولكنني مشتهر بالعبه وله نصر بالحدیث أيضاً

وقال السنن في «أصوله» (١) «قال بعض أصحابنا إذا كان حديث في
يغرف حقيقتها، ولا يحمي عليه ذقيقتها، يكره من أهل الاجتهاد في ذلك...»
[١٠١٤] «إذا شئتم أهدية شهادة والاجتهاد في واحد هل له أن يمد
النص، ٢»

قال في «خلاصة الفتاوى»: «فيه أربعة أقوال. قال بعضهم: بكرة وقال بعض
لا بأس به. وقال بعضهم: وعنه عامة الشيخ... أن التقيد رحمة، وترك عربة
وروي الحسن عن أبي يوسف ومحمد أنه إذا قل من غير مسألة: لا بأس به...
سأل بكرة، وهكذا ذكر في «المتقى» (٢) «إلى هنا فقط» «الخلاصة»

ودكر الشيخ أبو البيث في «العيون» عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
«اللا ينبغي لأحد أن يطلب النص ولا يتعرض له، فإن فعل فهو مُسيء»
وقال شعر الأئمة الشرخسي في شرح أدب القاضي: «لخصاف...»
«قال: «دخل في النص قوم صالحون، واحتسب قوم صالحون، وتركوا الدحول...»
أصبح وأسم لديه؛ لأنه يلزم بالنص أنه نفسي بحق، ولا يشري أبداً على
الوفاء به أو لا يقدّر، وفي ترك الدحول فيه صيانة لعينه، وهذا إذا كان في السنة
غيره من نصح للنص»

(١) سنن النجاشي كتاب الأصول، كتاب سنن، الزركشي أيضاً، وسه إلى أبي الحسن
الشركاني الخراساني الحنفي، ومعه نسخة من أخبار الكتاب وسأله بعد النظر بغير «لحرم المحظوظ»
لوزركشي [١٤/١]

(٢) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبغاري [ق، ٢٤٢].

(٣) ينظر «غريب المسائل» لأبي عبد الله السمرقندي [ص، ٢١٢]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَاسِقُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْزَعَةٍ . .
عَلَمَانِنَا الثَّلَاثَةِ فِي التَّوَادِرِ أَنَّهُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ.

وَمَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ: إِذَا قُبِلَ الْعَاسِقُ ابْتِدَاءً بِصَحِّحٍ، وَلَوْ قُبِلَ . .
بِغَرْلٍ بِالْفَسْقِ، لِأَنَّ الْمُتَقَلِّدَ أَحْمَدَ عَدَالَةً فَلَمْ يَكُنْ رَاضِعًا بِغَيْبِهِ ذَهَبًا . .
وَهَلْ يَضْلُخُ مُفْنِيًا؟ قِيلَ لَا، لِأَنَّهُ مِنْ أَقْوَرِ الْمَذِينِ وَخَيْرِهِ عِنْدَ . .
الدِّيَانَةِ، وَقِيلَ يَضْلُخُ، لِأَنَّهُ يَخْتَهُدُ حَدَارًا لَسْتَهُ إِلَى الْحَقِّ، وَإِنَّمَا . .
يَضْلُخُ أَنْ أَقْبِيَةَ الْإِخْتِهَادِ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ

فَأَمَّا تَقْلِيدُ الْجَاهِلِ فَصَحِّحٌ عِنْدَنَا؛ حَلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، هُوَ يَقُولُ . .
بِالْقَصَاءِ يَشْتَدُّ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا قُدْرَةَ دُونَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا آتَتْهُ بِفَكْهَةٍ أَنْ يَضْلُخَ . .
بِمَعْنَى عَيْبِهِ، وَمَقْصُودُ الْقَصَاءِ يَخْصُلُ بِهِ وَهُوَ إِيْصَالُ الْحَقِّ إِلَى مُسَحِّحِهِ . .
وَيَنْبَغِي لِلْمُقَلِّدِ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ هُوَ الْأَفْوَى وَالْأَوْلَى؛ لِقَوْلِهِ **هَبْ** «مَنْ قُبِلَ . .
عَمَلًا وَفِي رِغْبَتِهِ مِنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَقَدْ حَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَخِمْعَةُ الْمُتَشَكِّكِينَ»

«بِغَايَةِ الْإِسْلَامِ»

قَالَ أَبُو حَمِصٍ الْأَنْثَرِيُّ فِي «الْمَقْصُولِ»: «وَكُونُ الْقَاصِي عَدْلًا . .
شَرْطٌ أَيْضًا، حَتَّى فَإِنْ أَصَحَّحَ إِنْ الْعَاسِقُ يَضْلُخُ أَنْ يَكُونَ قَاصِيًا . .
وَالْعَدَالَةُ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَفِي رِوَايَةِ «الْوَادِعِ» شَرْطُ صِحَّةِ . .
النَّصِّ، وَلَوْ قُبِلَ وَهُوَ عَدْلٌ، ثُمَّ فَسَقَ، يَشْتَقُّ الْعَزْلُ، وَلَكِنْ لَا يَنْعَزَلُ، وَهَذَا . .
عَاقِبَةُ الْمَشَائِخِ، وَيَحْتَاحُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَغْرِزَهُ» إِلَى هَذَا نَقَطَ «الْمَقْصُولِ» . .
قَوْلُهُ. (وَهَلْ يَضْلُخُ الْعَاسِقُ نَفْسًا)، فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ، وَقَدْ مَرَّرْنَا هَذَا . .
قَوْلُهُ (وَأَمَّا لَدُنِّي)، أَيِ الشَّرْطِ الثَّانِي فِي الثَّمَلِيِّ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِحْسَادِ . .
وَقَدْ مَرَّرْنَا بَيَانَهُ أَيْضًا.

وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة

وحاصله أن يكون صاحب حديث في معرفة ما يُعرف بمعنى لأن
أز صاحب فقه له معرفة بالحدث تنافي يشغل باله في الموضوع عنه
وقيل وأن يكون صاحب فريضة يعرف بها عدد الناس، لأن من لأحد

عليه السلام

قوله (وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة) أي في أصول اللغة
مختر الإسلام وغيره، في باب ١٠٠ من معرفة أصول المجتهدين

قوله (وأن يكون صاحب فريضة)

قال صاحب «الجمهرة»: «الفريضة حاضن لصيغته، ومنه اشتق أخرج،
وهو الخالص الذي لم يُترج بغيره من استخرج غيره»

وقال في «تهذيب الديوان»: «فريضة سر أول مراتبها، ففريضة الصفة»

وقال في «المحمل»: «الفريضة أول ما يُنسب من السر، ولذلك يُقال: فلان
فريضة جيدة» يُراد: اسباط العلم^(١) وقال في «الصحاح»: «المحمل»

وقال المطرزي في «الإبصار»: «الفريضة في الأصل أول ما يُنسب من السر،
وهي عبدة بمعنى مفعوله اسمًا للسر، من فرخها إذا حفرتها، ثم سُمي الماء بذلك؛
تسليسة بينهما، ثم قالوا: فلان حسن الفريضة؛ إذا بدع شعرًا أو خصة أو

(١) ينظر «أصول البردوي» [ص/ ٢٧٨ - ٢٨١]

(٢) ينظر: «جمهرة اللغة» لاسن دُرَيْد [٥٢٠/١].

(٣) ينظر: «معجم اللغة» لاسن فارسي [ص/ ٧٥١]

«الصحاح» لسان العرب [٣٩٦/١] مادة فرخ

ما من المعروفين ومادة من فرخ: ويسمى الشيء في (الصحاح) مخرج مخرجه مخرجه
منه في ٣٩٦ من مخطوط مكة بـ «مادة» - ر - (م جلف ١٢٠٦)

٣٩٦ - مخطوط كتيبه مجلس ص ١٠٠ - ر - (م جلف ١٢٠٦)

مَا يُتَنَى عَلَيْهَا

قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ، لَا
الْمُصْحَابَةَ رَضَوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ تَقْدُّوهُ وَكَفَى بِهِمْ قُدُورَةٌ، وَلِأَنَّهُ مُرْصَنٌ كَمَا بِهِ كَرَّ،
أَفْرَأَ بِالْمَعْرُوفِ.

غاية البيان

أَجَادَ، فَاسْتَعَارَهَا لِمَطْعٍ، وَهُوَ مِنْ مُسْتَعَارِ السَّجَارِ، لِأَنَّ أَضْلَ الْفَرَسِ: الشَّقُّ
وَالشُّقُّ، وَمِنْهُ: الْقَارِخُ، وَهُوَ الْفَرَسُ الَّذِي فَرَحَ بَابُهُ، أَيْ شُقَّ.

وَقَالَ التَّنِيُّ [١٥: ٣٠٧] فِي «أَصُولِهِ»: «قَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الاجْتِهَادِ مِنْ كِلَا
عَالَمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَابْتِغَاءً عَلَى مَعَانِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الاجْتِهَادِ مَنْ كَانَ مَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَعْرِفُ النَّاسَ وَعَدَدَهُمْ
إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ، لِأَنَّهُ شَرْطٌ رَائِدٌ لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِهِ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ كِتَابَ
الْقُرْآنِ وَسُنَنَ رَسُولِهِ [١٠: ١٧٠]، وَعَرَفَ مَاسِجَهُ وَمَسْجُوحَهُ، وَوَقَفَ عَلَى مَعَانِيهِ، يُدْرِكُ
الاجْتِهَادَ». كَذَا قَالَ التَّنِيُّ فِي «الْبَابِ الْأَوَّلِ»

قَوْلُهُ: (عَنْهَا)، أَيْ: عَنِ عَادَاتِ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ،
أَيْ: قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ حَبِيبَةً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذُكَ بَيْنَ كَيْدِ
بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [٢٦: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى سُبْحَانَكَ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ
بَيْنَ النَّاسِ﴾ [١٠٥: ١]، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ كُنَّ كَادَ يَفْصِي بَيْنَ النَّاسِ، وَوَلَّى أَصْحَابَهُ
الْقَصَاءَ، وَأَمْلَهُمْ إِلَى التَّوَاحِي، وَنَدَّ رُوَيْتُ قَوْلِهِ هَذَا أَنَّ الشَّيْءَ كُنَّ بَعَثَ عَلَيْهِ قَصَبٌ

قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الحنف

إلى التَّيَمَّنِ^(١).

وكان الحلفاء ابراشدون يقضون بين الناس. ولأنَّ لقضاء أمرًا بالمعروف ونهي عن المنكر، والأمر بالمعروف وحث، وبعض السلف إنما كرهوا الدخول في القضاء؛ لحوزهم على أنفسهم من غيرها عن القيام بتحمل عبء القضاء، فلم يجر الشروع فيه؛ لم يؤلَّ رسول الله أصحابه (١٠٠٠) لقضاء، ولم ينص بعبء، ولكن مع هذا ترك الدخول أسلم لديه، كما مرَّ بيانه

قوله، (قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الحنف)، وذلك لقوله ﷺ: «القضاء ثلاثة: قاضٍ في النار، وقاضٍ في الجنة»^(٢)، ولقوله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ»^(٣)، فلا خِلَ هذا الوعيد كره الدخول فيه لمن لا يأمن على نفسه أن ينجف

(١) معنى تحريجه

(٢) هذا أخرجه من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الألقاب باب في القاضي يحلف [رقم ٣٥٧٣]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد بغير الحق [رقم ٢٣١٥]، وغيرهم من حديث ثريده بن الخثيم رضي الله عنه به نحوه، وهذا لفظ الترمذي

قال ابن الملق رحمته الله، هذا الحديث صحيح، وقال من كثير الإسناد حده بطر مسند لاس بعض [٥٥٢٩]، وإرشاد لقضاء من معونه أدلة الله لاس كثير [٣٩٠٦] (٣) أخرجه أحمد في مسنده [٢٣٠٦]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حلف القاضي [رقم ٣٥٧١]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب في القضاء [رقم ٢٣٠٨]، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه

قال الترمذي: حديث حسن عريق، وقال من الأسانيد حديث حسن

والمعتمد عليه الحديث، وبطريقه مسند المسند لاس حسن [٥٥٦٩] (٤) أخرجه في تحريجه حديث المسند لاس حسن [١٦٦٢]

كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا لِمُبَشِّرِهِ لَفِيحٍ، وَكَوْنَهُ بِنَفْسِهِم الدُّخُولُ بِهِ مُخْتَارًا، سَوَاءٌ
 كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ جَمِلَ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ يَكْيٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الدُّخُولَ
 فِيهِ رُحْصَةٌ طَمَعًا فِي إِفْقَةِ الْعَذْلِ وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ فَلَعَلَّهُ يُحْطَى طَمَعًا وَلَا يُؤْخَذُ
 أَوْ لَا يُعَيَّةُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُدْ مِنْ الْإِعَانَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الْأَهْلُ لِلْقَضَاءِ دُونَ
 غَيْرِهِ فَحَيْثُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ صَيَانَةً لِحَقُوقِ الْعِبَادِ وَإِحْلَاءٌ لِلْعَالَمِ عَنِ
 الْفِتَنِ.

قَالَ وَيُسَمَّى أَلَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ حَلَّتْ الْقَضَاءُ

عَلَيْهِ سَبَدٌ

وَيُخَوَّرُ عَلَى الدَّسِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ فِي نَفْسِهِ فَزَمِنَ كَمَا يَكُونُ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ،
 وَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» (الصَّحِيحُ) أَنَّ الدُّخُولَ فِيهِ رُحْصَةٌ، وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ
 وَجَمَلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ، بَلَّ قَبْلَ هَذَا دَقْلًا عَنْ «شرح أدب القاضي»، وَحَلَاةُ

الْفَتَاوَى

وَالْخَبْفُ، الْحُزُّ وَالظُّلْمُ، مِنْ حَافٍ عَلَيْهِ بِحَيْفٍ حَيْفًا.

قَوْلُهُ (كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا)، أَيِ كَيْلًا بِصِيرِ الدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ.

(١٥٠٠) قَوْلُهُ (فَحَيْثُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ)، بِمَعْنَى إِذَا كَانَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ
 الْمَدِينَةِ سَعْيًا لِلْقَضَاءِ - بِعَيْنِهِ وَعَمَلِهِ - يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ حَلُّ الْقَضَاءِ وَتَقْلِيدُهُ حَتَّى لَا
 يَصْنَعَ حُقُوقَ الدَّسِ، فَإِذَا امْتَنَعَ هُوَ وَقَدْ كَانَ الْحَاضِرُ أَوْ الْعَاسِقُ؛ يَأْتِمُّ هُوَ؛ لَا مَتَابَعَهُ،
 وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، وَهَذَا كَصَلَاةِ الْحَارَةِ مِنْ أَوَّاحِدٍ إِذَا تَعَيَّنَ لِإِقَامَتِهَا، يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عَيْنًا

قَوْلُهُ (وَيُسَمَّى أَلَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا)، هَذَا لِقَوْلِ الْقُدُورِيِّ فِي
 «مَحْصَرِهِ» (١)، أَيِ: لَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ الْعَصَاءَ بِعَيْنِهِ، وَلَا يَسْأَلُهَا بِلِسَانِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ

.....

عند البدار

روى أبو عيسى الترمذي في «جامعه» بإساده، بن أبي ثور عن مالك بن أنس عن رسول الله ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ - وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ - وَمِنْ خُرَّ عَلَيْهِ، يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَسُدُّهُ»^(١).

وزوى أيضاً بإسناده إلى أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِعَيْرِ سَكِينٍ»^(٢).

[١٨١٠] رواه وروى في «السنن» بإساده، بن أبي ثور عن مالك بن أنس عن رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ، وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ، وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَطْلُكْهُ وَلَمْ يَنْتَمِنْ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًَا يُسَدُّهُ»^(٣).

وروى صاحب «السنن» أيضاً بإساده، بن أبي موسى قال قال نبي ﷺ: «لَنْ تَنْتَفِعَلَ، وَلَا تَنْتَفَعَلَ عَلَى عَقْلِكَ مِنْ أَرَادَهُ»^(٤).

وحدث البخاري في «الصحيح» بإساده، بن عبد الرحمن بن مسفرة عن أبي بصير عن النبي ﷺ: «بَا عُبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّ أَوْنِيَّتَهَا عَنْكَ»^(٥).

(١) حجة أحمد في «مسنده» [١٨٨٣]، وأبو داود في كتاب «الأصناف» باب في طلب القضاء وسرع به [أبو ٣٥٧٨]، وترمذي في كتاب «الأحكام» باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في الدعوى [قم ١٣٢٣] وأبو داود في كتاب «الأحكام» باب ذكر عقاب من دكر عقابه [قم ٢٣٩] وأبو داود في حديث أبي ثور عن مالك بن أنس بن بريدة عن أبي هريرة وهذا الحديث - مروي

قال الترمذي: «هذا حديث حسن قوي»

(٢) مضمي تحريجه قريباً

(٣) مضمي تحريجه قريباً، وهذا لفظ أبي داود في «السنن»

حجة بخاري في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ في الدعوى» [قم ٢٣٩] و«مسند» في كتاب

«الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ في الدعوى» [قم ٧٣٣] وأبو داود في كتاب «الأحكام»

باب في طلب القضاء وسرع به [أبو ٣٥٧٨] وأبو داود في حديث أبي موسى عن أبي هريرة

وَكُلَّ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَخْبَرَ عَلَيْهِ بَرَّانَ عَلَيْهِ فَكَانَ يُسَدِّدُهُ^(١)، وَلَآنَ مَنْ طَلَبَ نَفْسَهُ
عَلَى نَفْسِهِ فَيَحْرُمُ، وَمَنْ أَخْبَرَ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ عَلَى زَنِّهِ فَيَلْهَمُ^(٢) ثُمَّ يَخُورُ
التَّقَلُّدُ مِنَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ، كَمَا يَخُورُ مِنَ الْعَادِلِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رِصَالُ اللَّهِ عَلَيْهِ

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

مَسْأَلَةٌ، وَكُنْتُ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوْبَيْتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، أُعِيَتْ عَلَيْهَا^(٣)، وَلَآنَ الْقَصْدُ
مِنْ حَالٍ مَنْ يَطْلُبُ الْقَصَاءَ أَنَّهُ يَطْلُبُهُ لِنَفْسِهِ، وَخَرَّ حُطُّ الْعَمَلِ، وَطَلَبُ الْعَمَلِ وَحَرُّ
حُطِّ الْعَمَلِ مَتَّيٌّ عَنْهُ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْقَصَاءِ، حَيْثُ لَا يُؤْخَذُ هَذَا بِمَعْنَى
قَوْلِهِ: (وَكُلَّ لِي نَفْسِي)، عَلَى صِبْغَةِ الْمُبَيِّنِ لِمَعْمُولٍ، بِتَحْقِيقِ الْكَافِ، فِي
فُوضَ أَمْرُهُ إِلَيْهَا، وَمَنْ فُوضَ أَمْرُهُ إِلَى نَفْسِهِ كَانَ مَحْدُولًا غَيْرَ مُرْتَدٍّ لِلصُّوْبِ،
لِكَوْنِ النَّفْسِ أَقَارَةً بِالشُّوْبِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَخُورُ التَّقَلُّدُ مِنَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ، كَمَا يَخُورُ مِنَ^(٤) الْعَادِلِ)، ذَكَرَ
هَذَا تَمَرِيقًا عَلَى مَا نَقَدَّمْ مِنْ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ

قَالَ فِي «فُصُولِ الْأُسْتَرْوَشِيِّ»: «وَيَخُورُ تَقَلُّدُ الْقَصَاءِ [١٨١] وَمَنْ
لِسُلْطَانِ الْعَادِلِ وَالْجَائِرِ، أَمَّا مِنَ السُّلْطَانِ الْعَادِلِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مِنَ الْجَائِرِ فَلِأَنَّ
الصَّحَابَةَ تَقَلَّدُوا الْأَعْمَالَ مِنْ مَعَاوِيَةَ بَعْدَمَا أَظْهَرَ الْحِلَافَ لِعَلِيِّ، وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ
فِي تَوْبِيَّتِهِ [٣٠٨]، وَتَقَلَّدُوا مِنْ يَرِيدُ مَعَ سُبْقِهِ وَخَوْرِهِ، وَالْبَاقُونَ تَقَلَّدُوا مِنْ
لِحَاجَتِهِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ أَمْسَقَ أَهْلِ زَمَانِهِ»، إِلَى هَذَا لِمَطِّ «الْفُصُولِ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّاصِبِيُّ الْبِشَابُورِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاصِي»
بِلِخْصَابِ «قَاصِي أَهْلِ الْبَغْدَادِ» وَالتَّحْوِيلِ إِذَا كَانَ [٢٢١] مِنْهُمْ فَفَضَّلَ بَشِيَّةً، ثُمَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحَادِ وَالسُّوَرِ [رَقْمُ ١٦٤٨]، وَنَسَبَهُ فِي كِتَابِ الْأَيْمَانِ بِأَنَّهُ سَمِعَ
مِنْ حَلْفِ بَيْتِهِ وَرَأَى غَيْرَهَا حَبْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ بِهَا حَبْرًا، وَيَكْفُرُ عَنْ بَيْتِهِ [رَقْمُ ١٦٥٢].
وغيرهما من حديث: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رَفَعَ بِالْأَصْلِ «يَخُورُ فِي» وَالْمَثَلُ مِنْ «وَأَمَّا» وَ«وَأَمَّا» وَ«وَأَمَّا» وَ«وَأَمَّا».

مقتدوة من معاوية - رضي الله عنه - .

وقد عرفت من هذا

رُفِعَ إِلَى قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ، لَمْ يُحْزَ، وَأَبْطَلَهُ، لِأَنَّ الْحَوَارِجَ إِذَا حَرَّجُوا عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ بِالسَّلاحِ مَوْتُهُمْ يَسْتَحِلُّونَ أَمْوَالَهُمْ، وَلَا يَحُورُ شَهَادَتُهُمْ، وَلَا يَحُورُ شَهَادَتُهُمْ، لَمْ يَحْزَ قِصَاؤُهُ، فَيَنْقُصُ، وَهَذَا مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، وَلَا يُفْعَلُ عَلَى كِتَابِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ لَا يَحُورُ قِصَاؤُهُ، وَلَا يُفْعَلُ عَلَى كِتَابِهِ.

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ: قَالَ فِي الْكِتَابِ: فِي مِنَ الْمُحْصَافِ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» أَنَّ: إِذَا بَلَغَ الْإِمَامُ أَنْ قَوْمًا يَخْتَصِمُونَ لِحُجْرَتِهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ شَأْنَهُ بِهِمْ فَضْلُهُمْ، وَيُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ لَا يَكُونُ قَاضِيًا، وَلَا تُعَدُّ قِصَاؤُهُ قَاضِيًا أَهْلَ الْعَدْلِ.

وَأِنْ كَانَ قَاضِي الْحَوَارِجِ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ وَالْعَدْلِ، فَتُصْصَى، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى قَاضِي الْعَدْلِ، أَمْضَاهُ، وَيَحُورُ قِصَاؤُهُ بَيْنَ النَّاسِ، لِأَنَّ شَأْنَهُ بِهِمْ فَضْلُهُمْ، وَيُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ لَا يَكُونُ قَاضِيًا، وَلَا تُعَدُّ قِصَاؤُهُ قَاضِيًا أَهْلَ الْعَدْلِ، وَلَمْ يُزَوَّعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ أَنَّهُ قَاضِيًا.

وَكَذَلِكَ عِبَرُ شَرِيحِ تَوَلُّوا لَهُمْ. وَلَمْ يُزَوَّعْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَتَمَّةِ بِفَضْلِ قِصَاؤِهِمْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَّ إِذَا كَانَ عَدْلًا فِي بَيْنِهِ لَا يُغْتَرَفُ عَنْهُ مِنَ الْإِثْمِ، وَبِئْسَ كَذِبُ إِذْ كَانَ عَدْلًا أَوْ كَذِبًا، لِأَنَّهُ لَا يَذَلُّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ فِي «الْمَصُولِ»: «أَهْلُ الْعَمَلِ هُمُ الْحَارِجُونَ عَلَى إِمَامِ الْحَقِّ بَعْدَ حَقِّهِ، سَأَلَهُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى إِمَامٍ وَصَرُّوا أَمْسِيًا بِهِ، فَحَرَجَ عَلَيْهِ حَاضِرُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَطَمَ طَلْعُهُمْ، فَهُمْ يَسْمُونَ أَهْلَ الشُّعْبِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ لَطَمَهُمْ وَيُصَدِّقَهُمْ، وَلَا يَشْعُرُ لِلنَّاسِ أَنْ يُعَيِّرُوا الْإِمَامَ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ هُوَ إِمَامُهُمْ عَلَى

قال: ومن قلد القضاة سأل ديوان القاضي بدي فله، فهو حرائط في
بيها السجلات وغيرها، لأنها وصفت بها تكون حجة عند الحاجة فتجعل
في يد من له ولاية القضاء.

هذا البير

قوله: (قال ومن قلد القضاة سأل ديوان القاضي بدي فله)، في دار
الفتوى في المختصر^(١).

والمراد من ديوان القاضي حرائط في بيها السجلات، والضوابط،
والمخاض، وكتاب تعب الأوصياء، ولقب في أموال يوقف، وكتاب بعض
المعاقبات، وإنما يشأه لأن ديوان القاضي مقتضود منه السجدة والوثيقة للناس،
بحيث أن يجعل في يد من ينظر في أموره، وهو القاضي نفسه، وهذا لأنه
محتاج إلى معرفة ما فيه، فكان به أخذ، وهذا طبعاً إذا كان السجل في يد من
عليه السجلات [١٠، ١١، ١٢] ويحوزها من بيت المال

وكذا إذا كان من مال الخصوم؛ لأن ذلك إما أنه يعمل القضاء، وقد
تنقل العمل إلى غيره، فيؤخذ الديون منه شاء أم لم يشأ، وكذا إذا كان السجل
[١٠، ١١، ١٢] للقاضي المعروف؛ لأنه وضع عنده نصيبه خفوق من ذلك لا يؤول

قالوا وتبع القاضي خولي رجلي بي حتى تسلمنا حرائط من
المعروف أو أميه، وذلك لأن قول الإنسان لا يثبت في القاضي ما قال من نفسه،
وسأل الأبيات إياه عن شيء فشيء، وبخعه من كذا حديث في حديثه عن حديث،
حتى لا يشبه الحال على القاضي الموثق، ويترتب حصول في ما إذا
وشأن الأبيات لكشف الحال، لا سيما أن دار القاضي معروف من ذلك.

ثُمَّ نَدَّ النَّيَاصُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَطَاهِرٌ، وَكَذَا إِذَا كَانَ مِنْ مَنَ بَحْصَةٍ
فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُمْ وَضَعُوهَا فِي يَدِهِ لِعَمَلِهِ وَقَدْ اسْتَعْلَى إِلَى الْمُؤَلَّى، وَنَدَّ
كَانَ مِنْ مَنَ الْقَاصِي هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهُ تَدْيِيًا لَا تَمَوْلًا، وَتَبَعْتُ مَسِيرَ
لِيَقْبِضَهَا بِحَضْرَةِ الْمَعْرُوفِ أَوْ أَمِيرِهِ رَيْسَ آلِيهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَيَتَحَفَّلَانِ كُلُّهُمَا
مِنْهَا فِي حَرِيطَةٍ كَيْ لَا يَشْتَبَهَ عَلَى الْمُؤَلَّى، وَهَذَا السُّؤَالُ لِكَشْفِ الْحَدِّ
بِالْإِزَامِ.

غاية البيان

إِذَا هُوَ صَارَ كَرَاهِدٍ مِنَ الرِّعَايَا بِالْعَرَبِ، ثُمَّ إِذَا [١٥٠٩-١٥٠٨] قَبِضَ الْأَمِيَّانِ الْمَذْهُوبَ
يَحْتِمِلَانِ عَنِ ذَلِكَ خَوْفٌ عَنْ حَتْمِ الرِّيَاضَةِ وَالنَّقْصَانِ.

قَالَ السَّامِعِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَصَافَةِ: «فَمَا كَانَ مِنْ لَقْمٍ طَرَفٍ
- فِيهِ الْإِقْرَارُ، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ، وَالْمَحَاصِرُ - قَبَضَهَا الْأَمِيَّانِ مَخْتُومَةً، لَا يَب
لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ؛ هَذَا الثَّانِي لَا يَقْبِضُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا [١٥٠٩-١٥٠٨] أَثْبَتَ الْقَاصِي الْأَوَّلُ مِنْ
إِقْرَارٍ، أَوْ شَهَادَةٍ لَا يَكُونُ حُجَّةً عِنْدَ الثَّانِي، فَجَازَ قَبْضُهَا حَمْدَةً مَخْتُومَةً

وَمَا كَانَ مِنَ الْقَمَاطِرِ - فِيهَا حُجُجُ السَّاسِ مِنَ لُصُكُولِهِ وَالسَّجِلَّاتِ - كَدَّ،
شَيْئًا فَشَيْئًا، فَيَكْتُبَانِ: يَقَطِّرُ كَدَّ فِيهِ كَدًا، سَحَةً لَسَجِلٍ لِعَلَّانِ بْنِ عَلَانَ الْعَلَانِي،
عَلَى عَلَانَ بْنِ عَلَانَ الْعَلَانِي، [فَيَكْتُبُ بَعْضُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَيَقَطِّرُ بِهِ
كَدًا وَكَذَا ضَمًّا بِاسْمِ عَلَانَ بْنِ عَلَانَ الْعَلَانِي] (١)؛ لِأَنَّهُ هَذِهِ حُجُجُ السَّاسِ، فَجَبَّ
أَنْ يَخْطِطَ فِيهَا، فَيَكْتُبُهَا مَقْصُلاً، فَهُوَ أَسْرَعُ وَأَجُودًا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَكْتُبُ دُونَ
بِحَضْرَةِ الْقَاصِي الْمَعْرُوفِ، أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْبِضُونَ مَعَهُ، فَيَكْتُبَانِ بِحَضْرَتِهِ
أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرِهِ يُقِيمُهُ مَقَامَ نَفْسِهِ.

وَكَدَّتْ يَكْتُبَانِ عِدَّةَ صِبَاغِ الْوُقُوفِ وَمَوَاصِعَهَا، وَأَسْمَاءَ الْأَمْوَالِ الَّتِي لِلْقَاصِي

(١) الْقَمَاطِرُ جَمْعُ الْقَمَطَرِ، وَهُوَ مَا يُصَالُ بِهِ لِكِتَابِ بَيْتِ الْمَعْمُورِ (١٥٠٩) [٢٤٥]

(٢) مَا بَيْنَ الْمَقُولَتَيْنِ رِيَاذَةٌ مِنْ «وَام»، «وَالِج»، «وَالِج»، «وَالِج» وَ«وَالِج»

قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ - لِأَنَّهُ نَصَبٌ صَرَحًا (فَمِنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ
الرَّمَةِ إِثْمًا) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مُدْرِمٌ (وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَنْهُ إِلَّا سَتْرًا)

﴿مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾

المعروف؛ لأنه يُعْتَقَرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ وَمَعْرِفَةِ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، فَوَاحٍ أَنْ يَكْتُبَ أَسْمَاءَهُمْ
قَوْلُهُ: (قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ)، أَيْ قَالَ خُذُورِي فِي «مُخْتَصَرِهِ»،
وَتَمَاتُهُ بِهِ: «فَقَدْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الرَّمَةِ إِثْمًا»، وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَلَيْهِ إِلَّا
سِتْرًا^(١)، يَعْنِي: يَنْظُرُ الْقَاضِي الْمُؤَلَّى فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ، وَيَنْصُتُ إِلَى بَحْسِ
مَنْ يُخَصِّمُهُمْ وَيَأْتِيهِ بِأَسْمَائِهِمْ، وَيَسْأَلُ الْمُخْتَوَسِرَ عَنْ أَسْمَاءِ مَنْ خَصَّمَهُمْ؛
وَدَلُّكَ أَنَّ الْقَاضِي نَصَبٌ صَاطِرًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ

وَقَوْلُ الْمُعْرِضِ لَيْسَ بِخُفْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَبْيُحُ فِي
الْحَالِ، فَلَا يُتَعَدُّ قَوْلُهُ عَلَيْهِمْ، عِوَاذَ أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ مَا عِنْدَهُ، ثُمَّ يَنْتَأَتُهُمْ وَيَخْتَمِعُ بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ خَصْمِهِمْ. فَإِنْ أَقْرَأُوا بِمَا يُوجِبُ الْحَسَنَ، وَطَلَبَ حَضْرَتُهُ ذَلِكَ؛ حَسِبَهُمْ، لِأَنَّ
الْحَقَّ يَحِبُّ بِالْإِقْرَارِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَيْتُ الْوَاحِدَ طَلَمَ، يُحِلُّ عِرْضَهُ، وَغُثْوَتُهُ»^(٢)

[وَعُثْوَتُهُ]^(٣)؛ حَسْبُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَخْسَ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَأُوا، وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَيْهِمْ
بِالْحَقِّ. وَهَذَا الْعَاضِي يَغْرِثُهُمْ بِالْعَدَالَةِ؛ وَهُمْ لِي الْحَسَنَ؛ لِأَنَّهُ يَحِبُّ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ
الشُّهُودِ؛ لِقَوْلِهِ [٣٠٩٥ م] عَالِي: ﴿وَلَا يَأْتِ شَهَادَةُ إِذًا مَا دُخِرَ﴾ [٢٨٢ م]

(١) ينظر: «مختصر القلذوري» [ص/ ٢٢٥]

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» [٢٢٢، ٤]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حبس في الحبس
وعنه [رقم ٣٦٢٨]، والسنن في «مسند» في كتاب سماع من قبل القاضي [رقم ٤٦٨٩]،
وابن ماجه في كتاب العداوات باب بحس في اثنين وانملارمه [رقم ٢٤٢٧]، وغيره من
حديث الشريفة بن سؤيد التميمي رحمه الله به نحوه.

قال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح». وقال ابن كثير: «إسناده حسن». ينظر: «البحر المحرر»
لابن الملقن [٦٥٦/٦]. و«إرشاد القضاة إلى معرفة أدلة الخصم» لابن كثير [٤٧/٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «اد»، و«ام»، و«اح»، و«اع»، و«اص»

لأنه لا يجوز التحقق بالزعم، وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما
على فعل نفسه، فإن لم يقم البينة، لم يفعل سخطه حتى ينادى ويسر
أمره، لأن فعل القاضي المغرور حق طهر فلا يُعطل كني لا يؤذي إلى
حق الغير

﴿ قوله تعالى ﴾

فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود، فإن عدوا رده إلى الحس، لأنه يتبدى القضاء الآن، ولا يقتضي
مضي، فصار كما لو شهد الشهود ابتداءً على واحد بحق

قوله، (وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما إذا كانت على فعل نفسه)،
بغني أن قول المعروف ليس بحجة؛ لأنه كواحد من الناس، وشهادة الفرد لا
على فعل غيره، فأؤتى ألا تُفعل على فعل نفسه.

قوله (فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود)، هذا لفظ الثوري [١٧٧] في «المختصر»^(١)، وفي بعض
نسخ «المختصر»: «ويستظهر في أمره»^(٢).

(١) بطر ابن الحنفية [١٧٧]، مجمع الأنهر [١٥٦]،

(٢) بطر «مختصر الثوري» [ص ٢٢٥]

وقوله «ويستظهر في أمره»، لم يظهر به في شيء من نسخ «مختصر الثوري» في المطبعة والمسحوق
لي تأييد، ولا في شروحه التي طبعها، [ما وقع في جميعها لفظ «ويستظهر في أمره» -
سيأتي ثم عطف بعد اللفظ - «ويستظهر في أمره» - في نسخة التي شرح عليها العلامة، -
محمد بن أحمد الأصبغاني في كتابه «إراد الفقهاء» شرح مختصر الثوري [٢٤١] ب
مخطوط مكنه فيص الله أمدي. تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)]

(٣) هذا لفظ مطبوع من «مختصر الثوري»، وهو ثالث في عدة نسخ خطه من «المختصر»، هي:

[١٨٨] ١ مخطوط مكنه كوبريني محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١١٠)، ونسخه -

[١٣٤] ١ مخطوط مكنه راعب بدشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)، ونسخه ثالثة [١٥٥] -

مخطوط مكنه نور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)، ونسخه رابعة [٨٨] ب مخطوط -

قال أهل اللغة الأسطهاري الاحتياط

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاصي» لمقصود «فوق» فإن
وحد من المحبوسين حيث بعير حو، ولم يحضر له حصص؛ تأتي القاصي
ومادى آيات، فإن لم يحضر له حصص أطلقه وأحد من كسلا معه؛ لأن طاهر أمر
القاصي المعروف أنه لم يحضره، لا بحق، فلا يظن في الحال، وسأى منه، ولأن
لشأن أمين في الطاهر والمحسوس في يده، فلا يربط يده في الحال، وشادي
تأني من حسن فلا بن فلاي القلاي فيتحضر، فإن لم يحضر حصصه أطلقه، لأن
فوق القاصي المعروف لا يظن؛ لأنه شاهد بعد عزله؛ وشهادة بواحد لا يظن، فلم
يجت حسه، فأطلق عنه، ويأخذ منه كميلاً؛ لأن القاصي باصر محتط، فإذا رأى
الاحتياط أن يأخذ كميلاً؛ فقل؛ لحوار أن يكون له حصص عانت يحضر ويدعي
عليه.

فإن قال، أن محبوس فلاي، ونقص حقه، وأراد المطالب إطلاقه، وقد عرف
القاصي المطالب، أو عرف له شهود شهدوا عن به؛ تأتي القاصي فيه؛ لأنه
يخبر أن يكون له حصص (١٠١٤٢١٠) آخر، فوحد أن يأتى، فإن لم يجد له حصصاً
آخر؛ أطلقه؛ لأنه قد احتاط، فإن لم ينف من أثره على حقيقة؛ أخذ منه كميلاً
وأطلقه؛ لما ذكرنا أنه باطر محتاط.

= مكتبة بص الله أمدي - برك / (رقم الحفظ: ٩٥٢)

وعلى هذا اللفظ شرح أبو نصر الأصبغ في «شرح الفدوري» [٢ و ٣٣٠] ١. معطوط مكتبة
كتبخانه مجلس شوري - إيران (رقم الحفظ: ١٢٦٣٥) ١. وخوهر راده في «شرح نفدوري» [١
٢٠١] ٢. معطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد ماشا - برك (رقم الحفظ: ٥٨٩).
«صاحب المعوهر البيرو» شرح نفدوري [٢٤١ ٢]، «صاحب المذهب» في شرح نكبات
[٨٠ ٤]، «ملاحضة الدلائل» شرح نفدوري، «حسام الدين البراء» [٢٢٧ ٢ - ٢٢٨]

ولا يُقْل قول المَعْرُول لَمَّا بَيَّنَّا (لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ

عَلَّمَهُ الْيَدَ)

وكذا الإِثْرَارُ بقوله تعالى: ﴿وَلَيَسَّ لِلَّذِينَ هِيَ كَأَحْسَنُ﴾ [٢١١]، ولأنَّ من في يده التَّوْبِيقَةُ أَمِينٌ، والقَوْلُ قولُ الأَمِينِ ما لَمْ يَكْدُبْهُ لُطْفُهُ

قوله (ولا يُقْل قول المَعْرُولَ)، هذا لَفْظٌ مُتَّصِلٌ فِي «مَحْصَرَةٍ»، وإِسْمُهُ بِهِ «لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ، وَيُقْل قَوْلُهُ فِيهَا»^١ وفي بعض النُّسخ «الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ»^٢

وإِذَا لَمْ يُقْل قولُ المَعْرُولِ، لِأَنَّهُ سَلَّمَ لِلْخَلْقِ مَالَهُ عَامًا، فَصَارَ كَوَاحِدٍ مِنْ أَسْمَاءِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لَمَّا بَيَّنَّا) إِلَّا إِذَا عَرَفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ التَّوْبِيقَةَ بَأَنَّ لِقَاصِي الْمَعْرُولِ [٢٢٢/٢] سَلَّمَهَا إِلَيْهِ، فَحَسِبَ يُقْل قولُ المَعْرُولِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَرَّ

(١) يَظَر «مَحْصَرٌ مُتَّصِلٌ» [ص/ ٢٢٥]

(٢) ثُمَّ يَظَر بِهِدِ اللَّفْظَ فِي شَيْءٍ مِنْ نُسَخِ «مَحْصَرِ الْمُتَّصِلِ» لَمَعْدَةِهُ وَبِمَحْطُوعِهِ الَّتِي بَإَيْدِهِ. وَلَا فِي شُرُوحِ الَّتِي مَدَّعَاهَا

أَمَّا اللَّفْظُ الْأَوَّلُ «الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ» فَهُوَ الْمَثَلُ فِي بَعْضِ مِنْ «مَحْصَرِ مُتَّصِلِ»، وَهُوَ أَدَبٌ أَتَتْ فِي عَهْدِ نُسَخِ حُطَّيْنِ مِنْ «مَحْصَرِ» مِثْلَ [١٨٩] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كَرِ بَنِي مُحَمَّدٍ عَاصِمَ بَنِي - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ١١٠)، وَنُسَخُهُ ثَانِيَةً [١٣٤] أَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ عَمَّ بَنِي - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٨٥)، وَنُسَخُهُ ثَالِثَةً [١٠٥-١٠٠] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَنِي عَمَّ بَنِي - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ١٧٧٦)، وَنُسَخُهُ رَابِعَةً [٨٨] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَنِي عَمَّ بَنِي - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٩٥٢) وَعَلَى هَذَا اللَّفْظِ شَرَحَ أَبُو بَكْرٍ الْأَصْبَحِيُّ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢] وَ [٢٣٠] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كَبِيْرُهُ مَحْصَرٌ شُورَى - إِيرَانَ (رَقْمُ الْحَفْظِ ١٤٢٢٥)، وَابْرَاهِيْمِيُّ فِي «الْمُخْتَصَرِ فِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٣٦٦] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَنِي عَمَّ بَنِي - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٨٠٨) وَشَاهِدُ رَقْمُهُ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢٠١] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كَوْبِيْ بَنِي عَمَّ بَنِي - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٨٩)، وَبِهَذَا الثَّلَاثِينَ الْأَشْيَاقِي فِي كِتَابِهِ «رَدُّ الْقَضَاءِ» شَرَحَ مَحْصَرِ الْقُدُورِيِّ [٢١٤] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَنِي عَمَّ بَنِي - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٧٩٥) وَصَاحِبُ «حَوْصِ سِيرَةِ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢٤١] وَصَاحِبُ «بَدَائِعِ فِي شَرْحِ الْكَلَامِ» [٨٠] وَصَاحِبُ «بَدَائِعِ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» لِحَامِدِ بْنِ الرَّادِيِّ [٣٢١]

سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهِ) لَأَنَّهُ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ الْبِدَّ كَانَتْ بِهَا حَاسِي وَتَمَّ
 إِقْرَارُ الْقَاضِي كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ، إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ
 الْقَاضِي إِلَيْهِ فَيَسْتَمُّ مَا فِي يَدِهِ إِلَى الْمُتَرَلِّهِ الْأَوَّلِ

فِي يَدِهِ

تَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ كَانَ مُعْتَرِفًا بِأَنَّهُ بَدَعَ مُتَعَدِّدًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْرُولِ، فَيُسَلِّمُ
 الْمَعْرُولُ إِذْ ٢٤٣٠ هـ فِي مُسْتَحَقِّهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ فِي يَدِهِ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُولُ
 مِنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ، لَمْ يُقَلْ قَوْلُ الْمَعْرُولِ، لَأَنَّهُ مُدْعٍ بِعَبْدِهِ
 قَوْلُهُ، (إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ، ثُمَّ أَقْرَأَ ٢٤٣٠ هـ بِسَبِّمِ الْقَاضِي مَا)،
 اسْتَدَّ مِنْ قَوْلِهِ، (فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهَا)، أَيِ قَوْلِ الْمَعْرُولِ فِي الْوَدِيعَةِ، يَعْنِي بِمَا
 تُقْبَلُ قَوْلُ الْمَعْرُولِ إِذَا اعْتَرَفَ مَنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ

ثُمَّ إِذَا بَدَأَ دُوَّائِدُ بِالْإِقْرَارِ لِوَاحِدٍ، ثُمَّ أَقْرَأَ بِسَبِّمِ الْقَاضِي الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ،
 فَقَالَ الْمَعْرُولُ هِيَ لِعَلَّابٍ آخَرَ، يُسَلِّمُ الْوَدِيعَةَ إِلَى مَنْ أَقْرَأَ لَهُ دُوَّائِدُ، لَا يَسْ مِنْ
 أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ، وَيَضْمَنُ دُوَّائِدُ لِمَنْ أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ قِيمَتَهَا

وَتَحَامُّ الْبَيَانِ فِيهِ، مَا قَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِي فِي «تَهْدِيتِ أَدَبِ الْقَاضِي»
 لِلْمُحَصَّنِ «وَأِنْ قَالَ الْأَمِينُ الَّذِي عَلَى يَدِهِ مَالٌ، قَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَلَا أَتَرَى
 لِمَنْ هُوَ؟ فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ، صَدَّقَ فِيهِ، لِأَنَّ الْأَمِينَ أَقْرَأَ أَنَّهُ وَحْدَهُ إِلَيْهِ مِنْ
 قَبْلِ الْقَاضِي، فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، كَذَلِكَ هَذَا

وَأِنْ قَالَ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي وَهُوَ لِعَلَّابٍ، فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ رَحْلِي آخَرَ،
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، لَأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِوَصُولِهِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي، وَالْبِدَّةُ فِيهِ قَدْ
 إِقْرَارَهُ لغيرِهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِ الْقَاضِي، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ فَأَقْرَأَ لَهُ لِوَاحِدٍ،
 وَأَقْرَأَ هَذَا لآخر، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، كَذَلِكَ هَذَا

وَأِنْ قَالَ ٢٤٣٠ هـ | الْأَمِينُ هُوَ لِعَلَّابٍ وَقَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَقَالَ الْقَاضِي

لست حقه ويضمن قيمته للقاضي بإقراره الشيء ويسمى أي يقر به من جهة
نفسه.

قال: ويخلص للحكم خلوت ظاهر في المسند، كمن لا يشته مكنته على
لغيره، ونقص المقيمين، والمنسند الجامع أولى لأنه أشهر.

هو لعل زحل آخر؛ فاقول قول الأمير، لأن طهر اليد به أي أن يقر به لغيره،
به أقر بما في يده في الطهر لغيره صبح الإقرار، ووجه المنك للمقر له، به
أقر باليد في منك غيره، ثم يصدق.

ثم قال الناصح: «ودكر أبو عبيد ابن موسى أنه يعرف مثله للذي أقر له
القاضي؛ لأنه أقر بالأخذ من القاضي، وقد أنله بإقراره بالأول، فيعرف قيمته»

قوله: (لما بيثا)، إشارة إلى قوله: (لأنه بالعزل التحق بالوعايا)

قوله: (لست حقه)، أي حق المقر له الأول، وهو الذي أقر له ذو اليد

قوله: (ثم يضمن)، أي: ذو اليد.

قوله (قال) ويخلص للحكم خلوت ظاهر في المسند)، أي: قال لفدوري

في «مختصره»^١، وقال صاحب «الهداية» (والمنسند الجامع أولى لأنه أشهر).

وقال الناصح في «تهذيب أدب القاضي» للخصاف: «قال أبو حنيفة

ينص القاضي في مسند الجامع؛ لأنه أرفق بالناس وأخفى ألا يخفى، وإن بعد
في مسند حبه، أو في بيته؛ فلا بأس بذلك».

وقال الطحاوي في «مختصره» «لا بأس بأن ينص في مسنده، وحثت أحت،

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُكْرَهُ الْحُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْقَضَاءِ لِأَنَّهُ بِحَضْرَةِ حَسَنٍ
وَهُوَ تَحَرُّ بِالنَّصِّ وَالْحَايِصُ وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عَنْ دُخُولِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

إِلَّا أَنْ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَقْضَى حَتَّى الْجَمَاعَةُ.

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ لَفَنَائِي»: «وَأَفْضَلُ مَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ لِمَنْ مَعَ رُبِّي
مَسْجِدٌ حَيْثُ، أَوْ بَيْتُهُ، لَا يَأْسُ بِهِ عَشَا».

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «هَذَا إِذَا كَانَ بِحَامِئِهِ، وَمَسْجِدُهُ أَوْ بَيْتُهُ
الْحَيُّ، وَبَيْتُهُ وَسَطُ الْبَيْدِ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِي طَرَفٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، يَخْتَارُ مَسْجِدُ وَسَطِ
الْبَيْدِ»^١ إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخِلَاصَةِ». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْحَقُّ بَعْضُ الْحُصُومِ رِيَادَةً مُشْتَرِئَةً
بِالذَّهَابِ إِلَى طَرَفِ الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ فِي «الْمَعْنَى»: «يَحْتَدِرُ مَسْجِدَ الشَّرْقِيِّ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ».

وَقَالَ فِي «الْوَجِيزِ هَمْ»: «وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ الْمَسْجِدَ مَجْلِسًا لِلْقَضَاءِ»^٢.

وَرَوَى شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ مَسْلُوكِ
الْقَاضِي إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ لِحُضْعَانٍ، لَا يَأْسُ بِفَضْلِ الْحُضُومَةِ بِهِ،
وَأَنْ يَمْتَدَّ لَذَهَابٍ إِلَى الْمَسْجِدِ لِمَعْلُومٍ^٣ ٢٢٣/١ الْحُضُومَةِ فِي الْمَسْجِدِ يُكْرَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ «وَيُخَوَّرُ الْقَضَاءُ فِي الْمَسَاحِدِ وَالْحَوَامِيعِ مِنْ غَيْرِ

كَرَاهَةٍ»

١ - سطر: «مَحْضَرُ الشَّافِعِيِّ» [ص/٢٢٦-٢٢٧].

٢ - سطر: «خِلَاصَةُ الْمَنَائِي» لِلْبَحَارِيِّ [ص/١٤٤].

٣ - سطر: «الْوَجِيزُ فِي فَنَنِ الشَّافِعِيِّ» لِلْفَرَاوِيِّ [ص/١٥٩].

سُرَّ ١ - مَعْنَى: «مَسْجِدٌ» [ص/١٣٤]، وَ«شَرْحُ مَحْضَرِ حَنْبَلٍ» لِلْحَرَشِيِّ [ص/١٧٧] (رَأَيْتُ حَنْبَلًا)

حَنْبَلًا [ص/٢٨٧-٢٨٨].

٢ - سطر: «الْمَعْنَى» لِأَنَّ الْمَدِينَةَ [ص/٢١٣-٢١٢] وَالْمَدِينَةَ

كَثُرُوا يَجِيسُونُ فِي الْمَسَاجِدِ لِمُضِلِّ الْخُصُومَاتِ، وَلِأَنَّ الْقَصَاءَ عَادَةً مُنْزَعٌ
إِقَامَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ كَالصَّلَاةِ.

غاية البعد

المسجد، وكان لكفار يهودون على رسول الله ﷺ وفداً وهو في المسجد

وَرَوَى الْخَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١): بِإِسْنَادِهِ إِلَى هِشَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ أَنَّ
مَوْلَى لِعَزِيزٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا قَالَ «أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَتَحَدَّثْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بِأَلْهَاجِرَةِ»^(٢)، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي عَفْنٍ قَدْ كُتِمَ كُؤْمَةً^(٣) مِنْ لِحْصِي،
وَوَضَعَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ أَتَكَأَ، فَإِذَا هُوَ تَرَحُّلِي حَسَنَ الْوَجْهِ، حَسَنَ اللَّحْيَةِ، فَإِذَا بُوخْسُهُ
يَكَاثُ مِنْ أَثَرِ الْجُذْرِيِّ، وَإِذَا الشَّعْرُ قَدْ كَسَاكَ عَذِيهِ قَاةً: فَجَاءَهُ سَقَاءٌ مَعَهُ فَرَبَةٌ
يُحَاصِمُ رَجُلًا، قَاةً: فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيمَا بَيْنَهُمَا»^(٤) فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي
فِي سَعَةِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّ الْحُكْمُ فِي الْمَسْجِدِ لِجَمَاعٍ

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَيْضًا: أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ قَاضِي الْبَصْرَةِ
مِنْ جِهَةِ حَمْرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥).

= نَظَرُ «أَحَدُث» يَنْظُرُ «أَدَبُ» رَأَى «لَرَسَمِي» [٧١: ٤]، وَ«الْبَرَاءَةُ» فِي تَحْرِيعِ أَحَادِيثِ
لَهْدِيَّةِ «لَا بِنِ حَجَرٍ» [١٦٨/٢].

(١) نَظَرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ تَصْدِيرِ الشَّهَادَةِ لِلْخَصَّافِ [١٧٢: ١]، وَشَرْحُ «أَعْدَرُ» هَذَا مُجَرَّدٌ
لَا سَابِقَ، وَمِثْلُهُ شَرْحُ أَبِي بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ أَيْضًا عَلَى «أَدَبِ الْقَاضِي» [ق/ ١٨] بِمِثْلِ مِثْلِهِ مَكْتَبَةُ بَيْتِ
الْمَلِكِ أَفندي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

(٢) الْهَاجِرَةُ وَالْهَجِيرُ وَسَطُ الْهَارِ عِنْدَ اسْتِدَادِ بَعَرٍ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (١٨)

(٣) كُؤِمَةُ كُؤْمَةٌ بِالضَّمِّ. إِذَا جُمِعَتْ قِطْعَةٌ مِنْ ثَرِيٍّ وَرَفَعَتْ رَأْسُهَا وَهُوَ فِي لُكْلَامٍ بِسَرِّهِ قَوْمٌ
صَبْرَةٌ مِنْ طَعْمِ «صَحَّاح» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (١٨) وَيَنْظُرُ «صَحَّاحُ» الْمَلْعَةُ بِمَجْزُورٍ
[٢٠٢٥/٥: مَادَّةُ كُؤْم]

(٤) أَحْرَجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ: «أَخْبَارُ الْمَدِينَةِ» [١٧٢: ١] عَنْ الْحَسَنِ الصَّرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) يَنْظُرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ ابْنِ بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ «لَخَصَّافِ» رَوَى ١٨/١ مِثْلِ مِثْلِهِ مَكْتَبَةُ بَيْتِ
أَفندي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

وَنَجَاسَةُ الْمُشْرِكِ فِي اعْتِقَادِهِ لَا فِي ظَاهِرِهِ فَلَا يَنْعُ مِنْ دُحُولِهِ، وَالْحَائِضُ

عَنْ غَايَةِ الْبَيِّنَاتِ

وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ الْحَسَنِ وَزَّارَةَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَنَّهُمْ كَانَا يَفْضِيَانِ فِي الرَّحْبَةِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ^(١).

وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقْعُدُ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ قُبَيْصِي^(٢).

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي دَرِهِ إِذْ كَانَ يَوْمَ مَطِيرٍ^(٣).

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ^(٤).

وَعَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِنَارٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، رِيحًا بِالسَّوَادِ^(٥).

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ أَيْضًا^(٦).

وَلَأَنَّ الْقَاضِيَ مَأْثُورٌ بِإِقْضَاءِ بَحْقٍ، وَالْقَضَاءُ بَحْقٌ مِنْ أَشْرَفِ الطَّاعَاتِ وَأَصْلِي لِعِبَادَتِهِ، فَكَانَ الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِصَاءِ بِحَقٍّ، كَالْجُلُوسِ لِلتَّعْلِيمِ وَالْفَتْوَى وَالْوَعظِ، وَذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ، فَكَذَا هَذَا.

وَلَأَنَّ الْجُلُوسَ فِي الْمَسْجِدِ مَنَعٌ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْكُذْبِ لَا حَاجِلَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْشَرُ مِنَ الْكُذْبِ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ يَخْشَرُهُ فِي غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَشَاعِئِي هَانَ عِندَ ٣١٧/١. إِذْ كَانَ لِدَعْوَى فِي الْعَظِيمِ [١٠٠ ١٥٥ هـ] مِنْ لَعَالٍ، يُخَلِّفُ لِمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْمَقَامِ^(٧)، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَّقِي عَنْ التَّيَمُّنِ الْكَاذِبَةِ

(١) المصدر السابق

(٢) يظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد، لمختصاف [٣١١ - ٣١٠]

(٣) المصدر السابق [٣٠٦/١]

(٤) يظر «أدب القاضي» مع شرح أبي بكر ابن بري، لمختصاف [ق ١٨/ب]، مخطوط مكتبة مجلس الله أنسي - تركيا / (رقم الحفظ: ٦٥٨).

(٥) المصدر السابق [٣٠٤/١]

(٦) المصدر السابق [٣٠٦/١]

(٧) يظر «الأم» للشافعي [٨٣/٨]، و«الحاوي الكبير» لابي الحسن طبروزي [١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠].

تُحْرَجُ بِخَالِهَا فَيُخْرَجُ الْقَاصِي إِلَيْهَا أَوْ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَتَعَثَّرُ مِنْ حَصْرِ
بَيْنِهَا وَتَبْنِ حَضَمَهَا كَمَا إِذَا كَانَتْ الْحُصُونَةُ فِي الدَّائِيَّةِ

في هذه المواضع.

وبحسب المَشْرُك في اعتماده، لا على ظاهر بديه، ولا بحسب الأرض من
شيء، والحاظر مَسْمُومٌ نَقِيذُ حَرَمَةِ الدَّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ، فَيُظَاهَرُ أَنَّهَا تُحْرَجُ
بِحَالِهَا، فَيُخْرَجُ الْقَاصِي أَوْ أَمُّهُ إِلَيْهَا إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، كَمَا إِذَا كَانَتْ تَدْعُو
فِي الدَّائِيَّةِ.

قال شمس الأنتة الترخشي (١) ٢٢٢ هـ في «شرح أدب القاضي» وقد ذكر
في «السَّيَرُ الْكَبِيرُ» (٢) أَنَّ الْمَشْرُكَ يُنْعَمُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿يَتَعَلَّقُ الْمُشْرِكُونَ بِمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ شَيْءٌ وَلَا يَفْقَهُوا حُرْمَةَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة ١٧٨]

وذكر في «الجامع الصغير» (٣) أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُنْعَمُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

قال فخر الإسلام البرزوي في «شرح الجامع الصغير»: «وَأَبُو سُفْيَانَ مِنْ حَزْبِ
دُخُلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامَ الْحَدِيثِ، وَالْأَيْتُ وَرَدَتْ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ»، يَحْتَمِلُ أَنَّ
لِكَثَرِ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ غُرَافَةً، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالْمَوَاحِشِ، فَهَذَا هُمْ الَّذِينَ تَعَالَى لَا خُلَ
دَلِكُ، لَا لِأَجْلِ الدَّخُولِ فِيهِ.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» (٤) كَانَ شُرَيْعٌ بِفَضِي فِي الْمَسْجِدِ،
وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ (٥)

(١) تهذيب في فقه الإمام الشافعي، ص ٢٤٦ [٢٤٦]

(٢) سطر كبير مع شرح سراجي، محمد بن الحسن (١٠٩٦، ٩٧)

(٣) أي في كتابه كذا جاء في حاشية ٢٠١، ٢٠٢

(٤) وَلَفْظُهُ هَذَا: «وَلَا يَأْسُ بِأَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ بَيْتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه

الناشر الكبير [ص ١٨٢ - ١٨٣]

ولو جلس في داره لا بأس به ويباح للمدعي بالدخول فيه
من كان يجلس قتل ذلك لأن في خلوصه وخداعهم

ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم . أو ممن حرب عدوة قبل التسليم .
بشهادته ، لأن الأول صفة الرحم والثاني صفة الخصم

عنه بعد

قوله . (ولو جلس في داره لا بأس به) ذكره بعد مدعي عن مدعي

قال شمس الأئمة الترخي في شرح أدب القاضي
حار الجلوس في مسجد حبه لا بأس ، وإن كان يجلس في داره ذلك
شروط ألا ينزع أحد من الدخول عنه . لأن لكل أحد حق في محله ، ونحوه
معه من كان يجلسه أن لو كان في مسجد ، حتى يكون بعد من يهمله
من نعمة الظلم ورثوه .

وقال الشافعي في تهذيب أدب القاضي
بغير نص في داره .

وقال الطحاوي في المختصر
يسير^(١) .

قوله (ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم) ومن حرب عدوة قبل
تسليمه (بشهادته) . هذا لفظ الشافعي في المختصر
هدية ، لما روى البخاري بإسناده عن
شاعري قال استعملت في رجلي من داره

١- المختصر الطحاوي ص ٣٩٦

٢- المختصر الشافعي ص ٢٢٤

٣- الأئمة ومن يهمله

وَبِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ يَصِيرُ أَكْثَرُ بَقْضَانِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ لِلثَّرِيبِ حُصُونَةٌ لَا يَمُرُّ بِهَا شَيْءٌ، وَكَذَا إِذَا رَأَى الْمُتَهْدِي عَلَى الْمُتَعَدِّدِ أَوْ كَانَتْ لَهُ حُصُونَةٌ لَا يَمُرُّ بِهَا شَيْءٌ، فَتَحَامَاهُ.

الصَّدَقَةُ، فَمَّا قَدِمَ قَرِىْبُ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي لِي قَالَ ﴿يَهْلَا حَسْبِي فِي سِرِّ

أَبِي. أَوْ نَبَتْ أُمِّي. فَيُنْظَرُ الْيَهْدَى لَهْ أَمْ لَا؟﴾^(١)

وقال البخاري أيضا في «الصحيح» قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «كذب الله في رسول الله» واليوم رشوة (١) ذكره في باب «الهمة»

وقال الأصمعي في «تهذيب أدب القاصي» «رُوي أن أبا
 يعقوب لمّا بعث ابن رباحة إلى أهل حَبِير، أفدوا له، مرّة وقال هو ضحّا
 وعن منروق قال: «القاصي إذا أخذ الهدية فقد أكل الشح»
 الرشوة فقد بعث به الكفر».

امد حواری قول ایہیہ میں دی رجم مخرم، او میں زحلی بہ : بی - سر

سابعاً على سبب دُنيال - كما جاء في حاشية: فتح، ١، و٢م، ١، و٣د
هدد حرره من أخرجه بعد أن في كتاب الله وعصها باب من ثم بعل الهدى بهه حـ ر
٢٤٥٦ | مسمي في كتاب (مارء) باب بحريم هداه بممال (رقم ١٨٣٢) - وفي هـ من حبس
لبي خنيد الشاعدي رحمه. وهذا لفظ البخاري
هذه الحارثي في كتاب الله وعصها باب من ثم بعل الهدى بهه [٩٦٦] | صه هـ هـ
حمد في اردو انزهده | ص ٢٣٩ ، عن عمر بن عبد الله بن يحيى به
حرجة بن من سمع في المصنف [٢١٩٦٧] ، من طريق معاذ بن عمرو بن مخيمر عن محمد بن
محمد لا بأس في ذلك ما يثبت صحة الحديث من وجهين أحدهما أنه لا بأس به
شأنه

مرحومہ: سید فی ثبات الأمان، دکن، بومہ، جمعہ، ۱۱ محرم، ۱۲۸۰ھ
واپس آئی ثبۃ [رقم: ۲۱۹۵۲]، من مرقوم: ۱۵۹۹ھ

وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، لِأَنَّ الْخَاصَّةَ لِأَجْلِ انْقِصَاءِ فَيْتَهُمْ

﴿ غَلِيَّةٌ بَيَانٌ ﴾

مُهَاذَاةً قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ صَدَقَ. وَاسْتَأْجَبَ حَرِيٌّ عَلَى الْعَادَةِ، فَلَا يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ عَلَى مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَإِلَّا أَنْ يَمَعَ بَدِي رَحِمٍ مَخْرُومٍ خُصُومَةٍ مَعَ أَحَرٍ، فَكُرَهُ الْهَدِيَّةُ حَيْثُ لَا لَهُ لِلْحُكْمِ، فَلَا تَحُلْ

وَالْحَاصِلُ هَذَا: مَا قَالَ شَمْسُ الْأَنْتَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضي» لِحَصَافٍ: «إِذَا أُهْدِيَ إِلَى الْقَاضِي هَدِيَّةٌ إِنْ عَمِيَ الْقَاضِي أَنْ هُوَ خُصُومَةٌ، لَا يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحَدَهُ فَقَدْ أَكَلْ بِقِصَانِهِ، وَدَكَ حَرَامٌ، وَإِنْ عَلِمَ إِلَّا خُصُومَةً لَهُ، لَا فِصْلَ بِهِ إِلَّا يَأْخُذُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ، وَإِنْ أَحَدٌ لَا بِأَسْ بِهِ».

وَبَدِي كَانَ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ ذَلِكَ لِمُتَّهَدِي تَهَادٍ قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَأُهْدِيَ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَتِ الْهَدِيَّةُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ انْقِصَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا بِأَسْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، وَزِيَادَةً إِيَّاهُ [١٠٠: ١٠١]، كَانَتْ تَقْلِيدُهُ الْقَضَاءِ، فَلَا يَأْخُذُ مِمَّا رَزَقَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ لِلْهَدِيَّةِ كَانْفَرَتَ، فَلَا بِأَسْ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ [٢١٤: ٢] لِلْهَدِيَّةِ فَلَا يَأْخُذُ.

وَقَالَ لِشَاحِي: «وَإِنْ كَانَتْ لَهُ خُصُومَةٌ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ هَدِيَّةٍ أَيْضًا مَا دَامَتْ لَهُ خُصُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّهْمَةُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْ هَدِيَّةٍ بَعْدَ خُصُومَتِهِ لَمْ تَنْقُطْ عِدَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أُهْدِيَ إِلَيْهِ جَزَاءٌ عَلَى أَمْرِهِ الْأَوَّلِيِّ لَا لِلْحُكْمِ، فَلَا تَنْقُطُ عِدَالَتُهُ».

١٠٣٣/م] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «وَالرَّشْوَةُ بَيْنَ الرِّشْوَةِ وَالْهَدِيَّةِ، أَنَّ الرِّشْوَةَ هِيَ أَنْ يُعْطِيَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعْطِيَ، وَلِلْهَدِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَعَهَا شَرْطٌ» (١).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً)، هَذَا لِقَوْلِ الْمُتَوَرِّقِيِّ فِي «مختصره» (٢).

(١) ينظر «شرح مختصر المتوَرِّقِيِّ» للأقطع [ق/ ٢١٠]

(٢) ينظر: «مختصر المتوَرِّقِيِّ» [ص/ ٢٢٥].

بِالإِحَانَةِ، بِخِلَافِ انْعَانَةٍ، وَتَذَحُّرٌ فِي هَذِهِ النُّجُوبِ قَرِيبَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُمْ وَهِيَ
مُحَمَّدٌ أَنَّهُ يُجِيبُهُ وَإِنْ كُنْتُ حَاضَةً كَالْهَدِيَّةِ، وَالْحَاضَةُ مَا تَوَعَّلَمَ لِمُصِيبِ
الْقَاضِي لَا يَخْضَرُهَا لَا يَنْجِدُهَا

غاية البيان

قال الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» «أَوَّلُ يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاضَةَ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي
حَبِيبٍ وَأَبِي يُونُسَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا بَأْسَ أَنْ يُجِيبَ الدَّعْوَةَ الْحَاضَةَ لِقَوْلِهِ»

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبِغَانِيُّ فِي «شرح الطَّحَاوِيِّ» «ذكر الطَّحَاوِيُّ هَذَا
الِاخْتِلَافَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْاِخْتِلَافَ فِي قَوْلِ الْهَبَرِ، وَهُوَ قَالَ: «يَجُوزُ قَبُولُ الْهَبَةِ مِنْ دُونِ
رَحِمٍ مَحْرُومٍ»، سَمِ الدَّعْوَةُ الْعَاقَةُ إِمَّا يَخْضَرُهَا الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُصِيبُ أَحَدَ
الْمُضْمَرِّينَ، إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَخْضَرُهَا، وَكَذَلِكَ فِي عَادَةِ الْمَرِيضِ إِمَّا يَقُولُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضًا، فَإِذَا كَانَ فَلَا، لِأَنَّهُ فِيهِ [١٠٧٥٧] يَدَاءُ لِحُطْمِ الْآخِرِ وَتَهْمَةُ
الْمِثْلِ «أ»، وَبِهِ صَرَّحَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ فِي «مَبْسُوطِهِ»

وَحُكْمُهُ هَذَا قَدْ شَمَّرُ الْأَنْفَقُ السَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضِي» لِلْحَصَفِ
وَيُجِيبُ الدَّعْوَةَ إِذَا كُنْتُ دَعْوَةُ انْعَانَةٍ، فَإِنَّ لِسِيَّ ﷺ كَانَ يُجِيبُ الدَّعْوَةَ، وَكَانَ
يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يُجِيبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ غَضِيَ أَبَا الْقَاسِمِ»^(١)، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُجِيبُونَ
لِلدَّعْوَةِ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاضَةَ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ بِفَضَائِهِ وَلَا يَسْعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ
بِقَضَائِهِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ مَعَا يَخْرِي فِيهِ لِكَلَامٍ مِنْ كُلِّ سَوْجٍ، وَرَثْمًا يَخْرِي
شَيْءٌ مِنَ الْخُصُومَاتِ فَيَتَّهَمُ الْخُصُومُ لِي أَنْ الْقَاضِي يَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ مِنْ خُصُومَتِهِمَا فِي
دَارٍ فَلَا.

(١) ينظر: المختصر الطحاوي، [ص/٢٢٦].

(٢) ينظر: شرح مختصر الطحاوي، للأسيبجاني، [٤١٧].

(٣) حروجه: مسلم في كتاب النكاح باب الأمر بمعاينة الداعي [في دعوى، رقم ١٣٢]، وأبو يعنى
في المسند، [٢٩٥/١٠]، والحميدي في المسند، [٤٩٣/٢]، وليبيهي في الأسس الكبرى،
[٢٦١/٧]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ هذا لأبي يعنى

قال: قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص، لأن ذلك من ختم الشمس.

في هذه المسألة

وفرق ما بين الدعوة الخاصة والعامة قالوا أن كان حصة أو سنة إلى عشرة؛ فهي دعوة خاصة، فإن حاور عشرة فهي دعوة عامة، الصحيح أن صاحب الدعوة إن كان محال لو علم أن القاضي لا يحضره لا يمنع من اتحاد الدعوة، فإن القاضي يجيب هذه الدعوة، فهذه دعوة عامة.

وإن كان محال لو علم صاحب الدعوة أنه لو اتحاد الدعوة لا يحضرها لقاضي؛ يمنع، ولا يتحد. | ١٥٧١ | الدعوة، فهذه دعوة خاصة، فلا لحظها القاضي؛ لأنه إذا كان صاحب الدعوة يمنع من اتحاد الدعوة إذا كان القاضي يمنع عن الحضور فهذه الدعوة تحدث للقاضي، فهو حاضرها اشاعي كان أكلاً بقصانه، ولا ينبغي له أن يأكل بقصانه.

وإن كان يتجدد الدعوة مع علمه أن القاضي لا يحضرها فهذه الدعوة ما كانت لأجل القاضي، فإذا | ١٥٧٢ | حضر لا يكون أكلاً بقصانه، وهذا إذا لم يكن بين صاحب الدعوة وبين القاضي قرابة، أو لم يكن بينهما هذه المساطة قبل انقضاء، فإن إذا كان بينهما قرابة، أو كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة هذه المساطة قبل انقضاء، حتى أصافه؛ يجيبه القاضي، ويكون ذلك محلاً على السبب السابق لا على القضاء؛ لأن أمور المسلمين محمولة على صلاح والتداع ما أمكن، فلا يكون أكلاً بقصانه.

قوله: (قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص)، أي فإن التدويري في المختصر: ^١، وذلك؛ لأنه أمر مندوب إليه، وليس فيه نهمة أيق، وكان رشون لله ^٢ يشهد الحارة، وبغزو المربص ^٣، وهو مقتضى | ١٥٧٣ | الحكم.

١ - مختصر التدويري | ص ٢٢٥

٢ - نسخة المربص في كتاب الحارة باب حر | ص ١١٦ | ١٥٧٣ - نسخة في كتاب - هذا باب -

قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حَقُوقٍ» وَعَدَّ مِنْهَا هَذِهِ

عَلِيَّةُ الْبَيْتِ

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ كَانَ لَكُرِّي رَسُولَ اللَّهِ أَتَوْهُ» (٢٢٤/٢) حَسَنَةً [الأحزاب]

قَوْلُهُ: (قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حَقُوقٍ»^(١) وَعَدَّ مِنْهَا هَذِهِ)
أَيُّ: عَدَّ مِنْ سِتَّةِ السُّتَّةِ شَهَادَةَ الْحَضَارَةِ، وَعَادَةَ الْمَرِيضِ.

رَوَى أَبُو أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ حَضَارٍ
وَاجِبَةٍ، إِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا؛ فَقَدْ تَرَكَ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يُحْيِيَهُ، وَإِذَا مَرَضَ
أَنْ يَعُودَهُ، وَإِذَا مَاتَ أَنْ يَحْضُرَهُ، وَإِذَا لَقِيَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَهُ
أَنْ يَنْصَحَهُ، وَإِذَا غَطَسَ أَنْ يُسَمِّتَهُ»^(٢).

= ابن جرير من التكملة ونحوه [رقم ١١٧٨]، وعبد بن حميد في «مسند المستحبات» [ص ٢٦٩]
والبيهقي في «شعب الإيمان» [٢٨٩ ٦] من طريق مُسْنَمٍ لِأَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَرِيضِينَ، وَيَشْهَدُ الْحَضَارَةَ
قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَرْوَاهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسْنَمٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَعْمَرِيُّ يُصَنَّفُ بِهِ
مُسْنَمُ بَنِي كَيْسَانَ الثَّلَاثِي، تَكَلَّمَ فِيهِ»
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَحْرَجَهُ الترمذي وَأَبُو حَنِيفَةَ وَبُحَاكِمُ، وَبِهِ مُسْنَمُ بَنِي كَيْسَانَ الْأَعْمَرِيُّ وَهُوَ
ضَعِيفٌ» يَنْظُرُ «الدَّرَجَةُ فِي تَرْجِيحِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٢٤٢ ٢]
مِثْلِي تَحْرِيجُهُ.

(٢) دَكَرَ هَذَا لِحَدِيثٍ فِي «نَسَبِ الْعَافِلِينَ» فِي بَابِ الرَّحْمَةِ وَالسَّعَةِ كَذَا يَحْضُرُ الْمُؤَلَّفُ عَنْ حَسَنٍ
نُسَخَتْ قَالَ كَاتِبُهُ وَرَأَيْتُ عَلَى حَاشِيَةِ نُسَخَةٍ نَحْوَهُ مِثْلُ الْأَمَامِ الْعِشِيِّ بِتَكْوِينِهِ «حَدَّثَ فِي
النَّصِيحِينَ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّحْوِيلِ إِلَى النَّسَبِ» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» وَهَذِهِ وَبَطْنُ الْقَبْرِ
الْعَافِلِينَ [ص ٣٨٤]، وَكَيْفَ الْعِشِيِّ لَيْسَ فِي مِثْلِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ بِهِ، لَكِنْ بَرَأَ
فِي «النَّصِيحِينَ» فَقُلْتُ، فَلَا نَصَوَابَ مَعَ الْمُؤَلَّفِ فِي حَوَالَتِهِ

١٣ أَحْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْأَدَبِ السَّعَادَةِ» [ص ٢١٧] وَعَبْدُ بْنُ السَّرِيِّ فِي «رَوَاهُ» [٤٩٨ ٢]
وَنَظَرْتُ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» [١٨٠ ٤]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الثَّوْبَانِ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِهِ نَحْوُهُ
قَالَ الْهَيْسِيُّ: «رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ [بَعْضُ] ابْنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ يَحْضُرُ نَفْسًا وَغَيْرًا
وَصَفَحَهُ حَمْدُهُ، وَبِهِ رَحَالَهُ ثَمَانٌ» يَنْظُرُ «مَجْمَعُ نَوَائِدِ سَلَمِي» [٢٣٧ ٨]

وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ، لَأَنَّ سَيِّئَ تَبٍ - يَهِي عَنْ دَيْتٍ،
وَلِأَنَّ فِيهِ نُهْمَةٌ.

قال: وإذا حضرا ستوى بينهما في الخلوس والاقبال، لقوله -

عنه بسند صحيح

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» - فِي بَابِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْحَاثِرِ - بِإِسْنَادِهِ
إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: احْتَقِ
الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْحَاثِرِ، وَإِحَابَةُ
الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِشِ^(١)

قوله. (وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ). هذا لفظ القُدْرِي
في «مختصره»، وفي بعض النسخ: لا دون صاحبه^(٢)

وذلك لما روي في «الشامل» وغيره عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُ: «بِهَذَا رَسُولُ
اللَّهِ أَنْ يُصَيِّفَ الْحَصَمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَصْمُهُ مَعَهُ»^(٣)، وَلِأَنَّ لِإِصْدَاقِ وَالْحَمْدِ تَوَرُّثَ
النُّهْمَةِ.

قوله: (وإذا حضرا ستوى بينهما في الخلوس والاقبال)، هذا لفظ القُدْرِي

١ - أخرجه البخاري في كتاب جنازة باب الأمر باتِّباع الحائر رقم ١١٩٣، ومسلم في كتاب
السلام باب من حق المسلم بمسلم رد سلامه رقم ٢١٦٢، وغيره من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه

٢ - لم يظهر بهذا اختلاف في النسخ من «الهدية»، ولا في نسخة بعض اللهجات [٢٠٩].
٣ - بخطوط مكتبة جامعة برنسبورج أمرك (م محفوظ ٣٥٩٤)، لا أنساب بسند
- كما ذكره - في حاشية السخة التي بحفظه من «تهذيبه» [٢٠٩] بخطوط مكتبة بعض اللهجات في
برك

٤ - أخرجه ابن راهويه في «مسند» كتابه في «مطالع نعيه» [١٧١/١٠]، وسهفي في «مسند»
الكبرى [١٣٧/٦]، من حديث: عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

قال النهدي بإسناد صحيح، ونظر «سراج» لا يوافق [٦٠٠/٩]

«إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَحَدِّثْهُ وَلَا يُتَارَ أَحَدُهُمَا وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةً يَنْهَمُهُ وَلَا أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَةً تَقْبَلُ لَأَحَدٍ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ﴾

فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ هُوَ: «وَلَا يُتَارَ أَحَدُهُمَا، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةً» (١)، هَذَا كُلُّهُ نَقَطُ الْقُدُورِيِّ ﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِقْبَالِ: تَسْوِيَةُ لِنَظَرٍ مِنْ [١٠٨: ١٥٨] الْجَانِبَيْنِ، وَدَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ رُوي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ، فَلْيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ» (٢)، ٣١٤ هـ، وَلِنَظَرٍ (٣).

وَرُوي عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى عَنِ اللَّهِ بْنِ قَنَسٍ الْأَشْعَرِيِّ «أَسِرْ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ، حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خَمْسَةٍ، وَلَا يَتَأَسَّ صَعِيفٌ مِنْ عَذْلِكَ» (٤).

قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «الْكَامِلُ»: «الْقَوَمُ»: «أَسِرْ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ». يَقُولُ: سَوِّبِهِمْ، وَتَقْدِيرُهُ: اجْعَلْ بَعْضَهُمْ أَسْوَأَ بَعْضٍ» (٥).

قَوْلُهُ - أَيُّ قَوْلِ عُمَرَ فِي كِتَابِهِ - «حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خَمْسَةٍ» أَيُّ فِي مَنِيكَ مَعَهُ لَشَرِّهِ، وَلَآنَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ مُتَارَةٍ أَحَدُهُمَا، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَالْإِقْبَالُ، وَتَلْقَايَا الْحُجَّةَ نَهْمَةً، فَتَجِبُ عَلَى الْقَضَى أَلَّا يَفْعَلَ شَيْئًا يُؤْذِي إِلَى التَّهْمَةِ، وَلَآنَ فِي ذَلِكَ إِعْدَاءٌ لِأَحَدِ الْحَصَصِيِّ، وَكَسْرٌ قَلْبِ الْآخَرِ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ بِهِ

(١) ينظر «مختصر القدوري» (ص/ ٢٢٥)

(٢) أخرجه [سحاق بن راهويه في «مسند» (رقم: ٣٢)، وأبو يعقوب في «مسند» (رقم: ٥٨٦٧).
والصريح في «المعجم الكبير» [٣٨٦: ١١]، من حديث: «أُمِّ سَعْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» في سياق أم

(٣) أخرجه [دارقطني في «مسند» (٢٠٦: ٤)]، وسيبويه في «السنن الكبرى» [١٥٠/١٠]، من طريقين عن عبد بن لخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه في سياق نفسه

(٤) ينظر: «الكمال» للمبرد [١٦/١]

يَبْتَزُّكَ حَقُّهُ وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ حَرِيٌّ عَلَى حَقِّهِ (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ) لِأَنَّهُ يُذْهِبُ بِمَهَابَةِ الْقَضَاءِ.

قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنُ الشَّاهِدِ وَمَعَاذُ أَنْ يَقُولَ لَهُ تَشْهَدُ كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِعْدَانَةٌ لِأَحَدِ الْحَضَمَيْنِ فَيُكْرَهُ كَشْفُ بَحْصِهِ

قوله شاهد

أَنْ تَكُونَ بِالرَّاسِ، أَوْ بِالْعِصِ، أَوْ بِالْحَاجِبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُيٌّ شَرْعًا قَوْلُهُ: (وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا)، ذَكَرَ تَعْرِيفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ)

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي مِثْمِ «الْمَوْطُ» وَهُوَ اعْتَرَاهُ هَمٌّ، أَوْ تُعَاسٍ، أَوْ عَضَتْ، أَوْ جَوْعٌ، أَوْ عَطَشٌ، أَوْ حَاجَةٌ حَيَوِيَّةٌ [١]، كَفَّ عَنْ بَحْصِهِ، يَقُولُهُ عليه السلام: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي جِبِينَ يَفْصِي وَهُوَ عَصَانٌ»، وَلِأَنَّهُ يَمْنَعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي عَنِ الْقَضَاءِ.

قَوْلُهُ (قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنِ الشَّاهِدِ)، أَيُّ قَالَ فِي «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَصَوَّرْتُهُ بِهِ «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَلْقَى لِشَاهِدٍ».

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» وَتَنْشِيرُهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ الدَّعِي، أَنْتَ شَهِدَ بِكَذَا وَكَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ هَذَا، وَاسْتَحْضَنَ وَرَحْصَنَ فِي التَّنْقِيبِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ التَّهْمَةَ، كَمَا إِذَا تَرَكَ لَفْظَ الشَّهَادَةِ مَثَلًا.

ذَكَرَ رَجُوعَ أَبِي يُوسُفَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَرِ»، لِأَنَّ الْقَضَاءَ مُشْرُوعٌ لِزَاجِرٍ.

١ - حَرْجُهُ: بَحَارِي فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ - مِمَّنْ هُوَ يَفْصِي بَحْصِي، يَفْصِي، هُوَ عَصَانٌ [١] ٦٧٣٩ |

وَمِثْمِ فِي / بَابِ كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ عَصَانٌ [رَقْمٌ ٧١٧] |

٢ - بَطَرُ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ لِدَعِ الْكِرَةِ [١] ٥٠٢ |

واستخسنة أبو يوسف في غير موضع التهمة لأنَّ الشاهد قد يختصر شهادة
المجلس فكان تلقية إحياء للحق بمرة الإشخاص والتكفيل، والله اعلم

عنه ليدار

(٢٠٥) حقوق الناس، وقد يختصر الشاهد عن البيان؛ لعمالة مجلس لتقصير
فكان في تلقية إحياء الحقوق، فصيح، كالإشخاص والتكفيل، ولم يكن من غير
جنس إعانة أحد الخصمين.

بخلاف ما إذا كان التلقين في موضع التهمة، حيث يتطلَّ ذلك، لأنه من
مبدأ إذا ادعى أنما وحمماتة، وشهد الشاهد بالألف، والقاضي نفسه غيره يختصر
أنه أنما عن المجلس منة، فسحق (١٠٠) الشاهد ذلك ووفق به، فلا يجوز أن
ولهما، أن تلقين الشاهد إعانة لأحد الخصمين (١٠٥) على لا حر، و
دون التلقين مما فيه تهمة لعب حرام على القاضي، بالتلقين أنما أن حر، و
كتلقين الخصم، فلا يجوز ذلك، فكذلك هذا، لأنَّ الشاهد إذا شهد باستد
شهادة بالتلقين لا بدعنه، فلا يجوز؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن يَشْهَدُ بِحُجْرٍ
يَعْتَمُونَ﴾ (١٠٦) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (١٠٧) و
ولأنَّ إذا لقنه رثما يلقنه بخلاف ما عند الشاهد، يتطلَّ أنه يشق ما عنده، فيشده،
فلا يجوز أن يشهد بخلاف ما عنده

قوله، (واستخسنة أبو يوسف)، تاحية دليل أبي يوسف بن سبي
المصنَّف اختار قوله.

قوله (قد يختصر)، بالصيغة المهمة، من باب: عنه، أي بغيا

قوله (بمرة الإشخاص)، يفتي شخص من يد إلى يد أي ذهب
شخصاً، وأشخصه غيره، والمراد من الإشخاص: الإغداة^(١).

الإغداة: معناه أي يفتي، أي طلب حضور الشيء، وأفتى قريته، أي استخبره، بطريقه

فصل في الحسن

فصل في الحسن

- لما كان الحسن من أنواع حكم القاضي دد في فصل عين حاد
- اعلم: أن الحسن مشروع بقوله تعالى ﴿أَوْ يَسْمُوهَ مِنْ دُونِهَا﴾^(١)
- والمراد منه: الحسن عقوبة على فصاع الطريق
- وروى صاحب «السنن» مسنداً إلى رسول الله ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يُحِلُّ عَرْصَةً، وَعُقُوبَةً»^(٢) قال ابن الأثير: «يُحِلُّ عَرْصَةً أَي تُعْطَى لَهُ، وَعُقُوبَةً أَي: يُخَسَّنَ لَهُ»
- وروى ابن جرير، صاحب «السنن» أيضاً بإسناد به من معمر، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَسَّ رَحْلاً فِي نَهْمِهِ»^(٣)
- وذكر الخفاف في «أدب القاضي» عن سلام بن منكبر: «أَنَّ رَأْسَ مِنْ أَهْلِ لُحْجَارٍ، اقْتَسَمُوا فَقْتَلُوا بَيْنَهُمْ قَتِيلًا، فَعَثَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَحْجَمًا»
- وروى في «الفاوق»^(٤) وغيره: أن علياً رضي الله عنه سخط من قصب، فسأه راعياً، فقه اللصوص، ثم سخط من قدر، فسأه مغيثاً، ثم قال:

(١) مصنف بحريجه

(٢) مصنف بحريجه

(٣) بصر «الفاوق» في عمدة الحديث (الأزهر بمصر) [١٠٠/١]

(٤) في «ميوته» [ص/١١٤]

قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق
لم يفعل محبه، وأمر بدفع ما عليه، لأن الحق من أداء الواجب.

— — — — —

الانراي كننا فكننا • ميت مفد باع
بأنا حصبا وأمينا كينا

وهذا كله دليل على أن الحق مشروع، ومن جهة اللفظ أن القاضي لا يملك
لإصدار دوي يخفى إلى حقوقهم، فهذا يمنع المطلوب من أداء حق أحد
يكن يذ لمعاصي أن نخذه على أداء الحق للطالب، ولا خلاف بين الناس لا
بالصوت، فمنهم من يقول أن يخر عليه بالحبس
والضبط، موضع الخيس، وهو التديل

والكيس حق النامي في الأمور، والتمكين: المنشوب إلى الحبس.

به

وأما أي، وبصفت أمينا، يعني اشخاص كذا في «الفائق»

قوله (قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حسن عهده
لم يمتثل بحبه، وأمر بدفع ما عليه)، أي قال المنثوري (١٢٢٥) في
«مختصره»، وذلك لأن الحق [١٦٠/١٠] عقوبة لقوله (اللي الواحد،
يحل عرضه، وعقوبته)، والعقوبة لا تحت على أحد إلا بمقتضى يوحد من جهة،
ولم يوحد، فلا تحت الحق، بخلاف ما إذا امتنع عن دفع ما عليه، حيث واحد
منه العظم بالمطالبة، لقوله (مطل الغني ظلم)، فاستحق الحق

(١) بطر المختصر المنثوري (ص ٢٢٥)

(٢) معنى بديهي

(٣) من حديث آخره الذي في كتاب الأحوال باب في الحواله وهل يرجع في حواله

قال صاحب «الهداية» «وهذا إذا ثبت الحق بإقراره»، يعني إذا ثبت الحق بقوله القاضي، يعني بحسن التعرّف بالإقرار، لأنه لا يحتمل الخطأ في الإقرار، بخلاف ما إذا ثبت باليمين، حيث يُعْمَلُ بحسه، لأن اليمين بعد خروج السيد عن المحمود، والمحمود الحق بكونه عادلاً، فالحق بحسن، كما ثبت بحسن.

قال قاضي خازن في «شرح الجامع الصغير» «عنى قول الحنفى في حقه أيضاً: لا يُجْبَسُ في أول الوهلة»

وقال الإمام أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» لمحضوف «إذا ثبت المدعى على المدعى عليه بيمين أو إقرار، فطلب المدعى حقه، نأى القاضي فيه، وأمره أن يخرج إليه من حقه، فإن لم يفعل، وأعادته عليه ثريد حقه، فإن أفاضل بخسه له» إني هنا لقط الحذف بعينه في «كتابه»

وقال الناصحي^(١) «وإما قل له أن يأتى، لأن الحس عفوته، فلا يُعْمَلُ به» [٢١٦٦] بالعفوته قل أن يُظهِرَ المصاع، ولأنه يُعْفُوهُ بما يُريد أن يُنْصِي عليه إذا لم يُؤدِّ، فلعنه يؤدي من غير حسي، فكون أحسن، كما قل في سكون أنه يُعْفُوهُ بما يُريد أن يُنْصِي عليه، فإن لم يفعل وأعادته، حسه، لما روي أن النبي ﷺ قال: «لِي الْوَاحِدُ ظَنَّمْ، يُعْمَلُ عَرْضُهُ، وَغُفُوتُهُ»^(٢)

وفي بعض الروايات: «مَظَلَّ الْعَمِي ظَنَّمْ، يُعْمَلُ عَرْضُهُ، وَغُفُوتُهُ» إني هنا

(١) [رقم ٢١٦٦]، ومسلم في باب تعويم مظل يعني وضعه بحره واستجاب مدعيه، وأما

عنى ملي [رقم ١٥٦١]، وأما من حديث أبي هريرة، يعني

(٢) يظن أدب القاضي مع شرح الصدر «شهد الحذف» [٢٦١٢]

(٣) يعني في بعض نسخ «تهذيب أدب القاضي» كذا يحطه كذا جاء في حاشية (٤)

(٤) معنى تعويمه

طُهِورَهَا، وَهَذَا إِذَا تَتَّيَّنَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرِفْ كُفْرَهُ مُنْذُ

عَمْدَةِ السَّيْرِ

لَفْظُ النَّاصِحِيِّ فِي «كِتَابِهِ»

وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ «وَهَذَا مَذْهَبٌ، وَكَانَ شَرِيحُ بَخْسٍ دَلَّاهُ

مَرَّةً، احتياطاً لأموال الناس»^(١).

قَالَ فِي «الْأَحْسَنِ» أَقَالَ فِي «كَمَالَةِ الْأَصْلِ» «وَلَمْ يَمُرَّ حَسْبُ سَعْرِ
لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْسَ فِي يَدَيَّوْنَ فَرَحًا كَنَ أَوْ عَضًا، أَوْ شَرَّ مَسِيحٍ أَوْ مَجْنُونٍ،
يَخْسُهُ فِي أَوَّلِ مَا يَقْدَمُ بِهِ»^(٢)، وَيَقُولُ لَهُ فَمَنْ فَاحِشُهُ، وَنَ عَمْدَةَ حَسْبُ، وَ
قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ، ثُمَّ سَأَلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ حَالِهِ

ثُمَّ الدَّيْنُ إِذَا تَتَّيَّنَ دَلْفَاصِي لَا يَسْأَلُ الْمُدْعَى أَلَمْ يَأَلَّ أَنْ لَا يَسْأَلُ
يَخْسُهُ، لَكِنْ إِذَا تَتَّيَّنَ الدَّيْنُ دَلْفَةً يَخْسُهُ فِي أَوَّلِ وَهَلِيَّةٍ، وَإِذَا تَتَّيَّنَ بِالْإِقْرَارِ يَحْسُ
بِذَا طَهَرَ نَعْمَ، وَأَنْ أَجِيدَ بِي مَحْسُهُ ثَابِتًا

وَلَا يَسْأَلُ الْمُدْعَى أَلَمْ يَأَلَّ إِلَّا إِذَا ادَّعَى يَمْدُتُونَ بَعْدَ، وَحَسْبُ بِي
الْفَاصِي أَنْ يَسْأَلَ الْمُدْعَى، [مَحْسُهُ يَسْأَلُ الْمُدْعَى]، وَنَ رَعْمَ خَدْمِيَّةٍ
مَغْرَرٌ، لَا يَخْسُهُ، وَإِنْ رَعْمَ أَنَّهُ مُوسِرٌ، وَرَعْمَ الْمَدْيُونُ أَنَّهُ مُغْرَرٌ وَنَ حَسْبُ
مَشَارِعَ، مَدَّكَرُهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَقَالَ ابْنُ صَحْبِي فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَلَا يَحْضَرُ وَلَا يَصْرِفُ حَسْبُ
أَلَّا يَخْسُهُ حَتَّى يَسْأَلَ الْمُدْعَى»

(١) «أَدَبُ حَسْبُ» بِحَسْبُ الشَّهِيدِ لِلْحَضَرِ [١٧٦٦]

(٢) بِطَرِيقِ «الْأَصْلِ» الْمَعْرُوفِ بِالسُّوْطِ [١٨٩٩] طَبْعَةُ دَوَّارَةِ الْأَوْصَافِ الْمَعْرُوفَةِ

(٣) فِي كِتَابِ «الْأَحْسَنِ» قَالَ فِي لَوْحَةٍ مَعْدَةٍ بِطَرِيقِ «الْأَحْسَنِ» لِلْمَصْنُوعِ [١٧٦٦]

مَنْ يَسْأَلُ الْمَطْلُوبِينَ بِحَسْبُ [١٨٩٩] طَبْعَةُ دَوَّارَةِ الْأَوْصَافِ الْمَعْرُوفَةِ

(٤) بِطَرِيقِ «الْأَحْسَنِ» لِلْمَصْنُوعِ [١٧٦٦]

فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ، أَوْ التَّرْمَةُ يَعْقِدُ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ بَدَلٌ

عَنْ يَدِهِ الْبَيِّنِ

فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ، أَوْ التَّرْمَةُ يَعْقِدُ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ، أَيَّ قَدْرٍ بَدَلُهُ فِي
فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، فَإِنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الْعَرِيضُ عَنْ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ حَسَبَ الْقَضِيَّةِ فِي
كُلِّ دَيْنٍ وَجَبَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ وَالْقَرْضِيُّ، أَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ
يَعْقِدُ التَّرْمَةَ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ، وَكَفَّ إِنَّمَا يَخُصُّ إِذَا طَلَبَ الْمُدَّعِي ذَلِكَ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مَحْرُ الدِّينِ قَاصِي حَانَ فِي «الشرح الجامع الصغير»^(٢) هَذَا
يُخْبِتُهُ عِنْدَمَا فِي الْإِقْرَارِ وَالْيَمِينِ إِلَّا عَدَّ طَلَبَ الْمُدَّعِي، وَقَالَ شَرِيحُ يَخْبِتُهُ مِنْ
عَبَّرَ طَلَبَهُ وَالصَّحِيحُ مَدَّكَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَخَرْتُ حَقَّ الْمُدَّعِي، فَلَا نُسْتَوْفَى إِلَّا عَدَّ طَلَبَهُ
كَالْيَمِينِ^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ رَوَايَةً ابْنِ شَحَابٍ
أَنَّهُ يُخْبِتُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْإِعْسَارِ^(٤).

ثُمَّ قَالَ «وَذَكَرَ الْخَصَّافُ عَنْ أَصْحَابِهِ، أَنَّهُ يُخْبِتُ فِيمَا كَانَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ
خَصَلَ فِي يَدِهِ حَاصَّةً، وَلَا يُخْبِتُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ»^(٥).

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ، أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسَاءِ الْمَقْرُ، وَلَبَسَ عَادِيٌّ، فَوَحَبَ
اسْتَصْحَابُ الْحَالِ حَتَّى تُقَمَّ حَدُوثُ مَا يُخَالِفُهُ، وَمَا كَانَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ فَعَدَّ عَلَيْهِ
حَصُولُ الْعَيْنِ بِهِ، فَتَقَطَّ حُكْمُ الْأَصْلِ، وَوَجِبَ اسْتَصْحَابُ الْعَيْنِ حَتَّى يُقَمَّ
رَوَايَةً، فَلِهَذَا لَمْ يُصَدَّقْ^(٦)، ١٠٠، ١١٦، ١٢١، فِي الْإِعْسَارِ، وَصَارَ امْتِنَاعُهُ طَلَبًا، فَخَسَّ
لِأَجْلِهِ، وَأَمَّا مَا التَّرْمَةَ يَعْقِدُ، فَوَحَّهَ مَا دَلَّ ابْنُ شَحَابٍ^(٧)، أَنَّهَا حُقُوقُ التَّرْمَةِ يَعْقِدُ،
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُهَا إِلَّا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى آدَائِهَا، فَوَدَّ ادَّعَى الْإِعْسَارَ يُرِيدُ بِسَفَاطِهَا

(١) ينظر: مختصر القدوري [ص/ ٢٢٥ - ٢٢٦]

(٢) ينظر: شرح محصر القدوري، لا يطع، ١/ ٢٢٣

(٣) هو محمد بن سنان النخعي الإمام عليه رددت برحمته

في يدو ثبت عنه به، وإقدامه على الترامه بحسب دليله، لا دفعه لا بد
إلا ما يتقذر على أدائه.

عن نفسه، فلا يقبل قوله وتخصر

روحه ما ذكره الحصاف، أن الحس عمومه تسحق بالامتناع مع العسى، فلا
يجوز إثباتها بالطاهر كسائر العمومات، فلا يقبل

وحاصل المذهب هذا أن القاضي لا يقبل المدعي أنه ما أم لا إلا إذا
ادعى المذنبون العسار، فحينئذ يسأله، فإن قال المدعي إنه مفسر، حتى سببه،
وإن قال إنه مؤيد، وقال المذنبون إني مفسر، فهذه اختلاف المشايخ، ورأى
الحصاف^(١) أن لقول قول المذنبين، لأنه متمسك بالأصل، يد لعنير أصل في سي
آدم، والبعث عارض^(٢).

وقبل، إن كان الدئير وحب عليه بدلاً عن ما، كنفس مباح، أو بدن قرضي؛
دعوى قول المدعي، وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، كالمهر ونحوه - فلقول قول
المدعي عليه.

وسمى الحصاف هذا القول في «أدب القاضي» من أبي حنيفة وأبي
يوسف، لأنه إذا كان الدئير بدلاً عما هو مال، فقد عُرف دعوى شيء في منكه
وقد رتبه على فصاء الدئير بما دخل [٢٤١٦] في منكه، فكان لقول قول المدعي،
وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، لم يُعرف دعوى شيء في منكه وقد رتبه على فصاء
[٢٤١٦] الدئير، فتبني متمسكاً بالأصل أنه مفسر، فيكون محول قوله

(١) في: ان، ورض، وروى.

(٢) في: ان، ورض، وروى الحصاف.

(٣) شرح أدب القاضي مع شرحه (ص ٢١٩)، حجب برهاني (٢٣: ١) - (٢٩ ٩)

شرح أدب القاضي مع شرح صدر الشهيد الحصاف [٢٦٢ ٢]

والمُراد بالمهر - مُعجَلُهُ ذُوْنَ مُؤَجَّلِهِ .

قَالَ وَلَا يَخْشُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ يَشْتَ عَرِيضَةً
أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشِيهِ لِأَنَّهُ نَحْوُ حَذِّ ذِلَالَةِ الْيَسَارِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ،

﴿ هبة بهد ﴾

مَعَ حَاجَتِهِمْ، فَلَا يَكُونُ رِيٌّ دَلِيلًا وَعَلَّمَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حَقِّهِمْ

فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَطْلُوبِ رِيٌّ اسْتَفْرَاءً رَادَّعِي الطَّلَبِ أَنَّهُ عَيْرٌ رِيَّةً، وَقَدْ كَانَ
عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءِ قُلٌّ أَنْ يَخْصُرَ مَجْلِسَ الْقَاصِي، فَوْنِ الْقَاصِي يَسْأَلُهُ لَيْسَةَ، (أَنْ يُقَامَ
لَيْسَةَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءِ فَبِئْسَ ذَلِكَ؛ سَمِعَ مِنَ الْبَيْتَةِ، وَيُخْصَلُ يَقُولُ
قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِفَادَةُ الْبَيْتِ يُحْكَمُ رِيَّةً فِي الْحَالِ، وَيُخْصَلُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَطْلُوبِ .
كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» .

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْمَهْرِ مُعْجَلُهُ ذُوْنَ مُؤَجَّلِهِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً فِي ٣١٧ هـ
تَسْلِيمِ الْمُفْعَلِ، فَكَانَ لِإِقْدَامِ عَلَى لِسْكَاحٍ دَلَالَةً عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْوَفَاءِ بِالسُّعْجَلِ، فَلَا
يُفْلُ قَوْلُهُ إِنْهُ مُفْعِلٌ

قَالَ فُحْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ «هَذَا فِي الْمُفْعَلِ»، فَأَمَّا إِذَا طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ الْمُؤَخَّرَ
فِي الْمَهْرِ بَعْدَ مَا بَنَى بِهِ، فَوْنِ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي عُثْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ هَهُنَا عَلَى
لِقْدْرَةٍ مَعَهُ عَلَى أَدَاتِهِ، وَأَنَّ فِي لَفْظِهِ فَوْنِ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي أَنَّهُ مُفْعِلٌ فِي تَقْدِيرِ
لَفْظِهِ ٥

قَوْلُهُ ١٠١٠ هـ: (قَالَ وَلَا يَخْشِيهِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ
يَشْتَ عَرِيضَةً أَنْ لَهُ مَا لَا)، أَيُّ: قَالَ لِقْدَرِي فِي «مُخْتَصَرِهِ» لَا يَخْشِي الْقَاصِي
الْعَرِيمَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ فِي عَيْرٍ مَا وَجَّهَتْ عَلَيْهِ بَدَلًا عَنْ مَا يَأْتِي لِقْدْرَتِهِ بِعَقْدٍ، إِلَّا إِذَا
أَثْبَتَ الْمُدَّعِي أَنَّ لَهُ مَا لَا، فَحِينَئِذٍ يُخْصَلُ، وَبِمَا لَا يَخْشِيهِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَلِ

والتحريم على ما قال في «الكتاب» أنه ينسب مدعي مطلق على ما هو صفة حتى
ينقضي التهمة بالقرينة بالانفاق، وكذا عند أي حصة ضمان لا غنى، أنه في
كان القول قول المدعي إن له مالا، وتثبت بالنسبة فيما كان يقول
من عليه بحجة شهرين أو ثلاثة

واراد بالقول الآخر: قوله: (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لِحَقِّ عَلَيْهِ الَّذِينَ فِي جَمِيعِ
دَلِك) وقوله (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ، لَا يَمَّا لَهُ مَالٌ)

قوله: (والتحريم على ما قال في «الكتاب»)، أي: تحريم مسألة الانفاق
والإعتاق [١٥٣١٧] على ما قال في «محضر القُدوري» حيث جعل القول قول
المدعي في كل دين التزمه معتق، ومع وجود الاستراء لم يكن القول للمدعي في
المسائل، فأجاب عنه، وقال: إن صحة من مدعي مطلق، بل هو صفة ينقضي
بالموت، ولو كان ديناً مطلقاً لم ينقضي إلا بالاداء، أو بالإبراء.

وكذلك الإعتاق، فإن المريض إذا ادعى في مرض موته عنده مشترك لا يحث
عليه الضمان عند أي حصة، فإذا لم يكن ذلك مطلقاً لم ينسب بوجوبه، تنويه على
أنه قد روي عن القضاة، بخلاف القول لمقتضاه، فإنه متى ما ثبت ذلك على أنه
قد روي على العصاة، فإذا ادعى العهر بعد ذلك لا ينفع

قوله: (أو ثبت ذلك بالنسبة فيما كان يقول قول من عنه)، أي: ثبت بعد
جثة في كل القول قول المتيقن، أي: في غير ما وجب بدلاً عن مدعي أو غيره
معتق، كما في بدل العصب، ورش الحصة

[١٥٣١٧] قوله: (بحصة شهرين أو ثلاثة)، هذا روي به محقق عن أبي حنيفة
في كتاب الحوالة والكمالة، وروى حسن عن أبي حنيفة أن حنيفة قال: «بعضه

في غاية السداد

أشهر ، على قياس مدة الإيلاء

وذكر الطحاوي^(١) أن لتقدير فيه شهر^(٢) لأن ما راد على شهر في حكم
الآجل ، وما دون الشهر في حكم عاجل ، فصار أدنى الآجل شهراً ، والأقصى لا
عبارة له ، فقدّره بشهر واحد ، هكذا ذكر اختلاف الرواية شمس الأنفة الحسيني
في «شرح أدب القاضي»

ثم قال فيه : «الحاصل : أنه ليس فيه شيء مؤقت بمقدّر لا مريم بل
الامر مقصور على رأي القاضي ، فمن مضى أربعة أشهر ووقع له أنه متعنت ، ينسب
حسبه ، وإن كان دون ذلك - بأن كان شهرين ، أو شهراً ، أو دونه ، ووقع أنه عاجز
لا مال له - أطلقه من السجن»

وقال الصدر الشهيد في «شرح أدب القاضي» : «قال شمس الأنفة الحنوبلي
ما قاله الطحاوي أرق الأقوال»

وقال الأصحبي في «تهذيب أدب القاضي» : «قال أبو حنيفة وأبو يوسف
ومحمد : بحسبه شهرين أو ثلاثة ، وعلى رواية محمد : قدر فيه أربعة أشهر ، وعلى
رواية الحسن : ستة أشهر» ، ثم قال : «وهو مؤتوف على رأي القاضي»^(٣)

وقال في ١٠٣١٥ : «شرح الأقطع» : «وفي رواية الحسن ، ما بين أربعة أشهر
إلى ستة أشهر» ، ثم قال : «والنفذ في هذا غير متعبر ، وهو مردود على رأي
القاضي ، واستقصود بالحسن أن يصحح فيظهر ما لا إن كان له ١٠٠ ١٠٦٥ : «من»

(١) يخرجه محضر الطحاوي (ص ٩٦).

(٢) انظر أدب القاضي مع ضم = (ص ٢٢٢) مع = (٢٨٢/٧) ، الترجيح والتصحيح (ص ١٥٥٣).

الكتاب في شرح الكتاب (٢، ٨٣)

كَانَ يُخْفِيهِ فَلَا يُدْرِي أَنْ تَخْتَدَّ الْمُدَّةُ يُعْمِدَ هَذِهِ لَمَعَانِدَةً فَقَدَرَهُ بِمَا ذَكَرَهُ، وَبَرَزَ
عَبْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّقْدِيرَ مَبْنُوعٌ
لِي رَأْيٍ الْقَاضِي لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ الْأَشْخَاصِ فِيهِ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ سَتَحُورُ

وَيُغْنِي عَنْهُ الْمُدَّةُ

قَوْلُهُ (لِيُعْمِدَ هَذِهِ الْعَيْنُ) أَرَادَ بِهَذِهِ الْقَائِدَةَ: ظَهَرَ مَا لِهَذَا لَرُكْنٍ

قَوْلُهُ (وَيُزَوَّى غَيْرَ ذَلِكَ)، أَي: غَيْرُ الشَّهْرِينِ أَوْ اثْنَلَاثَةِ.

قَوْلُهُ (لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ النَّاسِ فِيهِ)، أَي: فِي الْحَبْسِ، لِأَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ
يَضْجُرُّ بِالْحَبْسِ فِي مُدَّةٍ قَبِيلَةٍ مَا لَا يَضْجُرُّ الْآخَرُ فِي مُدَّةٍ كَثِيرَةٍ، فَكَانَ جَرِي
[١٠/١٦٦١] فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْصَرٍ»
وَمَا فِيهِ مِنْ أَوْ لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَتِهِ^(١).

قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»: (يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ)، أَي: حَلَّى سَبِيلَهُ
مُضِيِّ الْمُدَّةِ الَّتِي رَأَاهَا الْقَاضِي وَاحْتَازَهَا، عَلَى مَا اخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ كَالشَّيْخِ
وَبَحْوٍ ذَلِكَ،

وَالْمَعْنَى مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» - أَعْيَى مِنْ قَوْلِهِ: (بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ) -
أَنَّهُ لَا يُحَلِّيهِ مَا لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ، وَبِئْسَ كَذِبُكَ، إِنَّ أَصْحَابَنَا ذَكَرُوا فِي نُسْخِ «أَدَبِ
الْقَاضِي» وَقَالُوا: وَإِذَا نَسَبَ إِعْسَارُهُ أَحْرَجَهُ مِنَ الْحَبْسِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ﴿لَوْ
كَانَ ذُو عُنُقٍ مَوْتِرًا لَآتَى مَنَاسِكَ﴾ (الزُّمَرُ: ٢٨٠)، وَقَالَ ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ عَنْكَ
إِلَّا رُسْعَهَا﴾ (البَقَرَةُ: ٢٨٦).

(١) يَنْظُرُ. «مَحْصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٢٦٦]

الْمُطَرَّةُ إِلَى الْمَيْسَرَةِ فَيَكُونُ حُشَّةٌ بَعْدَ دِيْنٍ مُلْتَمَاً وَيُرْوَاهُ عَنْهُ عَنِ فُلَانِهِ
فَبَلِّغِ الْمُتَدْعِيَ تَقَبُّلُ فِي رِوَايَةٍ، وَلَا تُقْبَلُ فِي رِوَايَةٍ... عَنِ الثَّانِيَةِ بَدَلَهُ الشَّيْخُ

عَنْ عَمَلِ الْعَمَلِ

ثم إذا حُلِّيَ سَبِيلُهُ بَعْدَ ثَبُوتِ إِفْلَاسِهِ هَلْ يَتَمَعُّ الْقَاضِي صَاحِبُ ١٠٠ ٥٣ ١٠
الْحَقُّ مَلَامَتُهُ أَمْ لَا؟ وَعَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا يَتَمَعُّ

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ فِي «تَهْدِيْبِ أَدَبِ الْقَاضِي»: «قَالَ ابْنُ كَامِيٍّ (١) فِي «أَدَبِ
الْقَاضِي»: قَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا فَحَّ أَمْرٌ فَتَقَرَّرَ وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَرْوِيهِ»

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» بِدَحْصَابٍ «وَعَنِ
قَوْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادٍ (٢) لَيْسَ لِمُدَّعِي أَنْ يُلَازِمَهُ، وَلَكِنْ يَأْخُذُ الْمُدَّعَى مِنَ
الْحَضْمِ كَهَيْلَا؛ لِأَنَّ مَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَرَنَّهُ، وَرَبُّهُ يَطْهَرُ لَهُ مَا شَاءَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ
يَأْخُذُ بِهِ كَهَيْلَا يَفُوتُ ذَلِكَ الْمَالُ وَيُخْرَجُ مِنْ يَدِهِ، فَلَا يَتَوَصَّلُ الْمُدَّعِي إِلَى حَقِّهِ،
كَمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ حَقٌّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ كَهَيْلَا لِيُفَكَّهُ الْوُجُوهَ إِلَيْهِ بِكَفِيلِهِ،
وَرَدَا امْتِنَعَ عَنْ إعْطَاءِ الْكَفِيلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَإِنَّهُ يُلَازِمُهُ، كَذَلِكَ هَذَا يُطَدِّثُهُ بِالْكَفِيلِ -
قَوْلُ ابْنِ يُلَازِمُهُ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَارٌ «مُصَرَّةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ»
[سورة ٢٨٠] وَلَئِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَغْيِرْ لَمْ يَلْزِمُهُ الْأَدْعَى فِي الْحَالِ، فَصَارَ كَالِدَيُونِ مُؤَجَّجَةٍ.

(١) قَالَ حَمْدُ الْإِسْلَامِ وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَهُوَ صَاحِبُ «نَهْجِ الْأَنْمَةِ» ص ١٣٤١ (١٣٤٢)، ص ٤٠٠
لِصَانِعِ (١٨٠، ٦)، نَبِيْلُ نَحَاتِقِ (١٨١، ٤)، الْأَحْيَاءُ لِمَنْ مَحَبَّ (١٩٠، ٢)، حَوْفَرُهُ
الْبَرِّ (٣١٩، ١)، الصَّارِي تَهْدِيْبُهُ (١٩، ٥)، الْبَابُ فِي شَرْحِ كِتَابِ (١٣، ٤)

(٢) هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ كَامِيٍّ الشَّعْبِيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو عَاصِمٍ وَهُوَ عَشِيرَةُ
بَرْجَسَةٍ

(٣) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ الشَّعْبِيُّ مِنْ تَلَمَذَةِ ابْنِ شُعْبَةَ بْنِ خَرْبُطَةَ مِنْ أَهْلِ هَارَمِ الْأَحْمَرِ
وَقَدْ تَرَى سَبْعَةَ أَوْ ثَمَانِيَةِ أَهْلٍ مِنْ أَهْلِ هَارَمِ وَأُخْرَى مِنْ أَهْلِ هَارَمِ وَهِيَ هَارَمُ
(١٤٥-١٤٣)

فإن في الكتاب حُلِّيَ سَبِيلُهُ وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ، وَهَذَا كَلَامٌ فِي
الْمُلَازِمَةِ وَتَذَكُّرُهُ فِي كِتَابِ الْحَخْرِ بِإِذْنِ شَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرُ: قَوْلُهُ ﴿إِلْصَاحِبِ الْحَقِّ الْيَدِ وَاللِّسَانِ﴾

فَقَرُّوا يَدَ الْمُلَازِمَةِ، وَلِلِّسَانِ بِالتَّقَاضِي، وَلَئِنْ نَفْسَ الْإِعْسَارِ لَا يُوحِثُ
إِسْقَاطَ الْحَقِّ عَلَى الْمَطْلُوبِ

وَالْحَوَاتُ عَقًّا قَالَ إِسْمَاعِيلُ، أَنْ لَعَرِيْمَ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ الْكَمَلِ، كَلَّ
لِلْمُدَّعِي أَنْ يُلَازِمَهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْمُلَازِمَةِ لَمْ يُلَازِمَهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ
لِالْكَمَلِ، كَمَا فِي الذِّئْبِ الْمُؤَجَّلِ إِذَا أَجَّلَهُ صَاحِبُ الدِّهْنِ ٢٠٠٠، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلَازِمَهُ
قَوْلُهُ: (وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْمُلَازِمَةِ)، أَي: - قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ
غُرْمَاتُهُ)، أَي: لَا يَنْقُصُهُمُ الْقَاضِي عَنْ مِلَازِمَةِ الْمُدَّيُونِ - كَلَامٌ فِي أَنْ الْمَعْرُومَ وَلَا
لِمِلَازِمَةِ الْمُدَّيُونِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ مِنْ ابْتِغَائِهِ أَمْ لَا؟ نَحْنُ أَحْلَافٌ

وَالْمَعْرَادُ مِنَ الْمِلَازِمَةِ: الطَّوَافُ مَعَهُ ابْنُ طَافٍ: حَتَّى يَتَأَخَّدُوا فَضْلَ كُنْ لَا
الْمَطْلُوعِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ احْتِجَاجِهِمَا بِالْأَيَّةِ، أَعْي: عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿مَنْصُورَةً أَوْ فَيَسْرُورَةً﴾، أَي: نَظَرُهُ فِي الْمَطْلُوعِ.

وَقَوْلُهُ (وَتَذَكُّرُهُ ٢٣٢) فِي كِتَابِ الْحَخْرِ، أَي: فِي بَابِ الْحَخْرِ
بِسَبِّ الذِّئْبِ عَدَّ قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَخْرِ
يُلَازِمُونَهُ وَلَا يَضْعُفُونَهُ مِنَ الضَّرْفِ وَالشَّرَفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَالَا إِذَا فَلَسَ الْحَاكِمُ

١ أخرجته إنداقه في قوله ٢٣٢ ١. عن مكشوف بخطه من نسخة

قال ابن حجر ١ | أخرجته إنداقه من مرسى مكشوف ٢٠٠ من عدي | في الكامل ٢٦ (٢٧٤)

من حديث أبي حنيفة النخعي، أخرجته في نسخة صحيحين مطبوعة أحد النسخين | يجرى |

لـ ٢٠٠ من عدي ٢١٧ | والدرية في تحرير أحداث الهداية | لـ ٢١٧ |

٢٠٠ من عدي ٢١٧ | والدرية في تحرير أحداث الهداية | لـ ٢١٧ |

وفي «الجامع الصغير» رجل أقر عند القاضي مدس، فيه بحسنة. ثم يسأل عنه فإن كان مؤبراً أبد حبيسه، وإن كان مغسراً حتى يسلكه، ومثله إذا أقر عند غير القاضي أو عنده مرة فظهرت مساطنة والحنس لولا وفدته قد ساء فلا يُعبده.

قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته؛ لأنه طالم بالإفشاء

حد بين العزماء وبينه إلا أن يقيموا البيعة أن له مالا

قوله: (وفي «الجامع الصغير»^١) رجل أقر عند القاضي مدس، فإنه بخنة. ثم يسأل عنه، وإنما ذكر رواية «الجامع»؛ دفعاً لوهم الساقص من إهـ ٣١٩. رويته ورواية القُدوري، وهذا لأنه روي لفظ القُدوري في أوّل فصل بقوله: (وقد أثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حبس غريمه؛ لم يجعل بحبيبه) ثم قال: (وهذا إذا ثبت الحق بإقراره).

ولفظ «الجامع الصغير» يدلُّ على حوار الحس متصلاً بالإقرار، وبينهما وهم لتناقض، فدفع ذلك الوهم بقوله: (ومثله إذا أقر عند غير القاضي، أو عنده مرة، فظهرت مساطنة)، يعني: مراد محمّد فيما إذا ثبت الحق بإقراره، ثم ثبت المساطنة، فراقعاً إلى القاضي، فحيث لا يخسّه لا بمجرد الإقرار، فدفع ذلك الوهم. قوله: (والحنس أولاً ومثله فذبيّاه)، أي الحس لمذكور أولاً قبل السؤال بي «الجامع الصغير» في قوله: (يخسّه ثم يسأل عنه) قد بيّن ذلك قبل هذا في رواية القُدوري عند قوله: (يخسّه شهرين^٢ أو ثلاثة، ثم يسأل عنه)، ويثبت الحس أيضاً مع الاختلاف المذكور فيها، فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله: (قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته)، أي قال القُدوري في

وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَعُّ عُقُوبَةٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ لَوْ أَنَّ عَسَى
كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ .

بَابُ مَا فِيهِ الْإِسْلَامُ

«مختصر»

وَقَالَ شَيْخُ الْأُتَمَّةِ فِي «شرح كتاب الصفات» للحضرة «ابن عربي»
القاضي ، سألت حنيفة بذلك ، لم يحسنه القاضي ؛ لأن الحسن عقوبة ولا
تُستحق إلا بالظلم ، وإذا لا يظلم إلا بالجمع بعد التوخي ، ولا يوجد في دين
في اليوم الثاني وظللت حنيفة ؛ حنيفة القاضي ؛ لأنه ظهر عنده ، فحسن ابن عربي
مقدار لعمه يسيرا بأن كان درهما أو دنانير إذا رأى القاضي ذلك

قوله: (وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ) ، هذا لفظ القنوري في «مختصر»
وتماثفه فيه . إلا إذا منع عن الإيقاع عليه ، وذلك لأن الحسن عقوبة ، وذلك
لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ لِأَخْلٍ وَلَدَهُ ؛ كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ نَعَالِي * وَلَا
نَقَرُ نَهْجًا قِي * [الجزء ٢٣]

بَيَانُهُ : أَنَّ لِتَأْيِيبِ لَمَّا كَانَ حَرَامًا لِمَعْنَى الْأَدَى ؛ كَانَ الْحَسُّ حَرَامًا . هَرَبِي
الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ بِالْحَسِّ فِي الْأَقْيِ هُوَ التَّأْيِيبُ

وَأَمَّا إِذَا مَنَعَ مِنَ الْإِسْلَامِ عَلَى وَلَدِهِ ، يُخْسِرُ ، دَفْعًا لِهَلَاكِ عَنِ الْوَلَدِ ، لِأَنَّهُ
لَا يُحْكِنُ تَدَارِكُهُ إِلَّا بِالْحَسِّ ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِخُصِّي الرِّمَالِ ، وَيَسِي هَذَا كَسِيرُ شَيْءٍ
أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ بِخُصِّي الرِّمَالِ [٢٣١] ، وَطَبِيعُهُ مَا دَلَّاهُ [١٠١] ، وَالتَّحَرُّدُ
أَسْتَحْتُ مِنَ الْوُطْدِ ؛ فَضَرَبْتُ ، لِأَنَّهُ مَعْنَى نَقُوتُ بِخُصِّي الرِّمَالِ ، وَلَا [٢٣٢] يُحْكِنُ
أَسِيرُ كُهُ وَلَا يَنْصَرِبُ

* هَذَا مَقْصُودُ الْإِسْلَامِ فِي ٢٣١

* هَذَا مَقْصُودُ الْإِسْلَامِ فِي ٢٣٢

قال: (إلا إذا اقتنع من الإنفاق عليه) لأن فيه حرجاً عليه ولا بد
بِتَذَارُكَ لِشُقُوطِهَا [١٤] وإبْطَاقِ الرَّمْلِ، وَبِنَفْسِهِ

وَيُخَيِّمُ الْفَصْلَ مَسْأَلَةُ ذِكْرِهَا فِي الْمُنَاقَاةِ الْقَصِيرَةِ الْحَقِيقَةِ
عَنِ الْقَاصِي بَعْدَ مَا مَضَى رَمْلٌ، فَأَخْبِرْهُ مُؤَيِّدٌ، ثُمَّ حَسْبُكَ وَنَحْنُ بِهَذَا
حَلَّى مَبِيقُهُ، وَخَيْرُ الْوَاحِدِ بَعْدَ شَيْءٍ يَكْتَفِي، وَلَا تَلْزَمُ حُرُوفُهُ وَلَا تَشْتَعِلُ بِعَصَا
شَهَادَةٍ، وَيَقْدِرُ عَلَى تَابِ الْحُسْنِ مِنَ الْكِفَالَةِ شَيْخُ (السَّالَةِ) حَافِظُ دَرْجَةٍ

[وَاللَّهُ يَعْلَمُ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

قَالَ وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

لَمَّا كَانَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي مِنْ أَنْوَاعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ دُرِّبَ فِي بَابٍ عَلَى حَدِيثٍ، وَلَكِنْ أُوْرِدَ عَقِبَ هَذَا لِسُحْرِ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَسَبُ الْقَاضِي وَحَدِّهِ، وَهَذَا يَتِمُّ بِالنِّسْبَةِ وَالْوَحْدِ قَبْلَ اللَّائِنِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) يُنْتَبِهُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ، أَيْ قَالَ مُدَوِّرِي فِي «مَخْصَرِهِ».

وَأَرَادَ بِالْحَقْرِ الْحُقُوقَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الشُّبُهَاتِ وَلَا يَخْتَلِجُ فِي ذَلِكَ إِسْمُهُ.

وَقَوْلُهُ (شَهِدَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَشْيُوعِ لِلْمَصْمُولِ، وَاصْغِيرُ فِي (بِهِ) رَاجِعٌ إِلَى كِتَابِ الْقَاضِي، وَفِي (عِنْدَهُ) رَاجِعٌ إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ بِهِ.

قَالَ فِي «الْأَجْنَاسِ» (قَالَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» الْأَصْلُ لَا يَكُونُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ يَنْتَلِ وَيَخُولُ مِثْلَ الْعِدَّةِ وَالْأَدْيَاءِ وَالنُّوْبِ، وَيَكُونُ فِي الْعِدَّةِ، وَيَنْتَلِ وَيَخُولُ لَشَهَادَةِ شُهُودٍ عَلَى ذَلِكَ إِذَا تَرَ حُدُودَهَا الْأَرْبَعَ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ يَكُونُ فِي عِدَّةٍ لَكُنْتُ فِي الْبَاقَةِ، وَفِي الْحَدِّ وَفِي

للحاجة

ورد عنه لسان

هذين لا أكتب . وكذلك في العدد ، وفي خبر لاني

قال أبو يوسف أكتب في العدد ، وفي الحاشية لا أكتب في قولهم . ول أبو يوسف في «أدب القاضي» - إملاء رواية بشر بن الوليد - في الحاشية «كتب»
لي هنا لفظ كتاب «الأجناس» .

وقال الصدر الشهيد في «شرح أدب القاضي» «وروي عن أبي يوسف في «التوادد» أنه قال : نخور في جميع القواعد وله أحد مشايخنا محتجون»
وقال في «شرح الطحاوي» «وقال ابن أبي ليلى ثقل في جميع ذلك» .
أي : ثقل كتاب القاضي ، إلى القاضي في المصنف وغيره ، ثم قال في «والنسخ»
على هذا : لتعاطل^(٢) الناس^(٣) .

والأصل في جواز [قول] ' كتاب القاضي إلى القاضي ' ما روى الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو الحطاف في «أدب القاضي» : قال : حدثني عن أبي محمد

(١) ينظر : «الأجناس» لداغني [١٦٨/٢ - ١٦٩] .

(٢) ومع بالأصل «التعاضل» ولشبه من (٢١٠٠٠) ، (٢١٠٠٠) ، (٢١٠٠٠) .

(٣) سطر «شرح مختصر طحاوي» للأصبهاني [٩ : ٩] .

(٤) فامس المعقولين زيادة من (١٠٠) ، (٢١٠) ، (٢١٠) ، (٢١٠) .

ثم يذكر هذا الأثر والذي بعده أبو بكر لم يرد ولا صدر شهيد في شرحه عن «أدب القاضي»
الحطاف ، لا فائدة ولا معنى ، وكانت الحطاف ما وقع به عن نسخة رافعة بالأصابع بعد ما قد
سُرع ، وبما وقع عنه معروف بالشروح وحسنه ، وقد حدث هذه شروح أيضا بأسانيد الكتاب
والدرة ، وحالة في هذا كله حال «مختصر الكرخي» ، و«شرح الكرخي» لمحمد بن الحسن
الغريبي من تصانيف أبيه أبي بكر لا يعرف بالشروح متجدة ، فربما يعرف «أدب
القاضي» مع شرح لغيره لهذا الحطاف [٢٧٨٣ - ٣٠٦] ، «أدب القاضي» مع شرح أبي
بكر رتبة الحطاف [٥٤ : ١٥٩] .

الحطاف (٦٥٨)

على ما نُبِئ.

فإن شهدوا على خصم حكم بالشهادة في حوزة الحق (يركب بحكمه) وهو المندعوى سجلاً (فإن شهدوا به غير حاضرة خصمه لم يحكمه) لأن أنت .

انصيرير قال حدثنا الحسن بن صالح بن حي عن عيسى عن الشعبي قال كان
يُجبر كتاب القاضي إلى القاضي إذا جاءه بغير بيعة.

وقال الخصاف أيضاً^١ حدثنا عنه أنه قال حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن
عن عمر بن أبي ربيعة أو عن غير قال حدثنا كتاب من قاضي تكوفة أبي راس بن
معاوية، فحجنت وقد غول بيأس، وانتهى حسن، فدفعت كتابي إليه فسلمه ولم
يألبس البيعة عليه، فصحا ثم شره فوجدني به شهادة شاهدني على رجل من أهل
البيعة بخصم بيعة درهم، فقلت رجل يقول على رأسه ذهبت بهذا إلى ربه .
فقل له أزيل إلى فلان في فلان فجد منه خمس منه درهم، ودفعت إلى هـ .
ذهبت بي فقل^٢

قوله: (على ما نُبِئ)، إشارة إلى قوله بعد هذا: (الحاس الحاجة) .

أخره

قوله (فإن شهدوا على خصم حكم بالشهادة)، قد سقط عنه ربي في

ولم يذكره أبو بكر الرازي في شرحه عن كتاب عمر بن الخطاب أو . . .

مخطوط مكتبة بعض أهل المدي - تركيا (رقم المخطوط ٦٥٨)

(١) ينظر أدب القاضي مع شرح العبد الشهيد للخصاف [٣٨١ ٣] والآن هناك مخطوط دون نسخة

في يدك، أبو بكر الرازي في شرحه عن كتاب عمر بن الخطاب

(٢) هذا من أبي شيبة في أبي ربيعة والخصاف يزوي هذا لأثره من طريقه

أخره ابن أبي شيبة [رقم ٢٣١١٧] . . .

معدن بن محمد بن مسعود

على العاقل لا يخور (وكتب بالشهادة) لحكم المكتوث إليه في هذه
أركان الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة، ويحتضن شرائطها
شأنه تعالى، وحوارته لمسار الحاجة لأن المدعي قد يتعذر عليه حتى
من شهوده وحضيه فاشه الشهادة على الشهادة وقوله هي الخشوع
تخنة الدين والسخخ وانت وانمغصوث والأمانة المبحودة والمعد
المبحودة لأن كل دين سمرله الدين، وهو يعرف بالوضع لا بحاجته
الإشارة، ويقتل في الفقار أيضاً لأن التعريف فيه بالتخديد.

وَلَا يَفْسُدُ مِنَ الْغَيَابِ امْقُولاَ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِشَارَةِ

«مختصرة»، وتماثله (١)، ١٣٠، هـ: «وكتب بحكمه، وإن شهدوا بعين حقه، حصص
له بحكم، وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه» (٢) إلى هنا نطقت بحدود
وذلك لأن الشهادة لا تصح إلا على حضم، فوعد كان الحصص حاضراً حكمه على
أحوال الحجة، وكتب بحكمه إلى القاضي، وهذا الكتاب يسمى محلاً

وإذا لم يكن الحضم حاصراً يسمع الشهادة ولا يخكم بها ، ويكتف به
سمعه من الشهادة إلى القاضي حتى يخكم القاضي المكتوب به بعد ذلك
عده أنه كثر القاضي بكتب ، وهو مصرية [١٦٩] ، قال نقل الشهادة . اهـ
يكتف . أي القاضي يسمع الكتاب الحكمي ؛ لأنه يكتف ليحكم به القاضي
المكتوب إليه .

قوله (ويبحث شرائط)، أي يبحث كتاب الفاضي إلى الفاضي شرائط، وهي أن يكون الكتاب من معنوه إلى معنوه في معلوم لعدم على معنوه، أي أن يكون الفاضي الكتاب معنوه، ومعنى الحكيث إليه معلوم، وأخذ على

وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة بعد الأمان فيه - وفيها
وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما شرائط تُعرف في موضعها

﴿في حلية العبد﴾

معلومًا، والمُدْعَى معلومًا، والمُدْعَى عليه معلومًا

قوله: (وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة | بعد | في فيه دوي)،
ي في العبد ذور الأمة | فمئت الحاجة إلى قبول الخصال في بعد ذور الأمة
قوله: (وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما)، أي: في العبد والأمة، وهي رواية شريفة
ابوليد، وقد مرّت آغا

قوله: (شرائط تُعرف في موضعها)، وموضعها الكتب الأربعة من
الموطأ، وأراد بها بيان حلية العبد، وصفته، وسنة الذي أحده، والجمع
في عتبه، وأخذ الكعبين.

وحاصله: ما قال في «شرح الطحاوي» - أو لم يُقْبَلُ كتاب العاصي إلى
انقاصي في الدين واليمين الذي لا يحتاج إلى الإشارة إليه كالدائر والعقار، وأما
لعمول الذي يُمكن الإشارة إليه، لا يُقْبَلُ عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف
بمثل ذلك إلا في العبد.

والآتي إذا أتى فأخذ في بلدة، فأقام صاحبه أبيه عند العاصي أن عتبه
[١٧٠، ١٧١] أحده فلا في مضر كذا، وشهد الشهود على عتبه، فيبحث عنه أن
يكتب إلى ذلك القاضي أنه قد شهد الشهود عدي - ورثوا - أن عتبه صفته كذا أحده
فلا في فلا في، وأيه لقلا في في فلا في وسبهما إلى أبيهما، [١٧٣، ١٧٤] أبي فحدهما،

(١) ما في الموقوفين زيادة من: ان، ا، وام، واتح، واخ، واحس.

(٢) أي أحد بعد آتي، كذا جاء في حاشية الم.

(٣) وقع بالأصل: (ويحتم) - والشيء من (دا، وام، واتح، واخ، واحس).

(٤) أي أحد لأحد، كذا جاء في حاشية الم. والقلم بين القبيلة - إحدى قصائلها أو أحيائها -

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَنْقَلُ وَيُحَوَّلُ وَعَلَيْهِ لَمَّا خَارَ

﴿عند السيد﴾

وَيَقْطَعُ لَشْرِكَةِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْآخِرِ، وَيَكْتُبُ الْعَوَانَ فِي لِدَاخِلِ وَالْمَدْرَحِ سَمْعُ وَاسْمِ
لِمَكْتُوبٍ إِلَيْهِ وَسَبَّحَهَا، وَالْعَبْرَةُ لِلدَّاخِلِ لَا لِلْمَدْرَحِ

مَنْ جَاءَ الْكِتَابُ وَشَهِدَ الشَّهَادَةَ عَلَى ذَلِكَ، تُسَلِّمُ الْعَبْدَ، وَيُخْتَمُ فِي عُنْدِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُ كَيْفَ لَا، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَشَهِيدٍ عَلَيْهِ
بَعْدَهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ لَهُ كِتَابَ حَرٍّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَنْ
إِذَا تَبَيَّنَ عِنْدَهُ قَبْلَهُ، وَقَضَى بِهِ، وَسَمَّيَ الْعَبْدَ ٢٢٢٩١٠ إِلَى الَّذِي حَادَّ بِهَذَا كِتَابٍ
وَأَمَّا كَيْفَ لَا، إِنْ هَذَا نَقَطُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ ٥٥.

وهذا الكتاب بهذه الشرائط يُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي الْأَمَةِ أَيْضًا عَلَى رُوَيْدِ مَوْلَى
الْكِتَابِ فِي الْأَمَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (يُقَالُ فِيهِمَا بِشَرَايِطَ تُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ)

قَالَ فِي «حِلَاظَةِ الْفَتَاوِيِّ» (وَبِوَكْتُبِ اسْمِ الْقَاضِي الْكَتَبُ وَسَمُّهُ، وَلَمْ
يُكْتُبْ اسْمُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمُّهُ، وَكَرِهْتُ إِيَّاهُ مِنْ بَلْعِ كَتَبِي هَذَا مِنْ
قُضَاةٍ لِمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ، لَا يَجُوزُ، وَأَبُو يَوْسُفَ وَشَيْخُ وَأَجَازُ، وَعَلَيْهِ عَمْرُ
[١٠٠: ٥٧١] الْمَسِي لِيَوْمٍ، وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ اسْمُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمُّهُ، ثُمَّ كَتَبَ
وَالِى كُلِّ مَنْ تَصِلُ إِلَيْهِ كَتَبِي هَذَا مِنْ قُضَاةٍ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ حَارًّا، فَوَيْلٌ كُلِّ
قَاضٍ وَصَلَ إِلَيْهِ عَمَلٌ بِهِ، وَلَوْ سَمَّيْتُ كَتَبِي فِي الْكِتَابِ التَّارِيخَ لَا يَقْبَلُهُ، وَإِنْ كَتَبَ بِهِ
بَرِيحًا يُنْظَرُ مَنْ هُوَ كَانَ قَاضِيًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَمْ لَا؟ وَلَا يُكْتَفَى بِإِشْهَادِهِ إِذْ لَمْ
يَكُنْ مَكْتُوبًا، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ كِتَابُ الْقَاضِي لَا يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ شَهَادَتِهِمْ بِدُونِ الْكِتَابَةِ.

— ينظر: «معجم لغة الفقهاء» [ص/ ٣٤٠].

(أَيُّ يَخْتَمُ بِالرَّصَاصِ وَيَجْعَلُ لِحْمَ فِي خَطِّ كَذَلِكَ، ذَكَرَ الدَّصَمِيُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٥٢١.

و٥٥)

١١ ينظر: «شرح مختصر لطحاوي» للأشعري [ق/ ٤١٩].

قال: وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلٍ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ

وَكذلك لو شهدوا على أَصْلِ الْحَادِثَةِ وَهِيَ بِكُنْ مَكُونًا، لَمْ يَقْبَلْ «^(١)» .
لُفْظُ «الْخُلَاصَةِ» .

وقال في «شرح الطحاوي» «وكتاب القاضي إلى القاضي في حقوق الناس من العتاق، والطلاق وغيرهما جائز، لا في الحدود والعصا، لأن كتاب القاضي إلى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة، وشهادة على الشهادة في الحدود والعصا لا يقبل»^(٢).

وقال في «حزاة الفقه» «وَيُحْجَرُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْبَعْضِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ قَاضِي مِثْرٍ إِلَى قَاضِي رُشَاقٍ^(٣)، وَلَا يُحْجَرُ مِنْ قَاضِي الرُّشَاقِ إِلَى قَاضِي مِثْرٍ»^(٤). وقد كثرت هذه المسائل تكثيراً للمؤند.

قوله: (وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلٍ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ)، أي: قال القُدُورِيُّ في «مختصره»^(٥)، أي: لَا يَقْبَلُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَيْهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقِيَةٍ، وَهِيَ شَهَادَةُ رَجُلٍ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ.

قال في «شرح الطحاوي» «إِذَا أُنِيَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي [٧٧٧١٠ و.] فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّهَوْدُ أَنَّهُ كَتَبَهُ وَحَاتَمَهُ، وَأَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ، وَشَهِدُوا عَلَى اسْمِهِ وَسِيهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ عَلَى الشَّهَوْدِ بِمَخْصَرٍ مِنَ الْمَكْتُوبِ لَهُ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي حَيْثَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..»

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» لبخاري [٢٥٢/ق]

(٢) سطر «شرح مختصر الطحاوي» للأصبهاني [٤١٩]

(٣) الرُّشَاقُ لُفْظُ فَارِسِيٍّ مَعْنَاهُ الشُّرُودُ، أَوْ الْجَمْعُ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ مَحْتَمَلٌ مَكُونٌ، أَوْ سَرْدٌ أَوْ سَدُّ الشُّدَارِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْحِجَةِ الَّتِي هِيَ طَرَفُ الْإِقْلِيمِ، وَهِيَ تَقْدِمُ سَعِيدٌ مَعْنَى

(٤) سطر «حزاة الفقه» لأبي الليث السمرقندي [ص ٣٢٨]

(٥) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٦].

يُثْبِتُ الْكِتَابَ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقَةٍ وَهَذَا لِأَنَّهُ مُلَزِمٌ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ
بِحِلَافِ كِتَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُلَزِمٍ، وَبِحِلَافِ رَسُولِ
الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ بِالشَّهَادَةِ لَا يَسْرِبُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كُتِبَ وَحْتُمَ حَرًّا وَهَذَا لَمْ يَشْهَدُوا عَلَى مَا فِي
جُزْأِهِ.

وَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِحْتِلَافِ قَالُوا أَبُو يُونُسَ فِي «الْأَمَالِيِّ» إِذَا لَمْ يَكُنْ
الْكِتَابُ مَحْتَوًى لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ، سِوَا شَهِدِ الشُّهُودَ أَوْ لَمْ يَشْهَدُوا، وَعِنْدَ أَبِي
يُونُسَ إِنْ شَهِدُوا عَلَى مَا فِيهِ حَرًّا، وَإِلَّا فَلَا^(١) إِنْ هِيَ لَفَطُ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَفْطَحِ» «وَقَدْ كَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ الْكِتَابُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ،
وَلِصَحِيحٍ مَا قُلْنَا، لِأَنَّ الْحَطَّ يَثْبُتُ بِالْحَطِّ، فَلَا يُؤْمَرُ مِنَ التَّزْوِيرِ عَلَى الْقَاصِي،
فَيُخَاطَبُ فِي ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ الْقَاصِي لَا يَفْعَلُ بِحَطِّ نَفْسِهِ إِذَا وَحَّدَهُ فِي تَفْسِيرِهِ،
وَنَحَبَّ حُتْمَهُ إِذَا لَمْ يَدُكِّرْهُ، فَلِأَنَّ لَا يَفْعَلُ بِحَطِّ غَيْرِهِ مِلًّا حُجَّةً أَوَّلَى وَأُخْرَى

فَلَمَّا كَانَتِ الشَّهَادَةُ وَاجِبَةً قُلْنَا إِنَّهُ حَقٌّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكَةِ، وَهُوَ مَا طُبِعَ
[١٠١] ١٧١ هـ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ رَحْلَابٌ، أَوْ رَحْلٌ وَامْرَأَتَانِ كَمَا فِي سَائِرِ
الْحَقُوقِ^(٢)»

قَوْلُهُ: (وَبِحِلَافِ رَسُولِ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي)، أَيْ
وَرَسُولِ الْمُتَرَكِّي إِلَى الْقَاصِي يُعْنِي يُقَالُ ثَمَّةٌ بِلا اِشْتِرَاطِ الْحُجَّةِ، لِأَنَّ التَّرَكِّيَّةَ لَيْسَتْ
بِمُلَزِمَةٍ، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا بِالشَّرْكِيةِ، لِأَنَّ الْقَصَاءَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا

(١) بَطْنُ دَرْجٍ مَحْصَرٌ بِطَحَاوِيٍّ بِالْأَسْبَاطِيِّ [٤١٨]

(٢) الْمَطْطَرُ وَالْمَطْطَرَةُ مَا يَحْدُثُ فِيهِ نَكَبٌ كَذَا حَادٌّ فِي حَاشِيَةِ «إِنْ» وَيَنْظُرُ «مَعْرُوفٌ فِي تَرْجُمَةِ

«مَعْرُوفٍ» لِنُصْرَافِيٍّ [١٩٤/٢]

(٣) يَنْظُرُ «فَرْجٌ مَحْصَرٌ الْقُدُورِيُّ» لِلْأَفْطَحِ [٣١٢].

قال: ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه أو يُعَمِّدَ بِهِ (لأنه لا شهادة بدون العلم) ثُمَّ يَخْتُمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ وَيُسَمِّئُهُ بِهِمْ (كأن لا يُؤْفِقَهُ السُّمُورُ بِالْتَرْكِيبَةِ، وَإِنَّمَا شُرْعَتُهُ التَّرْكِيبُ لِزُخْمَانِ حَبِّ الصَّدْقِ عَلَى حَبِّ الْخَدِّ، وَلَا يَكُونُ مُلْزِمَةً شَيْئًا).

الآن ترى أنه لو قضى بدون التريكة حراً، وكذلك كانت أهل الحرب ليس ملزمين، ولا يشترط الحجة في قوله: لأن الإمام ساجد [١٠٣] إن شاء أسقط الأمان، وإن شاء لم يقطعه، وكتب القاضي مريم، فيه بحث على القاضي أن يطر وإن لم يفعل به. كذا قال شمس الأئمة السرخسي في «شرح أدب» [٢٠٠] القاضي

قوله (قال ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه)، أي قال لفدوري في «مختصره»، ونماؤه فيه «ثم يختمه بحضرتهم، ويسمئهم به» يعني يجب على القاضي أن يقرأ الكتاب على الشهود حتى يقع لهم المعرفة بما فيه؛ لأن علم الشهود بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد، وحصول العلم لهم بطريقتين إقاماً للقراءة عليهم، وإما بإخبار ما في الكتاب، ثم يختم الكتاب بخضرة الشهود، ويسمى الكتاب بي الشهود. وهذا رواية لفدوري [١٠٣] وهو بخلاف ما ذكر في «أدب القاضي». لأنه قال أنه «يدفع الكتاب إلى الطالب»^(١)، وهو المندعي

الآن ترى إلى ما قال الإمام ابن تيمية في «تهذيب» [٢٠٠] «أدب القاضي» بحضرة

(١) ينظر «مختصر لفدوري» [ص/٢٢٦]

(٢) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصدق: تهذيبه للتحف [٢٨٦ ص]

(٣) ما بين المخطوطين: رواية من [١٠٣]، [١٠٤]، [١٠٥]، [١٠٦]، [١٠٧]، [١٠٨]، [١٠٩]، [١١٠]، [١١١]، [١١٢]، [١١٣]، [١١٤]، [١١٥]، [١١٦]، [١١٧]، [١١٨]، [١١٩]، [١٢٠]، [١٢١]، [١٢٢]، [١٢٣]، [١٢٤]، [١٢٥]، [١٢٦]، [١٢٧]، [١٢٨]، [١٢٩]، [١٣٠]، [١٣١]، [١٣٢]، [١٣٣]، [١٣٤]، [١٣٥]، [١٣٦]، [١٣٧]، [١٣٨]، [١٣٩]، [١٤٠]، [١٤١]، [١٤٢]، [١٤٣]، [١٤٤]، [١٤٥]، [١٤٦]، [١٤٧]، [١٤٨]، [١٤٩]، [١٥٠]، [١٥١]، [١٥٢]، [١٥٣]، [١٥٤]، [١٥٥]، [١٥٦]، [١٥٧]، [١٥٨]، [١٥٩]، [١٦٠]، [١٦١]، [١٦٢]، [١٦٣]، [١٦٤]، [١٦٥]، [١٦٦]، [١٦٧]، [١٦٨]، [١٦٩]، [١٧٠]، [١٧١]، [١٧٢]، [١٧٣]، [١٧٤]، [١٧٥]، [١٧٦]، [١٧٧]، [١٧٨]، [١٧٩]، [١٨٠]، [١٨١]، [١٨٢]، [١٨٣]، [١٨٤]، [١٨٥]، [١٨٦]، [١٨٧]، [١٨٨]، [١٨٩]، [١٩٠]، [١٩١]، [١٩٢]، [١٩٣]، [١٩٤]، [١٩٥]، [١٩٦]، [١٩٧]، [١٩٨]، [١٩٩]، [٢٠٠]، [٢٠١]، [٢٠٢]، [٢٠٣]، [٢٠٤]، [٢٠٥]، [٢٠٦]، [٢٠٧]، [٢٠٨]، [٢٠٩]، [٢١٠]، [٢١١]، [٢١٢]، [٢١٣]، [٢١٤]، [٢١٥]، [٢١٦]، [٢١٧]، [٢١٨]، [٢١٩]، [٢٢٠]، [٢٢١]، [٢٢٢]، [٢٢٣]، [٢٢٤]، [٢٢٥]، [٢٢٦]، [٢٢٧]، [٢٢٨]، [٢٢٩]، [٢٣٠]، [٢٣١]، [٢٣٢]، [٢٣٣]، [٢٣٤]، [٢٣٥]، [٢٣٦]، [٢٣٧]، [٢٣٨]، [٢٣٩]، [٢٤٠]، [٢٤١]، [٢٤٢]، [٢٤٣]، [٢٤٤]، [٢٤٥]، [٢٤٦]، [٢٤٧]، [٢٤٨]، [٢٤٩]، [٢٥٠]، [٢٥١]، [٢٥٢]، [٢٥٣]، [٢٥٤]، [٢٥٥]، [٢٥٦]، [٢٥٧]، [٢٥٨]، [٢٥٩]، [٢٦٠]، [٢٦١]، [٢٦٢]، [٢٦٣]، [٢٦٤]، [٢٦٥]، [٢٦٦]، [٢٦٧]، [٢٦٨]، [٢٦٩]، [٢٧٠]، [٢٧١]، [٢٧٢]، [٢٧٣]، [٢٧٤]، [٢٧٥]، [٢٧٦]، [٢٧٧]، [٢٧٨]، [٢٧٩]، [٢٨٠]، [٢٨١]، [٢٨٢]، [٢٨٣]، [٢٨٤]، [٢٨٥]، [٢٨٦]، [٢٨٧]، [٢٨٨]، [٢٨٩]، [٢٩٠]، [٢٩١]، [٢٩٢]، [٢٩٣]، [٢٩٤]، [٢٩٥]، [٢٩٦]، [٢٩٧]، [٢٩٨]، [٢٩٩]، [٣٠٠]، [٣٠١]، [٣٠٢]، [٣٠٣]، [٣٠٤]، [٣٠٥]، [٣٠٦]، [٣٠٧]، [٣٠٨]، [٣٠٩]، [٣١٠]، [٣١١]، [٣١٢]، [٣١٣]، [٣١٤]، [٣١٥]، [٣١٦]، [٣١٧]، [٣١٨]، [٣١٩]، [٣٢٠]، [٣٢١]، [٣٢٢]، [٣٢٣]، [٣٢٤]، [٣٢٥]، [٣٢٦]، [٣٢٧]، [٣٢٨]، [٣٢٩]، [٣٣٠]، [٣٣١]، [٣٣٢]، [٣٣٣]، [٣٣٤]، [٣٣٥]، [٣٣٦]، [٣٣٧]، [٣٣٨]، [٣٣٩]، [٣٤٠]، [٣٤١]، [٣٤٢]، [٣٤٣]، [٣٤٤]، [٣٤٥]، [٣٤٦]، [٣٤٧]، [٣٤٨]، [٣٤٩]، [٣٥٠]، [٣٥١]، [٣٥٢]، [٣٥٣]، [٣٥٤]، [٣٥٥]، [٣٥٦]، [٣٥٧]، [٣٥٨]، [٣٥٩]، [٣٦٠]، [٣٦١]، [٣٦٢]، [٣٦٣]، [٣٦٤]، [٣٦٥]، [٣٦٦]، [٣٦٧]، [٣٦٨]، [٣٦٩]، [٣٧٠]، [٣٧١]، [٣٧٢]، [٣٧٣]، [٣٧٤]، [٣٧٥]، [٣٧٦]، [٣٧٧]، [٣٧٨]، [٣٧٩]، [٣٨٠]، [٣٨١]، [٣٨٢]، [٣٨٣]، [٣٨٤]، [٣٨٥]، [٣٨٦]، [٣٨٧]، [٣٨٨]، [٣٨٩]، [٣٩٠]، [٣٩١]، [٣٩٢]، [٣٩٣]، [٣٩٤]، [٣٩٥]، [٣٩٦]، [٣٩٧]، [٣٩٨]، [٣٩٩]، [٤٠٠]، [٤٠١]، [٤٠٢]، [٤٠٣]، [٤٠٤]، [٤٠٥]، [٤٠٦]، [٤٠٧]، [٤٠٨]، [٤٠٩]، [٤١٠]، [٤١١]، [٤١٢]، [٤١٣]، [٤١٤]، [٤١٥]، [٤١٦]، [٤١٧]، [٤١٨]، [٤١٩]، [٤٢٠]، [٤٢١]، [٤٢٢]، [٤٢٣]، [٤٢٤]، [٤٢٥]، [٤٢٦]، [٤٢٧]، [٤٢٨]، [٤٢٩]، [٤٣٠]، [٤٣١]، [٤٣٢]، [٤٣٣]، [٤٣٤]، [٤٣٥]، [٤٣٦]، [٤٣٧]، [٤٣٨]، [٤٣٩]، [٤٤٠]، [٤٤١]، [٤٤٢]، [٤٤٣]، [٤٤٤]، [٤٤٥]، [٤٤٦]، [٤٤٧]، [٤٤٨]، [٤٤٩]، [٤٥٠]، [٤٥١]، [٤٥٢]، [٤٥٣]، [٤٥٤]، [٤٥٥]، [٤٥٦]، [٤٥٧]، [٤٥٨]، [٤٥٩]، [٤٦٠]، [٤٦١]، [٤٦٢]، [٤٦٣]، [٤٦٤]، [٤٦٥]، [٤٦٦]، [٤٦٧]، [٤٦٨]، [٤٦٩]، [٤٧٠]، [٤٧١]، [٤٧٢]، [٤٧٣]، [٤٧٤]، [٤٧٥]، [٤٧٦]، [٤٧٧]، [٤٧٨]، [٤٧٩]، [٤٨٠]، [٤٨١]، [٤٨٢]، [٤٨٣]، [٤٨٤]، [٤٨٥]، [٤٨٦]، [٤٨٧]، [٤٨٨]، [٤٨٩]، [٤٩٠]، [٤٩١]، [٤٩٢]، [٤٩٣]، [٤٩٤]، [٤٩٥]، [٤٩٦]، [٤٩٧]، [٤٩٨]، [٤٩٩]، [٥٠٠]، [٥٠١]، [٥٠٢]، [٥٠٣]، [٥٠٤]، [٥٠٥]، [٥٠٦]، [٥٠٧]، [٥٠٨]، [٥٠٩]، [٥١٠]، [٥١١]، [٥١٢]، [٥١٣]، [٥١٤]، [٥١٥]، [٥١٦]، [٥١٧]، [٥١٨]، [٥١٩]، [٥٢٠]، [٥٢١]، [٥٢٢]، [٥٢٣]، [٥٢٤]، [٥٢٥]، [٥٢٦]، [٥٢٧]، [٥٢٨]، [٥٢٩]، [٥٣٠]، [٥٣١]، [٥٣٢]، [٥٣٣]، [٥٣٤]، [٥٣٥]، [٥٣٦]، [٥٣٧]، [٥٣٨]، [٥٣٩]، [٥٤٠]، [٥٤١]، [٥٤٢]، [٥٤٣]، [٥٤٤]، [٥٤٥]، [٥٤٦]، [٥٤٧]، [٥٤٨]، [٥٤٩]، [٥٥٠]، [٥٥١]، [٥٥٢]، [٥٥٣]، [٥٥٤]، [٥٥٥]، [٥٥٦]، [٥٥٧]، [٥٥٨]، [٥٥٩]، [٥٦٠]، [٥٦١]، [٥٦٢]، [٥٦٣]، [٥٦٤]، [٥٦٥]، [٥٦٦]، [٥٦٧]، [٥٦٨]، [٥٦٩]، [٥٧٠]، [٥٧١]، [٥٧٢]، [٥٧٣]، [٥٧٤]، [٥٧٥]، [٥٧٦]، [٥٧٧]، [٥٧٨]، [٥٧٩]، [٥٨٠]، [٥٨١]، [٥٨٢]، [٥٨٣]، [٥٨٤]، [٥٨٥]، [٥٨٦]، [٥٨٧]، [٥٨٨]، [٥٨٩]، [٥٩٠]، [٥٩١]، [٥٩٢]، [٥٩٣]، [٥٩٤]، [٥٩٥]، [٥٩٦]، [٥٩٧]، [٥٩٨]، [٥٩٩]، [٦٠٠]، [٦٠١]، [٦٠٢]، [٦٠٣]، [٦٠٤]، [٦٠٥]، [٦٠٦]، [٦٠٧]، [٦٠٨]، [٦٠٩]، [٦١٠]، [٦١١]، [٦١٢]، [٦١٣]، [٦١٤]، [٦١٥]، [٦١٦]، [٦١٧]، [٦١٨]، [٦١٩]، [٦٢٠]، [٦٢١]، [٦٢٢]، [٦٢٣]، [٦٢٤]، [٦٢٥]، [٦٢٦]، [٦٢٧]، [٦٢٨]، [٦٢٩]، [٦٣٠]، [٦٣١]، [٦٣٢]، [٦٣٣]، [٦٣٤]، [٦٣٥]، [٦٣٦]، [٦٣٧]، [٦٣٨]، [٦٣٩]، [٦٤٠]، [٦٤١]، [٦٤٢]، [٦٤٣]، [٦٤٤]، [٦٤٥]، [٦٤٦]، [٦٤٧]، [٦٤٨]، [٦٤٩]، [٦٥٠]، [٦٥١]، [٦٥٢]، [٦٥٣]، [٦٥٤]، [٦٥٥]، [٦٥٦]، [٦٥٧]، [٦٥٨]، [٦٥٩]، [٦٦٠]، [٦٦١]، [٦٦٢]، [٦٦٣]، [٦٦٤]، [٦٦٥]، [٦٦٦]، [٦٦٧]، [٦٦٨]، [٦٦٩]، [٦٧٠]، [٦٧١]، [٦٧٢]، [٦٧٣]، [٦٧٤]، [٦٧٥]، [٦٧٦]، [٦٧٧]، [٦٧٨]، [٦٧٩]، [٦٨٠]، [٦٨١]، [٦٨٢]، [٦٨٣]، [٦٨٤]، [٦٨٥]، [٦٨٦]، [٦٨٧]، [٦٨٨]، [٦٨٩]، [٦٩٠]، [٦٩١]، [٦٩٢]، [٦٩٣]، [٦٩٤]، [٦٩٥]، [٦٩٦]، [٦٩٧]، [٦٩٨]، [٦٩٩]، [٧٠٠]، [٧٠١]، [٧٠٢]، [٧٠٣]، [٧٠٤]، [٧٠٥]، [٧٠٦]، [٧٠٧]، [٧٠٨]، [٧٠٩]، [٧١٠]، [٧١١]، [٧١٢]، [٧١٣]، [٧١٤]، [٧١٥]، [٧١٦]، [٧١٧]، [٧١٨]، [٧١٩]، [٧٢٠]، [٧٢١]، [٧٢٢]، [٧٢٣]، [٧٢٤]، [٧٢٥]، [٧٢٦]، [٧٢٧]، [٧٢٨]، [٧٢٩]، [٧٣٠]، [٧٣١]، [٧٣٢]، [٧٣٣]، [٧٣٤]، [٧٣٥]، [٧٣٦]، [٧٣٧]، [٧٣٨]، [٧٣٩]، [٧٤٠]، [٧٤١]، [٧٤٢]، [٧٤٣]، [٧٤٤]، [٧٤٥]، [٧٤٦]، [٧٤٧]، [٧٤٨]، [٧٤٩]، [٧٥٠]، [٧٥١]، [٧٥٢]، [٧٥٣]، [٧٥٤]، [٧٥٥]، [٧٥٦]، [٧٥٧]، [٧٥٨]، [٧٥٩]، [٧٦٠]، [٧٦١]، [٧٦٢]، [٧٦٣]، [٧٦٤]، [٧٦٥]، [٧٦٦]، [٧٦٧]، [٧٦٨]، [٧٦٩]، [٧٧٠]، [٧٧١]، [٧٧٢]، [٧٧٣]، [٧٧٤]، [٧٧٥]، [٧٧٦]، [٧٧٧]، [٧٧٨]، [٧٧٩]، [٧٨٠]، [٧٨١]، [٧٨٢]، [٧٨٣]، [٧٨٤]، [٧٨٥]، [٧٨٦]، [٧٨٧]، [٧٨٨]، [٧٨٩]، [٧٩٠]، [٧٩١]، [٧٩٢]، [٧٩٣]، [٧٩٤]، [٧٩٥]، [٧٩٦]، [٧٩٧]، [٧٩٨]، [٧٩٩]، [٨٠٠]، [٨٠١]، [٨٠٢]، [٨٠٣]، [٨٠٤]، [٨٠٥]، [٨٠٦]، [٨٠٧]، [٨٠٨]، [٨٠٩]، [٨١٠]، [٨١١]، [٨١٢]، [٨١٣]، [٨١٤]، [٨١٥]، [٨١٦]، [٨١٧]، [٨١٨]، [٨١٩]، [٨٢٠]، [٨٢١]، [٨٢٢]، [٨٢٣]، [٨٢٤]، [٨٢٥]، [٨٢٦]، [٨٢٧]، [٨٢٨]، [٨٢٩]، [٨٣٠]، [٨٣١]، [٨٣٢]، [٨٣٣]، [٨٣٤]، [٨٣٥]، [٨٣٦]، [٨٣٧]، [٨٣٨]، [٨٣٩]، [٨٤٠]، [٨٤١]، [٨٤٢]، [٨٤٣]، [٨٤٤]، [٨٤٥]، [٨٤٦]، [٨٤٧]، [٨٤٨]، [٨٤٩]، [٨٥٠]، [٨٥١]، [٨٥٢]، [٨٥٣]، [٨٥٤]، [٨٥٥]، [٨٥٦]، [٨٥٧]، [٨٥٨]، [٨٥٩]، [٨٦٠]، [٨٦١]، [٨٦٢]، [٨٦٣]، [٨٦٤]، [٨٦٥]، [٨٦٦]، [٨٦٧]، [٨٦٨]، [٨٦٩]، [٨٧٠]، [٨٧١]، [٨٧٢]، [٨٧٣]، [٨٧٤]، [٨٧٥]، [٨٧٦]، [٨٧٧]، [٨٧٨]، [٨٧٩]، [٨٨٠]، [٨٨١]، [٨٨٢]، [٨٨٣]، [٨٨٤]، [٨٨٥]، [٨٨٦]، [٨٨٧]، [٨٨٨]، [٨٨٩]، [٨٩٠]، [٨٩١]، [٨٩٢]، [٨٩٣]، [٨٩٤]، [٨٩٥]، [٨٩٦]، [٨٩٧]، [٨٩٨]، [٨٩٩]، [٩٠٠]، [٩٠١]، [٩٠٢]، [٩٠٣]، [٩٠٤]، [٩٠٥]، [٩٠٦]، [٩٠٧]، [٩٠٨]، [٩٠٩]، [٩١٠]، [٩١١]، [٩١٢]، [٩١٣]، [٩١٤]، [٩١٥]، [٩١٦]، [٩١٧]، [٩١٨]، [٩١٩]، [٩٢٠]، [٩٢١]، [٩٢٢]، [٩٢٣]، [٩٢٤]، [٩٢٥]، [٩٢٦]، [٩٢٧]، [٩٢٨]، [٩٢٩]، [٩٣٠]، [٩٣١]، [٩٣٢]، [٩٣٣]، [٩٣٤]، [٩٣٥]، [٩٣٦]، [٩٣٧]، [٩٣٨]، [٩٣٩]، [٩٤٠]، [٩٤١]، [٩٤٢]، [٩٤٣]، [٩٤٤]، [٩٤٥]، [٩٤٦]، [٩٤٧]، [٩٤٨]، [٩٤٩]، [٩٥٠]، [٩٥١]، [٩٥٢]، [٩٥٣]، [٩٥٤]، [٩٥٥]، [٩٥٦]، [٩٥٧]، [٩٥٨]، [٩٥٩]، [٩٦٠]، [٩٦١]، [٩٦٢]، [٩٦٣]، [٩٦٤]، [٩٦٥]، [٩٦٦]، [٩٦٧]، [٩٦٨]، [٩٦٩]، [٩٧٠]، [٩٧١]، [٩٧٢]، [٩٧٣]، [٩٧٤]، [٩٧٥]، [٩٧٦]، [٩٧٧]، [٩٧٨]، [٩٧٩]، [٩٨٠]، [٩٨١]، [٩٨٢]، [٩٨٣]، [٩٨٤]، [٩٨٥]، [٩٨٦]، [٩٨٧]، [٩٨٨]، [٩٨٩]، [٩٩٠]، [٩٩١]، [٩٩٢]، [٩٩٣]، [٩٩٤]، [٩٩٥]، [٩٩٦]، [٩٩٧]، [٩٩٨]، [٩٩٩]، [١٠٠٠]، [١٠٠١]، [١٠٠٢]، [١٠٠٣]، [١٠٠٤]، [١٠٠٥]، [١٠٠٦]، [١٠٠٧]، [١٠٠٨]، [١٠٠٩]، [١٠١٠]، [١٠١١]، [١٠١٢]، [١٠١٣]، [١٠١٤]، [١٠١٥]، [١٠١٦]، [١٠١٧]، [١٠١٨]، [١٠١٩]، [١٠٢٠]، [١٠٢١]، [١٠٢٢]، [١٠٢٣]، [١٠٢٤]، [١٠٢٥]، [١٠٢٦]، [١٠٢٧]، [١٠٢٨]، [١٠٢٩]، [١٠٣٠]، [١٠٣١]، [١٠٣٢]، [١٠٣٣]، [١٠٣٤]، [١٠٣٥]، [١٠٣٦]، [١٠٣٧]، [١٠٣٨]، [١٠٣٩]، [١٠٤٠]، [١٠٤١]، [١٠٤٢]، [١٠٤٣]، [١٠٤٤]، [١٠٤٥]، [١٠٤٦]، [١٠٤٧]، [١٠٤٨]، [١٠٤٩]، [١٠٥٠]، [١٠٥١]، [١٠٥٢]، [١٠٥٣]، [١٠٥٤]، [١٠٥٥]، [١٠٥٦]، [١٠٥٧]، [١٠٥٨]، [١٠٥٩]، [١٠٦٠]، [١٠٦١]، [١٠٦٢]، [١٠٦٣]، [١٠٦٤]، [١٠٦٥]، [١٠٦٦]، [١٠٦٧]، [١٠٦٨]، [١٠٦٩]، [١٠٧٠]، [١٠٧١]، [١٠٧٢]، [١٠٧٣]، [١٠٧٤]، [١٠٧٥]، [١٠٧٦]، [١٠٧٧]، [١٠٧٨]، [١٠٧٩]، [١٠٨٠]، [١٠٨١]، [١٠٨٢]، [١٠٨٣]، [١٠٨٤]، [١٠٨٥]، [١٠٨٦]، [١٠٨٧]، [١٠٨٨]، [١٠٨٩]، [١٠٩٠]، [١٠٩١]، [١٠٩٢]، [١٠٩٣]، [١٠٩٤]، [١٠٩٥]، [١٠٩٦]، [١٠٩٧]، [١٠٩٨]، [١٠٩٩]، [١١٠٠]، [١١٠١]، [١١٠٢]، [١١٠٣]، [١١٠٤]، [١١٠٥]، [١١٠٦]، [١١٠٧]، [١١٠٨]، [١١٠٩]، [١١١٠]، [١١١١]، [١١١٢]، [١١١٣]، [١١١٤]، [١١١٥]، [١١١٦]، [١١١٧]، [١١١٨]، [١١١٩]، [١١٢٠]، [١١٢١]، [١١٢٢]، [١١٢٣]، [١١٢٤]، [١١٢٥]، [١١٢٦]، [١١٢٧]، [١١٢٨]، [١١٢٩]، [١١٣٠]، [١١٣١]، [١١٣٢]، [١١٣٣]، [١١٣٤]، [١١٣٥]، [١١٣٦]، [١١٣٧]، [١١٣٨]، [١١٣٩]، [١١٤٠]، [١١٤١]، [١١٤٢]، [١١٤٣]، [١١٤٤]، [١١٤٥]، [١١٤٦]، [١١٤٧]، [١١٤٨]، [١١٤٩]، [١١٥٠]، [١١٥١]، [١١٥٢]، [١١٥٣]، [١١٥٤]، [١١٥٥]، [١١٥٦]، [١١٥٧]، [١١٥٨]، [١١٥٩]، [١١٦٠]، [١١٦١]، [١١٦٢]، [١١٦٣]، [١١٦٤]، [١١٦٥]، [١١٦٦]، [١١٦٧]، [١١٦٨]، [١١٦٩]، [١١٧٠]، [١١٧١]، [١١٧٢]، [١١٧٣]، [١١٧٤]، [١١٧٥]، [١١٧٦]، [١١٧٧]، [١١٧٨]، [١١٧٩]، [١١٨٠]، [١١٨١]، [١١٨٢]، [١١٨٣]، [١١٨٤]، [١١٨٥]، [١١٨٦]، [١١٨٧]، [١١٨٨]، [١١٨٩]، [١١٩٠]، [١١٩١]، [١١٩٢]، [١١٩٣]، [١١٩٤]، [١١٩٥]، [١١٩٦]، [١١٩٧]، [١١٩٨]، [١١٩٩]، [١٢٠٠]، [١٢٠١]، [١٢٠٢]، [١٢٠٣]، [١٢٠٤]، [١٢٠٥]، [١٢٠٦]، [١٢٠٧]، [١٢٠٨]، [١٢٠٩]، [١٢١٠]، [١٢١١]، [١٢١٢]، [١٢١٣]، [١٢١٤]، [١٢١٥]، [١٢١٦]، [١٢١٧]، [١٢١٨]، [١٢١٩]، [١٢٢٠]، [١٢٢١]، [١٢٢٢]، [١٢٢٣]، [١٢٢٤]، [١٢٢٥]، [١٢٢٦]، [١٢٢٧]، [١٢٢٨]، [١٢٢٩]، [١٢٣٠]، [١٢٣١]، [١٢٣٢]، [١٢٣٣]، [١٢٣٤]، [١٢٣٥]، [١٢٣٦]، [١٢٣٧]، [١٢٣٨]، [١٢٣٩]، [١٢٤٠]، [١٢٤١]، [١٢٤٢]، [١٢٤٣]، [١٢٤٤]، [١٢٤٥]، [١٢٤٦]، [١٢٤٧]، [١٢٤٨]، [١٢٤٩]، [١٢٥٠]، [١٢٥١]، [١٢٥٢]، [١٢٥٣]، [١٢٥٤]، [١٢٥٥]، [١٢٥٦]، [١٢٥٧]، [١٢٥٨]، [١٢٥٩]، [١٢٦٠]، [١٢٦١]، [١٢٦٢]، [١٢٦٣]، [١٢٦٤]، [١٢٦٥]، [١٢٦٦]، [١٢٦٧]، [١٢٦٨]، [١٢٦٩]، [١٢٧٠]، [١٢٧١]، [١٢٧٢]، [١٢٧٣]، [١٢٧٤]، [١٢٧٥]، [١٢٧٦]، [١٢٧٧]، [١٢٧٨]، [١٢٧٩]، [١٢٨٠]، [١٢٨١]، [١٢٨٢]، [١٢٨٣]، [١٢٨٤]، [١٢٨٥]، [١٢٨٦]، [١٢٨٧]، [١٢٨٨]، [١٢٨٩]، [١٢٩٠]، [١٢٩١]، [١٢٩٢]، [١٢٩٣]، [١٢٩٤]، [١٢٩٥]، [١٢٩٦]، [١٢٩٧]، [١٢٩٨]، [١٢٩٩]، [١٣٠٠]، [١٣٠١]، [١٣٠٢]، [١٣٠٣]، [١٣٠٤]، [١٣٠٥]، [١٣٠٦]، [١٣٠٧]، [١٣٠٨]، [١٣٠٩]، [١٣١٠]، [١٣١١]، [١٣١٢]، [١٣١٣]، [١٣١٤]، [١٣١٥]، [١٣١٦]، [١٣١٧]، [١٣١٨]، [١

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهُ عِلْمٌ مَا فِي الْكِتَابِ وَأَنْتُمْ بِحَقِّهِ
مُخْتَلِفُونَ، وَكَذَا حَقُّ مَا فِي الْكِتَابِ عِنْدَهُمَا وَبِهَذَا يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ كِتَابُ أَحَدٍ مِنْ
مُخْتَلِفِينَ لِيَكُونَ مِنْهُمْ مُعَاوَنَةٌ عَلَى حِفْظِهِمْ.

«وَمَا مِنْ شَيْءٍ»

وَهُوَ لَعَنُ الْحَصَافِ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ ^(١) : «وَتَقْرَأُ الْكُتُبَ عَلَى الشُّهُودِ لَدَيْهِمْ بِشَهَادَةٍ
عَلَيْهِ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ سَحْنَةٌ تَكُونُ مَعَهُمْ، وَيَخْتُمُّ الْكِتَابَ بِحَضْرَتِهِمْ، وَيُشْهِدُهُمْ
هَذَا كِتَابُهُ إِلَى فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ وَصِي بِلَدٍ كَذَا، وَهَذَا حَاضِرُهُ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْكِتَابَ
إِلَى الطَّالِبِ

فَإِنْ قَرَأَ الْكُتُبَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَحْفَظُونَ مَا فِيهِ، وَلَيْسَ تُسَحْنَةُ مَعَهُمْ، وَهُمْ
يَخْتِمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ، لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ : يَخْرُجُ وَإِنْ
يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَشْهَدُوا بِمَا فِيهِ بَعْدَ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاضِرُهُ، وَيُسَمِّيهِ بِدَاسِي
الْكُتُبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَقْتُلُونَ كُتُبَ الْقِصَاصِ بِعَرَبِيَّةٍ؟

ثُمَّ قَالَ التَّائِيهِ : «وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ»، هَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْمٍ
فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»، وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ، وَقَوْلُ بِي أَبِي يَلِيٍّ بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ :
وَحَقُّ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ : أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَلَا يَعْنُونَ،
فَلَمْ يَخْرُجْ قَوْلُ تَعَالَى : ﴿لَا تَنْتَهِ عَنْ شَهَادَةِ بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَهُمْ يَقْنَمُونَ﴾ [الرَّحُوفُ ٨٦] وَلِأَنَّ حُكْمَ
يَقْنَمُوا بِمَا فِي بَاطِنِ الْكِتَابِ، فَوَجَّهَتْ أَنَّ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ.

وَوَحَقُّ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَإِسْنِ أَبِي يَلِيٍّ : أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى الْكِتَابِ وَحَقُّهُ،
وَهُوَ مَقْنُومٌ لَهُمْ، فَحَازَتْ شَهَادَتُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَقْلَمُوا مَا فِيهِ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى خَيْرٍ
وَلَمْ يَقْنَمُوا وَإِنْ مَا فِيهِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ، ^(٢) وَلِأَنَّ بَاطِنَ الْكِتَابِ مَوْجَعٌ مِنْ

(١) سَمِعْتُ «أَدَبَ الْقَاضِي» مَعَ شَرْحِ الْقِصَصِ بِشَهَادَةِ الْحَصَافِ [٢٨٦ ٤]

(٢) وَفِي الْأَصْلِ : قَوْلُ أَبِي يُونُسَ : «وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ» وَفِي «وَفِي» وَفِي «وَفِي» وَفِي «وَفِي»

وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط، وانما نرى يشهدهم
أن هذا كتابه وحتمه وعن أبي يوسف أن الحتم ليس بشرط أيضاً فبطل في
ذلك لما أثبتنا بالقضاء وليس الحزم كسماحه وأما من شرط لائحة
الترخيص - رحمه الله - قول أبي يوسف - رحمه الله -

قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم، لائحة بغيره

عبد الوهاب

لحكم، ولا يُقبلون عليه غيرهم، فإذا شهدوا بالكتاب والحتم كفى
قال صاحب الهداية (١) ٢٢٢. (واختار شمس الأئمة الترخيص قول أبي
يوسف)، وأجمعوا في الشهادة على لفت أن علم ما به شرط لصحة الشهادة
قوله (وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط)

إنما قيد بقوله (آخر)، لأن قوله لأول مثل قول أبي حنيفة أن علم ما به
الكتاب، وحفظه، والحتم بحضورهم شرط

قوله: (قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم)، وذلك
لأن المقصود من سماع الكتاب وقوله الحكم بما فيه، فلا يجوز الحكم بما فيه
على غير خصم، فشرط حضور الخصم، وليس كذلك سماع القاضي الكتاب
شهادة الشهود، حيث يجوز بعير خصم، لأن المقصود من الشهادة لا الحكم،
كحتمل شهود الفرع شهادة الأصوب.

قال في شرح الأقطع (٢) قال أبو يوسف يقبله من غير حضور خصم، لأن
كتاب يختص بالمكتوب إليه، فكان له أن يقبله، والحكم بعد ذلك يقع بما علمه
من الكتاب، فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به (٣).

(١) في حاشية الأصل: أع. بكذا.

(٢) ينظر شرح مختصر القدوري للأقطع (ق، ٣١٣).

أداء الشهادة فلا بُدَّ من حضوره، بخلاف سَمْعِ القاصي الكاتب لأنه لا يَشْرُ لا لِلْحُكْمِ

باب في بيان

قال الإمام أبو محمد النَّصِيرِي البسابوري في «تهذيب أدب القاصي» (١) ورد إلى القاصي كتاب قاصي بحق عن رجل؛ جمع بين أيدي حاء بالكتاب (٢) وبين خصمه، ثم يذعوه بالكتاب والشهود الذين يَشْهَدُونَ على كتابه، لأن هذه ١٠ ١٧٣ | شهادة يقع القصء بها، فلا تُسْمَعُ على غير خصم، كدشهادة على الشهادة لا تُسْمَعُ إلا على خصم، فإن شهدوا بأن هذا كتاب فلان وخصمه، سأله هل قرأ عليكم الكتاب وحنقه بخضرتكم؟ فإن شهدوا على ذلك فله، وإن قالوا لم نقرأه علينا ولكن حنقه بخضرتنا، لم يقبله، وكذا لو قالوا قرأه علينا ولم نخبئه بخضرتنا، لم يقبله، وقال أبو يوسف: يقبله في ذلك كله.

ولو كان العنوان من فلان بن فلان إلى فلان، أو من أبي فلان إلى أبي فلان، لم يقبله؛ لأن مجرد الاسم ومحرَّر كُتِبَ لا يقع التعريف به، فإذا لم يعرف أنه المكتوب إليه لم يقبله، وسنذكر ذلك إلى قاصي بعد كذا؛ [لأن قاصي بعد كذا] يكون وحداً في الأعل، فقد عرفه بصاحبه إلى يديه، ولا يترم أيضاً إذا كتب إلى قصة المسلمين؛ فإنه يُقْبَلُ؛ لأنه كتب إلى كل قاصي، وهذه كتب إلى كل واحد وهو مخشون.

وقال أبو يوسف يقبله إذا شهد الشهود أنه كتب فلان القاصي بعد كذا إليك؛ لأنه عُرِفَ (٣) الكتاب إليه بقوله: إلى قاصي بعد كذا، وعرف المكتوب إليه بالإشارة إليه، إلا أن تكون الكُتِبَ مشهورة، مثل كُتِبَ أبي حبة - يعني ثقل حسنة؛ لأن المقصود - وهو التعريف - يتحصل بدون الاسم والسنة.

(١) ومع الأصل «ومجرد كُتِبَ» وكتب من الـ، والـ، والـ، والـ، والـ، والـ، والـ، والـ.

(٢) عاين المخطوطين بعد من الـ، والـ، والـ، والـ، والـ، والـ، والـ، والـ.

كتاب القاضي

قال أبو بكر لأبي في «شرح أدب القاضي» وكانت نسخة أبي، مثل
علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب؛ لأن بعض من كتبها، وقد حصل
وذكر أبو علي عن أبي يوسف | ١٢٧ | «أنه بن كتب عن أبي طالب
أبي فلان؛ لم يجز وإن كان مشهوراً، مثل ابن أبي يسي وابن شرمه،
وذكر ابن كسر في «أدب القاضي» «ذلك في نسخة أبي سيمان بخور»

وفي «شرح أدب القاضي» لابن كسر الذي شرحه أبو علي الشيرازي
أن الكنية لو كانت مشهورة مثل، أبي حبيب، نقل على ربه أبي سيمان، ولا
يجوز في سائر الروايات؛ لأن السبب يشتركون في الكنية، لأن أحدهم يشتهر به.
فالمكتوب إليه لا يعرف أن الكاتب هو الذي شتهر بهذه الكنية أو غيره، فلا نقل.
قال محمد بن الحسن لو كان على كتاب أسماؤهما وأسماء ابنهما، ولم
يكن ذلك في داخل الكتاب؛ لم يقبله».

وذكر أبو علي: «قال أبو يوسف إذا تبي كتاب القاضي ابن قاضي غيره،
وليس عليه عنوان، وهو محتوم بحاتمه؛ فإنه يقبله إذا شهدوا على الكتاب والحاتم،
فإن لم يكن داخل لكتاب اسم القاضي واسم المكتوب إليه، أو كان فيه أسماؤهما
وليس فيه أسماء أيتهما، أو كت اسم القاضي وسه ابن حدة في عنوانه، ولم
يكن داخل الكتاب أسماؤهما وكتابهما؛ لم يقبله»^١. كما ذكرنا لتصحیح

١ أبو علي الشيرازي لم يميز المؤلف، ولم يهد بهن الحزم عليه، وإن كان بعض من يكره
محمد بن الوليد الشيرازي أبو علي نفسه بخطي من كتبه «أحمد لأحمد بن إدريس»،
والمجموع لـ «أبي» وكان معاصراً لأبي عبد الله بن إدريس، وقد جري بعد سنة (٢٥٠هـ)
بخط «الجواهر» بخطه بعد فناء العرشى | ١٤١٢ | وأحمد بعد ابن أبي حنيفة | ١٤٢ |

(١) بظن «الجواهر» سنة | ٢٤٤/٢ |، المائة | ٢٩٣/٧ |

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ فَبَدَأَ عَلَى مَا مَرَّ . وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ ، وَصَحِيحٌ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْخَصَّافُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى رِيَادَةِ الشُّهُودِ ، وَمَا يُتَكَنَّبُ أَذَاءُ الشَّهَادَةِ بَعْدَ قِيَامِ الْحُكْمِ .

❦ حاشية السيد ❦

ما في الكتاب لم يُقبل شهادتهم .

وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْحُكْمِ مَخْضَرَةَ الشُّهُودِ فَلَا يُلَاحِظُ أَنَّهُ لَا يُزْمَنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ ، فَهوَ يَحْزَنُ أَنْ يَشْهَدُوا بِالشَّكِّ .

قَوْلُهُ: (عَلَى [عَا] ^(١) مَرَّ) ، إِفْرَادُهُ بِبَنِي مَا قَالَ قُلُوبُ هَذَا (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ أَجْرًا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يُشْهَدَهُمْ أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ)

قَوْلُهُ ، (وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ) ، أَيِ لَمْ يَشْرُطْ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْضَرَةِ» الْعِدَالَةِ لِفَتْحِ كِتَابٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُ» فَلَا يُلَاحِظُ الْقَاضِي ، سَلَمَهُ دَلِيلًا فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ [١٧١ م د ، وَفَرَادَ عَلَيْهِ ، وَحَاتَمَهُ ؛ فَتَحَهُ الْقَاضِي] ^(٢) . وَلَمْ يَقْرَأْ: إِذَا شَهِدُوا وَعَدَّلُوا ، فَعَيْنُ مَا لَمْ يَشْرُطْ الْعِدَالَةَ

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْخَصَّافُ ^(٣)) .

قَالَ شُعْرُ الْأَنْعَمَةِ السَّرَخْسِيِّ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْخَصَّافِ: «وَإِذَا شَهِدَ لِشُهُودٍ عَلَى الْكِتَابِ وَعَلَى حَاتَمِ الْقَاضِي ، وَهُوَ كِتَابٌ صَحِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْرِفُ الشُّهُودَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْكِتَابِ بِالْعِدَالَةِ ، فَكَانَ الْحُكْمُ مَخْضَرًا مِنَ الطَّلَبِ

(١) ما بين المعنيتين ريادة من (عَا) ، و٢٥٥ ، وانح ، و٢٤٦ ، و٢٥٨ .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/ ٢٢٦] .

(٣) ينظر «أدب القاضي مع شرح الصدر شهيد» للخصاف [٢٨٦ ٣] .

بَلَدَهُ كَذَا وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُصَاةٍ لِمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ عَتَرَهُ صَارَ نَعْمَةً بِهِ، وَهُوَ مُعَرَّفٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَتَبَ الْبَتَاءُ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ عَنَى مَا عَلَيْهِ مَشَاحِ

عَلَيْهِ الْبَيَانُ

وَالِيهِ دَقِبَ مَشِيخًا حَلَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّهُ مُجْهُولٌ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «الْمَجْرَدِ» لِلْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ «وَأَنَّ مَاتَ الْقَاضِي لَدِي كِتَابَ بِهِ، لَمْ يَشْعَ لِلْقَاضِي أَنْ يَكُنْ مِنْهُ كِتَابٌ، وَلَا [٢٤١٥] بِشَيْءٍ مِنْهُ دَعَا أَوْ حُرِّ، فَمِنْ قَبْلِ الْقَاضِي [مِنْهُ]»^(١) فِي هَذِهِ الْوَحْيَةِ، وَشَمَعَ مِنْهُ، وَقَضَى بِهِ، كَانَ ذَلِكَ خَطَأً، وَهُوَ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَيَقَعُ ذَلِكَ، وَإِنْ احْتَضَمَ فِيهِ إِلَى قَاضِيٍّ حَزَرَ فَقَدْ قَضَى بِهِ، أَمَّا هَذَا، لِأَنَّهُ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ لِقِصَاةٍ [٧٦، ١٠] ثُمَّ قَالَ الْحَسَنُ «وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ».

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا مَاتَ الْقَاضِي الْكَتَبُ، وَتَوَلَّى قَوْلَ وَصُولِ كِتَابِهِ، لَمْ يَقْبَلْ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ فِي «الْإِمْلَاءِ» أَنَّهُ يَقْبَلُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ»^(٢).

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا أَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَرُفُرُ إِذَا انْكَسَرَ خَتَمُ الْقَاضِي بِمِيسَةٍ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَقْبَلُهُ»^(٣).

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا، أَنَّ كَسْرَ الْحَتَمِ يُوجِبُ تَهْمَةً فِيمَا شَهِدَ بِهِ الشَّاهِدُ، بِحُجُورِ أَنْ يَكُونَ رِيدَ فِيهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ مَعَ التَّهْمَةِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَخْفُطُوا مَا فِيهِ، وَعَنِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ قَدْ وَقَعَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ، وَمَا فِيهِ يُعْنَمُ بِالْفَرَعَةِ، فَلَمْ يُؤْثَرِ كَسْرُ الْحَتَمِ فِيهِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمَرِينَ رِجَالًا مِنْ: ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠

شَهَةِ الدَّلِيلَةِ فَصَارَ كَأَشْهَادِهِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ مَيَّامَهُمَا عَلَى الْإِسْقَاطِ وَفِي قَوْلِهِ سَفَى يِي ثَبَاتِهِمَا.

— ١٤٢ —

القاضي فيها، لأن فيه شبهة مدنية، والحدود والقصاص ينسقط بالشهر،
ولأنه ١٥٠٠. ٣٦٠. ١٢. الكتاب قد يروى، لأن الخط قد يشبه الخط، فممكن نوع شبهة
ومحتم ليت بما ذكر الحسن في «المحرّد» من صورة كتاب القاضي إلى
القاضي، وهي قوله «من بلاد قاضي كورة كذا إلى بلاد بني قاضي كورة
كذا، سلام عليك، وبني أحمد إليك الله لا إله إلا هو».

۴۴۰ اِنَّا بَعْدُ مِنْ رَحُلَا اِثْنَيْنِ (۷۷ و ۷۸) يُقَالُ لَهُ فُلَانٌ بَنُ فُلَانٍ، وَذَكَرَ
اَنْ لَهُ عِنْدَ رَجُلٍ فِي كُوْرَةٍ كَذِبٌ حَقٌّ، فَسَأَلِي اَنْ اَسْمَعَ مِنْ بَيْتِهِ، وَاخْبَأَ بَيْتُ
بِمَا يَنْتَقِرُ عِيْدِي مِنْ ذَلِكَ، فَسَأَلَهُ الْبَيْتَ، فَاتَانِي بَعْدَهُ مَعَهُمْ فُلَانٌ وَفُلَانٌ
[وَفُلَانٌ] (۷۹)، وَبُخْلِيهِمْ (۸۰) وَنُتْنُهُمْ

فشهدوا عدي أن فلان بن فلان الفلاني على فلان بن فلان الفلاني كذا
كذا درهمًا دينًا حلالًا، ومسابي أن أخذته ما قبض منها شيئًا، ولا قصه له فاقض
بوكنته، ولا احتج بشيء منها، فأخذه فحلف بالله أن لا يله إلا هو ما قبض من
هذا المال الذي قامت به الشبهة عدي، ولا قصه به وكيل، ولا أخاه، ولا قصه
له فاقض، وإياها له عليه.

فَسَالِي أَدَاكَ بِمَا يَسْتَقِرُّ عِنْدِي ، فَكُتِبْتُ إِلَيْكَ بِهَذَا الْكِتَابِ ،
وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ شَهَادَةً أَنَّهُ كِتَابِي وَحَائِطِي ، وَقَرَأْتُهُ عَلَى الشُّهُودِ

(١) ومع الأصل **بفتا** والحد من **فرا، وام، ولتح، واغ، واصل**

(٢) وقع به النجس أو أكله أو شربه أو لمسه من ماء، وفضله، وخبثه، وأصلي

(٣) ما مني المحفوظين بـ (ب)، و(د)، و(هـ)، و(و)، و(ز)، و(ح).

(٤) وقع بالأصل: «ويعطينهم»، والمثبت من: «ن»، و«م»، و«تج»، و«م»، و«اضى».

قال: ثم يطوي الكتاب، ويختتم عليه، ويحتمل عليه، ثم يكتب عليه
يكتب عليه عنوان الكتاب: من فلان قاضي كذا، ثم يوقعه عليه. ثم
كورة كذا، ثم يدفعه إلى المدعي.

فإذا أتى به للمدعي القاضي الذي بالكورة، فذكر من هذا كتاب القاضي إليه،
سأله البينة على كتاب القاضي، ولا يسعى به شيء يسمع من سائر المدعي حتى
يخصم^(١) الخصم، فإذا أحضره، أو أنه فلان من فلان مدلي، فليس منه وسمع
منه، فإذا أنكر قال له: حثني بالبينة أن هذا فلان من فلان مدلي.

فإذا جاء ببينة - وعُدُّوا - سمع من سائر المدعي على أن هذا كتاب القاضي
الذي ذكر، فيقول لهم: اقرأ عليكم ما فيه.

فإذا قالوا نعم، قد قرأه عبد، وأشهد أن هذا كتابه، ثم حتمه، وقال إن
هذا حاتم، فإذا سمع منهم لم يكبر الحاتم حتى ينزل عنهم، فإذا عُدُّوا لم
يكبر الحاتم حتى يخصم الخصم، فإذا حضر لخصم كبر حاتم وقرأ عليهم
وعلى الخصم ما في الكتاب.

فإن قال الشهود: نعم، قد شهدنا على ما فيه على أن...
سأل الخصم عما شهد به عليه، فإن أقر أنه مدلي، وإن أنكر من ذلك حجة، وإذا
نصبت عليك بما فيه، فإن سم يكتفي به حجة على المدعي، وإن كانت به حجة على
حجته.

وإن قال لست أنا فلان مدلي شهدوا عليه... قال له

(١) وقع بالأصل: فهو أرفق، والمثبت من... (١) وقع بالأصل: ثم يحضر، والمثبت من...

(٢) وقع بالأصل: ثم يحضر، والمثبت من... (٣) وقع بالأصل: ثم يحضر، والمثبت من...

هذه بيّنة أن في هذه الصناعة أو لقبيلة رجلاً يُنسب بجش ما تُنسب إليه ، ولا إل منكم
ما شهد به ، فإن جاء بيّنه عن أن في تلك القبيلة والصناعة من نُسب بشي
نُسب إليه ، أبطل الكتاب ، وإن لم يكن في تلك القبيلة ولا الصناعة أحدٌ على اسمه
واسم أبيه ، فعلى عليه . إلى هنا نَظَرُ كتاب «المعجزة»

[هذا آخر مدوّنة لعشر من كتاب «عناية البيان في شرح الهداية» ، كنه مؤلفه
الفقير ، إلى الله تعالى أبو حبيبة أمير كتاب بن أمير عمر لعبيد المدعو ر قوام
القاربي لأتقاني في السادس والعشرين من جمادى الآخرة من سنة أربعين وسبع
مئة بعداد في الحاشية الشريفة منه ، ويتلوه في الحادي عشر ، فضل آخر ، قال
(وَيَجُوزُ قِصَاةُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) إِنَّ شَاءَ اللَّهُ
تعالى]'

٥٦ ٥٧

فصل آخر

(وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْأَصْصِ) اغتراباً

بشهادتيها

﴿شاهد المسار﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَتَمِّمْ بِالْخَيْرِ]

فصل آخر

قال: (وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْأَصْصِ) وهذه من مسائل القُدوري^(٣).

أقدم أولاً أن كتبت القاضي، في القاضي، د. كان سيجلاً يبحث على القاضي المكتوب إليه إمضاءه (د. كان في محل مُختَهَدٍ به، وإذا كان كتاباً حُكْمِيًّا فله الجواب بين الإمضاء والرد، علماً أن ذلك احتاج إلى بيان تعداد محال لاجتهاد بدكر أصلي يجمعها، فذكر هذا المصل لبيان ذلك وما يلحق به.

قال الإمام العتائبي في «شرح الجامع الكبير»: «امرأة قُتِلَتْ بِالنِّصَاءِ، فَقُصَّتْ فِي الْأُمُولِ؛ صَحَّ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ شَاهِدَةً فِي بَابِ الْمَالِ، فَتُصْبَحُ قَاصِيَةً، وَلَوْ قُصَّتْ بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَأَمِصَّاهُ قَاصِيٌ آخَرُ يَرَى حَوَازَهُ نَقْدَ الْإِحْمَاعِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ النِّصَاءِ مُخْتَهَدَةٌ بِهِ، فَإِنْ شَرِيحًا كَانَ يُحْزَرُ شَهَادَةُ السَّائِغِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»

وقال الشيخ أبو الثمين السعدي في «شرح الجامع الكبير»: «وقصاء المرأة فيما سوى الحدود جائز؛ لأن شهادتها فيه مقبولة، وفي الحدود يتوقف قصاؤها

(١) ما بين المعقوفين ريبه من، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨،

وقد مر الوجه.

وليس لتأصي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك؛ لأنه قلَّد

في نهاية البيان

أه ٣٢٦ | لأن السَّاحِلَ في حَوَارِ شَهَادَتِهَا فِي الْحُدُودِ، فَأَحَارَ ذَلِكَ شُرَيْحٌ
وَبَشَرٌ، فَكَانَ الْقَضَاءُ مُجْتَهِدًا فِيهِ، وَلَيْسَ بِمَقْبُودَةٍ ذَلِكَ بَعْضُ قَاضِيٍّ

وَالْمَرْوِيُّ عَنِ الرَّهْرِيِّ: «مَصَّتْ لُتَّةٌ ١٠٣٢ ط مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحْتَمَسَتْ
مِنْ نَعْدَةٍ: أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَالْقَضَاءِ» (١)؛ لَيْسَ بَعْضُ بَنِي هُوَ
مُتَوَلٍّ، يَحْتَمِلُ عَلَى حَالِ امْرَأَةٍ، فَلَمْ تَنْتَفِ شَهَادَتُهُنَّ عَدَّ الْأَصْحَابِ إِنْ الرِّجَالُ
بَدَلِيٍّ مَقْطُوعٍ، فَكَانَتْ لَهُنَّ - عَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ - فِي الْحِمْلَةِ - شَهَادَةٌ

وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي فِي الْحُدُودِ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ فَقَدْ قَصَّوْهُ، وَلَيْسَ
لِعَبْرِهِ إِطْلَاقُهُ؛ لِأَنَّهُ قَضَى فِي فَضْلِ مُجْتَهِدٍ فِيهِ، وَلَيْسَ نَفْسُ الْقَضَاءِ هَهُنَا مُحْتَلَفٌ
فِيهِ (٢). إِلَى هَذَا لَفْظُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ (وَقَدْ مَرَّ الْوَجْهُ)، إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالَتْ قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ بِحَقِّهِ، وَهُوَ
قَوْلُهُ: (لِأَنَّ فِيهِ شُهَّةَ الْبَدَلِيَّةِ).

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَخْلَفَ عَلَى الْقَضَاءِ، إِلَّا أَنْ يَتَوَصَّ إِلَيْهِ ذَلِكَ)،
وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣).

(١) رَوَى بِالْأَصْلِ: ابْنُ الْقَاسِمِ، وَبُشَيْبٌ مِّنْ: ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

(٢) أَحْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم: ٢٨٧١٤]، وَابْنُ يَرْبُوعٍ فِي «الْحَرَجِ» [ص: ١٧٩]، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
نَحْسٍ فِي «الْأَمَلِ» لِمَعْرُوفٍ دَلِمُوطٍ: ١ - ٥٠٥ طبعه ودرره الأوقاف لطره [ص:
الرَّهْرِيُّ بِحَقِّهِ قَوْلُهُ: «وَالْقَضَاءُ»]

(٣) سَطْر: «الْعَبْدَةُ» [٢٨٧]، «الْحَوْرِيَّةُ» [٢٤٣]، «الْبَلَدُ» فِي شَرْحِ نِكَاحٍ: [٨٤: ٤]

(٤) يَعْنِي سَطْرًا، وَبَدَلُفَ لَعَرَفَ سَطْرًا، وَبَدَلُفَ لَعَرَفَ سَطْرًا

(٥) سَطْر: «مَحَبَّةُ اللَّهِ» [ص: ٢٢٦]

في غيبة البيان

عن المباشرة بنفسه ، و لموصي قد مات ، حيث لا يمكن الرجوع إلى رأيه ، ولا الاستعانة بالغير دلالة .

وقال أبو حفص محمد بن محمود الأسترشبي في كتاب «الفصول» «نقضي إذا لم يكن مآدون في الاستحلاف ، واستحلف غيره ، لا يتقد قضاء حليفه ، سواء كان لاستحلاف في صحته ، أو مرضه ، أو سفره ، وإب استحلف غيره بإذن الإمام ، يكون حليفه قاصياً من جهة الإمام ، حتى لا يملك نقضي عمره إلا إذا قال : الحليف إن من شئت ، وستين من شئت ، فحينئذ يملك عمره ، بحلاف المأمور بإقامة الجمعة ، فإن له أن يستحلف غيره وإن لم يأذن له الإمام ، وكذا الوصي يملك التمويص إلى غيره وإن لم يأذن له الموصي ، وتعمم هذا في «المحيط» .^(١)

وإذا لم يكن مآدون بالاستحلاف ، واستحلف وحكم حليفه في مجلس النقضي بين يديه : حر ، كما ذكرنا بسنخ ، أو وكل غيره ، وباع الثاني بحضرة الأور ، ولو حكم في غيبته ، ثم رفع قصده إلى نقضي حاضر ، فقد قضاؤه عند استحساننا ، وكذلك القاصي إذا أحر حكم الحكم في المجتهدين كما ذكر في «فتاوى القاضي ظهير الدين» .

وقال في «الفصول» أيضاً «السلطان إذا قال لرجل جعلتك قاصياً ، يسر أن يستحلف إلا إذا أذن له بذلك صريحاً أو دلالة ، بأن يقول : جعلتك قاصي القضاة ، لأن قاصي القضاة هو الذي تنصرف في القضاء تقليداً [٢٣٣] وعزلاً كما ذكره في «الذخيرة» .

وأجاب بضم الدين التميمي عن محضر ، به غير صحيح ، لأنه ذكر فيه أن هذا

(١) ينظر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٩١/٨]

بـحلاف المأمور بإقامة الخُصمة، حيث يستحلف، لأنه على شرف انبوات
تتوقفه فكان الأمر به إيجاباً بالاستحلاف ولا كذلك القضاة، ولو قضى الثاني
مختصراً من الأول أو قضى الثاني فأحار الأول حار كما في التوكيل، وهذا لأنه
حصرة رأي الأول وهو الشرط، وإذا قُوض إليه بملكته وقصر الثاني يد عن
الأصيل حتى لا يملك الأول عزله.

وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب،

﴿عليه السلام﴾

القاضي مُقلدٌ من جهة قاضي القضاة فلا يـ، وليس فيه أن قاضي القضاة مأذونٌ
بالاستحلاف من جهة السلطان.

قوله، (بحلاف المأمور بإقامة الخُصمة، حيث يستحلف)، مُصلٌ بقوله،
(وليس للقاضي أن يستحلف على القضاء)

قلوا: إما يحوز أن يستحلف المأمور بالجمعية غيره وإن لم يَأذن له الإمام
بالاستحلاف؛ إذا كان ذلك الغير سَمع الحصة، وإن لم يشهد الحصة
لم يحز الاستحلاف؛ لأن الحصة من شرائط افتتاح الخُصمة، فإذا لم يستمع
المستحلف شرائطها، لم يحز له افتتاحها كالأول.

قوله، (وإذا قُوض إليه بملكته)، أي إذا قُوض بالاستحلاف إلى القاضي
ملك القاضي الاستحلاف، نحو ما إذا قال له الإمام و من شئت، ولكن لا
يمك القاصي عزله، لأنه مانت من جهة الإمام، لا بديل له واستند من
شئت، فحينئذ يملك عزله.

قوله (وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب

١ دعي في (ط) إلا ما قُوض إليه غيره هو صحيح.

٢١ رُفع بالأصل «بملكته» والمثبت من «قوله» وإمام، «أخ» «دع» «أخ»

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه

﴿عبد الميان﴾

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه، وهذه من مسائل القُدوري

وفي بعض نسخ «المختصر» «أز يكون قولاً لا دليل عليه»^(٢)

والمراد بالحاكم «خاصي»، وبالإعطاء تشييد

والأصل هنا ما قال الشيخ أبو الفعين في «شرح الجامع الكبير»، «الآن قص،

نقاصي في فصلٍ مُتَّهَدٍ فيه يَنْتَدُ، لأنَّ المسلمين مع اختلافهم اتَّفَقُوا أنْ قص،

النقاصي يَنْتَدُ في الْمُتَّهَدَاتِ على من خالف رأيه - حسب نُقُوذِهِ - على من وفق

رأيه»، فإذن هذا قصاً، انعقد الإجماع على نُقُوذِهِ

(١) ينظر «مختصر القُدوري» [ص/٢٢٦]

(٢) اللفظ لاون «بأن يكون قولاً» به يظهر به في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» المطبوع

والمخطوطه التي بأيدي، ولا في شروحه التي طالعها، وإنما وقع في جمعها بلفظ «أز يكون

قولاً» ثم ظن بهذا اللفظ «بأن يكون قولاً» في نسخة التي شرح عليها العلامة بهذا

محمد بن أحمد لأخيها في كتابه «إراد العهد» شرح مختصر القُدوري [ق/٢٤٧، ب

مخطوط مكتبة قصر الله أمدي تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)] وقد في نسخة في شرح عبد

العلامة أبو البركات الرُّهْدِيُّ في «المُخَيِّسِ شرح مختصر قُدوري» [ق/٣٤٧ ب مخطوط مكتبة

قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٨٠٨)]،

(٣) هذا هو لفظ المطبوع من مختصر قُدوري، وهو الثالث في عدة نسخ خطية من «المختصر»

مها [ق/١٩٠ ب مخطوط مكتبة كوبرلي محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١٠٠)،

ونسخة ثانية [ق/١٣٥ أ مخطوط مكتبة رجب باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)]، ونسخة ثالثة

[ق/١٠٦ ب مخطوط مكتبة بور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)]، ونسخة رابعة

[ق/٨٩ ب مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٩٥٢)]

وعلى هذا اللفظ شرح خير رده في «شرح القُدوري» [ق/٢٠٣ ب مخطوط مكتبة كوبرلي

ناصر أحمد باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٩)]، وأبو نصر الأقطع في «شرح القُدوري»

[٢/٣١٥ أ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا رقم الحفظ (٨٠٠)] وصاحب «مجموعه

لبير» شرح القُدوري [٢/٢٤٥]، وصاحب «الذات في شرح الكتاب» [١/٨٨، ٤]

وصاحب «حلايه بدلائل شرح القُدوري» بحام الدين براري [٢/٣٢٣]

وفي «الجامع الصغير» وما احتب فيه الشهادة فنقصي به الشامي ثم
جاء قصي آخر يري غير ذلك انقصه

وقد زوي عن عمر رضي الله عنه أنه كان ينقصي بقضاء ثم ينقصي في عدم الخصال
بحلاف ذلك، فعيل به في ذلك، فقال «لست على ما نصبت، وهذه على ما
نقصي»^(١)

وزوي عن علي رضي الله عنه أنه قال لما قدم الكوفة بعدما انتهت الخلافة به
قال «إني لم أقدم لأحل عقدة عندها عمر، ولا لأفقد عقدة حنبل عمر رضي الله عنه»^(٢)
أراد به - والله أعلم - أن ما أمضاه عمر رضي الله عنه بالاجتهاد لا ينقضها هو، ولأن
الاجتهاد الأول تأيد بالقضاء، والاجتهاد الثاني عري عما يؤيده، وينقص^(٣) الصائب
التأكد بالعاري عن ذلك مشع في المحذور، حتى إن قضاء بحلاف لنقض لا
ينفذ لكون النص أقوى، ولأن المول بدت تؤذي إني ما لا جهنة به، وهو فاسد،
هذا كله فيما إذا كان قضاء لنقصي الأول مما يشوع فيه الاجتهاد

أما إذا كان لا يشوع فيه الاجتهاد، بأن كان جوراً، أو مخالفاً لمكتب أو أمانة
المشهورية، أو الإجماع، فإنه لا ينفذه القاضي شامي، لأن الأول قضاء به لا
يشوع فيه الاجتهاد، فلم ينفذ قضاؤه، كما لو حكم بحلاف انقض بحلاف
اجتهاد.

(١) أخرجه الشامي في «مستدر» ٦٥٥، و«الجامع الصغير» ٤١، و«الجامع الصغير» ٤١.

(٢) أخرجه الشامي في «مستدر» ٣٢٠، و«الجامع الصغير» ٤١، و«الجامع الصغير» ٤١.

(٣) أخرجه الشامي في «مستدر» ٢٦٦، و«الجامع الصغير» ٤١، و«الجامع الصغير» ٤١.

(٤) أخرجه الشامي في «مستدر» ٢٦٦، و«الجامع الصغير» ٤١، و«الجامع الصغير» ٤١.

(٥) أخرجه الشامي في «مستدر» ٢٦٦، و«الجامع الصغير» ٤١، و«الجامع الصغير» ٤١.

(٦) أخرجه الشامي في «مستدر» ٢٦٦، و«الجامع الصغير» ٤١، و«الجامع الصغير» ٤١.

وَالْأَمْرُ أَنَّ الْقَصْدَ مَتَى لَاقَى مُضْلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ يُتَعَدُّ وَلَا يُرَدُّ عِزُّهُ
لِأَنَّ اجْتِهَادَ الشَّيْءِ [١١١] كَأَجْهَادِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ تَرَحَّحَ الْأَوَّلُ بِتَضَلُّ الْقَصْدِ بِهِ
فَلَا يَنْقُصُ بِمَا هُوَ ذُوهُ

في باب القضاة

وَالْمُرَادُ مِنْ خِلَافِ الْكِتَابِ خِلَافُ نَصِّ الْكِتَابِ الَّذِي بِهِ يُخْتَلَفُ فِي تَأْوِيلِهِ
الْبَلَدُ، مِثْلُ قَوْلِهِ نَعْدِي «وَلَا تَسْجُحُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»
[الباء: ٢٢]، وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَدَّخَ امْرَأَةُ الْأَبِ، وَلَا [٣٢٧١٥]،
جَدِّهِ، وَلَا بَطْأً وَاحِدَةً مَهُمَا، فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِحَوَارِ مَكَاحِ امْرَأَةِ الْأَبِ؛ كَانَ
لِلْقَاضِي الثَّانِي فَسْخُوحُهُ.

وَكَمَا إِذَا قَضَى حَلَّ مَنُوكِ النَّسَبِ عَامِدًا؛ لَا يَصَحُّ، وَيُطْلَعُ الْقَاضِي الَّذِي
لَأَنَّهُ مُحَرِّفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ، قَالَ اللَّهُ نَعْدِي «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا قَدْ يُذَكَّرُ بِأَنَّهُ لَكُمْ
عَلَيْهِ» [الأنعام: ١٢١].

وَنَظِيرُ خِلَافِ الشُّعْثَةِ الْمَشْهُورَةِ: إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِإِفْصَاحٍ بِالْقِسَامَةِ،
أَعْي: يَخْلِفُ الْمُدَّعِي حَمْسِينَ يَمِيًا إِذَا وَجِدَ قَتْلًا فِي مَحْبُو، وَكَانَ ثَمَّةَ عِدَاوَةٍ
ظَاهِرَةً، مُحَلِّفَ الْمُدَّعِي عَلَى أَنْ فُلَانًا قَتَلَهُ؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتَضَى مِنْهُ فِي حَوْلِ مَالِكٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ بَوْلُ الشَّاعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقِسْمِ^(١). كَمَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّرْحِيُّ
فِي «شرح أدب القاضي».

وَهَذَا الْحُكْمُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمُخَالَفَةِ الشُّعْثَةِ [٢٣٣٢] الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) ينظر الكافي في فقه أهل المدينة: لأبي عبد الله [١١٢٢/٢]، وأيضًا والإكليل لمختصر حبل
للمواف [٣٥٥ ٨]، والشرح لمختصر حبل للمحرشي [٥٤/٨]

(٢) وهذا في الجديد لا شك القصاص ينظر الحاوي الكبير لأبي الحسن لماورد في [١٣ ١٤]
وأيضا في الأوسط لأبي حامد العراقي [٤٠٣ ٦]، والتهذيب في فقه الإمام شافعي
للبيهقي [٢٢٥/٧]

«لَيْسَ عَلَى الْمُذْنِبِ، وَالْمُؤْمِنُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»

وكذا، إذا قضى بحل المطلقة ثلاثاً للروح الأول فل دخول الروح الثاني،
فالقاضي الثاني يُبطله؛ لأنه مخالف للثقة المشهورة، وهي حديث الفسلفة^(١)،
وقد مر بيان الحديث في كتاب الطلاق في (فضل فيما تحل به المطلقة)

ونظير خلاف الإجماع ما إذا قضى بجوارٍ بشع أم لولد؛ كان للقاضي الثاني
أن ينقضه كما ذكر الحنفية في «أدب القاضي»^(٢)، وذلك لأنه مخالف لإجماع
التابعين.

وذكر الشيخ أبو بكر الرازي «أن هذا مذهب محمد، فأما مذهب أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله، فيحور قصاؤه، ولا يُفسح». كما ذكر الإمام الشافعي.

وقال شمس الأئمة الشارحي «وهذه المسألة نسي على أن الإجماع
المأخوذ هل يُزق الحلاف المتقدم أم لا؟ فعند محمد رحمه الله يُزق، وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف لا يُزق». هكذا ذكر في «شرح أدب القاضي»

يعني: أن الصحابة اختلفوا في جوارٍ بين أمهات الأولاد، ورؤي عن علي
عليه السلام أنه قال: «اختلف رأيي ورأيي عمر في أمهات الأولاد أنهن لا يُغرن، ثم زانت
بعد ذلك أن أرقهن، فقال عبيدة السلماني [يسكوون اللام -] زانيت في رأي
عمر أحب إلي من رأيك وخدك»^(٣).

(١) مصرى بحريجه.

(٢) مصرى بحريجه.

(٣) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصلح الشهيد، لخصاف [١٢٣/٣]

(٤) طابين المطوفين، زيادة من «ع»

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [١٣٢٢٤]، وسهفي في «السيكري» [٣٤٩١]، =

ولو قصي في المحمد فيه مخالفاً لرأيه، باسمه لمذهبه، بعد عدد أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً وواحد، التفاد أنه ينسب بحطاً بنفسه

في غاية البشاعة

ثم أجمع التابعون على عدم حوار بينهم، فكان قضاء القاضي محواري
مخلاف لإجماع، فينتظمه كذا في عدم محققين، وعددهما: لما لم يرتفع الخلاف
المتقدم بين أصحابه لإجماع السامعين، كان قضاء القاضي في فصل مختلف فيه،
ولا يفسحه الثاني.

وقال القاضي أبو زيد في آخر الفصول الإجماع: من كتاب «التقويم» وإن
محمد بن الحسن بن روى عنهم جميعاً، أن القاضي إذا قضى بين أم الولد
[٣٢٨/م] لَمْ يَجْزْ (١).

وذكر عن أبي يوسف في «النوازل»: أنه لا يثبت لقضاء.

وكذا لو قصي قاضي بمال بشاميه، لأنه لو ادعى مالا، وحلف حمسين بماله،
لم يخرجه أحد المال، وإن استحقاقه لمال باليمين لا يخرجه إجماعاً، فينتظم لقضاءه
ثم ينبغي لك أن تعرف أن المعتبر من الاختلاف هو اختلاف المعتبرين من
أصحابه ومن كان بينهم، لا اختلاف الشافعي، ولا اختلاف مالك بن نبيه، لأن مالك
والشافعي لم يكونا موجودين في زمن الصحابة، فلم يكن خلافاً بينهما مفسراً، فثبت
كان للقاضي الآخر أن يفعل ما قصي به القاضي المالكي والشافعي رأيه، وهذا
هو المراد بقوله (والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول).

قوله (ولو قصي في المختيد فيه مخالفاً لرأيه، باسمه لمذهبه، بعد عدد أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على ما تقدم

لا في مقام خصمه، فتكون قصة في محفل مُجتهِد فيه، فإن ٣٢٩ هـ من نسخة
من نصوص شيوخ شهادته هؤلاء، فبعد الإجماع، فلا يكون القاضي آخر بطلان

وقال الشيخ أبو الصمير في «شرح الجامع الكبير» «ثم إما لم يكن للناس
ولأنه لا يطل، إذا كان لأب يرى ذلك حقاً، وعدم الثاني أنه كان يرى خطأ، فإذا
إذا عدم أن لا أول لم ير ذلك حقاً، ونقص بحلاف رأيه، كان للناس إبطال قصده،
لأن قصده مع اعتداد حلاف ذلك وقع خطأ، كمن وقع بحرية إلى جهة، وصلى
إلى غيرها معتقداً أن قصده هي الأولى»

قال وهكذا ذكر الشيخ الإمام عبد الله الحبر الخزي^(١)، وإلى أشار محمد
يحيى. يفتي في قوله: «ورأه جائزاً».

ثم قال أوروي عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني^(٢) قال. في حد
دليل على أن ما يفعله المصنف من تقليد شعوي^(٣) المذهب - ليحكم في الطلاق
المصنف بالطلاق - إما بخور أن لو كان القاضي يرى بطلان الطلاق المصنف.

(١) وقع بالأصل «أمر» والمثبت من «أمر»، «أمر»، «أمر»، «أمر».

(٢) وقع في النسخ «الحبر الخزي» وهو مؤلف من نسخة الخطري في «المغرب» (١/ ٢٥٠). من
مصر أن يلب حلاف المصنف ولا يصح ما أتته.

والحبر الخزي هو عبد الله بن الفضل بن عبد الحميد الكبير وقد نصب بدمشق.

(٣) عبد الواحد الشيباني هو الإمام، المُنْقَب بالشَّهيد، كان من كبار فقهاء ما وراء النهر، وكان مرجع
إليه في أكثر بواطن والنوازل، له نظم بديع وهو نظم «الحواهر المصيبة» لعبد القادر الدمشقي
[٣٣٤]، و«المراد» أوصفه في تعليقات بحقه «بمؤيد يادني» [١/ ١١]، مخطوط مكنه بين
الكتاب - ترك (رقم الحفظ ٦٧١)، و«انفراد به» بكنوي [ص ١١٣].

(٤) هذه السلسلة «الشعوي» اعترض عليها المؤلف بما معنى من «كتاب الفنون في الصلاة»، ولكن
عن الصربي اسمها، وعبارته هناك «أمر» (بالمقصود)، ليس بشيء، لأن القيلس في السلسلة
من شاعري أن يقال: شاعري أيضاً، كما قيل في جلم التصريف.

ثم المُتَّهِدُ بِهِ لَا يَكُونُ مُحَالًا لِمَا ذَكَرْنَا.

عنه عليه السلام

كما هو مذهبُ تشافعيٍّ بَشَرٌ، كما لو كان لا يرى مَطْلَالَ دَيْتٍ، لَا يَحُورُ بِمَنْدُ
لِشَفْعِيٍّ الْمَذْهَبِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ تَقْيِيدُ بَعْدَهُ؛ يُعْمَلُ مَا هُوَ سَاطِعٌ عِنْدَهُ، وَيُزَوِّقُ
مَا هُوَ سَاطِعٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَمَنْ يَصْخُ نَتْلِيهِ.

ثم قال الشيخ أبو الثمير «ولكن هذا خلاف ما عنه سلف، وفيهم من
يَعْتَدُونَ الْعَصَاءَ مِنَ الْحَفَاءِ، وَيُرَوْنَ مَا يَحْكُمُونَ عَلَى رُفْهِهِ سَاطِعًا، وَإِنْ كَانَ دَيْتٌ
مُحَالًا لِرَأْيِ الْحَفَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ فِي الْمَسَائِلِ حَذَرُهُ عَدَالَتُهُ مِنْ عَنَاقِبِ عَقْلِهِ».

ولو أن القاضي كان محدودًا في قدره ونز، أو كان أعمى، أو قسري
لأمرأته، فأبطل قاضي آخر لا يرى شهادته هؤلاء، كان به دَيْتٌ، لَأَنَّهُ هَذَا يَسِيءُ عَصَاءُ
فِي الْمُتَّهِدِ بِهِ، بَلْ يَفْسُدُ الْعَصَاءُ مُتَّهِدًا بِهِ، هَلْ هُوَ سَاطِعٌ؟ وَهَلْ لِقَضَائِي أَهْلَةُ
الْعَصَاءِ أَمْ لَا؟ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِ، فَتُفْسَدُ سَيِّدُهُ، وَيَنْقُصُ بَرْدُهُ وَإِعْدَالُهُ.

وَقَالَ الْأُسْتُرُوْشِي فِي «فَصُولِهِ» عَنْ حَاجِبِ «الدَّحِيرَةِ» أَنَّهُ قَالَ «وَرَأَيْتُ
فِي بَعْضِ الْكُتُبِ عَنْ أَصْحَابٍ فِي بَعْضِ نَصَائِهِ حَاضِيٌ بِخِلَافِ رَأْيِهِ رَوَّانٌ، فَكَانَ
شَمْلُ الْإِسْلَامِ الْأَوْرُخْتِي» يُقْنِي بَعْدَهُ لَمَعَادٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَالْحَسْبُ شَهِيدٌ
وَهَبْرُ الدِّينِ الْقَرَعِيَانِي يُقْبِلُ سَاعِدَهُ أَنْ يَحْطُ «الْفَصُول»

قوله (ثم المُتَّهِدُ بِهِ لَا يَكُونُ مُحَالًا لِمَا ذَكَرْنَا)، يَعْنِي أَنَّ
لِقَاضِيٍّ إِذَا سِيءَ مَذْهَبُهُ، فَفَسَدَ مُحَالُهُ فِي الْمُتَّهِدِ بِهِ؛ بَعْدَ عَدْلِي حَقِّهِ بِهِ،

عَنْ الْإِسْلَامِ الْأَوْرُخْتِيٍّ فِي مُخْتَارِهِ فِي حَقِّهِ وَأَوْرُخْتِيٍّ فِي حَقِّهِ عَنِ الْحَقِّ عِنْدَهُ
عَنْ سَاحِجِيٍّ وَهُوَ حَاجِبُ لَمَعَادٍ فِي بَعْضِ نَصَائِهِ حَاضِيٌ بِخِلَافِ رَأْيِهِ رَوَّانٌ، فَكَانَ
شَمْلُ الْإِسْلَامِ الْأَوْرُخْتِيٍّ يُقْنِي بَعْدَهُ لَمَعَادٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَالْحَسْبُ شَهِيدٌ
وَهَبْرُ الدِّينِ الْقَرَعِيَانِي يُقْبِلُ سَاعِدَهُ أَنْ يَحْطُ «الْفَصُول»

١٠ - وكل شيء - فليس به أساسي في بطلان دعواه - فلهذا في كل
 حديث عند أبي حنيفة - فلهذا - فليس به حلال - بل لا بد من
 وهي مسألة فضاء - فليس في العقود والتمسح بشهادة - فلهذا في
 المكاح.

﴿ من كان حاضراً في الدعوى ﴾

قوله (١٠) وكل شيء - فليس به أساسي في بطلان دعواه - فلهذا في كل
 حديث عند أبي حنيفة - فلهذا - فليس به حلال - بل لا بد من
 الصغير^(١).

وأصل المسألة أن يضاء في العقود والتمسح بشهادة - فلهذا في كل
 - فليس به أساسي في بطلان دعواه - فلهذا في كل
 وثائق - فليس به حلال - بل لا بد من

والمراد بقاء الحكم ظاهراً أن يثبت فيما بين مثل ثوب يمكن
 - فليس به أساسي في بطلان دعواه - فلهذا في كل

والمراد من بقاء باطلاً ثوب المثلث، والحل فيما بينه وبين الله تعالى

ثم يعني لك أن تعرف أن البقاء ظاهراً وواقعاً فيما إذا كان الدعوى مسبة
 متعدي - كبيع والسكك - لأن في الأملاك المرسلات - أي المستطرفة - لا يثبت باطلاً
 بالثبوت، لأنه لا يمكن إثبات الملك بدون حبيب، وفي الامتيازات كثره، فبعد

(١) - من كان حاضراً في الدعوى مع سماعه لغيره - (١٠٩٩)

(٢) - من كان حاضراً في الدعوى مع سماعه لغيره - (١٠٩٩)

(٣) - من كان حاضراً في الدعوى مع سماعه لغيره - (١٠٩٩)

(٤) - من كان حاضراً في الدعوى مع سماعه لغيره - (١٠٩٩)

(٥) - من كان حاضراً في الدعوى مع سماعه لغيره - (١٠٩٩)

(٦) - من كان حاضراً في الدعوى مع سماعه لغيره - (١٠٩٩)

شهادته ﴿ ٢١٦ 〉 . فإذا قضى بعد رمي من شهد به فقد قضى الله به
بما . فوجب أن ينفذ قصوده في تطهير الناس جميعاً .

الآن يرى أنه لم يفرق بين الروحاني والمادي . فوجب له في هذه
والباطل جميعاً ، فأمر الله تعالى أوصي

وكذلك لم يفرق بين الروحاني ، وفرق بينهما ، فوجب له في هذه
والباطل جميعاً ، مع أن أحدهما كاذب كذا في « إشارات الأسرار » وغيرها . ومن في
الآن قرأ في كتاب النكاح قبل باب الأوباء ولائها ، فتنبيه

وصورة القضاء في العقوبة كثيرة:

منها إذا ادعى على امرأة نكاحاً . وهي بخمسة . وأدم عليها شهدي زور ،
وقضى لقاضي بالنكاح بينهما [٢٢٠] . حل بزوجها وطؤها . وحل للمرأة التمكين
منه عنه .

وعندهما لا يحل لهما ذلك ، وكذا إذا دعت نكاحاً على حرة . هو بخمسة

ومنها إذا قضى بالبيع بشهادة الزوج ، وهو [٢٢٢] على وجهين إما أن
يكون الدخول من جانب المشتري ، بأن يدعى على غيره أنك بعت مني هذه
العارية والآخر أن يكون من جانب الباع ، بأن قال أنك شريت [مني] هذه
العارية ، يحل للمشتري وطؤها في الوجهين .

وصورة القضاء في المشوك كثيرة أيضاً

١ - المحيط البرهاني في الفقه العملي [٥٣٨]

٢ - من المعطوفين ، زيادة من . ٤٥

(٣) بطر « المحيط البرهاني في الفقه العملي » [٥٤٨]

قال ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه

مها إذا ادعى أحد المتعصبين فتح العند، وأقام بيته زور، ففتح القاضي،
بحل للبايع وطء الجارية.

ومها إذا ادعت على زوجها أنه عندها ثلاثاً، وأقامت بيته زور، ونصي
القاضي باخره، وبروحت بروح آخر بعد نقضاء العدة، بحل للروح الثاني ابنة
طاهر، وباطن عده كد في الدخيرة الرهانية.

قوله، (ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه)، قد
لفظ لفتوري في «مختصر».

وقال في «مختصر الأسرار» «لا يجوز للقاضي أن يقضي على عائب حتى
يختصر هو أو من يقوم مقامه، إما بقره، وإما حكماً».

وقال أبو يوسف: ينص القاضي عنه خصماً وفرض عليه.

وقال في «شرح الأقطع»^(١) «وقال الشافعي^(٢) يجوز القضاء على العائب
عن المضر بـ^(٣)، وإن كان حاصراً فيه: ففيه وجهان^(٤)».

له أن يثبت للبايع والإطهار عند حده الحال على القاضي، لا لإثبات ما لم
يكن ثباتاً، وطهرت الحد بـ^(٥)، فيحكم بها على العائب، كما لو كان حاصراً
مسكت

(١) بصر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٥٤/٨]

(٢) بصر «مختصر الفتوري» [ص/٢٢٦].

(٣) بصر «شرح مختصر الفتوري» للأقطع [ق/٣١٥-٣١٦]

(٤) بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦-٢٩٦-٢٩٧]، والوسيط في المصدا

لأبي حامد الغزالي [٣٢٢٧]، و«روضة الطالبين» للذهبي [١١-١٧٥]

(٥) والظاهر من مذهب الشافعي أنه لا يجوز القضاء عليه إلا بعد حصره، لتعذر عده في الحال

كحصره في مجلس بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦-٢٩٧]

باب الدعوى

ولما ما روى أصحاب في كتبهم، أن التي ^{بالحق} قال لعدي حين بعته ابن
ليس «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر»^(١)، ولأنه لو حصر بخور
أن يقدم حجة ينفي بها حجة المدعي، فلا يجوز القضاء مع عيته، ولأن بية
حجة لأحد الخصمين، فلا ينفك إيهام مع عيه الآخر كاليمين، ولأن ضرورة
القضاء لم يؤخذ، فلا يصح القضاء إلا بالية، لأن شرط إقامة البية الإكراه

ولهذا إذا كان الخصم حاصراً، فأقر بالحق، لا حاجة إلى البية، وهذا لأن
البية في نفس الأمر محتملة للصدق والكذب، ولا يجوز بناء الحكم على الدليل
المختل، إلا أن الشزع جعلها حجة ضرورية قطع الشبهة، وإتمام الحق بمن
مُنحجته، ولا متارعة عند عدم الإكراه، فإذا انعدم الإكراه، انعدمت الضرورة
للموحيبة لكون البية حجة، فلا إذا ^{٣٢} . يصح قضاء ماضي بدون البية^(٢)

وإنما قلنا بأن الإكراه لم يؤخذ من العتب، لأنه يحصل أن يكون مؤثراً،
ويختل أن يكون مذكراً، من الظاهر منه الإقرار، لأن المدعي صادق طهراً،
بوجود دية وعقله الصادق عن الكذب، الداعين ^٢ إلى الصدق

فإذا كان المدعي صادقاً، لا يترك المدعي عليه أيضاً، لأنه لا يترك صدق
لديه وعقله، فإذا كان بظاهر من حبه لإقراره، لا يقصى بالبينة، بحلها ما إذا
سك عن الحواش، لأن الشزع أمره مذكراً دفعاً للصمم، فكان الإكراه موحوداً

إنما هذا بحلها، لأنها لا تحقق عدم الإقرار، فظهر الفرق، ولأن ماضي

(١) مضمّن تحريجه

(٢) ما في حاشية الأصل من أنه وقع في حصر سبع الحجج بدون البينة، وهو ما لا يرد
وقع في ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣،

وفي الثاني يثور لوجود الشك وهو شبهة مشهور الخ

وبأن ليس بشهادة لقطع المراجعة، ولا مراجعة دون الإنكار، ولا يوحّد، ولأنه يضمن الإقرار والإنكار من لحصم فينبية وحده انقضاء، لا أخكم منها مختلفة، ولو أنكر ثم عاد فكذلك، لأن الشرط قيام الإنكار وقت القضاء، وفي خلاف أبي يوسف

ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع، كالتوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدعه على

عبد الله

لا يملكه انقضاءها؛ لأن وجه القضاء مثبت؛ لأنه لا يذري بأي حجة ينص، لأن الأحكام مثبتة، فحكم قضاء باليمين، أن يجب لقضاء على الشهود عند الرجوع، ويظهر في الروايات المثبتة والمقصود، وحكم القضاء بالإقرار خلاف ذلك، فتعد القضاء أصلاً، ولما في يعلم في طريقة الخلاف، والله تعالى.

قوله (ولو أنكر ثم عاد فكذلك)، يعني: لو أنكر المدعي عليه، ثم عاد، لا ينقص لقاضي أبداً في غيبته، وإن كان وجد منه الإنكار، وهو قول محقق

وقال أبو يوسف رحمه الله (١٠٠٠) ينقص، لو حوّد الإنكار به صريحاً، هو معنى قوله (وفي خلاف أبي يوسف)

وقال محمّد بن بكارة إلى وقت القضاء شرطاً، وبناء الإنكار في وقت قضاء، استصحاب الحد لا ينقض، وذلك بضيق للدفع، لا للإثبات

قوله (ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع كالتوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدعه على

الحاضر وهذا في غير صورة في الكتب.

الحاضر). وهذا نصير قوله (ومن يقوم مقامه)، في قوله (ولا يقضي القاصي على عائب إلا أن يخضر من يقوم مقامه)

يعني أن العائم مقام لعائب قد يكون قصد بربطه لعائب، بأن يخضعه وذللاً، أو بربطه الشروع، كما لو وكل القاصي، كلاً عن العائب، أو يكون بربطه لعائب عن الحاضر لعائب حكماً، بأن كان ما يدعي على لعائب مسبباً لما يدعيه على الحاضر

وتصير هذه الحملة ما يدل في «القاوي الصغرى» عن شرح الإسلام هو مراده أن الحاضر إما أن يتنصت حصصاً عن لعائب بأحد معان ثلاثة

أحدها أن يكون الحاضر وكيلاً عن العائب، وهو صاهر

ولثاني، أن يكون المدعى على الحاضر والعائب شيئاً واحداً، وما يدعى على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة

فهي هذه الحالة، يقضي على الحاضر والعائب جميعاً، حتى لو حصر العائب وأبكر، لا يلتفت إلى بكاره

والثالث أن يكون المدعى مشتركاً مع الحاضر، ويكون ما يدعي على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال، بحيث لا ينفك عنه

فهي هذه الحالة، يتنصت الحاضر حصصاً عن العائب، ويقضي عليهما جميعاً،

أما إذا كان ما يدعى على العائب، قد يكون مسبباً لما يدعى على الحاضر، وقد لا يكون، بأن كان مما ينفك عنه محال، فإنه ينظر في ذلك إن كان ما يدعى على العائب نفسه قد يكون مسبباً لما يدعيه على الحاضر، [فإنه يقضي بالنسبة في

قوله العائِب

حق الحاصر [ولا يُقضى بها في حق العائِب ، حتى لو حصر العائِب وأبكر
 ذلك ، يحتاج إلى إعادَةِ التَّيَّةِ عليه .

وإن كان ما بدَّعه على العائِب نفسه ، لا يَكُونُ سبباً لِمَا يدَّعي على الحاصر .
 وإنما يَكُونُ سبباً بعسار البقاء إلى وقت ادَّعَوَى ، فإنه لا يُقضى بالتَّيَّةِ بما دَّعه
 لمدَّعي ، لا في حق الحاصر ، ولا في حق العائِب .

أما تفسيرُ الأصل الثاني . وهو أن يَكُونُ لمدَّعي على الحاصر والعائِب شيئ
 واحداً ، وما يدَّعي على عائِبٍ شيئٌ لثبوت ما يدَّعي على الحاصر لا محالة
 بيانُ ذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : رجلٌ ادَّعى داراً في يد رجلٍ آتيا بملكه ، وأبكر دونه ، فأقام
 المدَّعي بَيَّةً أن الدَّارَ دارُهُ ، اشتراها من فلانٍ لعائِب ، وهو يَمْلِكُهَا ، فإنه يُقضى
 بها في حق العائِب والحاصر ؛ لأنَّ المدَّعي شَيْءٌ واحدٌ ، وهو الدَّارُ ، وما ادَّعى
 على العائِب - وهو الشُّراء - سببٌ لثبوت ما يدَّعي على الحاصر ؛ لأنَّ الشُّراءَ من
 المالكِ سببٌ لا محالة .

والثَّانية : إذا ادَّعى عس آخر أنه كَمَلَ عن فلانٍ بما يَدَّوُّ له عليه ، وأبكر
 المدَّعي عليه بالكفاية ، وأبكر لحق ، فأقام البَيَّةَ أنه ذاك له على فلانٍ ألف
 درهم ؛ فإنه يُقضى بها في حق الكفيلِ الحاصر . وفي حق العائِب جميعاً ، حتى لو
 حصر العائِب وأبكر لا تُلتَمِزُ إلى أبكره .

والثَّالثة : إذا ادَّعى مُتَّعَةً في دارٍ في يد إنسانٍ ، وقال ذو اليد :

(١) ما بين المقوسين زيادة من قوله ، وأما ، وأتبع ، وأدعى ، وأدعى .

(٢) وقع بالأصل : « شيئاً واحداً » وكتب من : « داراً » ، وأتبع ، وأدعى ، وأدعى .

(٣) قالت له : أي ما وجد وثب ، بغير . وقد تقدم التعريف بذلك .

→ **معاينة + التقييم** ←

نظار دِری ما اشتربتہا من احدیہ ، واقوم المذعی لہ ان دا الید شری ہمد الد
 میں فلاں بالغ درہم ، وهو بملکُها ، وأنه شیعُها ؛ یفصی بانثراء فی حق دِی الید
 والعائب جمیعاً .

وأما الأصل الثالث وهو ما ذكره الشيخ شمس الدين، وما يدّعه على المعتز
سبب لما يدّعه على الحاصر في (١٠٣٦) ثلاث مسائل

إحداها رجلٌ قدوفٌ مخصاً حتى وجب عليه الحدُّ، فقال انقادف أن عند
وعليّ حدُّ العبيد، وقال المقدوف لا، بل كان أعتقك مولاك، ولي عليك حدُّ
الأحرار، وأقام البيّنة على ذلك، فنزل [هذه] الآية، ويُقصى بدمع في حو
الحاصر والعناب جميعاً، حتى لو حصر العناب وأبكر بعث لا يُستعتب إلى إكراه
رَبٍّ ادْعَى مُتَبَلِّغِيهِ، لأنه ادْعَى عَنِ الحاصر حدّاً كاملاً، وعَنِ العناب
عَقّاً، لكن لما كان يَعْتَقُ مَا يَدْعَى عَنِ الحاصر، لأن يكْمِلَ لحدِّ لا
يَكُفُّ عَنِ الْعِثْقِ بِحَدِّ، يُقْصَى بِدَيْهِ فِي حَوِّ الْعُنَابِ وَالْحَاصِرِ جَمِيعاً

والثانية شاهدان شهدا على رجل مسلم، فقال لمشهود عنه هب عندنا
فلا يعبأ، وأدم المشهود له أسببه أن مولاهم قد أعتبهم قبل هذا، وهو
مذنبهما، نقل هذه البيعة. وثبت العتق في حق مشهود عنه ومولى العتق:
لأن العتق لا يفتك عن ولاية الشهادة

وَالثَّالِثُ رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا ، وَلَهُ وَثِدٌ عَدَا أَحَدَهُمَا ، وَادَّعَى الْحَاضِرُ
عَنِ الْغَائِبِ أَنَّ الْعَدُوَّ عَتَدَ عَنْ مَصْبِيهِ ، وَنَسَبَ مَصْبِيَّ مَالًا ، وَأَكْبَرَ الشُّكَّ ، فَادَّعَى
مُذْعَمُ بَيْتِهِ عَلَى ذَلِكَ ، ثَقُلَ وَيُنْقَضِي بِهِ عَلَى الْحَاضِرِ وَالْعَدُوِّ حُجَّتُ

فإن قيل شغل هذا بما ذا كان المدعى حاصراً ومغائباً، فمدعى على حاصر مبهمة، لا يعتد به، وهو مؤسّر، والمدعى مضرب يد الحاصر غير نافذ، خبره ووجهه مكنته عدم أبي حنيفة، وأومئ إليه على الحاصر بذلك. لا تغفل هذه المسألة أصلاً، ويخالف يعتد بصحة ما يضرب يد الحاصر عنه لا يجوز.

فما هذه شهادة لا تغفل عدم أبي حنيفة، لا لعدم انحصار عن يعتد به، بل لعدم انحصار عنه، لأن ما كان إن حاصر تضمن المعتقد، فإن عدم بصير مكنته من جهة المعتقد، وإن حاصر الاستبعاد، بصير مكنته من جهة ما كان، فكان مقتضى عدمه بالكفاية محمولاً، فله تغفل بهذا.

وأما إذا كان المدعى شتمتس، وما يدعيه على المعتد لا يكون مستبعداً عنه على الحاصر لا محالة، بل قد يكون سائاً، وقد لا يكون - فله في ما ليس

إحداهما حلّ حاد إلى عدم بيان، وقد إن مولاه قد وثقي بأن أحسن إليه، فأومئ المدعى إليه أن مولاه أعنه، تغفل في حق مضرب يد الحاصر، ولا يغفل في حق معوق على المعتد، حتى لو حصر يعتد وأكره معوق، بخلاف المعتد بوجه المسألة.

والثانية رجل حاد، أي امرأة المعتد، وقد إن رفوحت وثقي بأن أغتبه به، فأنصب إليه أن زوجها صنفها ثلاثاً، يفتضي مضرب يد الموكل عنها، ولا يفتضي إطلاق، لأن المدعى شتمتس إطلاقاً ومعاقاً على المعتد، ومضرب يد حاد ومعتد وإطلاق قد سحقت، ولا يوجب انعزال الوكيل، بالألا يكون معتد، كما وقد سحقت رفوحت لا يعتد به، بأن واحد معتد، فلا يكون معوق بوجه

حُكْمًا أَصْلِيًّا لِلطَّلَاقِ وَالْعَقْدِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ سَبَبٌ لِحُجْرِ الْحَاكِمِ فِي
حُجْمِهِ؛ لَا يَكُونُ الْحَاصِرُ فِيهِ حُضْمًا عَنِ الْعَائِبِ، [وَأ] مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ
سَبَبٌ فِي الْبَيِّنَةِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِّ الْحَاصِرِ فِي فَضْرِ بَدْوِهِ، أَعْرَافَهُ عَنِ أَنْ كَانَهُ؛
لأنه ليس من صرورة اعراف الوكيل محقق بطلاقه، لا من صرورة محقق
بطلاقه، لا من اعراف الوكيل، فلا يُقْضَى بِطُلُوقِ الْعَقْدِ وَالْعَقْدِ

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى مُشْتَرِيًّا - وَنَفْسُ مَا ادَّعَى عَلَى الْعَائِبِ لَا يَكُونُ سَبَبٌ
فِيهِ مَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْفَاءِ - فَيَبْهِنُ فِي مَسَائِلِ

أَحَدُهَا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ حَاجِرٌ، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ لَيْسَ
كَانَ رَوْحَهَا مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ، وَقَدْ اشْتَرَاهَا [١٢٣١] الْمُشْتَرِي، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ
بِذَلِكَ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ، وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً، فَإِنَّهُ لَا يُقْضَى بِبَيِّنَتِهِ، لَا فِي
حَقِّ الْعَائِبِ، وَلَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى شَبَّانَ الرَّدِّ يُغَيِّبُ عَنِ الْحَاصِرِ،
وَالْمُكَاحَ عَلَى الْعَائِبِ.

وَمَا دَّعَى مِنَ الْمُكَاحِ عَلَى الْعَائِبِ بَعْدَهُ؛ لَيْسَ سَبَبٌ لِمَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْفَاءِ [١٢٣٢]؛ لِحُجْرِ أَنْ يَكُونَ رَوْحُهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ
عَلَى الْفَاءِ؛ بَأَنَّ شَهِدُوا أَنَّ امْرَأَتَهُ لِلْحَالِ؛ لَا يُقْضَى أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَعُودُ لِلْإِبْتِدَاءِ.

وَالثَّانِيَةُ الْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِدًا إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ؛ لَا
يُقْضَى؛ لِإِبْطَالِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، لَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ، وَلَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ؛
لأن نفس البيع ليس بسبب لِبطلانِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ؛ لِحُجْرِ أَنَّهُ بَاعَ ثُمَّ
أَمْسَحَ الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا، فَيَعُودُ حَقُّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ حُضْمًا فِي ثَابِتِ

﴿إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نِزَاعٌ﴾

بعض سمع : لم يكن حصصاً في إثبات لبقاء ، لأن البقاء تبع
والثالثة رجل في نذبه دار ، بعث بحشها دار ، فأراد الذي في يديه الدار أن
يأخذ لمشترة بالشفعة ، فقل لمشتري للشفعة لدار داري في يديك ليس لك ،
إنها لملان ، فادع الشفع بقاء الدار سي في نذبه دار ، اشتراها من ملا
العائب : لا ينقصي بشراء ، لا في حق لحاصر ، ولا في حق لعائب ، لأن المدعى
شيئان محتلفان

وما ادعى على العائب من شراء الدار ليس بسبب بثوت حقه في الشفعة ،
ما لم يثبت البقاء ، فإنه لو كان اشتراها ، ثم فتحا البيع ، وأزالها عن يملكه بوجه من
الوجوه ، لا يكون له الشفعة ، وإنما يكون به الشفعة باعتبار البقاء ، وللم يقم البقاء
على البقاء ، ولو أقامها على البقاء لم يقبل أيضاً ، لما مر أنه تبع ، والباقي يعلم في
كتاب «أدب القاضي» في مسائل «نقص» على العائب من «افتاوى الصمري» ،
وفي الفصل الرابع من «فصول الأشراف» ، والله أعلم
قوله . (أو بإدابة الشرع ، كالوصي من جهة القاضي) .

قال بعضهم في «شرح» قيد بالوصي من جهة القاضي ، حراراً عن
المسخر من جهة القاضي ، فإن فيه اختلاف الروايتين ، نقل صاحب «الفصول»
عن «المحيط» و«الذخيرة» وسائر المصنفين : إذا ادعى إنسان على آخر ، لقاضي
تفتم أنه مسخر لا شيء عليه ، لا يعجور^(١) ، ولو حكم عليه لا يعجور .

وتفسير المسخر أن ينصب القاضي وكيلاً عن العائب ؛ لشفع الحظومة

(١) وقع لأصل «ولا يعجور» وكتب من «لا» ، و«م» ، و«لا» ، و«لا» ، و«لا» ، وهو اسم من
وقع من «الفصول» نقله «الوصي» ٧٤١ أ مطبوع مكتبة ولي الدين أهدى - مراكش (رقم المخطوط

أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حِمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ وَفِي

عَبْدِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْصَرَ رَجُلٌ غَيْرَهُ عَنِ الْقَاضِي ، لَسَمِعَ الْمُحْصُومَةُ عَلَيْهِ ، وَنَاصِيَ
بِفَتْحٍ أَنَّهُ مُسَحَّرٌ لَيْسَ بِمُخْصَمٍ ، فَالْقَاضِي لَا يَسْمَعُ الْمُحْصُومَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يُخَوِّضُ
الرَّكِبَ عَنِ حَضْمِهِ احْتِجَازًا فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَخْضَرُ مُحَدِّثٌ [٢٢٢] ، يَحْكُمُ بَعْدَهُ بَعْدَ
مُصَاءٍ إِلَى دَارِهِ ، وَيُؤَدِّي عَلَى بَابِ دَارِهِ

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» وَذَكَرَ فِي شَهَادَاتِ «الْحَامِيعِ» رَجُلٌ عَائِبٌ ، فَجَاءَ
رَجُلٌ وَادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّهُ حَضَمَ عَائِبًا ، وَأَنَّ عَائِبًا وَكَانَ يَطْلُبُ كُلَّ حَقٍّ
لَهُ عَلَى غُرْمَانِهِ بِالسُّكُوفَةِ وَالْحَصُومَةِ فِيهِ ، وَبِادِّعَى عَلَيْهِ تَكْرُرًا وَكَانَ لَهُ ، وَأَوَامُ الشُّدْعَى
بَيْتَهُ عَلَى وَكَانَ ، فَفَضَى نَاصِي عَلَيْهِ بِالْوَكَاةِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَبِيلٌ عَلَى حَوَارِ السَّحِيرِ ، فَإِنَّهُ قَدْ «ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ
أَنَّهُ حَضَمَ الْعَائِبَ ، وَثُمَّ نَقَلَ بِهِ غُرْمًا الْعَائِبَ ، ثُمَّ هَذَا عَدَمٌ مَحْصُورٌ عَلَى مَا إِذَا
بِهِ يَعْلَمُ الْقَاضِي بَكُوفِهِ مُسَحَّرًا ، ثُمَّ إِذَا عَدَمَ الْقَاضِي ذَلِكَ ، لَا تَثْبُتُ»

ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى السَّحَرِ لَا يَحْثُورُ ، ثُمَّ
قَالَ وَقَبْلَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى رَوَائِصٍ ، لِأَنَّ هَذَا فِي الْحَاصِلِ مُصَاءٌ
عَنِ الْعَائِبِ ، وَفِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ رَوَائِصَ عَنْ أَصْحَابِهَا ، وَكَانَ طَهِيرُ الدِّينِ
نُزْعِيانِي [٢٢٧] يَنْقِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ بَعْدَ انْقِصَاءِ كَيْلَا يَنْظُرُوا إِلَى
هَذَا مَذْهَبِ أَصْحَابِهَا بِهَذَا ، إِلَى هَذَا نَقَطَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ (٢٢٨)

قَوْلُهُ . (أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حِمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ) ،
بَعْضِي إِذَا كَانَ مَا يَدَّعِي عَلَى الْعَائِبِ شَرْطًا لِشُرُوبِ مَا يَدَّعِي عَلَى أَحَدٍ ، لَا يُجْعَلُ

وَقَدْ دَلَّ عَلَى «السَّحَرِ» وَالْمَعْنَى أَنَّ «وَأَمَّا» وَ«وَأَمَّا» وَ«وَأَمَّا»

١٢٢. بَعْضِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ ، بِانْقِصَاءِ بَعْضِي إِلَى غَيْرِ انْقِصَاءِ عَلَيْهِ ، بِمَعْنَى «الْحَصْرِ»

لَا تُرْوَى [٢٢٨] مَحْصُورًا مَكَّةَ فِي الدِّينِ عَدَمِي - بِرَأْيِي (قَدْ رُفِعَ ٥٣)

عَرَفَ تَقَامُهُ فِي الْجَامِعِ.

عنه خبر

محدث حصفاً عن العائِب، وهذا هو عَمَّةُ تَعْنِيهِ حَتَّى

وصورته ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» «وَرَجُلٌ كَانَ لَأَمْرَانِ، بَنَ عَيْنَهُمَا
مَرَاتَهُ، دَلَّتْ حَقّاً، وَدَعَتْ مَرَاتَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَمْرَانِهِ، وَدَلَّاهُ
دَوْنَهُ أَيْتَهُ، لَا تَصِحُّ هَذِهِ ثَبِيَّةٌ، وَلَا تُقْضَى بِمَوْفُوعِ الصَّلَاقِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ شَيْئاً
عَنِ دَلَّاهُ بِعَائِبٍ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّ ذَلِكَ بَدَاءُ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِبِ، وَقَدْ أَتَى بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ هَذِهِ أَيْتُهُ يُقْبَلُ، وَتُقْضَى بِمَوْفُوعِ الصَّلَاقِ، وَلَا أَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ

بِإِنْ قِيلَ أَيْسَرُ لَوْ قِيلَ لَهُ: إِنْ دَخَلَ فَلَانَ الذَّرْقَابَ هَالِكٌ، وَقَامَ لَهُ
أَيْتُهُ أَنَّهُ دَخَلَ، وَفُلَانٌ عَائِبٌ، كَذَلِكَ أَيْتُهُ صَحِيحَةٌ

الْحَوَاتِ بِمَا صَحَّحْتُ هَاكِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا بَدَاءٌ حَقٌّ عَائِبٌ، وَلَا يَحْتَاجُ
قَضَاءً عَلَى الْعَائِبِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِسْلَامَ إِذَا أَقَامَ لَيْتُهُ عَلَى شَرْطِ حَقِّهِ يَرْتَدُّ بَعْضُ
عَنِ الْعَائِبِ، فَإِنْ سَمِعَ يَكْفُرُ فِيهَا بِإِعْدَالِ حَقِّ الْعَائِبِ، يُقْبَلُ هَذِهِ أَيْتُهُ، وَيَقْبَلُ
مُحَاصِرُ حَصْفٍ عَنِ الْعَائِبِ، وَإِنْ كَانَ فِي قُبُورِ الْبَيْتَةِ بِإِعْدَالِ حَقِّ عَنِ الْعَائِبِ بِمَوْفُوعِ
الصَّلَاقِ، أَوْ عَتَقِي، أَوْ بَنِي، أَوْ مَا شَاءَ ذَلِكَ، الْأَصَحُّ أَلَّا يُقْبَلَ

وَقَدْ أَتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ يُقْبَلُ، وَتُقْضَى عَلَى الْحَاصِرِ وَالْعَائِبِ
جَمِيعاً، وَهَذَا أَحَدُ تَعَاوِيِ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ الْأَوْرَحَانِيِّ، حَكَى ذَلِكَ
عَنْ شَيْخِ الْإِمَامِ هَبِيزِ الدِّينِ، بِإِسْنَادِهِ لَفْظُ «الفتاوى الصغرى»

لَمْ قَالَ فِيهَا بَعْدَ أَوْرَاقِي وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَيْنِي تَزِيدِيُّ فِي ذَلِكَ مَا نَدَّاهُ
عَنْ أَيْتِهِ مِنْ كِتَابِ «الجامع» أَنَّ الْإِسْلَامَ يَقْبَلُ حَصْفاً عَنِ الْعَائِبِ فِي ذَلِكَ

لا تسخرج والكاهن بحضرة (من اقرضه صبي صبي) لأنه لا يندرج على
الاستخراج. ولأنه يندرج الوصي في أصح الروايات لعنه عن الاستخراج.
واظنه أعلم.

استخرج من اسم، إلا أن [١٣٣] يقضي لما كان قادراً على استخراج من
من المستحسن، كان به [١٣٤] ولاية لإقرضه، لأن الدرس في ذمته بخلاف ولاية
الندبي، كان معدداً لبعض وريادته، لأنه يوسع ثمرته، رتباً بغيره الصالح، و
أقرض، كان مصوناً عن تنوي والسطح، لأن القاضي يندرج على الاستخراج بغيره
وإذا كان كذلك، كان إقرضه القاضي بغيره بغيره، بخلاف الوصي، لأنه لا
يندرج على الاستخراج بغيره، وليس كل قاضي يندرج، ولا كل من يندرج، بعد
قرضه الوصي بغيره في حق بغيره، فيضمن

وأما الآن فهل يندرج قرض مال الصغير أم لا؟ لا بد ذكر محققه
في الجامع الصغير

قال القاضي أبو الليث «يخبر أن ثمار لا يخبر بقرضه، كما لا يخبر بقرض
بوصي» يعني أن الأب لا يمكن من الاستخراج بغيره بغيره، ويخبر
بقرضه بقرضه أو بغيره، لأن ولاية أعم من ولاية الوصي، وهو غير متبعض من
شأنه، بغيره بغيره، فإنه حال ندبي

والإلى الوجه الأول ذهب فقهاء الإسلام بغيره، وبغيره بغيره، وبغيره
بغيره في شأنه بغيره - الجامع الصغير

وأراد بذكر الحق أنه صحت بغيره بغيره

قوله (ولا بد من الوصي في بيع الرواسي)، أراد بأصح الروايات
ذهب إليه فقهاء الإسلام ومن وافقه

باب التحكيم

قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعيًا بحكمه؛ خازًا لأن
لهم ولاية على أنفسهم فصاح بنخسهم وسأد حكمه عليهما.

باب النكاح

- ٤٥-٤٦ -

شرع في بيان حكم النكاح؛ لأنه من أنواع المصاهرة، لا أنه حر دونه، لأن
حكمه أدنى حالاً من حكم القاصي. وهذا إذا كانت حكمه مدعوت القاصي الذي
نهى إليه؛ أبطله، ولهذا لا يخور حكمه في الحدود والمصاهرة، بخلاف حكم
القاصي، فإن القاصي الذي ينشد حكمه إذا لم يكن مخالف لرضى لكتاب وحسبه
المشهور والإجماع

ويخور حكم القاصي في الحدود والمصاهرة، ولا يخور حكم النكاح بهما،
ويخور حكم القاصي رضي المحض بذلك ثم لا، ولا يخور حكم النكاح؛ لا بعد
رضا المحضين، يقال حكمه، إذا فرض الحكم إليه

قوله (قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعيًا بحكمه، حر)،
أي قال القُدوري في «المختصر»، وسأد فيه «إذا كان بصد النكاح»، يعني
إذا كان الحكم من أهل الشهادة، وهذا لأن الحكم سرلة لقاصي في حكمه
، ١٠٠٠، واشترط صحة القاصي في حكمه، حتى لا يخور أن يحكم بهما
محدود في قذف، أو عبداً، أو أعمى، أو دماً؛ لأن شهادته هؤلاء لا يخور

والأصل في حوار التحكيم قوله تعالى ﴿وإن حكمتم شئوا بينهم واعتصموا﴾
حصد من هذه وأحصاه من هذه ﴿١٠٠﴾، وحكم النبي ﷺ سجد من

قال وهذا وإن لم يثبت له نص في لفظه، فإنه لا يثبت له نص في لفظه،
فیشترط أغلبية القضاء.

ولا يخور بحكم الظاهر، والعقد، والدمي، والمجاور في الدار
والناسق، والقصي، لانعدام أهلية القضاء، فإما أهلية الشاهد

فعدد في سبب فرقة، وصي شخصه، فقال: «هؤلاء برلوا على ختمك»
فقال: «أفضل قضائهم، ونسب دورهم»، و«دور من عدم من الحقائق، أي من
كفيت به مزارعة في سبب»، فحكم بهما، رد من ثابت به.

قوله (فیشترط أغلبية القضاء)، يعني: بما كان الحكم بمرئيه القاضي في
حق المحكمين، اشترط أهلية القضاء في الحكم، فعلى هذا يخور بحكم
فيما يثبت في الشهاد، لأنها من أهل الشهاد.

قوله (ولا يخور بحكم الظاهر، والعقد، والدمي، والمجاور في الدار
والناسق، والقصي)، وهذا لفظ القذوري في «المختصر»، وهذا كله من حسن
المصدر إلى الممول، فلم كان المراد إحصاء المصدر إلى سبب، أي
لأن الحكم بمرئيه القاضي في حق المتخاصمين، والقاضي لا يفتخ أن يحد.

١ - وقع بالأصل «أصله» (حسب قول) ١٥٨٦، وأصح ١٥٨٧، وأصح ١٥٨٨.

٢ - أخرجه الشيخ في كتاب فصول الشهاد، باب ما يثبت بعد من عدد | ص ٣٠٩٣ -
في كتاب الشهاد، وسواء كان هو - قال من يفتي به أحد - أو قال من يفتي به
أحد من غير يفتي به | ص ١٥٦٨، أن يثبت أي بعد عدد من يفتي به.

٣ - كان يفتي به أي كذا في كتابه ١٥٨٦، وأصح ١٥٨٧، وأصح ١٥٨٨.

٤ - أخرجه بعد من يفتي به في كتابه ١٥٨٦، وأصح ١٥٨٧، وأصح ١٥٨٨.

٥ - في أصله «أصله» ١٣٦ | وأصح ١٣٦، وأصح ١٣٦، وأصح ١٣٦.

٦ - أن من يفتي به أي من يفتي به، صححه به من ثابته ١٥٨٨.

٧ - ينظر المختصر القذوري ١٥٨٨ | ص ٢٢٦.

ولايّة عديهما و - رجع حكمته إلى نقاصي - موافق مذهبه ، أمصاه ، لانه لا يرد
في نفسه ثم في إترامه على ذلك الوجه (وإن حائفة أبطنه) لأن حكمته لا يرد
لعدم التحكيم منه

كما في التصارية والتشدة وسجوه ، وهذا لأن أحدهما لم يرض بهذا الحكم ، فهو
لم يكن راضياً في لاسد ، لا يصح التحكيم ، وهذا لم يرض بعد ذلك ، لا يرضى
التحكيم أصلاً ، فإما إذا بعد تحكيم ، ولا يخور بواحد منهما أن يرجع عن ذلك ،
كان نقاصي إذا قضى ، لم عونه السطون ، لا يتسل ذلك القضاء ، ولو عزله قبل
القضاء ، لا ينفذ حكمه ، فكذا في حق الحكم

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله في أحد قولي لا يجوز
التحكيم ، وإن حكم لم يترفع»^(١)

١ - أن التي يجوز أجاز حكم سجد بين معاد على سى فريضة ، ولو حار رجع
المحكوم عنه بعد الحكم ، لم يترفع ذلك مع كراهتهم ، أو كراهه بعضهم
قوله (وهذا رجع حكمته إلى نقاصي ، موافق مذهبه ، أمصاه) ، هذا نظر
لقدوري في «مختصره» ، وثمائه فيه ، «وإن حائفة أبطنه»^(٢)

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله - على القول الذي يقول به
التحكيم - ليس له قسحة»^(٣) (١) (٢)

(١) والقبول الآخر - وهو لا ظهر - حوار التحكيم بغير «الحدوي بكرة» (أي حد - الحد) في
[١٣٤ ١١] واليهود في هذه الاماء الشافعي «يلعوي» [١٩٦ ٨] ، و«روحه القاسم» ص ١١
[١٢١ ١١]

٢ - نظر «شرح مختصر لقدوري» للأقطع [٣١٦ ١]

(٣) بعد «مختصر لقدوري» ص ٢٢٦

(٤) مختصر «شرح حد» - شافعي في المسألة

(٥) «نظر» «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣١٦ ١]

قالوا ويخصص الحدود والنقائص بدور من حوار المحكم في مسائل
المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به، وإنما يحتاج إلى حكمة أكثر من
دفع الحاشية العوام

باب المحكم

انقص واحد المدف من بند من الشهادتين، وفي حكمه شهادة، لأنه حكم في
حكما، وليس بحكم في حق غيره، وأي شهادة عظم من هذا

قوله (قالوا) ويخصص الحدود والنقائص بأن على حوار المحكم في
مسائل المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به، أي من شأنه
لما حرم تخصيص الحدود والنقائص في قوله «ولا يفتي المحكم
في الحدود والنقائص»، بل على حوار محكم في مسائل المجتهدين،
كالحكم في تكايات بأنها رواجع، وفتح المس لمصنفه، وعد ذلك

وهذا الذي قنوا من حوار حكم المحكم في مسائل المجتهدين صحيح، لا
أنه لا يفتي به، كيلا لا يفسر لاس على ذلك

قال في «الفتاوى الصغرى» «حكم المحكم المجتهد يفتي في مسائل
المصالح، لكن لا يفتي به».

ثم قال فيها «وحكمي عن شمس الأسف بحديث أنه قال مسألة المحكم
المحكم تعلم ولا يفتي به، وكذا يقول طاهر المذهب أنه يجوز، لا أن القاضي
لإمام الأسد أنا علي التميمي كان يقول كنتم هذا الفصل ١٢٢، ولا يفتي به،
كأن يفتي في الجهل أي ذلك، فتدني إلى هدم مدع، فإن المذهب فهو لأول،
وروي عن أصحاب بيت ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحاشية (١٠١)

باب المحكم

باب المحكم يفتي في مسائل المصالح، لكن لا يفتي به، كيلا لا يفسر لاس على ذلك

وإن حكماء في دم حطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه، لأن
لا ولاية له عليهم إذ لا يحكم من جهة، ولو حكم على القاتل بالدية في
ماله ردة القاصي وبقصي بالدية على العاقبة، لأنه محابف لرأيه ومحابف
للنفس أيضاً إلا إذا ثبت النقل بأقراره لأن العاقبة لا تغفل

استغنى فيها عدلاً من أهل التتوي، فامسى بطلان البعير، وسمعه اتبع قرو،
وإمساك المرأة المحبوف بطلاقها

وزوي عنهم ما هو أوسع من هذا أيضاً وهو أنه إذا استغنى أولاً عنها، فامساك
بطلان البعير، وبعده إمساك المرأة، فإن تزوج امرأة أخرى، - كأن حلف بطلاق
كل امرأة يزوجها - فاستغنى فيها آخر، فافتاه بصحة البعير، فإنه يفارق لأخرى،
ويؤنسك الأولى، عملاً بقولهما^(١)، إلى هنا لفظ «المتاوي الصعري»

قوله (وإن حكماء في دم حطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه)،
هذا لفظ القذوري في «مختصره»^(٢)، وذلك لأن حكم الحكم لا ينفذ في حق
غير المخكمين، فلا ينفذ إذن في حق العاقبة، لأنهم ما رضوا بحكمه، ولو حكم
بالدية على القاتل في ماله لا يخور؛ لأنه محابف للشرع، قال السيوطي في حديث
حمل من ماله: «قوموا فدوة»^(٣) وسحبي ذلك في «كتاب المعاقلة»، بل بقصي

= «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢] مخطوط مكتبة مصر، أمدي - ر ك (و
الحفظ ١٠٤٧)

(١) يهر «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢]

(٢) يهر «مختصر القذوري» [ق ٢٢٦]

(٣) قال ابن أبي العز «قد نلفظ غير معروف في حديث حمل من ماله»

قد ثبت في أبي داود أخرجه البخاري في كتاب الطب باب بكتنه رقم ٥٤٢٦، وسمي

كتاب عمامة، أحمد بن محمد بن يعقوب، كتاب من تحبب ووجوب دية في حق الجاني

أحمد بن عوف البخاري [ق ١٦٨١] من حديث أبي هريرة، ولفظ آخر كتاب من قصي

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَوَلَدِهِ وَرَوْحَتِهِ مَاضٍ وَالْمُحْكَمُ فِيهِ سَوَاءٌ) وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا تَقْلُ شَهَادَتُهُ لِهَؤُلَاءِ لِمَكَانِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ لَا يَصْغَحُ لِقَضَاءِ بَنِيهِمْ. بِحِلَافٍ مَا إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ تَقْلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ لِانْتِصَاءِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ انْتِصَاءً، وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ. لَا نَدَّ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا. لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُخْتَلَفُ فِيهِ بِرِ الْرَأْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاضٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ أَنْ يَتَدَيَّ فَيُحْكَمَ مَا دَامَ فِي الْمَحَلِّسِ، وَالْمَحَلِّسُ مَاضٍ، قَدْ قَالَ. حَكَمْتُ، صَدَّقَ، وَإِنْ قَالَ الْحَكْمُ كَيْتُ حَكَمْتُ بِكَذَا، لَمْ يُصَدَّقْ، لِأَنَّهُ إِذَا حَكَمَ صَارَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُقْلُ قَوْلُ الْمَعْرُوفِ. فِي حَكَمْتُ بِكَذَا عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ قَدْ مَضَى مِنْ مَحَلِّسِهِ صَارَ مَعْرُوفًا، فَصَارَ كَقَضَائِي بَعْدَ الْعَزْلِ إِذَا قَالَ. قَضَيْتُ بِكَذَا، لَا يُصَدَّقُ، كَذَا هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَرَوْحَتِهِ وَوَلَدِهِ مَاضٍ)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ شَرْطٌ فِي انْتِصَاءِ، فَكُرِّسَ لَا يَصْلُحُ شَاهِدًا، لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا، وَالشَّهَادَةُ لِهَؤُلَاءِ لَا تَخُورُ، فَكَذَا لَا يَخُورُ الْحُكْمُ لَهُمْ، وَالْقَاضِي وَالْحَكْمُ فِيهِ سَوَاءٌ، بِحِلَافٍ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَاشَرٌ كَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ فِي الشَّهَادَةِ لَهُمْ تَهْمَةٌ، بِحِلَافٍ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا نَدَّ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا)، ذَكَرَهَا تَعْرِيفًا عَلَى مَسَاهِ الْقُتُوبِيِّ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١).

قَالَ النَّاصِحِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا حُكِمَا رَجُلَيْنِ، فَرَأَى أَحَدُهُمَا شَيْئًا، وَرَأَى الْآخَرُ حِلَافَهُ، لَمْ يَخُورْ لِهَؤُلَاءِ أَنْ يَخُورَ حَتَّى يَخْتِمَعَا عَلَى شَيْءٍ، لِمَا أَنَّهُمَا رَضِيَتَا بِرَأْيِهِمَا».

و یو شاهد عمد بحکمین شهادت ، تم براب شهادت ، او خدا ، همان خدا علی
 الحکمین آن یشهد به عی شهادت شهادت ، لم یخر من قبل ان یشهد به
 یشهد به علی شهادت ، لای یشهد به عی شهادت یخر ، پس به شهادت به
 یخر له آن یشهد عی شهادت

والله تعالی اعلم .

و علی بن ابی طالب

مسائل من كتاب القصاص

قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يدعي فيه ودياً، ولا ينك فيه كوة عند أبي حنيفة مضافاً بغير رضا صاحب الغلو.

مسائل من كتاب القصاص



قد جرت عادة المصنفين أن يذكروا ما شد من المسائل في آخر الكتاب، استدراكاً لمغائب، ويشرحونهم بقولهم مسائل متفرقة، أو بقولهم مسائل شتى، أو بقولهم: مسائل مشورة، وكان انقباض على هذا أن يذكر صاحب «الهداية» مسائل هذا الفصل في آخر كتاب «أدب القاضي»

قوله (قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يدعي فيه ودياً، ولا ينك فيه كوة عند أبي حنيفة)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير» وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام: في غلوا لرجل، وشغل لأخر، قال ليس لصاحب الشغل أن يدعي فيه ودياً، ولا ينك فيه كوة» وقال أبو يوسف ومحمد عليهما السلام له أن يصع فيه ما لا يضرب بالغلوا» في هذا نكح محمد بن أبي أصل «الحامع الصغير»

يؤيدونه في الحد والشفع كما قال الإمام العباسي

وقال في كتاب «الدعوى» في قسم «المبسوط» من «الشامل» «لصاحب الشغل أن يدعي فيه كوة، أو فح كوة، أو إحداث حدع فيه، ثم يكن به ذلك لا يرمي صاحب الغلو، وكذلك ليس لصاحب الغلو أن يصع على غلوا حدعاً، وشغل

(ولا يضرع من لا يضرع بالعتق) وعلى هذا اختلاف ادِّعاء صاحب العتق أن
شيء على عتقه

في غايه البير

كبقا لم يَكُنْ له ذلك.

وعندهما ليس به ذلك = ٣٣١. كنهه بد له نصير بالاحد = ٣٣٢. في هذا عقد

«اشامل»

قال بعض مشايخنا = ٣٣١ في الشرح الجامع الصغير = في حكي عنهما
نصير قول أبي حنيفة رحمه الله أن أبي حنيفة بعد أن ادَّعى مع من فيه ضرر ماله، فيكون
فصلاً مخمفاً عليه، لأن التصريف حصل في منك، فيكون البيع بعله الضرر.

وقال بعضهم بل عند أبي حنيفة الضرر أصل، والإعلاف مادي بعدم
الضرر، ولا خلاف فيما دَّعى به نصير صاحبه، فإن به أن يضرع من لا يضرع به
بالألف، وبما لاختلاف في حادثة الإشكال أنه يضرع به أم لا؟

بعد أبي حنيفة ليس له ذلك، لا يضر صاحبه

وعندهما له ذلك؛ لأن التصريف حصل في منك، والأصل في المنك هو
الإعلاف

وحدة قول أبي حنيفة أن نصير من حصل في منك متعوباً نحو مخير. فصار
مع أصلاً، كالزَّاهي إذا دَّعى الحرَّ فهو. وهذا لا يثبت صاحب شئ أن يقدم
في ممدار أو التسف، فكذلك نفسه، لأن من لا يضرع لا يحد عن توبه الحائط
في الحال، أو في الثاني^(١)

قال فقير الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وقول أبي حنيفة قبس»

وقد ما حكى عنها من أني حقة فلا خلاف. وقيل الأثر
عند الإباحة لأنه تصرف في ملكه. أمثنت بنفسى الإطلاق والآخر
بما حرر. وإذا شكك في بحر الصنع، لأنك عند الحظر لأنه تصرف في
محرر بعد به حق فمحرر يعتبر كحق الثمرين والتمسأحر والإطلاق بما من
هو أنكل لا يرول الصنع على أنه لا يعزى عن نزع حرر بالغلو من يوهس ما
أو نصه فتصنع عنه (١) |

قال. وإذا كانت رانعة مستقلة تسعت منها رانعة مستقلة، وهي غير
بافده، فليس لأهل الرانعة الأولى أن يسخروا ما في الرانعة القصوى لأن فده

﴿في غاية البيان﴾

الكوة صنع الكف كذا في «الديوان» هي الزاوية

يقال وقد موتد بده، إذ صرته، من باب صرته

قوله (وإذا كانت رانعة مستقلة تسعت منها رانعة مستقلة، وهي غير
بافده، فليس لأهل الرانعة الأولى أن يسخروا ما في الرانعة القصوى)، وهذه من
حواش «الحامع الصغير»

وصورتها فيه «محمدة عن يعقوب عن أبي حنيفة» هي رانعة مستقلة،
تسعت منها رانعة مستقلة، وهي غير بافده، من يله حل من أهل الرانعة الأولى
— وله فيها دُر — أن يفتح من حائطه في الرانعة القصوى ما بآ قال لا، وإن كان
رانعة مسدرة، وقد يرق طرفه، كان به أن يفتح^٢ إلى هنا فقط أصل «الحامع
الصغير».

(١) بعد الصنع من أن لا بد من (١٠٤)

(٢) البرور أو البرورة حرق في حان صلب تحت بغير محصن في سنة ١١٣٦

(٣) سقط «الحامع صلب مع شاحه بفتح حاء» [من ٣٩٤ - ٣٩٥]

قال (وإن كانت مستديرة فذل في طرفها فيهم أن يفتحوا) بآ لأن لكل واحد منهم حق المرور في كلها إذ هي ساحة مشتركة وهذا يشتركون في الشفعة إذا بيعت داراً منها.

قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز وهي مسألة الصلح على الإنكار) وسندكها في الصلح

عبد الجبار

ثم صورتنا الرائعتين كانتا مكتوبتين على حاشية كتاب الإمام حافظ الدس الحارثي رحمه الله تعالى، بهذه الصورة بخط يده بهذه الصورة



والرائعة المصححة، سمت بها، ومنها من طرف إلى طرف، من اعت الشمس، إذا [٥/٣٣٨/١] حالت.

[١] في «تهذيب ديوان الأدب» «الرائعة» «طريق الذي حاد عن طريق لأعظم»

والمنشطيلة: الطويلة، من استطال، بمعنى طل ونقل شيء مطيل، أي صويل

قوله: (قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز). وهذه من مسائل «الحامع الصم»

قال صاحب «الهدية» (وهي مسألة الصلح على الإنكار، [وسندكها في

وهذه نسخة الأصل بخط

عبد الجبار الحارثي رحمه الله تعالى، وهذه من مسائل «الحامع الصم»

قال صاحب «الهدية» (وهي مسألة الصلح على الإنكار، [وسندكها في

إن شاء الله، والمدعي وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول حينئذٍ
عندنا لأنه جهالة في السائط فلا نقصي إلى التسارعة على ما عرفت.

﴿ غيبة البيان ﴾

الصلح إن شاء الله تعالى

يعني: أن الصلح على الإنكار **﴿ الحذر عند خلاف البشافي ﴾** حتى
يثبت العلة للمدعي في بدل الصلح عند، ويتنطبق حق الاستبزاز للمدعي عند،
وتتطرق حق الدعوى في أصل المدعى.

وقال بعضهم في «شرح» «يريد» إذا كان المدعى به مقداراً معيَّناً.
كالثالث ونحوه، حتى تكون الدعوى صحيحة.

ولما فيه نظر، لأن صحة الدعوى ليس بشرط لصحة الصلح. وقد مر بين
في آخريات الاستخفاف.

ويروى كلام هذا القائل: كلام صاحب «الهداية» أيضاً، حيث قال: (والمدعي
وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول خاتراً عندما، لأنه جهالة في
السايط، فلا نقصي إلى التسارعة).

والأصل فيه: أن ما يجب نسفه، بشرط العلم به؛ لأن الجهالة تقضي
تسارعة مائة من تسليم وتسليم، وما لا يجب تسليمه لا تقضى الجهالة فيه
وجه قوله أنه أحد على سبيل الرخصة، فلا يحزر.

ولما إطلاق قوله تعالى ﴿أصلح خير﴾ [١٢٨، ١٢٩]

ولا يقال الآية نزلت في الروحاني، فلا يكون حجة، يعني: أن الصلح حينئذٍ

من الموقوفات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)

(١) ينظر في إحدى حجابات في حسن نية دي [٣٦٩، ٣٧٠]، الترمذي في المعجم لأبي حمزة

الدي [١٤٠، ١٤١] (٢) حسن، حواشي [٩٨، ٩٩]

قال ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال جحدني الهبة فاشترتها وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة لظهور النقص إذ هو يدعي الشراء بعد الهبة وهم

في غاية البيان

من الموقفة؛ لأن العبرة لعموم النقص، لا لخصوص السبب، وقد عرفت ذلك في الأصول، وذلك لأن أكثر الآيات والأخبار وردت في حوادث خاصة، ومنع هذا كاد حكمها عاماً، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأنصري: «والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً».

قال مشايخنا: معناه أحل حراماً لا يفسخ بالعقد، كما لو صلح من مال على حرم أو خنبر، أو حرم حلالاً لا يخرم بالعقد، كما لو صلحت امرأة زوجها على ما على ألا يثبت عقد ضررتها.

وقول عمر: «والصلح جائز بين المسلمين» عام [٢٠٠، ٢٠١] يشاؤك الإقرار والإكثار جميعاً [٢٣٨، ٢٣٩]، فيكون حجة على الخصم، ولأنه لو لم يجز الصلح على الإكثار؛ أدنى ذلك إلى بطلان الصلح كله فيما بين الناس؛ لأن الصلح في الغالب إما يخري بين الناس في الإكثار؛ لأنه لو كان مقراً؛ لأخذ حقه، فلا يحتاج إلى الصلح، وإساقى سوف يجيء بيانه في كتاب «الصلح» إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال: ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال: جحدني الهبة فاشترتها، وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة)، أي قال في «لجام الصغير».

وصورتها فيه: (محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: هي رجل ادعى داراً في

(١) جرد من خبر أخرجه اندر قطي في السنة [٢٠٦، ٢٠٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى»

[١٥٠/١١]، موقوفاً على عمر رضي الله عنه.

بشهود من عندها، ونز شهودا به بعدها تُقْبَلُ لَوْ صُوح التَّوْفِيقِ، وَنَوْ كَانَ ادْعَى
الْهَيْةَ ثُمَّ أَقَامَ ابْنَتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ قَتْلَهَا وَلَمْ يَقُلْ أَحَدِي الْهَيْةَ فاشترتها لَمْ تُقْبَلْ
أَيْضًا ذِكْرُهُ فِي بَعْضِ الشُّحِ لِأَن دَعْوَى الْهَيْةِ إِفْرَارٌ مِنْهُ بِالْمَلِكِ لِلْوَاهِبِ عِنْدَهُ،
وَدَعْوَى الشَّرَاءِ رُخُوعٌ عَنْهُ فَعَدُّ مُنَاقَصًا، بِحِلَافٍ مَا إِذَا ادْعَى الشَّرَاءَ بَعْدَ الْهَيْةِ،
لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ مَلَكُهُ عِنْدَهَا

في غلبة البيان

يَدُ زُجَلٍ أَنَّهُ وَهَبَهَا لَهُ، وَسَلَّمَهَا لَهُ فِي وَقْتٍ، ثُمَّ حَاءَ بِالْبَيْتِ عَلَى الشَّرَاءِ فِي وَقْتٍ
قَتْلُهُ؛ لَمْ تُقْبَلِ الْبَيْتَةُ

وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ مُنَاقَصٌ، لِأَنَّهُ سَأَلَ أَحَدِي الْهَيْةَ، فاشترتها؛ ادْعَى الشَّرَاءَ
بَعْدَ الْهَيْةِ، إِذَا أَقَامَ الْبَيْتَ عَلَى الشَّرَاءِ سَابِقًا عَلَى الْهَيْةِ، كَانَ مَقْصَدًا لَا مُحَدَّةً،
فَلَا تُقْبَلُ الْبَيْتَةُ

بِحِلَافٍ مَا إِذَا قَالَ أَحَدِي الْهَيْةَ، فاشترتها مِنْهُ، ثُمَّ أَقَامَ الْبَيْتَ عَلَى الشَّرَاءِ
لَا حُدَّ، قِيلَتِ الْبَيْتَةُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ أَفْكَرَ التَّوْفِيقِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَحَدٌ لِهَيْةٍ
فاشترها؛ كَانَ اشْتَرَاهُ مُفَرَّدًا لِمَنْتِ الْوَهَبِ عَدْلُ الْهَيْةِ، فَلَمْ يَكُنْ مُنَاقَصًا

بِحِلَافٍ مَا إِذَا ادْعَى الْهَيْةَ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ الْهَيْةَ، ثُمَّ أَقَامَ الْبَيْتَ عَلَى الشَّرَاءِ
قَتَلَ الْهَيْةَ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ بَيْتُهُ، لِمَكَانِ اشْتِقَاقِهِ، لِأَن دَعْوَى الْهَيْةِ إِفْرَارٌ مِنَ الْمُدْعَى
بِأَن الْمَنْتِ لِلْوَهَبِ، وَدَعْوَى الشَّرَاءِ قَتْلُ الْهَيْةِ وَرُخُوعٌ مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْمَنْتِ لِلْوَهَبِ.
فَكَانَ مُنَاقَصًا

قَوْلُهُ (مَلَكُهُ)، أَي مَلِكُ الْوَاهِبِ

قَوْلُهُ: (عِنْدَهَا^(١))، أَي: عِنْدَ الْهَيْةِ.

(١) بفتح الهمزة على ع، مع شدة حاء، كقولهم: (أمر) ٣٨٥

(٢) في قوله: (وَأَمَّا) ١٠٠٠، (وَأَمَّا) ١٠٠٠، (وَأَمَّا) ١٠٠٠، (وَأَمَّا) ١٠٠٠

(٣) في قوله: (وَأَمَّا) ١٠٠٠، (وَأَمَّا) ١٠٠٠، (وَأَمَّا) ١٠٠٠، (وَأَمَّا) ١٠٠٠

وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَنْكَرَ ، إِنْ أَجْمَعَ النَّائِغُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَى أَنْ يَطَّأَهَا ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَمَّا خَصَّدَهُ كَانَ قَسْحًا مِنْ حَيْثِهِ ، إِذَا الْقَسْحُ يَنْتُ بِه كَمَا إِذَا تَجَاوَزَ قِيَادَ عَرَمٍ لَمَّا نِغَ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ثُمَّ الْقَسْحُ ، وَبِمُخَرَّدِ الْعَرَمِ إِنْ كَانَ لَا يَنْتُ الْقَسْحُ فَقَدْ افْتَرَى بِالْفِعْلِ وَهُوَ بِمَالِكَ

عبد الله

قَوْلُهُ (وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَنْكَرَ ، إِنْ أَجْمَعَ النَّائِغُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَى أَنْ يَطَّأَهَا) ، وَهَذِهِ مِنْ خَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَحُوزُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا وَيَقْبَلُ هُوَ قَوْلُ رُفْعٍ كَذَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْبَيْتِ فِي «الشرح الجامع الصغير» .

وَجْهٌ قَوْلُهُ . أَنَّهُ لَمَّا نَاعَهَا ، فَهِيَ عَلَى مِلْثِ الْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَبْقَ مِنْ الْبَائِغِ ، أَوْ بَعَابِلًا

وَلَمَّا : أَنَّ الْإِقَالَةَ قَدْ تَكُونُ بِمِطِ الْإِقَالَةِ ، وَيَنْطِ الرَّدُّ ، وَيَحْدُودُهُمَا ، بَأَنَّ تَجَاوَزَ النَّائِغِ ، ثُمَّ إِذَا خَصَّدَ الْمُشْتَرِي النَّائِغَ ، خَصَّلَ النَّائِغُ مِنْ حَيْثِهِ ، فَهَذَا عَرَمُ النَّائِغِ عَلَى [٣٣٩] تَرْكِ الْخُصُومَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَافْتَرَى عَرْمَهُ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ بِمَالِكَ النِّجَارِيَّةَ وَنَقَلَهَا مِنْ مَجْلِسِ الْخُصُومَةِ إِلَى مَرْبِهِ ، وَاسْتَحْدُفَ وَبِحُزْنٍ ذَلِكَ ؛ كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَلَالَةِ النَّائِغِ ، ثُمَّ النَّائِغُ بِهِمَا

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالُوا فِي «الشرح الجامع الصغير» . إِذَا قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، أَوْ بَعَثَ هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَخَذَ النِّجَارِيَّةَ وَالثَّوْبَ وَهَبَ بِهِ ، كَانَ ذَلِكَ قَبُولًا مِنْهُ ، كَذَا هَذَا .

يُقَالُ : أَحْمَقْتُ عَلَى الْأَمْرِ إِحْمَاقًا ، إِذَا عَرَفْتُ عَلَيْهِ ، وَأَحْمَقْتُ شَيْئًا ، إِذَا

(١) ينظر: «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص/ ٣٨٦]

الحارية وسببها وما نصها به، ولأنه لم يعدر استنباط لقض من المثري ور
رصد منع فبشبهه بشحه

ومن أقر أنه قض من فلان عشرة دراهم، ثم ادعى بعد ذلك أنها رؤوف،
ضدق وفي بعض النسخ اقتضى، وهو عبارة عن التقص أيت ووخنة

في نهاية الباب

عنه من مواضع شتى كذا في «الجمهرة»، وأمر ذلك لما نحن فيه هو الآتي

قوله (ونقلها)، أي نقل الحارية من موضع لحضومه إلى

قوله (وما نصها به)، أراد به: الاستخدام.

قوله (ومن أقر أنه قض من فلان عشرة دراهم، ثم ادعى بعد ذلك أنها
رؤوف، ضدق وفي بعض النسخ اقتضى)، أي ذكر في بعض نسخ النسخ
الصغير (اقتضى)، مكرر (قضى) واقتضى: غط محب في أصل الجامع
الصغير.

اعلم أنه إذا دل به اقتضى من فلان كذا درهما، ثم ادعى أنها رؤوف، أو
سهرجة، ضدق، لأن لاقضاء عبارة عن نقص، هو قوله: قضت مئة عشرة
دراهم، أو قل أحدث، ثم ادعى أنها رؤوف، أو سهرجة، ضدق، فكذلك إذا قر
اقتضى

١ بعد أحمد، على ما لا يوافق [٤٨٣/١]

٢ قد ورد بعد قوله في نسخ بعضها بعد (سواء برادوي) الجامع بعد ٢٨٩، وهو

مكة أحمد الثالث - تركيا (رقم الخط ٧٢٧)

٣ قد ورد بعد قوله في الجامع بعد قوله مع كذا [٣٨٦] وفي بعض

نسخ في حقه من نسخ بعضها وفي الأصل في حقه من نسخة

خط ١٠٩٩، أو ٢٠٠٠ نسخة من نسخة من نسخة من نسخة

(في حقه ١٠٩٩) أو ٢٠٠٠ نسخة من نسخة من نسخة (في حقه ١٠٩٩)

رئوف من حسن الدار هو ألا يبيع عبده بحره في غيره .
 • حر . و يفتقر لا يفتقر . حراد يفتقر لا يفتقر حبه . حراد
 • إذا أقر أنه يفتقر لحراد أو حبه أو غيره أو شرفي لإمرأة حسن حراد
 • صريح أو دلاله فلا يفتقر والسهرجة شريف أبي غيره لا يفتقر .

(١١١) وهذا لأن الرئوف والشهيد حر من حره . يفتقر لا يفتقر
 • في الشرف و يفتقر . حر . و يفتقر يفتقر على . يفتقر كذا . يفتقر الحراد . و
 • يكون في دعوى الرئوف مافتقر . فسمع دعوى . حراد و يفتقر رأس أبي مافتقر .
 • أو مافتقر . حيث لا يفتقر دعوى . لأنه مافتقر . لأنه في مافتقر الدار
 • في دعوى الشرف . أو لوصف . يفتقر عنه يفتقر الدار . لأب يفتقر من
 • حسن الدار هم . وهذا لو تحوز بها في الشرف و يفتقر . لا يفتقر . وهذا دال .
 • على قضاء الدارهم أو قنصلها حيث آخر

أما إذا أراد وقال يفتقر ما لي عتق . أو شرف ما لي عتق . فلا يفتقر
 • حتى عتق . أو قال يفتقر حراد . ثم ادعى أنها رئوف . و يفتقر . لا يفتقر .
 • لأنه لم يفتقر الحراد كان متافقا بعد ذلك في دعوى رئوفه . وكذا إذا أقر
 • ببيع ما له عليه . أو يفتقر حقه منه . لأن حقه و ما له عليه كان في الحراد .
 • ودعوى رئوفه مافتقر . فلا يفتقر

قال القاضي أبو الليث وكذلك إذا قال : يفتقر لآخر . و يفتقر
 • لا يفتقر بعد ذلك أنها رئوف . لأن الآخر أو يفتقر كان حراد

قوله (صريحاً) . كما لو أقر يفتقر حراد . (أو دالة) . كما لو أقر يفتقر
 • حبه . أو يفتقر الحس . أو أقر ببيع ما له عليه . لأن لا أثر يفتقر بقرئ . حراد
 • لأنه . لأن حقه في الحراد

لأنه ليس من حسن تدبيرهم، حتى لو سحروا به فما ذكرنا لا يخور.

ويزيد ما رتبته بيتهم، ويهجره ما رتبته الحذر والسوق
يعتد عليه العن

ومن قال لأحر لث على ألف درهم، فقال ليس لي عيش شيء،
قال في مكانه بل لي عيش ألف درهم، فليس عليه شيء، لأن إقراره هو
الأول وقد رتبته الثمن، وشأنه دعوى ولا ثمن من الحقيقة أو بغير
حظمه، بخلاف ما إذا قال لغيره اشتريت وأكرر الأخرى أن يصدقه، لأن أحد
المصدقين لا يتردد بالفتح كما لا يتردد بالفتح، والمعنى أنه حقيقته من

قوله (فما ذكرنا)، أي في التصرف والتمتع

قوله (ويزيد ما رتبته بيت المال)، أي رده (ويهجره ما رتبته
السوق، واعتد عليه العن)

والشوق - بالفتح - رد من شهور

قال في الوارل، أن أبو بكر الزبيري هو الذي اعتد عليه
ويهجره هي من نعمته في غير ذلك المكان، وشوقه ضيقه من
وكان عتقه أبو جعفر بن الزبيري ما رتبته بيت المال، ويهجره ما رتبته
شوقه وشوقه من نعمته، من هذا عقد الوارل

قوله (ومن قال لأحر لث على ألف درهم فقال ليس لي عيش شيء،
ثم قال في مكانه بل لي عيش ألف درهم فليس عليه شيء)، وهذه من
الحامع الصغير

منه ما ذكرنا في كتابنا من هذا

(١) بغير الحامع الصغير مع شرحه (الحامع الكبير) ص ٣٨٦

وقال زفر لا تنس لأن النقص، فهو لأخوب وقد أكره فيكون ماضياً
 وما أن يوصى بمفكر لأن هذا الحق قد تنقص ومن رأى منه دفعا للخصوم
 والشعب، ألا يرى أنه ثقل فصي ساطع وقد تصالح على شيء حيث
 يقضي. وكذا قال من بك على شيء قط لأن التوفيق أظهر

نقصه، صار ماضياً في كلامه (١٠٣١)، فتعلل دعوه. وهذه المسألة على ثلاثة
 أوجه

أحدها مدد، فنقل (١٠٣٢) بيته فيها عدداً، خلافاً لابن أبي ليلى وزفر.
 لإمكان لو، لأن المدعى عليه ربما يقضي دفعا للشعب المدعى وإيداعه، ودفع
 لحصومته، فتوجد صورة صفاء وإن لم يكن عليه حق، ألا ترى أنه يصح أن يثقل
 قضي ساطع. كما ثقل قضي بحق. وإذا كان التوفيق ممكناً، كانت بيته على
 النقص صحيحاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير» ودب المسألة على أنه إذا أمكن التوفيق
 بين الكلامين، فنقل، وثوق بين الكلامين من غير دعوى التوفيق

ثم قالوا وذكر في بعض المواضع وشرط دعوى التوفيق لقبول البيّة
 والوجه الثاني ما إذا قال في الاستدعاء ليس لك عليّ شيء، ثم أقام البيّة
 على النقص، أو الإبراء، فنقل فيه بيته أيضاً، لأن التوفيق هنا أوضح، لأنه يقول
 ليس عليّ شيء، لأنك أبرأني، أو لأبي فصنت

والوجه الثالث ما إذا قال للمدعى عليه في الاستدعاء ما كان لك عليّ شيء
 قط، ولا أعرفت، ثم أقام بيّة بعد ذلك على النقص، أو الإبراء، لا يُقبل بيته
 للتناقض، لأنه لا تصور أن يكون بين شيء خصومة ونقص، وأخذ وعطاء.

وَلَوْ قَالَ مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ وَلَا أَغْرَفْتُ لَمْ تُثَقِّلْ نَيْتَهُ عَلَى نَفْسِهِ (وَكَذَا عَلَى الْإِتْرَاءِ لِتَعَدُّرِ التَّوْفِيقِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِمَّنْ أَشْشَ، أَحَدٌ مِنْ غَضَاءٍ وَفَضَاءٍ وَاقْتِصَاءٍ وَمَعَامَلَةٍ بِدُونِ الْعَمْرِقَةِ، وَدَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّهُ ثَقُلُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يُخْتَجِبْ أَوْ لَمْ حَذَّرَهُ قَدْ يُؤْذِي بِالشَّعْبِ عَلَى سَبْعٍ فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ بِرِصَانِهِ وَلَا يَغْرِفُهُ لَمْ يَغْرِفُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَمَكَنَ لِتَوْفِيقِ

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعُهُ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، فَأَقَامَ النِّبَةَ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِغَ النِّبَةَ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثَقِّلْ نَيْتَهُ النَّائِغَ

﴿ عَابَهُ سَبْعًا ﴾

وَلَا يَغْرِفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ

قَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ الْبِزْدَوِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير» «وَدَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا، أَنَّ نَيْتَ الْقَضَاءِ ثَقُلٌ؛ لِأَنَّ الْبَرَّاحِلَ قَدْ بَدَّعِيَ عَلَى رَحْلِ مُخْتَجِبٍ، أَوْ امْرَأَةٍ مُخْتَجِبَةٍ، فَيُؤْذِي بِالشَّعْبِ عَلَى مَابِ دَرَاهِمٍ، فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ أَنْ يَنْعَلِيهِ مَا يَرِصُهُ، فَيَكُونُ قَدْ قَضَاهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ عَمِمَ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ»

وَقَالَ فَحَرُّ الدِّينِ قَاصِي خَانَ فِي «شرح الجامع الصغير» «فَمَعْنَى هَذَا لَوْ كَانَ لِمُدَّعِيٍّ عَلَيْهِ بِسَوَّلَى الْأَعْمَالِ سَعْسُهُ؛ لَا تُثَقِّلُ نَيْتُهُ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّوْفِيقُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قَوْلُهُ (وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعُهُ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، فَأَقَامَ نَيْتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِغَ لَنْبَتَهُ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثَقِّلْ نَيْتَهُ النَّائِغَ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الجامع الصغير»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَلَالَ بَيْنِ أَصْحَابِ

« من أبي يوسف أبي نعيم إحصاء ما ذكرنا »

ووجه الظاهر أن شرط البراءة بغير العقد من اقتضاء وصف السلامة إلى

« في حلية البهائم »

وذكر مصنف هذه « إحصاء ما ذكرنا » المأنة في آخر « أدب القضاء »، وأن
فيه اختلاف فقال « لا نعلم أنه يمنع عن البراءة في قول أبي حنيفة، وقال أبو
يوسف نفي »

وجه قول أبي يوسف الاعتراض بالنسبة، فإنه لو أنكر الدين أصلاً، ثم أودع
على القصة، أو لإبراء، نُفِلَ براءة، لإمكان التوفيق، لأن غير الحق قد يُنصَّب،
وهو ممكن التوفيق أيضاً، لأن يجوز أن يقول سم بكن ما منع، ولكنه ما دعى غير
منع ما أنه أن تُرأى عن العيب فترأى، فلما أمكن لتوفيق، فثبت براءة، فعنه
لتقصي، ولأن منع غير البراءة من العيب، فحجود أحدهما لا يمنع دعوى الآخر
وجه الظاهر أنه ما قصي في دعوى البراءة، فلا تُسمع براءة، لأن سرور عن
العيب بغير صحة العقد عن اقتضاء صحة السلامة إلى غيره، ولا وجود عنه
العقد بدون العقد، وقد أنكر العقد أصلاً، ودعوى البراءة تقتضي ما فيه العقد،
فكان ما قصي لا محالة، ففعل دعوى، فلم تُسمع براءة

بالحلاف لعدم المشددة، فإن التوفيق منه ممكن، لأن اقتضاء لا بدُّ غير
صاحبه من خوف لا محالة، لأن غير الحق قد يُنصَّب دفعاً للشك والخصومة، فلهذا
اعترف

قوله (إحصاء ما ذكرنا)، أراد به ما ذكر في كتابه تصديقه بأن ما في
ممكن، كما مر منه أي

(١) وقع بالأصل « في هذه » من « إحصاء ما ذكرنا »، « في هذه »، « في هذه »، « في هذه »

(٢) ينظر « أدب القاضي » مع « ح » عند « إحصاء ما ذكرنا »، « ح »

غيره فيسندعي ووجود النسخ وقد أنكره فكان مناصب. محلاف الدين لأنه قد
ينقصي وإن كان باطلاً على ما مر

قال ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ربي
ما به إن شاء الله تعالى أو ثبت في سره . فعلى فلا حل خلاص ذلك وسلمه
إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن شاء الله
هو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق ، وفوتهما نسخاً ذكره في
(القرار) لأن لا يشهد بنصرف إني ما يله لأن بذكر للاختصاص . وهذا الأصل

قوله (١) ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا ذكر الحق . فهو
ربي ما به إن شاء الله تعالى . أو ثبت في شراء فعلى فلا حل خلاص ذلك
ونسخته إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال
إن شاء الله هو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق . وهذه من مسائل الجامع
الصغير .

وصورتها به «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في الزحل يكتف
على نفسه ذكر الحق . يكتف في اسمه إن شاء الله تعالى . أو يكتف لشراء .
يكتف في اسمه مع أدرك به فلا من دري . فعلى فلا حل خلاصه إن شاء الله
بعدى قال «إن شاء الله تعالى» شغل الدين . ويغنى شراء . وقال أبو يوسف
ومحمد بن الشراء حائر ، والدين لأرم . وقوله «إن شاء الله» على من قام بذكر
الحق . وعلى (٢) «الخلاص» إلى هذا لنقط [محمّد بن أبي] أصل
الجامع الصغير (٣).

(١) جامع المعوقين . معط من ١٣٥

في كلام لا يندرج وثمة في كل شيء وحيثما تكلمت فتنصرف
تكون في كسب المعنوية من جهة عندة خبر و من جهة طلق وعنه خبر

وقولها سبحانه قد في التامل هي كتاب الإقرار من الله
المبسوط.

اعلم أنه إذا كتب صكاً وكتب في حرة، فإن شاء الله، يتصل الصك كله عند
أبي حنيفة، ولا يصرف الاستثناء إلى ما بعده، لأن الصك يشتمل على
أشياء ولا يعتبر لبعضها بعض، وتصرف إلى أي يده، ولأن الصك يكتب
للاستثناء ولا يكره، لا للإبطال، فكذلك دلالة على قصر الاستثناء على شيء
بده، لأنه لو تصرف به بأكمله، يتصل بأكمله أصلاً، ولا يتبقى الاستثناء شيئاً.
[و] لأن كتابه يحد، وفي الحد لا يحد من أن يقطع القس، فلا يجوز
أن ينحصر الاستثناء بأكمله

ولأبي حنيفة أن الصك يشتمل على فصول مندرجة، معطوف بعضها على
بعض من غير فصل في الكثرة، فصار كمن تكلم بكلمات في مصر واحد،
واستثنى في آخرها، فإن الاستثناء ينصرف ثمة إلى الكل، فكذلك هنا

تحقيقه أن الصك لما كان جامعاً، جعل ما فيه كشيء واحد، وتصرف
الاستثناء إلى الكل، وبهذا إذا قال امرأته طلق، وعنده خبر، وعليه الشيء ابن
بسم الله إن شاء الله تعالى، ينصرف الاستثناء إلى الكل، ولا يدرأه شيء.

وقولها إن الصك يكتف بالاستثناء

قلنا، لا نسلم، [لأنه قد يكتف بالإبطال لعرص، ولأن نسلم أنه يكتف]

(١) ما بين المعنوية ياء من التاء، والتاء، والتاء، والتاء، والتاء

(٢) الكلمة مصدر كتب يكتب كتابة، وقد تقدم التعريف بذلك

نضل

في القصة في المواريت

وإذا مات نصراني، فحادث مرثة مسلمة، وذلك أسلمت بعد موته
وقالت يورثه أسلمت قبل موته، قالوا قول اليرثه، وقال زفر القول قولها
لأن الإسلام حادث فقصاف إلى أقرب لأقرب، ولنا أن سب الحرمان لست
في الحجاب فينت مما مضى بحكيمنا لنحاج كما في حجاب ماء الفلحونة، وهذا
طاهر بغيره ليدفع، وما ذكره بغيره للاستحقاق

نضل

في القصة في المواريت

ذكر هذا الفصل في آخر أبواب القصة، لأن الموت حر أحول لأبواب في
الدين، فكان ذكر ما يتعلق بالموت مناسباً
قوله (وإذا مات نصراني، فحادث امرأته مسلمة، وقالت أسلمت بعد
موته، وقالت اليرثه سميت قبل موته، قالوا قول اليرثه) وهذا من مبادئ
«الجامع الصغير»^(١).

وقال صاحب «الهداية» (١٢٠٢) (وقال زفر القول قولها) وذلك لأن
الحادث يقع في أقرب لأقرب، والإسلام حادث، فيجعل موحداً بعد موت
لا قبله.

ولنا أن سب حرمان الحر، وهو إسلامها، عن ميراث زوجه، خير من
لست في حجاب، وبحكمنا حجاب بعد عدم ريب الحجاب، ولا أحد يصنع به في

ما في يده حق الوارث خلافة فصار كما إذا أقر أنه حق المورث وهو حرم
أصله، بخلاف ما إذا أقر برحلي أنه وكل المودع بالتقصير أو أنه اشتد منه
حيث لا يؤمر بالدفع لأنه لأنه أقر بقيام حق المودع إذ هو حي فيكون إقراره
عنى من الغير، ولا كدبت نقد موته، بخلاف المذنبين إذا أقر بتوكيل غيره
بالتقصير لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم فيكون إقراراً على نفسه فيؤمر بالدفع لأنه

في كتابه

أودعي. لا وارث له غيره. قال بقضي القاضي بأن يدفع إليه الودعة، فإن كان
لآخر هذا أنه أيضاً، وقال الأول ليس له من عري. قال بقضي الأول بالحق
كله. إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»، وهي من الخواص

ودلت لأن المودع أقر بأن ما في يده صار للمورث له منكاً وبيد خلافة، وهو أقر
بأنه تمورث في حيايته أصالة، حار، فكذا إذا أقر خلافة، كالمذنبين إذا أقر
لرحلي أنه وكل بالتقصير بنفسه. فإنه يؤمر بالدفع إليه، فكذا هنا، بخلاف المودع إذا
أقر برحلي أنه وكل المودع في قرض الوديعة، حيث لا يؤمر بالدفع؛ لأنه مفقود
نقد حق المودع، فلا يستأثر بصرفه.

وليس هذا كالمذنبين إذا أقر أنه وكل بالتقصير بنفسه؛ لأنه ينصرف في حوز
نفسه، لا في حوز رثته، لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم، لا بأعيانهم، فكذا أقره
على نفسه، فصح.

ويعد بكونه جميعاً من الأقران المورث له الأول. لأن إقراره بنفسه حصل بعد
نقد ماله عن المورث، فوقع شهادته على الأول، فله نصيب، وله بقية المودع بالأقران

في كتابه

في كتابه

في كتابه

ولو قال المودع لأحر هذا ابنة أيضاً وقال الأول ليس له نس عيني فقص
بأنما للأول) لأنه بما صح إقراره للأول انقطع بده عن المال فيكون هذا
إقراراً على الأول فلا يصح إقراره بشي، كما إذا كان الأول قد معروف،
ولأنه حين أقر للأول لا مكذب به فصيح، وحس أقر لنفسه له مكذب فلم
يصح

قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا من
ورث وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو طم^١ وهذا عند أبي
حيفة، وقالوا: يؤخذ الكميل، والمسألة فيه إذا ثبت للدين والإرث بالشهادة
ولم يقل الشهود لا نعم له وارثاً غيره.

في قوله

أي شيء يورثه له؛ لأن استحقاقه لم يثبت، فلم يتحقق النصف، وهذا لأنه لا
يلزم من مجرد ثبوت النسوة ثبوت الإرث، فلا يكون الإقرار بالنسوة قراراً بالمال.
قوله: (قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا
من وارث)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد عن يعقوب عن أبي حيفة
رضي الله عنه في ميراث قسم بين العرماء قال: لا تأخذ من العريم كميلاً، ولا من الوارث
كميلاً، هذا شيء احتاط به القضاة وهو طم^١، وقال أبو يوسف ومحمد رضي
الله عنهما: [٣٤٦/١] يأخذ الكميل^(١).

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وتفسيره إذا ثبت للدين
للعرماء، وقضى القاضي ذبوتهم، واحتصل أن يكون على الميت ذن غير، أو

لَهُمَا أَنْ الْقَاضِي نَاطِرٌ لِنُفْسِهِ، وَاطَّهَرُ أَنْ فِي لَتَرِكَهٍ وَرِثًا عَائِنًا أَوْ غَرِيمًا
عَائِنًا، لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ فَيُحْتَاطُ بِالنُّكْثَةِ كَمَا إِذَا دَفَعَ الْأَبْقَى وَالْمُغْطَى
إِلَى صَاحِبِهِ وَأَعْطَى مَرَاةً لِعَائِنِ اسْقَاطِهِ مِنْ مَالِهِ.

كتاب البيان

قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَوَارِثِ ٢٠١٢، وَلَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ أَهَمُّ لَا يَغْنَمُونَ لَهُ وَارِثٌ
غَيْرُهُ، فَإِنَّ الْقَاضِي يَتَأَنَّى، فَإِنْ فَعَلَ وَهَمَ يَطْهَرُ لَهُ وَارِثٌ وَمَقْصِي، هُنَّ بِأَحَدٍ كَفِيلًا أَمْ
لَا ٢٠١٢. إِنْ هُنَا لِنُظِّفَ فَمَحَرِّ الْإِسْلَامِ.

يَعْنِي، إِذَا تَبَيَّنَ لِلنَّبِيِّ وَالْأَرْثُ بِالْإِقْرَارِ، يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ بِالْأَتَّقِي، وَإِذَا قَالَ
الشُّهُودُ لَا سَعْلَمُ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّائِي وَالْكَفِيلِ، بَلْ يُدْفَعُ السَّالُّ بِلَا
تَأْنٍ وَلَا كَفِيلٍ عِندَهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامُوا، لَا وَارِثٌ لَهُ غَيْرُهُ اسْتَحْصَانًا.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» فِي كِتَابِ «الدَّعْوَى» (١١): «لَوْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قَانٌ
يَتَأَنَّى وَيَتَدَوَّمُ الْقَاضِي، يَكُونُ ذَلِكَ مُقَوِّصًا لَهُ هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَوَامِرُ
رَأْدِهِ فِي اسَابِ الْأَوَّلِ مِنْ وَصَايَا «الْجَامِعِ» ٢٠٠»

ثُمَّ قَالَ «قَدَّرَ الطَّحَاوِيُّ مُدَّةَ النَّوْمِ بِالْحَوْلِ»

وَجَهْ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ، وَرِثًا يَطْهَرُ غَرِيمٌ آخَرُ، أَوْ وَارِثٌ آخَرُ،
فَيُحْتَاطُ بِأَحَدِ الْكَفِيلِ، كَمَا فِي تَسْبِيحِ الْأَبْقَى وَالْمُغْطَى.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته أَنَّ حَقَّ الْحَاصِرِ مَغْنُومٌ ثَابِتٌ، وَحَقُّ الْعَائِنِ
مَنْخُولٌ غَيْرُ نَاسٍ، لِأَنَّهُ رِبَا يَكُونُ، وَرِثًا لَا يَكُونُ، فَلَا يَحُورُ تَعْطِيلُ الْحَقِّ
الْمَغْنُومِ اسَابِ بِالْمَحْبُوبِ الْمَوْهُومِ؛ لِأَنَّ لَاجِلَ لَا تَضْلُحُ حَقَّةً، وَلِهَذَا إِذَا كَانَ
الدَّارُ لَهَا شَيْعِبٌ، فَحَصَرَ أَحَدُهُمَا، فَصَبِي لَهُ بِاشْتِقَاقِهِ، وَلَا يُطْطَرُّ الْعَائِنُ، وَهَذَا

أَوَّلِي

ولإبي خبيصة، أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً فلا يؤخر الحق مؤهوماً إلى زمانٍ لتكفيل كمن أثبت الشراء بمن في يده أو أثبت الدين على المعتد حتى يبع في دينه لا يكفل، ولأن المكفول له مجهول فصار كما إذا كفل لأحد العزماء بخلاف الثقة لأن حق الروح ثابت وهو معلوم وأما الآتي والمقطعة ففيه روايتان، والأصح أنه على اختلاف.

عنه بسند

وأما مسألة الآتي والمقطعة فإن فيها روايتين هاتك، قال في روايته: لا أحب أن يأخذ منه كفيلاً وقال في روايته: أحب أن يأخذ منه كفيلاً.

قالوا في «شروح الجامع الصغير»: والصحيح أن الرواية الأولى: قول أبي حبة عليه السلام، فعلى ما قانون لا يصح قبسهما على تلك المسألة.

وقال الإمام العنقاوي: «وفي العبد الآتي والمقطعة إذا وجدته إنساناً، فادّعى آخر أن ذلك له، وأقام البينة؛ فإنه يدفع إليه، ولا يأخذ منه كفيلاً عند أبي حبة» ١٠٣٤٣ هـ حسنة، وعندهما: يأخذ، وإن دفع إليه بإخباره عن العلامة، أو بقول العبد: يأخذ منه كفيلاً بالإجماع. إلى هنا لفظه عليه السلام.

ودلك لأن الحق ليس بثابت، ولهذا كان له أن يمتعه، فصح تأخيرُه لتكفيل، صيغة نصاء، وابقى يُنظر في كتاب «المقطعة» من شريحنا هذا عند قوله: (زإذا خسر رجل وادّعى اللقطة، لم تدفع إليه حتى يُقيم البينة)

قوله: (ولإبي خبيصة أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً)

أما قطعاً فقيم إذ كان لقاضي يعرف يقيناً أنه لا وارث لسميت غير الحاضر

وأما طاهراً، فقيم إذا لم يعرف القاضي وارثاً آخر، واحتمل وجود الآخر وعدمه، لأن حق الحاضر طهر عند القاضي، ولم يظهر حق المعتد، وهذا لأن

وقيل إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع، لأنّ الحرّ
عزّ ثابت، ولهذا كان له أن يُنصَح.

وقوله طمّ: أي قَبْلُ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَهَذَا يُكْتَفَى عَنْ مَذْهَبِهِ بِأَن
الْمُجْتَهِدُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ لَا كَمَا طَهُ النَّعْصُ.

قال: وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر السنة أن أباه مات وتركها
ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي له بالتَّصْفِ، وترك التَّصْفِ الآخر في يد
الذي هو في يديه، ولا يُسْتَوْثَقُ مِنْهُ بِكَيْفٍ، وهذا عند أبي حنيفة. وقال:

عبد الباق

القاضي مأثور بالحكم بعد ظهر عده، لا بدرك العيب

وقوله (طمّ)، دليل على أن المجتهد يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، ونص على أن الإمام
— أسبق الأنفة — أب حنيفة وأصحابه رُأِيَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْأَعْرَابِ، حيث قالوا
كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ، وهذا لأن الاجتهاد شرطُ انقضاء، ونكس الاختلاف في أنه
شرطُ الأوليّة، أو شرطُ الحوار، وقد مرّ بيّنه في أوّل كتاب «أدب القاضي».

قوله: (لا يُكْتَل)، أي: من المُشْتَرِي، أو من رتّ لديني

قوله (وقيل، إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع) هكذا

قال محرّ الإسلام في «شرح الجامع الصغير»

قوله: (عن مذهبه)، أي: عن مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر السنة أن أباه مات وتركها
ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي له بالتَّصْفِ، وترك التَّصْفِ الآخر في يد الذي
هي في يديه، ولا يُسْتَوْثَقُ مِنْهُ بِكَيْفٍ، وهذا عند أبي حنيفة)، وهذه (١٠٠، ١٠١، ١٠٢)

من كتاب «الجامع الصغير»

إن كان الذي هو في يده أحداً أحدهما وخضع في يد أمي، وإن لم يخضع
تركها في يده

لهما أن نحاحد حين فلا يترك أمي في يده، بخلافه لئلا لا تفسد
وله أن القضاء وقع للميت مقصوداً، واحتمال كونه محاراً ميتاً فلا
تخص يده كما إذا كان ميتاً وخجوده قد ارتفع بقضاء القاضي، ولظاهر عدم
الخجود في المستقبل لصيرورة الحادثة معلومة له ولقاضي

عنه سادس

وصورتها فيه «المحمد عن يعقوب عن أبي حنيفة» في دار في يد
رجل أقدم رجل، لئلا أن أمه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلا يرث
له ميراثها قال يخصص له القاضي بعضها، وترك النصف الباقي في يد
في [١/٣٨٤] يديه الدار، ولا يشترط ما يكفي

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما إذا حقدتها: أحدها به وجعلها في يد أمي
حتى تقدم لعائت وإن لم تكن حقدتها ترك النصف في يديه حتى تقدم
الأخر ^١، إلى هذا لفظ محمد في أصل «الجامع الصغير»

قال في «المختلف» ^٢ قيل: إن هذا الاختلاف بناءً على أنه هل يجوز لقضاء
لعائت؟ عندهما يجوز وعنده لا يجوز وقيل: لا خلاف في القضاء، ولكن
في ترك نصيبه في يد دي ليد ^٣، إلى هذا لفظ «المختلف»

وقال لرهب العياشي ^٤ «لأنه لو كان غرضاً: تؤخذ من يده بلا حرج، لأن

(١) في حاشية الأصل «ح هي»

(٢) أشد في حاشية: «م» إلى أنه وقع في بعض النسخ «م ح» بدل «أوم ح»

(٣) وقع بالأصل «وارث لهما» والمثبت من: «٥»، «٤»، «٣»، «٢»، «١»، «٥»، «٤»، «٣»، «٢»، «١»

، ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه في الكليات [ص ٣٩٧]

(٤) ينظر - مصنف الرواية: لأبي الليث السمرقندي [١/٦٥١/٣]

وبعد كتب المدغوى في مشغول بعد قليل يؤخذ منه بالإنفاق لأنه يختار في

المعروضات فيمكن نفسه، وإن كان مفترًا لم يؤخذ بصيغ العتبات من بعده بالإنفاق
ووجه قولهما أنه لما حُدد، صار حائلاً عاصياً، ومثل العتبات لا يترك في يد
الحنس، كما لو كان غروصاً، بخلاف ما إذا لم يؤخذ، لأنه أمين لميت فلا يترك
من يده لعدم العتابة؛ لأنه إذا أخذ منه يوضع في يد أمين حر، فإدراكه الذي في
يديه لئلا يترك أمناً، لا يختار إلى أمين آخر

ووجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن لفظة وقع للميت معصوداً؛ لأن الفضة
بالإزيت قضاء بملك الميت، ولهذا تنقضي ديونه منه، وهذا أمين الميت فلا يترك
من يده، والعتبات يزكى أيضاً بكونه بصيغته في يد الأمين، فيرد في يده

غاية ما في الباب أنه حُدد، ولكن وقع الأمر عنه بقصد القاصي، ولا يثبت
العتبات الغروص، فمن يصح نقيضه؛ لأن العتبات محفوظة بنفسه، والغروص يختار
إلى الحفظ، وغيره أولى بالحفظ

وبهذا منك الوصي يبيع المعروض على الكبير الغائب دون العتبات، وكذلك
يملك وصي لأخ والأُم والغم يبيع المعروض على الكبير، ثم إذا حضر الغائب وأراد
أخذ نصيبه، هل يكلف إعادة البيعة أم لا؟

فعلى ظاهر الرواية لا يكلف إعادة بيعة، كما ذكره في الإسلام وغيره،
وقد نص بخصاف عنه في «أدب القاصي»؛ لأن بيعة الحاضر كانت له ولأخيه
العتبات؛ لأن أحد الورثة يتصيب حصماً عن الباقيين فيما يستحق له وعليه، إلا أنه
لم يظهر دعواه، فإذا ظهرت هـ ٣٤١ م دعواه؛ فقصي له، كما قال أبو حنيفة في
قبل الحضر إذا أقام الحاضر البيعة، ثم حضر العتبات؛ لا يختار إلى إعادة البيعة،

إِلَى الْحِطِّ وَالرَّغْ أُنْعَ فِيهِ ، بِحِلَافِ الْعَقَارِ لِأَنَّهَا مُحَصَّنَةٌ سَفَهَا وَلِهَذَا بَعَثْتُ
لَوْصِيَّ بَيْعَ الْمَقُولِ عَلَى الْكَبِيرِ الْعَائِدِ دُونَ الْعَقَارِ ، وَكَذَا حُكْمُ وَصِيِّ الْأُمِّ
وَالْأَخِ وَالْعَمِّ عَلَى الصَّغِيرِ

وَقِيلَ الْمَثُورُ عَلَى الْجَلَابِ أَيْضًا. وَقَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ فِيهِ أَطْهَرُ، لِحَاجَتِهِ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

وَيَأْخُذُ بِصَفِّ الدِّيَةِ، وَكَذَلِكَ هِيَ،

وقال الفقيه أبو الليث في شرحه لـ «الجامع الصغير» «الوقال بعضهم على
فيلس قول أبي حنيفة عليه السلام يُسعى أن تُكَلَّف إعادة اليّة؛ لأنّ تلك اليّة كانت
للمحاصر خاصّة، كما قال في باب القضاص: إذا أقام المحاصر اليّة أن فلاّ قتل أحد
عمداً، ثم حصر العائن؛ يَخْتَأُحُ إلى إقامة اليّة على قول أبي حنيفة، فكذلك ههنا»

قوله: (والشرع أبلغ فيه)، أي شرع المفقون من يد^(١) لمدعى عليه أبلغ في
الحفظ من الترك في يده؛ لأنه ربما يتصرف فيه؛ لأنه ثبت حياته بحجوجه، فكان
الشرع أبلغ؛ لأنه إذا وُصِفَ في يد أمير بقي محمولا.

قوله: (وَقِيلَ الْمَقُولُ عَلَى الْخَلَابِ أَيْضًا)، يعني: لا يؤخذ نصيب الغائب من يد المدعى عليه عن قوب أبي حيفة رضي الله عنه خلافًا لهما.

قال الأستاذ وشيخي في «فصوله»: «وَأَمَّا الْمَشْهُورُ فَلَا شَكَّ أَنَّ عَلَى قَوْلِهِمْ، يُؤْخَذُ بِصِيغَةِ الْعَدَبِ مِنْ يَدِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ ٧١: ٧٠»، واحتج المشايخ على قول أبي حنيفة، قال بعضهم: لا يُرْعَى مِنْ يَدِهِ، وقال بعضهم: يُرْعَى مِنْ يَدِهِ»

قوله (وقول أبي حنيفة فيه أظهر؛ لمخاطبه إلى المحط)، يعني أن قول أبي حنيفة عليه السلام في المقبول أظهر من قوله في الغبار؛ لأن المقبول يخص (أبي المحط،

وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها لا لإنائها.

وإذا حُصر العايب لا يحتاج إلى إعدادة اليّة ويُسلم النصف إليه بذلك القضاء لأن أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين فيما يستحقُّه وعليه دين كد أو غيباً لأن المقتضي له وعليه بما هو الميث [١٥٧] في الحقيقة، وأحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك، بخلاف الاستيفاء لنفسه لأنه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره، ولهذا لا يستوفي إلا نصيبه وصار كما إذا قامت

﴿ما به البيان﴾

فردا لم يُترغ من يده، كان مضموناً عليه، وإذا تُرغ منه لم يبق مضموناً عليه، وكان الحفظ في عدم الترغ أكثر.

قوله: (وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها)، لا لإنائها، يعني لا يؤخذ الكميل من صاحب اليد إذا لم يُترغ نصيب العايب من يده، لأنه يقتضي إلى إنشاء حُصومة؛ لأنه ربما لا يُسمع في إعداده الكميل من صاحب اليد، والأح الحاصر بطلان به، فتشأ الحُصومة، والقاضي نصيب لقطع حُصومة ورفعها، لا لإنائها، بخلاف سائر الصور التي يؤخذ الكميل فيها، لأن الحُصومة قد تقدمت ثمة، وأحد [١٥٨] الكميل رفع لها.

قوله: (بخلاف الاستيفاء نفسه)، يعني أن أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين، لأن المقتضي له وعليه في الحقيقة هو الميث، فكان أحد الورثة نائباً عنه في القضاء له وعليه، وليس كذلك الاستيفاء؛ لأن المُستوفي عامل لنفسه، فلا يصلح أن يجعل نائباً عن الغير.

فلما لم يصلح نائباً في حق الاستيفاء؛ لم يشرف إلا نصيب فيه من الأثر.

النِّسْبَةُ يَذِيرُ الْمَيِّتَ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي اسْتِحْقَاقُ الْكُلِّ عَلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ ، إِذَا كَانَ الْكُلُّ فِي يَدِهِ ذِكْرُهُ فِي الْحَامِيعِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَصًّا بِذَوْنِ الْيَدِ بِمَنْصَرِّ الْقَصَاءِ عَلَى مَا فِي يَدِهِ .

﴿ عَمْدُ الْمَيِّتِ ﴾

كَمَا إِذَا اثْبَتَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ ذِيًّا عَلَى سَبَابِ الْمَيِّتِ ، ثَبَتَ الذَّنْبُ فِي حَقِّ الْكُلِّ ، وَلَكِنْ لَا تَعَاوِي بِذَقِّهِ إِلَى الْحَاصِرِ بِصِيْهِ مُتَعَاوِيًا بِمَقْرُومٍ

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي اسْتِحْقَاقُ الْكُلِّ عَلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ ، إِذَا كَانَ الْكُلُّ فِي يَدِهِ) ، اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ (لِأَنَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ إِنَّمَا يَنْتَصِبُ حَصًّا عَنْ الْبَاقِينَ فِيمَا يَنْتَحِقُ لَهُ وَعَلَيْهِ) .

يَعْنِي : إِنَّمَا يَنْتَصِبُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ حَصًّا عَنْ الْبَاقِينَ فِي لِسْتِخْفَافٍ عَلَيْهِ فِي حَقِّ الْكُلِّ ، إِذَا كَانَ الْكُلُّ فِي يَدِهِ ، وَإِلَّا فَلَا يَنْتَصِبُ حَصًّا فِي حَقِّ الْكُلِّ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ فِي «الْحَامِيعِ الْكَبِيرِ» فِي بَابِ «الشَّهَادَةِ» فِي الْمَوَارِيثِ^(١) «أُولُو مَاتٍ وَتَرَكَ دَارًا وَثَلَاثَةَ بَنِينَ ، وَابْنًا عَائِلًا ، وَالدَّارُ فِي يَدِ الْحَاصِرِ ، فَادَّعَى رَجُلٌ الدَّارَ عَنْ الْحَاصِرِ ، فَفَضَّلَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ، وَقَالَ مَاتَ وَابْنُهُ ، وَاحِدٌ أَحْوَايَ فَلَانٌ وَفَلَانٌ بَصِيَّتُهُمَا ، وَأَوْدَعَايَ وَغَانَا .

وَقَالَ الْمُدَّعِي . كَأَنِّي دَرِي فِي يَدِ أَيْكُم ، وَابْنِي أَعْلَمُ أَنَّ الْعَائِلِينَ قَصَا ثُنْيِي الدَّارِ شَانِعًا ، وَأَوْدَعَا عِنْدَكَ ، لَكِنْ أَمَا أَقِيمُ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُمَا دَرِي ، تُفْلِلُ بَيْتَهُ ، وَدَوْرَ الْيَدِ حَصًّا ، لِأَنَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ يَنْتَصِبُ حَصًّا عَنْ الْمَيِّتِ فِيمَا يُدَّعَى عَلَيْهِ .

فَإِنْ حَصَرَ الْعَائِلُونَ وَصَدَّقُوهُ فِي الْإِرْثِ ، وَحَدَّثُوا حَقَّ الْمُدَّعِي ، فَالْقَصَاءُ مَصْرُوحٌ ، وَإِنْ كَذَّبُوهُ وَقَالُوا : لَمْ تَبْرَثْ مِنْ أَبِي شَيْئًا ، لَكِنْ ثُنْيِي الدَّارِ لِي . لَا بِطَرِيقِ

(١) بَابُ «الشَّهَادَةِ» فِي مَوَارِيثِ : سَمِعْتُ مِنَ الْقَدْرِ مَطْرُوحٍ مِنْ «الْحَامِيعِ الْكَبِيرِ» ، وَهُوَ يَطْرُقُ فِي مَقَالَةٍ مِنْ بَعْضِ أَسَاطِيرِ الْبَحْثِ أَيْضًا

ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه لركاة ، وإن أوصى
بثلث ماله فهو على كل شيء ، والتبش أن يرمه التصديق بالكل ، وبه قال رؤ
يعقوم اسم الغالي كما في الوصية .

لأزوت من أسا ، لغال يمدعي أعديتك عبيهما في ثلثي الدار ، لأن ذلك غير
غير الحصر ، لأن يؤد الحاصر بفعل في حقه ، لا في حق العائنين .

قال العائني « من مشيخ هذا ، لم يكن الدار مقسومة ، وإنما بد استؤا ،
وأودع أسا بصهما بحاصر وعد ، لا تقبل بثة المدعي « ١٠١٠ » في نصهم
على الحاصر ، والتحق هذا بأسائر أموالهم ، فلا يكون الحاصر حصصاً عيهم .
بحلاف ما قل التهمة ، لأنه متى على حكم مثل الميب على ما عرف

وإن كان ثلث الدار في يد رجل حر مقوم ، أو غير مقوم ، أودع عيهم
العائنان ، وهو مقرر بأنها وبيعة للعائنين ميراث من أبيهما ، لم يكن حصصاً للمدعي .
وكذلك الابن الحاضر لا يكون حصصاً له في ذلك ، لأن الوارث إما يكون حصصاً
للمدعي على بيت صما في يده ، لا صما في يد غيره .

وقال الأشروشي في « ١٠١٠ » الفصل الخامس « من « الفصول » والحاصر
أن أحد الورثة يصب حصصاً عن الميت في عيب هي في يد ذلك الوارث ، لا في
عيب ليس في يده ، حتى إن من دعي عيباً من التركة ، وأحضر وارث ليس ذلك
العين في يده ، لا تمنع دعواه ، وفي دعوى النيب ، أحد الورثة يصب حصصاً عن
البيت وإن لم يكن في يده شيء من التركة كذا ذكر في « المحيط » و « الذخيرة » .

قوله (ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه الركاة)

وصورة المسألة في « الجامع الصغير » « محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة » .

وَأَخُو الْإِسْتِخْصَانِ أَنْ يُبْحَثَ الْعِنْدَ مُعْتَرِّ بِبِحَابِ اللَّهِ نَعَايَ وَيَنْصَرَفَ
بِحَابَةِ إِلَى مَا أَوْحَى الشَّرْعُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَالِ

قَالَ إِذَا مَلَاحَ لِرَحْلٍ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً، فَيُؤْتَى عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ لِرِكَاءِهِ .
وَقَالَ إِذَا أَوْصَى رَحْلٌ بِشَيْءٍ مَالَهُ، فَيُؤْتَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ .^(١) إِلَى مَا عَطَى أَصْلَهُ
«الجامع الصغير» .

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَهَذَا اسْتِحْصَانٌ أَحَدَهُ عِنْدَ ثَلَاثَةٍ .
وَالْقِيَاسُ أَنْ يُلْزَمَ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ زَوْجًا، وَكَذَا إِذَا كَانَ بِأَمْسِكِهِ،
هُوَ عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ الرِّكَاءُ، وَهَذَا صَرَّحَ فِي كِتَابِ «لَهْجَةٍ»

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي «بَابِ الصَّدَقَةِ» قَالَ: جَمِيعُ مَا
أَمْلَكَ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً، يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا يَمْلِكُ مِنْ أَمْوَالِ الرِّكَاءِ اسْتِحْصَانًا .

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «ذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ
فِي «لَا مَالِي» - حِكَاةً عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَعَنْ نَفْسِهِ - أَنَّهُ إِذَا قَالَ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ
صَدَقَةً، أَنْصَرَفَ إِلَى مَالِ الرِّكَاءِ، وَإِذَا قَالَ مَا أَمْلَكَ صَدَقَةً، أَنْصَرَفَ إِلَى جَمِيعِ
الْأَمْوَالِ، وَفِي قَوْلِ مَالِي: يَتَصَدَّقُ [١٥/٣٨١] بِشَيْءٍ مَالِهِ^(٢)، وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ
يَرْبِي، عَلَيْهِ كَقَارَةِ الْبَيْهَقِيِّ^(٣)، وَذَوِّي عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا نَحْبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . إِلَى هُنَا
لَفْظُ نَفْقِهِ فِي «شَرْحِهِ» .

وَجَهْ الْقِيَاسِ، أَنَّ الْمَالَ اسْمٌ عَامٌّ يَتَنَوَّنُ مَا يَحْتَضِرُ لِرِكَاءِهِ فِيهِ، وَمَا لَا نَحْبَ فِيهِ

(١) وَفِي الْأَصْلِ «فِي الرِّكَاءِ» وَالنَّسَبُ مِنْ «أَبِي»، وَفِي «وَأَخُو»، وَفِي «وَأَخُو» .

(٢) بِطَرِيقِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِ الْمَنَافِعِ الْكَبِيرَةِ [ص ٣٩٨]

(٣) بِطَرِيقِ «تَعْدِيدِهِ» لِمَنْ بَرَأ [٥٧٤: ١]، وَفِي «نَحْبٍ» يُقْرَأُ [١٢٥: ٣] . «شَرْحُ مَعْصِدِ حَبِيبٍ»

لِلْمَحْرَشِيِّ [٩٤/٣] .

بَطْنِ «لَا مَالِي» لِلْمَحْرَشِيِّ [٦٧١: ٦] . وَفِي «نَحْبٍ» فِي «لَا مَالِي» لِلْمَحْرَشِيِّ [١٥٢: ٨] .

وَالْمَحْرَشِيُّ لِكَلِمَةِ «لَا مَالِي» لِلْمَحْرَشِيِّ [٥٥٧: ١٥]

أَمَّا الرِّصِيَّةُ فَأُخْتُ الْمِيرَاثِ لِأَنَّهَا جِلَافَةٌ كَهَيِّ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَالٍ ذَوْنَ مَالٍ،
وَلِأَنَّ الطَّاهِرَ الزَّوَامَ الصَّدَقَةِ مِنْ فَاصِلٍ مَالٍ وَهُوَ مَالُ الرِّكَاتِ، أَمَّا الرِّصِيَّةُ تَنْعَمُ فِي
حَالِ الْإِسْتِغْنَاءِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ عِنْدَ أَبِي بَرْسَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهَا سَبْتُ لَصَدَقَةٍ، إِذْ جِهَةٌ الصَّدَقَةِ فِي الْعَشْرِيَّةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَسَبْتُ
مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا تَدْخُلُ لِأَنَّهُ سَبْتُ الْعُقُوتِ، إِذْ جِهَةٌ الْعُقُوتِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَلَا
تَدْخُلُ أَرْضُ الْخَرَاجِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهَا يَتِمَّ حَصْرُ مُؤْنَةٍ

غاية البيان

الزَّكَاةُ، فَيَنْصَرِفُ الدَّرُّ إِلَى الْكُلِّ، كَمَا لَوْ أَوْصَى ثُلُثَ مَالِهِ؛ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ،
وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا فِيهِ الرِّكَاتُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِقَوْلِهِمْ بَيْنَكَمْ
بِالْبَطْلِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٨] حَيْثُ يَسَاوِي الْأَمْوَالُ كُلُّهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ تَرَكَ مَالًا
فَلْيُورَثْهُ﴾ [سورة النساء: ٧].

وَوَجْهُ الاستِحْسانِ: أَنْ يَذَرَهُ انْصَرَفَ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ، وَالْمَالُ الْمُطْلَقُ يُرَادُّ
بِهِ مَالُ الرِّكَاتِ، وَالتَّجَارَةُ، وَالشَّوَانِمُ؛ بِدَلِيلِ أَنْ رَحْلًا يَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ: مَا لِي مَالٌ؛
فَإِنْ يَمْنَعَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الرِّكَاتِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، وَمَالِ التَّجَارَةِ وَالشَّوَانِمِ،
فَكَذَا هُنَا (١).

وَلِأَنَّ إِيْجَابَ الْعَدَمِ مُغْتَرِبٌ بِإِيْجَابِ الوجودِ تَعَالَى، ثُمَّ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى الصَّدَقَةُ
فِي مُطْلَقِ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الزَّكَاةِ، فَكَذَا يَجِبُ الْعَدَمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حُدِّثْ
تُورِهُتُ صَدَقَةً﴾ [سورة الزمر: ٥]. وَالصَّدَقَةُ لَا تُؤْخَذُ مِنْ حَمِيعِ الْمَالِ، بِخِلَافِ الرِّصِيَّةِ،
لِأَنَّ لَمْ نَحُدِّ فِيهَا مَثَلًا بِمَالِ الرِّكَاتِ؛ فَانْصَرَفَتْ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ.

(١) أَوْرَجَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَأَدَاءِ الْأَدْيَانِ وَالتَّحْرِيرِ وَالْعَقْدِ مَاتَ الصَّلَافَةُ عَلَى مَنْ يَرَى
دِينَهُ [رُفْعًا ٢٢٦٨] وَمَعْنَى فِي كِتَابِ الْعَرَاتِ مَاتَ مَنْ تَرَكَ مَالًا يُوْرَثُهُ [رُفْعًا ١٦١٤] مَنْ
حَسَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ
مَالَهُ أَيْمِينَ يَكُونُ أَوْ يَكُونُ النَّفْعُ كَمَا جَاءَ فِي حَشِيَّةِ الْمَجْلَدِ، وَهَذَا.

وإن كان ما أمكنه صدقه في السنين فقد من به في كل سنة لا في سنة

من لفظ المال

« ما وجدته »

وإن كان موصية أحد الميراث، لأنها لم تكن مقدرة في سنة بعد

الميراث فلا يختص بها الميراث، فكذلك ما وجدته

روحه ما وجد في كتاب «الهيئة» في قوله (ما أمكنك) - أن لم يكن عا

في حال، فكذلك ذكر الميراث كذكر المال، فيصرف إلى ما فيه أمانة

روحه رواية «الأمان» أن لم يكن أعم من المال لأن الميراث قد يقع على

غير ما نص، كالمكح، والقبض، والحجر، وقد حوّل كلامه على عموم

صرف إلى عموم الحال.

روحه قول مالك بن نبي لا اعتبار بالموصية، بل بالإجماع [١٠٠] غير

مؤرخ، وأوسع لشرعات الوصية، وهي مقدرة بالثبوت

روحه قول الشافعي رحمه الله قوله «الندب يمين، وكفارة كفارة اليمين»

روحه قول الشافعي رحمه الله أنه أرى أن يمين، لأن الله تعالى قال لبه

«ولا تخفن يدك مغلوقة» أي غفقت ولا تنسقلها كل تسبيح [١٠١]

١ حوجه بعد لفظ أبو يعنى في المسند رقم ٧٤٤. من حديث عنه بن عامر بن

راشدة عند مسلم في الصحيح في كتاب لدر باب من يدرك أن يمينه [رقم ١٦٤٥].

أبو داود في كتاب الأيمان والندور باب من يدرك أن يمينه [رقم ٣٣٢٣]. وهو يمين في

كتاب الندور والأيمان عن أبيه باب ما جاء في كفارة اليمين سم باسم رقم ٥٢٨ | وبياني

في المسند في كتاب الأيمان والندور باب كفارة اليمين [رقم ٣٨٣٦]، وغيرهم من حديث عنه

بن عامر بن نبي، لفظ «كفارة اليمين كفارة اليمين» وهو عند اسمي بلغة «كفارة اليمين» اسم

كفارة يمين

قال الرملي هذا حديث حسن صحيح عريب

قوته، ثم إذا أصاب شئاً تصدق بما أمك، لأن حاجة هذه مقدمة ولم تقدره
لاختلاف أحوال الناس.

وقيل المخترف بنفسه قوة بيوم وصاحب لعله لشهر وصاحب لصباح
بسة على حسب استقامت في مدة وصولهم إلى المار، وعنى هذا صاحب
التجارة بنفسك بقدر ما يرجع إليه ماله.

قال ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية حتى مانع شيئاً من الحركة، فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

بغيره البع

قوته، ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أمك، وذلك لأن حاجة نفسه أهم وأقدم،
وله يمين محمد بن محمد مقدار القوت، لأن ذلك يخفف عنه العيال وكثيرته

وقيل - وإن كان مخترف بنفسه قوت يومه، وإن كان صاحب عنه بنفسه قوت
شهر، وإن كان صاحب صباح بنفسه قوت سنة، وإن كان من شئخار بنفسه مقدار
ما يرجع إليه ماله، لأن يد يدفعان إلى ما يتمنوا أما يصل سنة سنة، ويد صاحب
الغلة شهراً فشهراً، ويد العامل يوماً فيوماً كذا ذكر قصير شهيد وعمره في
«شروح الجامع الصغير».

وأراد بصاحب الغلة صاحب لنذور والحويت شي يواجره

قوله (ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية) حتى مانع شيئاً من الحركة - فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» المحمد بن يعقوب عن أبي حنيفة
في الرجل يموت، فيوصي إلى رجل، ولا يعلم أنه أوصى له، فبيع ثوب وهو

(١) أشار في حاشية الكتاب إلى ما وقع من بعض أصحابنا من أن الوصاية لا تكون إلا من

غاية المسار

[٢٤٦: ٢] لا يَعْلَمُ بِوَصِيَّةٍ، قَالَ: حائِزٌ وَهُوَ وَصِيٌّ، وَهَذَا فِي التَّوَكُّلِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَمَا أَعْنَى إِسَانٍ فَبَعْدَ: هُوَ حَائِزٌ، وَلَا يَكُونُ تَهْيَأُ عَرِ التَّوَكُّلِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، وَزَجَلَ عَدْلٌ^(١)، إِنْ هَذَا لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنَ الْحَوَصِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» قَوْلَهُمَا كَمَا تَرَى.

وَقَدْ ذَكَرُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَنَّ عِنْدَهُمَا: تَثْبُتُ الْعَوْلُ بِحَرِّ الْوَاحِدِ، سَوَاءٌ كَانَ عَدْلًا، أَوْ فَسَقًا، أَوْ عَدْلًا، أَوْ حَرًّا، أَوْ عَيْرَ ذَلِكَ كَالْوَكَاةِ قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ): أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ أَيْضًا).

يَعْنِي [٢٤٥/٢]: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا قَلَّ الْعِلْمُ بِالْوَصِيَّةِ، اعْتِمَادًا بِأَوَكَاةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيَانٌ، لَكِنْ الْوَكَاةُ قَلَّ الْمَرَّةِ، وَتِلْكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ هَذَا، فَقَالَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ الْوَكَاةَ بِمَزَلَةِ الْوَصِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِثْبَاتُ الْوَلَايَةِ^(٢)، وَالْعَرَفُ بَيْنَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَاةِ: أَنَّ الرِّصَاةَ حَلَاةً لَا بَيَانًا، وَالْحَلَاةُ تَثْبُتُ بِدُونِ الْعِلْمِ كَالْإِرْثِ، وَلِهَذَا إِذَا بَاعَ الْوَارِثُ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ: نَصَحَ قَبْلَ الْعِلْمِ، فَكَذَا الْوَصِيُّ، إِلَّا أَنَّ الْحَلَاةَ فِي الرِّصَاةِ بِالِاسْتِخْلَافِ، وَفِي الْإِرْثِ لَا بِالِاسْتِخْلَافِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّكِيلُ، لِأَنَّ نَصْرَاقَهُ بِحُكْمِ النَّبَاةِ، لَا بِحُكْمِ الْخَلَاةِ، وَلِهَذَا

(١) يَنْظُرُ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ / مَعَ شَرْحِهِ الْبَاقِ لِكَبِيرِهِ [ص ٣٩٨ - ٣٩٩]

(٢) فِي - ص ١ «إِثْبَاتُ الرِّصَاةِ»

في بعض حوارات

يُطْلَى الوَكَّالَةُ بالموت. وقد كان لو كَيْلُ بَاتٍ، لَا يَثْبُتُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ
التَّوَكُّلَ مُتَّبِعٌ بِالْمَدْعِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لِسُرْعِ مَدْوَنِ الْعِلْمِ، بِخِلَافِ الوَصَايَةِ؛ لِأَنَّ
الْوَصِيَّ يَخْلُفُ الْمُوصَى عَدَّ حُجَّتُ مَكَانِهِ، كَالْوَرِثِ يَخْلُفُ الشُّوْرَثَ عَدَّ حُجَّتُ
مَكَانِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ، وَلِأَنَّ التَّوَكُّلَ وَالْعَزْلَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، فَتُعْبَرُ أَوَامِرُ الْعِبَادِ
رِوَايَتُهُمْ بِأَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَوَاهِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَا مَعَدَّ الْعِلْمِ وَالسَّمْعِ، فَكَمَا
هَذَا، وَلِهَذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِعَادَةِ مِمَّنْ صَنَّى مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَيْتِ
الْمَقْدِسِ مَعْدَمًا حُوتِ الصَّلَاةُ إِلَى الْكُفَّةِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَإِذَا صَارَ وَجِبُ قَبْلِ الْعِلْمِ؛
لِمَنْتِ الوَصَايَةُ حُكْمًا، لِمَعَادِ السَّمْعِ، حَتَّى (١٠٣٤) لَا يَخُورُ رَدُّ الوَصَايَةِ مَعَدَّ ذَلِكَ

وهذه [المسألة تكرر] 'دَكَّرْهَا، وَسَوْفَ يَحْيِيءُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي بَيْعِ
الْأَوْصِيَاءِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ حَوَارِ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالرَّكَّةِ إِذَا ثَبَتَ
مَقْصُودُهُ.

وكذلك إِذْنُ الصَّيِّ وَالْعَدِّ بِالتَّحَرُّقِ، إِنْ كَانَ قَضَاءً لَا يَثْبُتُ بِدَوْنِ الْعِلْمِ؛
لِأَنَّ الْإِذْنَ مِنَ الْأَدَانِ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، وَالْإِعْلَامُ لَا يُتَصَوَّرُ بِدَوْنِ الْعِلْمِ

أَمَّا إِذَا ثَبَتَتْ تَوَكَّالَةُ فِي صِفَتِ أَمْرِ الْحَاضِرِ بِالتَّصَرُّفِ؛ فَهِيَ رَوَايَتَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ
نَالَ التَّوَكُّلَ لِرَحْلِ 'أَعْتَبَ بَعْدِي إِلَى فُلَانٍ، فَبَيْعَهُ فُلَانٌ مَتَّ، فَهَدَّ الرَّحْلُ بِالْعَدِّ
بِهِ، وَأَخْبَرَهُ أَنْ صَاحَبَتِ الْعَبْدَ أَمْرَهُ [أَنْ] 'بَيْعَهُ، فَاشْتَرَاهُ؛ صَحَّ شَرْؤُهُ مِنْهُ

وَأَنْ لَمْ يُخْبَرْهُ بِذَلِكَ وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «التَّوَكَّالَةِ» أَنَّ السَّمْعَ
جَائِزٌ، وَجَعَلَ مَعْرِفَةَ الْمُشْتَرِي بِالتَّوَكُّلِ كَمَعْرِفَةِ السَّامِعِ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْرِيَادَاتِ»
أَنَّهُ لَا يَخُورُ السَّمْعُ، وَذَكَرَ فِي «الْمَعَادُونَ الْكَبِيرَةِ» مَا يَدُلُّ عَلَى حَوَارِ السَّمْعِ، وَهُوَ أَنَّ

(١) مَا فِي الْمَقْرُونِ فِي «م» «مَسْأَلَةُ مَكْرُورَةٍ».

(٢) مَا فِي الْمَقْرُونِ بِإِذَا مِنْ «د»، وَ«م»، وَ«ن»، وَ«ج»، وَ«ص».

يقول المولى لقوم ببيعوا عتدي، وبس قد أدت له في التخارة، فبيعوه؛ حار وإن
ثم نعم لعدو يوثق مولى كذا في «شرح الطحاوي»^١

وأما العزل فقصدي لا يصح بدون العلم، والحكمي يصح بدون العلم،
كما إذا مات الموكل ومحو ذلك، وكذلك الخجر.

ثم إثبات الوكالة يصح بحر أو واحد خراً كان أو عبداً، عدلاً كان أو فاسقاً،
رجلاً كان أو امرأة، صبي كان أو بالغاً، وكذلك العزل عندهما يثبت بحر الواحد
مطلقاً.

وعند أبي حنيفة رحمته الله يشترط لعدو أو لعداة، حتى لا يثبت العزل عنه
إلا بخير الاثنين، أو بخير الواحد العدل.

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وعلى هذا لحلاف مولى العبد لحابي
إد أخير مانجايه، فباع أو أعتق، هل بصير مختاراً بعداء^٢ وكذا لشبيع إذا مكب
بعدما أخير بالشع، وكذا البكر إذا سكنت بعدما أخبرت به كاح الولي^٣

وكذا الذي أسلم في دار الحرب، ولم يُهاجر، فأخبر بالشرائع، وكذا العدو
اسمأون^٤ إد أخير بالخير، فعند أبي حنيفة رحمته الله لا بُدَّ من العدو، أو العداة، حتى
يُفسر المولى محذراً [١٢٤١٠] لعداء، وتظل حق الشع بالسكوت، وتكون
السكوت رضا في البكر، ويرمى [١٢٤١٧] بالشرائع [على الذي أسلم]^٥.

وعندهما لا يشترط العدو والعداة^٦.

١ بصر من محصر الطحاوي للأبيحاني [ق/ ٤١٧].

٢ ن من المعجم في ٨٢٤: على من أسلم.

٣ ن من معجم الفرجي [١٦/ ٨٧].

وعن أبي يوسف أنه لا يجوز في الفضل لأول أحد لأن الوصاية منه
تعد الموت فتعثر بالإنابة قلته وهي نوكية

كتاب الأسماء

وجه قولهما أن هذا من باب التعاملات، وليس شهادة، أي لا شرط
لفظة الشهادة ومجلس القضاء، فيعثر حذر بواحد عدلاً كان أو سم بكن، كما في
لو كالة والإذن، وكما إذا كان المخبر رسولاً، حيث لا شرط العدد والعدالة

والحاصل: أنهما يعتبران بالانتهاء بالانتهاء، لأنه لو أخبر واحد باله كانه
حار، فكذا إذا أخبر واحد بالعدل

وجه قول أبي حنيفة بين أن الإحصار بالعدل، بحذر وبحر ذلك، أنه
الإحصار بالوكالة من حيث إنه يتصرف في ملك نفسه، ونهه لا بشرط فيه لفظة
الشهادة ومجلس القضاء، ويثبته الإلزامات من وجوب، لأنه يترتب الإباح من
لتصرف، فلو كان إلزاماً من كل وجه، لزوعي فيه شرائط لشهادته، وهو إلزام من
وجه دون وجه، فزوعي فيه أحد وضمي لشهادته وهو العدد، أو العدد

وبهذا فارق لإحصار بوكالة، لأنه ليس فيها معنى الإلزام، لأن بوكيل مخير
بين أن يفعل، وبين ألا يفعل، فله يترخ فيها شرائط لشهادته أصلاً

وقال فخر الدين قاضي حان في الشرح للمصنف الصمير: «ودكر الطحاوي في
ومعية أبو جعفر يثبته، أن الوكالة لا تثبت بدون بواحد خاص عند أبي حنيفة،
وإن تثبت بتصديق بوكيل، حتى لو كذبه لا يثبت، فعلى هذا لا فرق بين بوكيله
والعدل، لأن في القول إذا صدقه ينعزل»

قوله (لأن الوصاية منه)، أي حفل الغير باب منه

وروحه لقرني على الصهر أن موضعية جلافة لإصافتها بي زمان بطلان
الإدانة فلا يتوقف على العلم كما في تضارب الوارث (١٧٧).

أما الوكالة فإدانة إقيم ولا يثبت استوجب عنه فتوقف على العلم، وقد إن
لو توقف لا يموت النظر بقدره المؤكل، وفي الأول يموت لعنصر الموصي
(ومن أغلفه من ناس بالوكالة يتخوّر تصرفه) لأنه إثبات حق لا إنزاع أمر

قال: (ولا يكون استيفاء عن الوكالة حتى يشهد عبده شاهداً أو رجلاً
عذلاً) زهد عند أبي حنيفة (١٧٨)، وقال: هو والأول سواء لأنه من
المعاملات وبالأول جد فيها كفاية.

عليه البيان

ولا يقان الإجابة لم تستعمل في كتب الفقه^(١) بهذا المعنى، لأن المستعمل
فيها أنها بمعنى الرجوع إلى الله تعالى

لأننا نقول: كل ثلاثي إذا أريد تغديته، يُعدّ واحد لأشياء لثلاثة، بهمة،
والباء، والتصغير، وهو القياس، ولهذا فإن الرّمحشري^(٢) في أول سورة البرم
في تفسير قوله: ﴿فِي ذَوِّ الْأَرْضِ﴾ (البرم ٣)، «أي، في أدنى أرضهم لن
غدوهم، على إبان اللام مات انصاف إليه»^(٣).

ثم إذا كان فعل متعدّ واحد هذه الأشياء لازماً يكون به متعدّياً إلى
واحد، وإذا كان متعدّياً إلى واحد يكون [به]^(٤) متعدّياً إلى اثنين، وإذا كان متعدّياً
إلى اثنين: يكون به متعدّياً إلى ثلاثة، فافهم.

(١) شارفي حاشية الأصل بي أنه وقع في بعض النسخ «العدة» بدل «العدة» وهو سوي.

ومع في الأصل، وإع، وإم، وإص، وإنج.

(٢) بغير الكشف، برمحشري [١٦٦/٣]

(٣) ما بين المعقوفين زياده من الأصل، وإم، وإنج، وإع، وإص.

وله أنه حرٌّ مُلزمٌ فيكونُ شهادةً من وحيه فيشترطُ أحدُ شرطيهما وهو الغدُّ
أو العدة، بخلاف الأول، وبخلاف رسولِ الموكَّل لأنَّ عِدته كعِدارة المُرسَل
يلتصِقُ إلى الإرسالِ.

وعنى هذا الخلافُ إذا أُخبر المولى بِجِيةٍ عنده واستبغى والنكر
والمُسْلِمُ الذي لم يُهاجرْ.

وإذا باع القاضي، أو أُمِيَّةٌ عنداً للقرماء، وأحدُ المالِ فصاع، واستحقَّ
العند، لم يضمنْ لأنَّ أمينَ القاصي قائمٌ مقامُ نقصي ونقصي مقامُ الإمامِ

عند النبي

قوله: (بخلاف الأول)، وهو الإعلامُ [المعروف] بالوكالة، يعني: ليس فيه
معنى الإلزام أصلاً، فلم يشترط فيه العدة والعِدَّة.

قوله: (وإذا باع القاضي، أو أُمِيَّةٌ عنداً للقرماء، وأحدُ المالِ فصاع،
واستحقَّ العند، لم يضمنْ)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير».

وصورتها فيه «محمدٌ عن يعقوب عن أبي حنيفة ربه»، هي أن الرجل يموت
وعليه دينٌ مئة درهمٍ لرجلٍ، وله عندٌ يتوي مئة درهمٍ، ويرفعُ الغريمُ الوصيَّ إلى
القاضي، فيأمرُ بالبيعِ للغريمِ في دينه، فيبقي مئة درهمٍ، فيقصرُ الوصيُّ لثمن
مهلك، ثم يستحقُّ العندَ من يد المشتري قال يزوجُ المشتري بالثمنِ على
الوصي، ويزوجُ الوصيُّ على الغريمِ، ولو كان الذي باعه أمينُ القاضي، أو
القاضي، رجعَ المشتري على الغريمِ بالثمنِ، وانوارث إذا بيع له مائة لغيره
سواءً. إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»

اعلم أن الوصي إذا باع العند وقصر الثمن، فصاع لثمن في يده، ثم استحق

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يُلْخِصُهُ صَمَانٌ نَحْنُ لَا يَتَفَاعَدُ عَنْ قَبُولِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ فَيَصْبِغُ
الْخُفُوقَ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعُرْمَاءِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَاقِعٌ لَهُمْ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ

عَنْهُ تَبِيحًا

الْعَبْدُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، لِأَنَّ حَقُوقَ بَعْدِ
تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ عَاقِدٌ ، ثُمَّ تَرْجِعُ الْوَصِيُّ بِدَلَّتْ عَلَى الْغَرِيمِ [١٥٢٦] ، لِأَنَّ الْقَصْدَ
لِحِفْظِهِ لَا خِلَ عَمَلٍ غَيْبِهِ لِأَجْلِ الْغَرِيمِ ، وَالْقَاصِي نَحْنُ أَمْرُ الْوَصِيِّ بِالسَّيِّعِ ، صَارَ
كَالْمُكْرَاهِ ، فَوَجِبَ حَاصِلُ الْقَصْدِ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ .

فَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِيَّهُ وَقَبَضَ الشَّمْرَ ، وَصَاعٌ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَوْ
مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، لَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْقَاضِي ، وَلَا عَلَى أَمِيهِ ، وَكَانَ
عَاقِدًا ^(١) ، بَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ أَمِينَ الْقَاضِي لَا عَهْدَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَا عَهْدَ
عَلَى الْقَاضِي ، لِأَنَّ لَوْ أَوْحَدَ الْقَصْدَ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، لَتَفَاعَدَ لِمَسْرُوعٍ
عَهْدُهُ هَذِهِ الْأَمَانَةُ ؛ حَقٌّ مِنَ الْقَصْدِ ، فَجَبَتْ تَصْبِغُ حَقُوقَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا نَعَزَّ
الرَّجُوعُ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، وَجِبَ الرُّجُوعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ ،
كَمَا إِذَا كَانَ لِعَابِدٍ عِنْدَ مُحْضَرٍّ ، أَوْ صَبًّا مُحْضَرًّا .

وَلَوْ بَاعَ الْوَصِيُّ الْعَبْدَ لِمَنْعَةِ الْوَارِثِ ، فَصَبَّ الشَّمْرَ فَصَاعٌ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْدُ
أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، ثُمَّ الْوَصِيُّ عَلَى الْوَارِثِ .
وَلَوْ بَاعَهُ أَمِينَ الْقَاضِي يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَارِثِ ، فَإِنَّ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا ،
يُنْصَبُ الْقَاضِي عَنْهُ وَصِيًّا فَيَقْبِضُ دُونَهُ .

وَأُورِدَ بِمَقِيَّةِ أَبِي اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير» [٥ : ٨ : ط ١] سَوْالًا وَجَوَابًا
فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقَالَ : «فَإِنْ قِيلَ : بَرَّ طَهْرٌ لِلْيَتِيمِ مَالٌ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَا حُكْمُهُ ؟»
قِيلَ : لِلْغَرِيمِ أَنْ يَأْخُذَ دُونَهُ بِمَا شَكَ ، وَأَمَّا الْعَتَةُ أَيْ غَرِيمٌ ، يَجُورُ أَنْ يُفَادَ

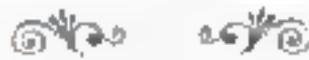
(١) رَجَعَ بِالْأَصْلِ الْخُفُوقَ الْعَبْدَ . وَالْعَبْدُ مَنْ : ١ : ١ ، ١ : ١ ، ١ : ١ ، ١ : ١ ، ١ : ١ ، ١ : ١ .

(٢) فِي «ع» : إِنْ كَانَ عَامِدًا .

قَالُوا وَيَجُورُ أَنْ يُقَالَ يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ لِحَقِّهِ فِي أَمْرِ
نُصِيبَ، وَالْوَارِثُ إِذَا بَاعَ لَهُ بِمُسْرَةٍ لَعَرِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي انْتِرَاجِهِ ذَنْبٌ كَرِهَ
الْعَاقِدُ عَائِلًا لَهُ

عَلَيْهِ سَلَامٌ

قوله: (قَالُوا)، أي قال بعضنا لبعض، وهذا إشارة إلى جواب العقبة أي اللبس
قوله: (يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا)، أي يَرْجِعُ الْعَرِيمُ
[قوله] (داسع له)، أي، لآخر الوارث. وقد مرَّ بيانه



فصل آخر

وإذا قال القاصي قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع فاقطعه،
أو بالضرب فاضربه، وسعت أن تفعل.

وعن محمد أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعبر الحجة،
لأن نونه يَحْتَمِلُ الْعَلَطَ وَالْخَطَأَ وَالتَّذَارُكَ عِزٌّ مُنْكَرٌ، وعلى هذه الرواية لا
يُقْبَلُ كِتَابُهُ. واستحسن لمشايع هذه الرواية تصاد حال أكثر القصود في رمائنا
لا في كتاب القاصي بالحاجة إليه.

عنه نيل

فصل آخر

مسئل هذا الفصل متممة لجمعها أضل واحداً، وهو أن قول القاصي بأمراده
بين العزب وبعدة مقبول أم لا؟ فذلك ذكره في فصل على جده.

قوله: (وإذا قال القاصي، قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع
فاقطعه، أو بالضرب فاضربه، وسعت أن تفعل)، وهذه من مسائل الجامع الصغير.

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حيفة رضي الله عنه قال إذا قال القاصي
لقد قد قصيت على هذا بالرحم، وسعت أن ترجمه، وإذا قال: قد قصيت عليه
بالقطع فاقطعه، وسعت أن تقطعه، وكذبت الصر»^١، إلى هنا نسط محمد في
أصل الجامع الصغير.

وقال الفقيه أبو الليث: «وروي عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن
بن قيس لا يسمع ذلك ما لم تكن الشهادة بخبرته»

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: وعنى قياس هذه الرواية ألا يقبل كتاب

ووجه ظاهر الرواية أنه أخير عن الأمر بمنك إنشاءً فيقبل لحلوله عن لثمة.
ولأن طاعه أولى لأمر وجهه، وفي تصديقه طاعة.

وقال لإمام أبو منصور (١٠٤٩) هـ إن كان عدلاً عاجلاً يقبل قوله بالعدم
لثمة الخطر واجبه، وإن كان عدلاً عاجلاً يتنفس، فإن أحسن تفسير وجه
تصديقه ولا فلا، وإن كان عاجلاً فاسقاً أو غليماً فاسقاً لا يقبل إلا أن يعي
سبب تحكم بثمة الخطر واجبه

القاضي إلى القاضي.

ثم قالوا: وبهذه الرواية أخذ مشايخنا.

وقالوا: ما (١٠٤٩) أحسن هذا في رواية، لأن (٣١٩) م | الفصحة قد صدر.
فلا [يؤمنون]، لا لهم لم يأخذوا بهذه الرواية في كتاب القاضي إلى القاضي،
وأخذوا بظاهر الرواية للضرورة.

وجه هذه الرواية أن قول الواحد لا يكون حجة، وقبول حجر الواحد رتبة
الأسياء - عنهم الصلاة والسلام - لأن معهم علامات المعجزة، وهم مفعولون عن
الكذب، وإد لم يكن قول الواحد حجة، لا يقبل قوله ما لم تكن الشهادة بحضرته

وجه ظاهر الرواية: قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
[٥٩]، والقاضي من أولى الأمر، فيقبل قوله؛ لأن قبول قوله من الطاعة،
ولأن القاضي أمين المسلمين فيما نوص إليه، فيجب تصديقه، وصدر إجابته بحق
الولاية كإخبار الجماعة، فوجب الاعتماد على قوله، ولهذا كان كتاب القاضي إلى
القاضي حجة؛ لأن شهادته وإجابته بمرفة شهادته شاهدين، فصَحَّ نقله، كشهادة

(١) ما من المعقولين في (١٠٤٩) هـ.

(٢) ينظر: (شرح الهداية) [٣٥٩]، (البيان شرح الهداية) [٩٦٩]، (شرح القير) [٣٥٩، ٧]

قال: وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي وكذا لو قال قصيتُ بقطع يدك في حقِّ، هذا إذا كان الذي قُطعت يده والذي أُجِدَّ منه المال مُبرَّئاً أنه فعَلَ ذلك وهو قاصرٌ (ووجهه أنهما لمَّا تَوَقَّفاً أنه فعَلَ ذلك في قضائه كان الظاهرُ شهيداً له).

عنه البيهقي

الشاهدين على شهادة شاهقين.

وقال الشيخ أبو منصور الماتريدي: «المسألة على أن يقولوا: إن كان القاضي عالماً عدلاً؛ قيل قوله؛ بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ لَا مِرْيَكَ﴾، وإن كان فاسقاً جاهلاً، أو فاسقاً عالماً؛ لا يقبل، ولا يعملُ به، إلا أن يُعائِنَ سببُ الحكم، وإن كان عدلاً غيرَ عالمٍ؛ يُستَفْسَرُ: إن أحسنَ وحب تصديقه وقبول قوله، وإلا فلا. وإذا لا يقبل قوله إذا كان فاسقاً قبل مُغَايَةِ سبب الحكم؛ بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَاتٍ فَأَتَّبُوا﴾ [الحجرات ٦].

قوله: «يُستَفْسَرُ»، أي، عن قصديه، «إن أحسن»، أي، تصدير قصديه.

قوله: (وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير».

وصورتها فيه: «إن عُرِلَ القاضي عن القضاء، فقال: قد أخذت منك دراهم، ودفعتها لي فلان، وقصيته به له عليك، فقال المأخوذ منه: بن أخذتها طئماً؛ كان القول قول القاضي.

وكذلك إن قال قصيتُ عليك بقطع أيدي حق، فمضى صاحب اليد، بن طئماً، كان القول، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢

بِذَلِكَ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِمَحْجُورٍ ظَاهِرًا (وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ تَمَّتْ فَعْلُهُ فِي
قَضَائِهِ بِتَصَدُّقٍ وَلَا يَمِينُ عَلَى الْقَاضِي

مِنْهُ لِمَا يُقَرَّرُ فِي ذَلِكَ كَمَا، وَالْقَاضِي يَقْضِي قَبْلَ أَنْ يُعْرَلَ^(١) إِنْ هِيَ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ
فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَقْرَأَا أَنَّ الْقَاضِي فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَالِهِ
اِقْتِصَاءً، وَهُوَ أَمِينٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَكَانَ الْقَوْلُ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ، لَا رَدَّ
لِصَدْرِهِ مِنْ حَالِ الْقَاضِي إِلَّا يَجُوزُ، فَلَا يَكُونُ صَامِتًا. لِأَنَّهُ يَفْعَلُ الْقَاضِي عَلَى وَجْهِ
الْحُكْمِ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ، وَلَا تَمِينٌ عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّهُ لَوْ وَخَبَ عَلَيْهِ لَتَنَادَى
النَّاسُ عَنْ مَاشِرِهِ بِقَضَاءٍ، فَتَصَيَّحُ حِينَئِذٍ حُقُوقَ النَّاسِ، وَلَئِنْ لَوْ أَلْفَمَا عَلَيْهِ
الْيَمِينَ، لَكَانَ حَصْمًا، وَفَعْلُهُ لِحُضْمٍ لَا يَجُوزُ، وَالْقَاضِي عِنْدَ أَمْتٍ لَا حَصْمَ
وَلَا ضَمَانَ عَنْ الْآخِذِ وَالْقَاطِعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا وَقَعَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي ظَاهِرًا، فَلَا
يُوجِبُ الضَّمَانَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعَةُ بِهِ، أَحَدُ أَوْ قَضَيْتُ مِنْ أُنْ
تَكُونُ قَضِيًّا، أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ؛ وَلَمْ يُلْ قَوْلُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِهِ الْقَاضِي، وَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَسَدَ فَعْلُهُ إِلَى حَالَةِ الْقَضَاءِ، وَكَانَ قَضَائُهُ مَعْرُوفًا؛ كَمَا تَكَرَّرَ
أَصْلًا^(٢)، إِلَّا أَنَّ لَاجِدَ وَالَّذِي اسْتَوْفَى الْقَطْعَ - إِنْ كَانَ قِصَاصًا - ضَمَانَ فِي هَذِهِ
الصُّورَةِ إِذَا كَانَ مُتَبَرِّئًا مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُمَا أَقْرَأَا بِسَبَبِ يُوجِبُ الضَّمَانَ، لَئِنْ
قَبِلْنَا قَوْلَ الْقَاضِي فِي دَفْعِ [٥٠١٧٠] الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ، لَا فِي إِبْطَالِ الضَّمَنِ عَنْ
غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَبِهِمَا لَا يَضْمَانُ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ
قَوْلُ الْقَاضِي فِي حَالِ قَضَائِهِ حُجَّةٌ، وَدَفْعُهُ لِمَا يَلِي رَدَّ الدَّيْنِ أَوْ الْمَحْجُورِ
صَحِيحٌ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُسْتَهْنَكًا

(١) مَعْرِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِ النَّاسِ لِلْكَلِمَةِ [ص ٢٠ ١٠ ١٠]

(٢) أَيْ الضَّمَانَ عَنْ أَضَلِّ كَمَا جَاءَ فِي حَالِهِ (٥٠)

(وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ أَثَمًا) لِأَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِ الْقَضَاءِ وَدَفَعَ الْقَاضِي صَحِيحَ كَلَمٍ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا (وَلَوْ زَعَمَ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ أَوْ الْمَأْخُودُ مَالَهُ أَنَّهُ فَعَلَ قَبْلَ التَّقْيِيدِ أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ وَلَقَوْلُ الْقَاضِي أَثَمًا) هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَمْسَدَ فِعْلُهُ إِلَى حَالَةٍ مَعْهُودَةٍ مُتَّفِقَةٍ لِلضَّمَانِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَانَ طَبَّقَتْ أَوْ أَغْتَمَتْ وَأَنَا مَجْزُوعٌ وَلَجُوعٌ مِنْهُ كَانَ مَعْهُودًا.

وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ لِأَنَّهُمَا أَقَرَّا بِسَبَبِ الضَّمَانِ، وَقَوْلُ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ تَقْيِيدِ

عَايَةِ الْبَيَانِ

أَمَّا إِذَا كَانَ قَانِمًا فِي يَدِ الْأَخِذِ، وَأَقَرَّ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يُؤْخَذُ مِنْهُ، سِوَاهُ صَدَقَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالَةِ الْقَضَاءِ، أَوْ دَعَى فِعْلَهُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ الْأَخِذُ أَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ، حَيْثُ أَقَرَّ أَنْ الْبَدَّ كَانَتْ لِلْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَلَا تُنْفَعُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى التَّمَلُّكِ بِلَا حُجَّةٍ، وَقَوْلُ الْقَاضِي الْمَعْرُوفُ يَسَّرُ بِحُجَّةٍ

قَوْلُهُ: (كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ دَفَعَ الْقَاضِي الثَمَنَ إِلَى الْأَخِذِ مُدَابَّةً فِي حَالِ الْقَضَاءِ، لَا نَضْمَنُ الْأَخِذَ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْأَخِذَ فِي حَالَةِ الْقَضَاءِ، وَكَذَلِكَ هَذَا، لَا يَضْمَنُ أَثَمًا؛ لِأَنَّهُ الْأَخِذُ وَجَدَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ مُبَيَّنٌّ أَنْ ذَلِكَ وَقَعَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ (١٥٠ ٣٥٠)، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ ظُلْمًا.

قَوْلُهُ: (كَانَ مَعْهُودًا)، أَيُّ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ) أَرَادَ بِهَذَا الْفَضْلِ: مَا إِذَا زَعَمَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ: أَنْ الْأَخِذَ، أَوْ الْقَاطِعَ وَقَعَ قَبْلَ تَقْيِيدِ الْقَضَاءِ، أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ.

لَا يُقَالُ: الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ، لِإِصَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى حَالَةٍ مَعْهُودَةٍ مُتَّفِقَةٍ لِلضَّمَانِ.

لا في إبطال سبب التصاميم على غيره، بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قصته
بالتصديق (ولو كان نمان في يد الآخر فتمت وقد أقر بما أقر به القاضي
والمأخوذ منه النمان صدق نقاضي في أنه فعله في قصته أو ادعى أنه فعله في

عنه المبدأ

فمنهي ألا تضمن الأخذ ولفظ أيضاً، لأنها أشد الفعل أصلاً إلى حادثة معبودة
مما به للمصان

لأننا نقول جهة الصمان راحة، لأن إقرار الرجل على نفسه بسبب الصمان
حجة قطعية. وقضاء نقاضي حجة طاهرة، والظاهر لا يعارض القطعي

ويختتم كتاب «أدب القضاء» بمسائل

قضاء القاضي بعلمه. قال في «خلاصة المتناوي»: «القاضي يقضي في حقوق
العاد بعلمه، بأن علم في حال قصته في مضرة أو فلاًناً عصب مأل فلاًن، أو طنو
مرأته»^(١)

وفي «التجريد» في آخر كتاب «الخدود» عن محمد عليه السلام أنه رجع عن هذا
وقال لا يقضي بعلمه، وفي الخدود التي هي حق لله تعالى - كخذ الربا، وشرب
الخمر، لا يقضي بعلمه، إلا أنه إذا أتى بالسكران يقرره، وفي التخصيص وخذ
القدم، يقضي بعلمه.

وأما رد علم قل القضاء في حقوق العاد عند أبي حنيفة. لا يقضي بدت
المعلم إذا رُفعت إليه تدك لحدته، وعندهما يقضي^(٢).

(١) بطر «خلاصة لفروق» لبحاري [ق/٢٤٩].

(٢) قال المحقق في «شرح الوهاب» لشرطاني والمختار لأن عدم حكمه بعلمه معناه كذا لا
يقضي بعلمه في الحدود الحالية لله تعالى كزنا وحجر مطلقاً، غير أنه يعبر من به أثر سكو
للهمة. وعن الإمام إن عدم القاضي في حلاق وعقد وعصب يشك لحيلولة على وجه يحبه لا
القضاء قال في «الأنباء» بمعنى أنوم عن عدم العمل بعلم القاضي في رمان كما في =

عبر قصته يؤخذ منه) لأنه أمر أن أبدا كنت له فلا يصدق في دعوى ملكه
إلا بحجة، وقول المأزول فيه ليس بحجة، والله أعلم

﴿ نهاية البير ﴾

وعلى هذا الخلاف إذا علم في غير المضير الذي هو فيه قاصي، ثم حضر
مضره، فربعت إليه تلك الحادثة.

وفي «التحريد» حفل قور محمد مع أبي حبيفة، ولو علم في رُشاق مضره
عنده يضي.

وخلف المشايخ على قور أبي حبيفة ^(١٢)، وسواء كان مُعلدا على
الرَّسَّابِي، أو لم يكن

واصل هذا أن قصاء القاصي في بقرية ولمدة، لا ينفذ عند أبي حبيفة
ومحمد ^(١٣).

ولو علم حادثه - وهو قاصي في مضره - ثم غرر عن القصة، ثم أعذ على
انقضاء بعد ذلك عند أبي حبيفة لا يقضي - وعند أبي يوسف ومحمد يضي

وفي «التناوي» قال أصحاب «الأمال» إن عند أبي يوسف ينفذ قصاؤه
في السواد وهكذا دُكر عن محمد في «الواد» أنه ينفذ قصاؤه في السواد. الكل
مذكور في «الخلاصة» ^(١٤) [والله أعلم] ^(١٥).

﴿ ٥٥ ﴾

= «جامع مقبول» مطر «شرح مختصر التناوي» صحاح [٥٢ ٨] . «(يفاض)» مكرمي

[١٢] «سعد» نو [٥٣ ٧] ، «مجمع الأنهر» [١٦٧/٢] ، «رد المحتار» [٤٢٩/٥]

«مط» «خلاصة القاصي» بخاري [٢٢٩]

(١٤) «حاجي المصنفين» زيادة من «ال»

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا تَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمْ الْمُدْعَى؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا
تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَرٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة، ٢٨٣] وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ

﴿حَايَةُ الْبَيَانِ﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وَبِهِ التَّوْبِيقُ وَالْإِهَانَةُ

اللَّهُمَّ بَسِّرْ وَاخْتِمْ بِعَجْرِ يَا كَرِيمُ^(١)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

ذَكَرَ كِتَابَ [هـ ٤٣٥٠ م] شَهَادَاتٍ بَعْدَ كِتَابِ [أدب] ^(٢) لِقَاصِي، لِأَنَّ الْقَاصِي
يَتَخَدَّعُ فِي حُكْمِهِ إِلَى الشَّاهِدِ، وَكَانَ دَلِيلُ (٢، ٨٢) مِنْ تَسْمَةِ حُكْمِهِ.

قَوْلُهُ (الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا يَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمْ
الْمُدْعَى)، وَهَذَا لَفْظُ الْمُذَوَّرِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٣)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢]، فِيهِ
وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا، لَا يَمْتَنِعُ الْمُدْعُوْنَ لِتَحْمُلِ الشَّهَادَةِ عَنِ الْحَصْرِ لِتَحْتَمُّوا الشَّهَادَةَ.
وَالثَّانِي: لَا يَمْتَنِعُ الْمُتَحَمِّلُونَ إِذَا دُعُوا بَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ لِيُؤَدُّوْهَا، وَالْأَوَّلُ

(١) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وأن»، «وأن».

(٢) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وأن»، «وأن».

(٣) يَنْظُرُ «مَخْتَصَرُ الْمُذَوَّرِيِّ» [ص/ ٢١٩].

«بنت المدعي لأنها حنة وسوف على صفة كائن الخفوق

للذئب، واشتري لتفرض دما في «السير»

وقال في «شرح التاويلات» : «وهذا أشبه، لأن يشهد أن يقولوا انفسهم
الحق منهم ليس شهد عنه، بل لا يخفى مكان الذي هو فيه، وليس لهم هذا القول
في الأداء، بل الأداء لا يكون إلا بعد احكامهم، وقد استمرؤا بحصور ابن دمه،
فلذلك كان أوس»

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ نَحْضَمْتُهَا فَإِنَّهُ شَقَّ قَلْبُهُ﴾
[البقرة: ٢٨٣].

فان في «شرح التاويلات» : «حمل بقلب نكاحاً الشهادة، لأن ذلك
إسما يتحقق بعزم القلب على ذلك، لأن كل قتل بغير طاعة، أو مفسية، وربما
يكون بفعل بقلب، وهو القصد والاحياد، وهو معنى قول السيوطي «إن في
الحمد مضمة إذا صلحت صلح الحمد كله، وإذا فسدت فسدت الحمد كله، إلا
وهي القلب»^١

وقال في «الكشاف» : «كتمان الشهادة هو أن يضمنها، ولا يكلّم بها، فلما
كان أمّة مفترقة بالقلب أسد إليه، لأن إسناد الفعل إلى الحارحة التي تفعل بها
أبلغ، ألا تترك تقول إذا أردت التوكيد هذا مما أضرته عيني، ومما سمعته أذني،
ومما عرفه قلبي. ولأن القلب هو رئيس لأعضاءه، والمضمة التي إن صلحت صلح

١ «السير» في «سير» سعد بن أبي حفص ثم من محمد بن يحيى وقد تقدم يعرفه بدم

٢ هو شرح كتاب «أوائل أهل السنة» لأبي منصور محمد بن محمد بن أحمد بن يحيى (سير في م)
٣٣٣هـ) شذحه (مأتم) هذا خلاص من عدم السير بن يحيى بن محمد بن يحيى (سير في م)

التعريف به

٣ شرح المعاني في كتاب «أصول الفقه» من «سير» | ص ٥٢ |، ومستم في كتاب «سير»

سير عبد العلاء، ذلك يشهد | ص ١٥٩ |، وعبره من حديث الثعلبي بن شد

شهد عنده «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُؤَيْبٍ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» وَقَدْ رَوَاهُ عنه «مَنْ سَرَرَ عَلَى مُسْمٍ
سَرَرَهُ اللَّهُ ١٨» عَلَيْهِ فِي الذَّبِّ وَالْأَجْرَةِ» وَفِيمَا يُهْلُ مِنْ تَنْبِئِ الْمَرْءِ مِنْ

عنه عليه السلام

وَحَدَّثَ صَاحِبُ «السِّرِّ» عَنْ مُسَدِّدٍ عَنْ يَحْيَى (١) عَنْ شُعْبَانَ عَنْ رِثْدَةَ بْنِ
أَسْلَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقْرَبَهُ
أَزْوَاجَ مَرَاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجُلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُؤَيْبٍ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» (٢)

قَالَ ابْنُ شَاهِينَ فِي كِتَابِ «الْمَعْمُومِ» «وَهَرَّالٌ» هُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَيْهِ ابْنُ بَابِي
النَّبِيِّ ﷺ، يَعْنِي: أَشَارَ عَلَى مَاعِزٍ.

وَحَدَّثَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (٣) «٢٠٠»
أَتَى بَسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ (٤) «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ» فَقَالَ «مَا إِحَالُهُ
سَرَقَ» (٥)

وَرَوَى صَاحِبُ «السِّرِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أُمَيَّةَ نَخَعَرُومِيٍّ «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ أُنِيَ بِيصٍّ فَلَمَّا اعْتَرَفَ اغْتِرَابًا، وَلَمْ يُؤَخِّدْ مَعَهُ مَتَاعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا
إِحَالُكَ سَرَقْتَ» قَالَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فُطِخَ، وَحُبِّي،
فَقَالَ «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ» فَقَالَ «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، فَقَالَ «الْبُتْهُمُ تُنْ
عَلَيْهِ» ثَلَاثًا (٦)

(١) وقع بالأصل مسدد بن يحيى، رتب من ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، وهو المواتر
بما وقع في «مسند أبي داود» وهو القوي ومسند هو ابن مريم ويحيى هو ابن سعيد القطان
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المغنود باب في نشر عن أهل المغنود [رقم ٤٣٧٧]، ورواه
في «السيرة الكبرى» في كتاب لرحم، سر عن أبي بصير [رقم ٧٢٧٤]، وأحمد بن محمد
[٢١٦ ٥]، من طريق شيبان بن يحيى.

(٣) هكذا وقع في نسخ «بها» (وأي عند الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٦٨ ٣] ورواه

(٤) معنى تحريمه.

(٥) معنى تحريمه.

قال: واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة من الرجال، بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَأْتِيهِ الْغُشَّةُ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ (الب. ٥١)، ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (الن. ١٠).

عبد الباق

واصحاب لا نجتمعان عند، فإن سقط القطع لثبوت وجب المال، وإن وجب القطع، سقط الضمان^(١).

إذا كان كذلك، وجب على الشاهد أن يقول: أحد، ولا يقول: سرق. مراعاة للجائز، حيث صاحب المال، وحاسب لشارق، ويقول: أحد، حتى يجب المال، ولا يثبت لقطع، لأنه إذا وجب المال يجيء حق صاحب المال.

وإذا لم يجب لقطع يكون الشر على السارق، بخلاف ما إذا قال: سرق، فإنه يسقط الضمان حينئذ، فيصير حق صاحب المال، ولهذا كانت الشهادة بالأخير أولى من السرق، لأنها شهادة على وجه، يثبت المال دون الحد، وفيه رعية الجائز.

إن قلت: كيف كان الشر أقصر مع تنصيص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ (الشهادة) (البقرة: ٢٨٣)؟

قلت: الآية برئت من المداسة في حقوق العاد، لا في الحدود، بدلالة الأحاديث التي رويناها.

قوله: (قال)، واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة من الرجال، أي: قال لعلوري في «مختصره»^(٢).

اعلم: أن الشهادة على مراتب، تدرك جميعها على الترتيب إن شاء الله تعالى.

١ - ينظر: (الاحكام) ١/١١٦، (تبيين الحقائق) ١/٢٠٨، (البحر المحرر) لير ٢/٢٢٥.

(٢) ينظر: «مختصر العلوري» (ص/٢١٩).

في غاية اليسر

مها الشهادة في الرب، لا يُقبل فيها إلا شهادة أربعة رجال عذول مسلمين، وهم أحرار، وهم يشهدون أنهم رأوا كالمس في المكحلة.

واشترط الأربعة، لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةً يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ﴾ (البقرة ١١٢)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَجِشَّةَ مِنْ بَنَاتِهِمْ فَاشْتَهِنَّ عِيْرَ أَرْبَعَةٍ مَكْنُورٍ﴾ (البقرة ١١٢)، وقيل، لأن امرأتنا فعل انيس، فبشرط على كل واحد منهما انساب.

واشترط العذرية لما مر في كتاب «الحدود» أن العاصي في أدائه حلاً، ونصراً^(١) لشهمة الكذب، ولتكافئ لمن ياهل الحمل والأداء، وكذب العبد ليس له أغلية الأداء.

ولا يُقبل في الشهادة في الرأ شهادة النساء، (البقرة ٢٨٢)، أصلاً، لا وحدهن، ولا مع الرجال، ولا لشهادة على الشهادة، ولا كتاب القصص إلى القاضي.

أما شهادة النساء، فلهديث الرهري^(٢) المنصت^(٣) لثمة من لئن رسول الله ﷺ وَأُحْلِفَتْش مِنْ بَعْدِهِ أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ نِسَاءٍ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْحُدُودِ [٢٤٩/٢] والمفصّل^(٤)، ولأن في شهادة النساء شبهة الدية، تمام شهدتهن مقام شهادة لرجال، والحدود تنذر بالمشبهات.

وأراد بالخبيتين: أبا بكر وعمر^(٥).

(١) كد وقع في الشح حلاً وقصراً مصوناً، وهو جزر (ال) والجاردة «حبل وقصراً» (الفتح ١٢٠)، وقع في الشح بخرج عن لغو بعض العرب، حيث مصون به (الفتح ١٢٠) وأما الخراج الاسم والجر حميت بنظر «شرح لكافة مشقة» لابن مالك [١٨٠] و«شرح ألفه بن عاتق» بن طلي [٣١٠/٢]، و«شرح لأشعري» على لامية [٢٩٤/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٨٦١٤]، من طريق عباد بن العوام عن حجاج عن الرهري به نحوه.

ولا تُنقل فيها شهادة النساء بخديث الزهري . ١٠ - مضت اثنتان من لذن رسول الله . ١١ - والحيث من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود وانقصاص ، ولأن فيها شبهة لسرية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تُنقل بها يُندري بأشهاد

ومنها الشهادة بنية الحدود والقصاص ، تُنقل فيها شهادة رجلين ، بقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة النساء ١٢٨٢] وَلَا تُنقل فيها شهادة النساء لما قلنا .

﴿ في غاية البيان ﴾

والزهري من كبار تابعين باحديه ، توفي في شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومئة . كذا قال القتيبي وغيره .

قوله (ولا تُنقل فيها شهادة النساء) ، هذا لفظ القُدوري ، وقد مر بيانه

قوله (ومنها الشهادة بنية الحدود والقصاص ، تُنقل فيها شهادة رجلين) ، وهذا لفظ القُدوري في «مختصره» ، وتعممه فيه «ولا يُنقل [فيها] شهادة النساء» ، وذلك لغويته تعالى ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا ذَوْيَ عَتَلٍ بَيْنَكُمْ ﴾ [النساء ٢] وقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة النساء ١٢٨٢] ، فيُعملُ بعموم النص ، إلا فيما دل دليل الخصوص ، كما في الرِّبَا ، لأنه حَصَّ بِنَصِّ آخر على جِدَّة ، كقوله تعالى ﴿ تَرَوْا ثَوْبًا يُرْجَى بِنَقْدٍ شَهَدَتْهُ ﴾ [النور ١١]

ولا يُقاس الحدود والقصاص على الرِّبَا ، لأن الحدود لا يحوز إثباتها بنفس

(١) في حاشية الأصل : «خ : لا ذكرها»

(٢) سورة النساء : لا س قبله [ص ٤٧٢]

(٣) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة من . ان ، وام ، راجع ، ع ، وام ،

(٥) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

قال: وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١)، سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق (٢)، والوكالة والوصية (٣).....

عناية الجاس

لشبهة فيه، ولأنه يلزم حينئذ معارضة الرأي النص، فلا يجوز، وهذا لأن عموم قوته تعالى ﴿وَشَهِدُوا دَوَىٰ عَدْلٍ مِّمَّكُمْ﴾ (الطلاق ٢)، يقتضي أن يجوز شهادة لشاهدين في الحدود والقيصاص، والقياس على الرأى يقتضي عدم جوازها، بل يقتضي اشتراط الأربعة، فلزم معارضة لا محالة

وإنما لم تجز شهادتهم؛ لحديث الثوري الذي قدمناه، ولأن الحدود [والقيصاص] (٤) مما ينقطع بالشبهة، وفي شهادة النساء شبهة اندلية، فلا يقبل.

قال في «الأجاس»: «قل في «موادير من رُسُوم» ويقتل به - أي: في تعريب - الشهادة على الشهادة، والشهادة من النساء مع الرجال، ويجوز فيه العمور، ويصح فيه الكفأة (٥)، وهو حق الأدبي».

قوله: (لما قل)، إشارة إلى حديث الثوري، وما ذكره من شبهة اندلية.

قوله: (قال) وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١)، سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق، والوصية (٢)، أي قال القُدوري في «مختصره» (٣).

وقال الشافعي (٤): «لا يقبل شهادة النساء إلا في الأموال وخموفها، كالأحل،

(١) رد بعده في (ط) أو ثلاث وأربعة ونحوها والوقف والوصية.

(٢) رد بعده في (ط) أو لجة ولاقرار والإبراء والنود والولاد والسم.

(٣) ناسب المعقولات زيادة من (ن)، و(م)، و(ن)، و(ن)، و(ن)، و(ن).

(٤) في (ع)، و(ط)، و(ط)، و(ط)، و(ط).

(٥) بظن: مختصر القُدوري، [ص/٢١٩]

والحيار، والشفعة، والإجارة، وقيل الحطأ، وكل خرج لا يورث إلا لمار،
فيثبت برجل و مرأتين، وكذا فتح المفقود، وقصر محوم الكتابة، إلا السجم الآخر
عنه وجهان؛ لثبوت العتق عليه، وما ليس بمار، ولا يتوون إلى مال، كالسكج
والرجعة، والطلاق، والعتق، والإسلام، ورثة، والبائع، والولاء، والعدو،
والجرح، والتعديب، والعمو عن المصاص، حتى الوضعية، والوكالة، فيثبت
برجلين، ولا يثبت برجل و مرأتين.

وأما ما لا يظهر للرجال كالأولاد، وعبوب النساء، والرضاع، فإنه يثبت
بأربع نسوة، ولا تثبت الولادة بقول العيلة وخدها كذا في «وحبرهم»^(١)

وجه قوله: أن الأصل في شهادة النساء عدم القبول، لقلة صنظهن ونقص
عملهن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِخْدَتُهُمَا فَتَكْفُرَ إِحْدَهُمَا بِمَا كَفَرَتِ الْأُخْرَى﴾
[البقرة: ٢٨٢]، وقال عليه السلام: «إِنَّهُنَّ مَافَصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ»^(٢)، ولهذا لا تُقبل شهادتهن
في الحدود والنصاص، ولا تُقبل شهادتهن بمردات، ولا يثبتن محلة أيضاً،
ولهذا لا تُصلح للإقامة والقضاء.

فعلم بذلك أن الأصل في شهادتهن عدم القبول، إلا أنها قبلت في الأموال
ضرورة؛ لأن المايعة تقع نعمة، وربما يتعذر إحضار الذكور.

ولا يُمكن إلحاق السكج وحوه بالمال، لأن المال أقل خطراً من النفع،
ولهذا يخري الدل والإباحة ١٠١: ١٠٢ في الأموال دون النصاص، وكذا السكج لا
يقع بعتة، بل بعد مشاوره، فلم يدرم من اعتبار شهادتهن في الأموال وحقونها

(١) يظن أن «وحبر» مع تعريب شرح «وحبر» سماعي [١٣، ١٤، ١٥]

(٢) مصر «خبر» من حديث أبي سعد حنبل في «مروءة بنظر» ما رأيت من مافصات عقل ودين
أعبر على ملك عقول قوي الألبان متهن

وَنَحْوِ ذَلِكَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، لَا تُثْبِتُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ

﴿ غَايَةُ الْمَسْأَلَةِ ﴾

اعْتَارَهَا فِي غَيْرِهَا

وساء قوله تعالى، ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [سور. ٢٨٢]،
فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرْأَتَيْنِ مَعَ الرَّجُلِ، إِلَّا بِمَادَّةٍ دُونَ الْحَصْرِ، كَرَبَا، وَالْحُسُودِ،
وَالْبِضَاصِ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ فِي شَهَادَتَيْهِمَا الْقَبُولُ، لَفِيَامِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ،
وَالضَّبْطِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى الضَّبْطِ: قَبُولُ رَوَايَتِهِمَا فِي الْأَخْبَارِ.

غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ: أَنَّ فِي عَقُولِهِمَا "نَقْصَانٌ" [٢٨٢م] وَصَلَاةٌ، وَدَلَّتْ بِتَخْيِيرِ
بَعْضِهِمَا الْأُخْرَى إِلَيْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَتَدَخِّرُ بَعْضُهُمَا لَآخَرَتِ ﴾ [العن. ٢٨٢].

وَلَا يَتَمَيَّزُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا اشْتِهَاءُ، يَنْقُطُ بِهِ مَا يَنْسَبُ بِالشَّهَةِ: كَالْحُدُودِ
وَالْبِضَاصِ، وَيُثَبِّتُ مَا لَا يَنْقُطُ بِالشَّهَةِ، كَأَثَرِ لِحْقُوقِ، بِخِلَافِ شَهَادَةِ بَسَاءِ
مُتَفَرَّدَاتٍ: حَيْثُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقْتَلَ، لَوْحُودِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالضَّبْطِ،
إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُقْتَلْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُمَا يُعْصِي ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ خُرُوجِهِمَا، وَمِنْ
مَامُورَتٍ بِالْقِرَارِ فِي بَيُوتِهِمَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَفَرَدَى يَتَوَكَّنُ ﴾ [الاحزاب ٢٣]

وَلَا يُقَالُ: مَا لَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ إِذَا لَمْ يُقْتَلْ فِيهِ شَهَادَةُ لِسَانٍ مُتَفَرَّدَةٍ: بِشَيْءٍ
إِلَّا تُقْتَلَ أَيْضًا شَهَادَتُهُمَا مَعَ الرَّجُلِ، كَمَا فِي الْحُدُودِ وَبِضَاصِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: يَطْلُ دَلِيلٌ بِالْأَجَلِ وَالْجِدَارِ، عَلَى أَنَّ نَقُولَ، الْقِيَاسُ مَعَ وَحْدِهِ
لِغَرَقِ بَيْنِ الْأَصْلِ وَالْمَرْعِ بِإِجْلٍ، وَقَدْ وَجَدَ الْعَرَفِيُّ، أَنَّ الْأَصْلَ يَنْقُطُ بِالشَّهَةِ،
فَلَمْ يُقْتَلْ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، بِخِلَافِ الْمَرْعِ.

قَوْلُهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ)، كَالْعَقْلِ وَالنِّسَاءِ

ونواعها، لأن الأصل فيها عدم القبول لنفس المقتل واختلاف المصنط وقصر
الولاية فإنها لا تصلح للإبراء وهذا لا يقبل في الحدود، ولا يقبل شهادة
الأزبع منهم وخالف إلا أنها قست في الأموال ضرورة، ولشكاح أعظم حصر
وأقل وقوع فلا ينحصر ما هو ذاتي حصرًا وأكثر وجودًا

وبأن الأصل فيها القبول لو خود ما يمتنع عليه أهلية الشهادة وهو
المشاهدة والمصنط والأداء، إذ الأول يخص لعلم للشاهد، والثاني بغير
وبالثالث بخص انعم لنقاصي ولهذا يقبل إخبارها في الأخبار، ونقص
المصنط بزيادة الشبان نحير يصم الأخرى إتيها فتم يتق بعد ذلك إلا الشهادة
فبهذا لا تقبل فيما يتدرى بالشهاد، وهذه الحقوق تثبت مع الشهاد وعدة
قول الأزبع على خلاف قياس كي لا يكثر خروجهن

قال ويقتل في الولادة، والبيكار، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

قوله (ونواعها)، أي ونوع لأموال، نحو حيار، والأحل، والنساء،
وعبر ذلك ما ذكرنا

قوله: (إلا أنها قست في الأموال)، استثناء من قوله (لأن الأصل فيها عدم
القبول)، وبأنه مراد

قوله (بالأول)، أي باستعانة

قوله (وبالناسي بغير)، أي بالمصنط تمن انعم للشاهد.

قوله (وبالثالث)، أي بالأداء

قوله (وهذه الحقوق)، أراد بها الشكاح، والطلاق، ولو كلة، والنوص
ونحو ذلك

قوله (ويقتل في الولادة، والبيكار، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

عَلَيْهِ الرُّجَالُ شَهَادَةُ أَمْرٍ وَاحِدَةٍ؛ يَقُولُ [٤٩] إِنَّ الشَّهَادَةَ أَسْمَاءُ خَيْرَةٌ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرُّجَالُ لِنَظَرِ إِيَّاهِ وَالْمُجْعَعُ الْمُحْسَنُ بِالْأَيْفِ وَالْأَمُّ تُؤَادِيهِ الْمَحْسَنُ فَتَسَاوَى لَأَقْسٍ.

→ غاية المودة ←

عَلَيْهِ الرِّجَالُ: شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، هَذَا يَقْطَعُ الْمُدِيرِيُّ فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١١).

وقال مالك- ونحو شهادة امرأتين مفردتين في الولادة، والاستهلال، وعيوب
لأء، والإماء، ولا يجوز لي ذلك شهادة امرأة واحدة هذا لفظ كتاب «التمريع»
لأصحاب مالك رحمهم الله ومذهب ابن أبي ليلى في «المبسوط»: بقول مالك-

وقال الثامني رحمه الله: يُشترط الأربع فيما لا يظهر للرجال، كالولادة، وعيوب
 لها، والرَّصع، ولا يثبت الولادة بقول النسيبة وحدها، وقد أمضينا الرواية
 عن «وجيزهم»^(٢).

وذكر الجرجاني^(١) من أصحاب أحمد بن حنبل رحمه الله في المختصره: «وَيُقْبَلُ
بِمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ مِنْ الرُّضْعِ، وَالْوِلَادَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالْعِدَّةِ»^(٢)، وما
[إد ٣٥٣ م] أَشْهَبُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلَةً»^(٣)

() مطر المختصر بقدری [ص ۲۱۹]

٢١. مطهر، انصرفت في هذه الإمام مالك بن أنس: لاسي حذلق (٢٢٣)

(٣) بط (الوجيز) مع التعريف شرح الوجيز: لعرابي [٤٨/ ١٣]

١. الحرفي: هو عُفْر بن الحسين بن عبيد الله، أبا القاسم، نفيه العلامة شيخ الحليّة في زمانه. يشتهر
إلى شيخ الحرّقي - ووفاته بدمشق - له تصانيف أحسنها، وبقي منها «المختصر» في مذهب الإمام
حمد، المعروف بـ «مختصر الحرفي» (توفي سنة ٣٣٠ هـ) يطرأ عليه عدد من الخطب
العدائي [٦٠٣/٨] و«سير أعلام النبلاء» لنديم [١٥/٣٦٣]

(د) ومع بالأصل "والمدونة" والمشتق من "(أ)، و(ب)" واضح أن الأصل في المراجع هو ما
قدم في: المحقق البحريني.

(٢١) بنظر المختصر الحرفي: [ص ١٥٥]

الدُّكُورَةُ لِيَحْفَظَ التَّقْطُرَ لِأَنَّهُ يَنْظُرُ الْحَسَنَ إِلَى الْحَسَنِ أَحَبُّ إِلَيْهِ لِيَسْقُطَ أَحَدُهُمَا الْعَادُ

المجلة العلمية

وجه الاستدلال بذلك أن اللام للعهد، ولم تمكن جعل العهد لآل لا
عهد في أقسام الخموع، فحمل على الحسن محمد، لأن من حسن معنى
الجماعة، ومعنى العهد نصاً، لأنه يراد به عهد الحسن من أقسام الأحاس، فكان
لحسن على الحسن أولى، ثم الحسن ياور الأديب، يبقى مع أعمال بكر،
فصل الشهادة الواحدة، فكان الحديث حجة على المحصور

ولأن أصحاب دعو في «الأسرار» وعمره على خديته أن لتبي
«أحار شهادة القابضة في الولادة»

وكذلك زوج عليّ وس عتسي يزوج ، ولأن ما نقل عنه قول أسماء علي
الامراء لا يُعتبر به العدد ، كالإحار عن النبي صلى

وقد ذكر في «مختصر الأسرار» عن الحاكم أنه ذكر في «المستقى» أن لفظ الشهادة والحريّة غير معتبر عندنا، ثم قال «وفد حكى عن الكرخي أن الشهادة على الولادة ليست بشهادة» وإنما هي خبر.

وقال في المختلف: قال أن هـ حمز. وليس شهاده، ولهد لا تشد له
لمطه الشهادة، وحمز الواحد في البيانات مقسوم.

وَلَا يُقَالُ: شَهِادَةٌ بِحَقِّ فَيْسَلٍ طَ بِهَا لَعَدُّ كَثِيرِ الشَّهَادَاتِ

١- حرجه الطبري في «معجم الأوسط» [١٨٩١]، و«معجمي عن الله» [٢٣٦]، و«سبيل
في «حسن بكار» [١٥١٠]، من طرف محمد بن عبد الحليم بن سفيان عن أحمد بن حنبل عن
عن أبي بكر بن محمد بن عيسى بن دور عنه «في الولادة»

قاله الدارقطني والبيهقي: محمد بن عبد الملك لم يسمع من لأحمد بن سفيان بن عيينة
وقرأ ابن عبد الهادي: حدثني حمزة بن محمد بن عوف: حدثني أحمد بن عوف: حدثني
حمزة بن أحمد بن عوف: [١٩٥] [١٩٦] [١٩٧] [١٩٨] [١٩٩] [٢٠٠] [٢٠١] [٢٠٢] [٢٠٣] [٢٠٤] [٢٠٥] [٢٠٦] [٢٠٧] [٢٠٨] [٢٠٩] [٢١٠] [٢١١] [٢١٢] [٢١٣] [٢١٤] [٢١٥] [٢١٦] [٢١٧] [٢١٨] [٢١٩] [٢٢٠] [٢٢١] [٢٢٢] [٢٢٣] [٢٢٤] [٢٢٥] [٢٢٦] [٢٢٧] [٢٢٨] [٢٢٩] [٢٣٠] [٢٣١] [٢٣٢] [٢٣٣] [٢٣٤] [٢٣٥] [٢٣٦] [٢٣٧] [٢٣٨] [٢٣٩] [٢٤٠] [٢٤١] [٢٤٢] [٢٤٣] [٢٤٤] [٢٤٥] [٢٤٦] [٢٤٧] [٢٤٨] [٢٤٩] [٢٥٠] [٢٥١] [٢٥٢] [٢٥٣] [٢٥٤] [٢٥٥] [٢٥٦] [٢٥٧] [٢٥٨] [٢٥٩] [٢٦٠] [٢٦١] [٢٦٢] [٢٦٣] [٢٦٤] [٢٦٥] [٢٦٦] [٢٦٧] [٢٦٨] [٢٦٩] [٢٧٠] [٢٧١] [٢٧٢] [٢٧٣] [٢٧٤] [٢٧٥] [٢٧٦] [٢٧٧] [٢٧٨] [٢٧٩] [٢٨٠] [٢٨١] [٢٨٢] [٢٨٣] [٢٨٤] [٢٨٥] [٢٨٦] [٢٨٧] [٢٨٨] [٢٨٩] [٢٩٠] [٢٩١] [٢٩٢] [٢٩٣] [٢٩٤] [٢٩٥] [٢٩٦] [٢٩٧] [٢٩٨] [٢٩٩] [٣٠٠] [٣٠١] [٣٠٢] [٣٠٣] [٣٠٤] [٣٠٥] [٣٠٦] [٣٠٧] [٣٠٨] [٣٠٩] [٣١٠] [٣١١] [٣١٢] [٣١٣] [٣١٤] [٣١٥] [٣١٦] [٣١٧] [٣١٨] [٣١٩] [٣٢٠] [٣٢١] [٣٢٢] [٣٢٣] [٣٢٤] [٣٢٥] [٣٢٦] [٣٢٧] [٣٢٨] [٣٢٩] [٣٣٠] [٣٣١] [٣٣٢] [٣٣٣] [٣٣٤] [٣٣٥] [٣٣٦] [٣٣٧] [٣٣٨] [٣٣٩] [٣٤٠] [٣٤١] [٣٤٢] [٣٤٣] [٣٤٤] [٣٤٥] [٣٤٦] [٣٤٧] [٣٤٨] [٣٤٩] [٣٥٠] [٣٥١] [٣٥٢] [٣٥٣] [٣٥٤] [٣٥٥] [٣٥٦] [٣٥٧] [٣٥٨] [٣٥٩] [٣٦٠] [٣٦١] [٣٦٢] [٣٦٣] [٣٦٤] [٣٦٥] [٣٦٦] [٣٦٧] [٣٦٨] [٣٦٩] [٣٧٠] [٣٧١] [٣٧٢] [٣٧٣] [٣٧٤] [٣٧٥] [٣٧٦] [٣٧٧] [٣٧٨] [٣٧٩] [٣٨٠] [٣٨١] [٣٨٢] [٣٨٣] [٣٨٤] [٣٨٥] [٣٨٦] [٣٨٧] [٣٨٨] [٣٨٩] [٣٩٠] [٣٩١] [٣٩٢] [٣٩٣] [٣٩٤] [٣٩٥] [٣٩٦] [٣٩٧] [٣٩٨] [٣٩٩] [٤٠٠] [٤٠١] [٤٠٢] [٤٠٣] [٤٠٤] [٤٠٥] [٤٠٦] [٤٠٧] [٤٠٨] [٤٠٩] [٤١٠] [٤١١] [٤١٢] [٤١٣] [٤١٤] [٤١٥] [٤١٦] [٤١٧] [٤١٨] [٤١٩] [٤٢٠] [٤٢١] [٤٢٢] [٤٢٣] [٤٢٤] [٤٢٥] [٤٢٦] [٤٢٧] [٤٢٨] [٤٢٩] [٤٣٠] [٤٣١] [٤٣٢] [٤٣٣] [٤٣٤] [٤٣٥] [٤٣٦] [٤٣٧] [٤٣٨] [٤٣٩] [٤٤٠] [٤٤١] [٤٤٢] [٤٤٣] [٤٤٤] [٤٤٥] [٤٤٦] [٤٤٧] [٤٤٨] [٤٤٩] [٤٥٠] [٤٥١] [٤٥٢] [٤٥٣] [٤٥٤] [٤٥٥] [٤٥٦] [٤٥٧] [٤٥٨] [٤٥٩] [٤٦٠] [٤٦١] [٤٦٢] [٤٦٣] [٤٦٤] [٤٦٥] [٤٦٦] [٤٦٧] [٤٦٨] [٤٦٩] [٤٧٠] [٤٧١] [٤٧٢] [٤٧٣] [٤٧٤] [٤٧٥] [٤٧٦] [٤٧٧] [٤٧٨] [٤٧٩] [٤٨٠] [٤٨١] [٤٨٢] [٤٨٣] [٤٨٤] [٤٨٥] [٤٨٦] [٤٨٧] [٤٨٨] [٤٨٩] [٤٩٠] [٤٩١] [٤٩٢] [٤٩٣] [٤٩٤] [٤٩٥] [٤٩٦] [٤٩٧] [٤٩٨] [٤٩٩] [٥٠٠] [٥٠١] [٥٠٢] [٥٠٣] [٥٠٤] [٥٠٥] [٥٠٦] [٥٠٧] [٥٠٨] [٥٠٩] [٥١٠] [٥١١] [٥١٢] [٥١٣] [٥١٤] [٥١٥] [٥١٦] [٥١٧] [٥١٨] [٥١٩] [٥٢٠] [٥٢١] [٥٢٢] [٥٢٣] [٥٢٤] [٥٢٥] [٥٢٦] [٥٢٧] [٥٢٨] [٥٢٩] [٥٣٠] [٥٣١] [٥٣٢] [٥٣٣] [٥٣٤] [٥٣٥] [٥٣٦] [٥٣٧] [٥٣٨] [٥٣٩] [٥٤٠] [٥٤١] [٥٤٢] [٥٤٣] [٥٤٤] [٥٤٥] [٥٤٦] [٥٤٧] [٥٤٨] [٥٤٩] [٥٥٠] [٥٥١] [٥٥٢] [٥٥٣] [٥٥٤] [٥٥٥] [٥٥٦] [٥٥٧] [٥٥٨] [٥٥٩] [٥٦٠] [٥٦١] [٥٦٢] [٥٦٣] [٥٦٤] [٥٦٥] [٥٦٦] [٥٦٧] [٥٦٨] [٥٦٩] [٥٧٠] [٥٧١] [٥٧٢] [٥٧٣] [٥٧٤] [٥٧٥] [٥٧٦] [٥٧٧] [٥٧٨] [٥٧٩] [٥٨٠] [٥٨١] [٥٨٢] [٥٨٣] [٥٨٤] [٥٨٥] [٥٨٦] [٥٨٧] [٥٨٨] [٥٨٩] [٥٩٠] [٥٩١] [٥٩٢] [٥٩٣] [٥٩٤] [٥٩٥] [٥٩٦] [٥٩٧] [٥٩٨] [٥٩٩] [٦٠٠] [٦٠١] [٦٠٢] [٦٠٣] [٦٠٤] [٦٠٥] [٦٠٦] [٦٠٧] [٦٠٨] [٦٠٩] [٦١٠] [٦١١] [٦١٢] [٦١٣] [٦١٤] [٦١٥] [٦١٦] [٦١٧] [٦١٨] [٦١٩] [٦٢٠] [٦٢١] [٦٢٢] [٦٢٣] [٦٢٤] [٦٢٥] [٦٢٦] [٦٢٧] [٦٢٨] [٦٢٩] [٦٣٠] [٦٣١] [٦٣٢] [٦٣٣] [٦٣٤] [٦٣٥] [٦٣٦] [٦٣٧] [٦٣٨] [٦٣٩] [٦٤٠] [٦٤١] [٦٤٢] [٦٤٣] [٦٤٤] [٦٤٥] [٦٤٦] [٦٤٧] [٦٤٨] [٦٤٩] [٦٥٠] [٦٥١] [٦٥٢] [٦٥٣] [٦٥٤] [٦٥٥] [٦٥٦] [٦٥٧] [٦٥٨] [٦٥٩] [٦٦٠] [٦٦١] [٦٦٢] [٦٦٣] [٦٦٤] [٦٦٥] [٦٦٦] [٦٦٧] [٦٦٨] [٦٦٩] [٦٧٠] [٦٧١] [٦٧٢] [٦٧٣] [٦٧٤] [٦٧٥] [٦٧٦] [٦٧٧] [٦٧٨] [٦٧٩] [٦٨٠] [٦٨١] [٦٨٢] [٦٨٣] [٦٨٤] [٦٨٥] [٦٨٦] [٦٨٧] [٦٨٨] [٦٨٩] [٦٩٠] [٦٩١] [٦٩٢] [٦٩٣] [٦٩٤] [٦٩٥] [٦٩٦] [٦٩٧] [٦

والغيث يثبت بقولهن فيختلف البائع

وأما شهادتهن على استهلال الصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في حق الإزث، لأنه مما يقطع عليه الرجال إلا في حق الصلاة لأنها من أمور الناس وعندهما ثقل في حق الإزث أيضاً لأنه صوت عند الولادة ولا يخصوها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة.

باب شهادة البكر

قال العنابي في «شرح الجامع الكبير» في باب البيع: «الذي يكون له الاختلاف شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يقطع عليه الرجال حجة من غير يمين، إذا تأيدت بمؤيد، وإن لم تأيّد يُعسر في حق توجّهه، المحضوم، لا في إتمام الخصم»

ثم قال: «وإن اشترى جارية على أنها بكر، ثم احتلها قبل القبض أو بعده، فعال البائع، هي بكر في الحال، وإن الفاسي يربها النساء، وإن قلن هي بكر، لزم المشتري من غير يمين لائق، لأن شهادتهن تأيدت بمؤيد ههنا، لأن الأصل البكارة»

وإن قلن: ثبت، لم يثبت حق البيع بشهادتهن، لأن البيع حق قوي، وشهادتهن (١٠٠) حجة ضعيفة، لم تأيّد بمؤيد، لكن ثبت حق المحضومة لتوجه يمين على البائع، لأن اليمين لا بُدّ لها من الدعوى والمحضومة، وحق المحضومة حق ضعيف، لأنه ليس بمقصود لنفسها، فجار أن يثبت بشهادتهن، فيختلف لائق: لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر، وإن لم يكن قصدها خلف بالله، لقد بعثها وهي بكر، فإن نكل، يرد عليه، وإن حلف لزم (١٠٠) «مشتري» والباقي ينظر في حر شرط الحبار من شرحنا هذا.

قوله: (وأما شهادتهن على استهلال لصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في

حق الإزث)

قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ بَعْدَالَةٍ، وَلِنُقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِكِ
الشَّاهِدُ لِنُقْطَةِ الشَّهَادَةِ، وَفَرَّ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبِتْ شَهَادَتَهُ

اعْلَمْ أَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ الْوَاحِدَةِ بِخُرْجِ الْمُسْلِمَةِ عَلَى مَسْهَلٍ الْقِي فِي حَقِّ
الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِحُجُورٍ لَا تُقْبَلُ، ثُمَّ فِي حَقِّ الْإِثْمِ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ
رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَدَايَ حِسَّةٍ وَفَرَّ

وَعَدَهُمَا تُثْبِتُ فِي شَهَادَتِهَا وَحْدَهَا، لِأَنَّ صَوْتَهُ يَصْغُرُ عِنْدَ الْوَلَادَةِ، وَعَدَهُ
لَا يَخْضُرُ الرَّحُلُ

وَأَيُّ حِسَّةٍ أَنَّ شَهَادَتَهَا عَلَى الْإِسْتِهْلَابِ فِي حَقِّ الْإِثْمِ مِنْ سَبَبِ الْقِي،
وَالْإِثْمِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَبِيلَةِ وَحْدَهَا، لِعَدَمِ الْقَضْرُورَةِ، لِأَنَّ صَوْتَ الصَّبِيِّ مَدَّ
يَصْغُرُ عَلَيْهِ الرَّحُلُ، بِجَلَابِ شَهَادَتِهِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُمَا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، لَسَرَّ
حَبْرُ الْوَاحِدِ فِي نَسَبَاتِ

وَالْمَسْهَلُ الصَّبِيُّ إِذَا صَاحَ عِنْدَ الْوَلَادَةِ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ الْمَدِينَةِ، وَلِنُقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِكِ
الشَّاهِدُ لِنُقْطَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَالَ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبِتْ شَهَادَتَهُ)، أَيُّ قَالَ يُقْضَى
فِي «مَحْتَصَرِهِ»

وَقَدْ يَتَبَيَّنُ قَبْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى عَوْرَاتِ أَرْبَعَةٍ

شَهَادَةُ فِي الرِّبَا يُشْرَطُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرُّجَالِ، وَلَا تُغْنَى شَهَادَةُ امْرَأَةٍ

(١) سَمِعْتُ الْمُحْتَصِفَ زَيْدَ الْبَلَاغِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ [١٦٣٠: ٣] «السُّوَدَةُ» [١٦٤: ١٦] وَجاء
عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَمْعِ الْعَمِيرِ [١٦٤: ١٦] «مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ» [٣١٠: ٨] وَجاءَ عَنِ ابْنِ
عَسَاكِرَ [١٦٤: ١٦] «ابْنُ الْحَدَّادِ» [٢٠٩: ٢] وَجاءَ عَنِ ابْنِ عَسَاكِرَ [٣٧٢: ١٦]
(٢) بِمَنْظَرِ «مَحْتَصَرِ الْقُلُوبِيِّ» [ص/٢١٩]

أما العدالة فنقله تعالى ﴿ وَمَنْ تَرَصَّدْ مِنْ أَشْهَدٍ ﴾ [١٢٨٢] .
ونقله تعالى ﴿ وَتَشْهَدُوا دُونِ عَدْلٍ مَكْرُومٍ ﴾ [١٢] ، ولأنَّ العدالة هي المَعِصَةُ
لِلصَّدَقِ ، لأنَّ مَنْ يَتَعَاطَى عِوَضَ الْكُذْبِ قَدْ يَتَعَاطَى

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْعَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجْهَهُ فِي أَشْئٍ ذَا مَرُوءَةٍ نُقِلَ
شهادته لَأَنَّهُ لَا تُشَاجِرُ لَوْحَاهُ وَتَفْتَحُ عَنِ الْكُذْبِ لَمَرُوءَتِهِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ،
إِلَّا أَنَّ الْقَاصِي لَوْ مَضَى بِشَهَادَةِ الْعَاسِقِ يَصِيحُ عِنْدَهُ (١) وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفَةً .

﴿ شَاهِدٌ بِنَاسٍ ﴾

وشهادة في سائر الحدود والقصاص يُشْرَطُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ، وَلَا يُشَلُّ
شهادة النساء

وشهادة في سائر الحقوق يُغْنِي فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَنِسَاءَيْنِ
وشهادة فيما لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّحَالُ: كَالْوِلَادَةِ وَالتَّكَارُفِ ، وَعَيُوبِ نِسَاءٍ تُقْبَلُ
فِيهَا شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ عَدِيَّةٍ ، وَالتَّنَائِي أَحْوَجُ

ثُمَّ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ الْعَدَالَةِ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ ، وَهَذَا هُوَ احْتِيَاؤُ الْمَذُورِيِّ ،
وَعِنْدَهُ مُتَابِعًا ، وَمُتَابِعُ بَلَّحٍ ، وَمُتَابِعُ الْعِرَاقِ عَلَى حِلَابٍ هَذَا (٢) كَمَا ذَكَرَ
فِي «الخلاصة» قَتْلَ الْمُصَلِّ الثَّلَاثِ مِنَ الشَّهَادَاتِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ هَذَا
عَنِ «المنتقى» أَنَّ لَفْظَ الشَّهَادَةِ وَالْحُرِّيَّةِ عِبَرٌ مُغْسِرٌ .

وقَدْ حُكِيَ عَنِ الْكَرْجِيِّ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْوِلَادَةِ لَيْسَتْ بِشَهَادَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ
خَبَرٌ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ صَاحِبُ «المختلف» (٣) .

أما اشتراطُ الْعَدَالَةِ فنقله تعالى ﴿ وَتَشْهَدُوا دُونِ عَدْلٍ مَكْرُومٍ ﴾ [١٢] .

(١) زَادَ بِهِ فِي (ط) . «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَصِحُّ» .

(٢) يَنْظُرُ: «خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبَحَارِيِّ [ق/ ٢٦٧] .

(٣) سَمِعْتُ مِنْ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ «وَرَوَاهُ» لِأَبِي بَكْرٍ السَّمْعَوِيِّ [١٦٤٢ ٣] .

وأما لفظة الشهادة فلائ الشخص بصفت بشرائطها إذا الأمر فيها بهد
اللفظة، ولأن فيها زيادة زحيد، فإن قوله أشهد من ألقط التميم كماله أشهد
بأنه فكون لا تصح عن الكذب بهذه اللفظة أشد

في حديث

وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ شَهْدَةٍ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، والقاسق [٢٨٢، ١، ٢]،
مترجبي، فلا نقل شهادة

وقوله تعالى ﴿يُرْجَى كَرَامَتُكُمْ بِشَهَادَةٍ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، ولأن القاسق مترجى
ما هو محترم في دينه، وإنما تقدم على شهادة الزور أيضاً، فترد شهادة شفهية

وعن أبي يوسف رحمته الله أن القاسق إذا كان ذا مروءة نقل شهادة، لأن
يُقدم على الكذب بمروءته، ولا تستأخر عن شهادة الزور لوجاهته، والأول أصح
لما يكون من الآيات، ولأن في قول شهادة القاسق إكرامه، والقاسق يحث به،
رخاءه عن المفسية

بؤيده قوله رحمته الله «إذا لقيت القاسق، فأنه يوحى منكهم»

وأما اشتراط لفظة الشهادة فلائ الشخص حاشا بلفظ شهادة، كونه
تعالى ﴿رَتَّبُوا دُونَ عَنِّي﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ
الشَّهْدَةِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿وَأَمْسُوا شَهْدَةَ يَدَيْكُمْ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]،
ذلك، فلما وردت الشخص بلفظ الشهادة، لم يَحْزَنْ تَعْيِيرُهَا وَتَمْدِيلُهَا

(١) ينظر: «المبسوط» للرخسي [١٣١/١٦].

(٢) المرأة - بالشد - كالمرؤة وهي ذات نفس خيل من عتق الإنسان عسى، وهو من
محاسن الأخلاق وحسن العادات وهو يقدم بحرف يندك

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب [٣٨٦]، عن عبد الله بن مسعود عن القاسق رحمته الله في
سبب جهل القاسق، وأشد شدة رحمته الله أمر شون الله رحمته الله أن يجهل به، فإن لا يصح
لفظه - جهل منكهم -

وَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ حَتَّى يُشْرَطَ الْعَدَالَةُ، وَنُقْطَةُ
لِلشَّهَادَةِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الْوِلَادَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ شَهَادَةَ لَهَا فِيهِ
مِنْ مَعْنَى الْإِثْرَامِ حَتَّى اخْتَصَّ بِمُخْلِصِ الْقَصْدِ وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ

قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ وَلَا يَسْأَلُ
حَتَّى يَطْعَنَ الْحَضَمُ لِقَوْلِهِ - ع - «الْمُسْلِمُونَ عُذُورٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ»

عبد الله بن عبد الله

قَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيحُ)، احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ سَجَّحَ الْعِرَاقَ [٢٨٥، ٢٨٦] وَقَدْ تَرَقَّى قَبْلُ

هـ

قَوْلُهُ: (وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ)، أَيُّ مُشْرَطٌ فِي شَهِيدٍ: الْحُرِّيَّةُ
وَالْإِسْلَامُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُرَاتِبِ الشَّهَادَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ)،
هَذَا لَفْظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»، وَهُوَ
سَأَلَ عَنِ الشُّهُودِ، وَإِنْ طَعَنَ الْحَضَمُ فِيهِمْ سَأَلَ عَنْهُمْ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
ع - لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي سَرٍّ وَالْعَلَايَةِ ع - وَمَدَّعُ الشَّافِعِيِّ يَزِيدُ
كَتَرْلَهُمَا ع - كَذَا فِي «شرح الأقطع» (٢٨٧).

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ يَقُولُ: «الْإِحْلَافُ فِي هَذِهِ لِمَا بِهِ مِنْ أَصْحَابِهَا؛ لِأَنَّ
أَبَا حَبِيبَةَ ع - أَجَابَ فِي رِوَايَةٍ، وَكَانَ الْعَالِمُ عَلَى مَا شَهِدَهُ مِنْهُمْ لِعَدَالَتِهِ، وَقَدْ
رَكَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْبِي الَّذِي أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَنْشُو الْكَذِبَ»

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

١٠ ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠] و«شرح الأقطع» [ص/ ٢٨٥، ٢٨٦]

١١ ينظر: «شرح مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢٨٩]

١٢ حَذَّاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» كَمَا فِي «مَجْمَع صَنَائِعِ الْمُؤَلِّفِينَ» [ص/ ١٨٠، ١٨١]

إلا مخذوداً في قذف، ومثل ذلك مروى عن عمر رضي الله عنه، ولأن الظاهر هو
الأنحرار عما هو محرم دينه، وبظاهر كفاية [د] لا وصول [٢٩١] ما إلى القطع

في هذه المسألة

وأجاب أبو يوسف ومحمد رحمهما في ردهما، وقد تقرر الدس، وكثر المساد،
وتو شاهد ذلك أبو حنيفة لقل بقولهم رحمهم الله، وهذا معنى قوله في «المس» (وقبل
هذا اختلاف غصير وزمان)

اعلم أن في الحدود والقصاص لا يتميز الحاكم عن طاهر العدل
[٢٣٥٥/٥]، بل يسأل عن الشهود، ويتعصب، ذمناً للحد، لقوله عليه السلام «أذرعوا
الحدود بالشبهات»، ولأن الحدود يخطأ فيها لا يخطأ في غيرها، وهذا لا
يقلل فيها شهادة النساء، ولا الشهادة على الشهادة، فوجب الاحتياط بالشواهد عن
العدالة

وأما في غير الحدود والقصاص، فإن طعن الخصم في الشهود، سأل عنهم
بالاتفاق، لأنه حق وجب له بدعواه، وإن لم يكن حقاً له قبل الدعوى، كخصم
محلس الحكم والاستحلاف، وإن لم يظن لخصم، فيكتفى بطاهر العدالة عند
أبي حنيفة خلافاً لصاحبه

ينظر «خير القرون قري»، ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم ثم الآخرون ردياً
وقد علقه الرمادي في كتاب الشهادات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [٥٤٩]، عن غير من
الحديث، هي الشرا عليه السلام قال «خير الناس قري، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم»
الكلمات حتى يشهد الرجل ولا يشهد، وبحلف الرجل ولا ينحلف

وهذا عند ساجي في كتاب الرجال باب ما يحذر من رده، بعد ما في [١٠٦٥]،
ومصدر في كتاب مسائل لصحابة باب فصل بصدقه ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم [٢٥٢٣]
[٢٥٢٣]، ينظر «خير الناس قري»، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم
شهادة أحدهم بمسألة، ومسألة شهادة، ينظر البخاري

(إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَانْقِضَا صِفَتِهِ بِسَأْلِ عَنِ الشُّهُودِ) لِأَنَّهُ تَحْتَاطُ لِإِسْقَاطِهَا

غاية التبيين

وَحُكْمُ قَوْلِهِمَا: أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا، وَقَدْ يَكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يَكُونُ عَدْلًا، أَوْ كُفْرًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْاِسْتِكْشَافِ؛ صِدْقَةً لِلْقَضَاءِ عَنِ الْبَطَالِ عَلَى تَقْدِيرِ طُهْوَرِ الشُّهُودِ عِيدًا أَوْ كُفْرًا.

وَوَحْيُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، أَنَّ الشَّيْءَ رحمته الله قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ ^١، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنِ عِدَالَتِهِ فِي الْبَاطِنِ، حَيْثُ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الْعَدَالَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ رحمته الله «الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ، بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ، إِلَّا مَخْلُودًا فِي قَذْفٍ» ^(٢).

وَيُكْتَفَى بِظَاهِرِ تَقْدِيرِ الْوُصُولِ إِلَى الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ قَبُولَ قَوْلِ الْمُرَكَّبِيِّ أَيْضًا عَمَلٌ بِالظَّاهِرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَعِنَ لِمَشْهُودٍ عَنْهُ، حَيْثُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ تَمَاطَلُ انْظَاهِرَانِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُسْلِمًا لَا يَكْدُبُ ظَاهِرًا، فَكَدِيبَتُ الْحَضَمِ مُسْلِمٌ لَا يَكْدُبُ فِي طَعْنِهِ ظَاهِرًا، فَوَحْيُ الشَّرَّاحِ؛ طَعْنًا لِمَنْ رَجَحَ أَحَدَ الظَّاهِرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهَذَا كَمُدَّعِي الشُّمْعَةِ بِالْجَوَارِ، حَيْثُ لَا يُدْرِيهِ الْقَاضِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى مِلْكٍ لَدَّرٍ، إِذَا طَعِنَ الْحَضَمُ؛ فَحَيْثُ يَلْزِمُهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يُغَيِّرُ لِلْإِلْزَامِ، فَكَذَا مِمَّا حَرَّمَ فِيهِ، وَلِأَنَّ لِسَلَفِ بَصَالِحٍ لَمْ يَسْأَلُوا عَنِ الشُّهُودِ؛ بَلْ اِكْتَفَوْا عَلَى ظَاهِرِ بَعْدَالَتِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَنْهُمْ ابْنُ شُبْرَمَةَ، فَذَلِكَ تَعَدُّهُمْ عَلَى اعْتِبَارِ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ ^(٣)، كَذَا فِي «شرح الأقطع»

(١) مضمون تحريجه في كتاب الصوم

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٠٧/٤]، ومن طريقه السهلي في «مسند الكبرى» ١٠، ١٩٧. عن عمر بن الخطاب بنقط «المسلمون عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا مَجْنُونًا فِي حَدٍّ أَوْ مُجْرِبًا فِي شَهَادَةٍ زُورٍ، أَوْ ظَلِيمٌ فِي وَلَاءٍ أَوْ مَرِيءٌ»

قال ابن حزم «لم يصح قط عن عمر» بنظر «المحققين» لاين حرم [٤١٧/٩]

(٣) بنظر: «شرح مختصر القسوري» للأقطع [٢٩٠/ق]

فَيَشْرَطُ الْإِسْتِفْصَاءَ فِيهَا، وَلِأَنَّهُ اشْتَهَتْ فِيهَا ذَرْبَةً، وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ، لِأَنَّهُ تَعَدَّلَ الطَّاهِرِينَ بِسَأَلِ طَلَبًا لِسُرْحِيحٍ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا تَذْأَنَ يَسْأَلُ عَنْهُمْ فِي السَّرِّ وَالْعَلَايَةِ فِي سَائِرِ الْحُقُوفِ) لِأَنَّهُ الْقَصَاءُ مَسَاءٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ تَعْدُولٍ بِعَرَفٍ عَنِ الْعَدَالَةِ، وَفِيهِ صَوْنٌ قَصَائِهِ عَنْ الْخُطْلَانِ

وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافٌ عَصْرٍ وَرَمَابٍ وَالْعَرُوفِ عَلَى قَوْلَيْهِمَا فِي هَذَا الرَّمَالِ

ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ أَنْ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا، النَّسَبُ، وَالْحَلِيُّ وَالْمُصَلَّى، وَبِرْذُ الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَطْهَرُ فَيُخْذَعُ أَوْ يُقْصَدُ

وَمَا يَسْتَدِيرُ

قَوْلُهُ (وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ)، يَغْنِي، فِي غَيْرِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ يَسْأَلُ قَبْلَ الطَّعْنِ

قَوْلُهُ (بِعَرَفٍ)، أَيِ قَاصِي، بِقَابٍ تَعَرَّفْتُ مَا عِنْدَهُ، أَيِ: تَطَلَّعْتُ بِهِ حَتَّى عَرَفْتُهُ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ) أَنَّ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةَ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا النَّسَبُ، وَالْحَلِيُّ^(١) وَالْمُصَلَّى، وَبِرْذُ^(٢) الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَطْهَرُ فَيُخْذَعُ أَوْ يُقْصَدُ)، أَيِ يُخْذَعُ الْمُعَدَّلُ بِالْمَالِ، أَوْ يُقْصَدُ بِالْإِصْرَارِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا.

وَقَوْلُهُ: (فَيُخْذَعُ)، بِالنَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ حَوَاتٌ لِنَفْسِي، وَكَذَا قَوْلُهُ، (يُقْصَدُ)، عَطْفًا عَلَيْهِ

وَأَرَادَ بِالْمُسْتَوْرَةِ: رُفْعَةُ النَّفْسِ يَنْعَثُهَا الْقَاصِي مِنْ أَمْرِهِ إِلَى الْمُعَدَّلِ، وَسُئِلَتْ بِهَا لِسَرِّهَا عَنْ نَظَرِ النَّاسِ الْعَوَامِّ.

(١) وَفَعٌ بِالْأَصْلِ: أَوْ الْحَلِيُّ، وَالْمَدَّةُ مِنْ: أَرَادَ، وَفَعٌ، وَفَعٌ، وَفَعٌ، وَفَعٌ.

وهي العلابية لا تُدَّ أن يجمع بين المُعدِّل والشَّاهد) لنسبى شئها بفعل
غيره، وقد كانت لعلابية وحدها في الصدر الأول، ووقع الاكتفاء بالشَّرْ في
زَمَانًا تَحَرُّزًا عَنْ الْفِتْنَةِ

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾

قال صاحب «الهداية» (وفي العلابية لا تُدَّ أن يجمع بين المُعدِّل
والشَّاهد) [وذلك] ^(١) لأنه قد يشتبه الأئمن في الاسم والنسب والصفة، ويجمع
بينهما فيقول: هذا [هو] 'أندي عدله' قطعاً للشَّرْ

اعلم أن: شَرَكِيَّة على نوعين تركيبة الشَّرْ، وتركيبية العلابية

وصورة تركيبة العلابية أن يجمع القاضي بين المُعدِّل والشَّاهد، فيقول
المُعدِّل للشَّاهد أُنْدِي عدله هذا ^(٢) أُنْدِي عدله

وصورة تركيبة الشَّرْ أن يبعث القاضي رسولاً إلى الشَّرَكِيَّة، ويكتب إليه كتاباً
في أسماء الشُّهود وأبائهم، وحلائهم ^(٣)، ومحالهم، وسوقهم، إن كان سوقياً،
حتى يعرف الشَّرَكِيَّة، ويسأل عن حيرابهم وأصدقائهم، فإذا عرفهم؛ فمن عرفه
بالعدالة يكتُب تحت اسمه في كتاب القاضي [الله] ^(٤) عند حذر الشهادة، ومن
عرفه بالفسق لا يكتُب ديث تحت اسمه، بل يكتُب: احترأ عن هت الشَّرْ

أو يقول: الله يفتنم، إلا إذا عدله غيره، وحاف أنه لو لم يُصرِّح بذلك؛ فقصي
لقاضي بشهادته؛ فحينئذٍ يُصرِّح بذلك، ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق؛

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

(٣) وقع بالأصل: فيقول هذا، والمثبت من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

(٤) حلائهم جمع حبة، بالكسر والهم، وحلّة الإنسان صفة وما يُرى منه من لونه وغيره. وقد تقدم
التعريف بذلك

ما بين المعقوفين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

الحضم، إنه عدل مغناه قول المدعى عليه وعن أبي يوسف ومحمد أنه بخور تركيته، لكن عند محمد يضم تركية الآخر إلى تركيته لأن العدد عند شرط

(في غايه لسان)

الحضم (إنه عدل)، أي قال أبو حبيبة في «الحامع الصغير» لا يُسأل بعدل المدعى عليه على قول من قال يسأل القاضي عن الشهود، فكأن هذا نظير مسأله المزارة، حيث خرج أبو حبيبة عنه أيضاً على قول من يحيرها

وذلك لأن من أصل أبي حبيبة أنه أن القاضي لا يسأل عن الشهود في غير الحدود والخصاص، إلا إذا طعن بالحضم، ومع هذا إذا سأل عنهم على قول من رأى ذلك فقال المشهود عليه هو عدل، لا يكفي بذلك حتى يسأل غيره، لأن تعدل الشهود عنه ليس بعدل على الكمال، بل هو تعدل من وجه، وخرج من وجه، حيث لم يصدقه على شهادته

ولفظ «الحامع الصغير» لا محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة أنه قال في قول من رأى أن يسأل عن الشهود بأنه لا يجوز - إذا قال الحضم المشهود عنه هو عدل - حتى يسأل عنه، إلى هنا عند «أصل الحامع الصغير»

قال في «الصدر الشهيد وعمره في شرح الحامع الصغير» وهذا إذا كان هم عدول، وكنهم أخطأوا، أو شوا، ثم إذا كان هم عدول صدقوا في شهادتهم، فقد اعترف بالحق، فيخصى عنه، وهذا كله إذا حشد الحضم، فإن كان سأل - وهو ممن يجوز أن تزحف منه في التعديل - صح منه التعديل، وكان كذا عند أبي يوسف ^١ وعند محمد ^٢ يضم إلى ذلك آخر حتى يتم التعديل.

وذكر محمد في كتاب «الربايات» أن مشهود عنه إذا كان من أهل

^١ صحيح مسلم مع شرحه في ج ٢ ص ٣٩٠

^٢ ينظر: «شرح الحامع الصغير» للصدر الشهيد [ص ٢٦٦]

ووجه الظاهر أن في رغم المدعى وشهوده أن الخصم كاذب في إنكاره
 منطل في إصراره فلا يصح مُعدّلاً، وموضوع المسألة إذا قل هو عدول ولا أنهم
 أحضروا أو سوا، أمّا إذا قل صدقوا أو هم عدول صدقة فقد اغترف بالحق
 قل وإذا كان رسول القاصي الذي يُسأل عن الشهود واحداً، حراً
 والاشان أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف وقال محمد لا يخور، لا
 الاثنان

في نسخة اليد

لتركيبة، فإذا أُحْبِرَ أن الشاهد عدل، فإنه يُسأل أصادق هو في هذه الشهادة أم
 كاذب؟ فإن قال هو كاذب بطل تعديله حيث كذبه، وإن قال هو صادق، كان
 ذلك إقراراً بما ادّعى عليه.

فإن قال هو صادق ولكنه أوهم في هذه الشهادة، أو عبط في هذه الشهادة،
 يكون ذلك تركيبة منه، ويُسأل غيره، فإذا رُكِّبَ آخر، قصي شهادته، لأن من أصل
 محمد أنه لا يُحْبِرُ إلا تركيبة التيسر، وروى عن أبي يوسف أيضاً أنه يُحْبِرُ تزي
 المدعى عليه كذا ذكر العمدة أبو ليث رحمته الله

قوله، (منطل في إصراره)، بالصد المضممة، والإصرار هو اشتد على
 الشيء، أي الخصم منطل في ثباته على الإنكار

قوله، (قال وإذا كان رسول القاصي = رسول الذي يُسأل عن الشهود
 واحداً، حراً، والاشان أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف رحمتهما الله وقد
 محمد لا يخور إلا الاثنان)، وهذه من مسائل «الجامع الصغير»^١

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وأردف بالرسول، التركي، وعلى حد
 الخلاف المترجم عن الشاهد، ورسول القاصي إلى التركي، ورسول التركي إلى

والمُرَادُ مِنْهُ الْمُتَرَكِّي، وَعَلَى هَذَا الْجَلَابِ رُسُومُ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي
وَالْمُتَرَجِّمُ عَنْ أَشَاهِدٍ لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ لِأَنَّ وِلَايَةَ لِقْصَاءِ نَسَبِي
عَلَى طُهُورِ الْعَدْلَةِ وَهُوَ بِالتَّرَكِّيَّةِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ كَمَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِيهِ.

﴿فصل في الشهادة﴾

لقاصي يحضره عن حال الشهود.

لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يُصْهِرُ مَا كَانَ حَقًّا عِنْدَ الْقَاصِي،
كَالشَّاهِدِ بِهِ، فَيُعْتَبَرُ الْعَدَدُ فِيهَا، كَمَا يُعْتَرَفُ فِي أَصْلِ الشَّهَادَةِ، وَلِهَذَا يُعْتَرَفُ فِيهَا
الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ بِالِاتِّفَاقِ، وَلِأَنَّ التَّرَكِّيَّةَ بِمَعْنَى الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ
تَكُنُّ بِالتَّرَكِّيَّةِ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَحُورُ بِأَقْلٍ مِنْ نَسَبِي، فَكَمَا التَّرَكِّيَّةُ.

وَلَهُمَا أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ حَبْرٌ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَرَّضُ لِأَضْلَ الْحَقِّ بِوَلِيَّاتٍ،
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْخَبَرِ الْعَدَدُ، وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّرَكِّيَّةِ لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ، وَمَحَلُّ
الْقِصَاءِ أَيْضًا. وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْعَدَدِ فِي الشَّهَادَةِ أَمْرٌ تَكُنُّ بِالنَّصِّ عَلَى حِلَابِ
لِقَاسٍ، فَلَا يُقَدِّسُ عَلَيْهِ عِيْرُهُ؛ لِأَنَّ رَجُوحَانَ الصَّدَقِ بِالْعَدَالَةِ لَا بِالْعَدَدِ فِي حَقِّ
الْعَمَلِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَحَارِ، وَهَذَا لِأَنَّ حَبْرَ الْأَنْسِ لَا يُوَحِّثُ الْعِلْمَ كَحَبْرِ
الْوَاحِدِ، فَاقْصَرَ الْحُكْمُ عَلَى مُؤَرِّدِ النَّصِّ، فَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عِيْرِهِ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ
بِالْوَاتَرِ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ، وَتَمَّ اعْتُشِرَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدْلَةُ؛ لِأَنَّهُ مُعَمَّدٌ لِلشَّهَادَةِ.
يَكُنْ عَمَلُهَا فَوْقَ عَمَلِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ»^(١٧) - فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ -: «الْمُخْلَافُ
فِي عَدَدِ الْمُتَرَكِّي فِي تَرْكِيَّةِ السَّرِّ، أَمَّا فِي تَرْكِيَّةِ الْعَلَانِيَةِ؛ فَشَرُطُ الْإِجْمَاعِ»
ثُمَّ قَالَ: «أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فِي تَرْكِيَّةِ السَّرِّ لَيْسَ بِشَرُطٍ، وَفِي التَّرَحُّمَةِ شَرُطٌ»

١ - وَفِي الْأَصْلِ «فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» وَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عِيْرِهِ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ بِالْوَاتَرِ.

٢ - بِطَرِيقِ «الْعَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ» بِمَعْنَى شَهَادَةِ (١٨٤)

وَيُشْرَطُ الدُّكُورَةُ فِي ثُرْكِي فِي الْخُدُودِ

وَيَهْمُ أَنَّهُ لَسَرٌ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا لَا يُشْرَطُ فِيهِ لَقَطَةُ الشَّهَادَةِ وَمَخْلُصُ الْقَصَاءِ، وَشُرَاطُ الْعِدَّةِ ثَمَرٌ حُكْمِيٌّ فِي لَشَّهَادَةِ وَلَا يَتَعَدَّاهَا (ولا يُشْرَطُ أَهْلَةُ الشَّهَادَةِ فِي الثُّرْكِي فِي تَرْكَةِ السَّرِّ) حَتَّى ضَلَّحَ الْعِنْدَ ثُرْكِي، وَهُوَ فِي تَرْكَةِ الْعَلَانِيَةِ هُوَ شُرَاطُ، وَكَذَا الْعِدَّةُ بِالْإِخْمَاعِ عَلَى مَا فِيهِ الْعَقْدُ - رَأَى - لِإِخْتِصَاصِهَا بِمَحْضِ الْقَصَاءِ فَتَوَاتُرًا ١٥٥١ إِذَا يُشْرَطُ الْأَرْبَعَةُ فِي تَرْكَةِ شُهُودِ الرَّبِّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ

وَقَالَ فِي «الْمُخْتَلَفِ»: «يُشْرَطُ لِأَرْبَعَةٍ فِي الرَّبِّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى»

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ الدُّكُورَةُ فِي الثُّرْكِي فِي الْخُدُودِ)، يَعْنِي بِ«إِخْمَاعِ» وَكَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ ذَكَرَهُ فِي «الْمُخْتَلَفِ» (١) فِي كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ» فِي بَابِ مُحَمَّدٍ، وَذَكَرَ فِي «الْمُخْتَلَفِ» وَ«الْحَضَرَةِ» فِي كِتَابِ «الْخُدُودِ» فِي بَابِ خَبِيْفَةَ «يُشْرَطُ بِدُّكُورَةٍ فِي الثُّرْكِي عِنْدَ أَبِي خَبِيْفَةَ جَلَّافًا لِهَمَّا» (٢)

وَقَالَ فِي «حِلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَالْتَرْجَمَانُ إِذَا كَانَ أُعْطِيَ، فَقَدْ [٢/٢٧: ١٥٠] أَبِي خَبِيْفَةَ أَنَّهُ لَا [١٥٧: ٣٥٧] يَحُورُ، وَغَرَّ أَبِي يُوْسُفَ أَنَّهُ يَحُورُ، وَتَعَدَّلَ بَعْدَ لَمَوْلَانِ، وَالْأَسْبَ لِلْأَبِ فِي السَّرِّ بِصُحِّ عِنْدَ أَبِي خَبِيْفَةَ وَأَبِي يُوْسُفَ ٣٥٨، وَالصَّبِيُّ أَهْلًا لِعَقْدِ السَّرِّ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَا نُفْلُ شَهَادَتُهُ»

ثُمَّ قَالَ فِي «الْحِلَاصَةِ»: «شُرَاطُ بَحْصَفٍ أَنْ يَكُونَ لُثْرْكِي فِي الْعَلَانِيَةِ عَنِ الثُّرْكِي فِي السَّرِّ، أَثَمًا عِنْدَنَا فَالَّذِي يُرْكِيهِمْ فِي سَرِّ، يُرْكِيهِمْ فِي الْعَلَانِيَةِ» (٣) ذَكَرَهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْقِصَاصِ.

(١) سَمِعْتُ مِنْ مُحَمَّدٍ «رَوَاهُ» أَبِي بَكْرٍ الْمُرْمُودِيُّ [١٦٣٦: ٣]

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [١٦٣٧: ٣].

(٣) هُنَا الْمَصْدَرُ [١١٨٦: ٣].

(٤) يَنْظُرُ «حِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْمَحَارِي [٢٤٥: ١].

ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة، فإذا سمع
شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد لأن شهادته
غير موحدة بنفسها، وإنما بصيرة موحدة بالثبوت إلى مجلس القضاة، ولا يذم
الإدانة والتحمل ولم يوحذ (وكذا لو سمعه يشهد لشاهد على شهادته لم يسمع
بسماع أن يشهد) لأنه ما حملته وإنما حمل غيره

والنعم

والنعم في الصوت الحزني

قوله (١٠٢٣) (ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة،
فإذا سمع شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد).
وهذا لفظ القدريني في «مختصره»، وتماثفه فيه. «وكذلك لو سمعه يشهد لشاهد
على شهادته، لم يسمع السامع أن يشهد»، وذلك لأن الشهادة لا تثبت ما
بعدها، ولهذا تقتصر إلى قضاء مدعي بذلك، فإذا ثبت كذلك، لم يكن يذم
الإدانة بحمل الشهادة على الفزع، حتى يثقلها لفرغ إلى مجلس القضاة، وكذا
لا تحوز شهادته بالسمع، إذ سمع الشاهد يشهد غيره؛ لأنه لم يوحذ التحمل في
حق السامع، لأنه حمل غير السامع

قال محمد بن أبي حنيفة في «الجامع الصغير» «عن يعقوب عن أبي حنيفة في
زحني قال: أشهدني فلان على نفسه بكذا وكذا قال لا يعني ما أن يشهد على
شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك»^(١)

قال فخر الإسلام وأصله أن الشهادة على الشهادة لتحصيل وتوكيد، ولا
يصح من غير تحصيل، أمّا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن الحكم نصف

(١) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن شهادة المدعي على شهادة المدعي لا تثبت الحكم.

(٢) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن شهادة المدعي على شهادة المدعي لا تثبت الحكم.

(٣) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن شهادة المدعي على شهادة المدعي لا تثبت الحكم.

وعندهما بحل له أن يشهد

في كتابي

وإنه يذكر لحلاف في كتابي، وهذا لم يذكر الحلاف في «شرح الألف»،
وكذلك ذكر حلف المسألة في «أدب القاضي» في باب الترخيل برى منه
وحقه، ولا يذكر الشهادة مطلقاً، ولم يذكر لحلاف، فلا تخل هذا من
صاحب «الهداية» (قبل هذا قول أبي حنيفة وعندهما بحل له أن يشهد)

وكذلك ذكر الحلاف في «المختص» حيث قال: «إذا وجد القاضي
صحفة فيها شهادة شهود عدة، وهو غير حافظ للحديث، لم يقص بذلك، وكذلك
قال في الأصل وفي رواية الأخر وقال له أن يقص، ويشهد، ويروي إذا علم
أنه حقه على الحقيقة»

وقال القبة أبو النيث في «الوازيل»: «قال نصير بن يحيى كنتُ إني محمد
من مقاتلي فيمن سبي شهادته ووجد حقه وعرفه قال يسفه أن يشهد إذا كان لحظ
في حزره وكنتُ إني من نسحي فعل، قد يكون في الحظ عطف يقضي لا يسفه
أن يشهد

قال القبة: «وهو قول أبي حنيفة، والأول قول أبي يوسف ومحمد بن

وقال في «الأحاس»^(١) «قال في «المحرر»^(٢) قال أبو حنيفة لو شهدوا
على صك فعدلو تعرف أن هذا حطاً وحواتباً، لكن لا تذكره، لم يكن للمدعي
أن يثمد شيئاً من ذلك، فإن أئمة قاضي غيره، ثم ختصموا إليه في ذلك، أئمة،
لأن هذا مما يحيف به القصة»

(١) يصر «أدب القاضي مع شرح نصير الشهيد للحشاف [١٠٨ - ١٠٥]

(٢) يعني نقلاً عن أبي حنيفة، فالقول قوله هناك

(٣) بعد «مختص برواية» لأبي البت السمرقندي [١٦٢٣ ٣]

(٤) يصر «الأحاس» للناظمي [٢٦٠/٢]

﴿فصل في بيان﴾

ثم قال في «الأحساس» «وقد ذكر في «بواكير» من رُشتم» عن محمد بن
 محسن أنه سَمِعَ الشَّاهِدَ أَن [٢٥٣] ١٠٣٥ هـ، يَشْهَدُ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ نَمَّ يَذْكُرُهُ،
 وَنَمَّ يَذْكُرُ صَاحِبُ «الأحساس» حَلَّافُ أَبِي يُونُسَ

وقال صاحب «الهداية» (وقيل هذا بالاتفاق، وإنما الخلاف فيما إذا وحد
 القاضي شهادته في ديوانه، أو قصبته)، يعني عدم حلّ شهادته لشاهد بمفرده
 لحظ بدون تذكّر الحادثة بالاتفاق

وإنما الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه برّر فيما إذا رأى القاضي قصبته
 في ديوانه، أو شهادته، ولم يتذكر الحادثة، فعند أبي حنيفة لا يعمل بذلك حلال
 صاحبه

والإلى هذا الوجه ما رُكِّزُ الإسلام أبو نفضل تكريمي في «إشارات
 الأسرار» حيث قال، «ورداً وحّد القاضي في قصوره قصبة محطه محروماً بحضنه،
 ولم يذكّر، لم يعمل به عند أبي حنيفة حلال بهما»

وقال شمس الأئمة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» في باب القاضي
 يقضي بعينه: «القاضي إذا وحّد بجلاً في ديوانه سجته، وهو محروم بحضنه،
 ويكره بحطه، ولكنه لا يذكّر ذلك، فعند أبي حنيفة لا يقضي بذلك حتى يتذكر
 وعنده يقضي، وذلك لأنّ السجل إنما يُكتب ليكون حجة عند الحاجة إليه،
 ولما يحتاج إليه عند السجل، فأما إذا كان القاضي ذاكر فإنه لا يحتاج إلى الرجوع
 إلى السجل في ديوانه، فإذا وقعت الحاجة إليه عند السجل بحث أن يكون ذلك
 حجة ولقدها، وأبو حنيفة يقول بأن العلم شرط لنفوذ القضاء، ومنه لو وحد العلم

وقيل هذا بالاعتقاد، وبسبب الخلاف مما إذا وجد القاضي شهادة في ديوانه أو
 قصده، لأن ما يكون في قنطره فهو تحت حمله يؤمن عليه من التزادة
 والتقصير يحصل به نعلم بذلك ولا كدلت الشهادة في النقص لأنه في يد
 غيره، وعلى هذا إذا ذكر المجلس الذي كدت فيه الشهادة أو أحده يوم متى
 ينزه أنا شهدنا بغيره وأنت

قلت وعندي قول أبي حنيفة أحوط، لقوله يعني: «لا من شهد بأخيه وجهه
 يقتضون» [المراد ١٨٦] ولقوله يعني: «لا من عتاسي» [إذا رأيت مثل الشمس،
 فاشهد ولا قدغ]، ولأن الحظ شيء محظ، وقد لم يدكر الحادثة ولا يؤمن أن
 يكون ذلك الحظ حظ غيره، فلا يجوز شهادة بالشك

قوله: (وحد القاضي شهادة في ديوانه)، يعني أن القاضي [إذا] كان
 أنت شهادة لشهود في ديوانه، ثم جاء المشهود له بطلب حكيم القاضي، وقاضي
 لا يدكر الحادثة، لم يخبر له أن يخبرك بذلك عند أبي حنيفة
 قوله (أو قصيته)، بالنصب، عطفًا على قوله (شهادة)، والصبر راجع
 إلى القاضي

قوله (في قنطره)، أي في حرمه

قوله [١٨٦] (وعلى هذا إذا ذكر المجلس الذي كدت فيه شهادة)، أي
 على ما قبل من التوخيي، من وجه الاتفاق والاختلاف.

مرجع القاضي في الشهادة: [٦٩١] رواه عنه في حقه [١٠٠] ١: ١٠٠
 في نصب الناس: [١٥٥] من حديث من عتاسي - به نحوه
 قال من حرم أحد من أصحابه [١٥٥] من حقه - به نحوه - حديث من عتاسي، ومحمّد
 حديث من عتاسي - به نحوه [١٥٥] ٨: ٥٣١ - به نحوه - حديث من عتاسي [١٥٥] ١٥٥
 ما بين المقولتين زيادة من [١٥٥]

في ولا يحرم بمشاهدة شيء له تعبدية، إلا للصوت والصوت
والمسح ويدخل في ولايته المأخوذ منه بصفة أن يشهد بغيره لأب
أخيرة بها من سبق به

يعني إذا كان محسباً شهادته، ويتم بتدبير الحادثة، لا بجعل به في شهادته
بالتدبير، وهل لا يحل ذلك على من أبي حنيفة خلافتهما، وكذلك لعدم
فيها إذا أخبره بمؤتمعة شهادتها مع والده، وهو لا يتذكر الحادثة

قوله (في) ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء له تعبدية إلا للصوت
والصوت، والمسح، والدخول، وولادة المأخوذ، فإنه بصفة أن يشهد بغيره لأب
إذا أخبره بها من سبق به، أي قال القنوري في «مختصره»

قال في «شرح الأقطع» وهذا الذي ذكره الشيخان، ويعني (في)
الشهادة^(١).

وخه القياس أن شهادة مأخوذة من بمشاهدته، ويتم بتردد شخصه، و
بغير شهادته، كما في البيع والهبة ومحو ديون، ولأن الشيء الذي لا يرى رأس
مثل الشمس، فاشهد ولا مدغ.

ووجه الاستحسان أنه لا طريق إلى معرفة هذه الأشياء سوى الخبر، لأن
تعدد به بغير محصور نفس الولادة، وإنما برؤن المقتضي مع أمه، وينوب
لأب، وينوب هو أب فلان، وكذلك عند موت لا يخضره، لا لا
هو أو الحارة والده من، حكاه في فلان مات

(١) ينظر «مختصر القنوري» (ص ٢٩١)

(٢) ينظر «شرح مختصر القنوري» للأقطع (ص ٢٩١)

مختصر حجة

قال في «الساوى المصرى» «شهادة بالشهرة في النسب وغيره بعد سماع
الشهرة الحقيقية، أو الحكمية

فالحقيقية أن شهر وسمع من قوم كثير لا يتصور تولد لهم على الكذب،
ولا بشرط في هذا العداء، بل بشرط الوثائق

والحكمية أن شهد عدة عدلان من الرجال، أو رجل وامرأتان، بسمعه
الشهادة»

ثم قال فيها «أداء شهادة بما بحث بالشهرة في الأربعة في النسب - وإن
لم يعبثوا بولاده - والسكاج - وإن لم يعبثوا بعقد - والتقصاء - وإن لم يعبثوا
بمقيد - والموت - وإن لم يعبثوا بموته - لكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا
لا إله إلا الله، لا يحبر حمادة لا يؤفهم تولد لهم على الكذب، أو حد غير
بمصلحة الشهادة، وفي باب الموت يحبر بحد العدل، وإن لم يكن بحد
الشهادة»، ويصح عن باب النسب من «شهادات» شيخ الإسلام خواجه محمد

وغير الأسير ونسب في «فصوله» عن «شهادات المحيط» «لا يجوز شهادة
على الأملاك، ولا على أسبها، بخو السبع، ونهية، والصدق بالشهرة والسمع
وبحو الشهادة بالشهرة والسمع في أثناء منها نسب، حتى لو سمع من سائر
أن هذا فلان بن فلان فلاس، وسمعه أن يشهد بذلك، وإن لم تعدس بولاده حتى
يرشه

وطريق معرفة نسب أن يسمع أنه فلان بن فلان من جماعة لا تتعدى
بواحيهم على كذب عدس حتى حقه

وعندهما: إذا أحضره عدلان: أنه ابن فلان؛ تجزئ له الشهادة على النسب،
والمنية أبو بكرٍ الإشكاف كان يقني بقولهما، وهو احتيارٌ لسفيٍّ كذا ذكر
الفاصي الإمام طهیر الدین.

وكذا يجوز الشهادة بالتسمع في النكاح، حتى لو رأى رجلاً يدخل على
امراه وسمع من الناس أن فلانة روجة فلان وسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم
يُعاین عند النكاح

وكذا يجوز الشهادة على القضاء بالتسمع، حتى لو رأى رجلاً قضى لرجل
بحق من الحقوق، وسمع من الناس أنه قضى عليه ابلة؛ وسعه أن يشهد أنه
قاضي ببلده كذا، قضى لفلان كذا وإن لم يُعاین تنفيذ الإمام إياه، وكذا الموت
إذا سمع من الناس أن فلان مات، أو رأهم صنعوا به ما يُضغ بالموت؛ وسعه أن
يشهد على موته وإن لم يُعاین ذلك.

وروى ابن سفاقة عن محمد: إذا أحرك واحدٌ عدلٌ بالموت؛ وسعت أن
يشهد به، وإنما هي النسب فلا يثبت أن تشهد به حتى يشهد عدلان، وهذا
لوئهم، وعلى قول أبي خبيقة عليه السلام على ما منع في القلب، وهكذا روى بشير بن
نوبخت عن أبي خبيقة أنه لا تجزئ له أن يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة^١

والحوادث في النكاح والقضاء بطريق الجواب في حش، فقد فرقوا جميعاً
بين الموت وبين الأشياء الثلاثة، فاكفوا بحبر الواحد في الموت دون الأشياء
الثلاثة

ثم قال في «المصول» ذكر لفاصي الإمام طهیر الدین في نكاح «فتاواه»

والقاس ألا يحور ، لأن الشهادة مُتَّفَقَةٌ مِنَ الْمُشَاهِدَةِ وَذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَلَمْ يَحْصُلْ قَصَارٌ كَالْبَيْعِ .

وَجَهُّ الْإِسْحَاقِ أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ تَخْتَصُّ بِمَعْنِيَةِ أَسْنَانِهَا خَوَاصٌّ مِنَ النَّاسِ ، وَيَتَعَسَّى بِهَا أَحْكَامُ تَنْقِي عَلَى الْقَضَاءِ الْمُرُونِ ، فَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ فِيهَا الشَّهَادَةُ بِشَايِعٍ

بِحَبْلِ الْبَيِّنَاتِ

وَالصَّحِيحُ : أَنَّ سَوْتِ بَمَرَّةِ الْكُفَّاجِ وَعِيَّةِ ١٥ ٣٦١ | لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَمْ يَرْقُ : أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَتَقَي فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَلَوْ قُضِيَ بَأَنَّهُ لَا تَسْمَعُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَوْتِ بِإِحْبَارِهِ ؛ صَاعَتِ الْحَقُوقِ ، بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ .

وَمِنْ الْمَشَايِعِ مَنْ قَالَهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ ، وَالسَّبِّ ، وَالْقَضَاءِ ، وَالْكُفَّاجِ ، وَإِنَّمَا احْتَفَ لِحَوَاتٍ لَا خِلَافَ الْمَوْضِعِ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَنَّهُ أَحَرُّ وَاحِدٌ عَدْلٌ مَوْثُوقٌ بِهِ ، وَلَمْ يَدْكُرِ الْعَدْلَ الْمَوْثُوقَ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمُخَرُّ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةً عَدْلًا مَوْثُوقًا بِهِ ؛ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ .

ثُمَّ قَالَ فِي «الْمَقْصُولِ» : «ثُمَّ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةٌ إِذَا نَسَبَ الشُّهُرَةُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ عِنْدَمَا يَحْبِرُ الْعَدْلِي ؛ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ، لِإِحْبَارِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ . كَذَا ذَكَرَ الْحَصَافُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ، وَبِهِ أَخَذَ لِمَصْدَرٍ سَعِيدٍ بَرَهَانَ الْأَنْثَمَةِ ، وَفِي فَصْلِ الْمَوْتِ لَمْ يَنْسَبِ الشُّهُرَةُ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ ؛ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ بِالْإِجْمَاعِ ، بَلْ تُكْتَفَى بِمَجْرَدِ الْإِحْبَارِ» .

قَوْلُهُ : (فَصَرُّ كَالْبَيْعِ) ، أَنْ يَصْرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَالْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا يَحُورُ بِشَهَادَةِ شَايِعٍ فِي الشَّيْءِ ، بَعْدَ الْمُتَّهَدَةِ ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

قَوْلُهُ : (أَحْكَامُ تَنْقِي) ١٥ ٣٦٥ ، كَالْإِزْبِ فِي السَّبِّ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْكُفَّاجِ . وَكَثِيرٌ مِنْكُمْ فِي قَضَاءِ الْقَضَا ، وَكَثِيرٌ كَمَالِ الْمَهْرِ فِي الدُّحُولِ ، وَبِحُودِثِ ،

أَدَّى إِلَى الْمَحَرَجِ وَتَغَطَّصَ الْأَحْكَامَ، بِحِلَافِ النَّعْ، لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، وَبِمَا
يَجُورُ ١٠. «يَلْشَاهِرُ أَنْ يَشْهَدَ بِإِشْتِهَارٍ وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ
كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يُحْبِزَهُ وَحِلَافٍ عَدْلًا أَوْ رَجُلٍ وَائْتِرَادًا لِيُخْضَلَ لَهُ تَوْعُ عِلْمٍ.
وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ قَدْ تَشَاهَدَ عَنِ الْوَاحِدِ

﴿عَنْ عَدْلٍ أَوْ رَجُلٍ﴾

مَنْ، النَّسَبِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْإِخْضَابِ

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ النَّعِ) لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، هَذَا لِيَبْ يَبْ الْمَرْقُ مِنْ النَّعِ وَمِنْ
الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ تَجُورُ الشَّهَادَةُ بِالنَّسَبِ فِيهَا دُونَ النَّعِ عَنِ وَجْهِ لَا مِخْصَابٍ.
وَقَالَ فِي «إِخْلَاصَةِ الْقَتَاوِيِّ»: «الشَّهَادَةُ عَلَى الدُّحُولِ بِالمَكْوَحَةِ بِالنَّسَبِ
جَائِزَةٌ فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»

ثُمَّ قَالَ «وَمِنْ «فَوَائِدِ اسْتَدَامَا ظَهَرَ الدِّينِ» لَا جُورَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى
الدُّحُولِ بِالنَّسَبِ، وَلَوْ أُرِيدَ أَنْ يُثْبِتَ الدُّحُولُ، يُثْبِتُ الْحَلُوهُ الصَّحِيحَةُ» ١١.

قَوْلُهُ: (وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ) مِنْ يَثْقُ بِهِ، أَيْ، الْإِشْتِهَارُ بِمَا يَكُونُ
حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، فَلَاؤُونَ، بِتَوَاتُرٍ، وَتَأْتِي، بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ، كَرَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ،
أَوْ رَجُلٍ وَمَرَأَتَيْنِ عَدُولٍ بِمَقْلَعَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ مَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ عَنْ «الْقَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ».

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»)، أَيْ، فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» ١٢، وَهَذَا
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا قَبْلَ هَذَا - (إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْبُرَ بِهَا مِنْ يَثْقُ بِهِ)

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ)، أَيْ، قَدْ بَلَغَ

(١) يَنْظُرُ: «إِخْلَاصَةُ الْقَتَاوِيِّ» لِصِغَرِي [ق/ ٢٦٢]

(٢) وَفِيهِ بِالْأَصْلِ: «أَيْ، بِإِخْبَارٍ»، وَالْمَعْنَى مِنْ «أَوْ وَاحِدَةٍ»، وَفِيهِ: «وَأَوْ وَاحِدَةٍ»

(٣) يَنْظُرُ: «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ٢٢١]

ثم إذا قُتل لا تُقْل كذا هذا.

وَلَوْ رَأَى إِنْسَانًا جَلَسَ مُعْتَصِدًا بِدُخَانٍ عِندَهُ لَخَطَمَهُ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ عَقْلُهُ كَوْنَهُ قَاصِدًا كَدًّا إِذَا رَأَى خَلَاوَةً وَامْرَأَةً سَكَنَتْ فِي بَيْتِهِمْ ثُمَّ جَاءَ مِنْهُمَا إِلَى تِلْكَ الْحَرِّ انْتَصِدَ الْأَرْوَاحُ كَمَا إِذَا رَأَى سَيِّدًا فِي يَدِ عَمَلٍ.

ومن شهد أنه شهد دون فلان. وصلى على حارثه فهو معصية حتى يفر للقاضي قبله.

ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأقسام يعني عصار السماع.

ومن وجد عدلًا ثبتت به الشهادة، وقد يكون سماع على وجه لا ثبت به الشهادة. من سمع من واحد غير عدل، أو من جماعة ليس بعدل، فهذا لا أصل له.

وإن كان موث فلان مشهورًا ذكر في «القصص» أنها ثمانية، وهكذا ذكره حنف في «أدب القاضي». وقد ورد بعض من لا أصل له. وبه أحد صدر شاهد حسام لغيره.

قوله (ثم إذا قُتل لا تُقْل). فإن قال ريت هذه معنى في فلان في وقت من الأوقات.

قوله (ومن شهد أنه شهد دون فلان. وصلى على حارثه. فهو معصية حتى لو فر للقاضي قبله). الأول من شهادة. وثاني من شهادة. معنى حصة. وإذا قُتل للقاضي بأن قال كذا حارثه ذمه. وصلى على حارثه.

قوله (ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأقسام يعني عصار السماع).

في الولاء والوقف.

وعن أبي يوسف آخرًا أنه يحوز في الولاء؛ لأنه مصر له السب^(١)

في كتاب المقدس

في الولاء والوقف

وعن أبي يوسف رحمه الله آخرًا: أنه يحوز في الولاء^(٢)، يعني، قصرًا اعتبارًا للسب^(٣) في كتاب المقدس على الأشياء الخمسة في قوله: «بلا السب، والموت، والسك، [٢/٣٦٢/٥]، والدخول، وولاية القاضي يعني اعتبارًا بالشامع في الولاء والوقف»^(٤)، أي لا تحوز الشهادة بالشامع فيهما

قال في «شرح الأقطع» قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: لا تحوز الشهادة في الولاء [١/٥٥٠]، «لأن أن يشمعا»^(٥)، المعنى هكذا ذكر في «الأصل»^(٦)، في رواية أبي حمزة، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع وقال: إذا شهدوا على ولأء منهم حرًا، وهو إحدئ الروايتين عن محمد^(٧) إلى هنا لفظ «شرح الأقطع»

ووجه قول أبي يوسف الآخر أن الولاء لحمة كل حمة السب، وفي نسب تجوز الشهادة بالشامع، فكذلك في الولاء، ألا ترى أننا شهد أن ثوبان مؤلف رسول الله، وبلا لا مؤلف أبي بكر الصديق، وعكرمة مؤلف أبي عتاسي رحمهم الله

ووجه قولهما أن المعتبر في باب الشهادة هو العلم؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْمُونَ﴾ [١٢٠: ٨٦].

والعلم إنما يكون بالعيان، أو ما يشع درجة العيان، فلا يقدر الشامع؛ لأن

(١) روي عنه في (ج) قوله رحمهما الله الولاء لحمة كل حمة السب.

(٢) ينظر: «محضر القدوري» [ص/٢٢١].

(٣) ومع بالأصل «أن يسمع» والمشتق من «س»، و«م»، و«ن»، و«ج»، و«ع»، و«ص».

(٤) ينظر «شرح محضر القدوري» [ص/٢٢٩].

وعن محتوية بحور في انوقف لآلة ينشئ على من لأحبار . لا أن عدل
بولاء ينشئ على رول الميثك ولا نذ فة من لشعاسة فكذلك ينشئ على

بولاء ففما بشهر . ولا أن بولاء من أحكام النور ، لأنه ينشئ به . العنق لا ينشئ
بالحجر المسمي . فكذلك ما ينشئ به من بولاء ، وليس كذلك السب . فإنه يعنق
بالحرائر ، والحرائر ينشئ بحجر الاستقصاء ، فكذلك ينشئ ببولاء

وأيضاً إنما اكتفي في التثنية بالتسميع بحكم الضم . لأن ليس ينشئ
بالعلوق ، ولا ووقوف لأحد على العلوق . فهو يتم بغير التسميع . لا أن إلى حرج
عنه . ولا ضرورة في الولاء ، لأن الأصل هو الميثك ، والتسميع ليس ببحور في
رب الميثك

وأما حديث ثومان وملاي . فذلك من باب الإحسان ، كما أخذ أن عفا .
بإقة رسول الله ﷺ .

وقال في «شرح الأقطع» «ولا تحور الشهادة بوقف بالاستدانة . وقد
محدث بحور ، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله . إلى ما ينقطع «شرح الأقطع»

وقال في «المصول» «ذكر في «الإملاء» عن محمد أن شهادة عيسى عليه
السلام لا تحور ، والشهادة في الوقف . هل تحل بالشهادة والتسميع ؟ لا رواية
لهذا» .

هذا علم لسان رسول الله ﷺ . موقوف من موقوفه بوقف عفا . وهو وقف . لا أن
موقوف . وقد كان من لا يحرم موقوف من موقوفه بوقف عفا . أن موقوفه لأن لا يمكن موقوفه
أن ينقطع . اتفاق في حديث [١٧٣] . انتهى في حديث [٢٥١]
في شرح مختصر القنوري «الأقطع [٢٩٩]
هو الذي والأصح والمختار في مدعي الشافعي . به «شهدت من فة لأحد الشافعي»
في [١٥٦] . وقد شهد من فة (أحد) بغير المعنى [٢٢١] . وهو حديث
في [٢٦٨]

وقد كان في يد سيء سوى لعدو عنه، وسعت به سجدته . . .
 فإن قصص ما تسمى به على التمثيل إذ هي مزجج بدلالة في لأسباب شها
 وتسمى بها . وعن أبي يوسف أنه يشهد مع ذلك أن يقع في هذه أنه .

في كذا ، ثم ما فصل تصرف إلى كذا ، لا تشهد على هذا . . .
 قوله (ومن كان في يد سيء سوى لعدو عنه وسعت به سجدته) ،
 . . . من حوض «الحامع الصغير»

وصورتها فيه . . . عن يعقوب بن حمزة . . .
 في يدك سوى العبد والأمة . . . لا يرجع من أقصى . . .
 حيث في حق الشاهد سوى ذلك . . .
 حيث من اشتراء ولهنة وسحر ذلك . . .
 يكون إذا كان ذلك الشيء منكاً تسع . . .
 . . . مزجج البدلالة على كون الشيء منكاً . . .
 . . . لا يجوز عند الشهادة أن يشهد بالشهادة بدلالة . . .
 . . . شهادة

... (١٠٢٧) ...
 ...
 ...
 ...

١٠ يظر الفتاوى الصغرى : المصدر الشهيد | ١٨٧ - ١٨٨ |
 ...

فأثروا ويُحتمل أن يكون هذا تفسيراً لإطلاق مُحمَّد في الرواية

في نسخة سديد

أما لا يَكفي للقضاء إلا في العِد والأمين إذا كان كبيرين يُعْتَران عن أنفسهما، لأنهما في يد أنفسهما، فلا يكون محذوراً (١٣٦٢) استغنى عن دليل المثلث؛ لأن المثلث قد يخدم المحرَّعة، أو إحارة كانه عند، وإذا كان هذا أمراً معتداً فيما بين الآخرين، لم يَحْزِر الاستدلال بذلك على المثلث، وهذا إذا كان لا يُعْرَف أَنَّهُما رقيقين
أما إذا عُرِفَا أَنَّهُما رقيقين فتحوز الشهادة؛ لأن العِد والأمين لا بد لهما عن أنفسهما، وكذا يحوز الشهادة بالترقُّ إذا كانا صغيرين لا يُعْتَران عن أنفسهما، ولم يُعْرَفَا أَنَّهُما رقيقان لهذا المعنى.

قال أبو محمَّد الناصحي البُشاري في «تهذيب أدب القاضي» وإدراك
البدن أو الثوب، أو الدابة، أو بعد في يدي رَحْلٍ، وسلك أن تشهد أنه، ولم تكن رأيت قتل تلك الساعة في يده في رواية عن أبي يوسف في «الإملاء»
ثم قال: «وذكر محمد في «الجامع الصغير» عن أبي حنيفة: إذا رأيت الشيء في يدك سوى العِد والأمين، وسعي أن أشهد لك».

ثم قال: «قال أبو بكر الزاري أراد برواية «الجامع»: إذا كان العِد كذا، ممن ثبتت له يد، ويُعْتَر عن نفسه، فأما إذا كان صغيراً لا يُعْتَر عن نفسه، ويؤي عليه؛ فهو كشوب».

(١) وأما بعد في (ط): «فيكون شرط على الاتفاق»

(٢) كذا وقع في نسخ، وفي النسخة خلافاً وصحح تحريرها وسقطت بريد «الذي» من (١) فصار «أما [أي] يَكفي للقضاء إلا في العِد والأمين» إلخ. يَكْفِي حذف موصوف لا يبي مع بعده منه هو معنى الكوفاً، وسعد دين، ونحوه أن مالك موطلي في بعض ك وقد ذلك في مكان آخر سطر «شاهد توضيح» لأن مالك [أي ١٣٤ - ١٣٥]، وأما رتبة نص «الأس حد» [١٠٤٣] ومعنى النسب «الأس» [ص ٨١٥]

وقال الشافعي: **دَلِيلُ الْمَلِكِ الْيَدُ مَعَ التَّصَرُّفِ** . وَهَذَا قَالَ بَعْضُ مُتَابِعِيهِ
لأنَّ الْيَدَ مُتَنَوِّعَةٌ إِلَى أَمَانَةٍ وَمَلَكٍ

قُلْنَا: وَاتَّصَرَّفَ شَوْعٌ نَيْصًا إِلَى بَيَانِهِ وَأَصَابَةٍ

ثُمَّ إِنَّ عَابِينَ الْمَلِكِ وَالْمَالِكِ، حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ . وَكَذَا إِذَا عَابِيَ الْمَلِكُ
مُخَذُّودَهُ، دُونَ الْمَالِكِ، بِحُلِّ اسْحَابِهِ .

وَجَهْ رِوَايَةُ أَبِي يُونُسَ رحمته الله أَنَّ لِمَلِكٍ يُعْرِفُ رَأْسَهُ وَاتَّصَرَّفَ، وَقَدْ طُهِرَتْ
يَدُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِإِبْنَتِهِ لَهُ

وَأَمَّا رِوَايَةُ «الْحَامِصِ الصَّمِيرِ» فَلأنَّ الْعَمْدَ إِذَا كَانَ كَبِيرًا نُعْتِرُ عَنْ نَفْسِهِ، فَهِيَ
فِي يَدِ نَفْسِهِ، وَطَاهَرَهُ بَحْرِيَّةٌ، فَلَا يُصَدِّقُ الشَّاهِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَبْدُهُ»

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ «قَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنَّمَا يَحُورُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمَلِكِ إِذَا
وَقَعَتْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِي قَبْضِهِ

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْنِيُّ هَذَا مَوَاقِفُهُمْ جَمِيعًا، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْمَلِكِ
بِالْإِسْدَلَابِ، فَوَجَبَ أَنْ يَشْهَدَ عَمْدُ سُكُونِ الْمَلِكِ، وَحُصُولُ عَدَبِ الْعَلَنِ .

قَوْلُهُ: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله دَلِيلُ الْمَلِكِ الْيَدُ مَعَ التَّصَرُّفِ) . وَهَذَا قَالَ بَعْضُ
مُتَابِعِيهِ ()، أَرَادَ بِهِ: اتَّصَرَّفَ . كَمَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» .
وَدَلِيلُ أَنَّ الْيَدَ مُحْتَمَلٌ، وَالْمُحْتَمَلُ لَا يَكُونُ حَقًّا، وَبَعْضُ يَقُولُ: «تَصَرَّفَ أَيْضًا
مُحْتَمَلٌ، لِأَنَّهُ يَحُورُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِحُكْمِ لَيْسَتِهِ، وَبَحُورُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِالْوَكِيلَةِ وَغَيْرِهَا

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنَّ عَابِينَ الْمَلِكِ وَالْمَالِكِ، حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، وَكَذَا إِذَا عَابِيَ الْمَلِكُ
مُخَذُّودَهُ، دُونَ الْمَالِكِ، بِحُلِّ اسْتِحْصَانِ)، مَسَائِلُ هَذَا الْكِتَابِ أَوْرَدُوهُ فِي تَسْمِيَةِ

١ . سطر التهذيب في صحة الإمام الشافعي، معبري ٨ [٢٢٤] ١٠٠ . حقه بظانين، معبري [١١] ٢٦٩

٢ . سطر السراج في صحة الشافعي، معبري ٨ [٢٢٤] ١٠٠ . حقه بظانين، معبري [١١] ٢٦٩

٣ . سطر السراج في صحة الشافعي، معبري ٨ [٢٢٤] ١٠٠ . حقه بظانين، معبري [١١] ٢٦٩

لأن السب يثبت بالتسامع^(١)، وإن لم يُعَيِّن المالك ذوق المثل ولا
يُجْلِّ له.

﴿عبد النبي﴾

و ٣٦٣ | «أدب القاضي» على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يُعَيِّن مالك والمالك جميعاً، فيجوز له أن يشهد؛ لأنه
شهادة على علم وبصيرة.

والوجه الثاني: ألا يُعَيِّن واحداً منهما، فلا يجوز أن يشهد؛ لأنه معارف
في هذه الشهادة.

والوجه الثالث: أن يُعَيِّن المالك ولا يُعَيِّن المثل، لَمَّا يَجُزُّ أن
يشهد؛ لأن المشهود به - وهو بملك - مخبر.

وكذلك لا يجوز له أن يشهد إذا عيَّن المثل ولم يُعَيِّن المالك، وهو الوجه
الرابع؛ لأن المثل يقتضي ملكاً، والمالك ملكاً كذا ذكر التَّاصِحِيُّ في «تهذيب
أدب القاضي».

ثم قال التَّاصِحِيُّ «قال أبو بكر الرَّاوِي: إذا عيَّن المالك ولم يُعَيِّن المثل،
يسمي ألا يُقْتَل، وأما تحورُ شهادة إذا عيَّن المثل ولم يُعَيِّن المالك إذا كان
مشهوراً بالاستحسان؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾ [الحرث: ٨٦]».

وقال التَّاصِحِيُّ أيضاً في كتابه: «فإن كان المالك امرأة؛ لا تخرُج، ولا يبرها
الرَّحْلُ، فإن كان مشهوراً أن المثل بها؛ جاز له أن يشهد عليه؛ لأن شهرة الاسم
كالمعاينة، مدبيل أنه لو قال: ملأني ألف درهم، واستقر له مشهور، فطلب
المقر له السامع ملك الشهادة؛ جاز له أن يشهد».

(١) زاد بعده في (هـ): «فيحصل منه»

وأما العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك، لأن المرفوع لا يكون في نفسه، وإن كان لا يعرف أنهما رفعت إلا أنهما صعدا لا يُعرف عن أنفسهما فكذلك لآلة لا بد لهما، وإن كانا كبريت ذلك مصرف الاسماء؛ لأن لهما بدا على أنفسهما فيدفع بد أنهما عنهما ونعدم داس لمتك

وعن نبي حبيمة أنه يحلُّ له أن يشهد فيهما أنهما عدرا بالشاب، ولحق ما جاء

بعبارة لسان

قوله (وإن العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك)، أي وسعت أن تشهد أنه له.

قوله (فذلك مصرف لاسماء)، أراد به قوله (سوى العد والامة)

قوله (ولحق ما جاء)، أي الحق في الشاب وبين العد والامة أن العد انصى ما يتبدل به على مملك من العد والامة دا كان كبريت، لأن لهما بد على أنفسهما

بأسسه كما في الشهادة على الميت.

ولما أن الأداء يقتضي التفسير بالإشارة بين المشهود له والمشهود عليه، ولا يعمى إلا بالعمى، وفيه شبهة فيمكن التحرز عنها بجنس الشهود والشيء لتعريف العائب دون الخاصير فصارت كالحجود والقصاص.

ولو عمي بعد الأداء، يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد، لأن قيام

﴿شهادة البصير﴾

حق البصير.

ولما أن من لا يقبل شهادته فيما لا تحوز فيه الشهادة بالتامع، لا تقبل شهادته فيما تحوز فيه الشهادة بالتامع، كالقضي والمجور

وقولهم: إن لأعمى يخص له العلم بالضبط ولا استفاضة، كالتصريح.

قلنا لا نسلم؛ لأن أكثر ما يوجد في حق لأعمى الاستدلال بالعمى، وفيه شبهة

قوله: (وفي شبهة)، أي: في استغناء، وذكر لصمري عن تأويل الصواب، ومثل ذلك جائز، كما في قوله:

وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا

قوله: (يمكن التحرز عنها)، أحترز عن وضوء الأعمى أمه، أو امرأته

قوله: (ولو عمي بعد الأداء، يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد).

هذا محرم، وصحة.

بلا مزية ودفع ونفها

ومراد المؤلف من هذا حوار بذكر الموت، ذكر تأويل بقضي حيث: حيث أحرر الشاهد عن الأرض، وفي موت، «الهن» هو الذكر، وأما سقم الذكر، لكنه قصد يرجع والمكأن وبحوهم، ينظر. «الخصائص» لابي جني [١١٢/٢].

أَهْمَةُ لِشَهَادَةِ شَرْطُ رَفْعِ الْقَصْدِ لِصِرَورِهَا حُجَّةَ بَعْدَهُ وَقَدْ بَصُلْتُ وَصَرِّحْتُ
إِذَا حَرَسَ أَوْ حُرَّ أَوْ قَسَمَ بِحِلَافٍ مَا إِذَا مَاتُوا أَوْ عَانُوا، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ بِأَهْمُونَ
قَدْ انْتَهَتْ وَبِغِيَّةٍ مَا بَطَلَتْ

قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَهُوَ لَا يَبِيئُ نَفْسَهُ بَأْوَى

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا عَمِيَ، أَوْ حَرَسَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، لَمْ
يُخْرِجْ الْحُكْمُ بِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ حِلَافًا لِأَبِي يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا ذَكَرَ الْحَصَفُ
الْحِلَافَ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي»^(١)، وَذَكَرَ قَوْلَ الشَّامِيِّ مَعَ أَبِي يُونُسَ فِي «الْأَسْرَارِ»^(٢)
وَوَجْهَ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ مَعْنَى طَرَأَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا،
كَمَا لَوْ مَاتَ الشَّاهِدَانِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، أَوْ عَابَا، أَوْ جَنَّا، أَوْ عَمِيَا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا،
وَلَمَّا: أَنْ يَعْمَى يُبْطِلُ الشَّهَادَةَ، وَيُخْرِجُ الْأَعْمَى مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا، فَإِذَا
طَرَأَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْقَصْدِ بِهَا مُنْعَ الْقَصْدِ كَالْفُسْنِ وَالْكُفْرِ، بِحِلَافٍ الْبَرِّ
لَأَنَّهُ يَسْمُ الشَّهَادَةَ بِهَا، فَلَا يُبْطِلُهَا، وَبِالْعَمَى لَا يُبْطِلُ أَهْمَتَهُ الشَّهَادَةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْعَمَى بَعْدَ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِهَا

وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ السُّلْمَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْحُكْمِ بِهَا لَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا لِأَنَّ
الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحِلَافٍ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا ذَكَرَ الْحَصَفُ فِي «أَدَبِ
الْقَاصِي»^(٣) «وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَارَ قَتْلُ أَنْ تَنْفُذَ الْقَصْدَ بِشَهَادَتِهِ بِحِلَافٍ لَا تَقْلُ
شَهَادَتُهُ، بَلْ أَنْ يَذْهَبَ عَقْلُهُ، أَوْ يَحْرُسَ، مِنْ شَهَادَتِهِ تَبْطُلُ»^(٤)، لَمَّا ذَكَرْنَا

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ) [٢٧٦، ١]، أَيْ قَالَ يُذَوِّرِي فِي «مُحْتَصَرِّهِ»^(٥).

(١) يَهْرُ «أَدَبِ الْقَاصِي» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ شَهِيدُ «مُحْتَصَرِّهِ» ٢٢١ ٢٢٠

(٢) ذَكَرَ الْحَصَفُ بِحِلَافٍ هَذَا الْمَعْنَى فِي «سُحْبَةِ الْقَصْدِ» مَعَ «أَدَبِ الْقَاصِي» ٢٢١ ٢٢٠ مَعَ

مَكْتَبَةِ كُؤُورِيَارِي فَاحِشِ أَحْمَدِ بَايَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٤٦)

(٣) يَهْرُ «مُحْتَصَرِّهِ» [٢٢٠] ٢٢١

أَنْ لَا تُثَبِّتَ لَهُ الْوَلَايَةَ عَلَى غَيْرِهِ

﴿معه بيان﴾

وهذا عطف على قوله. (شهادة الأعمى)، أي ولا تقبل شهادة لملوك

ونال في «الفتاوى الصغرى» - في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته -
«شهادة العبد تقبل عند مالك^(١)، وشهادته الشيء فيما لا يخصه إلا الصداق تقبل
عنده أيضاً^(٢)» ثم قال: «ذكره في «شرح مختلف الرواية»^(٣)»

اعلم أن شريحاً كان يجيز شهادة لعبد، وكذا داود بن علي لأصفهاني
وكذا ذكر الشَّحْ أبو المَعِين السَّيِّ في أوَّل فضاء «شرح الجامع»، ولكن مذهب
مالك بخلاف ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» في كتبهم.

وهذه قال الشَّحْ أبو المَعِين في «شرح الجامع» «وقول مالك ليس بشيء
عنه، لأنَّ محمداً ادَّعى الإجماع. وهو كان عالماً [٢٠٧٧] بعداهبه^(٤)، ولو كان
هذا ثابتاً لما ادَّعى فيه الإجماع، وكذا الشَّافِعِيُّ رحمه الله ثم يذكر هذه المذهب عن
مالك، ولو كان ثابتاً عنه لما خفي على الشَّافِعِيِّ رحمه الله لأنه كان تلميذاً له.

وقيل إنَّ يحيى بن أنس^(٥) لقاضي كان أعرف الناس بأقوال أهل زمانه،

(١) بل ذهب مالك أنه لا يجوز شهادة سفيه في مال، ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء
بغير «المدرسة» لحيون [٥٤١/٤] ولا لكافي في هذا أهل المدينة «لابن عبد البر» [٨٩٤/٢]
(٢) بغير «المدرسة» لحيون [١٤/٤، ٢٠] ولا لكافي في هذا أهل المدينة «لابن عبد البر»
[٩٠٨/٢] و«فتح ولاكلين مختصر حلب» لسمراي [١٩٧/٧].

(٣) سطر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [في، ١٩٣]

(٤) بغير «المعنى» لابن حزم [٤١٣/٩].

(٥) وقع بالأصل «بالمذهب» - والمثبت بين «ان»، و«فتح»، و«امر»، وفي «ام»، و«خ»: «بالمذهب»

(٦) هكذا وقع في نسخ «أنتم» بالكاء مائة من فوق والعشرون أنه «أنتم» بالكاء، لثبوتها، لكن في
الترشيدي «وقد يقال فيه شيء من قوة أفض»، كما في نسخة لحناني، وجزم بذلك في شرح «سورة»
وعبره، ومعلوم أن «يحيى» بغير «باب العروس» للترشيدي [٣٢٩/٣٣ مادة، كنم]

...

وهو ادعى الإجماع في عدم قبول شهادة العبد، دلّ على أنّ قول مالك غير ثابت
عنه، بل هو محذور عنه، إلى ما لفظ الشّح أبي المعين

وقال الإمام المتأني في «شرح الجامع الصغير» وأجمعت الصحابة أن لا
شهادة للعبد، وقال الحرقي من أصحاب أحمد بن حنبل رحمه الله: «وتحوز شهادة
العبد في كل شيء لا في الحدود»

ولي في دعوى الإجماع نظر، لأنّ الشّحاري رحمه الله قال في «اصحبه» وقال
أبو «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً»، وأحاده شريح، ورأى أن أبا
وقال ابن سيرين «شهادته جائزة إلا عند سيده»، وأجازه الحسن، وقوله في
الشيء نفسه، وقال شريح «كنكم في عبيد وإماء»^(١) إلى ما لفظ «الاصحح»
والأصل في عدم قبول شهادة العبد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَةُ إِذَا دُعِيَ﴾^(٢)
دعوى

بأنه أن الله تعالى جعل من صفة شأبه: أن يلزمه الإحالة إذا دُعِيَ، وأنه
لا يلزمه ذلك، فلم يكن هذا؛ لأنه حلّ بخدمه مؤلاً؛ لأنه يستعمل كل يوم في
إقامة الشهادات، وهذا غير جائز عند الجميع؛ لأنّ عينه أن يخدم المولى من
استخدمه، فدلّ أنه ليس به حلّ في الخط

ولأنّ الشهادة من باب دلالة، لأنها تصيد القوي على العبد، ولا ولاية
للعبد؛ لقوله تعالى ﴿حُزِبَ اللَّهُ مُثَلًّا﴾^(٣) عند مَنُوك لا يقدر على شيء
[شح ٧٥] فلا تحوز شهادته.

(١) بطر المحصر بدمي [ص ١٤٥]

(٢) في ٤٩ «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً» وكتب هو العوامي ما وقع في «اصحح سحر»

(٣) علوه هذه الآثار سحر في كتاب شهادات باسم شهادة لأماء والعبد [٢ ٩٤١]

في غيبة التبريد

واستدل لتأصحي في «تهذيب أدب القاضي» بقوله تعالى ﴿وَتَشْهَدُونَ دُونَ
عَدْلٍ بَيْنَكُمْ﴾ (طه ٢٠)، والعدالة مأخوذة من استقامة الحال، والعدو غير مستقيم
الحال، فلم يكن شاهداً، ولأن العبد لا يرث بحال، فلا يكون شاهداً، لأن الإرث
يخزي مخزي الشهادة، لأن شهادة امرأة عن النصف من شهادة الرجل وتوث
نصف ما يرث الرجل، بإدائه لم يكن وارثاً، ثم يكره شاهد.

وقال شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» «ذكر عن ابن عباس
عليه السلام أنه قال: لا تجوز شهادة العبد»

قال الحطاف في «أدب القاضي» «حدثنا عندنا أبو محمد (١) عن حدثنا
حفص بن غياث عن خجاج، عن عطاء، عن ابن عباس عليه السلام قال «لا تجوز شهادة
العبد» (٢)

وقال الحطاف أيضاً حدثنا فضة بن عتبة وموسى بن مسعود قالا حدثنا

لم يذكر هذا لأثر والذي بعده أبو بكر البرقي ولا بعد الشهد في شرحيهما على «أدب القاضي»
الحطاف، لا أثراً ولا معني، وحدث الحطاف به خروج مؤلفه، بكر أحدث أكثر هذه الشروح
بأساس نكتات ولأثره، ووجه في حديثه حال المحقق أبي حمزة، وهو أن كتب المحققين
على. وغير هذا من تصانيف أبيه المعروحة بالشرح المأخوذة بأصلها، ونكتات الحطاف لا
يتم مطوعاً بعد، مع بقائه وحالته

والأثران هذا لبيان في نسخة نسخة من «أدب القاضي» الحطاف [ق ٢٣٩] محفوظ مكنه
كورسي فصل أحمد باش (رقم نسخة ٥٤٦)، وسط «شرح أدب القاضي» نسخة الشهد
[٢٣٧ - ٢٣٨]، «شرح أدب القاضي» لأبي بكر البرقي [ق ١٣١] ب محفوظ
كتاب حصه به (رقم الحفظ: ٢١٣)

(٢) هو ابن أبي شيبة صاحب «المصنف»

«شرح ابن أبي شيبة» [رقم ٢٠٢٨٦]، من طريق، حفص بن غياث عن خجاج
عن عطاء عن ابن عباس عليه السلام به

في غاية البيان

لمرذ في كتابه يسمى بـ: «الكامل»^(١)، وغيره في كتبهم.

ولأن الفسق ليس بعلّة ردّ شهادة لمخدود في القذف، بل بعلّة عذف بشرط المعبر عن إقامة التّهمة، يدعي قوله تعالى ﴿يُرْتَدُّونَ لِمُخْطَئِمْ فُلًا يَأْتُوا بِهِمْ مِنْهُ﴾^(٢).

ولما قلنا إنه ليس بعلّة، إذ لو كان علة لثرب الحكم عليه، ولما كان «وارثاً» هم لعاسقون، وحلدهم، ولا تقوى بهم شهادة أبدًا، فلما قال ﴿وَأَوْسَيْتُ لَهُمْ أَعْتَصِفُونَ﴾ بعد قوله ﴿تَحَقَّقُوا﴾^(٣)، علم أن الفسق ليس بعلّة، فثبت لم يكن الفسق علة، ثم يدرى من رواله قول الشهادة.

فإن قلت: لو كان من فعلت كذا، فعلى حجة، ومالي صدقة إن شاء الله، فإنه يترجح إلى ما تقدم، فكذلك يسعى أن يترجح الاستثناء في الآية إلى جميع ما تقدم، قلت: لا يمكن؛ ليدلّ: لأن المجتد لا يرفع بالتوبة، ولأن الاستثناء بمركب التخصيص؛ لأن كل واحد منهما يخرج من الكلام بعض، والتخصيص يكون في المحقق لا في المشكوك، فكذلك الاستثناء، ورفع الفسق بالتوبة مُحَقَّقٌ، فيصرف الاستثناء إلى ما يليه، لا إلى جميع ما تقدم؛ لأنه مشكوك.

وقياس الاستثناء بـ «إلا» على الاستثناء بـ «إن شاء الله تعالى» باطل، لأن «إن شاء الله» موصوع^(٤) ٢٢٦، وترفع الكلام عن أصله، والاستثناء بـ «إلا» موصوع لإخراج بعض لحمته منها، فثبت القياس.

ألا ترى أنه لو قال، لفلان علي عشرة دراهم إلا عشرة؛ لم يصح الاستثناء.

(١) ينظر: «الكامل» للمبرد [١٥/١]

(٢) وقع بالأصل «الكبر» والعنت من «ن»، و«أ»، و«ن»، و«ع»، و«أ»، و«ن».

ولأنه من تمام الحد، لكونه ماعاً، فيبقى بعد التوبة كأصله، بحلاف
المنحدود في غير القذف لأن الرد للمسبق وقد ارتفع بالتوبة

عنه بيان

وبدأه عشرة، ولو قال إن شاء الله؛ يصح ولم يدره شيء

بأن قلت كيف يصرف الاستثناء إلى ما يده، والأصل في الاستثناء هو
المفصل، وهو أن يكون المشتق من حس المشتق منه، والثبوت ليس من حس
الفسق؟

قلت الاستثناء من عموم الأحوال، كأنه قال - والله أعلم - : «وأولئك هم
الماضون في جميع الأحوال إلا في حد التوبة»، فيكون الاستثناء متصلاً.

أو بقول: الاستثناء مقطوع بمعنى - «لكن»، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ [النساء: ٧٧]، فلا يرد السؤال، وإن في يعرف في «طريقة الحلاف»^١
وعبره من كتب ٢٥٨٠٢ ط أصحابنا رحمهم الله

قوله (ولأنه من تمام الحد؛ لكونه ماعاً، فيبقى بعد التوبة كأصله)، أي
لأن عدم قبول الشهادة من المنحدود في القذف من تمام الحد

بغني، من حمله الحد؛ لأن قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْبَلُوا﴾، عطف على قوله:
﴿تَجِدُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾، والحد صلح حدًا، لكونه ماعاً عن ارتكاب الفسخ، فيكون عدم
بول لشهادة أيضاً حدًا؛ لكونه ماعاً عنه

ثم بعد التوبة لا يرتفع العبد، فكذلك لا يرتفع عدم القبول، بحلاف المنحدود
في لسرقه، والربا، وشرب الخمر، حيث نقل شهادته بعد التوبة، لأن الرد هاتك
سبق، وقد ران بالتوبة، فظهر الفرق

وَمَنْ اشْرَعِي: تُقْبَلُ إِذَا ثَابَتْ بِقُوَّةِ تَعَالَى ﴿لَا كَلْبَيْنَ تَنْوِي﴾ بِرَدِّهَا
اسْتَشْنَى النَّاسَ قُلْنَا: الْإِشْتَاءُ يُضَرِّفُ إِلَى مَا بَيْنَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَوْشِدْ
هُمُ الْقِسْفُونَ﴾ بِرَدِّهَا أَوْ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُتَقَطِّعٌ بِمَعْنَى بَكْرٍ.

وَمَنْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَدْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، نُقِلَ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لِكَافِرٍ شَهِدَ
فَكَانَ رُفْعُهُ مِنْ تَعَامُ الْخُذِّ، وَبِالْإِسْلَامِ حَدَّثَتْ لَهُ شَهَادَةُ أُخْرَى، بِجَلَابِ الْعَدِّ
إِذَا خُذَّ ثُمَّ أُعْتِقَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ يَتَعَبَّدُ أَصْلًا فَتَقَدَّمَ خُذُّهُ يَرُدُّ شَهَادَتَهُ بَعْدَ الْعِتْقِ

﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَدْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، نُقِلَ شَهَادَتُهُ)، ذَكَرَ هَذَا تَفْرِيدًا
عَلَى مَا نَقَدَّمَ، وَقَدْ أَصَابَ بَيَانَهُ فِي بَابِ خُذِّ الشَّهَدِ.

اعْلَمْ: أَنَّ لَدُنِّي إِذَا خُذَّ فِي قَدْفٍ، لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ.
ثُمَّ إِذَا أَسْلَمَ حَارَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَعَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ جَمِيعًا، لِأَنَّ هَذَا
الشَّهَادَةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ شَهَادَةُ حَدِيثٍ، غَيْرُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ الْمَرْدُودَةِ نِيْمَةً لِلْعَدِّ، لِأَنَّهَا
خَصَلَتْ بَعْدَ بَيَّةِ الْإِسْلَامِ.

بِجَلَابِ الْعَبْدِ إِذَا قَدَفَ مَعْدً، ثُمَّ أُعْتِقَ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
لِلْعَبْدِ شَهَادَةُ أَصْلًا حَالِ رِقَّةٍ، لَا عَلَى الْكَافِرِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلَا لَدُنِّي فِي خُذِّ
الْقَدْفِ مِمَّنْ رُدُّ الشَّهَادَةِ، وَإِنَّمَا حَصَلَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْعِتْقِ، فَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ لَأَنَّ
نِيْمَةً لِلْعَدِّ.

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْعَبْسِ وَطَلَبِ الشَّهَادَةِ الصَّحِيَّةِ»، وَالْعَبْدُ، وَالْكَافِرُ غَيْرُ
مُسْلِمٍ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُمْ، ثُمَّ شَهِدُوا بَعْدَ ١٢٠٣٩٧ | الشُّبُوحِ وَالْعِتْقِ وَالْإِسْلَامِ، نُقِلَ
لِأَنَّ الْمَرْدُودَ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ، وَبِمَقْصُودٍ زُرِدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ شَهِدَ بِهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَهْلِ
تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْمَرْدُودَةَ شَهَادَةً، فَيَكُونُ فِيهِ مَقْصُودٌ فَصَدَّقَ أَهْلُ بَيْتِهِ بِالْإِسْلَامِ، كَذَلِكَ
زَوْجُ حَيْثُ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ الْإِبَانَةِ، لَا تُقْبَلُ، وَالْحَوْلَى إِذَا شَهِدَ بَعْدَ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ قُوَّةٌ - ١٢ - «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِوَلَدِهِ وَلَا الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ وَلَا الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا وَلَا الرُّوحُ لِأَمْرَأَةٍ وَلَا الْعَبْدُ بِسَيِّدِهِ وَلَا الْمُسَوِي بِعَمَلِهِ وَلَا الْأَجِيرُ لِمَنْ اسْتَأْجَرَهُ» وَلِأَنَّ تَفْصِيلَ بَيْنِ الْأَوْلَادِ وَالْآثَاءِ مُتَّصِلَةٌ وَهَذَا لَا يَحْزُرُ ذَاكَ اسْتِرْكَاءُ إِيْتَهُمْ فَتَكُونُ شَهَادَةُ لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهِ أَوْ تَتِمَّكُنُ فِيهِ لَتَهْمَةٍ

عنه بيان

لِوَلَدٍ (١)، وَلِهَذَا لَمْ يَحْزُرْ (٢) وَضُحِّ لِرَّكَاةِ فِيهِمْ، فَلَوْ حَارَ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ أَوْ عَسَى لِعَكْسٍ، كَانَ ذَلِكَ شَهَادَةً بِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهِ، فَهِيَ يَحْزُرُ، وَلِأَنَّ مَالَ الْوَلَدِ قَدْ جُعِلَ فِي حُكْمِ مَالِ الْوَلَدِ، وَلِهَذَا كَانَ لَهُ حَقُّ التَّمَتُّكِ؛ بِدَلِيلِ مَا رُوِيَ فِي «شرح الآثار» وغيره - مسنداً إِبْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٣) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ «أَنْتَ وَمَنْتَ لِأَيِّتٍ» (٤)، فَلَوْ حَارَتْ شَهَادَةُ، كُنْتَ شَهَادَةً لِنَفْسِهِ

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «قَالَ دَاوُدُ (٥)، تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ فِي جَمْعِ ذَلِكَ»

قُلْتُ هَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، فَلَا يُلْتَمَسُ إِنْ.

قَالَ صَاحِبُ «الهداية»، (وَالْمُرَادُ بِالْأَجِيرِ [٥٠٩/٢]: التَّلْمِيزُ الْخَاصُّ الَّذِي بَعْدَ ضَرَرِ اسْتِثْنَائِهِ ضَرَرِ نَفْسِهِ، وَتَفْعُهُ تَفْعُ نَفْسِهِ).

وَقَالَ فِي «خلاصة الفتاوى» «وَلَا تَحْزُرُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ لِأَسْتَدِهِ، أَرَادَ بِهِ»

= لَاسِ قُطُونًا، [ق ١٦٢ / / مَحْظُوطٌ مَكَّةَ بِضِيقِ اللَّهِ أَمْدِي - بَرَكِي / (رَقْمُ الْمَحْظُوطِ ٢٩٢)]، وَهَذَا عَلَى مُشْكَلاتِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ أَبِي الْعَرِ [٥٠٩/٤]، وَهَذَا الدَّرَابَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ جَابِرِ [٧٢٢]، (وَمِنْ أَجْلِ الْقَدِيرِ لِابْنِ بَهْمَامِ [٢٠٤٧] وَاسْتِثْنَاءِ شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْبَيْهَقِيِّ [١٢٩/٩])

(١) الْوَلَدُ هِيَ الْوَلَدَةُ وَيُغْنِي أَيْضًا عَلَى الْحَمْلِ وَوَضَعَ الْحَمْلُ وَهُوَ نَقْدُ الْعَرِيفِ بِهَذَا

(٢) وَهِيَ بِالْأَصْلِ «الْأَجِيرُ»، وَالْمَعْنَى مِنْ «الْأَجِيرِ»، وَ«الْأَجِيرُ»، وَ«الْأَجِيرُ»، وَ«الْأَجِيرُ»

(٣) مَضَى تَحْرِيجُهُ.

(٤) يَعْنِي دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ حَمَلَةِ أَبِي مَسْمَدٍ الْأَصْهَرِيِّ الظَّاهِرِيِّ، فَلَا تَقْبَلُ تَرْجَمَةُ

(٥) يَنْظُرُ: «الْمَحْمَلُ» لِابْنِ حَزَمِ [٤١٦/٩]

(٦) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [ق ٢٩٦]

(٧) يَعْنِي الْبَيْهَقِيُّ فِي «تَوَاقُعَاتِهِ» كَمَا يَنْصَرُّ عَلَيْهِ صَاحِبُ «خِلَاصَةِ الْفَتَاوَى» فِي مَطْبَعِ كَلَامِهِ =

قَالَ: وَالْأَمْرُ أَنْ لَا أُخِيرَ عَلَى مَا قِيلَ وَأَسْتَعِذُّ بِحَضْرَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ صَرَرَ نَفْسِهِ وَنَفَعَهُ نَفْسَهُ.

بِسْمِ الْحَاضِرِ، وَاسْتَعِذُّ بِحَضْرَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَلَمْزْهُ أَحَدٌ
مَعْلُومَةً، أَمَّا الْأَخِيرُ الْمَشْرُوكُ إِذَا شَهِدَ بِنَفْسِهِ، فَقَالَ: وَالْأَخِيرُ الْوَاحِدُ هُوَ
بِدِي اسْتَأْخَرَهُ نَفْسُهُ، أَوْ مُشَاهَرَهُ، أَوْ مُسَاهِبَهُ، بِأَحْرِفٍ مَعْلُومَةٍ [١/٢٧٦/٥] أَوْ
لَا يُقَالُ، إِلَى هَذَا نَفْطُ «الْحَلَاصَةِ» وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ الْأَخِيرِ الْوَاحِدِ مُشْتَقَّةٌ
مُسْتَأْخَرٌ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤْخَرَ نَفْسُهُ مِنْ آخِرٍ فِي ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، فَبِوَحْدِهِ
شَهِدَتْهُ لِمُسْتَأْخَرٍ كَانَتْ شَهَادَةُ الْآخِرِ، فَلَا تَحِيدُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَهِدَتْهُ مِنْ حَيْثُ
مَدَّعَاهُ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ بِالْآخِرِ، وَهِيَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْمَسْ (فَبَصِيرٌ كَالْمُسَاحِرِ
عَلَيْهَا)، أَيِ: عَلَى اسْتِثْنَاءِ

وَقَالَ النُّعْمَانِيُّ أَبُو اللَّيْثِ فِي كِتَابِ «الْعَبُودِ» «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي رَحْلِ مَسْحَرٍ
رَحْلًا يَوْمًا وَاحِدًا، فَشَهِدَ بِالْأَخِيرِ فِي ذَلِكَ يَوْمٍ قَدْ أَعْيَسَ الْأَثَرُ وَبُوكَ
أَجِيرٌ حَدَثَ شَهِيدٌ، فَلَمْ يُغْدَلْ حَتَّى دَخَلَ الشَّهْرُ، ثُمَّ عُذِّلَ قَدْ أُنْقَضَتْ بِمَرَّةٍ
رَجُلٌ شَهِدَ لِأَمْرَانِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا.

وَبِذَلِكَ شَهِدَ وَلَمْ يَكُنْ أَجِيرًا، ثُمَّ هَارَ أَجِيرٌ لَهُ فَنَزَلَ أَنْ تَمُوتَ، فَاتَى أَنْفَقَ
شَهِدَتْهُ، فَمِنْ لَمْ تَنْفَقْ شَهِدَتْهُ حَتَّى مَضَتْ الْإِحْدَرَةُ، ثُمَّ أَعَادَ الشَّهَادَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً،

سَمِعْتُ «حَلَاصَةَ الْعَبُودِ» لِأَخِي سَيِّدِي سَحَابٍ [١/٢٩٩] مَحْصُولٌ مِنْهُ: بِسْمِ اللَّهِ

تَرْكِبُ (رَفْعُ الْحَقِّ: ٢٣٥)

١. مُؤَامَةٌ بِعَيْنٍ يَوْمًا يَوْمًا يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١/٢٧٦/٢]

٢. مُشَاهَرَةٌ بِعَيْنٍ شَهْرًا شَهْرًا يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١/٢٩٨]

٣. مُسَاهِبَةٌ لِأَحَدٍ مِنْ مَعْنَى سَطَرٍ «تَهْدِيبُ النُّعْمَانِيِّ لِلْأَرْهَرِيِّ» [١/١٣/٥]

سَمِعْتُ «حَلَاصَةَ الْعَبُودِ» لِأَخِي سَيِّدِي سَحَابٍ [١/٢٩٩] مَحْصُولٌ مِنْهُ: بِسْمِ اللَّهِ

تَرْكِبُ (رَفْعُ الْحَقِّ: ١٤٣٥).

وَقِيلَ الْمُرَادُ الْأَجِيرُ مُسَاهِرَةً أَوْ مُشَاهِرَةً فَيَسْتَوْحِشُ لِأَخْرِ مَسَاهِرِهِ عِنْدَ
أَدَاءِ لَشَهَادَةٍ فَيَصِيرُ كَالْمُسْتَأْخَرِ عَلَيْهَا

قَالَ وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ

وَالْمَعْلُومُ الَّذِي يَأْكُلُ فِي بَيْتِ أَسَاتِيدِهِ يَكُونُ فِي مَعْنَى الْقَائِمِ الْمَذْكُورِ فِي لِحْدِيثِ
قَوْلِهِ. (وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ). هَذَا يَقْتَضِي الْقُدُورِيَّ فِي
الْمَخْتَصَرِ^(١).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ^(٢) لِلْآخَرِ عَلَى أَحَدِ
الْقَوْلَيْنِ. كَذَا فِي «وَجِيزِهِمْ»^(٣)

وَجَنَّةُ قَوْلِهِ. أَنَّ غَفْلَةَ السَّكَاحِ أَرْجَبُ وَضَعَةً مِنْ بَيْنِ الرُّوحَيْنِ فِيمَا أَوْحَاهُ
عِنْدَ سَكَّاحٍ، وَالْعَدْلُ أَمْرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ. وَمَوَاهِمُ مَتَمِّرَةٌ بِحَيْثُ لَا يَنْصَرِفُ أَحَدُهُمَا
فِي مَالِ الْآخَرِ، فَحَدَّثَتْ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ كَالْأَحْوَيْنِ

عَدِيَّةٌ مَا فِي السَّابِ أَنَّ فِيهِ تَهْمَةٌ لِلْكَلْبِ، وَهِيَ مَتَعِيَّةٌ بِالْعَدَالَةِ، بِحِلَافِ مِرَاتَةِ
الْوَلَدِ، حَيْثُ لَا تَجُورُ الشَّهَادَةُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ كَاتِبُهَا وَاقِعَةٌ لِنَفْسِ الشَّاهِدِ بِاعْتِبَارِ
وَحِدِّ الْبَعْضِيَّةِ

وَلَا مَا رَوَى الْخَصَّافُ بِإِسَادِهِ: بِي غَائِثَةٍ رحمته الله عَلَى الشَّيْءِ بِحَيْثُ أَنَّهُ قَالَ «لَا
تَحْجُوزُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ، وَلَا الْوَلَدُ لِوَالِدِهِ، وَلَا الْمَرْأَةُ لِرَوْحِهَا، وَلَا الرَّوْحُ

(١) رَوَاهُ بَعْدَ عِي (ط). «أَوْ مَبَاوِمَةً».

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» (ج ٢/ ٢٢٠)

فِي «الْوَجِيرِ» يُنْقَلُ (ج، م) شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ «وَجِيرِي» - (ج) أَوْ مَبَاوِمَةً سِي سِي حَسْبَ

رَبِّ (م) أَوْ مَبَاوِمَةً سِي مَالِكُ سِي أَسْمَ كَمَا يَنْصَرِفُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَعْدَمَةِ يَنْظُرُ «وَجِيرِي» مَعَ شَح

«فَعِي» لِلْعَرَالِي (١/ ٥)

سَدَّ «وَجِيرِي» مَعَ الْعَرَبِيِّ شَرَحَ الْوَجِيرُ «لِلْعَرَالِي» [١٣/ ٢٥]

لا فرائبه^(١)، ولأن كل واحد منهما مسبق بمال لآخر عرقاً، فصار متهما^(٢)، ولأن الشهادة لحر لغيره، وشهادة امتهن مزدودة، فلم تقبل، ولأن بينهما من يوجب ثبوت في جميع الأحوال، فلم تجز شهادة أحدهما للآخر، كالوالد والولد، بخلاف شهادة العرس لمذنبه، حيث لا يحوز^(٣) لأن القريم لا ولاية له على المال المشهود به، فلم يكن متهما، فجازت شهادته.

فإن قلت: روي أن فاطمة رضي الله تعالى عنها - «أدعت ذلك بين يدي أبي بكر^(٤)، فشهد لها علي^(٥) وامرأة، قال أبو بكر: صمّي إلى الرّحس رجلاً، أو إلى امرأة امرأة^(٦)».

فعلم بذلك أن أبا بكر^(٧) أجاز شهادة أحد الرّواحين للآخر، حيث أرها بالصّم، وعلي^(٨) حوز ذلك، حيث شهد بها، وفاطمة - ع - حوزت ذلك أيضاً، حيث استشهدت علي^(٩)، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك، فكان إجماعاً، والإجماع مُعَدَّم على القياس وخبر الواحد.

قلت: «الصحيح من الرواية: أن أبا بكر^(١٠) ردّ دعواها، فإنها أدعت ذلك مرثاً من النبي^(١١)، فردّ دعواها وقال: سمعت رسول الله^(١٢) يقول: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»^(١٣).

(١) معنى الكلاء عيب قريب

(٢) لم يطرعه ثبوت، وقد ذكره لرحي في «المسودة» [٥/ ١٩٢] ومبطل ابن الحروري في «الإنصاف في آثار الخلاف» [ص/ ٣٤٠].

(٣) أخرجه أبو طاهر المحقق في «المحتملات» [٣/ ١٢٧]، والنفري في «المعجم لأوسط» [٥/ ٢٦]، وندم بري في «الوند» [٢/ ٧٢]، وغيرهم من حديث أبي بكر^(٤) في مباحث بهذا اللفظ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْبَلُ لِأَنَّ الْأَمْلَاقَ بَيْنَهُمَا مُخْبِرَةٌ وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ وَبِهِمَا

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

قَبْلُ قُلْتُ: هُمَا مُخْبِرَانِ بَيْنَهُمَا سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقُ إِذَا مَكَتَ أَحَدُهُمَا
لَا حَرَّ، فَجَارَتْ شَهَادَتُهُ بِالْآخِرِ كَابْنِ الْعَمِّ

قُلْتُ: هَذَا وَضُفَّ لَا يَأْثُرُ لَهُ، لِصَلَاةِ الْعَمِّ مَعِ سَبْتِهِ، لِأَنَّ بَيْنَهُمَا سَبْتُ، وَذَلِكَ
سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقَ عِنْدَ الْمَلِكِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَحْرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ

قَالَ الْخَصَافُ فِي كِتَابِ «[أَدَب]» ١٥٨ ط ٢٢٨ ط الْقَاصِي: «^١ حَدَّثَكَ عَنْهُ اللَّهُ
بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَكَيْعٌ قَالَ: «كَانَ بَنُ أُمِّي لَيْسَ يُخْبِرُ شَهَادَةَ الرُّوحِ لِأَمْرَانِهِ،
وَلَا يُخْبِرُ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ لِرُوحِهَا»^٢».

قَوْلُهُ: (وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ)، أَي: مُجْمَعَةٌ، بِمَعْنَى أَنْ يَدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوحَيْنِ
يَتَصَرَّفُ فِي التَّصَرُّفِ عَلَى مَلِكٍ بِنَفْسِهِ، لَا يَتَقَدَّى إِلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ
نَصْرُهُ فِيهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَّ الرَّاعِي إِبْلَهُ يَحْوِرُهَا حَوْرًا، إِذَا جَمَعَهَا وَسَاقَهَا،
وَكَذَلِكَ الْجَمَارُ إِذَا سَاقَ أَتَمَّهُ^٣

١. وَأَمَّا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحَارِثِيِّ فِي كِتَابِ لَحْسٍ بَابِ دَمْنٍ بِحَمَلٍ [رَقْمُ ٢٩٢٦]، وَمَعْنَاهُ
فِي بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تُورَثُ» مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ [رَقْمُ ١٧٥٩] عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ
ﷺ قَالَ: إِنَّ دُمُونَ لَقَدْ ﷺ قَالَ «لَا تُورَثُ» مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ

٢. مَا فِي الْمَعْقُولِينَ سَطْرُ ٩٢

٣. هَذَا الْأَثَرُ مِمَّنْ يُذَكِّرُهُ أَبُو بَكْرٍ بَرَاءُ بْنُ مَالٍ وَهُمَا عَلَى «أَدَبٍ» الْقَاصِي: «لَا تُشَدُّ
وَلَا مَعْلَقًا وَهُوَ ثَابِتٌ فِي السُّنَّةِ الْمُتَّفِقَةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاصِي» بِحَضَرِ [ق ٢٣٧] ب. مَحْصُوطٌ
مَكِّي كَرِيمٍ فَاظِلُّ أَحْمَدُ مَاتَ (رَقْمُ مَحْصُوطٍ ٥٤٦) وَبِهِ «أَدَبُ الْقَاصِي» بِحَضَرِ
بِهَيْدٍ [٤ - ٢١٠ - ١١١]، وَاشْرَحَ أَدَبُ الْقَاصِي الْأَبِي بَكْرَ بْنَ رَيْقٍ فِي ١٩٤ ب. مَحْصُوطٌ مَكِّي
وَيْضَ لَقَدْ أَفْنَدِي - تَرْكِيًا/ (رَقْمُ الْمَحْصُوطِ: ٦٥٨)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْنَفِ» [رَقْمُ ٢٢٨٦٤]، عَنْ وَكَيْعٍ بِهِ

١. لِأَنَّ جَمْعَ الْأَسْبَابِ وَهِيَ الْحَمَارُ لِأَنَّ حَادَّةً سَطْرًا: «الْمُهَيَّةُ فِي غَرَبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ دَاوُدَ
[١/٢١/١/مادة: أَسْبَابُ]

بخبري الفصاح والحنس بالثبني شهما، ولا مفسر بما فيه من الشفع
لثوته صفا كما في الغريم. إذا شهد للمثوبه المتفليس

ولما ما روي، ولأن الانتفاع متصل عادة وهو لمقصود قبضير شاهد
لنفسه من وحي أو بصير متهما، بخلاف شهادة الغريم لأنه لا ولاية على
المشهود به.

قال ولا شهادة المولى لعهده، لأنه شهادة بنفسه من كل جهة إذا لم يكن
على العبد دين أو من وجه إن كان عليه دين لأن الحال موقوف ثم اعني

في كتاب البيات

قوله (ولا مفسر بما فيه من الشفع)، أي: لا مفسر بما هي قبول شهادة أحد
الزوجين لصاحبه من الشفع المحصل منه للشاهد، لأن كل واحد منهما يعدنفع
صاحبه نفع نفسه يعني لا يتهم الشاهد بهذا القدر من النفع، لأن ذلك الشفع ليس
بمضدي، بل حصل في ضمن الشهادة، فلا يغير، كما في الغريم - وهو رث الثبني
- إذا شهد لمن عليه دين - وهو مفسر -، ثقل شهادته، وإن كان له فيه نفع،
لأن الشفع حصل صفا لا قضا.

قوله: (ولا ما روي)، إشارة إلى قوله: (ولا المرأة لزوجها، ولا لزوج
لامرأته)

قوله (ولا شهادة المولى لعهده)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»
وتماثه فيه «ولا لمكاتبه»، وذلك لما روي في حديث لخصاف «ولا العبد
لسيده، ولا السيد لعبده»، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

والمأذون لا يحلو إم أن يكون عليه دين أم لا، فإن لم يكن عليه دين، كان

(١) ينظر «مختصر القُدوري» ص ٢٢٠

(٢) مضمون الكلام عليه قريب

قال (ولا لشريكه) لما قد

ولا شهادة الشريك لشريكه كما هو من شركتهما ، لأنه شهادة بنفسه من
وغيره لا شراكتيهما ، ولو شهد بها لئس من شركتهما لئس لا شهادة الشريك

قال: ونقل شهادة الأح لأحيه وعنه ، لأن عدم الشهادة لأح لأحيه
ومنها متبسة ولا بسوطة إقصاهم في باب الإقصاء

شهادة حمولي له كشهادته بنفسه ، لأن ما يحصل له بمؤني ، لأن عدمه وما في يد
حمولاء ، وإن كان عنه دين ، فلا تنقل الشهادة أيضا ، لأنه شهادة بنفسه من وجه
لأن المثل يظهر في الكتب لحمولي عدم مخرج العهد عن حاجته ، فكان يصح
مؤني موقوف حاله بين أن يكون معزوما أو بمؤني ، فكان في شهادة شفع
حمولي ، فلم تنقل

قوله (ولا شهادة) ، الشريك لشريكه كما هو من شركتهما ، عدم نقل
المؤني في «مختصره» ، وإنما أخذ شهادة الشريك ، كما رواه من حديث
ولأن كل ما يحصل بمنهودة له ، شاهد به يصح ، فكان شهادة لنفسه ، وقد
أخذ بحلالب الشهادة كما لئس من شركتهما ، حيث نقل ، لأنه شهادة عدم
عنه ، ولا تهمته به

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» : «ولا تنقل شهادة شريك أخيه من
من كان له حصة في حلا محدود وخصص ، وغير الخصص من حصة في
حصة»

قوله (ومن سب ولاح لأحيه عنه) ، حيث عدمه من سب

عليه السلام

«وشهدوا ذنبي قديراً فكمراً» (أطوار ٢)، فيُغْتَلُ بعمومه إلا فيما ورد التحصيف
بالتبديل، ولأنه لا اتصال في الأملاك ولا شريطة^(١)، فاعلمت المهمة، بطلت،
ولأن العداوة والحادث بين الإخوة ظاهرة، فتتبعي لتهمة الممانعة من الشهادة

ألا ترى أن أول عداوة ظهرت في الدنيا بين الإخوة - كما عرفت - في قصة
قبييل وهابيل، وكما في قصة يوسف وحوته، ورؤي عن شرويح في «أدب القاضي»
للحافظ: «أنه قل شهادة لأخ لأخ»، وكما روى فيه عن ابن سيرين، والشقي،
وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وقال في «الشامل» (وَيُقْتَلُ بولد الرضاع، ولأُم المرأة^(٢))، لأن هذه المعاني
لا توجب إلا حرمة نكاح، لا اتصال منافع الأملاك.

وقال في «خلاصة الفتاوى»^(٣) (وَيُقْتَلُ لَأُمِّ امْرَأَةٍ وَبَيْتِهَا، وَلِزَوْجِهَا،
وَلِامْرَأَةِ أَبِيهِ، وَلِامْرَأَةِ أَبِيهِ، وَلِأَخِي امْرَأَتِهِ، وَمِنْ أَسْلَفِ مَنْ قَالَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ
الْأَخِ لِأَخِيهِ ذَكَرَهُ^(٤) نَحْنُ، لِأَنَّهُ السَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضي».

(١) أي بسط، التمسك به، الشريطة من جملة حق بغيره.

(٢) هذه الآثار لم يذكرها أبو بكر الرازي ولا الصدر الشهيد في شرحيهما على «أدب القاضي» لا
مبنية ولا معتقة وهي ثابتة في نسخة نسخة من «أدب القاضي» بحضرة [ق ٢٣٦] ب
مخطوط مكتبة توريبي قابل حمد ناش (رقم الحفظ ٥٤٦)، ونظر «شرح أدب القاضي»
بصدر شهيد [٤١٠ - ٤١١]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر الرازي [ق ٩٤] ب
مخطوط مكتبة يحيى الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ٦٥٨).

(٣) وقع بالأصل «ولأُم الولد» ونسب من «أدب»، و«أدب»، و«أدب»، و«أدب» وهو نحو
«أدب» في «الشامل» في شرح المعزدا شمس لانس، يعني [ق ٣] أ مخطوط مكتبة
لدين أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ١٣٤٠).

(٤) ينظر «خلاصة الفتاوى» لمباري [ق ٢٦٢].

(٥) وقع بالأصل «رد ذكر»، والنبه من «أدب»، و«أدب»، و«أدب»، و«أدب».

قَالَ وَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً مُحْتَبَةً وَمُرَادُهُ الْمُحْتَشُّ فِي الْوَدِيِّ، مِنَ الْأَفْعَالِ لَا تَدُ
وَسُقٌ، فَأَمَّا الْوَدِيُّ فِي غَلَامِهِ لِبْنٌ، فِي أَغْصَانِهِ نَكَّ، فَبِهِ مَثَلُ الشَّهَادَةِ
قَالَ وَلَا بَانِحَةً وَلَا مُعْنَةً، لِأَنَّهُمَا بِرُكْبَانٍ مُحْتَرَمَيْنِ، وَبِهِ لَا يَهَيَّ عَلَى
بُشُونٍ لِأَخْمَقِينَ لِبَانِحَةٍ وَأَمْعِيَّةٍ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً مُحْتَبَةً)، أَيِ قَالَ اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «مَحْتَصِرِهِ»
وَدَيْتَ لِأَنَّهُ فَسَّقَ فِي فَعْلِهِ، فَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً لِمَنْ سَقَ

وَقَدْ رَوَى صَاحِبُ «السُّنَنِ» بِإِسْنَادِهِ إِبْنُ سِنِّ عَدَسٍ أَنَّهُ «أَنَّ الْوَدِيَّ يَمُرُّ بِ
الْمُحْتَشِّ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُشْرَجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ»، بِغَيْرِ التَّشْبِيهِاتِ فِي الْأَسْمَاءِ
بِالرِّجَالِ، وَهَذَا فِي الْمَحْتَبِ فِي أَعْمَلِ الْقَبِيحِ، وَأَمَّا الْوَدِيُّ نَسَمِيهِ الْأَسْلَافَ مُحْتَبَةً
صَنَفَ جَلْقَبَهُ، وَوَهَى أَنَّهُ، وَهُوَ عِنْدَ فِي نَسَمِهِ؛ فَتُشَلِّ شَهَادَتَهُ، وَلَا يَكُونُ دَيْتٌ
وَدِيًّا فِي شَهَادَتِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا بَانِحَةً وَلَا مُعْنَةً)، أَيِ قَالَ اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «مَحْتَصِرِهِ»
وَلِأَصْلٍ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «الصَّحِيحِ» فِي كِتَابِ حُجَّاتِ بَابِ بَادِهِ
بِ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الْوَدِيُّ يَمُرُّ بِالْمُحْتَشِّ مِنَ الْأَسْلَافِ
الْعُدُودِ، وَشَقَّ الْجَبُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ

هذا «مَحْتَصِرُ الْوَدِيِّ» [ص ٢٢٠]

قد حذرت من حديث أخرجه محمد بن عبد الله بن إدريس، في إخراج المصنفين بالنساء من كتاب
[ص ٢٢٠]، رَوَى دَاوُدُ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ أَنَّ حَكَمَ فِي مَعْنَى «الْوَدِيِّ» [ص ٢٢٠]
فِي كِتَابِ الْأَدَبِ فِي رِوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ مَا جَاءَ فِي التَّشْبِيهِاتِ بِهَا
وَعَرَفَهُ فِي حَيْثُ بَيْنَ عَدَمِ بَرِّهِ

فِي رِوَايَةِ أَحَدِ حَدِيثِ حَدَّثَ «صَحِيحٌ»

«مَحْتَصِرُ الْوَدِيِّ» [ص ٢٢٠]

قد حذرت من حديث أخرجه محمد بن عبد الله بن إدريس، في إخراج المصنفين بالنساء من كتاب

عنه عليه السلام

وروى صاحب «السر» بإساده إلى أم عتيبة رضي الله عنها، قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن النجاسة»^(١).

وروى أيضاً بإساده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «سألت رسول الله ﷺ عن النجاسة»^(٢).

بيان: أن النجاسة كانت من قبل، وقد باشرته النجاسة، ولم تؤمن أن تبأثر شهادته الزور، فلا تقبل شهادتها.

وذكر في «الذخيرة»: «لم يرد بالنجاسة التي تنوح في مصبتها، وإنما به التي تنوح في مصبه غيرها، واتحدت ذلك مكبة». ولما فيه نظر؛ لأن النبي ﷺ نهى عن النجاسة من غير فصل.

وأما المصبة ^{١٠٩} : إنها مركبة للحرام أيضاً، فلا تسمع شهادتها؛ لأنها لم تسمع عن محذور فيها، فيجوز ألا تسمع عن شهادة لزور أيضاً، وهي محظورة فيها.

والدليل عليه: ما ذكره الواحدي رحمته الله في سورة لقمان، في سبب قول

= كتاب الإيمان / باب تحريم حرم الحدود وشي الحبوب و لدعاء بدعوى لجهله [رقم ١٠٣].

وعبرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهذا لفظ البحري

(١) أخرجه البحري في كتاب التفسير باب تفسير سورة الممتحنة [رقم ٤٦١٠]، وأبو داود في

كتاب الحائض باب في السج [رقم ٣١٢٦]، من حديث أم عتيبة رضي الله عنها وهو عند البحري في

مباي أتم.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب النجاسة باب في السج [رقم ٣١٢٨]، ومن طريقه البيهقي في «السر

لكنرى» [٦٣٤]، وأحمد في المسند [٦٥٣]، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قال النووي في مسنده ضعيف، يظن خلاصة الأحكام للرووي [١٠٥٣ ٢]

(٣) يظن «أسباب نزول القرآن» للرووي [ص ٣٥٧]

❦ غايه السور ❦

عن **«ومن ناس من بني نوح أتوا بآياتهم إلى نبيهم عليه السلام فآذوه بشدة فآذاهم الله فأولئك هم المفلحون»** (١) **«لا يعجلنكم الغضبيات ولا البغيات»**، **«والمعصيات حرام»**،
وفي مثل هذا أنزلت هذه الآية **«ومن ناس من بني نوح أتوا بآياتهم إلى نبيهم عليه السلام فآذوه بشدة فآذاهم الله فأولئك هم المفلحون»** (٢) إلى آخر الآية.

ومن رخل يرفع صوته بماء، لا يفت الله تعالى عليه فيعذب، أحدهما
عن هذا المكب والآخر على هذا المكب، فلا يزالان يضربان ما رخلهما حتى
يكون هو يدي ينكث (٣).

وقد روى أصحابنا في كتبهم **«أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتن لأخفئ**
التأني، والمُعصية» (٤).

وبغل صاحب **«الأجاس»** عن **«أدب القاضي»** إماماً، **«لا تفتن شيده**
أصحاب المعصية، وقطاع الطريق، وأصحاب الفجور بالشاء، ومن يفعل عمل
يوم يوطئ، ومن يفتن مع الفاء، وشحنة والشيخ، والفتن والمعصية، لا تقبل

(١) هذه الفقرة أخرجه أحمد في مسنده [٢٥٢، ١٠]، حدث عن أبي حمزة في مسنده، روى
بني [٨٤٣، ٢]، ومن حديثه أنه حدث في كتابه روى عنه [٣٥٧]، وقد روى
في المعجم الكبير [٢١٣، ٨]، من حديث أبي حمزة يروي بهده، وصفه في حرم
نظره **«المعصية»** لأن حرم [٥٨/٩].

(٢) أخرجه أبو حمزة في كتابه روى عنه [٣٥٧]، عن أبي حمزة في كتابه [٣١٠، ٧].
أخرجه في المعجم [٢٨٤، ٦]، من حديث أبي حمزة يروي بهده، روى
أخرجه الترمذي في [١٠١٥]، وهو في نسخة [١٢٢٤]، وأخرجه في حرم
في مسنده المصنف [١٠١٦]، وأخرجه في شرح معاني الآثار [٢٩٣، ١]، من
حديث جابر بن عبد الله بن محمد بن عيسى، أنه سمع من أبي حمزة يروي بهده، وصفه
حرم وأخوه، وشق خيوط، وروى شيطان، مع أبي حمزة
عن الترمذي أنه حدث حرم، وصفه به في [١٠٥٥]، من [١٠٥٥].

ولا من يلعن بالطيور؛ لأنه يورث عفة ولائته قد ينف على عور
النساء يصعده على سطحه للطير صرء وهي تعصر الشخ؛ ولا من يلعن
بالطيور وهو المعنى.

غاية البيان

واشكر . وما يبيد .^(١) والشرب - فهي مباحة وإن سكر منها ، ولا حد على من
سكر منها . هو الصحيح من تروا^(٢) كذا قال صاحب «التحفة»^(٣)

قال^(٤) «الآن عده من [٢٦١/٢] جملة الأطعمة، ولا عنة بالسكر، وإن لم
يعصر السلام قد سكر سرء من الحنر وحنوه، واسخ بسكر، وليس الترمكة
بسكر.

وروى الحسن عن أبي حنيفة^(٥) أن المسكر منه حرم كفا في سنت.
ويكن إذا سكر منه لا حد فيه، بخلاف المثلث^(٦) كذا في «التحفة»

يقال: أقمن على الشيء إذا دأومت عليه

قوله (ولا من يلعن بالطيور)، هذه لفظة لقنوري^(٧) هي «محتصر»^(٨) . وقد
لم نقل شهادته لأعجب باختتام والطيور؛ لأن اللعن بها يورث العنة، ولا يورث
على السعل من زيادته ولتقصار، فلا تنقل شهادته، ولأنه قد يقع صرء على

(١) الشكر بالضم صرء من الترمك منه بالسكر المعروف في محلاوه سطر «الحديث»
ربيع المعروف للقنوري [٤٠٤/١]

(٢) التاميد نوع من حنوه . ينظر: «المصباح العبري» للقبومي [٤٨١/٢ مادة: حد]

(٣) ينظر التحفة نفسها، عملاء الدين العرفندي [٢٢٨/٣ - ٣٢٩].

(٤) أي صاحب «تحفة»

(٥) الترمكة هي الشيء من الحنل . ومن في حنل وسرذونه تنجد لنقل، والجمع: من

ينظر «المصباح العبري» للقبومي [٢٣٩/١ مادة: وملك]

(٦) ينظر التحفة نفسها، عملاء الدين العرفندي [٢٢٨/٣ - ٣٢٩]

(٧) ينظر: «مختصر القنوري» [ص/٢٢٠].

قوله ولا من يعني للناس ، لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة .

في غايه السرا

عورات لأحباب و لمحرّمات ، فيشعها بطرأة ثبته ، ودلت حرّم ، ولا تجوز شهادته مرتكب الحرام ، ولأنه تارة للثروة بالثبته يعني منسحب [به] ، فلا يؤمن عنه أن يأتي في شهادته : ٣١٠ . بما لا أضل به .

قال صاحب «الهداية» : (وفي بعض نسخ نسخ) ولا من ينعى ما يظنّ ، وهو (المنعني) ، أي وفي بعض نسخ شذوذي .

قوله : (قوله ولا من يعني للناس) . أي قال الشذوذي في «محصره» .
ودلت لأنه تارك للثروة ، وعمل صاحب «الهداية» بقرينه (لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة)

وقال في «الأجاس» : «ومثل محمد بن شعاع عن أبي سريته مع نفسه فقال : لا يقدح ذلك في شهادته» (٣) .

وختلفوا في حد الكثرة ، فقال في «مناوى الصغرى» : «ذكر الشيخ لإمام حرره راده» (١) في اشرح الشهادات حد الكثرة ما كان حراماً محصاً ، يسمى دحشة في الشرع كسواطة ، أو لثمة تسمى في الشرع داحشة ، تكن شرح عليها عقوبة محصية بعض قاطع ، إما في الدنيا بالحد كالسرقة ، والربا ، وقتل نفس بغير حق ،

(١) هل الخط وقع في نسخة التي شرح عليها العلامة بهاء بن محمد بن أحمد لأحمد في كتابه «أزاد الفقهاء شرح محصر القدوة» [٢٣٩] ب مخطوط مكتبة قصر الله أدبي - برك (بم الخط ٧٩٥) [وكذا في نسخة في شرح برامدي في «المحلى في شرح القدوة» [٣٥٩] مخطوط مكتبة قصر الله أدبي برك (بم الخط ٨١٩) [وكذا في نسخة في شرح عليها صاحب «السيوطي» شرح بركدي [٢٣]]

٢ - «محصر بركدي» [ص ٢٢٠]

٣ - «الأحباب» مخطوط [ص ١٢٢]

(١) وقع في «ع» - زيادة في «مخطوطه» .

عبد الباق

وقال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» - في باب المسألة
عن اليهود - عن إبراهيم بن يحيى أنه قال: العذر في المثلس من لم نطق عليه
في نظري ولا فرج.

وقد حدث البخاري في باب لكثير بإساده إلى أبي هريرة (١٢٣٧) عن
أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «احتبوا الشح الموقبات»، قالوا: يا رسول الله، وما هي؟
قال: «الشرك بالله، والسخر [٢١١]، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل
الربا، وأكل مال لينيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات العافلات
المؤمنات» (١)، ذكره في «الصحيح» في كتاب الحدود.

وحدث البخاري أيضا بإساده إلى عبد الرحمن بن أبي نكرة، عن أبيه
قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكثر الكسائر؟» قلت: بلى يا رسول الله،
قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين». وكان منكنا فحدثنا فقال: «ألا وقول
الزور، وشهادة الزور»، فما زال يقولها، حتى قلت: لا ينكث (٢)، ذكره في
كتاب «الأدب».

= وكان هو وأخوه إبراهيم بن يوسف شحني بنح من رماهم، وله هذه ضابط، منها «المختصر»
في مدعي أبي حنيفة، وغير ذلك (توفي سنة ٢١٥ هـ) سطر «الدرج الإسلام» مدعي
[٣٩٦٥]، و«نحوه» المحصن بعد العقد (توفي [٣١٧])

أحده بن أبي شبة [رقم ٢١٧٤٧]، عن إبراهيم بن يحيى بن
أخرجه البخاري في كتاب الحدود من أهل كثير، ورواه باب ربي المحصن
[١٤٦٥]، ومنه في كتاب الإنسان باب ما يكسر وكسر، رقم ٨٩، وغيرهما من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا لفظ البخاري

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب عقوق الوالدين من كتاب
عند الأخس بن أبي نكرة، عن أبيه رضي الله عنه.

ولولا من أناني نادى من لكاسر أنتي يتعقب بها الحدث لعمري .

عَلَيْهِ سَلَامٌ

وذكر الثَّابِرِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِ «الْحُدُودِ» مِنْ «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ لَسَبٍ أَكْثَمُ؟ قَالَ: «أَنْ يَخْتَلَّ لِلَّهِ يَدًا وَهُوَ خَلَقَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَحَدِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُرَابِي حَلِيقَةَ حَارِثٍ».

وذكر صاحب «السر» هذا الحديث بإسناده إلى عبد الله بن عيسى عن أبي
 بصير في آخر كتاب الصلوة، ولكن قال فيه: «وَأَوَّلُ تَصَدِيقِ قَوْلِ الشَّيْءِ
 ﴿وَلَدِينِ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْسُمُونَ أَلَيْسَ حَرَمَ اللَّهِ﴾ لَا يَدْعُونَ
 يَدْعُونَ» الآية.

قوله: (قال و[لا]...) من يأتي بيانا من انكسر التي بتعق بها الحد). اي
قال المدور في «مختصر»^(١٢)، ودلت مثل لرب، والشرقة، وقذوب المخصي
وقطع الطريق، وانما لا نفس شهادة من يأتي نوعا من انواع الكبيرة. لانه فاسق
وشهادة الناس غير مقبولة؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَكَ فَاصْبِرْ يَسْرًا فَتَيِّبُوا﴾ [احزاب: ١٠]
ونقل التامحي في «تهذيب أدب القاضي» عن المحقق فقال: «ولا تقبل
شهادة قطاع الطريق، واللصوص، وأصحاب الخور بالشاء، ومن يعمل عمل
قوم نوح، ومن يشرب الخمر، ومن ينكر من الشبهة لأن هؤلاء فاسق» و.

(١) أخرجه البيهقي في كتابه المعجزات من أهل الكفر والردة ما يثبت الزيادة. رقم ١١٢٦.
ومسلم في كتابه الإيمان ما يثبت أن لا شرك أبغى من الشرك وأنها أعظمها بعدة [رقم ٨٦] وغيره
من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به

(٦) جعل هذا سبق علم، وصوبته في حركات الدباب

(۲) حجرہ ایچاری میں کتبہ علامات [رقم ۱۸۶۸]، علی عبد اللہ بن مسعود رضی اللہ عنہ

(١) ما من المفقوتين، إلا أنه من الأمان، والنجاة، والفرج، والرحمة

قَالَ وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ حَرَمٌ
أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَّ ، أَوْ يُقَامِرُ بِالزُّدِّ وَالشُّطْرِيحِ لِأَنَّهُ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَرِ .

يَشْتَرِطُ الْخَصْفُ فِي شُرْبِ الْحَمْرِ الْإِذْمَانُ كَمَا تَرَى .

وَوَجْهُهُ : أَنَّ بَعْضَ شُرْبِ الْحَمْرِ يُوجِبُ الْحَدَّ ، فَيُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ .

وَشَرَطَ فِي «شَهَادَاتِ الْأَصْلِ» الْإِذْمَانُ فَقَالَ «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ
وَمُذِينَ السُّكْرِ» (١) .

وَعَالِدُهُ : أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ فِي السُّرِّ لَا تَنْقُطُ عِدَّتُهُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» «وَهَذَا شَرْطٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مَنَى دَمَ عَيْنٍ فَهُوَ مُسَيِّمٌ
عَلَى مَعْصِيَتِهِ ، وَإِنْ تَمَّ يَدْمُ عَيْنِهِ فَهُوَ تَائِبٌ بَارِعٌ» (٢) .

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ أَيْضًا : «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ دَخَلَ يَحِلِّسُ قَحَاسَ الْمُخَوَّرِ
وَالْمُخَانَةِ عَلَى الشُّرْبِ ، وَإِنْ تَمَّ يَنْكُرُ ؛ لِأَنَّهُ اجْتِلَاطُهُ بِهِمْ وَتَرْكُهُ لِأَمْرِ بِالْمَغْرُوبِ
يُوجِبُ سَقُوطَ عِدَالَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَفْسِ الْحَدَّوسِ بِشَعًا ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (قَالَ) وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ
حَرَامٌ ، وَتَرْكُ الْحَرَامِ وَسَقٌ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، وَلِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى رِيكَةٍ دِينِهِ ،
وَلِئَلَّا يُسَالِتَهُ ، فَلَا يُؤْمَرُ عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ الرَّوِيِّ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَّ ، أَوْ يُقَامِرُ بِالزُّدِّ وَالشُّطْرِيحِ) ، هَذَا لِمَطِّ الْقُدُورِيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) ، وَهُوَ عَقَّبَ عَلَى قَوِّهِ ، (مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ) ، وَإِنْ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : ح : مُرَرٌ .

يَنْظُرُ : الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّكْرِ : (٥١١) ص ٥١١ ، الْأَوَّلُ مَقْطَعٌ .

(٢) يَنْظُرُ : الْأَجْنَاسُ : لِلنَّاصِحِيِّ [١٩١/٢] .

(٣) يَنْظُرُ : مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ : (ح) [٢٢٠] .

وَكَذِبَ مَنْ تَوَلَّاهُ الصَّلَاةَ لَا شَعْلَ بِهِمَا، فَأَمَّا مُعْزِدُ السَّعْبِ بِالشُّطْرُوحِ فَسَرِ
يُصْنَفُ مَنَعٍ مِنَ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ لَا خَبَرَ فِيهِ مَسَاعًا وَشَرْطُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُنَّ

لَمْ تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ لَبَنًا لِأَنَّهُ دَسٌّ، لَا رُكْبَةَ الْحَرَمِ، دَلَّ تَعْلِيْقُ ﴿وَأَخْلَ
الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥]، وَقَالَ عَمَّاسٍ ﴿وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَؤَ مَا كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨-٢٧٩]، الْعَمَّاسِيُّ (١).

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: أَنَّ أَكْلَ الرِّبَا مِنَ السَّعْبِ شَوْقِيصٌ
وَنَقَلَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» عَنِ شَهَادَةِ «الْأَصْلِ» «لَا تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ رِبَا»
كَانَ مَشْهُورًا، لِأَنَّهُ إِذَا نَمَّ بِكُنْ مَشْهُورٌ، فَطَرِيقُهُ سَهْمَةٌ [٢٧٦] وَعَدَالَتُهُ عَاهِرَةٌ،
فَلَا تُنْقَلُ بِهِمَةُ مُضَيِّبِهِ لَمْ تَتَحَقَّقْ (٢).

وَأَمَّا الَّذِي يَنْعَبُ بِالشُّطْرُوحِ إِذَا قَمَرَ عَلَيْهِ، أَوْ شَعْلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ كَثُرَ
الْخَيْفُ بِالْكَذِبِ وَكَاطَ، فَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ كَذَا قَالَ لِحَضَرَافٍ فِي «أَدَبِ
الْقَاضِي» (٣)، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ يَقَامُ وَتَقْرِئُ الصَّلَاةَ، الْكَذِبُ حَرَمٌ، فَتَنْقُطُ شَهَادَتُهُ

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْخَذْ أَحَدٌ بِهِ الْمَعْنَى، وَنَعَبَ بِالشُّطْرُوحِ، وَحَافِظٌ عَنِ الصَّلَاةِ
فِي وَقْتِهَا (٤)، وَلَمْ يُقْبَرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَخِيفْ بِالْكَذِبِ، فَإِنَّهُ لَا تَنْقُطُ شَهَادَتُهُ
وَدَلَّتْ لِأَنَّ الْعُمَمَاءَ ائْتَلَفُوا فِي حُرْمَةِ اللَّعِبِ بِالشُّطْرُوحِ وَإِبَاحَتِهِ عَدَّ بَعْدَامِ هَذِهِ
الْمَعْنَى، فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، يَحُلُّ (٥). كَذَا نَقَلَ مَدْهَتُهُمَا شَمْسُ الْأَشْفَقِ

(١) هَذَا بِالنَّصِّ، وَالْحَبِيثُ لَمْ يَضَعْ مَحَرِّجَهُ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْأَجْنَاسُ» لِلْمَاظِي [١٩١/٢]

(٣) يَنْظُرُ: «أَدَبُ عَمَّاسٍ» مَعَ شَرْحِ لِمَا فِي الشَّهَادَةِ بِحَضَرَافٍ [٣٥/٢]

(٤) رَوَى بِالْأَصْلِ فِي وَقْتِهَا، وَالثَّبُوتُ مِنْ: «أَدَبُ» وَ«وَمَّ» وَ«وَابِحُ» وَ«وَدْعُ» وَ«وَضْعُ».

(٥) مَلَّ مَدْهَتُهُمَا مَرَّ جَوَارِ مَعَ بَكَهَا، وَوَدَّيْ عَنْ مَدْهَتِهِمَا مَحَرِّجَهُ، وَأَمَّا كَذِبُ بَطْنِ الْأَوَّلِ الْمَدِينِ

[١٥٥/١]، وَ«الْمَدِينِ» الْكَبِيرُ الْأَبِي الْحَسَنِ سَارِدِي [١٦٧/٧] وَالْبَاحِ وَالْإِكْبِيلُ سَحَتُ =

أَكَلُ الرِّثَا مَشْهُورٌ بِهِ لِأَنَّ لِلْإِنْسَانَ قَلَمًا يَنْخُوعُ عَنْ مُبَاشَرَةِ الْعُقُودِ الْقَدِيدَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ رِيَا

فِي عِلَالَةِ نِيَّاتِهِ

الترخيص في «شرح أدب القاضي» في باب الحاشية عن الشهود
ولأن الناس لا يقدرون من الكثرة ولا يستجفون صاحبه، فلا تُرَدُّ شهادته
رجه قول الشافعي رحمه الله أنه يشهد الحواطر وهو تعلم أقر الحرب بين ابنيها
بقرضه، ودفع الكيد عن نفسه، وذلك أمر محمود، وصار كالنعم بالفرس والقوس
وبما ما روى صاحب «السنن» بإسناده عن عتبة بن غزوان رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ ليس من اللهو إلا ثلاث: تأديت الرجل قرصة، وملاعبته أهله،
وزميه بقومه ونسبه (١) [٣٧٢، م]، فموجب هذا الحديث يكون اللهو بالشطرنج
حراماً، لأنه غير ثلاث

وروي في كتاب «الأمال في معرفة الصحابة» (٢) في باب الحاء: مُكْدًا إِبْنِي
حَكَمَ بْنِ مُسْلِمٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْعُونَ مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ، وَالْبَاطِلُ
إِنَّهَا كَالْأَكْلِ لَحْمِ الْجَزِيرِ» (٣)

= حليل، يعق [١٦٦/٨]، و«شرح مختصر خليل» للمحرشي [١٧٧/٧].

أخرجه أبو داود في كتاب جهاد باب في الرمي [٢٥٣]، وفي كتاب مسائل الجهاد
عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في فعل الرمي في سائر الله [١٦٣٧]، وبني في كتاب
العمل تأديت الرجل قرصة [٣٥٧٨]، وفي ما جاء في كتاب الجهاد باب الرمي في سائر الله
[٢٨١١]، وأحمد في «السنن» [١٤٨، ٤]، من حديث عتبة بن غزوان رضي الله عنه، والنظر لأبي داود،
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال العراقي: «رواه أصحاب السنن الأربعة وفيه
خطأ» النظر في «مجموع أحاديث الإجماع» لعلي بن أبي حمزة [٧٥٨]

(١) هو عتبة بن أبي موسى محمد بن عمرو بن أحمد الأصمعي سدي ولد بمكة في سنة ٧٥٨

(٢) أخرجه عبد الله بن موسى المديني في «السنن» على معرفة صحبه كما
في «مجموع المختصر» مع مختصر «المسوطي» [٢٦٠]، «شجر حرم في «الحج» [٦١٩]، من
عامة عبد الله بن حبيب بن موسى، وعنه من عبد الله بن جريح عن حماد بن عمار =

قال: ولا من يفعل الأفعال المستحقة. كالنول على الطريق، ولاكر على الطريق؛ لأنه شارك بمشروعة، وإذا كان لا يستحي [٥٢] عن مثل ذلك

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال «ما آتا من دد ولا الدد مبني»^(١)

وأما الذي يلعب بالزرد فمزدود الشهادة على كل حال. كذا هي «الدحيرة»
ودلت لأنه حرام بالإجماع

قوله. (ولا من يفعل لأتعد المستحرة. كالنول على الطريق، والأكل على الطريق)، هذا لفظ مذكور في المختصره^(٢)

[ويقال ابن مسعود كذا وقع عند أبي موسى] به مرسلًا

فإن ابن حزم «من حب لا شيء» وسد ضعيف، وحسن من مسلم مجهول، وهو منقطع
ويطرح إمامنا إمامنا لا يحجر [٥٤٢/٢] ترجمة حجة بن مسلم.
(١) قال ابن الأثير في «التهذيب» الدد فهو واللعب، وهي محدوفة اللام، وقد استعملت مضممة
ددا كندى، وددن كندى، ولا يعد محسوف أن يكون باء، كقولهم بددي بددي، أو نون كندى
بد في بدد

ومعنى تكبير الدد في الجملة الأولى شيع والاستعروف، والآتي شيء منه إلا وهو شيء
في ما أتى في شيء من الدهر واللعب
ومعرفته في الجملة الثانية لأنه صار معهودًا بالدكر، كانه من ولا ذلك نوع مبني وانما به يقرب
ولا هو مبني لأن الصريح أكد وأبلغ

وقيل للام في بدد لا تعرق حس اللعب أي ولا حس اللعب مبني سواء كان في ذلك أو
غيره من سماع اللعب واللهو وأخبار الرمحش في الأوب، وقال ليس بخش أن يكون معرف
الحسن، لأن الكلام يتفكك، ويخرج من النام والكلام حسان، وفي الموصفين مصاف
محدوف بغيره ما أن من أهل دد ولا بدد من أشعسي كذا جاء في حاشية «م» وبطريق «الهاء»
في عربيت بحسب «لأن الأب» ١٠٩٣ مادة دد

(٢) حرجه البحري في «لأدب المفرد» [ص ٢٧٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٣ ٧].
والطبري في «المعجم الأوسط» [١٣٢ ١]، وسهفي في «السالكين» [٢١٧ ١٠]، من
حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال الهيثمي «رواه البراء ونظراني في الأوسط وفيه يحيى بن محمد بن عيسى، وقد وثق، ولكن
ذكره هذا الحديث من مكروه حديث» بطر «مجمع الزوائد» لهيثمي [١١٣ ٨]

(٣) بطر: «مختصر القدوة» [٢٢٠ ١].

لَا يَنْتَفِعُ عَنِ الْكُذْبِ فَيَتَّهَمُ.

في غايه سار

وهنا نسخ^(١)، «المُسْحَقَرَةُ»^(٢)، و«المُسْحَقَةُ»^(٣)، و«المُسْتَحَقَةُ»^(٤)، وكُنْهَا على صيغة اسم مفعول، وروى: «المُسْحَقَةُ»^(٥)، راجعاً بمشقة السكسورة، وهي أصحُّ نسخ، وهي من تشخب، وهي لغة في لشخب، وهو رقة لعق، من قريتهم، ثوبٌ سحيق، إذا كان قليل الغزل، وروى: «المُسْتَحَقَةُ»^(٦)، بكثر الحاء، أي: لأفعال المسحقة بمصاحبها.

قال الناطقي في «الأجناس»: «وكان شيخاً أبو عبد الله لخرجاني يحيى عن أبي بكر الزاري عن أبي الحسن الكرخي أن من يأكل في الشوق بين أيدي الناس لا تقبل شهادته، وكذلك من يمضي في شوق سزاويل ليس عليه غيره؛ لأنه تارك للضرورة»^(٧).

(١) يعني هنا نسخ مختلفة من الهداية في كلمة «المُسْحَقَةُ»

(٢) وهذا هو الثابت في المصنوع من «الهداية» لميرعبي [٢١٢]، وفي نسخة لابن أبي من الهداية [ق ٢١٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا] وفي نسخة لشهرستاني (المعروفة على أكمل سبيل النابوي) من الهداية [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي تركيا] وفي نسخة لقاسمي من الهداية [ق ١٨٦] ب. محفوظ مكتبة كوبرلي حاسل أحمد باشا - تركيا]

(٣) أشار المؤلف إلى هذه النسخ جميعاً في حاشية الصفحة التي يحفظه من الهداية [٢١٢] ق ٥٢ ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]، وقد شهرستاني في نسخة (المعروفة) على أكمل سبيل (النابوي) من الهداية [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٤) وهذا ثبت في نسخة لأزركسي من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]

(٥) وهذا المثبت في نسخة لقشغموي من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]، وفي نسخة قصر الله الحلي من الهداية [٢١٢] ق ٥٢ ب. محفوظ مكتبة جامعة برستون - أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٤). وأشار إليه الأديبي في حاشية نسخة في نسخة من الهداية [٢١٢] ق ٥٥/ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]

(٦) ينظر «الأجناس» للناطق في [١٩١/٢].

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّفِّ لظُهُورِ فَسْعِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَكْتُمُهُ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «تَهْدِيبِ أَدَبِ الْقَاسِمِ» «حُكِيَ عَنْ أَبِي إِسْحَقٍ أَنَّ شَيْخًا نَزَعَ صَارِعَ الْأَحْدَاثِ فِي لِحَامِهِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ هَذَا مُخْتَفٍ، وَإِنْ لَمْ تُحْكَمْ بِفُسْعِهِ لِدَلَّتْ».

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّفِّ)، هَذَا لِقَطْعِ الْمُتَوَرِّقِ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ السَّفِّ: الصَّاحِبَةُ وَالنَّابِعُونَ، وَأَبُو خَيْفَةَ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

وَقَالَ شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاسِمِ» «قَالَ أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّا رَحْلُ أَظْهَرَ شَيْئًا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٢٠٦٢]، لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ نَزَّ أَظْهَرَ شَيْئًا وَاحِدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً، وَتَسْقُطُ عَدَالَتُهُ، فَإِذَا أَظْهَرَ لَشَيْئِهِ لَوْ حَدَّثَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً؟!

وَقَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» فِي الْمَوْصُفِيِّ فِي «أَدَبِ الْقَاسِمِ» وَفِي الشُّهُودِ عَنْ «سَوَادِ أَبِي يُونُسَ» رَوَيْتُ عَنْ سَمْعَةَ: «لَا أَتَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتِمِ أَصْحَابُ [٢٠٦٢] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتَزِعُ عَنْهُمْ».

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ^(١) طَهَارَ الشَّيْءِ مُجَوِّدٌ^(٢) وَسَعَةٌ، لَا يَأْتِي بِدَلِيلٍ وَلَا الْأَرَضَعُ وَالْأَسْقَاطُ، وَشَهَادَةُ السَّحِيفِ لَا تُقْبَلُ، وَلَا كَذَلِكَ التَّيَرُّؤُ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ دَيْتًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى تَاطُلٍ، فَلَمْ يَظْهَرْ فَسْعُهُ^(٣).

(١) يَنْتَزِعُ: الْمُخْتَصِرُ الْمُتَوَرِّقُ ص ٢٢٠

(٢) وَقَعَ بِالنَّاصِرِ «الْأَنْ» وَالْمُشَبَّهِ مِنَ «الْأَنْ» وَ«الْمَنْ» وَ«الْمَنْج» وَ«الْمَنْج»

(٣) الْمَاجِزُ الْقَلِيلُ الْحَاءُ، وَلَا تَأْتِي بِمَا صَحَّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «الْح» وَ«الْم»

(٤) يَنْتَزِعُ: «الْأَجْنَاسُ» لِلدَّائِلِي [١٩٣/٢]

وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ اعْتَصَمَ
وَجُورُ الْفِسْقِ.

ط- رحمه الله

وَأَمَّا قَيْدُ الْمُذْهَبِيِّ بِإِطْهَارِ سَبِّ السَّبِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَصَمَ ذَلِكَ وَنَمَّ يُصْهِرُهُ
- وَهُوَ عَدْلٌ فِي أَفْعَالِهِ -؛ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ تُقْبَلُ^(١) كَمَا فِي «شرح الأقطع»
قوله: (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ)

أَرَادَ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَصْحَابَ بَدْعٍ كَالْخَرَجِيِّ، وَالرَّافِضِيِّ وَالْجَنْزِيِّ،
وَالْمُذْهَبِيِّ، وَالْمُشَيْبِيِّ وَالْمُغَطَّلِيَّ، وَسَمَّى أَهْلَ الْبَدْعِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ بِمِثْلِهِمْ لِمَا
مُحِبُّونَ لَهُمْ بِهَلَاكِ دِينِ شَرْعِيٍّ، وَوَعْدِيٍّ، وَهَوًى مُحِبُّونَ لِنَفْسٍ، مِنْ هَوًى
النِّسَاءِ إِذَا أَحْبَبَهُ، وَقَدْ تَرَّ فِي «التَّبْيِينِ» فِي بَابِ أَقَامَ السُّنَّةَ^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(٣) لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ^(٤)، لِأَنَّ الْفِسْقَ مِنْ حَسَبِ
لَا عِتْقَ دُشْرٍ مِنَ الْفِسْقِ مِنْ حَسَبِ التَّعَاطُفِ

وَلَمَّا: أَنَّ صَدَقَ لَهُوَ مَنْ لَمْ لَا يُبْهَمُ بِالْكَذِبِ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْ مَنَاقِبِ مُحْظُورٍ
بَيْنَهُ، وَأَمَّا وَقَعَ فِيمَا وَقَعَ تَشْدِيدُهُ فِي الدُّنْيَا، وَدَلِيلُ مَنَعَ مِنَ الْكَذِبِ، لَا سَبِيحًا إِذَا
اعْتَصَمَ الْكَذِبَ كُفْرًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَيْضًا مِنَ التَّهْمَةِ

قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْخَوَارِجِ: مَا لَمْ يَخْرُجُوا إِلَى مَالِ
أَهْلِ الْعَدْلِ، فَشَهَادَتُهُمْ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُطْهَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمُ الْفِسْقَ، وَإِنَّمَا اعْتَصَمُوا،
وَإِذَا قَاتَلُوا، فَقَدْ أَطْهَرُوا الْفِسْقَ، فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ»^(٥).

(١) مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق ٢٩٢]

(٢) مظر «أشهر شرح لأخسكتي» للمؤلف [٦٠١ - ٦٠٣]

(٣) الشافعي في هؤلاء، فصل، وهو أنه لا يقبل شهادة من يخرج من أهل البدع، ولما قيل لا يكثر من أهل
البدع والأهواء، فجوز شهادتهم، لا حصية مظر «الأمم الشافعي» [٣٠٨] و«المنوري»

لكية «المنوري» ١٧ ١٦٨ | ورواه الطبري «المنوري» [٢٣٩]

(٤) مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق ٢٩٣].

أما الخطّابيّة فهم من علاة الزواجر فيعتقدون شهادة كلّ من حدّ
عندهم

وقيل يزورون شهادته لشيعةهم وأحبة فتمكث لهم في شهادتهم

وقال في «المعرب» «الحدّية طائفة من الزواجر، نسو إلى أبي الخطاب
محمد بن أبي رهب الأخدع»^١

وقال أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي «الحدّية نسو إلى أبي الخطاب،
وسمى محمد بن أبي ريثب الأسدي ١٠٢٣١ الأخدع، وكان يقول بإمامة
إسماعيل بن جعفر، فلما مات إسماعيل، رجعوا إلى القول بإمامة جعفر، وعذروا
في القول عذوا كبيرا».

وحرخ أبو الخطاب في حياة جعفر بالكوفة، فحارب عيسى بن موسى بن
عيسى بن عبد الله بن العباس، وأظهر لدعوة إلى جعفر، فبرأه جعفر، وبغى
ودعا عليه، وقتل هو وأصحابه كلهم

ويقال: إنه لم يثبت منهم لا زحلّ واحد اسمه ساسم بن مكرم الجمال،
ولكن باي سمعة، وثلث باي حديجة، وكان أبو الخطاب يقول بولاها جعفر
تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون عذوا كبيرا

وتت قوم من أهل مقاته يقدّ على القول بذلك، وقالوا في الأئمة كلهم
باعتوا الشدب، وحرخت فرقة منهم إلى القول بإمامة محمد بن إسماعيل بعد أبيه
إسماعيل، ورعوا أن أبا الخطاب أمرهم بذلك وذلّهم عليه، ويروى فيه مثل ما
قلنا في سائر الأئمة من القول بكبير، وتكثير معظم، ثم تعرّفوا بعد ذلك فرقا

١- الحدّية في «المعرب» مطبوع في ١٢٦٠

٢- في «المعرب» عيسى بن موسى بن عبد الله بن العباس

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّامِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ قَاسِقٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَكْفَرُ مِنْ هَٰؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٥] فَبِحُثِّهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ حَبِيرًا، وَبِحُثِّهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا عَلَى الْغُلَامِ فَتَصَارُ كَالْمُتَّعِ.

مِنْهُمْ رِبَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَنْثَوِيُّ بَارِعَةٌ مِنْكُمْ بِشَهَادَتِهِ».

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ لَتَيْهِ حَقٌّ، شَهِدَتْهُمْ عَنْهُمْ، وَأَنَّ كَذِبَهُ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى عَمِّهِ، وَعَلَى ابْنَتِهِ، مِنْ وَلاَدِهِ، فَيَكُونُ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى حَمِّهِ، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى حَمِّهِ، كَالْمُسْلِمِ لَمَّا كَانَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى بَنِيهِ وَأَوْلَادِهِ الْقُصَاةِ؛ قَالَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى حَمِّهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ الْغُرَبَاءِ وَبَنَاتِهِ لَا وَلَايَةَ لَهُ أَسْلَابًا؛ لِأَنَّهُ لَا دِينَ لَهُ تُشِيرُ عَلَيْهِ.

وَبِخِلَافِ شَهَادَةِ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ دِمْنِيٌّ أَعْلَى حَالًا مِنْهُ، وَلِأَنَّ لِحَرْبِ الدِّمْنِيِّ أَرَامِيَّ عَلَيْهِ الْعُقُوبُ؛ لِصُدُورِهِ عَنْ عَمَلٍ وَدِينٍ حَارِفٍ عَنْ فَنِّ الْكَذِبِ، وَبِحُثِّهِ نَعْمَةً «نَقِيَّةً»، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَالْمُسْلِمِ.

بِخِلَافِ شَهَادَةِ الدِّمْنِيِّ عَنِ الْمُسْلِمِ؛ حَيْثُ لَا تُقْبَلُ لِشَهْمَةٍ، لِأَنَّهُ بَعَادِي مُسْلِمٍ وَرَبُّهُ يَرِيدُ إِضْمَارَهُ بِالْكَذِبِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِشَيْءٍ. فَإِنْ قِيلَ: مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ؛ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْكَافِرِ. كَالْمُتَّعِ.

قُلْنَا: الْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ لِشَهْمَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْحَلُونَ دِمْنًا وَإِيمَانًا، وَهَذِهِ التَّهْمَةُ مَعْدُومَةٌ فِي شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ. بِخِلَافِ الْقَاسِقِ، وَهُوَ مُزْدَوْدُ الشَّهَادَةِ لِمُسْتَقِهِ، وَهُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي شَهَادَتِهِ عَلَى الْكَافِرِ كَمَا هُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي

شَهَادَتِهِ عَلَى الْمُشْرِكِ سَعْيَانِي لَأَنَّ ١: ٤٢ | مِنْ حَيْثُ عَدَدُ سَعْيِي عَنِ حَيْثُ عَدَدُ

لَا يَنْبَغِي لِلشَّامِيِّ أَنْ يَكُونَ حَبِيرًا عَلَى حَبِيرٍ - سَعْيِي - لَا يَنْبَغِي

وَلَمْ يَرْوِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَارَ شَهَادَةَ التَّضَرَّيِّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ.
 وَلَئِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصُّعَارِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى
 جَنْبِهِ، وَانْفِشَقَّ مِنْ حَيْثُ لَا غَبْقَادُ عَمْرٍ مَعَ لَئِنَّهُ يَخْشَى مَا يَفْتَقِدُهُ مُحَرَّمٌ دِينِهِ،
 وَانْكَبَتْ مَخْطُورُ الْأَدْيَابِ، بِجَلَابِ الْمُزَنَةِ، لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ، وَبِجَلَابِ شَهَادَةِ
 لِدَمِّي عَلَى الْمُسْلِمِ لَئِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ، وَلَئِنَّهُ يَقُولُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ بِمِطَّةِ
 قَهْرِهِ إِيَّاهُ، وَمِلَلُ الْكُفْرِ وَإِنْ اخْلَعْتَ فَلَا قَهْرَ وَلَا يَحْمِلُهُمْ انْعِيطُ عَلَى النَّفْوِ
 قَالَ: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ الْمُسْتَأْنَسِ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ

في غايه النجاة

شهادته على ١٠١٣ المسم، فتطّل القياس، لأنَّ عِدَّةَ الرَّدِّ وَجَدَتْ فِي شَهَادَةِ
 النَّاسِي، دُونَ شَهَادَةِ نَكَاحٍ عَلَى الْكَافِرِ.

قَالَ قُتِبَ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى الْأَثْقَلِ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى التَّضَرَّيِّ وَبِالْعَكْسِ،
 لِأَنَّ كِلَا مَهُمَا يَنْجَلُ دَمٌ لِأَحَرٍ

قُلْتُ لَمَّا كَانُوا جَمِيعًا أَهْلَ الدِّمَةِ، وَكَانُوا تَحْتَ إِذْلَابٍ وَهَانِيَا، وَطَبِيتَ
 بَيْنَهُمْ عِدَاوَةٌ، انْقَضَى ذَلِكَ خُتْمُهُمْ، وَتَنَبَّأَ التَّهْمَةُ

قَوْلُهُ: (لَئِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ)، أَيُّ: لِأَنَّ الشَّأْنَ لَا وِلَايَةَ لِلدِّمِيِّ، (بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ)،
 أَيُّ: بِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْلِمِ

وَبِمَا قَدْ بِلِإِصَافَةِ بَنِي الْمُسْلِمِ، لِأَنَّ لِدَمِّي وِلَايَةً عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ
 الصُّعَارِ

قَوْلُهُ، (يَتَنَوَّلُ عَلَيْهِ)، أَيُّ: يَتَرَى الدِّمِيُّ عَلَى الْمُسْلِمِ.

قَوْلُهُ (بِمِطَّةِ قَهْرِهِ إِيَّاهُ)، أَيُّ: قَهْرُ الْمُسْلِمِ الدِّمِيِّ، يُقَالُ، عَاطَهُ، أَيُّ: أَعْصَهُ

قَوْلُهُ، (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ... الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ

لأن الدمي من أهل دار وهو أغنى حالا منه، ونقل شهادته الدمي عنه كشهاده
المسلم عليه وعلى الدمي (ونقل شهادته المُناسين بعضهم على بعض إذا
كنوا من أهل دار واحدة، فإن كنوا من دارين كالزوم واشرك لا نقل) لأن
اختلاف الدارين يقطع انولاية ولهذا ينفع التوارث، بخلاف الدمي لانه من
أهل دارينا، ولا كدبت المُناسين.

في «مختصره» «، ودلت لأن اختلاف الدارين قاطع للولاية والعصمة، وشهادته
ولايته، فلم نقل شهادته، ولأن الحزبي عدو مطلق من أهل دارهم، والدمي من
أهل دارنا، وقد قل حسب الإسلام وهو الحزبي، حتى كان به وعده مثل ما كان
للمسلم وعليه، فكان أعلى حالا من حزبي، فلم نحز أن نجعل له ولاية على
الدمي.

ونقل شهادة الدمي على المُناسين، لأن الدمي أغنى حالا منه، فحذر أن
نحصر له ولاية عليه، كشهاده المسلم على المُناسين وعلى الدمي
ونقل شهادة المُناسين بعضهم على بعض بشرط اتحاد الدار، فإذا اختلفت
فلا، لارتفاع الولاية والعصمة، وهذا لا يخري التوارث عند اختلاف الدارين،
بخلاف أهل الدمة، حيث نقل شهادة بعضهم على بعض، وإن كان هذا رؤوف
وذلك تركي، لأنهم لما قبلوا الحزبية صاروا من أهل دارنا، فكانت دارهم واحدة
حكمًا.

قال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «ومن أسلم لمشهود عنه قبل أن
يخصى عنه، بطلت لشهادته؛ لأن لو فطنا لمعصيت الآن، ولا يجوز أن يخصى
شهادة كبر على مسلم، ورد عرص ما يمنع بعضه من شهادة قبل الخصاء له لخص

قال وإن كانت الحسبات أغلب من الشَّيَآت ، والرَّجُلُ يَحْتَسِبُ الْكَثِيرَ
فُلْتُ شَهَادَتَهُ وَإِنْ أَلَمْ يَمَعُصِهِ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي حَدِّ مَعْدَالَةِ الْمُعْتَمَرَةِ ،
لَا تُدَّ مِنْ تَوْفِي كَثَائِرِ كُلِّهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يُعْتَرِ الْعَدَبُ كَمَا ذَكَرْنَا ، فَأَمَّا الْإِلْمَاءُ
بِمَعْصِيَةٍ لَا تَفْدَحُ بِهَ الْعَدَاةُ تَمْشُرُوطُهُ فَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ الْمُشْرُوعَةُ لِأَنَّ فِي
اعْتِبَارِ حِسَابِهِ انْكَالُ سَدِّ نَابِهِ وَهُوَ مُقْتَوَّحٌ بِخِيَاءِ لِلْحَقُّوقِ

﴿إِنْ هِيَ تَسَالُ﴾

به . كما لو رجع الشَّهَادَةُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِالشَّهَادَةِ ؛ فَبِهِ لَا يَقْضَى ، كَذَا هَدِ
وَنَ تَصْبِي عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْكَافِرِ ، ثُمَّ اسْتَمَ ؛ فَاقْضَاءُ مَا صِي ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعَالِ
لِأَنَّ لَشَهَادَةَ تَمَثُّ الْقَضَاءِ ، وَفَرِيَاكَ مَا يُبْطِلُ شَهَادَةَ لَا يُتَطَرُّ لِقَضَاءِ ، كَمَا لَوْ رَجَعَ
الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْقَضَاءِ ، لَا فِي الْحُدُودِ ، وَبِغَضَائِهِ فِي لِقَاسٍ ، وَبِمَا دُونَ لِقَاسٍ ، لَبَنِي
أَدْرَأُ ذَلِكَ عَمَّا ؛ لِأَنَّ الْإِنْصَاءَ مِنَ الْقَضَاءِ فِي بَابِ الْحُدُودِ ، فَإِذَا عَرَضَ مَانِعٌ تَرَى
الْإِسْتِيفَاءَ لَمْ يُسْتَوْفَ بَحْدُ وَابْتِصَاصُ .

قَوْلُهُ (قَالَ) وَإِنْ كَانَتْ الْحَسَنَاتُ أَغْلَبَ مِنَ السَّيِّئَاتِ ، وَالرَّجُلُ يَحْتَسِبُ
كَثَائِرَ ، فُلْتُ شَهَادَتَهُ وَإِنْ أَلَمْ يَمَعُصِيهِ) ، أَيِ قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»^١

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ فِي «نَهْذَبِ أَدَبِ الْقَاضِي» - فِي بَابِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ
الشَّهَادَةِ - «وَرَدَا مَدَامَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَوَاحِشِ الَّتِي يَحْتَسِبُ فِيهَا الْحُدُودُ ، وَمَا يُشْهُ ذَلِكَ
مِنَ الْعَصَايَا ، يَطْرُقُ فِي مَعْصِيَةٍ وَفِي طَاعَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي [د ٣٧٤ م] الْمَعْرُوفَ ،
وَأَحْلَاقُ الرِّبِّ بِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ الصَّغِيرَةِ ، قَبِلَا شَهَادَتَهُ ، إِذْ لَا يَسْتَمُّ عِنْدَ مَنْ
دُنِيَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْصِيَةُ أَكْثَرَ مِنْ أَحْلَاقِ الرِّبِّ زِدَتْ شَهَادَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُكَ لِكَثَرِ
وَلَحِيرُ عَمَلِهِ عَدَلٌ ، وَصَعِيرُ لَدَبٍ مَعَ ظَاهِرِ الصَّلَاحِ لَا يُوجِبُ زَدَّ الشَّهَادَةِ»

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ [د ٢٦٤ م] وَرَقِيصٍ «قَالَ أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا كَانَ كَثَرُ أُمُورِ الْإِنْسَانِ

(١) بِنَظَرٍ : «مَحْصَرُ الْقُدُّورِيِّ» [ص ٢٢٠]

حسنة فهو عدلٌ إن كان الذي يكون منه من اتقى يس من لكاتبه؛ لأنَّ أحدًا لا يخلو عن رقة، فإذا كان عدلًا أمره الصلاح قُلْتُ بَيِّنْهُ. وإن كان صاحب كبرياء، فاستغفر الله منها وتاب، وظهرت بوبته وأصلح فهو عدلٌ»

وقد شمس الأئمة الشَّرْحِي في «شرح أدب القاضي» «قد نُسِ أفواه كثيرةٌ عن السُّلُب في اشتراط العدالة في الشهود. والحاصل ما روي عن القاضي أبي حاتم: «أنه سألَ عبدُ اللهِ بنَ سليمانَ ورَبَّيرَ المعتمد بالله عن العدل في شهادته، فقال: أحسن ما فعل في هذا الباب ما روي عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم أنصاري القاضي رحمه الله، أنه سئل عن العدل في الشهادة، فقال: أن يكون مختارًا مكابرًا، ولا يكون مُضِرًّا على الصغار، ويكون صلاحه أكثر من فسادِهِ، وصورته أكثر من خطيئِهِ، وأن يستعمل الصدق ديانةً ومروءةً، ويجنب عن الكذب ديانةً ومروءةً، فاستخسروا ذلك، وأثبته في ديوانٍ لحصرة» (ابن هاشم شمس الأئمة

وهذا الذي ذكره صحيح؛ لأنَّ أحدًا لا يملكه الاحتياط عن جميع الأدب المكابر والصغار إلا لأنياء - صدقات الله عليهم - فلو اشترط الاحتياط عن جميع ذلك في العدالة؛ استدَّ بآث الشهادة، وهو ممدودٌ إليه بقوله تعالى ﴿وَتَقْبَلُونَ دَافِعِينَ عَدْلٍ مَنكُم﴾ [النمل ١٢] وقوله: ﴿بَشَرٌ تَرْصَدُونَ مِنْ لُشَكَارٍ﴾ [النمل ١٢٨٢]، فلما كان كذلك؛ اغتبر العادل، فَمَرَّ عَثَ حَسَانَتِهِ سَبِيحَتُهُ؛ قَبِلَ شَهَادَتَهُ إِذَا كَانَ بِجَنِبِ الْمَكَابِرِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ فَلَا

قَدْرٌ فِي «أدب القاضي» «وإذا ترك الرُّحْلُ مصلاه في الجماعة استحقاقًا أو محبة؛ لِمَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ» (٤).

١ - مع الأصل: أحسن ما فعل في هذا الباب ما روي عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم أنصاري القاضي رحمه الله، أنه سئل عن العدل في الشهادة، فقال: أن يكون مختارًا مكابرًا، ولا يكون مُضِرًّا على الصغار، ويكون صلاحه أكثر من فسادِهِ، وصورته أكثر من خطيئِهِ، وأن يستعمل الصدق ديانةً ومروءةً، ويجنب عن الكذب ديانةً ومروءةً، فاستخسروا ذلك، وأثبته في ديوانٍ لحصرة» [٣٦٣]

في لغة العرب

قال أبو بكر الرازي «لم يرد ما لا يستخف لاسمهر» لأن الاستهزاء شيء من شريع كفر، وإنما أراد به النواهي والتكاسل، لما روي عن سريته أنه قال: «لمن زعم عن شيء: فليس بشيء» وإن تركها على تأويله ودار عذلاً فيما سوى ذلك، قلت شهادته؛ لأنه ليس مدني، فلا يوجب رده شهادة.

وفإن في «التناوي الصغرى» - في مسائل الحرج وسعيه - «الفتوى الجماعية» كما يسمونها العواطف، وكذا ترك الجماعة من غير عذر؛ يُقصد بعدالة ذكر الخصاف في موضعين، وذكر في أحدهما «سرك ثلاث» وهو الذي حذرهُ شمس الأئمة السرخسي.

ولم يذكر في موضع الثاني، تكرار الترك، قال من ترك الجماعة وشه عليه على غير تأويل، فشهادته غير جائزة، وهو الذي أحذرهُ شمس الأئمة محمدي، فإنه قال: «لمرة لو حدة يكفي لسقوط العدالة، كشيء في باب شهادة الظير، وإن إذا تركها مريض، أو لعذر الجضر، أو تأويل - بأن كان لإمام يفتي - لا يصد عدالته». بنى هنا لفظ «التناوي الصغرى»

قوله: (ألم ينفصة)، يقال: أنه، أي: أثنى لثمن، وهو دور الكبرياء اللئوب. كذا في «تهذيب الديوان»^(١).

ومنه ما ذكره الشبلي في «عريب الحديث»، في حديث عبد الله بن عمر - الخطاب رضي الله عنه - قال: حدثني عبد الرحمن بن عوف عن عيسى بن مسلم عن أبي طرفة الهذلي، أنه قال: «فرأيت حراشي يعني بين الصف والمروة وهو شوب»

(١) ماضي تعريجه

(٢) ينظر: المعجم ديوان الأدب، المعاريف [١٦٥/٣، ١٦٦].

(٣) ينظر: عريب الحديث، لأبي قحافة [٢٠٣/٢].

قال ونُقل شهادته لأقرب : لأنه لا يُحلُّ بالعدالة إلا بدركته استبعاد
بأنفس لأنه لم ينق [١٠٠] بهذا الضيق عدلاً

لأنهم هذا حاصر إن نقا الله أنفسه الله وقد أنما
إن تعمير الله فاعمر جفا [١٠٠] وأي عندك ما أنما

وكذلك في البيت في «تهذيب الديوان» إلى أبي جرش، ويكنى قال هو
سليمان الحطاب في «شرح الصحيح البخاري» في كتاب «الصوم» إنه قول أمته
قوله (قال ونُقل شهادته لأقرب)، أي قال نقوري في «محضر»
قال شمس الأئمة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» «ولا يقر عن أصحاب
في الألف»

ثم قال، وذكر صاحب الكتاب - يعني الحطاب - : «أنه تجوز شهادته،
وتجوز صلاته، وإمامته، وتؤكل ديبحته، إلا إذا ترك ذلك^(١) على وجه الرغبة عن
استه»

وقال التاجي في «تهذيب أدب القاضي» «وتجوز شهادته الألف [١٠٠] كـ
عدلاً، لأن الشيء [١٠٠] قال «الحنان للرجال شة، وللنساء مكرمة»، فعزته

(١) أي: الطواف، كما جاء في حاشية [١٠٠]، و[١٠٠]، و[١٠٠]

[١٠٠] هذا البيت شمس أبق إلى أمه من أبي القات كما في [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] من [١٠٠]
[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

و[١٠٠] المؤلف من الشاهد [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]
في القلوب.

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

قال والحصى، لا نعلم. من شهادة علقمة الحصى، ولأنه قطع
نصفه من طم، فصار كما بر، فصار نذرة

﴿ بعد هذا ﴾

رواه لا يسمع قول شهود، ولأن الكسر قد يحذف استيف على نفسه من
المحفل، فتعذر في تركه.

قال أبو بكر الرازي: «من كان لا يحلف، فركه نهاؤنا بآلة، فونه يصير
واسف، ولا نقل شهادته، وتوكل ديبخته إذ لم يتركه رعة عن الشدة. إلى هنا
لنقط كتابنا صحي».

وزوي عن ابن عباس: «لا نقل شهادة الأقلب، ولا نقل صلاته، ولا
توكل ديبخته».

قال الشيخ أبو نصر الغدادي: «وإنما أراد به المحسوس، والأقلب سدي به
يخبر».

قوله: (من والحصى)، قال الحطاب: «ونقل شهادة الحصى إذا كان
عدلاً، كما نقل شهادة رجل واحد على الرثا ونقصا من وعمر دلت»^(١).

روى أن عمر بن الخطاب: «أجاز شهادة علقمة الحصى على قدامه من فطغور»^(٢).
رواه الحطاب بإسناده إلى زهر بن زهر بن عبد الله بن عمر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة رقم ٢٣٣٣، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن حجر: أخرجه من أبي شيبة بإسناد صحيح، بلفظ «الدرهم في حريق حادث بدمية»
لا من حجر [١٧٣/٢].

(٢) بلفظ «أجاز القاضي مع شرح المصدر الشهادة بحضرة» [١٢١/٤].

(٣) أخرجه من أبي شيبة رقم ٢٣٢١٩، من حرم في «المعنى» [١٢٨/١١]، وأما في شرح

المنية [٨٤٤/٣]، من طرق عن عمر بن الخطاب.

(٤) هذا الأثر لم يذكره أبو بكر بن زهر في شرحه عن «أدب القاضي»، لا مستنداً ولا معتداً، وإنما

قال وولد الرضا، لأنّ يسئ الأنونى لا يوجب منى الولد ككثيرهم
وقال مالك، لا تقتل في الرضا لأنه يجب أن يكون عترة كعتبه فيهم فلما
نعدن لا يختار ذلك ولا يستجته، والكلام في العذب

في نسخة مسند

ولأن قول الشهادة يعزى لعدله، وحصى لا يفسخ في العدة، لأنه ليس إلا
قطع العزيمه، وقطع سائر الاغصاء لا توجب سقوط العدة، فكذلك
قوله (قال وولد الرضا)، أي. قال غُدوري في «محصره».

قال الخصاف في «أدب القاضي»: «شهادة ولد الرضا على الحد وغيره حادثة
إذا كان عدلاً»^(١)، ودبك قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ﴾ [اعلأ ١٢]
وولد الرضا عدل، فتقبل شهادته، ولأن يسئ أبوه ليس بأكثر من كثرهم، وكثرهم
لا يمنع قبول شهادته إذا كان عدلاً، فسقهما آوون. على أن يقول: قال تعالى
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام ٦٦].

وهو لا يقتض رايًا برأ أبوه، ولا يؤخذ بمعلهم، فلا يكون معلهم مدعى
شهادته.

ورأي في كتاب «الشرع» لأصحاب مالك يثبت قال «ولا بأس بشهادة ولد
لرضا، لأن في الرضا وما أشبهه من الحدود، فإنها لا تجوز فيه»^(٢) هذا لفظ

= صدر شهد في شرحه عن غير يثبت به والأثر ثابت في نسخة المسند من «أدب القاضي»
بمصاب [ق ٢٣٨] ب مخطوط مكتبة كورني داهل أحمد شاه (م مخطوط ٥٤٦) ،
ونظر شرح أدب القاضي، صدر شهد [٤ ١٢ ١٢٦] ، شرح أدب القاضي، لا يترك
لرأي [ق ٢٩٥] ب مخطوط مكتبة قصر الله لمدى برك (م مخطوط ٦٥٨)

(١) راد بعد في (ط)، وهو مسلم

(٢) نظرة «محصره الغدوري» [ص/ ٢٢٠].

(٣) نظر. «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد، لمصنف [٤٢٥، ٤]

٤٤١ نظر «تدريج» لابن الجليل [٢/ ٢٤٠]

وَقَبِلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ لَا يُخَارِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْقَاسِقِ، لِأَنَّهُ يُوَخَّاهُ لَا يَقْدُمُ عَلَى الْكُذِبِ حِفْظًا لِمُرُوءَةٍ وَلِنَهَائِهِ لَا يُسْأَلُ عَلَى الشَّهَادَةِ الْكَادِبَةِ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ

شهادة العُتَالِ.

قَالَ فخر الإسلام «مَعْنَى الْعُتَالِ الَّذِينَ كَانُوا أَعْوَانِ السُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِأَنَّهُ لِلصَّلَاحِ كَانَ عَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَهَذَا هُوَ لَا يَدِينُ فِي دِمَائِهِمْ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّهُ أَظْلَمَ عَالِيًا فِيهِمْ».

وهذا معنى قول صاحب «الهداية» (وَالْمُرَادُ عُتَالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُتَابِعِينَ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ الْعَامِلُ وَجِيهًا دَامَتْ رُوَّةٌ، غَيْرَ مُجَارِفٍ فِي كَلَامِهِ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَالْأَفْلَاحُ، وَهَذَا كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ»: أَنَّ الْقَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِثْلَ عُتَمَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ سِجَوْدٍ، تَحَوَّرَ شَهَادَتُهُ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ بَرِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ أَوْ سِجَوْدٍ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَإِنَّمَا جَرَتْ شَهَادَةُ الْعُتَالِ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ صَادِقًا يَكُونُ أَعْظَمَ أَهْرًا، لِأَنَّهُ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُطْلَبُهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَّةٍ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»^١، وَغَدَّ السَّبْعَةُ، وَدَكَرَ فِيهِمْ لِإِمَامٍ لَعَانَهُ^٢.

١ - سطر «الجامع الصغير» مع شرحه إمام الكبير [ص/ ٣٩٠].

٢ - سطر شرح لجامع لصغير سبزواري [و/ ٢٣٩] معطوط مكدح الله في [٦٦٢]

٣ - حد حرم من حيث أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب من جلس في المسجد سطر صلاة وفصل المساجد [رغم ٦٦٩]، ومسلم في كتاب الزكاة باب فصل جلاء صدقة [رغم ١٠٣٦]، وغيرهما من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

د. ر. شهد الرجلان أن أباهما أوصى إني فلاب، والوصي يدعي.
 فهو حاتم استحساناً. وإن نكر الوصي لم يقبل. وفي التمس لا يجوز.
 دعي. وعنى هـ. د. شهد الوصي هـ. بدلت أن عريان لهما على أنبت
 دين أو نمت عندهم دين أو شهد الوصي أن أوصى إني هـ. الرجل معهما

وذكر في «الوافعات» في باب «الشهادات» بعلامة السنين «غفال الشطر
 البير - يا حمير. لغز وصدقات وغيرها - حارث شهادتهم إذا كسروا أمه،
 لأنهم بما حسروا على ذلك لا ميبهم، فالغز أن يحترروا عن لكذب
 بولته (و. شهد الرجلان أن أباهما أوصى إني فلاب، والوصي يدعي، فهو
 حاتم استحساناً)، وهذه من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها في «محقق» ٢٧٦ هـ عن يعقوب عن أبي خبيبة عن أبي شامير
 شهد الرجلان أن أباهما أوصى إني قال جابر إن ادعى ذلك، وإن أنكر لم يجر
 شهادتهم، وإن شهدا أن أباهما وكله بنفس دينه لا يكون. كان ماعلاً في ذلك
 كنه. إني هـ. لفظ محقق في «أصل الجامع الصغير» هـ. حارث الاستحسان،
 والبشر لا تقبل في الإبصار أيضاً، ذكر القناس والاستحسان في «كتاب بركة»

وهذه المسألة على خمسة وجوه:

أحدها: أن يدعي رجل أن أوصى فلاب لميب، وشهد بذلك ورثان

عني - «الجامع الصغير» ٢٧٦ هـ عن يعقوب عن أبي شامير عن أبي خبيبة عن أبي شامير
 أن شهدا هـ. هـ. بغير عنه بعدد شهد في دابة كنه بغير «الجامع الصغير»
 ٢٧٦ هـ. شهد (في ٣) ب. محطد مك يعز الله أمده - ترك - هـ. هـ.
 (١٠٨٦)، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٢٢٨/٢]

٢٧٦ هـ. محمد هـ. بغير في «الجامع الصغير» في كتاب «الجامع» في ح. هـ. ١٠٨

٢٧٦ هـ. جامع صغير مع مدحه - في كتاب - ٣٩٠

وإذا نفس بها شهادة لك هذا العود تسعة به ووجه الاستحسان
بما هي ولاية نفس توصي إذا كان هناك الموت معروفاً، فيكفي المدعي
ببده شهادة ثبوتة لنفس لا أن يشك بها شيء فصار دليلاً على ما هو
في أن معهما ذلك يملك المدعي نفس ذلك معهما معهما من نفس
يعتبر فيهما، بخلاف ما إذا اتكأ ولم يعرف الموت لأنه ليس له ولاية حسب
بوصي فتكون الشهادة هي الموحدة، وفي العربية منعت عنهما ذلك لأن
شهادة وإن لم يكن الموت معروفاً لأنهم يقرّون على أنفسهم فيثبت حداث
بغرايفهما في حقيقتهما

والثاني أن يشهد العربيان حديث عنهما
والثالث أن يشهد العربيان بعد على حسب دين
والرابع أن يشهد الموصي
والخامس أن يشهد موصي
فالمحذوف في جميع الفصول في شبهة واحدة استحسن في باب
بعد في كتاب الموت صهره في أن يكون حذوف لا يشك في ذلك لأنه ليس
بشك عنهما ديناً، فإن شهدتهما نفساً وبه يمكن الموت معروفاً
ووجه القياس أن نهما في حدود شهادة تسعة، وإن شهدوا به معروفاً
بعد غير ذلك لا يملك قسماً على نوكته، كما يشهد به بعد في حذر حذر
في حد يرحل بعض المدعي أو يقتضيه لأنما يشهد وحده
ووجه الاستحسان أن المدعي حديث قبل ما حذر به في حد

(وإن شهدا أن أباهما العائت وكله يقتصر ذبويه بالكوفة فدعى الوكيل
أو أنكره لا تقبل شهادتهما) لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن العائت.
فلو ثبتت بئها بشت بشهادتهما وهي غير موجهة لمكان التهمة.

معروف. فلا يثبت للقاضي بهذه الشهادة ولاية لم تكن، وإنما سقط عنه مؤنة تعيين
الوصي. كما نقره لست موجهة، ومع هذا يحوز استعمالها في تعيين الأنصباء
دفعاً للتهم عن القاضي، فصلحت دافعة، لا حجة موجهة، فكذلك هذه الشهادة
تدفع عن القاضي مؤنة التعيين.

بجلاّب الشهادة على أن أباهما وكله يقتصر ذنبه، حيث لا يقبل، لأنه ليس
للقاضي ولاية نصب الوكيل [٢١٦٥] عن العائت، ولو ثبت الوكالة، ثبتت بهذه
الشهادة، وقد تمكنت بها التهمة^١، فلا تقبل، ولأن القاضي لو ردّ هذه الشهادة
يحتاج إلى أن ينصب للميت وصياً، لأن القاضي نصب باطراً للمسلمين، فلا
يحوز أن يعطل أمور الميت، فإذا كان يحتاج إلى نصب وصي حرّ عدا ردّ هذه
الشهادة [٢٣٧٧] لم يكن في الردّ فائدة.

وبجلاّب ما إذا لم يكن الموت معروفاً، أو الوصي لا يدعي ذلك، لا تقبل
الشهادة، لأن القاضي حينئذ لا يملك نصبه وصياً غير رضاه، أو برضاه، والموت
ليس معروفاً، فكون ثبوت الوصاية مضافاً إلى شهادتهما، فلا تقبل سبب
التهمة، بجلاّب العريتين عليهما للميت ذنب، فإن شهادتهما تقبل على الموت
والوصية إذا ادعى الوصي ذلك؛ لأن هذا اعتراف على أنفسهما بحق قبضي الشيء،
فانتفت التهمة.

فإن ثبتت ذكرت قبل هذا، أن القاضي لو ردّ هذه الشهادة، يحتاج إلى نصب

قال . ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت لأن الشئ
مما لا يدخل تحت الحكم لأن له الدفع بالتوبة ولا يتحقق الإلزام ، ولأنه هناك
الشتر واستتر واجب وإشاعة حرام ، وإنما يرحص ضروره إحداء الموقوف

عنه البهار

وصي ، فلا فائدة في رد الشهادة ، وهذا مستقيم في أصول كلها ، ولكن فيما إذا
شهد الموصي إليهما إشكال بأن يقال كيف يحتاج إلى نصب وصي ، وللميت
وصيان ١٩

قلت : إنهما لما شهدا أن الميت أوصى إلى هـ الرجل الثالث ، فقد أقر أن
لا حق لهما في التصرف ما لم يكن معهما ثالث ، فلزم رد شهادتهما ، يحتاج إلى أن
ينصب وصي آخر حتى يتصرف معهما ، فلا يكون لرد الشهادة عليهما فائدة . كذا
ذكر الشيخ الفقيه أبو الليث

وبهذا عرفت أن ما ذكره صاحب «الهداية» بقوله (والوصيان إذا أقر أن
معهما ثالثاً) ، جواب سؤاله مفيد ، فاعرفه ، والسامع يعرف في «أشروح الجامع
الكبير» في باب الشهادة في الموارث

يقال : أوصى بـ ، أي جعله وصي ، وأوصى له بكذا ، أي جعله موصى به .
قوله : (ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت) ، هذا لفظ
المؤدري في «مختصره»^(١) ، أراد بذلك : الجرح المجرد ، وهو الذي لا يدخل
تحت حكم القاضي ، كما إذا قال المدعى عليه إن شهود المدعي فسنة ، أو قال
سأخر الشهود ، وإنما لا تقبل الشهادة على حرج مجرد خلاف لشايعي ج^(٢) ،
لأن القاضي مأثور بالشر على المسلمين ، وفي سماع التبعة هناك الحرمة . وإشاعة

بدر مختصر المؤدري (ص ٢٢١)

١ بدر (الأم) حاشي [٢٨٣ ٨] ، وفي حديث في لغة (الأم) الشامي ، شيرازي [٣١٩ ٣]

٢ وفي حديثه لسوي [١٦٨ ١١]

قال ولو كان رجل أي المدعى عليه الكافر [١٠٤] أو المدعى السحار
يهود - لم تقبل ، لأنه شهادة على حرج محذور .

في غاية البيان

مدعى بأنه لا حق به على المدعى عليه ، ولعمرة فهو حذر عنه
قوله (قال ولو كان رجل) ، أي المدعى عليه (أنه السحار)
يهود - لم تقبل ، أي قال في « الجامع الصغير »

وصورتها فيه « محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة » في « خلي قام سنة »
« هذا سحار ليهود ، قال لا أقبل له على استحار اليهود » وهذا
مخبر في « أصل الجامع الصغير » .

قال الثقبه أبو الليث في « شرح الجامع » [١٠٥] « الصغير » « في قول من أبي
بني يمين . لأنه أثبت أنهم فسقة ، وشهادة بفسقه لا تقبل » ثم قال الثقبه « وهذا
مخبر أحسن »

وذكر فتح الإسلام وغيره في « شروح الجامع الصغير » « ذكر نحصف
في الحرج المجرد أنه مقبول » .

وقال الأصحبي في « نهذب أدب القاضي » - في وجه قول الحنف - « إن
هذه مدعي تنفط أعداله ، فقبل البيعة عليه كإثني ، وظاهر لزومه عن أصحاب
ته لا تقبل الشهادة على الحرج المجرد » وهو المذكور في « الجامع الصغير » .
وفي كتاب « التزكية » وغير ذلك

ولهذا قال الأصحبي في « نهذب أدب القاضي » « حكى ابن كاسي عن
أصحابنا - وهو المشهور من مدعي - أنهم إذا شهدوا مدعي رجل ، أو بارت ،

١ - صغير « الجامع الصغير مع شرحه - مع بكير » [ص ٣٩٠]

٢ - سطر الشرح « صحيح عن جامع الصغير » [ص ١٩٥]

→ نهاية العبدان ←

هَدَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَتَمُّ حَقِّهِ رَحْمَةً، أَوْ شَرِّتْ حَضْرَتِ، أَوْ مُنْشَأَ حَوْرٍ عِزٍّ
هَذِهِ شَهَادَةٌ، وَجَاءَ عَلَى دُنْتُ بَيْتِهِ، وَهِيَ لَا أَوَّلَ دَلِيلَةٍ

وكذلك لو قدم الله ته رجح عن الشهادة، أو شهده على إقرار الشاهد
لا شهادة عنده، أو هو متباح على هذه الشهادة، فيها لا تغفل، وإذا نُقِلَ
أوام لم يهود عليه أنه أن الشاهد عدل، أو محدوده في قديم، أو كسب استهانة
معالي، فيبطل النية أنه شريكه، فيها تغفل

وَحُجَّةُ الظَّاهِرِ. أَنَّ الْبَيِّنَةَ إِنَّمَا تُجْعَلُ حُجَّةً لِإِثْبَاتِ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ. وَفِي
رُؤْيُوعِ الْقَاصِي إِنْ رُمِيَ بِكَ. وَالْحَرْجُ الْمَجْرُودُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ. لِأَنَّ الْحَرْجَ
حَرَامٌ لِنَافِئِهِ. لَا لِأَنَّهُ يَنْتَقِضُ حَقًّا لِلشَّرْعِ لَا مُدَّعَاهُ. أَوْ حَقًّا مُعْبَدٍ. وَمَنْ
يُوحِذُ بِكَ. فَلَا تُسْمِعْ. وَبِئْسَ فِي رُؤْيُوعِ الْقَاصِي إِنْ رُمِيَ بِكَ؛ مُشْرَعٌ مُدَّعِي عَنْ
عَلَى دَفْعِ دَلِيلٍ بِالنُّزُولِ وَإِنْ أَصْلُكَ بِهِ حُكْمٌ صَحِيحٌ. وَلِأَنَّ الْمُنْصَوِّدَ الْمُدَّعِيَّ مِنْ بَقَا
لَيْتَهُ يَبْطُلُ شَهَادَةُ شُهُودِ الْمُدَّعِي وَنَفْيُهَا. وَلَيْتَ شَرِيعَتُ الْإِثْبَاتِ لَا لِسْتَعِي. فَلَا
تُقْبَلُ. وَلِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ وَقَعَتْ عَلَى شَيْءٍ لَا يُفَكَّرُ إِثْبَاتُهُ. لِأَنَّهُمْ شُهُودُ آثَمِهِمْ فَسَدُ
أَوْ أَكْبَرُ الرُّبِّ وَبَحْرُ دَلِيلٍ. فَلَا يُفَكَّرُ يَتَبَأْتُ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْبَاقَ قَدْ سَعِيَ أَخْبَرَهُ.
بِصِيرٍ عَدْلًا بَعْدَ أَنْ كَانَ عَاسِقًا

أَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِالْجَرْحِ حُكْمُ بَأْنٍ قَالَ، هُمْ رُءَاةٌ، يُؤْ قَالَ صَلَحْتُ الْيَهُودَ مِنْكَ
مِنَ الْمَالِ، وَسَمِعْتُ إِلَيْهِمْ حَتَّى لَا يَشْهَدُوا عَلَيَّ بَاطِلًا، وَقَدْ شَهِدُوا، فَأَدْعُ عَنِّي
ذَلِكَ يَبْنَ قُلْتُ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى حَقًّا لِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ لَمْ أَدْفَعْ إِلَيْهِ مِنَ
الصِّلَاحِ؛ حَيْثُ لَا تُقْبَلُ بَيْتُهُ.

أما الرجوع عن الشهادة فلأن الرُّجُوع لا يصحُّ إلا بعد انقضاء

والإستفحار وإن كان أمرًا رائدًا عليه، فلا حضم في إثباته^(١)، حتى لو أقام
المدعى عليه البيّنة أن المدعى استأجر لشهود بعشرة دراهم ليؤدوا لشهادة
وأعطاهم العشرة من مالي الذي كان في يده ثقيل لأنه حضم في ذلك ثم يثبت
الخراج بناءً عليه، وكذا إذا أقامها على أنني ضاقت الشهود على كذا من
المال. ودفعته، لئيمهم على أن لا يشهدوا علي بهذا البطل وقد شهدوا وطالبهم
بردة ذلك المال، ولهذا قلنا إنه لو أقام البيّنة أن شاهد عبدًا أو محدودًا في قذف
أو ضارب غصير أو قاذف أو شريك المدعى تقبل

غاية البيان

الشهادة لا تُسمع إلا عند انقاصي، فكذلك الرجوع عنها، وقول الشاهد لا شهادة
عدي لثبوت، أو طر، فلا تقبل الشهادة عليه.

وأما في الرق، وخذ القذف، والشركة في المال، والمشهود عنه سُرُّ بئته
أن لا شهادة له، فتقبل عليه البيّنة، لأن هذه المعاني محكوم بها، والرق والشركة
في المال محكوم به، وشهادة القاذف مردودة مع التوبة، وليس فيه هتف سري،
فيحكم به، وإذا كانت محكومًا بها جاز قبول الشهادة عنها.

وقال محرر الإسلام وغيره - في مسائل قولي الحذف -: «مفاد: إذا كان لدي
يشهد بذلك بصلح موكبًا، فتقبل كشاهد ركاه يقر، وخرجه يقر، أو يُحمّل على
أهم شهدوا بقرار المدعى بذلك، وذلك مقبول»^(٢).

قوله (والإستفحار وإن كان أمرًا رائدًا عليه، فلا حضم في إثباته)، هذا
جواب سؤال [مفسر]^(٣) بأن يقال لا نسلم أن الشهادة على الإستفحار حرج
محرّد، بل فيه أمر رائد، وهو إثبات حق المدعى، فيجوز أن يثبت [٢١١] لخراج

(١) رد المحتار في (ط) لأن المدعى عنه في ذلك أحسن منه.

(٢) ينظر الشرح قاصحان على الجمع لصغيره [١١٥/١٩].

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (د)، و(م)، و(ج)، و(ع)، و(ص).

قال: ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

وإن عساه يبدل

في صحيحه.

فأجاب عنه وقال: وإن كان هو أمراً رائداً على نفس الحرج، لكن المدعى عليه أجبي ليس يتأنب عن المدعى في إثبات حقه، فمَنْ يُلْتَفَتُ إلى ذلك؛ لعدم الحضم في الإثبات، فتنبى حرجاً مجزئاً، حتى لو قال: استأخروهم من مال الذي في يده؛ قُلْتُ بَيِّنَةٌ اهـ ٣٧٨؛ لقيامه حصماً

ونقل في «الأجnas» عن «الكنيسيات»: «لو شهد شهود المدعى عليه عن شهود المدعى بسرقه، أو شرب خمر، أو ربّ لم تتأدّم؛ تُقبل شهادتهم، ويحبّ الحّد عليهم، وبطلت شهادتهم إذا وجت عليهم الحّد».

وقد في حدود «الأصل»: إذا ادعى المشهود عليه أن شاهد المدعى أكل الربا، أو شرب خمر، أو ربّا، أو سرقه، أو أنه ستؤجر على هذه الشهادة، فأنه التّسّه عليه؛ فإنه لا تُقبل بيّنه»

ثم قال صاحب «الأجnas»: «ليني هذا باحلاف الرواية، وإنما هو عن احلاف موضوعهما».

ما ذكره في الحّدود يُقصد به: حرج شاهد المدعى على شرب خمر، أو ربّا، أو سرقه قد تغادّمت.

وما ذكره في «الكنيسيات» يُقصد به: إثبات الحّد دون حرج الشاهد، ألا نرى أنه قال: «إذا وجت الحّد بطلت شهادتهم»، ولم يكن للمشهود به مُتغادّماً. قوله: (ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

حازت شهادته ومعنى قوله «أوهنت أي أخطأت بسياي ما كان يحق علي ذكره
أو بريادة كانت باطلة، ووجهه أن الشاهد قد يئس بمثله لمعانه مجلس القضاء
فكان لعذر وصحاً فتقبل إذا تداركه في أوابه وهو عذر، بحلاب ما دام
عن المجلس ثم عاد وقال أوهنت، لأنه يؤهم للريادة من المدعي بتبليس
وحيانة فوجب الاحتياط، ولأن المجلس إذا اتخذ لحق للمحقق بأصل الشهادة
فصار ككلام واحد، ولا [١٥٢] كذلك إذا احتلف

بابه تبارك

حازت شهادته) وهذه من خواص «الحامع الصغير».

وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن أبي حمزة (ع) في رجل شهد فلا
يترج حتى يموت أوهنت بعض شهادتي قال إن كان عدلاً، أجاز شهادته، وإن
سأل فقبل عدلاً، أجاز شهادته^(١)

قال فخر الإسلام المعنى قوله «أوهنت» أخطأت بسياي ما كان يحق
ذكره، ويحتمل أوهنت بريادة ما كان «هلاً»^(٢)

وقال فخر الدين قاضي حان، «صورته إذا شهد بعتره، ثم قل أوهنت
في درميين».

اعلم أن كلام الشاهد نفس في قوله «أوهنت» إذا كان عدلاً، إذ لم يترج
مجلس القاضي؛ لأن مهبة مجلس القاضي توقع عليه بطلان بريادة أو نقصان،
فإذا تدارك العطف قبل النزاع - وهو عذر -؛ قبل ذلك من، فكان ذلك متحققاً بأصل
شهادته، بحلاب ما إذا لم تظهر عدالته، أو كان عدلاً بكنه يترج مكانه، حيث لا
تقبل شهادته، لأنه يؤهم التلبس بريادة من المدعي، أو بنقصان من المدعي عنه،

(١) حاد، جامع الصغير مع شرحه النافع الكبير [ص/ ٣٩٠]

(٢) سحر، شرح فضيل خان على جامع الصغير [١٩٥]

وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الحدود أو في بعض السب وقد إذا
 كان موضع شبهة، فأمّا إذا لم يكن فلا تأس بإعادة الكلام أضلاً بشأن أن يدع
 لفظة الشهادة وما يخري مخزئ ذلك وقد قدم عن المجلس بعد أن يكون عدلاً
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يُقبل قوله في غير المجلس إذا كان
 عدلاً، والظاهر ما ذكرناه، والله أعلم

وقد عاب السيد

قالوا: هذا إذا كان الموضع موضع الشبهة - يعني: شبهة التليس - أمّا إذا لم يكن،
 فلا تأس بإعادة الكلام إذا كان عدلاً، سواء أُنحِت المجلس، أو احتجف، كما إذا
 ترك لفظة لشهادته، أو مثلها، نحو أن يترك ذكر اسم المدعى، أو المدعى عليه،
 أو يترك الإشارة إلى المدعى أو المدعى عليه

قوله: (وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الحدود) [٥، ٣٧٩، ١]، وذلك بأن
 يذكر الحاشية شرقي مكان العربي، أو بالعكس.

قوله: (أو في بعض السب)، بشأن أن يذكر: محمد بن أحمد بن
 علي «محمد بن علي بن أحمد»^(١)، يعني: يُقبل شهادته إذا تدارك العلط في
 المجلس^(٢)، وإلا فلا

قوله: (وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: يُقبل قوله في غير المجلس)، أي
 يُقبل قول العدلي: «أَوْهَمْتُ» في غير المجلس في جميع المسائل، سواء كان
 الموضع موضع شبهة أو لا

قوله: (والظاهر ما ذكرناه)، يعني: أن ظهر الرواية ما ذكرناه، وهو أن
 شهادته بحور إذا قال: «أَوْهَمْتُ»، لم يترخ مكانه بعد أن كان عدلاً، فإن ترخ،

(١) في «م» «محمد بن أحمد بن علي بن محمد»، مكان «علي بن أحمد»

(٢) وقع بالأصل «في مجلس» وسميت من «إد»، «إم»، «ألم»، «ألم»، «ألم»، «ألم»، «ألم»

.....
 ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾

ولا يقال: أوهم بي الحساب مائة، أي: أسقط

ويقال: برح المكاب برحاً، قال تعالى: ﴿فَلَنُؤْتِيَنَّكَ أَلْفَ أَلْفَ دِينَارٍ﴾ [يوسف: ٨٠] ولا
 البرح، أي: لا أزال.

[والله أعلم بالصواب] ^(١).



بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ دَعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّ تَدْمِ
الدَّعْوَى فِي حُفُوقِ بَعْضِ شَرْطِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ فِيهَا تَوَافُقًا
وَأَتَعَمَّقْتُ فِيهَا بِحَالِهَا.

سَابِقُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

٢٦٧ رَأَيْتُ لَمَّا ذَكَرَ مَسَائِلَ الْإِتِّفَاقِ وَهُوَ الْأَصْلُ - شَرَعَ فِي مَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ.
قَوْلُهُ. (قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ الدَّعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ)، أَيْ.
قَالَ الْفُتُوورِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ حُفُوقَ الْعَبْدِ يَقُومُ عَلَى مَقْذَلِيَّةٍ، أَوْ
مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَالنِّسْبَةُ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِهِ، فَرَدَا وَاقَبَتِ النَّيَّةُ دَعْوَى قَبْلَتْ، لِأَنَّ
الدَّعْوَى وَجَدَتْ، وَإِذَا لَمْ تَوْفَقْهَا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا بِلَا مُدَّعٍ
لَمْ تُعْتَمَرْ فِي الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْإِتِّفَاقِ فِي سَعْيٍ، لَا مِنْ
حَيْثُ لَفْظٌ، أَلَا بَرَى أَنَّ الْمُدَّعِيَّ يَمُوتُ أَذْعَى كَدًا، وَالشَّاهِدُ يَقُولُ: أَشْهَدُ بِكَ،
وَلَا إِتِّفَاقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ النُّقْطُ

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَاعْرِفْ أَنَّ كُلَّ مَرْمَعٍ يُمَكِّنُ تَوْفِيقًا فِيهِ بَيْنَ الدَّعْوَى
وَالشَّهَادَةِ لَمْ تَعْلَلْ، وَبَدَّ لَمْ يُمَكِّنْ بَعْدَتْ

قَالَ فِي الْمَصْرِ الْخَامِسَ عَشَرَ فِي «الْفُصُوفِ» «وَذَكَرَ فِي بَابِ إِخْتِلَافِ الشَّهَادَةِ
مِنْ شَهَادَاتِ «الْحَامِعِ». وَلَيْسَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ شَاهِدَيْنِ بِمَرَلَةٍ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ

ول يعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٧٩ ، بألف والآخر بالنون لم يقبل الشهادة عنده،
وعندهما نُسِلَ عن الألف إذا كان الشدعي يدعي الأمر

﴿على المصنف﴾

يدعي ولشهادة، لأن شهادتي الشاهدين بمعنى أن يكون كل واحد منهما مفادته
بلاخري في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى

أما لمطابقة بين الشهادة والدعوى فيسمى أن يكون في المعنى حاضراً، ولا
عدم لفظاً، حتى لو دعي العصب، وشهد أحدهما على العصب، والآخر على
الزور بالعصب، لا تقبل، وإن شهد على الإلف بالعصب، تقبل.

قوله (ص) ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٨٠ ، بألف والآخر بالنون، لم نُسِلَ لشهادة عنده، وعندهما نُسِلَ
عن الألف إذا كان الشدعي يدعي ألفين). أي قال المذوري في المختصر.

وجملة الكلام فيه ما قال الإمام الأسيخاني في «شرح الطحاوي» قال (الرد)
في رجل على رجل ألفي درهم، وهو مُكْرَر، فأقام شاهدين، وشهد أحدهما على
ب، والآخر على ألفين، لم نُسِلَ عند أبي حنيفة شيء، وعندهما نُسِلَ عن الألفين.
وإن كان الشدعي يدعي أقل من ألفين وهو ألف درهم - وإحالة بحائها،
لم تقبل بالإجماع. إلا إذا كان له عليه لفظ وحسن مائة، إلا أنه قصدي
حسمائه، أو أرائته من حسمائه، والشاهد لا يقسم بدفعه، فقص له عليه بالعقب.
وإن كان يدعي عشرين، وشهد أحدهما على عشرة، والآخر على عشرين؟
شهد عن [هذا] (٢٢٨١) الاختلاف، وكذلك لو شهد أحدهما على عشرة، والآخر على

١ مظهر المختصر للمذوري، ص ٢٢٦

٢١ ما بين معقوفين وبه من ٢٨٠، و٢٨١، و٢٨٢، و٢٨٣، و٢٨٤، و٢٨٥، وهو الموقوف على ما وقع =

وَعَلَى هَذَا لِمَا نَدَى وَالْبَيِّنَاتِ وَالطَّلَقِ وَالطَّلَقِ وَالطَّلَقِ وَالثَّلَاثُ.

لَهُمَا أَنْتَهُمَا عَلَى الْآلِفِ أَوْ الصُّفَةِ وَتَقَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِدُرُودَةٍ فَتَشْتَرِ
اجْتِمَاعًا عَلَيْهِ دُونَ مَا تَقَرَّدَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَضَارَ كَالْآلِفِ وَالْآلِفِ وَالْحَمِصِيَّةِ.

﴿عَلَى هَذَا لِمَا نَدَى﴾

خَمْسَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ عَلَى [هَذَا] (١) لِاجْتِمَاعِ هَذِهِ كُلُّهَا إِذَا كَانَ دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ
كَانَ دَعْوَى غَيْرِهِ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْمَصُولِ كُلِّهِ.

بَيَانُهُ، أَنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ عَبْدًا بِسِ فَلَاحٍ بِأَلْفِي دَرَاهِمٍ، وَاشْتَرَى بِسِكْرٍ، فَشَهِدَ
شَاهِدٌ عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ
وَحَمِصَانِهِ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُشْتَرِي، وَالْبَائِعُ سِكْرٌ، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي
الْآخَرَةِ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ فِي لَمَّةٍ، فَهَذَا دَعْوَى غَيْرِهِ، فَلَا تُقْبَلُ، وَإِنْ
كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، فَهَذَا دَعْوَى الْمَالِ، وَهُوَ كَفَضْلِ الْبَيْتِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي
هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلَوْ كَانَ هَذَا الدَّعْوَى فِي السَّكَاحِ؛ فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ لِسَّكَاحٍ، فَهَذَا
دَعْوَى الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، حَتَّى إِذَا بَوَّأَتْ سَّكَاحَ بَائِعٍ وَحَمِصَانِهِ، فَشَهِدَ
أَحَدُهُمَا [٢٧٠٢] عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ وَحَمِصَانِهِ؛ فَإِنَّ السَّكَاحَ جَائِزٌ بِأَلْفٍ
وَعِنْدَهُمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَدَعْوَى الْعَقْدِ، وَلَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ وَامْرَأَةٌ
مُنْكَرَةً فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

* نَبِي: (شرح الطحاوي) للأبيحاني [٢/١٦٦] ب معطوط مكتبة شهيد عبي - تريب دم
(الحفظ: ٨١٦).

(١) ما بين المعطوطتين رده من ٥، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٤٠، ٥٠، وهو الموافق لما رفع في شرح
الطحاوي (الأبيحاني) [٢/١٦٦] ب معطوط مكتبة شهيد عبي تركيا/ (رقم الحفظ: ٨١٦).

(٢) إذا اختلف الشاهدان في قدر المهر، والمُدَّعِي يدعي لأقل أو لأكثر يُقضى بالسَّكَاحِ بأمر القاضي =

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ - عليه السلام - أَنَّهُمَا اخْتَلَفَ لَفْظٌ ، وَذَلِكَ بِذَنْ عَنِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى

في حجية اليد

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتِ الدَّعْوَى فِي لَفْظٍ ، أَوْ فِي الْجُمُعِ عَلَى مَرَّةٍ ، أَوْ الْيَقِينِ عَلَى مَالٍ ، أَوْ الصُّلَحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ عَلَى مَالٍ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ ، أَوْ الْمَوْتَى ، أَوْ وَلِيُّ لِقِصَاصٍ ؛ فَيُحَدِّثُ دَعْوَى الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هِيَ الْمَرْأَةُ ، ص ٣٨ ، وَ الْقَائِلُ ، أَوْ الْعَبْدُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ لَا تُقْبَلُ بِإِلْحَامٍ

وَأَمَّا فِي دَعْوَى الْكِتَابَةِ ؛ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُكَاتَّبُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُتَوَلَّى فَلَا يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَّبَ لَهُ أَنْ يُعْجِرَ نَفْسَهُ مَتَى أَرَادَ ، وَأَمَّا فِي الرِّهْنِ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرَّاهِنُ ؛ فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الرِّهْنِ لِلْمُؤْتَهِنِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُؤْتَهِنُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى النَّبِيِّ (١) . بَلَى هَذَا لَفْظُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ .

فَإِنْ صَاحَبُ «الْهُدَايَةِ» عليه السلام (وَعَلَى هَذَا الْبَيِّنَةُ وَالْمَتَانِ ، وَالطَّلَاقُ وَالطَّلَاقَانِ ، وَالطَّلَاقُ وَالثَّلَاثُ) ، يَعْنِي ، إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ الْآخَرِ بِمَشْنَعَةٍ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلْعَةِ الْآخَرِ بِطَلْعَتِهِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلْعِهِ وَالْآخَرُ بِثَلَاثٍ ؛ لَا تُقْبَلُ عَدَايَ حَنِيفَةَ عليه السلام ، وَتُقْبَلُ عَلَى الْأَقْلَ عِنْدَهُمَا (٢)

= لَا يَمَالُ تَابِعٌ فِي الْكُفْرِ وَعَدَايَ يَسُفُ وَمُحَمَّدٌ لَا يُقْبَلُ فِي الْكُفْرِ أَسْلًا مِنْ «الْعِلَامَةِ»

كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَ«م»

(١) وَتَجِبِي . قَالَ هَذَا الْمَسْأَلُ عَدَايَ قَوْلِهِ «أَوْتَرَ شَهِدَ أَنَّهُ شَفَرِي عِنْدَ غُلَابٍ بِالْعَبْدِ» . وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ اشْفَرَهُ بِالْعَبْدِ وَحَسْبِي مَا تَبَيَّنَ . كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَ«م»

(٢) يَنْظُرُ الشَّرْحُ مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ «بِالْإِسْبِيغَانِي» [ق ٤٢٣] .

(٣) قَالَ الْإِسْبِيغَانِي : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُ مَشْنَعَةُ الْمُصْحَحِينَ بِغَيْرِ مُحْتَصَرٍ طَّحَاوِيِّ

[ص ٣٤٢ ، ٣٤٣] ، الْمُخْتَلَفُ الرَّوْبِيُّ [١٦٣٠ ، ٣] ، «فَقَاوِي التَّوَارِيخِ» [ص ٣٠٣] ، «الْمَبْطُوءُ»

[١٤٨] ، [١٦٠ ، ١٦٥] ، «بَعْدَ النَّجْعِ» [١٧٠ ، ٣] ، «بَدِيعُ الصَّحِيحِ» [٩٠ ، ٤٩٠] ،

«مِيزَانُ حَقَائِقِ» [٢٢٩ ، ٢٣٠] ، «مَحْوَرَةُ السَّرِقَةِ» [٣٠٠ ، ٢] ، «نَجْعُ الْقَدْبِ» [٤٣٢ ، ٦]

«الدَّعْوَى الْهَلَبِيَّةُ» [٤٥٨ ، ٢] ، [٤٦٦] .

لأنه يستفاد بالنقط، وهذا لأن الألف لا تُعزى به عن الألفين بل هما جملتان مُتباينتان
فحصل على كل واحدٍ منهما شاهدٌ واحدٌ وصار كما إذا اختلف جُزئ المال.

عنه البيان

ودكر في شرح الأنطع^(١) قول الشافعي^(٢) كقولهما

وجه قولهما أنهما اتفقا على الأقل وختلف على الزيادة، فيثبت ما اتفقا دون
ما اختلفا، كما إذا شهد أحدهما بألف، والآخر بألف وخمسمائة، أو شهد أحدهما
بطينة، والآخر بطنقة ويضف.

وروجه قول أبي خبيزة^(٣) أنهما اختلفا لفظاً ومعنى، أمّا لللفظ فظاهر، لأن
أحدهما شهد بألف، والآخر بألفين، وكذا المعنى، لأن أحدهما فرد، والآخر
مُجتمِع، لأن الألفين عبارة عن ألفٍ اجتمع مع ألفٍ آخر، فكان على كل واحدٍ
منهما شاهدٌ واحدٌ، فلا يقبل، فصار كما إذا شهد أحدهما بألف درهم، والآخر
بدينار، أو شهد أحدهما بكذا، والآخر بكذا، لا بكذا بكذا.

وهذا معنى قوله (كما إذا اختلف جُزئ المال)، بخلاف ما إذا شهد أحدهما
بألف، والآخر بألف وخمسمائة، والمُدَّعي يدعي أكثر المالين، حيث يقبل على
الألف، لا تعاقبهما على الألف لفظاً ومعنى، لأن عطفَ لخمسمائة على الألف
يقرّر الألف، وعلى هذا إذا شهد أحدهما بطنقة، والآخر بطنقة ويضف، بخلاف
ما إذا شهد أحدهما بعشرة، والآخر بخمسة عشر، لأن العطف لم يوجد، فحصل
الاختلاف بين الشاهدين، كما في الألف والألفين.

قوله: (بل هما جملتان مُتباينتان)، سمي الألف والألفين^(٤) حملتين، ولم

(١) سطر الشرح مختصر لفدوري، للأطع [ق/ ٢٩٥]

(٢) ينظر «الأم» لمصنف [١٢٨، ٨] و«الحاوي الكبير» لمصنوعي [٧٧، ٧].

(٣) الكثر - بالصم - مكيا لآهل العراق، فتره سور بغيره، أو أربعون أردنياً، أو سبع منه وعشرون
صاهياً، وقد تقدم التعريف بذلك.

(٤) رفع بالأصل «لألف» و«مشتق» «ب» و«م» «تابع»، «و» «واض»

قال، وإن شهد أحدهما بالآلف، والآخر بالثب وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على الآلف لأن اتفاق الشاهد على ألفها معطاً ومعنى، لأن الآلف والأحتمالية جملتان عطف إحداهما على الأخرى وعطف يُقرّر الأول وتطيرهُ الضقة وإطقة واستط وانبئة والمائة والحفون، بخلاف العشرة والخمسة عشر لأنه ليس بينهما حرف العطف فهو نظر الآلف والأنس.

غاية البيان

يرد بالجملة م هو ٥ ٢٣٨٠ مضطج لحة، وهي الكلام، بل راد بها، لجملة لغوية، وهي عبارة عن شيء مجموع من أجزاء.

يقال، أحملت الشيء إجمالاً؛ إذا جمعت عن تفرقه ويقال، جملة من الدراهم، وجملة من الغنم وما شابه ذلك، والآلف بهية المشبة أبصاً، لأنها مجموعة عن أجزاء هي وخذان.

والمراد من قوله (جملتان متباينتان)، أن كل واحد من الآلف والآفنين يُفهم منه ما لا يفهم من الآخر.

غاية ما في الباب أن الآفنين هما دلالة على الآلف، لكن بسبب انحصار، والمدلول عليه ضمناً أنه يثبت إذا ثبت انحصار، ويتم يثبت المنصّر هنا، وهو الآلف؛ لعدم موافقة الشاهد الآخر، فلا يثبت م ٢٦٨٢ في ضيقه أيضاً، وهو الآلف.

قوله (قال، وإن شهد أحدهما بالثب، والآخر بالثب وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على الآلف)، ي. قال القُدوري في «مختصره»^(١)، ودلت لأنهما اتفقا على الشهادة على الآلف لفظاً ومعنى، وبمجرد

(١) بظ: مختصر القُدوري [٢٢١/ص]

شهادتهما بالنسبة ، لا تتفقهما عليه (وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ إِنَّهُ قَصَادٌ) لَأَنَّهُ شَهَادَةٌ فَرِيدَةٌ
(إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرٌ)

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَقْضَى بِخُفْمِيَّةٍ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقَصَا، مُضْمَرَةٌ
لِشَهَادَتِهِ أَنْ لَا ذَبِيرَ إِلَّا خُفْمِيَّةً.

وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ

قَالَ وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ لَا يَشْهَدُ بِالنَّسْبِ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْلَ مَنَةٍ، كَيْ لَا يَصْبِرَ مُعَيَّبًا عَلَى الْقَتْلِ

شهادتهما بالنسبة ، وهذا لفظ القُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَتَمَامُهُ بِهِ «وَمِنْ تَسْمَعُ
قَوْلَهُ [إِنَّهُ] قَصَادٌ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرٌ»

قَالَ فِي «إِشْرَاحِ الْأَطْلَعِ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ
عَنْ نَعْدَى أَنَّهُ يَقْضَى بِحِمْلِ مَنَةٍ لِأَنَّ مَضْمُونِ قَوْلِهِ عَنْ شَهِيدٍ بِالْقَصَا أَنَّهُ لَا ذَبِيرَ
مَعَ حِمْلِ مَنَةٍ، فَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ بِكَفٍّ مِنْ ذَلِكَ

وَحُجَّةُ الْمَشْهُورِ أَنَّهُمَا تَمَامَا عَلَى لَأَبِ، وَثَبَتَ دَلَّتْ، وَتَمَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَصَا،
لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ، فَصَارَ كَمَا بَوَّهَ شَهِيدُ أَحَدِهِمَا بِالنَّسْبِ، وَآخَرُ بِالنَّسْبِ، حِمْلَ مَنَةٍ

قَوْلُهُ (وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ)، بِإِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ (لَأَنَّهُ شَهَادَةٌ فَرِيدَةٌ)

قَوْلُهُ (لَأَبِ) وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ إِلَّا يَشْهَدُ بِالنَّسْبِ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْلَ مَنَةٍ، أَيْ قَبْلَ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَدَلَّتْ لَوْلَا يَكُونُ

مِنْ الْمَقْبُولِ رِوَايَاتُ مَنْ قَالَ «وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ [إِنَّهُ] قَصَادٌ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرٌ»
فِي «مَحْتَصَرِهِ»

١ بخبر المحصر المذوري [ص ٢٢١]

٢ خبر إشرع محصر القُدُورِيِّ «لِلْأَطْلَعِ» [ق ٢٩٦]

بِخبر المحصر المذوري [ص ٢٢١]

وفي «لجامع الضمير» رُحِّلان شهدا على رجل مقرض ألف، وشهد
أحدهما أنه [قد] قضاها، فالشهادة حائرة على المقرض، لا تتفقان عليه، وتفرّد
أحدهما بالقضاء عنى ما يتّـ وذكّر الطحاوي عن أصحابنا أنه لا تثبت، وهو
قول رُفَرٍ لأن المدّعي أكذب شاهد لقضاء

في كتاب الشهادات

الشاهد مُبَيِّناً للمدّعي على الظلم.

بيان أنه إذا شهد فلا يخلو إما أن تشهد بالألف، أو بالحمس منه، فإن
شهد بالألف وقضاء 'الحمس منه' بثبت الألف، لا اتفاق الشاهدين عليه، ولا
ثبت القضاء، تفرّد أحد الشاهدين بذلك، فيكون في هذه الشهادة إعادة على الظلم
لا محالة، لأن المدّعي ادّعى تمام الألف بغير حق

وإذا شهد بالحمس منه، لا تثبت شهادته أصلاً، لا خلافاً للشاهدين حين
في لفظ الشهادة، فيصيح حق المدّعي، وإذا كان كذلك، سعى ألاّ تشهد لدي
عزف قضاء حمس منه حتى يقرّ المدّعي بقتص ذلك، حتى لا يكون إعادة على
الظلم، أو صبح حق المدّعي.

قوله (وفي «الجامع الصغير» رُحِّلان شهدا على رجل مقرض ألف، وشهد
أحدهما أنه [قد] قضاها، فالشهادة حائرة على المقرض).

قال الطحاوي في «مختصره»: «لو شرف شاهدان على رجل مقرض ألف
درهم، وشهدا أنه قد قضاها لله، فبس شهادتهما على المقرض، ونقص له
بإسناد عن المدّعي عليه، وقد رُوِيَ عن أبي (٢٦٨) يوسف أنه قال: لا تثبت
شهادة الشاهد الذي شهد على القضاة، لأنه يشهد لأشياء للمدّعي على المدّعي

(١) وقع بالألف أو خمس، ويجب من الألف والألف، وانج، وانج، وانج.

(٢) عاين المعقوفين زيادة من (٢٨٨)، وانج، وانج.

قُلْتُ: هَذَا كَذَابٌ فِي غَيْرِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمَرْصُوعُ وَمَعْنَاهُ لَا يَسْمَعُ الْقَوْلَ.

قَالَ: وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ قَتَلَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُضِ الشَّاهِدَيْنِ؛ لِأَنَّ

﴿فَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ قَتَلَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُضِ الشَّاهِدَيْنِ؛ لِأَنَّ

عَلَيْهِمَا شَهَادَتُهُمَا﴾^(١)، إِلَى هَذَا لَفْظُ الْمُطَّحَوِيِّ^(٢) وَذَكَرُوا قَوْلَ زُفَرٍ مِثْلَ هَذَا أَيْ بِرُفُوعِهِ.

وَجَنَّةُ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّهُ أَكْثَرُ شَاهِدِ الْقَضَاءِ، فَصَارَ كَمَا يَوْمُ أَقْرَبَ بِمُسْتَقَرِّهِ

زَوْجَةُ الظَّاهِرِ، حَذَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْأَلْبِ، وَتَفَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَضَاءِ، يَنْبَغُ مَا تَقَفَّ عَلَيْهِ دُونَ مَا احْتَفَفَ عَلَيْهِ

وَحَوَاتِ زُفَرٍ^(٣) أَنَّهُ شَهِادَتُهُ بِالنَّقْصِ عَرُ شَهِادَتِهِ بِالْأَلْبِ، وَتَكْذِيبُهُ فِي أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْآخَرِ، كَمَا يَوْمُ شَهِدَ لَهُ بِالْأَلْبِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِدَيْبِ، فَكَذَّبَهُ فِيمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ قَوْلَ شَهِدَتْهُ لَهُ، وَلَا يُلْزِمُ مِنَ الْإِكْذَابِ التَّعْبِيقُ؛ لِجَوَارِ أَنْ يَكُونَ عِلَاطُ الشَّاهِدِ أَوْ يَجِي

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَيْتِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِذَا عَلِمَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْقَضَاءِ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى لِقَاصٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُشْتَقَرَّصَ قَدْ قَضَاهُ فَقَدْ أَقْرَبَ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ ادَّعَى بِعَبْرٍ حَقٍّ، فَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَمَّا دَعَاؤُهُ وَهُوَ بِغَيْبِهِ أَنَّهُ دَعَى بِعَبْرٍ حَقٍّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَتُهُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَابِ».

قَوْلُهُ: (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ قَتَلَ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ قَتَلَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُضِ الشَّاهِدَيْنِ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْصَرِهِ»^(٤)، وَهَذَا لِأَنَّ كَذِبَ إِحْدَهُمَا بَعْضٌ، وَيَبْتَغِي إِحْدَهُمَا

(١) بظرف: المختصر الطحاوي [ص/ ٣٤٣]

(٢) بظرف: المختصر القدوري [ص/ ٢٢٦].

أحدهما كادنةً بينين وأبست، خداهما بأولى من الأخرى (فإن سئقت إحداهما وقضى بها ثم حصرت لأخرى ثم نفس) لأن لأولى ترخخت بتصل القضاء بها فلا تنقص بالكادنة

باب ما إذا كان

بأولى من الأخرى، فلم تُفسر الشهاداتتان

قال القدوري في المختصره: «إن سقت إحداهما وقضى بها، ثم حصر الأخرى لم تقبل» ، وذلك لأن الأولى لم تسق كدبها حين اتصل^(١) لحكمها، وكل نسوة لم يقطع بكذبها، حار قولها، فمما يلها الحاكم وقضى بها، ثم حصر الأخرى لا يلتفت إليها، لأن الحكم بها يتأني الحكم بالأولى، والأولى قد صحت طاهراً، حيث اتصل الحكم بها ولم يتحقق الكذب، فبقيت كما كانت^(٢).

ونظيره رجل مع ثوبان، أحدهما نجس، فوقع تحريره على أحدهما وصلى فيه، ثم وقع تحريره على الآخر؛ لا تحور الصلاة فيه؛ لأن الأول اتصل به حكم، فلا ينقص بنحر آخر

ونقل في «الفصول» عن شهادت [«فناوى»]^(٣) الفاضل الإمام ظهير الدين «الشهادة على عقيب تيممه بالفعل - كترهه واليهبة والصدقة - لا يبطئها الاحتلاف في الزمان والمكان إلا عند محمد، وفي تنج وإجزه والصلح والخلع لا يبطئها الاحتلاف^(٤) في الزمان والمكان»

(١) المصدر السابق

(٢) وقع بالأصل «اتصل» والمبني من «أ» و«م»، و«تج»، و«ع»، و«م»

(٣) سطر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [ق/ ٢٩٧].

(٤) ما بين الموقوفين ريب من «أ» و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ض»

(٥) وقع بالأصل «الاحتلاف» والمبني من «أ» و«م»، و«تج»، و«ع»، و«ض» وهو الموافق

سما وقع في «المصوب» لأستروشن [٩٨] مخطوط مكتبه راضب باشا - تركيا، (رقم الحفظ

 باب الاختلاف في الشهادة

وكذلك لو شهد أحدهما على البعض، والآخر على الأفراد به، لا يضر، وكذلك القرض، إن كان تعاقبه بالنقص، قال: «لو شهد أحدهما على قرضه اليوم بالب، وشهد الآخر على إقراره أمس بالب، حارت شهادتهما».

ثم ذكر في «المصول» «ودكر في شهادتي [٣٨٢]» «المتاوي الصمري»^{*} إذا اختلف الشهادتان في الزمان أو المكان، أو في الإنشاء، أو في الإقرار، بأن شهد أحدهما على الإنشاء، والآخر على الإقرار، فإن كان هذا الاختلاف في البعض حقيقة وحكما - يعني: في تصرفه يئلي كالجبة والعطب، أو في قوله منحي بالفعل كالكساح، لتقصه فعلا، وهو إحصاء الشهود - يمتنع قبول الشهادة.

وإن كان الاختلاف في قول مخصص، - كالبيع، وطلاق، وعتاق - أو في من ملحق بالقول - وهو القرض - لا يمتنع القول وإن كان لا يتم لقرض لا يغر، وهو التسليم [٢٦٩/١]؛ لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضك، فصار كطلاق، والعتاق، والبيع.

ورداً شهد، بالزهر، واختلف في الزمان أو المكان، وهما شهدان على مغالبة النص، فالشهادة حائرة، وكذا الشراء، والصدقة، والهبة، لأن القبض قد يكون عبر مرة، وإذا شهد على إقرار الزاهي، والواهب، والمتصدق بالقبض، حارت شهادته، ولو ادعى لبيع وشهدا على إقرار التابع بالبيع، واحتلما في الزمان والمكان، نقيض شهادتهما.

ودكر في باب شهادة الزور من «المبسوط» «لو ادعى الشراء، وشهد أحدهما على شراء، والآخر على الإقرار بالشراء، يفتل، لأن لفظ الشراء يوضح الإقرار، ويضلع للانتداء، فقد اتفق على أمر واحد، هذا كله من «الفصول».

لَهُمَا أَنْ السَّرْفَةَ فِي السَّوْدَاءِ عَثْرَةٌ فِي النِّصَاءِ قَسَمٌ يَتِمُّ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ
بِصَاحَةِ الشَّهَادَةِ وَصَارَ كَالْعَضْبِ تِلْ قَوْلِي، لِأَنَّ أَمْرَ الْحَدِّ أَهَمُّ وَصَدَرَ كَذِكُورَةٍ
وَالْأُتُوَّةِ.

وَهُ أَبَ التَّوْفِيقِ مُمَكِّنٌ لِأَنَّ التَّحْمُلَ فِي الْمَنَالِي مِنْ تَعْيِيدِ وَائْتِمَانِ بِشَاهِدَانِ
أَوْ يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدٍ فَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ خَسْبٍ وَهَذَا يُبْصِرُهُ وَالْبَاصُ مِنْ جَنْبِ
آخَرٍ وَهَذَا الْآخَرُ يُشَاهِدُهُ، بِخِلَافِ الْعَضْبِ لِأَنَّ التَّحْمُلَ يَبْدُو بِالتَّهَرُّ عَلَى قُرْبٍ
مِنْهُ، وَالدُّكُورَةُ وَالْأُتُوَّةُ لَا يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ التَّوْقُوفُ عَلَى ذِيكَ
بِقُرْبٍ مِنْهُ فَلَا يَشْتَبَهُ

عَنْ أَبِي بَالِغٍ

لَهُمَا أَنْ الْمَشْهُودَ بِهِ اِخْتَلَفَ، فَلَمْ يَتِمَّ عَنِ مَا شَهِدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحَةِ
الشَّهَادَةِ، فَلَا يُقْبَلُ كَمَا فِي الْعَضْبِ بِلِ أَوَّلِي، لِأَنَّ لاختلافَ لَمَّا مَعَ قَوْلِ الشَّهَادَةِ
فِي أَسَابِ؛ فَلَا أَنْ يَتَمَعَ فِي الْحَدِّ أَوَّلِي، وَكَمَا لَوْ احْتَفَا فِي قَدْرِ الْقِسْمَةِ، وَكَمَا لَوْ
اِخْتَفَا فِي الدُّكُورَةِ وَالْأُتُوَّةِ^(١)

وَأَبَى خِيَمَةُ عليه السلام: أَنَّ اخْتِلَافَهُمَا فِي الْمَدُونِ اخْتِلَافٌ فِي أَمْرِ ذَنْبٍ لَمْ يُكْتَفَ
بِعِلْمِهِ^(٢)، أَلَا بَرَى أَنَّهُمَا لَوْ سَكَنَّا عَنْ حَارِثٍ شَهِدْتُهُمَا، كَمَا لَوْ اِخْتَلَفَ فِي لَوْنِ
ثَوْبٍ السَّارِقِ، وَلَئِنْ قَوْلَ قَوْلِ الْعَدُولِ وَاحِدٌ مَا أَمَكَّنَ التَّوْفِيقَ وَالْتِمِيزَ، وَدَلَّتْ
مُتَمَكِّنٌ، لِأَنَّ التَّوْفِيقَ الْمُحَالِفِي قَدْ يَحْتَمِعَانِ فِي حَيَوَانٍ فِي طَرَفَيْهِ، يَبْرَى أَحَدُ
الشَّاهِدَيْنِ أَحَدَ طَرَفَيْهِ، وَالْآخَرُ لَطَرَفِ الْآخَرِ، وَلَا يَنْتَوَعَثُ بَطَرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) اسطر صمد الشريعة قوبهما كد في اندر المختار [ص ٤٩٤] ويظهر «لا حول» منسوبي
[٢٥٧٧]، «الموطأ» [١٦٢ ٩]، «المجمع لمهابي» [٤٧٥ ٨]، «الاحكام لمعالي المحامد»
[١٤٦ ٢]، «تنبيه» [ص ٢٢٣ ٤]، «العناية شرح الهدية» [٤٤٦ ٢]، «بشاه» شرح
الهدية [١٧٣/٩]

(٢) رقع بالأصل: «محله» - «والمثبت من: ان»، «واتح»

قال ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مئة. فالشهادة ماطلة، لأن المقصود بثبات السب وهو انعقد ويختلف باختلاف لئمي فاختلف المشهود به ولم يسم العدد على كل واحد، ولأن المدعي يكذب أحد شهادته وكذلك إذا كان المدعي هو النائع ولا فرق

في شابه الناس

طرق الحيوان؛ لأن السرقة عاناً تقع حقة باليلي من بعيد عادة

فإذا احتمل هذا وجب لقول، كما في شاهد الرثاء، شاهد اثنان أنه رأى في هذا الجانب من البيت، وشاهد اثنان أنه رأى في الجانب الآخر من البيت؛ جازت شهادتهم، لا مكاب لتوفيق، فكذب ههما. بخلاف العصب؛ لأنه يقع بهراً جهراً من قريب لشاهد، فلا يشبه عينه لور المعصوب

وبخلاف اختلافهم في القيمة؛ لأن الشاهدين مكلفان بيان ذلك، حتى يعلم أن السرقة كان بصاحب أم لا؟ فصار ذلك اختلاف في نفس الشهادة، لا في أمر رائد.

وبخلاف اختلافهم في الذكورة والأنوثة؛ لأن التوفيق ليس بممكن؛ لأن اجتماعهم وتشابههم لا يكون في حيوان واحد عادة، ولأن الشاهدين^{١١} يكلفان بيان الذكورة والأنوثة؛ لأن القيمة تحثف باختلافهما، فكان اختلافهما في نفس الشهادة

قوله: (قال، ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مئة؛ والشهادة ماطلة) أي قال في الجامع الصغير^{١٢}

١١ وقع بالأصل «شاهدين» والثالث من «اد» و«ام»، وفتح «وا» و«ع»، و«ام» و«ام»

١٢ ينظر الجامع الصغير مع شرحه جامع الكفايا ص ٣٩

بَنَ أَنْ يَدَّعِي الْمُدَّعِي قُلَّ الْعَاشِرِ أَوْ أَكْثَرُهَا لِمَا بَيَّنَّا (وَكَذَلِكَ الْكُتَابَةُ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْعَقْدُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْعَقْدُ فَصَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْعَوْلَى لِأَنَّ الْعِشْقَ لَا يَنْشُئُ قَتْلَ الْأَدَاءِ فَكَانَ الْمَقْصُودُ إِثْبَاتَ السَّبَبِ (وَكَذَا

عَنْ عَمَادٍ سَدَّ بَيِّنَةً

وَكَانَ الْأَسْبَلُ لِمَوْضِعِ أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْأَلْبِ، وَالْآخَرُ بِالْأَلْبِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي أَلْبًا وَخَمْسَ مِثْرَةٍ، قُلْتُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَلْبِ)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ فِي دَعْوَى لِمَالٍ، وَهَذِهِ فِي دَعْوَى لِعَقْدٍ.

ثُمَّ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «مَحْتَدٌّ عَنْ ١: ٣٨٢ رَامٍ | يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي عَلَى الرَّجُلِ: أَنَّهُ بَاعَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْبٍ وَخَمْسٍ مِثْرَةٍ دَرَاهِمٍ، فَيُكَيَّرُ لِبَيْعِ الْبَيْعِ، فَيُقِيمُ عَلَيْهِ شَاهِدًا بِالْأَلْبِ وَخَمْسٍ مِثْرَةٍ، وَشَاهِدًا بِالْأَلْبِ، قَارَ، هَذَا تَطِيلٌ. وَكَذَلِكَ الْمَكَاتَةُ إِذَا ادَّعَاهَا الْعَبْدُ، وَأَكْثَرَ الْعَوْلَى، وَكَذَلِكَ الْحُلُوعُ إِذَا ادَّعَتْ امْرَأَةً، وَأَنْكَرَ الرُّوحُ

فَأَمَّا السُّكَّاحُ: قَوْلُ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا حَامَتْ بِشَاهِدٍ بِشَهْدِ عَلَى أَلْبٍ وَخَمْسٍ مِثْرَةٍ، وَشَاهِدٍ بِشَهْدِ عَلَى أَلْبٍ، حَارَتْ شَهَادَةُ بِالْأَلْبِ، وَهِيَ تَدَّعِي أَلْبًا وَخَمْسَ مِثْرَةٍ. فَأَمَّا يَعْقُوبُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: السُّكَّاحُ بِطَوِيلٍ أَيْضًا. إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَفَضَّلَ السُّكَّاحَ مِنَ الْخَوَاصِّ.

وَهَذِهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ: الْبَيْعُ، وَالْإِجَارَةُ، وَالْكَفَالَةُ، وَالْحُلُوعُ، وَالْعِشْقُ عَلَى مَالٍ، وَالصَّنْعُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالسُّكَّاحُ، وَالرَّهْرُ.

ثُمَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَوَّلُهُمْ يَدَّعِي هَذَا وَيُكَيَّرُ، وَالْآخَرُ، أَوْ يَدَّعِي الْآخَرُ وَيُكَيَّرُ هَذَا، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا بَيِّنَ جَمَلَةٍ ذَلِكَ عَنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» عَنِ

(١) ينظر المصدر السابق [ص/ ٣٩٢ - ٣٩٤]

وَمَعَ الْأَصْلِ «الْوَيْكِر» وَاسْتَبَدَّ مِنْ قَوْلِهِ: «وَام»، وَاج، وَفَع، وَاس»

نَحْنُ وَالْإِعْتِدَافُ عَلَى مَا وَاصِلُحْ عَنْ دَمٍ لَعْنَةٍ إِذَا كَانَ الْمُدْعَى هُوَ الْمُرَاءُ أَوْ
لَعْنَةً أَوْ الْقَاتِلَ) لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ وَالْحَاجَةُ فَاسَّةٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ
الدَّعْوَى مِنْ جَانِبِ آخَرَ فَهُوَ بِمُتَرَلِّفٍ دَعْوَى لَدَيْنِ مِمَّا دَكَّرْنَا مِنَ الرُّخْوَةِ لِأَنَّ
ثَبْتَ الْعَقْدِ وَتَحَقُّقَ الطَّلَاقِ بِغَيْرِ آفٍ صَاحِبِ الْحَقِّ فَتَقْبِي الدَّعْوَى هِيَ لَدَيْنِ

عَنْ عَالِيَةِ الْبَيِّنَاتِ

قَوْلُهُ: (وَيُتَعَبَّرُ انْتِقَافُ الشَّاهِدِينَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى)، وَمَعَ هَذَا مَذْكُورٌ مَا يَقْتَضِيهِ
الْمَوْضِعُ

أَمَّا الْبَيْعُ: إِذَا ادَّعَى الدَّاعِي وَأَكْرَمَ الْمُشْتَرِي، أَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي وَأَكْرَمَ الدَّاعِي،
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يُعَدُّ عَلَى الْقَبْلِ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
عَلَى الْآخَرِ عَلَى الْآخَرِ وَحَمْسٍ مِنْهُ، سَوَاءٌ ادَّعَى الْأَقْلَ أَوْ الْأَكْثَرَ؛ لِأَنَّ
الْخِلَافَ وَقَعَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْعَقْدِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَهِدَ عَلَى غَيْرِهِ عَيْنَ
شَهِدَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَاحْتَلَفَ الْمُشْهُودُ بِهِ؛ فَلَمْ يَتِمَّ عَلَى كُلِّ عَقْدٍ بِضَابُ الشَّهَادَةِ،
فَلَمْ يُقْبَلِ الشَّهَادَةُ

وَأَمَّا قَسَا: إِذَا لَاحْتِلَافٍ وَمَعَ هَذَا فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْبَيْعِ أَوْ لِقَاءِ قَبْلِ
تَسْلِيمِ دَعْوَى الْعَقْدِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ، فَيُؤَدِّي الشَّاهِدَانِ، لَمْ يَتِمَّ
أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ

وَأَمَّا الْإِحَارَةُ: فَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ،
وَاحْتِلَفَ الشَّاهِدَانِ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ كَمَا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ،
وَقَدْ احْتَلَفَ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ.

وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ مُصِيبَةِ الْمُدَّةِ وَاسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ، وَالْمُدْعَى هُوَ الْمُؤَاجِرُ؛ فَيُؤَدِّي
دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْآخَرِ وَحَمْسٍ مِنْهُ،
وَالْمُؤَاجِرُ ادَّعَى لِرِّيَاذَةِ جَارِبِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَيْفِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا بَقِضَتْ يَكُونُ

وفي الزهري، إن كان المدعى هو الزهرى لا يُقبل لأنه لا حطَّ له في الزهري فعمرت
شهادة عن الدعوى، وإن كان المُرْتَبِين فهو بمنزلة دعوى الدين

وفي الإحارة إن كان دَيْتٌ في قول المدَّعة فهو بطرٍ لبيع، وإن كان بعد
مضيِّ المدَّة والمدَّعي هو الآخر فهو دعوى دين

في غاية البيان

المُتَارَعَةُ في وجوب الأجر.

فصار كزحلي ادَّعى على زحلي دينا (١٠٠٣٨٣)، وشهد أحدهما على الآخر،
والآخر على الآخر وخمس منه، حازت شهادتهما على الأقل، وإن شهد أحدهما
على الآخر، والآخر على أنفسي لا نفس عند أبي حنيفة، وعندهما، يُقبل على
الأقل، وكذلك هما، وإن كان المدَّعي هو المُشْتَاجر فهذا دعوى العقد بالإجماع.

وأما الخُنع، والصِّلح عن دم العبد، والعنق على مال، فإن كان الدَّعوى من
العبد والمرأة والقاتل لا تُقبل الشهادة إذا اختلف شاهدا في الدية؛ لأنَّ
الغرض إثبات العقد، وإن كان المدَّعي هو الروح أو لمولى (١) أو ولي القصاص
(٢٠٧٠)، حازت الشهادة على الأقل، لأنه دعوى المال، وذلك لأنَّ العنق والعنق
العلاق وقع باعتراف هؤلاء، فتبي الدعوى في وجوب العبد، فصار الكلام فيه
كالكلام في الإحارة بعد مضيِّ المدَّة.

وأما الكتابة: فإن ادَّعى لمولى والمكاتب مُكرَّر لا يُثبت إلى شهادتهما؛
لأنَّ الدعوى لا تُقبل، لأنَّ العبد مُتَمَكِّنٌ من الفسخ، ولأنَّ العنق لا يُثبت قبل
الأداء، فكان المقصود إثبات العقد، وإن ادَّعى لمكاتب فهذا دعوى العقد لا
تقبل الشهادة إذا اختلف شاهدا في بدل الكتابة، كما هي لبيع والشراء

وأما النكاح، فإن كان برَّوح بدعي، ولعراه مُكرَّر، واحتلف الشاهدان في

ولا يبي حصة - ٢ - أن المال في كسح نبي، ولا قبل له الحار
والأردواح والمثلث ولا اختلاف في ما هو الأصل فثبت. ثم إذا وقع الاختلاف
في شئ ينقص بالآقل لاثباتهم عليه، يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في
نصحيح

ألا نرى أن لعقد لا يثبت بفساد المهر، ولا يتطل منه، فكذلك لا يحسب
اختلافه، فإذا لم يحتجب الأصل باختلاف الشئ، بقي المهر مفرداً، فينقص بأقل
مقدارين؛ لأنهما اتفقا عنه، وهو موقوف، كما في دعوى المال، باختلاف الشئ
لأنه من ثمة أصل كالمنع، ولهذا لا يصح مدور ذكر نفس، فكذلك دعوى
لعقد

وأما الزهني فإن دعوى لراهن وحسب شهادته، لا تثبت شهادته، لأنه لا
حكمة في الزهني؛ لأن حصة الزهني منهن فثبت الشهادة بلا دعوى، فلا
تثبت، لأن للدعوى ثم يؤخذ من الشريين

وإن ادعى المرتهن فشهد أحدهما على ثمنه، والآخر على ثمنه وحسب منه،
حركات شهادتهما على الآخر، لأن الاختلاف وقع في أحوال الشئ، والتأويل يصح
به، فينقص شهادتهما على الآخر، كما في المال
قوله (ينقص بالآقل لاثباتهم)، أي ينقص بكسح بأقل مقداره،
دعوى شاهد على ذلك

نونه (يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في صحيح)

قد فيه نظر، يعني أن يكون حدث له زوج في يد، فإن يد
من نفس بالآقل ولا فلا، لأن منك نفع ثبت لا خلاف، في دعوى

ثم قيل لاختلاف فيما يد كات المرأة هي المدعنة وفيما يد ك
المدعي هو رزخ بجمع على أنه لا تقل، لأن مقصودها قد يكون مال
ومقصودها ليس إلا العقد.

وقيل الخلاف في الفصلين وهذا أصح والوجه ما ذكرناه، والله أعلم

المدعي مفرداً، فصار كمدعي الدين، وقد صرح محمد بن بدوي الأكثر في
رواية «الجامع الصغير»، وقد بتاه قبله.

قوله: (وقيل لخلاف في الفصلين، وهذا أصح) (٢١٠٠، ٢١٠١، أي، اختلاف
بين أبي حيفة وصاحبه في الفصلين جميعاً، يعني فيما يد، كان مدعي استحاح
الرجل أو المرأة.

ولما في قوله: (وهذا أصح)، نظر؛ بما أنهم لم يدكروا الخلاف في «شروح
الجامع الصغير»، وكذا لم يدكروه في «شرح الطحاوي»، فيما إذا كان المدعي
هو الروح، نل قلوا: لا نفس الشهادة؛ لأن الاختلاف وقع في العقد، وقد مر
بيانه.

قوله: (والوجه ما ذكرناه) أشار به إلى ما ذكر من دليل الطرفين عند قوله
(لهما أن هذا اختلاف في العقد) إلى احرم ذكر.

والله أعلم بالصواب

فصل في شهادة على الإزت

قال ومن أقدم بيته على دار أبيه كانت لأبيه أعرها، أو أودعها الذي في
بدنه؛ فإنه يأخذها ولا تكلف البيعة أنه مات وتركها ميراثاً له وأصله أنه متى

﴿غاية المياري﴾

فصل في الشهادة على الإزت

لما ذكر الشهادة التي تتعلق بحال الحياة شرع في الشهادة المصغرة بحسب
لمصاب؛ لأن الموت يثبو الحياة، فاست وضع ما يتعلق بالموت عقب ذلك

قوله. (قال ومن أقدم بيته على دار أبيه كانت لأبيه أعرها، أو أودعها الذي
في بدنه؛ فإنه يأخذها ولا تكلف البيعة أنه مات وتركها ميراثاً له)، أي قال
٣٨٤ هـ في «الجامع الصغير».

وصورتها في «الجامع الصغير»: «المحمد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام
قال: إذا شهدوا فقالوا: شهد أن هذا كان في يدي فلان، مات وهو في بدنه؛ حذر
ذلك، وإن قالوا: زحزح [حي] شهد أن هذا كان في بدنه مد شهر، أو مد
سنة، كان باطلاً» إلى هنا لفظ محتسب في «أصل الجامع الصغير»، وهذا هو
ظاهر الرواية عن أصحابنا.

وروي هشام بن عبد الله الزاري عن أبي يوسف: أنه قبل شهادتهم كد ذكر
بنية أبو المثنى في «شرح الجامع الصغير»، وهذا أنه ي ذكره صريحاً على قول أبي
يوسف؛ لأنه لا يشترط الجزم والابتفاف في ميراثه؛ لأن ذلك الحوادث إذا ثبت

تَبَّ مِنْكَ مُوَرِّثٌ لَا يَقْضِي بِدَلْوَرِثٍ حَتَّى يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا
مِيرَاثًا لَهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيعَةَ وَتُحْتَدِثُ بِهِ، جَلَاظًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هُوَ يَقُولُ

عَنْ عَمَلِهِ سَيِّدِ

عِنْدَ الْمَوْتِ وَتَبَّ مِنْكَ الْوَارِثُ،

وَعِنْدَهُمَا، يُشْتَرَطُ الْحَرُّ وَالْإِسْقَانُ فِي الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ مِنْكَ لَوَارِثٌ مِنْكَ
مُسَجَّدٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّ مَا كَانَ صَدَقَةً عَنِ الْمَوَرِّثِ يَجِبُ لِلْمَوَرِّثِ وَإِنْ كَانَ عَيْ، بَلَّغَ
كَانَ مِنْكَ مُتَجَدِّدٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْرَازِ الْمَلِكِ لَهُ ابْتِدَاءً، وَدَلِيلُ الْحَرِّ وَالْإِسْقَانِ، بَارُ
يَقُولُ الشُّهُودُ: شَهِدُوا أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ هَذَا الشَّيْءَ مِيرَاثًا لِهَذَا، وَلَكِنْ لَمَّا أَتَتْ الشُّهُودُ
بِذِ الْمَوَرِّثِ عِنْدَ الْمَوْتِ، بَانَ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَهَذَا الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ، أَلَيْسَ
الْمَلِكُ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ حِينَئِذٍ تَصِيرُ يَدَ الْمَلِكِ بِالصَّمَايِ، وَالْأَمَانَةُ مَقْصُودَةٌ
عِنْدَ الْمَوْتِ بِالتَّحْقِيلِ، هُوَ شَهِدُوا عَلَى الْمَلِكِ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ جَارَ وَأَعْنَى عَنِ جَرِّ
وَالْإِتْعَالِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ عِنْدَ الْمَوْتِ سُبُّ التَّوَرِثِ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى الْيَدِ عِنْدَ
الْمَوْتِ، فَصَارَ كَأَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا

وَبَدُّ الْمُتَعَمِّرِ وَالْمُسْتَوْذَعِ كَيْدَ الْمُعَمِّرِ وَ الْمُودِعِ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَبَيَّنُ عَنْهُمَا، بِحَلَاظٍ
مَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ فِي يَدِ هَذَا الْمُذْعِي مَدَّ شَهْرٍ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُمْ فِي ظَاهِرِ الرُّوْيَةِ، جَلَاظًا لِقَوْلِ رُوْيٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ (١).

وَجَهْ قَوْلِهِ أَنَّ الْيَدَ مَقْصُودَةٌ كَالْمَلِكِ، وَلَوْ شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ مِنْكَ
بِالْأَمْسِ، تُقْبَلُ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ بِالْأَمْسِ، وَدَلِيلُكَ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ
مَتَى تَبَّ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْهِ؛ تَبَّ أَنَّ يَدَ الْمُذْعِي عَلَيْهِ حَدِيثُهُ، فَيُؤَمَّرُ بِالْإِعَادَةِ إِلَيْهِ،
كَأَنَّ لَوْ أَقَرَّ الْمُذْعِي عَلَيْهِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِ الْمُذْعِي، وَكَمَا لَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي
يَدِ فُلَانٍ يَوْمَ مَاتَ، أَوْ شَهِدُوا بِأَلْحَدٍ مِنْ مُذْعِي.

(١) وقع بالأصل: اقتصار عن إمامنا ومفتي من إمامنا، وفتح اد وادع، وادعوا

(٢) ينظر: شرح الجامع الصغير للناصحان [ق، ١٩٧].

إِنْ مِنْكَ أَنْوَارٌ مِثْلُ الْمَوْرَثِ فَضَارَتْ الشَّهَادَةُ بِأَحْلَافِ الْمُتَعَدِّاتِ شَهَادَةُ بِهِ
لِلْمَوْرَثِ، وَهَذَا يَقُولَانِ إِنْ مِنْكَ أَلْوَارِثُ مُتَّحِدَةٌ فِي حَقِّ الْغَنَى حَتَّى يَحْبَ عَلَيْهِ

﴿عَلَى الْيَدِ الْبَاسِ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ يَدَ الْمُتَدَّعِي رِائِلَةٌ لِلْحَالِ، فَلَا تُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ بِهِ إِلَّا عَدَدُ
الْيَمِينِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ حَقًّا لَهُ [٢١] ١٠٢٧، وَلَمْ يُتَيَسَّرْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَيْدِيَّ مُحْلَمَةً بِأَنَّ
مِنْهُ، وَيَدٌ عَارِيَّةٌ، وَيَدٌ وَدِيعَةٌ، وَيَدٌ عَضْبٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَحُكْمُهَا مُحَسَّنٌ، بَعْضُهَا
يُوجِبُ [١٥] ١٠٣٨، الْإِعَادَةَ، وَبَعْضُهَا لَا، فَيُرَدُّ كَأَنَّ الْأَيْدِيَّ مُحْلَمَةً، كَأَنَّ الشَّهَادَةَ
عَنِ الْيَدِ شَهَادَةٌ عَلَى الْمَخْهُولِ، فَهِيَ تَجِبُ لِإِعَادَةِ إِلَيَّ يَدَ الْمُتَدَّعِي بِالشَّيْءِ

بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْيَدِ حَيْثُ لَحُوبٌ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْمَغْنُومِ، لِأَنَّ أَيْدِيَّ
عَدَاوَتِهِ تَصِيرُ وَاحِدَةً، لِأَنَّهَا تَصِيرُ يَدَ مَنْ يَسْتَعِظُ بِحِفْظِهَا وَاتِّحَالِهَا، وَبِحِلَافِ
يَدِ الْفَرَادِ عَلَى عِلْمِهِ أَنَّ أَيْدِيَّ كَانِ لِلْمُتَدَّعِي، إِذَا الْفَرَادُ بِالشَّيْءِ الْمَخْهُولِ صَحِيحٌ،
بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ لِلْمَخْهُولِ، وَبِحِلَافِ مَا يَدَا شَهِيدٍ عَلَى إِفْرَادِ الْمُتَدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ
أَحَدٌ مِنَ الْمُتَدَّعِي، لِأَنَّ الْأَحَدَ مُوَحِّدٌ بِلَزْزَةِ شَرْعٍ، يَقْوَاهُ حُجَّةٌ «عَنِ الْيَدِ مَا أَحْدَثَ
حَتَّى تُرَدَّ» ١١.

أَوْ يَقُولُ: إِنْ يَدُ صَاحِبِ الْيَدَيْنِ بِالْمُعَاذَةِ، وَقَدْ شَهِدُوا بِمُتَدَّعِي بِالْحَبْرِ،
أَوْ الْحَبْرُ كَالْمُعَاذَةِ، فَلَا تَحْوِرُ بِقَصْرِ الْيَدِ أَيْ تَبَيَّنَتْ بِالْمُعَاذَةِ بِمَا تَبَيَّنَتْ بِالْحَبْرِ،
وَيَدَا شَهِيدَا عَلَى مَخْهُولٍ كَمَا ذَكَرْنَا

وَذَكَرْنَا فِي «الْمُشَامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمُبْسُوطِ» فِي بَابِ الدَّعْوَى فِي الْحَبْرِ مِمَّنْ
يَتَرَدَّدُ دَعْوَى غَوْلٍ لَشَهَادَةِ عَلَى الْإِزْثِ مَرَّاتٍ

مِنْهَا أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّهُ كَانَ لِمُورِثِهِ، حَتَّى يُؤْثَرُوا بِأَنَّ مُورِثَهُ لَا يَقُولُ، لِأَنَّ

الموت وقت الموت بثبوت لا يتقال صرورة . . .

في غاية البيان

فإن شهدوا أنه كان لأبيه ترك ميراثه، ولم يبقوا لا يعلم له وارث سواء،
إن كان له وارث فهو ممن يرث في حال دون حال، لا ينقص، لأنه يحتمل أن
لا يتحقق له، وإن كان ممن يرث على كل حال، ينظر انقاصي، ثم
ينقصي كونه.

أما النظر: فاحتياط، وأما الدفع: فلأن من لا يتحقق طهر ولا مراجع
وفي الزوج والزوجة: ينقص ما قل انقصي الزرع ولهم عند أبي حنيفة
وأبي يوسف.

وقال محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة - ما كثرهما، لأن الأصل: إكمال،
ونقص عارض.

وأبو يوسف يقول: الأقل يقين، والأكثر شك، فلا يصار إليه.
وليس الأصل ألا يكون له وارث، وبأحد لقاضي كميلاً ما يدفع عندهم
حظاً

وعند أبي حنيفة لا يأخذ قال: رأيت لؤي بن عبد كميلاً ألا ادفع له حقه.
إن قديراً لا يعلم له وارثاً بهذا الموضع، يكفي عند أبي حنيفة، وعندهم: لا
يكفي، لأنه لا يتبين أن لا وارث بموضع آخر.

ولأبي حنيفة رحمه الله: ما روي أن لؤي بن عبد الله قال للشهيد علي بن أبي طالب
[١٠٧١]، «هل تعلمون له وارثاً غير فيكم؟» [١٠٨٥]، ولأن الشهود يفتنون على ما

دفع بالأصل: أن يكون: راجع من [١٠٨٥]، واج: [١٠٨٥]، دفع: وهو المضاف
دفع في: [الشمس في شرح المعجزة] شمس لائمة البهمن [١٠٨٥]، محصورة مكتبة وهي: [١٠٨٥]
أبدي: [١٠٨٥]، (رمم المحظ: [١٠٨٥])

* ثم ينظر به بعد سماع بهذا الخط، والجمهور في هذا باب: ما حجه أبو داود في كتابه المراسم

وكذا عني قدام يده على ما ذكره إن شاء الله، وقد وجدت لشهادة على اليد هي مسألة الكتاب لأن يد المتعير والمودع والمستأجر قائمة مقدم يده فعني ذلك عن الجر ولتقل (١٥٥)

قال: وإن شهدوا أنها كانت في يد فلان مات وهي في يده حازت الشهادة لأن الأيدي عند الموت تثقل يد منك بواسطة الصدور والأمانة تصير متضمنة بشبهة قصار يمنية الشهادة على قدم منك وقت الموت

في غاية البيان

عندهم لا غير، فلا يؤخذ عليهم غيره^(١)، إلى هذا لفظ الشامل.

وقال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «فالحاصل عند بي حيلة ومحمد لا يقتضي توارث ما لم يشهدوا على الاتقان بصد، أو على الجث عند الموت، أو على ما يقو مقام يملك، وهو اليد عند الموت»^(٢).

قوله (وكذا على قيام يده)، أي يكتفي بشهادة على قيام يده عند الموت قوله (عني ما ذكره)، إشارة إلى ما ذكره بقوله، (لأن لأندي عند الموت تثقل يد ملك).

قوله: (وإن شهد أنها كانت في يد فلان)، أي في يد أبيه، وبه صرح

١- باب في ميراث ذوي الأرحام [رم/ ٢٩٠٤]. والثاني في «الس بكرى» في كتاب المرافعة ميراث ذوي الأرحام دون الميراث [رم/ ٦٣٩٤]، وحمد في «المعد» [٣٤٧٠٥]، وغيرهم من طريق ابن مكي، قوله أبيه، فإن مات وخل من خروجه، وأني يتي يتي يميزه فقال السو له وارثا، أو د رحم، فلم يجدوا له وارثا، ولا وارثا، فقال رسول الله ﷺ (أعطوه أكبر من خروجه)، لفظ أبي دود

٢- العيني «مسند جيد» نظر المحرر لشرح بعض الآثار بقين [٢٨٥ ١٦].
(١) نظر الشامل في شرح مسند أبيه يسمى الأئمة السبعين [٢٨٥ ١] مطبوع مكتبة أبي النبي أمدي - تركيا/ (وقم الحفظ: ١٣٤٠)

(٢) بنظر: «شرح الجامع الصغير» لفاصيحان [ق/ ١٩٧]

وإن قالوا لم نحل حياً شَهِدَ أنها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم
تقبل، وعن أبي يوسف أنها تقتل لأن يده مضمومة كأيديك، ولو شهدوا أنها
كانت ملكه تقتل هكذا، هذا صار كذا إذا شهدوا بالأشياء من المدعي وخطه
نظام وهو قولهما أن الشهادة قامت بسخوول لأن اليد مضمومة وهي متروكة
إلى ميت وأمانة وضمان فتعذر القصاء بإعادة لمحبوب، بخلاف لميت لأنه
معلوم غير مُحْتَضِر، وبخلاف الأجير لأنه معلوم وحكمه معلوم وهو وحسب

وَيَدُ يَدَيْهِ

لصدر الشهيد في «شرح الجامع الصغير» حيث قال: وإن شهدوا أنها كانت في
يد أبيه مات وهي في يده، حارت الشهادة، لأنهم لما شهدوا باليد له وقت
الموت؛ فقد شهدوا بالميت له وقت الموت؛ لأن يده لا تحو إلا أن يكون يده
ميت، أو يد عصب، أو يد أمانة

وإن كانت يد ميت؛ فلا شك

وإن كانت يد عصب؛ نصير يد ميت بالضرورة

وإن كانت يد أمانة نصير يد عصب بالتحصيل، فنصير يد ميت، دل أنهم
شهدوا بالميت له وقت الموت، فيثبت القتل إلى الورثة بالضرورة

وزوي عن الحسن أنها لا تقتل؛ لأنهم شهدوا به [٣٥٦ ر م] يده مضمومة
والأصح أنها تقتل؛ لما مر من الجواب

قوله (وإن قالوا لم نحل حياً شَهِدَ أنها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم

حل)

ارتد، ولأن يَدِي لَيْسَ مُعَايِنٌ وَيَدُ الْمُدَّعِي مَشْهُودٌ بِهِ، وَلَيْسَ الْحَبْرُ كَالْمُعَايِنَةِ
وإِذَا أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دُفِعَتْ إِلَى الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ
بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ.

وَمِنْ شَهِيدٍ شَاهِدَانِ أَنَّهُ أَقَرَّ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُدَّعِي دُفِعَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّ
الْمَشْهُودَ بِهِ هَاهُنَا الْإِقْرَارُ وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَأَرَادَ بِالْمُدَّعِي الرَّحْلَ لِحَيِّ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا قَبْلَهُ فَالْحَيُّ، لِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا
لَمَيِّتٍ وَقَالُوا: إِنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ وَقَدْ لَمُوتٍ، تُقْبَلُ أَمَّا قَبْلَهُ،
قَوْلُهُ (وَأَنَّ أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)، أَيُّ: أَقَرَّ بِأَنَّ الدَّادَ كَانَتْ فِي يَدِ
الْمُدَّعِي، وَبَيَانُهُ مَرَّ قَتْلَ قَتْلِهِ

قَوْلُهُ، (لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ)، وَأَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ
بَيَانُ ذَلِكَ، كَمَا إِذَا أَقَرَّ أَنْ يَمْلِكَ عَلَيْهِ شَيْئًا، يَجِبُ عَلَيْهِ بَيَانُهُ
قَوْلُهُ (وَهُوَ مَعْلُومٌ)، أَيُّ: الْمَشْهُودُ بِهِ - وَهُوَ الْإِقْرَارُ - مَعْلُومٌ، وَالْمَحْذُورُ
هُوَ الْمُتَرَدِّ بِهِ، وَالْجِهَانَةُ بِهِ لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ لَصِحَّةِ الْإِقْرَارِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ وَهَذَا
مُسْتَحْسَنٌ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، إِذْ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ
لِقَصْرِ الْعَوَارِضِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ الشَّهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ أَذَى إِلَى نَوَاءِ الْحَقُّوقِ.

— عَمَّا فِي بَابِ —

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

— — —

لَقَدْ قَرَعَ مِنْ شَهَادَةِ الْأَصْلِ شَرْعٌ فِي شَهَادَةِ لِقَاعٍ، لِأَنَّ الشَّرْعَ عَنِ الْأَصْلِ
لَمْ يَحْزَرْ وَحْدًا، فَأَخْرَجَهُ وَضَعًا لِمَنْ

قَوْلُهُ (قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ). أَيْ:
ذَلِكَ الْمُدْوَرُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»

وَأَرَادَ بِكُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ عَنِ الْحُدُودِ وَلِقَاصِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ
الْمُسْتَحْسَنُ، وَالْقِيَاسُ: إِلَّا تَحْزُرْ كَمَا فِي «شَرْحِ الْأَنْطِقِ»

وَجَنَّةُ الْقِيَاسِ: أَنَّ الشَّهَادَةَ عِبَادَةٌ وَجِبَ دَأُهَا عَلَى شَهِدِ الْأَصْلِ، فَلَا يَحْزُرُ
يَسْمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَمَنْزِلِ الْعِبَادَاتِ

وَوَجَنَةُ الْمُسْتَحْسَنِ أَنَّ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ أَمْرِهِ بِشَهَادَةِ نَفْسِهِ،
لَمْ يَحْزَرْ، أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ الْحُزْمِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ لَشَهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ، لَتَوَيْتَ
حَقُّوقَ سَائِرِ، إِلَّا أَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ شُبُهَةً مِنْ حَيْثُ نَهَى بَدَلًا، لِأَنَّهُ

— مُحَمَّدٌ عَمَّا فِي — (ص ٢٢١)

— مُحَمَّدٌ عَمَّا فِي — (ص ٢٠٠)

— مُحَمَّدٌ عَمَّا فِي — (ص ٢٠٠)

وَبِهَذَا جَوْرًا لِشَهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَبِ كَثْرَتِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا شُبُهَةً مِنْ حَيْثُ
بُذِلَتْهُ أَوْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا رَدَّةٌ اخْتِمَالٍ، وَقَدْ أُمِّكُنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْهُ بِجَسَرِ

﴿ غَايَةِ لِبَيَانِ ﴾

فَنَمَّةٌ مُقَامَ شَهَادَةِ الْأَصْرِ، وَلَا تَدُلُّ لَا تَدْحُلُ فِيهَا فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، فَلَمْ يُقَرَّ
لِلشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيهَا، كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ مَعَ السَّيِّءِ.

وَعَدَّلَ فِي الْإِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ^(١) بِأَنَّ التَّهْمَةَ^(٢) فِي شَهَادَةِ الْفُرُوعِ ثَلَاثَةٌ، وَكَ
فِي شَهَادَةِ الْأَصُولِ، فَكَانَتْ التَّهْمَةُ مِنْ وَخْبَيْنِ، وَقَدْ أُمِّكُنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْ عِيهِ
رَدَّةً^(٣) [٢٧٢/١] فِي جُمْلَةٍ، فَلَمْ تُقَلَّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِيمَا لَا يَثْبُتُ مَعَ الشُّبُهَاتِ
كَالْحُدُودِ، وَهَذَا مَذْمُومٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤) تَقُلُّ فِي ٥٠٢٨٦ | الْقَصَاصِ وَحَدُّ الْقَذْفِ^(٥)، وَفِي بَيْتِ
الْحُدُودِ لَهُ قَوْلَانِ^(٦)، كَذَا فِي «شرح الألف»^(٧)

اِخْتِجَ: بِأَنَّهُ حَقُّ الْآدَمِيِّ كَسَائِرِ خُفُوقِ، وَحَوَائِهِ مَا قُلَّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «اِخْرَاجَةِ الْعَقَّةِ»^(٨) «خَمْسَةُ أَشْيَاءَ لَا تُقَلُّ فِيهَا الشَّهَادَةُ
عَنِ الشَّهَادَةِ: كِتَابُ الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي، وَحَدُّ الرُّمَّا، وَالسَّرِقَةُ، وَالْقَصَاصُ،
وَالْقَذْفُ، وَحَدُّ شُرْبِ الْخَمْرِ»^(٩).

وَقَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْكَمَالَةِ مِنْ «الْأَحْكَاسِ»^(١٠) «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(١١)

(١) أي: تهمة الكذب، كذا جاء في حاشية: «فتح» ١/ ٢٥٥

(٢) يعني شهادته، الأصول كذا جاء في حاشية: «فتح» ١/ ٢٥٥

(٣) ينظر «الأم» للشافعي [٥٧٠/٧] والحاوي الكبير للماوردي [٢١٩/١٧] والله في نسخة
الشافعي «لشيرازي» [٢٧٢/١].

(٤) والأصح بهما المصحح ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٢١٩/١٧] و«روضة الباقين» لمؤلفه
[٢٨٩/١٠].

(٥) ينظر - «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٠٠/ق].

(٦) ينظر «اِخْرَاجَةُ الْعَقَّةِ» لأبي الليث السمرقندي [٣١٧/ص].

الشهود فلا تقبل فيما تدرى بالشبهات كالحُدود والنقصان ويحوز شهادة
ساحدين على شهادة شاهدتين.

وقد الشافعي لا يحوز، لا لأربع على كل أصب اثبات كل شاهدتين
في مقام شاهد واحد فصار كالمزائين

في المواد محمد بن رستم: يحوز في التقرير العنوي، والشهادة على الشهادة
قوله، (وتحوز شهادة شاهد على شهادة شاهد)، هذا لفظ القُدوري
في المختصر^(١).

قال في «شرح الأقطع»: «وانه يسأل أن يكون شهود لربع أربعة على كل
واحد من شهادتي الأصل ثاب^(٢)»

وقال مالك رحمته الله، «تحوز الشهادة على الشهادة في الحُدود والخقوق كلها،
دلت أن تشهد شاهدان على شهادة شاهدتين بشهادتهما جميعاً على شهادة رجل
واحد من الشاهدين الأولين، ولا يصح أن يشهد واحد منهما على شهادة واحد من
شاهدي الأولين، ولشهادة على الشهادة في الرِّبَا حائره، وذلك أن يشهد أربعة
على شهادة كل واحد من شهود الأضرب الأربعة^(٣)» إلى هنا لفظ كتاب «التصريح»
لأصحاب مالك رحمته الله.

وقال الشافعي رحمته الله، «شهد على كل شاهد شاهدان، وإن شهد على شهادتهما
جميعاً؛ حار على أقسب القوتين، كما ذكر في «وجزهم»^(٤)».

(١) ومع بالأصل «في مرشد» والمعنى من «أربع» و«م» و«ع» و«ع» واضح.

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ٢٧١].

(٣) ينظر: «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/ ٣٠٠].

(٤) ينظر «التصريح» في هذه الإمام مالك لايس لعلاب [٢٤٨/١].

(٥) ينظر «الموسر» مع العرير شرح الوجيز» لمرالي [١١٧/٣].

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ - لِمَا رَوَيْتُ،

عَنْ عَالِيَةِ الْمَدِينَةِ

وَبِمِثْلِ شَهَادَتِهِمَا عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ آخَرَ، وَلَمْ يَشْرُطْ أَنْ يَكُونَ بَرًّا، كُلُّ أَصْلِ
وَعَالٍ عَلَى جِدَّةٍ، فَدَلَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى حَوَارِ شَهَادَةِ الْفَرْعَيْنِ خَمْسًا عَلَى شَهَادَةِ
الْأَصْلَيْنِ، وَلَمْ يُزَوَّعْ عَنْ عَمِيرٍ عَلَيْهِ حِلَافُهُ، فَحُلَّ مَحَلَّ الْإِخْتِمَاعِ، وَلَا أَنْ يُشْهَدَ بِهِ
فِي حُلِّ الْفُرُوعِ شَهَادَةُ الْأَصُولِ، فَعَامَتْ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ صِلٍ شَهَادَةُ رَحْلِي، وَلِهَذَا
اعْتَبِرَ لِكُلِّ أَصْلٍ فُرْعَانِ، فَاقْبُولُ الشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ لَا يَنْفَعُ بِبُيُوتِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ،
كَأَنَّ إِذَا شَهِدَ الْإِنْسَانُ بِحَقٍّ، ثُمَّ شَهِدَ بِحَقٍّ آخَرَ

أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا عَلَى قَرَارٍ رَحْلِي حَرًّا، وَلَئِنْ اسْتَحْضَرَ سَعْدُ
[٢٧٧] بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْأَصْلِ، وَكُلُّ قَوْلٍ يَنْفَعُ بِإِسْتِحْضَارِهِ بِحَوْرٍ أَنْ يُنْتَلِ إِلَى
لِغَايَةِ بَاقِيَيْنِ، أَضْلُهُ لِإِفْرَازٍ، بِجَلَافٍ مَا يَدَّ شَهِدَ شَاهِدُ الْأَصْلِ عَلَى شَهَادَةِ
بِهِ، ثُمَّ عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ، بَلَّا يَجْمَعُ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ لَا يُوَحِّدُ فِي مَسَائِلِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ)، هَذَا لِمَا أَقْدَرِي فِي
«مَحْتَصَرِهِ»^(١)

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَاحْمَدُ^(٢) وَالْأَوْرَاعِيُّ بِحَوْرٍ^(٣) كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ».
وَلَمَّا مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ لِمُرَادٍ بَعْرُهُ فِي «الْمَنْ»^(٤) (لَمَّا
رَوَيْنَا)، وَلَئِنْ مَثَلُ قَوْلِهِ الْعَمِيرُ لِي الْمَاصِي، فَلَا يَصْخُفُ قَوْلُ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْإِفْرَازِ
وَقَالَ فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنَ «الشَّامِ»^(٥) لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَحْلٍ أَقْلُ
مِنْ شَهَادَةِ رَحْلَيْنِ، نَوْجِي وَامْرَأَتَيْنِ، لِأَنَّ شَهَادَةَ حَقٍّ، فَلَا تُكْتَبُ إِلَّا بِمَا هُوَ حَقٌّ»

بِمِثْلِ «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ٢٢٦].

(١) سَلَّمَ «الْمَعْنَى» لَدُنْ قَدَامِهِ، ١٠٠/١٩١، وَ«الْمَبْلُغُ» فِي شَرْحِ الْمَقْبَعِ «لَا يَنْفَعُ» [٣٤١٨].

(٢) بِطَرَفِ «شَرْحِ مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» نَلَاقُطِ [ق/ ٣٠٠].

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ، وَإِلَّا تَهُ حَقٌّ مِنْ الْحَقُّوِي فَلَا بُدَّ مِنْ بَصَابِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ: وَصَعَةُ لِالشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدًا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ

﴿وَعَدَهُ الْمَدِينُ﴾

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ)، أَيُّ حَدِيثٌ عَلَيْهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي مَحْوَرِ شَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ.

وَلَمَّا فِي هَذَا لَقِيَ عَنْ مَالِكٍ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ، وَهُوَ لَمْ يَشْهَرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانُ مَدِينِهِ أَنَّ.

قَوْلُهُ: (وَصَعَةُ لِالشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدًا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدْرِيِّ فِي «مَحْصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «وَأَنْ لَمْ يَقُلْ: وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ جَارًا»^(١).

وَأَمَّا قَيْدُ بَقْوِهِ، (أَشْهَدُ عَلَى ٢٨٧ ط) شَهَادَتِي، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى شَهَادَةِ الْغَيْرِ لَا تَحْوِرُ بِدَوْرِ الْإِشْهَادِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْحِيَةٍ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ مَوْحِيَةً بِسُقْلِ شَهَادَةِ الْأَصْلِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ وَالتَّحْمِيلِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَلَيْتَهُ أَشَارَ فِي «الْمَتْنِ» بِقَوْلِهِ (عَلَى فَا مَرًّا)، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ، كَالِإِقْرَارِ، وَالْبَيْعِ، وَالْعَقْدِ، وَحُكْمِ الْقَاضِي، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِشْهَادِ.

وَأَمَّا قَالَ: (عَلَى شَهَادَتِي)، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْقَرَعِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْأَصْلُ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلأَصْلِ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ الْقَرَعِ، كَمَا يَشْهَدُ الْأَصْلُ عِنْدَ الْقَاضِي، حَتَّى يَسُقِيَ الْقَرَعُ شَهَادَةَ الْأَصْلِ إِلَى

لأن الفرع كالتائب عنه فلا بُدَّ من التَّخْمِينِ واستوكس على ما مرَّ، ولا بُدَّ أن يشهد كما تشهد عند القاضي بسقنة إلى مجلس القضاء اهـ.

(وإن لم يقل أشهدي على نفسه حراً) لأن من سمع إقرار غيره حلَّ له الشهادة وإن لم يقل له أشهد.

قل: ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

مجلسي نقاضي معنيها

مجلسي نقاضي معنيها

وأما قوله: (رأشهدي على نفسه)، فيكره تأكيد الشهادة بأمر المشهود عليه، وإن لم يقل ذلك حراً؛ لأنَّ لسايد الأضي أن يشهد وإن لم يشهد؛ لأنَّ ما يشك حكمه بنفسه، يحوز للشاهد أن يشهد فيه بدور الإشهاد.

قوله: (لأن الفرع كالتائب عنه)، ولا شك أن الفرع قائم مقام لأصل ثابت عنه، وكان ينبغي أن يقول: ثابت عنه.

فيل في تأويل قوله: (كالتائب عنه)؛ لأنَّ القاضي أن يقضي بشهادة أصل واحد ومرتبة عن أصل آخر، ولو كان الفرع ثابت حقيقة بمحض الجمع بين الأصل وحلف، كما لا يحوز الجمع بين لوصوء والتبتم.

قوله: (وإن لم يقل له: شهد)، أي: وإن لم يقل المترو لمشاهد أصالة: أشهد على إقراره.

وقال المحاكم الحليل في التَّحْمِيلِ: «أشهد وأشهدك على قهدي بكذا، وهذا قريب من الأول»^(١).

قوله: (قل)، ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

شهادته أن فلانا قر عبده بكدا، وقال لي اشهد على شهادتي بذلك، لأنه لا بد

• كذا شهدني •

شهادته أن فلانا قر عبده بكدا، وقال لي اشهد على شهادتي بذلك، أي من
لقدوري في «مختصر»

وقال المحاكم «يقول عب، الاد، اشهد أن فلانا شهد عدي، وشهادتي على
شهادته أنه شهد بكدا»

وذكر لعضاف أنه تكرر لفظ يشهد في شهادتي مرتين، فقول | ٣٨١ |
اشهد أن فلانا اشهدي على شهادته أنه يشهد أن فلانا من فلان قر عبده، واشهد
على نفسه | ٣٨٢ | أن فلانا من فلان هذا عليه ألف درهم، وقال | ٣٨٣ | شهد
على شهادتي، أي اشهد أن فلانا من فلان قر عبدي لفلان بكدا

قال الشيخ أبو بصير البغدادي «ويُنكرُ الاقتصارُ من جميع ذلك على ثلاث
لعضاف، وهو أن يقول اشهد أن فلانا اشهدي على شهادته: أن فلانا قر عبده
بكدا»

وما ذكره صاحب كتاب أوسى وأحوط، لأن قوله (اشهد) لا بُد منه، وهو
بعض شهادته، ثم يخبر بعد ذلك بعبده ما يقع عليه شهادته، وهو التحصيل

أما قوله (وقال لي اشهد على شهادتي)، هو شرط عبد أبي حنيفة ومحمد
به، وقد أوردوا فيه ما لم يذكر ذلك حار

وحدة قولهما أنه لا بُد من أن يشهد على شهادتي، احتمال أن يكون

• كذا شهدني •

• كذا شهدني •

• كذا شهدني •

• كذا شهدني •

من شهادته. وذكر شهادة لأفضل وذكر ستخمس، ولها لفظ أطول من هذا وقصر منه، وخير الأمور أوسطها.

امره ان يشهد بمقتضى شهادته، ودفعت كدته، وضممت امره على وجه التحصيل،
ولا يحور فئته تحصيلاً بالثبوت

وَوَحُّهُ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ: «أَنَّ أَمْرَ التَّهْدِ مَحْمُومٌ عَلَى بَصِيحِهِ مَا أَتَى، وَأَنَّهُ لَا يَكْتَبُ، وَلَيْسَ ذَيْفٌ إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ ارَادَ لِحْمِصَ، وَيَصِحُّ. كَذَا فِي الشَّرْحِ الْأَنْطَلِقُ»

قوله: (ولها لفظ أطول من هذا وأقصر منه. وحيز الأثير أوساها)، أي
بعبارة القريح عند الأداء لفظ أطول من الذي ذكره بقدرتي، وهو كما قد
حذف، ولفظ أقصر من كما ذكر الشيخ أبو نصر

(وَأَخِيَرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا)، يَعْنِي أَنَّ مَكْرَةَ الْقُدُورِ فِي «مَحْتَصَرٍ» أَحْسَنُ،
لَهُ وَسْطٌ

وذكر الجصاص أنه يكفي ثلاث شهادات في الإشهاد، ومث في الأداء،
وهو أن يقول في الإشهاد أشهد أن فلاناً أقر عني لفلان بكده، وأشهد على
شهادتي أن لفلان على فلان كذا، ويقول في الأداء: أشهد أن فلان شهد عني
أن فلان على فلان كذا، وأشهد على فلان كذا، فلان أنا أشهد على شهادته أن
فلان على فلان كذا، وهذا معنى ما قل في «النظم الجامع» ١٠

وقع: الأحمر، الأولاد، و حشمت من لارا، ام، صبح، دق، واحي

بط ۱۸۰۰ مختصر اندیسی بالافته [۱] ۳۰۹

* دہلی، لاہور اور فیصل آباد کے محکمات میں ایف۔ اے۔ و ایم۔ اے۔ و بی۔ اے۔ و بی۔ سائنسز کے امتحان ہوئے

[illegible]

عمر: اصف جامع بکبر للمحمد بن يحيى بن يحيى (الوحيد بن يحيى) (الوحيد بن يحيى)

[illegible]

لصفتان عند الرُّخوع، وقد عُدَّهما، لأنه لا بُدَّ من نقل شهادة الأصول ليُصير
خُجَّةً وقَعْدَةً تحمِلُ ما هو خُجَّةٌ

بَعْدَ بَيَانِ

فروع عند مُحمَّد، كما سَجَّيْتُ سَأْتُهُ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الرُّخُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ
وَبَادَ كَرِهَ لِقَضَاءِ مُصَدَّقِ إِبْنِ شِهَادَةِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ الشَّرْحِ
وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْرِيرِ تَحْمِيلٍ، وَهَذَا مَعْنَى شِرَاكِهِمْ فِي الصُّفَاتِ، لَا أَنْ مَعْنَاهُ أَنَّ
بَعْضَ الصُّفَاتِ عَلَى الْأَصُولِ، وَبَعْضُهُ عَلَى الْفُرُوعِ

وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُونُسَ عليهما السلام وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ مُصَدَّقًا إِلَى الْفُرُوعِ
حَتَّى وَجَّهَ لَصِفَاتٍ عَلَى الْفُرُوعِ حَاصَّةً عِنْدَ رُخُوعِ الْأَصُولِ، وَالْفُرُوعُ حَصَّةٌ
دَلَالَةُ مِنْ تَحْمِيلٍ "أَيْ دَلَالَتُهُمْ بِمَا صَبَّحُوا بِالنَّظَرِ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْأَصُولِ فِي
تَكْرُرِ خُجَّةٍ قَتْلُ تَقْرِيرٍ، وَإِنَّمَا صَارَتْ خُجَّةً بِقَوْلِ الْفُرُوعِ ذَلِكَ إِلَى مُجِبِّهِ الصَّبْرِ،
فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ بَقْلًا لِشَهَادَةِ الْأَصُولِ، لَمْ يَكُنْ لِلْفُرُوعِ أَنْ يَقُولُوا مُعَادِيَةً مِنْ
تَحْمِيلِهِمْ"

وَلَوْ قَامَ لِلرَّجُلِ اشْتِدَادٌ عَلَى شَهَادَتِي، فَسَمِعَهُ آخَرَ، لَمْ يَشْهَدْ عَلَى شَهَادَةِ
لِأَنَّ تَحْمِيلَ شَاظٍ، بِخِلَافِ الْقَضَاءِ إِذَا شَهِدَ قَوْمًا عَلَى قَصْبَةٍ، وَسَمِعَ آخَرَ،
وَسَمِعَ لِسَامِعٍ أَنْ يَشْهَدَ لِأَنَّ قَضَاءَهُ خُجَّةً بِمَعْنَى لَاتِرَارٍ وَالتَّبَعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
فَصَحَّحْتُ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ بِالتَّعْدِيدِ مِنْ غَيْرِ تَحْمِيلٍ

قَوْلُهُ (يُظْهِرُ)، بِالنَّصِّ، جَوَابُ التَّمْيِزِ، وَهُوَ قَوْلُهُ (لَا بُدَّ)، وَيَحْوِي
نُفْسَانِ لَهُ عَقْلٌ عَلَى قَوْلِهِ (الْبَصِيرِ)

(١) مع - لا غير - لا يَصْدَقُ - وَبَعْدَ مِنْ - (٢) مع - لا يَصْدَقُ - وَبَعْدَ مِنْ - (٣) مع - لا يَصْدَقُ - وَبَعْدَ مِنْ -

(٤) رَفَعَ بِالْأَصْلِ (الْأَصْلَ)، وَابْتَدَأَ مِنْ (الْأَصْلِ)، وَابْتَدَأَ مِنْ (الْأَصْلِ)، وَابْتَدَأَ مِنْ (الْأَصْلِ)

(٥) رَفَعَ بِالْأَصْلِ (الْأَصْلَ)، وَابْتَدَأَ مِنْ (الْأَصْلِ)، وَابْتَدَأَ مِنْ (الْأَصْلِ)، وَابْتَدَأَ مِنْ (الْأَصْلِ)

(٦) فِي (١٠٠٠) مَعْنَى حَكِيمَةٍ

قال ولا تقبل شهادة شهود المرع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو يموتوا
سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم لأن جوارحهم للحاجة ، وإنما تمس عند عمر الأصل وبهذه الأشياء

قوله. (قال ولا تقبل شهادة شهود المرع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو
يموتوا سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم) ، أي : قال القسري في «مختصر» ، وهذه من خواص «الجامع الصغير»

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمته الله في شاهدين شهدا
على شهادة الرجل ، قال : لا يجوز إلا أن يكون لمشهود على شهادته مريضا
بالمضر لا يستطيع إثبات ما قاضى ، أو يكون على سيرة ثلاثة أيام وباليقين» .
وديث لأن جوارح الشهادة على شهادة للحاجة ، وإنما تتحقق الحاجة عند المضر
عن شهادة الأصول .

وإنما قلنا : إن جوارحها للحاجة ، لأن اقياس لا تجوز لربادته ثمه ، وهي
ثمة عدم الإشهاد من الأصول ، ويمكن الاختراع عنها بحسن استيوار بكثرتهم ،
وهذه ١٣٨٩ - الأشياء يثبت بها معجر ، فتمش الحاجة إلى جوارحها ، فجوزت ؛
لأن تكليف المريض بالحضور إلى مجلس القاضي باطل ، دفعاً لمخرج

وقد نعتبه بمدة السفر ؛ لأن المدة مغلظة في إثبات المعجر ، والمضر ليس
بمغفر ، ففصل بينهما بمدة السفر ؛ لأن ما دون السفر في حكم المضر

والأصل هنا قوله تعالى : ﴿وَأَيُّمُوا كَلِمَةً بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ [نور ٢٠] ، وقوله تعالى :
﴿وَلَا يَأْتِ شَهِدٌ دُونَ دَعْوَى﴾ [نور ٢٨٢] .

يَتَحَقَّقُ الْقَعْرُ وَإِنَّمَا اعْتَرَبَ التَّعَرُّ لَأَنَّ الْمُعْجَزَ بَعْدَ الْتَفَقُّهِ وَمُدَّةُ السَّرِّ بَعِيدَةٌ

وَالْمَعْنَى أَنَّ

بَيَانُهُ: أَنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى شَاهِدٍ لِأَصْلِ وَاحِدٍ مُوَجِبُ النَّصْرِ، حَتَّى إِذَا
امْتَنَعَ عَنْهُ كَانَ نَاسِقًا، فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى شَّهَادَةٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَدَاً لِلْعَدُوِّ
الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَرِيضًا، وَحَسْبُ يَكُونُ مَعْدُورًا فِي التَّحَلُّفِ؛ لِقَعْرِهِ عَنِ الْخُصُوفِ، كَمَا
إِذَا كَانَ مَيِّتًا، فَيَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى (٢٧١) لَشَّهَادَةِ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي «شرح الجامع الصغير»، «وذكر أبو يوسف رحمته
في «الأماني» إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ جَاءَ إِلَى الْحَاكِمِ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَزْجَعَ فِي يَوْمِهِ
ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ؛ فَهُوَ مَعْدُورٌ فِي التَّحَلُّفِ».

قَالَ الْفَقِيهُ «وبهذا القول مأخوذ؛ لَأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الْمَشَقَّةُ فِي الْخُصُوفِ، فَصَارَ
حُكْمُهُ حُكْمَ مَرِيضٍ وَبِطْنٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَتِلْكَ مَشَقَّةٌ قَلِيلَةٌ، وَلَا
تُعْتَبَرُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةُ»

وَقَالَ فَحَرُ الْإِسْلَامِ رحمته، «وقول أبي يوسف حسن» (٢٨١).

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: تُقْبَلُ وَإِنْ كَانَا فِي
الْمِضَرِّ» (٢٩١)، أَيْ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَإِنْ كَانَ شَاهِدُ الْأَصْلِ فِي الْمِضَرِّ،
لَأَنَّهُمْ يَنْقُورُونَ قَوْلَهُمْ، فَصَارَ كَقَوْلِهِمْ إِنْ قَرَّرَهُمْ.

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ آخِرِ «شهادات المتنبي» «قَالَ مُحَمَّدٌ رحمته
أَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَبِشَاهِدِهِ فِي الْمِضَرِّ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ بِهِ وَلَا
عَقَّةٍ» (٣٠١).

(١) ينظر: المجموع، انتهى في شرح منتهى الأبحر [١٦٤/٢].

(٢) ينظر: شرح جامع الصغير، الدرر في [٢١٢]. مخطوط مك حاز الله بح رقم [٦٦٢]

(٣) ينظر: شرح جامع الصغير، الدرر في [٢١٢].

(٤) ينظر: الفتاوى الصغرى، بالصدر شهيد [١٩٧/ق].

حُكْمًا حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ فَكَذَا سَبِيلُ هَذَا الْحُكْمِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَوْ عَدَا لِأَذَاءِ الشَّهَادَةِ لَا
تَسْتَلْبِغُ أَنْ يَسِيَّتَ فِي أَهْلِ صَحِّحِ الْإِشْهَادِ إِخْتِاءٌ لِحُقُوقِ النَّاسِ، قَالُوا الْأَوَّلُ
أَحْسَنُ وَالثَّانِي أَرْفَعُ وَبِهِ أَخَذَ الْقَبْضَةُ أَبُو النَّيْتِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

قَالَ: فَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ لَأَتَهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّرَكَّةِ
(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ صَحَّ) لِمَا قُلْنَا، عَدَبَهُ لِأَمْرِ أَنْ يَبْهَ
مَنْعَةً مِنَ حَيْثُ الْقَصَاءِ بِشَهَادَتِهِ لَكِنَّ لَعَدَلَ لَا يَتَّهِمُ بِمِثْلِهِ كَمَا لَا يَتَّهِمُ فِي شَهَادَةِ
نَفْسِهِ، كَيْفَ وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ فَلَا تُهْمَةُ.

عَنْ أَبِي لَيْسَانَ

قَوْلُهُ: (حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ)، أَيِ. عَلَى مَذْهَبِ الشَّرِيفِ أُدِيرُ بِ
الْأَحْكَامِ، كَقَصْرِ الصَّلَاةِ، وَفَطْرِ الْمَاءِ، وَاعْتِدَادِ الْمَسْحِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَدْمٍ، وَعَدَمِ
رُحُوبِ تَكْسِيرَاتِ التَّشْرِيقِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَدَمِ وُجُوبِ الْأَصْحِيَّةِ،
وَالْحُمْعَةِ، وَحُرْمَةِ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ وَرَوْحِ

قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ أَحْسَنُ)، لِأَنَّ الْمُعْجِزَ يُعَدُّ مَسَافَةً، وَثَلَاثَةُ الشَّرِّ بَعِيدَةٌ.

قَوْلُهُ: (إِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ)، هَذَا لِنُقْطَةِ الْمُتَدَوِّرِي فِي

«مَحْضَر» (١)

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصُّعْرِيَّةِ»: «وَإِذَا شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَصَحَّحَ
الشَّهَادَةَ، فَيَتَّبَعِي لِلْقَاصِي أَنْ يَسْأَلَهُمَا عَنْ عَدَائِهِ الَّذِي شَهِدَا عَلَى شَهَادَتِهِ.

لَمْ نَذْكُرْ مُحَمَّدًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْمَسْطُوطِ» سَوَالِ ٢٩، ٣٠ | الْقَاصِي إِذَا سَأَلَ عَنْ

عَدَمِ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا عُرِفَ هَذَا مِنَ الْخَصَافِ

وَلَا يَبِي نُوسَفُ أَنْ الْمَأْخُودَ عَلَيْهِمْ النُّقْلُ دُونَ التَّعْدِيلِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْفَظُ عَلَيْهِمْ ، وَإِذَا نَقَلُوا يَتَعَرَّفُ لِقَاضِي الْعَدَالَةِ كَمَا إِذَا حَضَرُوا بِأَنْفُسِهِمْ وَشَهِدُوا .
قَالَ : وَإِنْ نَكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ شَهَادَةً ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ ، لِأَنَّ التَّحْمِيلَ لَمْ يَنْشَأْ لِلتَّعَارُضِ بَيْنَ الْخَيْرَيْنِ وَهُوَ شَرْطُ

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي

فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ جَرْحًا فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ .
أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَرْعَ لَوْ قَالَ : سَمِعْتُهُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ ؛ لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ حُجَّةً .
وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : لَا تُحِيرُكَ بَشْيْءٌ ، يَكُونُ جَرْحًا .

ثُمَّ قَالَ : «وَرَوَيْ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَكُونُ جَرْحًا ، فَإِنَّ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَرْحًا فِي الشَّهَادَةِ ، وَيَحْتَسُنُ أَنْ يَكُونَ تَوْفُّقًا فِي حَاثِهِمْ ، فَلَا يَنْشَأُ الْجَرْحُ بِالنَّشْأَةِ»
وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «وَدَكَرَ شَمْسُ الْأَثْنَةِ الْخُتَوَائِيُّ أَنَّ لِقَاضِي يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ ، وَيَسْأَلُ عَنْ الْأَصْلِ ، وَهُوَ لَصَّحِيحٌ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقِيَ مُسْتَوْرًا»

قَوْلُهُ (وَالْمَأْخُودَ عَلَيْهِمْ) ، أَيِ الْوَاجِبِ عَلَى لَفُوعٍ

قَوْلُهُ (وَإِنْ أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ [شَهَادَةً] ^(١) ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ) .
هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْصَرٍ» ^(٢) ، وَدَلِيلٌ لِأَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ شَهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ : التَّحْمِيلُ ، وَإِذَا أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ شَهَادَتَهُمْ ، لَا يُوجَدُ التَّحْمِيلُ ، فَلَا تَصِحُّ شَهَادَةُ لَفُوعٍ ، بَعْدَ الشَّرْطِ ، وَمَعْنَى لَتَعَارُضِ الْمَذْكُورِ فِي «الْمَتْنِ» - بَيْنَ خَتَرِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ - أَنَّ الْأَصُولَ أَنْكَرُوا التَّحْمِيلَ ، وَالْفُرُوعُ أَثْبَتُوهُ ، وَشَرَطُوا صِحَّةَ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ التَّحْمِيلِ ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْأَصُولُ التَّحْمِيلَ ، يَنْتَبِي الشَّرْطُ ،

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/ ١٩٨]

(٢) ما بين المعنويين ، زيادة من : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ،

قَالَ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ رُخْبِيرٍ عَلَى قُلَانَةٍ بَسَتْ قُلَانِ الْفُلَانِيَةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا^(١) بِيَّةُ نَقَالَ لِلْمُدَّعِي هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَمَّا قُلَانَةُ لِأَنَّ لَهَا شَهَادَةً عَلَى أُمِّهِ^(٢) الْمَعْرُوفَةِ

عَلَيْهِ لَبْسٌ

فَلَا تَصَحُّ شَهَادَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ

قَوْلُهُ (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ رُخْبِيرٍ عَلَى قُلَانَةٍ بَسَتْ قُلَانِ الْفُلَانِيَةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا^(١) بِيَّةُ نَقَالَ لِلْمُدَّعِي هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَمَّا قُلَانَةُ) وهذه مِنْ مَسَائِلِ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢) أَيِ. وَلِی الْقُرْعَانِ. أَحْتَرَمَا [الْأَضْلَالُ]^(٣) أَنْ الْأَصْنَتَيْنِ يَعْرِفَانِ قُلَانَةَ.

وقوله (فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ) بتوجيه لمعنى^(١)، أَيِ فَجَاءَ الْمُدَّعِي بِامْرَأَةٍ. وَهِيَ بَعْضُ نُسَخٍ: «فَجَاءَ»، بِفُطْرِ التَّثْنَةِ^(٢)، أَيِ جَاءَ الْقُرْعَانِ بِامْرَأَةٍ، (وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا^(٣))، أَيِ قَالَ الْقُرْعَانِ لَا مَذْرِيْ أَنْ الْمَعْرُوفَةَ بِالنِّسْبَةِ هِيَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الْحَاضِرَةُ أُمُّ لَا^(٤)؟

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «جاء».

(٢) بِطَرِيقِ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ ابْنُ أَبِي الْكَبِيرِ [٣٩٤]

(٣) مَا فِي الْمَعْنَوِيْنَ رِيَادَةً مِنْ «وَأَمَّا»، «وَأَمَّا»، «وَأَمَّا»، «وَأَمَّا»، «وَأَمَّا».

(٤) وَهَذَا لَفْظٌ لِعَطْرٍ مِنَ «الْهَدَايَةِ» لِسُرْعِي [١٣٠ ٣] وَكَذَا فِي النُّسخَةِ الَّتِي يَحْتَضِرُهَا الْمُؤَلِّفُ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٦] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ بَعْضُ اللَّهِ أَهْدَى - تَرْكَا، وَفِي سَجْدَةِ شَهْرَكَدِي (الْمَعْرُوفَةُ عَلَى أَكْثَرِ الدِّينِ الْبَاهِرِيِّ) مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ق ١٤١] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَعْضُ اللَّهِ أَهْدَى - تَرْكَا، وَفِي سَجْدَةِ أَنْفَاسِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ق ٥٨] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كُورِيلِي وَاصِلُ أَحْمَدَ شَهْرَكَدِي، وَفِي سَجْدَةِ نَفْطُومِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٨] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ وَلِي الدِّينِ أَهْدَى - تَرْكَا، وَفِي سَجْدَةِ بَصْرِ اللَّهِ الْحَمِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٦] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ حَاسِبَةُ تَرْكَا - أَمْرِيكَا (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٣٥٩٤).

عَدَا مَا أَكْتُبُ فِي سَجْدَةِ الْأَوْرَكَدِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [٢ ق ٥٩] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَعْضُ اللَّهِ أَهْدَى - تَرْكَا، وَفِي سَجْدَةِ الْبُيُوتِي مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ق ٢٢٣] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَعْضُ اللَّهِ أَهْدَى - تَرْكَا

من تعريضها بتلك النسبة، ويظهر هذا إذا بحثوا الشهادة بين محدودة بدكر
حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من آخرتي يشهدان على أن المحدود بها

عامة لحدود

لأرض المحدودة بهذه الحدود في يد هذا السدي عنده؛ يصح إعصاء، وكذا
كتاب القاضي إلى القاضي شهادة شاهدني^(١)

يضي: أن القاضي الكاتب يكتب في كتابه إلى القاضي الآخر أن شاهدني
عندني شهدا عدي أن فلان بن فلان القلاي على فلانة بنت فلان لفلاسة كذا
من الدراهم، فاقص عنها اثنتي عشرة، فأحضر المدعي فلانة في مجلس القاضي
المكتوب إليه، ودفع الكتاب إليه، بقول القاضي لمكتوب له للمدعي: هات
شاهدني أن التي أحضرتها هي فلانة بنت فلان القلاي المذكورة في هذا الكتاب؛
ليمكن الإشارة إليها في قضاء عليها، لأن هذا [في] معنى الشهادة على
الشهادة، وإن قلر في هذين البيتين - أغنى في الشهادة على الشهادة، وفي كتاب
القاضي (١٤٣١) إلى القاضي - هي فلانة بنت فلان التميمية، لم يكف حتى
نسبها إلى أخيها.

نشر صاحب «الهداية» متحد بالقية الخاصة، ونشر لعشائ بلأب الأغنى
الذي ينسب أبوها إليه، وذلك لأن بني تميم قوم لا يحضرون، فلا يحضر^(٢)
الشريف بدرك ما لم ينسب إلى القية الخاصة

قال الفقيه أبو اللبث «كما أتينا نؤشده على فلانة التميمية؛ لا يمنع بهذا
الشريف ما لم نسبها إلى محلها وسكنها، فكذلك هذا».

قوله، (وشهدوا على المشتري)، أي: عن شراء المشتري، وهو بكسر

١ ينظر: «شرح الجامع الصغير» لفاطحيان [ق/١٤٩]

(٢) «بين الصوفيين: زيادة من: (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (

في يد المدعى عنه، وكذا إذا أنكر المدعى عنه أن يتخذ المذكور في
الشهادة حدوداً في يده.

قال وكذا كتاب القاضي إلى القاضي، لأنه في معنى الشهادة على
الشهادة إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل.

و (ولو ولو في هذين ندين التيممة ثم يحرر حتى ينشأه إلى
فرد) وهي أقلية خاصة، وهذا لأن التعريف لا يثبت منه في فرد، ولا
محضر نائبه إلى ندمه وهي عامة إلى أبي يعيم لأنهم قوم لا محصور،
ويحصل نسبة إلى الفرد لأنها خاصة، وقيل لفراغة سنة عنه
ولاور حديه خاصة، (وقيل شمر فدينه ولتحارئة عامة) وقيل إلى استك
الصغيرة خاصة، وإلى المحلة لكبيرة والمضمر عامة.

ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .

في غاية البيان

الراء، كذا السماع

قوله: (إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل).

هذا جواب سؤال؛ وهو أن يقال إن كتاب القاضي إلى القاضي يسره
الشهادة على الشهادة؛ لأن القاضي الكائن بثلث شهادة شهادته إلى القاضي
المكسوب إليه، وفي الشهادة على الشهادة يشترط الأثبات، فيبغى أن يكون القاضي
الكاتب اثنين أيضاً، فقال، بعد حر كتاب القاضي الواحد؛ لكامل دماسته ووفور
ولايته، لأن ولايته عامة، وسن يعبره هذه الولاية

قوله (ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، والله أعلم

﴿عبد سار﴾

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد، لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، يعني أن المخذ اسمُ حدِّ الأعلى
في نسبة الحدِّ، فكان ذكرُها في التعريف بمرة الحدِّ الأدنى، وهو أنَّ الأب
قد في «الجمهرة»، «المخذ من العرب دون الشيعة وفوق سبط، ينسب
لحد، والجمع أفخاذ»^١ وكذلك أثبت صاحب «المحصل»^٢ أيضاً

وأثبت صاحب «ديوان الأدب» بجلافة هذا فقال في باب فعل - يفتح لواء
وكثير معين - «المخذ من لحد ثر أقل من انظر»^٣.

وقال صاحب «اليسير»^٤ - في سورة بحر - قال الزبير بن بكار: اعترف
من مَّ طبقات، شعب، وقبيلة، وعمارة ١٢٧٥٢، وسبط، وفخذ، ونسبة
قال الشعب: تجمع انفس، والقبيلة تجمع العنائر، والعمارة تجمع بعضون،
والسبط تجمع الأفخاذ، والمخذ تجمع المصائل.

فمضت شعب، وربعة شعب، ومذبح شعب، وجمير شعب، وسُمِّيت
سُبعاً؛ لأنَّ امثال الشُعَّت منها.

وكذا قبيلة، وقريش عمرة، وقضي سبط، وهذا فخذ ١٢٧٥٢،
وبما س نصبة^٥ وكذلك ذكر صاحب «الكشاف»^٦ أيضاً

١ - «جمهرة اللغة» لابن دريد [٥٨٢/١].

٢ - «محصل نعمة» لابن دس [٧١٤/١].

٣ - «ديوان الأدب» للعلاني [٢٤٧/١].

٤ - «اليسير» لمحم، النعماني ج١ ص ٢٠٠ محمد النعماني. وقد تقدم التعريف بذلك

٥ - «الكشاف» للمحشي [٣٧٤/٤].

بِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ . أَنَّهُ صَرَفَ شَهْدَ الثَّوْبِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا وَسَعَمَ
وَحْبَهُ ، وَلِأَنَّهُ كَسَرَهُ يَنْعَدَى صَرُّهَا بِسِيَ لِحْدِهِ وَلَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ قَبْلَ
وَلَهُ أَنْ يُزَيِّجَ كَوْنُ نَشْهَرٍ وَلَا يَضُرُّ ، وَلِأَنَّهُ الْإِسْرَاحُ مَحْصُلُ الْإِسْهَابِ فَيَكْتَفِي
بِهِ ، وَلِضَرْبِ وَبِنْ كَوْنُ مُلْعَةٍ فِي الرَّجْوِ وَلَكِنَّهُ يَقَعُ مَسْعًا عَنْ لَوْحِ الْخُورِ
تَنْخَعُفُ نَظَرًا إِلَى هَذَا لَوْحِهِ .

هَذَا لَفْظُ «شرح الطحاوي» رحمه الله.

لكن قال في «شرح الجامع الصغير» بقائبي «ولتشهير» ان يضاف به في
السيد ويبدل في كل محلة ان هذا شهد بالوور ، فلا تشهدوه» .

وَجْهَ قَوْلِهِمَا مَا رَوَيْتُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرَفَ فِي هَذِهِ لِرُؤُوسِ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، وَسَخِمَ
وَجْهَهُ^(١٢)، وَلِأَنَّ شَهَادَةَ الرُّؤُوسِ كَبِيرَةٌ يَلْحَقُ صَرَفُهَا بِالنَّاسِ، وَلَمَّا يَذُفُّهَا حَتَّى يُقَدَّرَ،
فَوَجِبَ تَغْيِيرُهَا، وَإِنَّمَا فُكِّهَا كَبِيرَةٌ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرِيبٌ مِمَّا الْأَوْثَانُ، حَيْثُ قَالَ
تَعَالَى ﴿وَأَحْسِنُوا إِلَى رِجَالِكُمْ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الرُّؤُوسِ﴾ أَحْمَدُ ١٢٠

ولما روى البخاري رحمه الله بسايله ابي عنده ترخص في ابي بكره، عن ابي مته
قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أُبَيِّنُكُمْ يَا بَكْرُ الْكَبَائِرِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ
قَالَ: «الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَحُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» وَكَانَ مُتَكِبًا فَجَسَّ عَمَلًا: «أَلَا وَقَوْلُ الرَّبِّ
أَلَا وَشَهَادَةُ الرَّبِّ» [بُكَرُّهُ] ، حَتَّى قُلْتُ: لَا يَنْتَكِبُ

يذكر سبحانه النوح وخلفه أي مؤلفاً بالضم - وهو صواد النحر - ومحمداً الله وخلفه كما مر
بلفظ والعصب يذكر (الاصحاح عشرين للفرس) [٦٦٩ مادة حيم]

[illegible]

(٣) ما بين المعطوتين في أمثلة (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (

(۲) ملایم (تیم بچه)

ذكره البخاري في كتاب «الأدب» من «الصحیح».

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَافِظَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ شُرَيْحِ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّكَ كُنَ إِذَا أَخَذَ شَهِدَ رُوِيَ، بَعَثَ إِلَيَّ سُوْقِيَهُ إِنْ كَانَ سُوْقِيًا، وَإِلَى قَوْمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سُوْقِيًا بَعْدَ الْعَصْرِ أَجْمَعَ مَا كَانُوا، وَيَقُولُ: نَ شُرَيْحًا يَفْرُقُكُمْ سَلَامٌ وَيَقُولُ: إِنَّا وَحَدَّثْنَا هَذَا شَهِدَ رُوِيَ فَاحْذَرُوهُ، وَاحْذَرُوا النَّاسَ [عَنْهُ] ^(١)، وَكَثَرَتْ قَصَايَا شُرَيْحٍ بِمَخْصَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَمَ يُنْكَرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

وَقَالَ الْخَصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» ^(٢) حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ^(٣) قَالَ: حَدَّثْتُ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَضْرٍ [٢٧١ ص] قَالَ: «كَانَ شُرَيْحٌ تَعَثَّ شَهِدَ الرَّوْرِ إِلَى مَسْجِدِ قَوْمِهِ، أَوْ إِلَى سُوْقِهِ، فَيَقُولُ: إِنَّا قَدْ رَفَعْنَا هَذَا ^(٤)»، وَلَئِنْ اشْتَعَرِيَ لِلرَّخْرِ، وَالصَّرْثُ يَضْلُحُ زَاخِرٌ مِنْ وَخِهِ، وَلَا يَضْلُحُ زَاخِرٌ مِنْ وَخِهِ، لِأَنَّ النَّاسَ صِيغَالٍ: صَنَفٌ مِنْهُمْ عَلَى

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من «الفتح»، «و» من «

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأثر» [٥٥٤، ٢] عن شُرَيْحِ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

(٣) هذا الأثر علَّقه أبو بكر الرازي والصدر الشهيد في شرحيهما عن «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَافِ، وَهُوَ ثابت موصول في نسخة المُنْشَدَةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَافِ [٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث، (رقم الحفظ ٥٤٦)، ومظهر شرح أدب القاضي للصدر الشهيد [٥٥٢ / ١] شرح أدب القاضي لأبي بكر الرازي [ق ٢١٢ ص ١] مخطوط مكتبة فهد الله أميني - تركيا (رقم الحفظ ٦٤٨).

(٤) هذا سنو نظير من المؤلف، فليس للخصاف رواية عن وكيع بن سراج، بل لم يُدْرِكْ أصلاً، وإنما حدث بهذا الخبر عن أبي شيبة عن وكيع فقال حدث عبد الله بن محمد أبو بكر قال حدث وكيع «وساق الأثر كما وقع في نسخة المُنْشَدَةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَافِ [ق ٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث (رقم الحفظ ٥٤٦).

(٥) أي: رَفَعْنَا شَهَادَةَ هَذَا

أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٢٣٠٤٤] عن وكيع بن سراج به

﴿ شَيْءٌ كَذَلِكَ ﴾

فَقَصِدَ مَسَافِرَهُ الْكَبِيرَةَ ، وَصَفَّ مَهْمَهُ فِي مَسَافِرِهَا ، وَتَضَرَّتْ بَضْلُخُ دَحْرَا فِي حَقِّهِ لَمْ يَسْتَنْزِ ، وَلَا بَضْلُخُ فِي حَقِّهِ مِنْ مَسَافِرِهَا ، لِأَنَّهُ تَضَرَّتْ بَضْلُهُ عَنْ لَوْحُوعٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ تَضَرَّتْ بَضْلُهُ عَنْ لَوْحُوعٍ . فَتَبَّ بِهَ امْرِئٍ السَّعِيدِ ، لَمْ يَكُنْ مُنْذَرًا مِنْ التَّغْرِيبِ نَظَرًا إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَسْتَنْزِ

وَرَجَعَ لِتَحْقِيقِ مَعْرِفَةِ الْقِسْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ الَّذِي يَسْتَنْزِ ، وَتَقْنِي بِالتَّشْبِيهِ وَكَانَ كَافِيًا فِي دَفْعِ شَرِّهِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ تَضَرَّرَ عَنْ شَيْءٍ كَثِيرٍ أَكْثَرَ مِمَّا يَضُرُّ عَنِ الضَّرْبِ ، فَصَوَحَّ بِدَ كَدِّ مَعْرُوفٍ بَيْنَ أَشْأَسَ ، فَإِنَّهُ يَرُصِي بِالضَّرْبِ فِي خَفِيفٍ وَلَا يَرُصِي بِالتَّشْبِيهِ عَلَى أَمَلٍ ، لَكِنَّهُ لَتَشْبِيهِ أَوْفَى ، لِأَنَّهُ أَمَقُّضُودٌ دَفْعُ لَصَرِّهِ عَنِ النَّاسِ بِنَهْدَتِهِ الْوَاضِعَةِ ، وَمَنْ حَصَلَ

وَمَا أَحْصَاهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِدَّةٌ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّيْءِ لَا عَلَى التَّغْرِيبِ ، لِأَنَّهُ يُؤْكَدُ بِسَبِيلِ التَّغْرِيبِ لَمْ يَسْتَنْزِ ، لِأَرْبَعِينَ ، لِبَلْوَجِهِ حَدًّا فِي عَرَبِ حَدِّ وَالتَّشْبِيهِمْ ، يُدْرِكُ عَلَى مَا قُلْنَا أَيْضًا ، لِأَنَّهُ مُثَلَّةٌ ، وَهِيَ مَسْوُوحَةٌ بِالْإِخْتِمَاعِ .

قَالَ فِي اشرح الأقطع « وَمِنْ أَصْحَابِ مَنْ قَالَ ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، إِلَّا أَنَّ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدَ فِي بَشَادِ إِذَا جَاءَ نَأْتٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ التَّغْرِيبَ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّخْوِ ، وَفَدِ انْتِزَاجِ حِينَ نَأْتِ ، وَهُمَا أَجَبَا فِي الَّذِي لَمْ يَسْتَنْزِ ، وَدَلَّكَ يَسْتَحِقُّ التَّغْرِيبَ إِذَا ٣٩٣ ، لِأَنَّهُ أَيْ مُنْكَوِّرًا يَسُرُّ فِيهِ حَدٌّ مُقَدَّرٌ .

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ : لَا يُعَزَّرُ ، لِأَنَّ إِشْهَارَهُ فِي سُوءِهِ تَعْرِيبٌ ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ مِنَ الضَّرْبِ فِي بَعْضِ أَشْأَسَ (٢) ، إِلَى هَذَا لَفْظُ « اشرح الأقطع » .

(١) عَنِ سَيِّدِ بَوَّاحٍ فِي التَّغْرِيبِ

(٢) يَنْظُرُ « اشرح مختصر القدوري » لِلْأَقْطَعِ [ق/ ٣٠٤]

وَحَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَحْمُولٌ عَلَى لِسَانِهِ بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ
وَالْخَمْسِينَ ثُمَّ تَفْسِيرُ الشَّهِيرِ مَقْبُولٌ عَنْ شُرَيْحٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ كَانَ يَتَعَثُّ إِلَى سُوقِهِ
إِنْ كَانَ سُوقِيًّا، وَإِلَى قَرْبِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ سُوقِيٍّ نَعْدَ الْمُضَرِّ أَجْمَعَ مَا كُنُوا
وَيَقُولُ: إِنْ شُرَيْحًا يُثَرِّكُكُمْ أَسْلَامًا وَيَقُولُ: إِنَّهُ وَجَدَتْ هَذَا شَهِيدَ رُؤْيٍ فَاحْذَرُوهُ
وَاحْذَرُوا النَّاسَ مِنْهُ.

وَذَكَرَ شَخْصُ الْأَيْمَةِ الشَّرْحِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ يُشْهَرُ عَنْهُمَا أَيْضًا

وَالْتَّعْزِيرُ وَالْحَسَنُ عَلَى قَدْرِ مَا بَرَأَ لِقَاصِي عِنْدَهُمَا، وَكَيْفِيَّةُ التَّعْزِيرِ
ذَكَرَهَا فِي الْحُدُودِ وَهِيَ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» شَهِيدَانِ أَقْرَأَ أَتَاهُمَا شَهِيدَانِ بِرُؤْيٍ
يُضَرِّبُ رِقَالًا يُعَرِّزَانِ

قوله عليه السلام

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ «أَدَبُ الْقَاصِي» «الْمُضَرِّ أَبُو حَنِيفَةَ
فِي هَذَا أَنَّهُ لَا يُعَرِّزُ، وَلَكِنْ يُعَرِّفُ لِلنَّاسِ، وَيُشْهَرُ رُؤْيَى عَلَيْهِ فِي قَبْسِهِ، أَوْ فِي
سُوقِهِ، وَيُخَذُّ النَّاسُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ «وَهَذَا إِذَا كَانَ قَدَمًا، فَإِنَّ دَانِمَ يَكُنْ قَدَمَاتٍ، وَيَقُولُ أَنِّي
قَدْ شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا سَعْيِي أَنْ تُعَرِّزَ»

لَأَبِي حَنِيفَةَ أَنْ قَوْلَهُ: «شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ» سَوِيَّةٌ وَدَمٌّ عَلَى مَا فَعَلَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
مُضَرًّا عَلَيْهِ، وَالتَّائِبُ لَا يَحِثُّ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَسَاهُ أَوْ جَبَّاهُ لَتَوَيْتَهُ، فَأَمَّا إِذَا
كَانَ مُضَرًّا عَلَيْهِ دَيْنًا، فَإِنَّهُ يُعَرِّزُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ أَصَرَ عَلَى ارْتِكَابِ لِمَعَاصِي،
وَبَدَلِ خُطُوفِ نَاسٍ مُشْهَدَةٍ

قَوْلَهُ: (وَالْخَمْسِينَ)، سَاحِرٌ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ)، يُدَلُّ سَحْمُ

وفائدته أن شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو نكفر على نفسه
 ١٠٠ دلت، فأما لا طريق إلى إثبات ذلك بالبيّنة لأنه نفي للشهادة والبيّنة
 للإثبات.

في غاية البيان

وجهه، أي: سؤنه.

قوله، (وفائدته)، أي: فائدة وضع «الجامع الصغير»، وهذا لأن وضع
 المسألة فيه مما إذا قرأ أنهما شهدا برؤوس.

وفائدته أنه لا يثبت كذب الشاهد إلا بإقراره، إذ لا مسأل إلى معرفة ذلك
 بالبيّنة؛ لأن النكح إذا قامت على أنهما شهدا بغير حق، فلا يلتزم إسي ذلك، لأن
 الشهادة على النفي لا تسمع

والله سبحانه أعلم

كتاب الرجوع عن الشهادة

قال وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها، سقطت؛ لأن الحق إنما يثبت بإتصافه ولقاضي لا يفصي بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لأنهما ما أتيا شيئاً لا على المدعي ولا على المشهود عليه.

كتاب الرجوع عن الشهادة

ولما ثبت طهر يس للرجوع عن الشهادة، وبس ما تقدم؛ لأن الرجوع عنها يقتضي سابقة الشهادة لا محالة.

فيلزمه قول الشاهد، شهدت برؤي
وشرطه؛ أن يكون عند لقاضي.

وحكمه [٢٧٦/٢]؛ إيجاب التعبير على كل حال، سواء رجع قبل اتصال القضاء بالشهادة، أو بعد اتصال القضاء، وبضمان مع التعبير إن رجع بعد القضاء، وكان المشهود به مالا، وقد أراه بغير عوض.

والرجوع عن الشهادة مشروع بالإجماع، وأثر عمره عليه السلام قال، «الرجوع إلى الحق خير من التمادي على الباطل»^(١).

قوله: (قال) وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها؛ سقطت، أي: قال المدعي في «مختصر»^(٢)، وأما تسقط الشهادة بالرجوع قبل الحكم، لأن

أرجحه الدارقطني في «مختصر» [٢٠٧/٤]، وليبقي في «السنن الكبرى» [١١٩/١٠]، عن عمر

عليه السلام به نحوه.

(١) بظرة «مختصر القدوري» [ص/٢٢٣]

وإن حكم بشهادتهم ثم رجعوا، لم يفسح الحكم، لأن آخر كلامهم

﴿بشهادتهم﴾

الشهادة لا يتعمق بها حكم قس القضاء، فإذا لم يقصر القاضي بها؛ صار وجودها وعدمها سواء، سقطت، وهذا لأن الرجوع عن إتمام القاضي بكلام يرجع له فيه جائب للصدق على الكذب، والكلام لمتاخر من الشهادة لا رجع به للصدق على الكذب، فلا يصير حجة، فسقطت الشهادة، ولا يلزم القضاء عن الشهود، لأنه لم يرجع منهم لإنلاف

قوله: (إن حكم بشهادتهم ثم رجعوا، لم يفسح الحكم)، هذا لفظ الصوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن الشاهد لما أكد نفسه بالرجوع تدقصر كلامه، والقضاء بالكلام لتدقصر لا يجوز. فلا يفسح القاضي حكمه بالرجوع، ولأن الرجوع ليس بشهادة؛ بدليل أنه لا يشترط فيه لحظة شهادة، وما ليس بشهادة لا يتطل به حكم

وذكر الخصاص في «أدب القاضي»^(٢) وقال: حدثنا وقت بن خريز بن حارم قال: حدثنا شعبة عن يزيد بن زاذي^(٣) عن الشافعي في شاهدتين شهد أنه طهر أفراجه، ففرق القاضي بينهما، ثم ب أحدهما رجوع عن شهادته، وتروخ الآخر المرأة، قال: «هذا حكم لا يرد»^(٤) يريد بهذا: أن رجوع الشاهد بعد انحصار

(١) ينظر «محضر الصوري» [ص ٢٢٢]

(٢) هذا الأمر لم يذكره أبو بكر الزاري في شرحه على «أدب القاضي» بخصافه، وعنه صدر الشهيد في شرحه. وهو ثابت موصول في النسخة الشاذة من «أدب القاضي» بخط [ص ٢٤٨] ب محفوظ بكنة كبرى في أصل أحمد [ص ٥٤٦] [في نسخة] وشرح أدب القاضي بفتح شاهد [ص ٥٠٥]. شرح أدب القاضي شرح لأبي بكر بن [ص ٢١٥] ب مخطوطات كتب المعصية (في نسخة ٢١٣)

(٣) في نسخة في ماله نسخة، وعنه يزيد بن زاذي بنظر الشارح بكنة [ص ٣٢٤] [ص ٢١٣]

(٤) حقه أن يسي عنه في المعصية [ص ١٩٢]، ومفيد بن منصور في نسخة.

لأَوَّلٍ، وَقَدْ تَرَجَّحَ الْأَوَّلُ بِأَصَالِ الْقَصْدِ بِهِ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ
لِإِقْرَارِهِمْ عَمَّا نَفْسُهُمْ بِسَبِّ لَصَمَّانٍ، وَالشَّافِعِيُّ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ،
وَسَقَرَّرَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّهُ فُسِّخَ لِلشَّهَادَةِ فَخُفِّرَ

وَعَلَيْهِ سَلَامٌ

إِلَى النَّفْسِ، فَكَوْنُ أَوَّلِ حُجَّتِهِ إِلَى النَّفْسِ

بَيَّنَّ بِهَذَا أَنَّ رَجُوعَ الشُّهُودِ بِصَحِّ فِي حَقِّ أَحِبِّ الصَّغَابِ، فَمَا فِي حَقِّ
إِنْطَابِ قَضَاءِ الْقَاضِي فَلَا يَصِحُّ كَمَا فِي الشَّرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي.

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمْ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ) ٢٧٧، هَذَا يَقْتَضِي
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١)، وَدَلِيلُ أَنَّهُمَا أَقْرَأَ بَأْتَهُمَا تَعَدِّي وَوَضَعَا الشَّهَادَةَ فِي عِبَرِ
مَوْضِعِهِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبًّا إِلَى نَفْسِ الْعَامِلِ، وَالْإِتْلَافُ بِسَبِّ إِذَا كَانَ بِسَبِّ لُغَتِي
يُوجِبُ الصَّدَلَ، كَمَا فِي حَاطِرِ الْبَيْتِ، وَوَضَعَ الْخُفْرَ عَلَى قَارِعِهِ الطَّرِيقِ

غَايَةُ مَا فِي السَّابِّ: أَنَّ كَلَامَ ٢٧٧ الشُّهُودِ مُتَقَصِّرٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ صِحَّةَ
الْإِقْرَارِ، نَكْوِيهِ غَيْرَ مَتَّهِمٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يُسْتَرَدُّ لِمَالٍ مِنَ الْمَخْذُومِ، لِأَنَّ رَجُوعَ
الشَّاهِدِ صَحٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ)، أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(٢)، وَدَلِيلُ أَنَّ الرَّخُوعَ عَنِ الشَّهَادَةِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً - فَخُفِّرَ

= «التَّعْزِيمُ» وَلَا يُؤْثَرُ كَلَامُهُ بِذِكْرِهِ يُرِيدُ الْإِقْرَارَ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَدَبِ الْقَاضِي / لِلتَّخْصُّصِ وَرَعْنَهُ
لِصَدْرِ الشَّهَادَةِ فِي شَرْحِهِ وَهُوَ ثَابِتٌ مَوْضُوعٌ فِي السَّجَّةِ الْمُسَدَّةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَمْدِ
[٢٤٨/ب] مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَيْتِي بِبَغْدَادِ أَحْمَدِ مَاتَ (رَقْمُ الْحِفْظِ ٥٤٦)، وَيُظْهِرُ الشَّرْحُ
أَدَبِ الْقَاضِي بِصَدْرِ الشَّهَادَةِ [٥٠٥ - ٥٠٦]، وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِأَبِي بَكْرٍ أَمْرًا بِذَلِكَ
٢١٥/ب مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ بَيْتِي فَهْ أَمْدَنِي - بَرْكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٦٥٨)

(١) سَفَرُ الْمُحْتَصَرِ الْقُدُّورِيِّ [ص ٢٢٣]

(٢) يَظْهَرُ الْمَعْنَى السَّابِقُ [ص ٢٢٣]

بما تختص به الشهادة من لمخاض وهو مخاض القاصي أي قاصي حد. ولأن الرجوع ثوبة وانتوبة عن حسب الحباية، فالشتر بالشتر والإعلان بالإعلان

في غاية البيان

للتهادة، يخص بها، فكان مثلاً بالشهادة فاحتض بموضع الشهادة، كالوادع الياس بما كان متقابليين ومصادئين، بشرط لتصدد اتحاد المحل، فكذلك

ولأن الرجوع عن الشهادة ثوبة عن حباية الكذب، والثوبة إنما تكون على حسب الحباية، ولحباية كانت محتضنة بمجلس القضاء، فيسعي إلى تحض الثوبة عنها - وهي الرجوع عن الشهادة الساطلة - شخص بمجلس القضاء أيضاً، لا ترى ابن مازري عن معاذ بن حبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة بعثه من اليمن فقال معاذ وضي رسول الله قال: «عليك سفوى الله ما استطعت، وأذكر الله عند كل شجرة وحجر، ودا عمت شراً، فأخبرت ثوبة، الشتر بالشتر، وأعلانية بالعلانية»^(١) وفي هذا الحديث طائفت ذكرها أبو بكر بن أبي إسحاق [الكلابادي]^(٢) في «بحر الفوائد»^(٣).

والحاصل في المسألة ما ذكره في «الفتاوى الصغرى»^(٤) «لشاهد إذا رجع في غير مجلس لقضاء، لا يصح، ولو رجع في مجلس قاصي غير قاصي الذي شهد عنده، صح، حتى لو ادعى لمشهود عليه رجوع لشاهد في غير مجلس لقاصي، فأدام البينة عليه، لا يقبل، ولو ادعى رجوعه عند قاصي آخر، قبل السنة عليه، ولو ادعى رجوعه مطلقاً ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في «المبسوط»، أنه لا يقبل.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٣٤٣٦٥]، وأحمد بن حنبل في «إبرمه» [ص ٢٦]، ومحمد بن أبي الزهد [٥٣١/٦]، عن معاذ بن حبل رضي الله عنه.

(٢) من المعقولين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥

وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاصي، فهو دعي المشهود عليه رجوعهما وأرد بيمينهما لا يخلفان، وكذا لا نقل بينة عليهما ادعى رجوعاً باطلاً، حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاصي كذا وصحته المان تقبل

«عند قاصي»

ورد لم يكن مدعي الرجوع بينة، وأراد استخلاف الشاهد، وإن كان يدعي رجوعه مطلقاً، وفي غير مجلس لقاصي، لا يستخف، وإن كان يدعي رجوعه في مجلس لقضاء، يستخف إذا ادعى رجوعه على الشهود وأراد استخلافه، [أو إقامة] البينة على ذلك، وبإدعى الرجوع في غير مجلس القاصي، لا يصح، ولو ادعى الرجوع عند القاصي، ولم يدع القضاء بالرجوع، لا يصح؛ لأن الرجوع عند القاصي إنما يصح إذا اتصل به القضاء.

أما إذا ادعى الرجوع عند القاصي والقضاء بذلك، يصح ويستخلف الشاهد، ونقل البينة على ذلك، ولو شهد عند قاصي ورجع عند قاصي آخر، يصح ويحب الصمان عليه، بكون إذا قضى عليه هذا القاضي بالصمان، كما لو رجع عند القاضي الذي شهد عنه، إنما يحب عليه الصمان إذا قضى القاضي عليه بالصمان، وبشأنه عن شرح شيخ الإسلام خوهر رده عليه.

ثم قال: «أو كان أستاذ فحر الدس يستعيد توفيق صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالصمان»^(١)

قوله (ادعى رجوعاً باطلاً)، لأن الرجوع في غير مجلس القاضي ليس بصحيح.

(١) وقع بالأصل «أو في» والثبت من (د)، (ع)، (ص)، وهو الموافق لما وقع في الفتاوى الصغرى، المصدر: شهيد [١٩٣: ١] مخطوط مكة بغير له في تركيا (رقم مخطوط ١٠٤٧)

(٢) ما بين معنويين في [٤٨]: «أو إقامة ابنته».

(٣) يعني: صاحب «الفتاوى الصغرى»

(٤) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للمصدر: الشهد ١، ٥٣٠ |

لأن الشبب صحيح

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ مَعَالٍ، فَحَكِمَ الْحَاكِمُ بِهِ ثُمَّ رَحِمَا، صَمَا الْحَاكِمُ
لِمَنْهُود عَيْنِهِ؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ عَلَى وَجْهِ التَّعْذِي سَبَّ الصَّمَامِ كَحَاكِمٍ لُشْرٍ وَقَدْ
سَبَّ بِالْإِثْلَاقِ تَعْذِيًا

قوله، (لأن التسب صحيح)، أي، سبب التضمين والرجوع عند الماضي
قوله، (وإذا شهد شاهدان بمصر، فحكم الحاكم به ثم رجعا، صمما المال
للمشهود عليه)، وهذا لفظ المدوري في «مختصره»^(١)، وهو مذهب مالك^(٢)،
وحد [س خبيل]^(٣) ^(٤)
وقال في «شرح الأقطع»^(٥) «قال الشافعي رحمه الله في قوله الجديد: لا ضمان
عليهم»^(٦).

له أنه جتمع في هذا الإنقلاب اتِّواء لبشرية، ولا عبثة لبسب مع وجود
العباسية، فقط حكم لبسب، فلا بحث الصَّمان على الشهود، كما جرى مع
الدَّاع.

١. بحر المحصر القُدوريّ، [ص ٢٢٢].

(٦) طبر، الحج، ١: ٢٢٠، ٧، «مع الجبل» لغزى [٥٠٥/٨]

(٢) ما بين سمفونين ريادا مي (١٠، ١١، ١٢، ١٣).

(١) يظر: الحمي، لاس قدامة [٢٢٢/١٠]. والميلع في شرح المقنع، لاس مقنع [٨/٢٤٤].
 راجع المقنع، للشهري [٤٤٦/٦].

(د) بظرف: اشرح مختصر التدرّوي: بلا عظم (ق/٢٠٢)

الصحیح المصری فی مذهب الشافعی هو: حوت صفا یصر فـ فی عتہ + فی
 حـ | ص ۲۶۳ | و قد ثبت فی حدیث الإمام الشافعی | ص ۳۱۲ |
 ص ۲۹۱/۱۱ |

وَقَدْ الشَّافِعِيُّ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَا غَيْرَهُ لِلْسَّبَبِ مَعَ وُجُودِ الْمُبَاشَرَةِ

عبد الباق

وَلَمَّا أَنَّ لِشَهِيدٍ [٢٧٧] لَمَّا رَجَعُوا عَلِمَ أَنَّ الْمَالَ وَصَلَ إِلَى الْمُقْصِدِ بِهِ
بَعِيرٌ حَقٌّ، لِأَنَّ الْقَاصِيَّ قَصَى بِشَهَادَتِهِمْ، وَشَهَادَتُهُمْ كَانَتْ بَاطِلَةً، وَتَسْلِيمُ مَنْزِلِ الْغَيْرِ
لِأَنَّ الْغَيْرَ بَعِيرٌ حَقٌّ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ، وَالضَّمَانُ لَا تَجِبُ عَلَى الْمُقْصِدِ لَهُ، وَعَلَى
الْقَاضِي بِالْإِجْمَاعِ.

أَمَّا عَلَى الْمُقْصِدِ لَهُ فَلَا رُجُوعَ لِشَهِيدٍ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ الْغَيْرِ.

وَأَنَا عَلَى الْقَاضِي، وَلِأَنَّهُ كَالْمُنْحَرِفِ عَنِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَرْضُوعٌ عَلَيْهِ مَا
ثَبَتَ عَلَيْهِ طَهَرٌ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَرَوْهُ وَجُوبَ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ؛ يَكْفُرُ، وَلَوْ رَأَى ذَلِكَ وَمَعَ
هَذَا آخَرَ الْقَضَاءِ؛ يَفْسُقُ، وَإِذَا كَانَ كَالْمُنْحَرِفِ صَارَ مَعْدُورًا فِي قَضَائِهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ
الضَّمَانُ عَلَى الْقَاصِي؛ لَامَعَ السُّرُّ عَنْ تَقْلِيدِ الْقَضَاءِ حَقًّا عَنِ الضَّمَانِ،
فَتَتَعَطَّلُ حَيْثُ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ تُوجِبْ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، كَيْلًا تَتَعَطَّلُ أُمُورُ النَّاسِ.
ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ [٢٧٨] عَلَى الْمُقْصِدِ لَهُ، وَعَلَى الْقَاضِي؛ تَقَبَّرَ
إِجْبَاطُ الضَّمَانِ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا سَبِيلًا لِلزَّالِمِ مَتَّفِقُونَ لِلْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ،
كَمَا لَوْ شَهِدُوا بِالْعَقْدِ ثُمَّ رَجَعُوا وَلِأَنَّ السَّبَبَ عَلَى وَجْهِ التَّعَدِّي يُوجِبُ الضَّمَانِ،
كَحَدِيثِ الشَّرِّ، وَوَأَصَحُّ لِحَجَرٍ، نَوَحَتْ الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ

وَقَوْلُهُ: (لَا غَيْرَةَ لِلْسَّبَبِ مَعَ وُجُودِ الْمُبَاشَرَةِ)، سَيَبْضُ بِشَهَادَةِ الْقَاضِي إِذَا
رَجَعُوا عَلَى أَضْلِهِ، وَبِالْمُخَرِّمِ إِذَا أَمْسَكَ صِدْقًا حَتَّى قَتَلَهُ مُخَرِّمٌ آخَرٌ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ الشُّهُودَ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ إِلَّا مَجْرَدُ الْقَوْلِ، وَمَجْرَدُ الْقَوْلِ لَا يُوجِبُ
الضَّمَانَ

لِأَنَّا نَقُولُ: يَتَطَرَّقُ ذَلِكَ بِشَهَادَةِ الْبَيِّنِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ إِذَا رَجَعُوا

قُلْنَا: تَعْدُرُ بِمَذْهَبِ الْفُضَّلَانِ عَلَى الْمُبَاشِيرِ وَهُوَ الْقَاضِي لِأَنَّهُ كَأَمْنٍ إِلَى الْقَضَاءِ، وَفِي إِيْجَابِهِ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ عَنْ تَعْدُرِهِ وَتَعْدُرُ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْمُدْعَى لِأَنَّ الْحُكْمَ قَاضٍ قَاعِبِرَ التَّشْيِيطِ، وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قُضِيَ الْمُدْعَى الْمَالُ دُنَا كَانَ أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ نَحَقُّ، وَلَئِنْ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخَذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْمَذْهَبِ

قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قُضِيَ الْمُدْعَى لِمَالٍ دُنَا كَانَ أَوْ عَيْنًا لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ نَحَقُّ)، يَعْنِي أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا رَجَعَا بَعْدَ بَضْمَانٍ بِدَقِيقِ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالُ مِنْ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنَا أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ لَضْمَانًا يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ بِالْإِثْلَافِ، وَلَا يَنْحَقُّ الْإِثْلَافُ بِدُونِ قَضَى الْمَشْهُودِ بِهِ الْمَالِ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيارُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ اسْتَرْخِيبِي.

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاصِرُ وَادَّاهُ: فَقَدْ قَرَّرَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذَّيْنِ، فِي الْعَيْنِ يَجِبُ لَضْمَانُ عَلَى الشُّهُودِ بِدَقِيقِ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالُ أَوْ لَمْ يَضْمَنْ، وَفِي الذَّيْنِ لَا يَجِبُ لَضْمَانُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ.

وَالْإِنِّ هَذَا ذَهَبُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ اسْتِثْنَاءً فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِلِ» فَقَالَ: «الشَّاهِدُ يَجِبُ ثُمَّ رَجَعَ، صِيغًا قِيَمَةً، قَضَى الْمَشْهُودُ لَهُ أَمْ لَا، لِأَنَّهُمْ أَزَالُوا بِكَ لِأَخْرِجَ عَنِ الْعَيْنِ لِمَقْصُودِي بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ حَالًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنَا، ثُمَّ رَجَعَ الشُّهُودُ فَبُيِّنَ قَبْضُ الذَّيْنِ، لَا يَضْمَرُونَ، لِأَنَّهُمْ مَأْنَسًا وَمَا حَالًا، وَلِأَنَّهُمْ أَوْحَا دُنَا، فَلَا يُوجِبُ ضَمَانَ الْعَيْنِ، لِأَنَّ ضَمَانَ الْعَدْوَانِ مُقْتَدَّرٌ بِاجْتِلٍ، وَلَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ الذَّيْنِ وَالْعَيْنِ، لَا جَزَمَ لَوْ قَبْضُ الْمَشْهُودِ لَهُ وَصَارَ عَيْنًا بَضْمَانًا»

بِسْمِ هَذَا نَقَطُ «الشَّامِلِ».

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخَذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْمَذْهَبِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ دُنَا كَانَ أَوْ عَيْنًا، وَلَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ، لَا يَجِبُ لَضْمَانُ عَلَى الشُّهُودِ، لِأَنَّ لَضْمَانَ

فإن رجع أحدهما ضمن لصف والأصل أن يُعْتَبَر في هذا قضاء من بقي
لا رجوع من رجع وقد بقي من بقي بشهادته يصف الحق

يعبد على الممانعة، ولا ممانعة بين العي والشئ.

وجه قول الشرحي رحمه الله [p. 390, 391] في شرط القنص لصحاب العي - أن
قضاء القاضي باليمين باليمين بلقضي له في رغم الحنفي عنه تطل، والمرء لم حد
برغمه، فلا يضمن شهود ما لم يخرج المثلث عن يده

قوله (فإن رجع أحدهما ضمن الصف)، هذا لفظ القنوي في
المختصره ١.

٢٧٨٢ والأصل هنا ما ذكر في «شرح الجامع الكبير» أن لعمري في
الرجوع لقضاء من بقي، لا رجوع من رجع، وأن الشاهد برجوعه يضمن للمشهد
عنه ما أثبت بشهادته للمشهد له، ورجوعه يُعْتَر في حق الصمان عنه، لا في
إبطال ما ثبت للمشهد له.

وأما قلنا، إن العرة لبقاء من بقي له، لأنه لو كانت العرة لرجوع من رجع،
لزم أن يكون الصمان واحداً على الرجوع مع بقاء الحق عند وجود المسمى كما
إذا رجع أحد الثلاثة، لأنه لو كان كذلك؛ كان صمان الاتلاف بلا تلف، وهو
فاسد، إذ الحق باقي لم يتلف منه شيء بعد لشاهدتين

وإذا ثبت هذا الأصل قلنا إن أحد الشاهدين لما رجع بقي يصف الحق مع
شاهد الآخر على شهادته، فإذا كان باقي يصف الحق؛ كان اتالف يصف الحق
لا محالة، فتضمنه الرجوع

(١) سطر المحرر قنوي [ص ٢٢٣]

(٢) وقع بالأصل «المعبر» وحذف من الأصل «ووقع» ووقع «ووقع»

وبن شهادته بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم، فلا صمان عنه، لأنه بقي من
بقي بشهادته كل الحق، وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى
استحق سقط الصمان، فأولى أن يمنع

قوله رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان؛ لأن بقاء أحدهم يبقى

في غيبه

قوله، (وإن شهد بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم، فلا صمان عليه). هذا لفظ
لقدوري في «مختصره»^(١)، وهو بناء على الأصل المتعمم، وذلك لأن كل حق
بما بقي بشهادته من بقي على شهادته، ثم يوحد من الرجوع إلتلاف شيء، فلم يدره
لصمان

وقوله (وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى استحق، سقط
لصمان، فأولى أن يمنع)، وهذا إشارة إلى قوله، (لأنه بقي من يبقى بشهادته كل
الحق)

سأله أن استحقاق لمشهد له بمشهد به - بعد رجوع أحد الثلاثة - باق
ببقاء الحجة، أعني، ببقاء الشاهد، لأن الاستحقاق متى ثبت في المثلف يبرر
لصمان ويرفعه، وما عيب حق فيه لم يجب الصمان بعد، فأولى أن يدفعه
الاستحقاق الثابت بالحجة ومنعه، لأن الدفع أسهل من الرفع، كما قد تفت
بمال ريد مثلاً، فنقض القاضي بضمائه عليه ريد، ثم استحق لعين المثلف
عقرو، وأحد لصمان عن المثلف؛ سقط ذلك لصمان لو حث لريد

قوله، (فأولى أن يمنع)، أي الصمان

قوله (إن رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان)؛ هذا أيضاً لفظ

لقدوري

يُضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ؛ ضَمِمَتْ رُبْعَ لِبَقَاءِ ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ (وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمِيمًا يَضَفُّ الْحَقُّ) لِأَنَّ يَشْهَادَةَ الرَّجُلِ تَقِي يَضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا؛

قَوْلُهُ تَائِيْدُ سِيَا

وَدَلَّكَ بَيَانٌ عَلَى الْأَصْلِ الْمَقْدُمِ أَيْضًا، لِأَنَّ لِعِبْرَةِ لَمَّا كَانَ لِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ، كَانَ التَّائِيْدُ يَضَفُّ لِحَقٍّ، وَهُوَ يَقِي يَضَفُّ لِحَقٍّ كَانَ التَّائِيْدُ بِالرُّجُوعِ يَضَفُّ لِحَقٍّ لَا مَحَاةَ، فَيَضُمُّهُ الرُّجُوعُ جَمِيعًا، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ مِنَ الْآخَرِ، لَكَانَ ضَمَانًا لَضَمِّ عَلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ.

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ

«فَإِنْ قِيلَ نُو قَالَ رَجَعَ لِأَوَّلٍ، كَيْفَ يَحْوِرُ أَنْ يَلْمِزِي لَضَمَانُ بِرَجُوعِ غَيْرِي، وَفِي زُجُوعِي لَمْ يَحْثُ عَنِّي شَيْءٌ؟»

قِيلَ لَهُ: كَمَا يَدْرُكُ الضَّمَانُ جَمِيعَ الشُّهُودِ إِذَا رَجَعُوا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، وَنُو قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ نُو رَجَعْتُ وَخَدِي نُو يَرْمِي الضَّمَانَ، لِأَنِّي ثَلَاثُهُمْ، ثُمَّ يُنْمِغُ قَوْلُهُ، كَذَلِكَ هَذَا^١.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ، ضَمِمَتْ رُبْعَ لِحَقٍّ)، وَهُوَ لِعَطِّ لَعْدُوْرِي فِي «مَحْتَصَرِهِ»، وَتَمَانِيْدُهُ بِهِ: «وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمِيمًا يَضَفُّ لِحَقٍّ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيْنَهُ الرَّجُلَ عَنِّي شَهَادَتُهُ يَضَفُّ لِحَقٍّ، فَيَرْجُوعُ لِمَنْ تَبَيَّنَ نَيْبُ اسْتَضْفٍ، فَيَضْمَانُ ذَلِكَ، إِذَا رَجَعَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَخَدِي يَضْمَرُ الرُّبْعَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ التَّائِيْدُ إِذْ بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْحَقِّ بَقَاءَ الرَّجُلِ وَامْرَأَةِ الْآخَرَى عَلَى الشَّهَادَةِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا)

(١) بَطْنُ الشَّرْحِ مَحْتَصَرُ الْقُدْوِيِّ (الْأَصْحَفُ) أَوْ ٢٠٠

(٢) بَطْنُ الْمَحْتَصَرِ الْقُدْوِيِّ (أَصْر) ٢٢٣

لأنه بقي من شهي شهادة ثل الحق

(وإن رجعت أخرى كان عليهن ربيع الحق) لأنه بقي انصف شهادة
الرجل والربيع شهادة الباقية فهي ثلاثة لأربع

وإن رجع للرجل والسنة، فعلى الرجل سند الحق وعلى النسوة
حملة أسدسه عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل انصف، وعلى النسوة
الانصف لأنهن وإن كثرن يقسم مقام رجل واحد وهذا لا يفضل شهادتهن إلا
بأنصاف رجل واحد، ولأبي حنيفة أن كل امرأتين قامت مقام رجل واحد،

هذا لفظ القذوري في «مختصره»، وتماثله مع «وإن رجعت أخرى» كان على
النسوة ربيع الحق^(١)، وذلك لأن العبرة بقدر من بقي، وقد بقي ١/٢ من الرجل
والمرأتين على شهادته، ففي تمام الحق، فلم يجب انصافاً على الزاحعات، وإن
رجعت امرأة أخرى؛ وجب صمان الزرع عن الزاحعات انشع؛ لأنه هو التام
برجوعهن؛ إذ بقي ثلاثة أرباع الحق بقدر الرجل والمرأة العشرة على الشهادة

قوله، (وإن رجع للرجل والسنة، فعلى الرجل سند الحق، وعلى النسوة
حملة أسدسه عند أبي حنيفة)

وعندهما على الرجل انصف، وعلى النسوة انصف، هذا لفظ القذوري
في «مختصره»^(٢)، يعني: إذا كان الشهود رجلاً وحاداً، وعشر نسوة، فراجعوا
جميعاً بعد الحكم؛ يجب الصمان أسدات عند أبي حنيفة^(٣)، وعندهما، يجب
انصافاً^(٤)

(١) بظر: «مختصر القذوري» [ص/٢٢٣]

(٢) بظر: المصدر السابق [ص/٢٢٣]

(٣) في «الصحاح» وعلى قول لأن على حريص انتهى، في «الصحاح»

لأنَّ الوَاحِدَةَ بَسَّتْ شَهِدَةُ نَلْ هِيَ بَعْضُ الشَّاهِدِ فَلَا يُصَافُ إِلَيْهِ الْحُكْمُ.

قال وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما، وكذلك إذا شهدا بأقل من مهر مثلها) لأنَّ ما دفع التضع غير متقوِّمة عند الإثلاف لأنَّ التضمين يستدعي السئلة على ما عُرِف، وإنما نقصر وتقوم بالتملُّك لأنها نصبر متقوِّمة ضرورة الملك إيانة بحظر المحل.

وإن عايد سنان

وإنما لم يحجب الضمان على المرأة؛ لأنَّه لم يضمن بشهادتها؛ لأنها نصف شاهد، فلا يُصاف الحكم إلى بعض اليمين.

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» «شهد رجل وثلاث نسوة، ثم رجع رجل وامرأة؛ ضجع الرجل والمرأة نصف لمان ثلاث في قباص قول أبي حنيفة

رأيه

وعندهما، ضجع الرجل نصف لمان، ولم يضمن المرأة، لأنَّ عندهما ثابت بشهادة النساء نصف الحق، وبقي شهادة المراتبي نصف الحق.

وعند أبي حنيفة الحق بشهادة الرجال والنساء على الشيوع، ثم تقدم كل المراتبي مقام رجل، ثلاث نسوة يقمن مقام رجل ونصف

فإن رجعا جميعاً؛ فعندهما أنصافاً، وعند أبي حنيفة أحصاء على النسوة ثلاثة أحصاء، إلى هنا نكح «الشامل».

قوله: (وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما)، أي: قال المُؤدِّب في «مختصر».

قال صاحب «الهدية» (وكذلك إذا شهد بأقل من مهر مثلها)، يعني

(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِتَرْوِجٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ بِعَوَصٍ لَمَّا أَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ خَالَ الدُّحُولُ فِي الْمَلْتِ وَإِتْلَافٌ بِعَوَصٍ كَلَا إِتْلَافٍ، وَهَذَا لِأَنَّ مَتَى الصَّمَانِ عَلَى الْمُعَانَةِ وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْإِتْلَافِ بِعَوَصٍ وَبَيْنَهُ بِعَوَصٍ عَوَصٍ.

في هذا الباب

لَا صَّمَانٌ عَلَى الشَّاهِدِينَ إِذَا رَجَعَا، وَلَمَّا نَمَّ يَجِبُ الصَّمَانُ؛ لِأَنَّ الصَّمَانَ يَسْتَدْعِي الْمُعَانَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاغْتَبُوا عَلَيْهِ بَيْنِي مَا أَغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (النساء: ١١٩)، وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَقْبَرَةِ الَّتِي هِيَ لِعَوَصٍ - أَعْنِي: سَفْعَةُ التُّضْعِ - فَلَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ، كَمَا فِي إِتْلَافٍ سَائِرٍ مَدَامِ الْمَعْصُوبِ، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ عَدْلَ حَلَاقٍ لِلشَّاهِدِ عَلَيْهِ، وَلَا مَقْبَرَةً يَنْضَعُ لَا قِيمَةَ بِهَا عَدْلَ لِحَرْوَجٍ عَنْ مَلِكٍ الْمَرْوِ أَلَّا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً مَرِيضَةً د ٢٠٣١٧ لَوْ رُوِّحَتْ نَفْسُهَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا؛ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا كَمَانٌ لِمَهْرٍ، بِحِلَالٍ مَا لَوْ سَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا شَيْءٌ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَبَلَّ لَمْ يَجِبْ لِلتُّضْعِ قِيمَةٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ لِرُوحٍ؛ إِبَانَةً لِحَظَرِ الْمَحَلِّ.

قَالَ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ١٢٧٩٢ | «مختصر» | «وكذلك إذا شهد على رجلٍ بِتَرْوِجٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلِهَا»^(١)، بِمَعْنَى: لَا صَّمَانَ عَلَيْهِمَا إِذَا رَجَعَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنََّّهُمَا لَمَّا أَحْرَجَا عَنْ مِلْكِ الرَّجُلِ مَقْدَارَ مَهْرٍ الْمِثْلِ وَأَتْلَعَاهُ؛ فَقَدْ أَدْخَلَا فِي مِلْكِهِ عَوَصًا بِإِرَائِهِ؛ لِأَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكِ الرُّوحِ.

فَإِذَا كَانَ الْإِتْلَافُ بِعَوَصٍ؛ كَانَ كَلَا إِتْلَافٍ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَانُ، وَإِنْ شَهِدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ، ثُمَّ رَجَعَا؛ ضَبَحَ الرِّيْدَةَ؛ لِأَنََّّهُمَا أَتْلَعَا الرِّيْدَةَ بِمَا عَوَصَ، حَيْثُ لَمْ يُدْخَلَا بِإِرَائِهِمَا شَيْءٌ.

وَالْأَصْلُ هُنَا مَا ذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»: «أَنَّ كُلَّ مَنْ تَنَفَّ بِشَهَادَةٍ عَلَى

(وإن شهدا بأكثر من مهر لمثل ثم رجع صمنا الزيادة) لأنهما أثمأها
من غير عوصي.

باب العوصي

لمشهود عليه منفعة، فلا ضمان عليه برأ حوج، وإن أئلف عين مالي إن كان بعوضي
هو عين المال، أو منفعة لها حكم عين المال فلا ضمان عليه، وإن كان بعوضي
بعوضي، فإنه يجب الصمان

إذا عرفنا هذا فنقول: إذا ادعت امرأة عن رجل أنه تزوجها على ألف
درهم، وهو شكك، وشهد بذلك شاهداً، وقضى القاضي بالسكاح بألف درهم، ثم
زعمت أن القاضي لا يفتح السكاح، ويظهر إلى مهر مئتي دينار، إن كان مهر مئتي دينار،
أو أكثر، فلا ضمان على لشهود؛ لأنهما أسلفا على الرخي عين مالي بعوضي؛ لأن
السلف يقتضي مالاً في حال دحرله في يئس الروح

ألا ترى أن الأب إذا زوَّج من ابنة امرأة جاز، لأن السلف كعين المال في
حق الزوج، وكذلك العريس إذا تزوج امرأة على ألف درهم، وذلك مهر مئتي دينار،
ولا يقتضي من الثمن، فلما كان في حق الزوج كعين مالي في حال دحرله في
يئس، فقد حصل التلف بعوضي^(١) فلا ضمان عليه.

وإن كان مهر مئتي دينار أقل من ألف [درهم]^(٢)، يضمن الزيادة على مهر المثل؛
لأن التلف حصل بعوضي العوصي، هذا إذا كان الروح هو المتكبر.

فإن كانت المرأة تُكبر، والروح يدعي ذلك، فقضى بالسكاح بألف ومهر
مئتي دينار، لم يضمن للمرأة شيئاً؛ لأنهما أسلفا عليها المنفعة، ومثل المنفعة

(١) في ١٤١ و ١٤٢ المعبر عوصي وهو الموقوف لا يقع في شرح لطحاوي؛ ولا سحاح
٢ في ١٦٢ أ مخطوط مكتبة شهيد عني - برك (رقم لحظ ٨٦)

(٢) ما بين المعنوقين - زيادة من: ١٤١، ١٤٢ وليست بكتب في شرح لطحاوي؛ ولا سحاح
٢ في ١٦٢ أ مخطوط مكتبة شهيد عني - بركيا (رقم لحظ: ٨١٦)

قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا؛ لم يضمن؛
لأنه ليس بإتلاف مني بطرا إلى ليعوض (وإن كان بأقل من القيمة ضمن
التقصان) لأنهما اتلفا هذا الخمر بلا عوض.

والله أعلم بالصواب

لا ضمان عليه.

وكذلك لو ادعى رجل على رجل أنه خمره داره مئة شهرا بعشرة،
والمشتاجر يتكبر، فشهد شاهدان على ذلك، ثم رجعا، فإن كان في قول المدة
نظر إن كان أخوة الذر بمثل المشتري؛ فلا ضمان عليه؛ لأنهما اتلفا عين مال
يعوض؛ لأن المنفعة إذا دخلت تحت العقد تقوم كعين مال قائم، وإن كان دونه
بضمان ريادة، وإن كانت لدعوى بعد نفي المدة بضمان الأخوة؛ لأنهما
اتلفا بعير يعوض.

ولو كان المدعي هو المشتاجر يدعي أنه اساحر الدار مئة بعشرة وأخر مثله
مئة، والمواجر يتكبر، فشهدا بذلك، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما؛ لأنهما اتلفا
المنفعة^(١). إلى هـ لفظ «شرح الطحاوي».

قوله. (قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا؛ لم
يضمن). أي قال المذوري^(٢) في «مختصره». وتماثله فيه. «وإن كان بأقل من
القيمة ضميما للتقصان»^(٣)، وإنما لم يجب الضمان في الصورة الأولى؛ لأنهما لم
أحرزا المبيع عن ماله. فقد أدخل في ملكه بآراءه مثله، والإتلاف بعوض كلاً
إتلاف، فلا يجب الضمان، بخلاف ما إذا شهدا ببيع بأقل من القيمة، حيث
بضمان التقصان؛ لأنهما اتلفا ذلك القدر بعير يعوض.

(١) ينظر شرح الطحاوي للأشعري ٢/٦٢٩، معطوط مكتبة معهد علي - تركيا رقم

المخطوط: (٨١٦)

(٢) ينظر: «مختصر المذوري» [ص/٢٧٣]

وإن شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

عنه

سقوط الخيار بمضي المدة، فيصاف الحكم - وهو روال - لمثل بعد سقوط اختيار -
إلى ذلك، ٣٩٨، ٥، السب، وقد خص سبب الروا بشهادة الشهود، فيصاف
السبب بهم، فيجب عليهم ضمان القضاء.

وهذا الذي ذكره جواب سؤال بأن يقال: ينبغي ألا يجب الضمان على
الشاهدين إذا شهدا بالبيع بشرط الخيار؛ لأنهم لم يتبعوا شيئاً على البيع، لأنهم
أبى البيع بشرط الخيار، والبيع لم يرد منك عن البيع بعد، وإنما يرون إدا مضى
المدة وهو ساكت، فإذا سكنت عن رد كان راضياً برون منك، فكيف يجب
الضمان على شهود حينئذ؟

فقال: سبب التلم هو لعدم سابق، وذلك يثبت بشهادتهم، فيجب عليهم
الضمان.

غاية ما في الباب أنه سكنت ومضت المدة، وسكوته دلل رضاء بروال
منك، إلا أن لم تلبث إلى ذلك؛ لأنه كان منكراً للبيع، فلو تصرف في البيع
بحكم الجبر وقال: فتحت البيع، كان مقراً بالبيع، ويظهر كذبه عند الناس،
والعاقل يحتجب عن الكذب وإظهاره، فلاجل هذا ما تمكن من التصرف في البيع
بحكم الخيار، فلم يدل سكوته على رضاه.

ومع هذا لو أوجب البيع في مدة الخيار؛ لم يضمن الشاهدان شيئاً، لأنه
أزال منك بإختياره، وكذلك لو أنك الخيار للمشتري ومضت المدة وهو ساكت،
وفي قيمة البيع نقصان عن ثمنه؛ يضمنه الشاهدان، ومع هذا لو أوجب الشراء
في المدة سقط الضمان عنهما؛ لأنه أتل مالاً باختياره، فافهم.

قوله: (وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

بصف المهر؛ لأنَّهما أكدَّ ضمانَ علي شرف السقوط، إلا برى أنها لو طارعت
ابن الروح أو زُفَّتْ سقط مهرُ أضلا وإن تفرقة قبل الدخول في مفتي

في الهدية

بصف الدهر)، هذا نَقَطُ القُدُورِيِّ في «مختصره»، وتضاف فيه «فإن كان بعد
الدخول لم يضمن»^(١). ولم يذكر ضمانه في «الهدية». مع أنه ذكره في «البدية»،
فلا أدري كيف كانت عنه في «الهدية»؟ رديت لأنهما فررا واكذا عليه، كان على
شرف السقوط بإرتدادها، أو تفيلها ابن زوجها، لأن حينئذ ينسقط عنه جميع
المهر. وشاكيد شدة بالإيجاب.

ولهذا إذا أُكْرِهَ لِرَجُلٍ على طلاق امرأته قتل الدخول بها، كان له أن يزجج
بصف المهر على الذي أكرهه.

أو يقول إن إطلاق قتل الدخول في معنى النسخ، لأن المنقوض عليه - وهو
النسخ - عاد إلى المراءى سالماً كما كان، فصار كهلاك المبيع قبل القبض، فبطل
سقط جميع الثمن، وإنما يجب بصف الثمن في إطلاق [٢١٨، ٢١٩] قبل الدخول
تدعى على طريق النسخة، وقد أقره الشاهدان على الروح، ولم يكن واجباً عليه،
بوخت الضمان عليهما، فصار كما إذا شهدا بماء، فقضي به ثم رجعا.

وهذا بخلاف ما إذا كان رجوع الشاهدتين بعد دخول الروح، حيث لا
ضمان شيئاً، ودلت لأن شهادتهما تصدقت خروج البضع عن ملك الروح،
انقطع لا قيمة له عند الخروج، وهما لم يلقا شيئاً له قيمة. ولا قرراً شيئاً على
شرف السقوط، فلم يجب الضمان عليهما.

وقال الشافعي رحمته الله [٢١٨، ٢١٩]: يجب عليهما الضمان كما قتل الدخول؛ لأن
مافع البضع متمومة، فصار كما لو شهدا بعين فقضي بذلك ثم رجعا^(٢).

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/٢٢٢ - ٢٢٤]

(٢) ينظر «الهدية» في هذه الإمام الشافعي «يشعوي» [٣٠١، ٨] «الاعراب شرح سراج» =

الْمُنْعِ فَيُوجِبُ سُقُوطَ جَمِيعِ الْمَهْرِ كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ ، ثُمَّ تَجِبُ بَضْفُ الْمَهْرِ
أَبْدَانَهُ بِطَرِيقِ الْمُتَعَةِ فَكَانَ وَاجِبًا بِشَهَادَتِهِمَا .

قَالَ وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ، صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَا

﴿عَلَيْهِ سَلَامٌ﴾

وَلَمَّا أَرَّ صَمَّانُ الْمُتَدَوِّينَ مَتْنِيَّ عَلَى الْمُتَمَاتَةِ بِالْمُتَّصِ ، وَلَا قِمَاتِلَهُ بَيْنَ الْعَيْسِ
وَالْعَرَضِ ، أَعْصَى بَيْنَ الْمَالِ وَبَيْنَ مُنْعَةِ الْبُضْعِ ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَّانُ ، وَإِنَّمَا
تَقْوَمُ الْمَتَاعُ بِالْمَقْتَرِ بِشَرَايِيهِ ، بِخِلَافِ لِقْيَاسِي ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا شَهِدَا بِالْعَيْسِ ثُمَّ رَجَعَا ، لِأَنَّ الْمُتَمَاتَةَ بَيْنَ الْعَيْسِ وَالْعَرَضِ نَائِتَةٌ ، وَخِلَافِ مَا إِذَا
كَانَ لِرَجُوعٍ فِي الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْدَا عَلَى الرُّوحِ مَا عَنِ شَرَفِ السُّقُوطِ

قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ) ، أَيُّ فِي بَابِ الْمَهْرِ عَدَّ فَرْلَهُ : (وَتُسْتَحَبُّ الْمُتَعَةُ
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ إِلَّا بِمُطْلَقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ، وَقَدْ سَمِيَ
لَهَا مَهْرًا)

قَالَ فِي «الْمَحْفَةِ» : «وَلَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ عَطَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، وَقَدْ دَخَلَ
بِهَا ، وَقَصَى الْقَاصِي ، ثُمَّ رَجَعَ ؛ ثُمَّ بَضَفَ بِمَا رَادَ عَلَى مَهْرٍ لِمِثْلِ ؛ لِأَنَّ بَقْدَرِ
الْمَهْرِ إِتْلَافَ عَرُوصٍ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ مَتَاعِ الْبُضْعِ ، وَلَوْ كَانَ قَتْلُ الدُّخُولِ - إِنْ كَانَ
الْمَهْرُ مُسَمًى - تَمَتُّتًا اسْتَضْفَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مُسَمًى ؛ يَضْمَانُ الْمُتَعَةَ ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ تَمَّتْ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَمْ يَخْضُلْ لَهُ بِمُقَابِلَتِهِ عَرُوصٌ» (١) .

قَوْلُهُ (دَلَّ) وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ؛ صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ، أَيُّ
هَذَا لِمُدُورِي فِي «مَحْتَصَرِهِ» (٢) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَتَا بِذَلِكَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِلَا عَرُوصٍ .

= لِلرَّامِي [١٢٩/١٣]

(١) فِي ١٤ وَ ١٣ - وَالْعَرُوصُ

(٢) يَنْظُرُ «تَحْقِيقُ الْفَقْهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّعِيدِيِّ [٣٦٦ ٢] .

(٣) يَنْظُرُ «مَحْتَصَرُ الْمُدُورِيِّ» [ص ١٢٤]

مَالِيَّةٌ [٥٧] الْعَبْدُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَوْصٍ وَالْوَلَاءُ لِلْمُتَّقِ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِمَا يَهْدَى لَصَمَانٍ فَلَا يَتَحَوَّلُ الْوَلَاءُ.

خاتمة الباب

فعلية صمائه، سواء كان مؤسراً أو مغيباً، لأنه صمان سلاف الملك، والولاء للمولى؛ لأن العتق لا يحول إلى الشاهدين بصمايهما؛ لأن العتق لا ينسحب، وثبوت الولاء للمولى لا يكون عوصاً، لأن لولاء لمن يملك، وإنما هو سبب يورث عنه.

قال الشيخ أبو حنيفة الطحاوي في «مختصره»: «إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده، فقصى القاضي عيه بشهادتهما بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما ضمان عبده المولاه، ويكون ولاؤه لمولاه دونهما»

وإذا شهد [٥٨] شاهدان على رجل أنه أقر أن عليه أمة قد ولدت منه، وهو يسكر ذلك، فقصى القاضي بشهادتهما عليه بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما له ضمان ما بين قيمته من ذكوة إلى قيمته ثم ولد، فإن توفي المولى بعد ذلك فعتقت؛ كان عليهما به قيمة ثم ولد، تُرد ذلك إلى ذكوة مولاه، يكون حكمه حكمهما.

ولو كان شهيداً أن مولاه أقر أنها ولدت منه ابناً له في يده، والعساة على حالها، كان عليهما لمولاه في الأمة كما ذكرنا، وكان عليهما أيضاً لمولاه ضمان بعة ولدها، فإن قضى ذلك المولى، ثم مات، فورثه هذا الأس، كان عليه أن يردها على الشاهدين ما ورث، مثل ما كان أصيب أحده من الشاهدين في حياته من قيمته ومن قيمة أمه؛ لأنه يقول: إن المص أحده ذلك منهما طلقاً، وأنه ذنب في بركته لهما.

وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد لتتلي؛ ضما لدية، ولا يُقتض منهم

غاية البيان

وردا شهد شاهدان على رجل أنه دبر عبده، فقصى القاضي عليه ذلك
بشهادتهما، ثم رجعا عنهما، فعديهما له ضمان ما بين قيمة العبد مُدْبِرًا إلى قيمته
غير مُدْبِر، وإن مات المولى بعد ذلك، فعنق من ثلث تركته؛ كذا عليهم صدر
بغية قبحته عند لوزيته

ورد شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده على ألفي درهم إلى ستة
وقبض ألف درهم، فقصى القاضي بذلك، ثم رجعا عن شهادتهما، فوفا المولى
بالخيار إن شاء ضمن الشاهدان بألف درهم حالاً، ورجعا بالمكاتبه على المكاتب
إلى أحدهما، فوفا قصاصا أحدهما بنفسهما منها ألفاً، وصدقاً بالفصل على ذلك.

وإن شاء المولى اسع لمكاتب بالمكاتب، وترك تضمين الشاهدتين، فأي
لوحهين أحضر المولى ثم أدّى المكاتب المكاتبه فعنق؛ كان ولاؤه لمولاه، وإذا
لم يفتق المكاتب، ولكنه عجز فعاد رقيقاً، نرى شهادتين من الصان روعت
على المولى رد شيء إن كان نفسه منهم من قيمة العبد عليهما. (إلى هه لفظ
الطحاوي في «مختصره»)

قوله، (وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد القتل؛ ضم الدية، ولا يُقتض
منهما)، هذا لفظ القدوري في «مختصره»^(١).

قال في كتاب «التفرع لأصحاب مالك» «وردا شهدا على رجل بالقتل،
فتبين شهادتهما، ثم رجعا وأقرأ بالكليب، أو العنق غريمًا لدية، ونحملها العاقبة،
ولم يلزمهما القود وقال أشهب^(٢) يقتض منهم رد تعمدًا [٢٣٨٩هـ]، ويعرمان

(١) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص/٣٤٨].

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٢٢٤].

(٣) هو ابن عمرو أشهب بن عبد العزيز، من كبار أصحاب مالك، ثقة عليه، وكانت ولادته من حبش =

→ عذبة لیبان ←

الدَّيَّةُ إِذَا غَضِبْنَا^١ إِيَّيْهُ لَعَنُوكُنَّاب (التَّوْبَةُ)

وقال في «وجيز الشافعية»: «وإن رُحِعَ بعد استيحاء القسي؛ فعليه انتصاصُ
رُقالٍ تعذبُ»^(١)

وَقَالَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته «وَأِنْ قَالَ لِشُهُودٍ تَعَمَّدُوا لِرِثْمِهِمْ لِقَضَاؤٍ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ قَالُوا أَهْطَأُ، بَأْسُ شُهُودٍ، أَوْ أَشْكُهُ عِيَا، فَعَلَيْهِمْ دِيَّةٌ دِيَّتُ فِي أَمْوَالِهِمْ عَلَى تَخْرِصِهِمُ الْأَمْوَالَ، لَا عَلَى عَوَاقِبِهِمْ، لِأَنَّ الدَّقِيقَةَ لَا تَحْمِلُ الْأَعْرَافَ» ^(*) ^(*). كَذَا فِي كِتَابِهِمُ الْخُصَى، (الْمُتَنَوِّعُ)»

وَحُكْمُهُمْ فِي إِيْجَابِ لِقَاصِي عَنِ الشَّاهِدِ: أَنَّ مَا قُتِلَ نَفْسِيَّةً، فَيَجِبُ
الْإِنْقَاصُ عَنِ الشَّاهِدِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهِ، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّاهِدَ كَمُكْرَهٍ أَيْضًا
لِلْقَاصِي عَنِ نَفْسَانِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ أَعْصَاهُ عَنِ نَفْسِهِ بَعْدَ اسْتِشْهَادِهِ وَتَكْفُرِهِ،
وَلَوْ رَأَى وَأَخْرَجَ يَنْفُسُهُ.

ثُمَّ الْمُكْرَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَبِالطَّرِيقِ الْأُولَى أَنْ يَجِبَ عَلَى الشَّاهِدِ؛
لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْقِصَاصِ أَكْثَرُ، فَمَاءً إِلَى الْفَتْحِ مِنَ الْأَكْرَاءِ عَلَى النَّفْسِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فِي
صُورَةِ الشَّهَادَةِ يُعَابُ عَلَى اخْتِصَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِامْتِنَانِهِ عَلَى النَّفْسِ
يُسَمَّى وَلَا يُعَادُ

= وثيقة ومختصر من أربع ومئتين بعدد وثيقة الشافعي شهر طي كد جاء في حاشية (ج) و (ام)

(۱) بطور: ۱. التبرع من يده، ۲. الإمداد مائلك من أنس، ۳. لار، ۴. محلاص [۸۶ ۸]

١٠. مقرر (الموجه) مع العريف شرح الموجه: ليعر إلى [١٢٢/١٣].

١٣ وقع لأهل الأعراف، والمسلمين (الذين هم راجعون إلى الله) وهو المولى بها
وقرأ في القرآن.

(١) مقرر: الاستوعاب، نصير، ليس، السعري [٦٥٨١٢].

في طيه بيان

ووجه قول أصحابنا أن القتل لم يؤخذ من الشهود مباشرة؛ لأنهم لم يباشروه، وإنما باشروه لولي، ولا نسلم أنه وجد منهم شيئاً؛ لأن سبب الشيء ما يقضي به وحده ذلك الشيء عابياً، والشهادة بالقتل لا تقضي إلى القتل غالباً، لكون العذر مدوناً شرعاً، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْمُوا أَقْرَبَ لِلشَّوْءِ﴾ (نساء ١٢٧)، فلم تكسر الشهادة سبباً إلى قتل غالباً، بحلاب الإكراه على القتل؛ [لأن المكروه يحترق روحه على روح غيره، فيقضي الإكراه إلى القتل غالباً]

وَبَشَّرْنَا أَنَّ لَشَّهَادَةِ مَا قَتَلَ^١ سَبَبٌ إِلَى الْقَتْلِ؛ فَقَوْلُ: الْقَتْلُ بِالسَّبَبِ تَعَلَّقَ بِهِ سَبَبُهُ دُونَ بَقَايَا ص. كما في حافز البشر، ورواها صحيح لحجبر، ولأن الفعل انمؤخود من فاعل محترق بقطع سببه ذلك الفعل إلى غيره، والفعل هنا - وهو قتل - وجد من الولي اختياراً صحيحاً، بقطع سببه إلى الشهود، فلا يجعل لقتل كانه وجد من الشهود

ولهذا لا يصح من حل فيه عند فائق؛ لا يقطع السبب عن الحال بتخلل فعل فاعل محترق، ولو لم يقطع بتخلل الفعل الاختياري لسبه، فأدنى حاله أن يورث شهته قطع السبب، ولا يجب لقصاص بالشبهة، فإذا لم يجب القصاص بالشبهة (١) وجب الدية على الشهود؛ لأنه ليس في الإسلام دم مهترق

واسمائ يكت بالشهاد، بحلاب المكروه، فإن تخلل فعله لم يقطع سبه الفعل إلى الذي أكرهه؛ لأن (٢) اختياره فاسد، واختيار الذي أكرهه صحيح، والقاسد [الذي] (٣) بمقابلة الصحيح كالعدم، فحين المكروه كالأله به، وأعمل

(١) وقع بالأصل «المعقول» انبثت من «د» و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٢) عابس المعقولين زيادة من «د»، و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٣) عابس المعقولين، زيادة من «م»، و«ع»

قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْصُرُ مِنْهُمْ بَوَاحِدِ الْقَتْلِ مِنْهُمْ نَسِيْبًا فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ نَلْ
أُولَى، لِأَنَّ الْوَلِيَّ يُعَدُّ وَالْمُكْرَهُ يُصْغَرُ

وَلَمْ أَرَ لِقَوْلِهِ مُتَاسِّرَةً نَمَّ يَوْجُهُ، وَكَذَا نَسِيْبًا، لِأَنَّ النَّسِيْبَ هُوَ يُقْصَرُ الْبَتَّةَ
عَمَّا، وَهَذَا لَا يُقْصَرُ لِأَنَّ الْغَفْوَ مُدْرِكٌ، بِحِلَافِ الْمُكْرَهُ لِأَنَّهُ يُؤْثِرُ حَيَاتَهُ

فَقَدْ عَادَ لِيَدِي

الْمَوْجُودُ مَعَهُ كَالْمَوْجُودِ مِنَ الَّذِي أَكْرَهَهُ

أَوْ نَقُولُ: لِشَهَادَةِ شَرِكَتِهِمْ فِي الْقَتْلِ مِنْ لَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، فَلَا يَجِبُ انْقِصَاصُ،
كَمَا دُ اشْرَكَ الْحَاطِيَّ وَلَعَبًا

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» هَذَا سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ:

«قَدْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام «لَنْ تُشْهَدَ عِدَّةُ رَحْلَابٍ عَلَى رَحْلٍ بِالسَّرِقَةِ،
فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِأَحْزٍ، فَقَالَا أَوْهَمْنَا بِمَا السَّرِقُ هَذَا، فَقَالَ لَهُمَا
لَا أَصَدُّكُمْ عَنِّي هَذَا، وَأُصَمِّمُكُمْمَا فِي الْأَوَّلِ، فَلَمَّا أَتَى أَعَدَّكُمْ أَنْكُمَا فَعَلِمَا ذَلِكَ
عِنْدًا: قُطِعَتْ أَيْدِيَكُمَا» (١).

قِيلَ لَهُ: هَذَا يَحْتَمِلُ: قُطِعَتْ أَيْدِيَكُمَا عَلَى وَجْهِ الْحَدِّ، أَوْ صَارَ عَذَابُهُ مَعْنً
بَعْنٍ فِي الْأَرْضِ بِالْقِسَادِ بِالشَّهَادَةِ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُ (٢)

قَوْلُهُ (فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ)، بِكَثْرِ الرَّاءِ

قَوْلُهُ: (وَالْمُكْرَهُ يُصْغَرُ)، بِمَنْعِ الرَّاءِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (بِحِلَافِ الْمُكْرَهُ)، بِمَنْعِ
نَرْءِ أَيْفَ

مَنْعُ حَرِيحِهِ

(١) فِي «م» أَعْنَى وَجْهَ الْقَصَاصِ، لَمْ أَشَارْ فِي الْحَاشِيَةِ إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي مَعْصَرِ الشُّجْحِ: أَعْنَى وَجْهَ الْحَدِّ

(٢) يَنْظُرُ «الشرح المختصر للدور» بِالْأَقْطَعِ [ق/٢٠٥]

ظهيراً، ولأن المثل الاختياري بما يقطع النسبة، ثم لا أقل من الشبهة وهي
ذاتية لبقصاص، بخلاف المال لأنه يثبت مع الشبهات والناقي يعرف في
«المختلف».

كتاب سائر

قوله (ولأن المثل الاختياري ما يقطع النسبة) يعني: إذا كان الاختيار
صحيحاً، أما إذا كان فاسداً كما في فعل المكره، فلا

قوله (والناقي يعرف في «المختلف»)، أي: في «مختلف الرواية» (١)،
تصنيف الفقيه أبي الليث، لا تصنف علاء الدين العالم (٢).

قال الإمام شرف الدين أبو حمزة عمر بن محمد بن عمر الأنصاري لفتي
البحاري في كتاب «المهاج» «رأيت عن بعض مشايخنا أنه لو لم يكن لأصحاب
كتاب سوى ما جمعه الفقيه أبو الليث في «مختلف الرواية» لكتب به صحراً»

قال الإمام القنابي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من «كتاب
لشهادات» - إذا شهدوا على رجل أنه قتل ولياً فلا يخطأ، أو عمداً، ونفسه
القاضي، وأخذ الولي الدية في الخطأ من العاقبة، أو قتل اقاتل في الغنى، ثم
جاء المشهود بقتله حياً، فالعاقبة بي الخطأ إن شاءوا رجعوا على الأجنبي لأنه
أحد بعير حق، ثم هو لا يزحج على أحد، وإن شاءوا صموا مشهوداً؛ لأنهم سبوا
لثلب بعير حق، ثم هم يرجعون على الولي؛ لأنهم صدقوا بمقتضى - وهو الدية -
بأداء الصمام، فكيف أن الولي أحد ما منهم

وفي [١٥٠] العمدة لا يجب إقصاض على الولي الذي اقتض من المشهود
عليه، ولا على الشاهدين، لأن النقص أوزر شبهة، لكنه يجب الدية، ويحجر

(١) يطر المحقق لرواية أبي الليث السرقدي [٦٦٦٣ - ١٦٥٢]

(٢) ويمل مما كتب واحد منه أبي الليث، ويرثه علاء الدين العالم. ينظر ما بحثه محقق «المختلف»

لرواية أبي الليث السرقدي [٣٣ - ٢٨]

قوله: وإذا رجع شهود الفرع ضموا، لأن الشهادة في مجلس انقضاء صدرت منهم فكان التلّف مضافاً إليهم

ولو رجع شهود الأصل وقالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم لأنهم أنكروا اتّست وهو الإشهاد فلا يتطلّب انقضاء...

عنه السيد

ورثة المقتول إن شاءوا، ضموا الولي الدّية، ثم هو لا يرجع على أحد، وإن شاءوا ضموا الشّاهدين، ثم هما لا يرجعان عند أبي حنيفة؛ لأنهم لم ينيكوا المتضمون، وهو الدّم؛ لأنه لا يقتل التملّك؛ لأنه من مال

وعندهما يرجعون بما صجوا، لأن أداة الضّمان انعقد سبباً لمنك انتضموب، لكن لم يثبت لعلك في المتضمون لعدم قوله، فيثبت في يديه، كفرّ عصت مدبراً، وعصت منه آخر، ومات في يده، وضمّ لمنك الأول، يرجع لأول على الثاني بما صجر؛ لما قلنا كد ههنا، وأما كشاً هذه المسألة - وقد تمّ بتقرّص لها صاحب الهداية - تكتبراً للعائدة

قوله: (وإذا رجع شهود الفرع ضموا)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١)

اعلم أن شهود الفرع إذا رجعو عن شهادتهم في مجلس انقاضي بعد انقضاء شهادتهم، ضموا المشهود به؛ لأنّ بئلاف المشهود به حصل بأدائهم لشهادة في مجلس لقاضي، فكان الإنلاف مضافاً إلى شهادتهم، فوحد عليهم الضّمان.

قوله: (ولو رجع شهود الأصل وقالوا لم نر شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(٢)، وسنذكر فيه اختلاف بين أصحابنا، وكذلك أتت صاحب الهداية مصدقاً بلا ذكر اختلاف وقدن في «شرح القُدوري» بشيخ الإمام أبي نصر بغداديّ رحمه الله

ذكره قول أبي حنيفة وربي يوسف عليه السلام، وذلك محققاً بضمتين، وهو رواية عن أبي حنيفة ^(١)، إلى هنا لفظه عليه السلام.

وقال الشيخ الإمام أبو المعين التميمي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من كتاب الشهادات - «فيما إذا شهد على شهادة شاهدين على رجل أنه قتل فلان من فلان خطأ؛ فإن لقاصي نقصي بالدنية على عاقبة لقائلي؛ لأن الخطأ موجب بدال، وما هذا سبيله شك بإشهاد على الشهادة

وإذا قصن الزبي بدنية من عاقبة المشهود عليه، ثم جاء المشهود بقتله حياً، فلا ضمان أيضاً على الشهود الفروع، لعدم رجوعهم، وعدم ظهور كذبهم بيقين؛ لأن من الحائز أن الأضحية أشهادهما غير أن لولي يرد على العاقبة ما أحده؛ لأنه استوفى ما ليس له ولا به لإستيفاء، فلزم حصر لأضلال وقالوا لم تشهد هذين على شهادتهما ^(٢)، ثم يفتت إلى إنكارهم؛ لأن إيه - ما ثبت بقصة القاضي بدليله، لا يطرأ إنكار أحد، ولا ضمان على الأصلين.

أما عن قول أبي حنيفة وأبي يوسف عليه السلام فإنهم لو رجع بأن فلا، أشهدت ما يطل، لا ضمان عليهم، لأن شهادتهما وإشهادهما لقرعني كذا في غير مجلس القضاء، وإشهاد في غير مجلس القضاء لا يكون سبباً لضمان، كارتجوع في غير مجلس قضاء، وإذا لم يضم بالرجوع، فكذا إذا ظهر المشهود بقتله حياً لا بضمتين.

وأما عند محمد فهو بضمتين بالرجوع؛ لأن القرعني مقلاً شهادتهما إلى مجلس القضاء، وجعل حكمهما، كأنهما أتتا شهادتهما في مجلس لقاصي نقصي

(١) بنظر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [٢٠٥/٢].

(٢) وقع بالأصل «شهادتهما وضمت من إيه، وإيه، وإيه، وإيه»، وهو من

لأنه خبرٌ مُخْتَمَلٌ فصارَ كَرُجُوعِ أَشَاهِدٍ بِحِلَابٍ مَ قَبْلَ انْقِصَاءِ
وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُكُمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي خَبِثَةَ

عِنْدَ عَالِمٍ سَيِّئٍ

وَرَجَعَا، ثُمَّ هُمَا قَالَا لَا يَضْمَانُ - أَيُّ: فَإِنَّ مُحَمَّدًا فِي مَأْنِهِ لِإِنْكَارِهِ عَلَى الْإِشْهَادِ
لَا ضَمَانَ عَنِّي لِأَصْلِي - ١٠

بِأَنَّ أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمَا خَصَّةً، وَهُوَ يُخْتَلَفُ عَنِّي حَوَابِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ
بَعْدَ إِذَا جَاءَ وَأَنْكَرَا، وَظَهَرَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَيًّا، وَهُوَ حُمِلَ عَلَى الْوَدْقِ هَهُنَا،
بِحَتَّاجِ مُحَمَّدٍ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ رُجُوعِهِمَا وَبَيْنَ ظُهُورِ الْمَشْهُودِ بِقَتْلِهِ حَيًّا.

وَالْفَرْقُ - أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرَعَيْنِ يَثْبُتُ شَهَادَتُهُمَا إِذَا تَصَلَّ بِذَلِكَ قَضَاءُ الْقَاصِي.
وَلَكِنْ صَرُورَةُ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ وَبَعَادِهِ عَلَى الْمُنْقَضِيِّ عَلَيْهِ، فَأَمَّا أَنْ يَثْبُتَ فِي حَقِّ
الشَّاهِدَيْنِ الْأَصْلِيِّ عِنْدَ إِنْكَارِهِمَا ذَلِكَ؛ فَلَا يَذَلُّ صَرُورَةُ إِلَى ثَبُوتِهَا فِي حَقِّهِمَا،
وَإِذَا صَحَّرَ الْمَشْهُودُ بَقِيَّةً حَيًّا - وَأَشْهَادُهُ فِي حَقِّهِمَا عَرُ ثَابِتَةً -؛ ثُمَّ يَضْمَانَا،
بِحِلَابٍ مَ إِذَا رَجَعَا، لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا ثَبَّتْ بِاعْتِرَاقِهِمَا؛ إِذْ لَا رَجُوعَ إِلَّا بَعْدَ الثَّبُوتِ،
وَرَدَّ ثَبَّتَ فِي حَقِّهِمَا، وَانْسَلَتْ إِلَى مَجِيسٍ لِقَاصِي بِثَقْلِ الْفَرَعَيْنِ؛ صَبِيحًا عِنْدَ
الرُّجُوعِ ١٠ هَذَا تَقْرِيرُ لَشَيْخِ أَبِي الْمَعْنَى فِي إِسْرَاحِ الْحَامِيعِ الْكَمِيرِ ١٠

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُخْتَمَلٌ)، أَيُّ: لِأَنَّ إِنْكَارَ الْأَصْلِيِّ الْإِشْهَادَ خَبَرٌ مُحْتَمَلٌ
بِصِدْقِهِ وَكَذِبِهِ، فَلَا يَتَطَلَّ اقْضَاءُ لِحَتْمَانِ، كَمَا إِذَا رَجَعَ الشَّهَدُ بَعْدَ انْقِصَاءِ؛
لَا تَطَلُّ الْقَضَاءُ بِالرُّجُوعِ، فَكَمَا لَا يَتَطَلُّ بِإِنْكَارِ الْإِشْهَادِ.

قَوْلُهُ (بِحِلَابٍ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ)، يَعْنِي: إِذَا أَمَكَّرَ شَهِودٌ لِأَصُوبِ الْإِشْهَادِ قَبْلَ
النِّصَاءِ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ؛ لَا يَقْضِي لِقَاصِي بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ بَعْدَ ذَلِكَ [١، ٢، ٣، ٤]، كَمَا
يَذَرِّعُ الشَّهَدُ قَبْلَ الْقَضَاءِ، حَتَّى لَا يَحْكُمَ لِقَاصِي بِدِيثِ.

قَوْلُهُ (وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُكُمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا)، هَذَا لِقَطْعِ التَّدْوِيرِ فِي

وَأَبِي يُوسُفَ لَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ انْقَضَتْ زَفْعَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ
يَقْضِي بِمَا تُعَيِّرُ مِنْ لُحْجَةٍ وَهِيَ شَهَادَتُهُمْ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ﴾

«مختصره»^(١)، أي قال الأصول أنشدها لهم على شهادتنا، لكن رجعنا صبر
الأصول، ولم يذكر «تدويري» الخلاف كما ترى

قال صاحب «الهداية» (ومذا عند محمد عليه السلام) وعند أبي حنيفة وأبي
يوسف عليهما السلام لا ضمان عليهما) وكذلك ذكر الخلاف في «شرح الطحاوي»،
وعامة «شروح الجامع الكبير»، و«الشامل»

وقال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح (٥٠٠٠) أدب القاضي»^(٢) روى
محمد عن أصحابنا أنه لا نبي عليهم، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة عليهما السلام
في «الإملاء»: أن عليهما ضمان ذلك، فأتى في ظاهر الرواية فعلى قول أبي حنيفة
وأبي يوسف عليهما السلام لا يضمنون، وعلى قول محمد بن فيه، يضمنون، كما روى أبو
يوسف في «الإملاء»^(٣)

اعلم أن الفرع لا ضمان عليهما في هذه ضرورة بالاتفاق، لأنهما لم
يرجعا عما شهدا به.

وأما الأصلان، فعليهما الضمان على قول محمد عليه السلام، ولكن تلقاؤنا بعد
إن شاء وصموا الولي، وإن شاء وصموا الأصلين، فإن وصموا الولي؛ فالولي
لا يرجع على الأصلين، وإن وصموا الأصلين، رجعا على الولي.

وخه قول محمد عليه السلام أن شهادة الأصلين صارت مقولة إلى مجلس القضاء

(١) سطر «مختصر التدويري» [ص ٢٢٤]

(٢) قال في «الفتح» وقد أخرج بعض دليل محمد، وعادته أن يكون المرحح عنه ما أخرجه سطر
«بدائع الصالحات» [٦/ ٢٨٧]، «الأجزاء» [٢/ ١٥٥]، «سبل الحقائق» [٤/ ٢٥١] «البحر
السيرة» [٦/ ١٣٩]، «فتح البدر» [٧/ ٤٩٥]، «البحر الرائق» [٧/ ١٣٨]

وَنَهْ أَنْ الْقُرُوعَ يَمْلُ شَهَادَةُ الْأَصُوبِ فَصَارَ كَأَنَّهُمْ حَضَرُوا

﴿بَيَانُ الْبَيَانِ﴾

حُكْمًا؛ لِأَنَّ غَضَاءَ يَنْفَعُ شَهَادَتَهُمَا، وَانْقِصَاءُ فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ لَا يَحْضُرُ إِلَّا شَهَادَةُ
وُجِدَتْ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ سَبْتُ وَحُوبِ الْقَضَاءِ
عِنْدَ طُهُورِ كَذِبِ الشُّهُودِ

فَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ، شَهَادَتُهُمَا وَجِدَتْ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ
فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَا تَصْلُحُ سَبِيًّا لَوْجُوبِ الْقَضَاءِ، وَنَ ظَهَرَ كَذِبُ الشُّهُودِ،
فَعَمِلْنَا بِالْحَقِيقَةِ حَالِ بَعْدِ رُجُوعِهِمَا، وَعَمِلْنَا بِالْحُكْمِ حَالِ رُجُوعِهِمَا

وَلَا بِي حَبِيقَةُ وَأَبِي يُونُسَ رحمهما الله أَنَّ لِقَاسَ يَأْنِي حَوَارِ الْقَضَاءِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى
شَّهَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَرَعَ بِشَهَادَتِهِ نَقَلَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ شَهَادَةُ الْأَصْلِ الَّتِي وَقَعَتْ
فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَيْسَتْ مُحْتَاجَةً، وَلَكِنَّ
تَرْكُ الْقَضَاءِ، وَجَوْرُ الْقَضَاءِ بِهَا، وَجَعَلْنَا شَهَادَةَ الْأَصْلِ كَأَنَّهُ حُودَةٌ فِي مَجْلِسِ
قَضَاءٍ فِي حَقِّ جَوَارِ الْقَضَاءِ، لَتَعْمَلُ لَتَسْ صَرُورَةُ إِحْيَاءِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا صَرُورَةُ
بِي خَلْفِ كَأَنَّهُ حُودَةٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فِي حَقِّ رِيحَابِ الْقَضَاءِ، لِأَنَّ إِحْيَاءَ
بِخَصْرٍ بَدْوَةٍ، قَبْلِي شَهَادَةُ الْأَصُولِ فِي حَقِّ وَحُوبِ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ
قَضَاءٍ حَقِيقَةٍ وَحُكْمًا.

عَنْ قِيلَ: الْفَرْعُ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْمَعْلِيِّ، وَفَعَلَ نَائِبٌ كَمَنْغَلِ السُّبُورِ عَنْهُ
قَضَاءُ الْقِيَاسِ يَأْنِي جَوَارِ الْقَبِيَّةِ فِي الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ حَقَّ بَدِيٍّ، وَنَيْبُهُ لَا
يَحْتَاجُ فِي سَدِّهَا، وَبِمَا حَوْرًا هَذِهِ لَبَيَّةُ لِلصَّرُورَةِ عَنْ مَابِتَا كَذَا فِي «شَرْحِ
«الْحَامِ لِبَرَهَانِي»

عَنْ قِيلَ: الْفَرْعُ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْمَعْلِيِّ، وَفَعَلَ نَائِبٌ كَمَنْغَلِ السُّبُورِ عَنْهُ

١٨٠ (١٨) عَنْ الْقَضَاءِ فِي حَقِّ بَدِيٍّ، وَنَيْبُهُ لَا يَحْتَاجُ فِي سَدِّهَا، وَبِمَا حَوْرًا هَذِهِ لَبَيَّةُ لِلصَّرُورَةِ عَنْ مَابِتَا كَذَا فِي «شَرْحِ

ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، بحث الصمان عندئذ على الفرع لا غير؛ لأنَّ القصة وقع بشهادتهم. وعند محمد المشهود عليه بالحيار، وإن شاء ضمن الأضواء وإن شاء ضمن الفرع، لأنَّ القصة وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي ذكرنا وبشهادة الأضواء من الوجه الذي ذكر محير بينهما، والحيار متعيرتان فلا يجمع بينهما في التضمن.

﴿قوله ما له تعريفاً﴾

قوله: (ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، يجب الصمان عندئذ على الفرع لا غير)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على مسألة ضرورية، وهي من مسائل «الأصل»^(١) قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر أبو خيفة وأبو يوسف رحمهما الله.

وأراد بذلك الوجه ما ذكره بقوله [٥٠٢: ٥٠٣] (لأنَّ القاضي يقضي بما يعبر من الحجة، وهي شهادتهم)، أي: شهادة الفرع

قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر محمد رحمهما الله، وهو أن الفرع يفتقر شهادة الأصول

قوله: (ينحير بينهما)، أي: يحير المشهود عليه في التضمن بين موحيين، إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن الفرع على مذهب [٧٢٨٧: ٧٢٨٨] محمد رحمهما الله.

قوله: (والجهان متعيرتان)، لأنَّ شهود الأصل يشهدون على أصل الحق، وشهود الفرع يشهدون على شهادته لأصول، ولا محاسة بين الشهادتين، فلا تغتر شهادة المريقين بعبرة شهادته واحدة، فهذا لم يجمع بين الأصول والفرع في التضمن بأنَّ يقال: يتضمن المريقان حق المدعى عليه أصفاً، بل في الحير في تضمن أي المريقين شيء

وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم لم
يُنسَبَ إلى ذلك، لأن ما أنقص من القصص لا يستقصي بقولهم، ولا يجب
الضمان عنهم لأنهم ما رجعوا عن شهادتهم إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع
قال: وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا وهذا عند أبي حنيفة

عنه عليه السلام

قوله (وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم،
لم يُنسَبَ إلى ذلك)، هذا لفظ القُدُورِيِّ رحمه الله في «مختصره»^(١)

قال أبو محمد السَّاجِدِيُّ في «تهذيب أدب القاضي»: «وإن قال إنداد شهود
عند القاضي: قد أشهدنا على شهادتهما، ولكتهما كذب في هذه الشهادة. وهذا
القول بعد لفظ يشهادتهما، لم يُنسَبَ إليه، ولم يبرقهما ضمان ذلك، لأنهما
يُبرَّان على غيرهما بأنهما كذبا، فلا تُقبل قوليهم فيه»

قوله (قال، وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا)، أي: قال القُدُورِيُّ
في «مختصره»^(٢)، ولم يذكر فيه اختلاف

قال صاحب «الهداية»^(٣) (وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا لا يقصصون)^(٤)،
وكذلك ألبت الخلاف في شرح الأقطع، وقد مرَّت لمساة في باب الشهادة
على الرُّن

وَحَهُ قولهما، أن المُرْكِيْنَ أَثَرُوا عَلَى الشُّهُودِ خِيَرًا، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِحَقِّ،

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٢) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٣) قال حسان الإسلام في «شرحها» والصحيح قول الإمام، وعنده أبي حنيفة، والسي، «صدر

شيعته» [ص ٢٨٧]، «الاحتبار» ٢، ١٥٥، ١٥٦، «البيان المحتجب»

[٢٥٢]، «الغاية» [١٩٧]، «شرح الهداية» [٢٤٩]، «فتح القدير»

[٢٩٧/٧]، «الغاية في شرح الكتاب» [٧٦/٤]

وَقَالَ لَا يَصْمُونَ لِأَنَّهُمْ أَتَوْا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا فَصَارُوا كَشُهُودِ
الْإِخْصَانِ وَلَهُ أَنَّ التَّرَكِيَّةَ غَمَلٌ لِلشَّهَادَةِ، إِذَا قَاصِيَ لَا يَعْمَلُ بِهَا، لَا بِتَرَكِيَّةٍ
فَصَارَتْ بِمَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ لِأَنَّهُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ.

قال وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة؛ لِأَنَّهُ هُوَ الشَّكُّ.

عنه البيان

فصاروا كشهود الإخصان.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَاصِيَ لَا يَقْضِي بِالشَّهَادَةِ عَلَى الرَّبِّ، لَا بَعْدَ
تَرَكِيَّةٍ لَشُهُودٍ، فَكَانَتِ التَّرَكِيَّةُ مُعْطِلَةً لِلشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ فِي مَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، وَالْحُكْمُ
يُصَافُ إِلَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، كَمَا يُصَافُ إِلَى الْعِدَّةِ. بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ، وَهُوَ
الْإِخْصَانُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ، لَسِ فِيهِ مَعْنَى الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْصَانَ عَلَامَةٌ مُعَرِّفَةٌ لِحُكْمِ
الرَّبِّمَا الصَّادِرِ بَعْدَ الْإِخْصَانِ، وَلَا يَتَرَفَّفُ ثُبُوتُ الرَّبِّ عَلَى ثُبُوتِ الْإِخْصَانِ، وَيَتَرَفَّفُ
الْحُكْمُ بِشُهُودِ الرَّبِّمَا عَلَى التَّرَكِيَّةِ، فَظَهَرَ لِمَرَقٍ، وَالنَّاقِي مَرَّ بِبَيَانِهِ فِي الْحُدُودِ.

قوله (وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة)، وهذا لفظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْصَرِهِ».

قال لشيخ أبي السَّيِّدِ السَّيِّدِيٍّ - فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَيْمَانِ مِنْ «الشرح الجامع الكبير»
قُلْتُ (١٥) ١٠٥٤ باب اليمين فِي طَلَاقِ الشَّيْءِ وَغَيْرِ الشَّيْءِ - «إذا شهد شاهدان على
رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ لَعْنَةً، إِنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَتَتْ حُرٌّ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ،
وَقَضَى الْقَاضِي بَعَثَهُ، ثُمَّ رَجَعَا؛ صَحَّ شَهَادَتَا الْيَمِينِ، دُونَ شَهَادَةِ الْإِدْحَانِ؛
لِأَنَّ الْعِيدَ يَلْفُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَالْقَاضِي قَضَى بِعَقْبِهِ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْعَقْبِ؛ لِأَنَّ
الْيَمِينَ تَثْبُتُ عَذْدُ حُرِّ الدَّارِ بِقَوْلِهِ أَمَّا حُرٌّ، لَا بِدُخُولِ الدَّارِ، فَكَانَ الْيَمِينُ مَصَادِقًا

شهادة الميان

بن ما أتته شاهد، ليمس، دون شاهد، الشرط.

قالوا في «شرح الجامع»: ولا يبرأ عنى هذا إذا شهد النان أنه تروّح ملامه، وشهد آحران أنه دخل بها، وقضى لقصى بجميع المهر، ثم رجعوا؛ بحث الصّمان على شهود الدّحوي، وإن كان وجوب المهر مصداقاً لى التروّح؛ لأنّ شهود الدّحوي ألتوا أن التروّح استوفى عوض ما رحت عليه من المهر، فحرخت شهادة شهود النّكاح من أن تكون إتلاقاً.

ومال الشيخ أبو الميمى في «شرح الجامع»: «لَمْ يَدْرُ مُحَمَّدٌ ۞ أَنَّ شَاهِدِي الشَّرْطِ لَوْ رَجَعَا عَلَى الْإِنْفِرِدِ هَلْ يَصْصَابُ؟»

[٢٨٣/٢] ثُمَّ قَالَ: «يَسْتَفِي أَنْ يَقَالَ: يَصْصَابُ، لِأَنَّ يَجِبَاتِ لَصَّامٍ عَلَى مَخْصَلِ الشَّرْطِ - عِنْدَ ابْعَادِ إِمْكَانِ لِإِجْبَابِ عَلَى صَاحِبِ بَعْنَةٍ - وَاجِبٌ»

وقال القنابى في «شرح الجامع»: «وَأِنْ رَجَعَ شُهُودُ الشَّرْطِ وَخَدَّهُمْ، فَالْبَعْضُ لَا يَصْصَرُونَ، كَشُهُودِ الْإِخْصَانِ إِذَا رَجَعُوا وَخَدَّهُمْ».

وقال أكثر المشايخ: يَصْصَرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَيَّوْا لِلتَّحْلِ بِعَبْرِ حَقٍّ، وَلَهُ أَثَرٌ فِي وَجُودِ بَعْنَةٍ عِنْدَ الشَّرْطِ، فَيَكُونُ سَبَبُ انْصِمَانِ عِنْدَ عَدَمِ بَعْنَةٍ، بِخِلَافِ الْإِخْصَانِ؛ لِأَنَّهُ يُوَثَّرُ فِي مَنَعِ وَجُودِ بَعْنَةٍ - وَهُوَ ارْتَبَ - لَا فِي وَجُودِ، فَلَا يَلْحَقُ بِالْبَعْنَةِ

وقال شمس الأئمة الشّرخي في «أصوله»: - في فصل تقسيم الشّرط - «أَقْدَمَ فِي شُهُودِ التَّعْقِيقِ وَشُهُودِ الشَّرْطِ - إِذَا رَجَعُوا - انْصِمَانُ عَلَى شُهُودِ اتَّعْقِيبِ حَاصَّةٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُ امْمَوْتَى، أَيْ حُرٌّ، وَهَذَا بِانْفِرَادِهِ بَعْنَةٌ نَائِمَةٌ، لِإِضَافَةِ حُكْمِ الْعِتْقِ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَكُنِ لَشَرْطِ هَذَا شَبَهُ الْبَعْنَةِ، فَلِهَذَا لَا يَصْصَرُ شُهُودُ الشَّرْطِ شَيْئاً، سِوَاءِ رَجَعِ عَرِيقَانِ، أَوْ رَجَعَ شُهُودُ الشَّرْطِ حَاصَّةً

وَالْتَلَفُ مُصَافٌ إِلَى مُنْتِهِبِ السَّبِّ دُونَ الشَّرْطِ لِمَخْصَرِ الْأَثَرِ أَنْ الْقَاضِيَ يَقْضِي
شَهَادَةً لِمَنْ دُونَ شُهَدَاءِ الشَّرْطِ، [١٠٤٨] وَنَزَحَ شُهَدَاؤُ الشَّرْطِ وَخُذَهُمْ اخْتَلَفَ
الْمَشَايِخُ فِيهِ، وَمَنْعَى لِمَسْأَلَةِ يَمِينِ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَكذلك إِذَا رَجَعَ شُهَدَاؤُ التَّحْيِيرِ وَشُهَدَاؤُ الْأَخْيَارِ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ عَلَى شُهَدَائِهِ
لَا اخْتِيَارَ حَدَثًا، لِأَنَّهُ لَتَحْيِيرٍ سَبٌّ، وَمَا عَارَضَهُ - وَهُوَ الْأَخْيَارُ - عِلَّةٌ مَانِعَةٌ
لِلْحُكْمِ، فَكَأَنَّ الْحُكْمَ مُصَافًا إِلَيْهِ دُونَ السَّبِّ، فَلَمْ يَضْمَنْ شُهَدَاؤُ السَّبِّ شَيْئًا، كَمَا
لَا يَضْمَنْ شُهَدَاؤُ الشَّرْطِ، بَلَى مَا لَمْ يَضْمَنْ الْأَثَمَةَ

قَوْلُهُ. (وَالْقَضَاءُ عَلَى شُهَدَائِهِ بِالْيَمِينِ خَاصَّةٌ)، فِيهِ خِلَافٌ زُفَرِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ
تَوَجَّهَ الْقَضَاءُ عَلَى الْغَرَضِ، لِأَنَّ سَلَفَ حَصَلَ شَهَادَةُ [٢٠٤/٣] الْحَمِيمِ
قَوْلُهُ (مُنْتِهِبِ السَّبِّ)، أَيِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ شُهَدَاؤَ الْيَمِينِ يُشِيرُونَ عِلَّةَ الْعَيْنِ، كَمَا
مَرَّ بَيَانُهُ آنفًا

قَوْلُهُ. (أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ التَّحْيِيرِ دُونَ [شُهَدَائِهِ] الشَّرْطِ)،
مَعْنَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَنْتَهِجُ الشَّهَادَةَ بِالْيَمِينِ وَيُحْكَمُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْدُّخُولِ، وَدَا
لَمْ يَسْتَقِ شَهَادَتِهِمْ حَقٌّ؛ صَارُوا كَشُهَدَائِهِ لِإِخْتِصَابِهِ دَلَالَتُهُمْ لِقَضَاءِ " كَذَا
فِي «مَشْرِحِ الْأَقْطَعِ»

قَوْلُهُ (اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ)، وَمِنْ شُعُورِ الْأَثَمَةِ الشَّرْحِيُّ إِلَى عَدَمِ
وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى وَجُودِ الشَّرْطِ، مَرَّ آنفًا

قَوْلُهُ (وَمَنْعَى الْمَسْأَلَةِ بِمَنْعِ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ)، يَعْنِي شَهْدَ

(١) يَحْتَضِرُ: «أَصُولُ السَّرْحِيِّ» [٢٢٤/٢].

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْنَوَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «وَأَمَّا»، «وَالْمَعْنَى»، «وَالْمَعْنَى»، «وَالْمَعْنَى».

(٣) يُنْظَرُ: «مَشْرِحُ مَحْتَضَرِ الْعُدُودِ» لِلْأَقْطَعِ [٣٠٦/١].

(٤) فِي «لَعْنَةِ» وَ«لَعْنَةِ»: «لَعْنَةُ» وَ«لَعْنَةُ».

غاية البيان

رحلان عسى أنه علق عتق عليه، أو طلاق امرأته بدخول الدار، وشهد أحراان أنه وجد لشرط، فقصص المدعي بوقوع العتق والطلاق، ثم رجعوا جميعاً، فالصمد عسى شهود التيمس دون [شهود] الشرط، لما قضا.

وإنما قيد بقوله (قبل الدخول)، لأن رجوع الشهود بالطلاق عن الشهادة إذا كان بعد دخول الزوج لا يضمنون شيئاً، وقد مر بيان ذلك عند قوله (وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول، ثم رجعا، صعدا نصف المهر)

والله تعالى أعلم

[تم لسفر الحمص من كتاب «غاية البيان» مدرة الرمان في شرح مهدي»
الإمام العلامة أبو حنيفة عوم الدين الأنصاري نقارابي روح الله روحه ومور
صريحه، على يد أصغف عبيده وأحوجهم إلى معصية محمد، امدعوه صفي الدين
بن محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن عبي بنحرومي سناً، الحديلي مولدا
بولد، عمر الله له ولعن دعا له بالمعزة ولجمع المسلمين آمين، بسمه وكرمه
وحسن توفيقه إنه على ما يشاء قدير.

ويسوره إن شاء الله تعالى في لجرء الذي يبه كتاب «الوكلة» إن شاء الله
تعالى [٢].

والله اعلم

١ ما من المعقوفتين: زيادة من: ٢٢، و٢٣

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: ٢٤

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

قال: كُلُّ عَقْدٍ خَارٍ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَازَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ؛
لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ الْمُسَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى اعْتِدَارِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَيَخْتَلِجُ
إِلَى أَنْ يُؤْكَلَ عَثْرُهُ فَيَكُونُ بِنَيْبٍ مِنْهُ دَفْعًا لِحَاجَتِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

أُورِدَ كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ عَقِيْبَ كِتَابِ الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهَادَةِ
وَالْوَكَاِلَةِ إِعَانَةً الْغَيْرِ بِإِحْيَاءِ حَقِّهِ.

وَالْوَكَاِلَةُ - يَكْتُمُ الرَّائِي وَفَتْحُهَا -: التَّوَكُّلُ وَالْتِمُسُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَكَّلَ إِلَهُ
لَأَمْرًا إِذَا فَوَّضَهُ إِلَيْهِ، يُقَالُ: عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ، أَيُّ: فَوَّضْ أَمْرَنَا إِلَيْهِ، وَمِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى فِي [٢٨٣: ٢] سُوْرَةِ هُوْدٍ: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَبِكَرَّمٍ﴾ هُوْدٍ [٥٦]، أَيُّ
فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ مُدْتَرِيٍّ وَمُدْتَرِكُمْ، لَا أَعْتَبِدُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَلَا حَافُ غَيْرَهُ؛ إِذْ
كُلُّ شَيْءٍ فِي قَضِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ.

وَفِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ تَعْرِيفُ التَّصَرُّفِ إِلَى الْغَيْرِ لِيَقُومَ بِهِ دَلَلٌ لِغَيْرِ لِأَخِي
الْمُقَوَّضِ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ عَقْدٍ خَارٍ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَازَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ)، وَهَذَا
لِقَطِّ الْقُدُوْرِيِّ فِي (مَحْتَصَرِهِ)^(١)

(١) مَا بَيْنَ الْمَقْشُوْرَيْنِ رُبْعَةٌ مِنْ ٨٢١

(٢) بِطَرِيقِ الْمَحْتَصَرِ أَفْهَمُ - ص ١١٥

مضى قوله (أن ينفذه بنفسه)، أي بأهله نفيه على سبيل الاستدراك، واختاره به عن توكيل الوكيل إذا لم يأذن به الموكِّل، فإنه لا يجوز، فإنه لا يتصرف فيما وكل به مُسَدِّدًا، ثم هذا الكُلِّي يجرُّ ولا ينعكس؛ لأنه لا يقال: كلُّ ما لا يجوز به أن تنفذه بنفسه لا يجوز به أن يوكل غيره؛ لأنَّ المسلم لا يجوز له بيع الحُرِّ لحُرٍّ وشراؤها، ويجوز به أن يوكل بدليًّا على قوب أبي حنيفة رحمهم الله.

ولا يردُّ على طرده الكُلِّي الدَّمِيُّ، لأنه يبيح بيع الحُرِّ بنفسه، ولا يفتي توكيل المسلم بدليًّا يبيح بيعًا لا يبيح توكيل المسلم بدليًّا؛ لأنه منهيٌّ عن اقتراب الحُرِّ، حيث أمر بحساب الحُرِّ، فكان ديك أمرًا عريضًا في التوكيل، والغورِص لا يقدح في ثبوته.

ثم الأصل في حوار الوكالة: بونه تعالى ﴿وَابْعَثُوا أَحْذَرَ يَوْزِقَكُمْ هَبْرَةً إِلَى تَمْدِينَةٍ﴾ [النجم: ٩].

وزوى أصحابنا في كُتُبهم أن النبي ﷺ دفع إلى حكيم بن حزام دينارًا لتشيير به به أضيحة^(١)، ووكل عمر بن أبي سلمة في يكاك أم سلمة^(٢)، ولأنَّ الإنسان قد يفرج عن مباشرة العُقود بنفسه؛ لقلَّة هديته، أو لكثرة أشعابه، أو لكثرة ما به وسحو ذلك، فلما لم يفرج التوكيل يلزم الحرج، وهو مُستحب بالنَّص، فحُرِّق التوكيل نصًّا لم يخرج، ودفعًا للمحاجة.

(١) يأتي تخريجه مرفوعًا.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب يكاك [رقم ٣٢٥٤] وأبو يعنى في مسنده.

[رقم ٦٩٠٨]، وعنه ابن حبان في صحيحه [رقم ٢٩٤٩]، والحاكم في المستدرک عن

الصحيحين [١٨٤]، عن أم سلمة رضي الله عنها في بيان نفسه، وفي قول أم سلمة لابنها: يا عمرُ فم

فَوَرِّخْ رسول الله ﷺ، مرفوعًا.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

عمر بن أبي سلمة

عن شيبان، عن أبي حصين عن شريح عن أهل المدينة، عن حكيم بن حزام: قال: «لشيء أغناه ديناراً بشري به أضحى، فشرى له أضحى بدينار، فدعا بدينارين، ثم شري له أضحى بدينار، وجاءه بدينار وأضحى، فتصدق بشيء بالدينار ودعا له بالسركه»^(١)، وقد روت حديث غزوة البارقى أيضاً في بيوع^(٢)، في: فصل تنبع الفضولي.

قوله: (عمر بن أبي سلمة)، هو عمر بن أبي سلمة المخرومي، ركني أبو حفص، قال محمد بن سعد: «توفي رسول الله وهو ابن سبع سنين»، وقد حط عن رسول الله، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان بالمدينة^(٣)، كما ذكره ابن شهاب.

ولما في توكيل عمر بن أبي سلمة نظر؛ لأن لشيء تروخ أنه سلمة بعد وفاة مذي في سنة اثنين كما قال أبو عبيدة معمر بن لثمي^(٤)، وكان عمر بن أبي سلمة يوم توفي رسول الله [٢٨٢ هـ] ابن سبع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن أبي سلمة يوم تروخ ثم سلمة سنة واحدة، فكيف توكله رسول الله وهو طفل لا يعقل؟

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في معصيات يعاقب [رقم ٣٣٨٦]، ومن طريقه البيهقي.

في (المنشئ بكرة) [١١٢٦]، ١٠٠ مدي في كتاب البيوع باب فيه [رقم ١٢٥٢]، واندروني.

في السنة [٩/٣]، عن حكيم بن حزام [٩/٣]، ١٠٠.

قال ابن أبي العر: أحدث معي: ينظر اسمه على مشكلات بهامة لابن أبي العر.

[٥٣٥]

(٢) نفس تحريجه هال.

(٣) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد [٥٣٣/٦].

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيح [٣/٤]، عن أبي عبيدة معمر بن لثمي.

فإن. وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق بما قدّمنا من الناحية

في غاية السداد

قوله. (قال وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق)، أي. قال القُدوري

في «مختصره»

اعلم أن التوكيل بالحضومة في جميع الحقوق وبثباتها جائز إلا في الحدود
ولفصاح. فإن التوكيل بآثارها جائز عند أبي حنيفة رحمته خلافاً لأبي يوسف رحمته وروى
رحمته كذا في «المختلف» ^(١)، وروى محمد بن مصطفي رحمته في بعض الروايات، ذكر قوله
مع أبي حنيفة. وفي بعضها مع أبي يوسف ^(٢). كذا في «شرح الطحاوي».

ودكر لطفناوي في «مختصره». فإن محمد بن رحمته مع أبي حنيفة رحمته، فإن
فيه: «ولا تجوز الوكالة في الحدود، ولا في القصاص إلا في إثبات النيب
إلا عليها، فإذا وجب إقامتها، لم تُنم إلا بمخض من التوكيل بها في هوي
أبي حنيفة ومحمد رحمته، وقال أبو يوسف رحمته لا تُنقل الوكالة في شيء من ذلك
من حضومة فيها، ولا من إثبات بيب عليها، ولا من غير ذلك منها» ^(٣) إلى هنا
لفظ الطحاوي.

وقال في «شرح الطحاوي». التوكيل في اثني عشر الحدود ولقصاص باطل
بالإجماع، ولو كان المؤكل حاصراً، وأمر بإثني عشر بقصاص جاز ^(٤).

أما التوكيل بالحضومة في سائر الحقوق: فإنما جاز بما زوّنا قبل هذا. أن
شيء رحمته وكل في الشراء، فإذا جاز التوكيل فيه: جاز في غيره؛ لأنه عقد بجور

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٥]

(٢) ينظر: «مختصر الرواية» لأبي الباق السمرقندي [١١٤٠/١]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشيبخاني [ق/٢٩٣]

(٤) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٠٩].

(٥) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشيبخاني [ق/٢٦٢]

بِذَلِكَ كُلُّ أَحَدٍ يَهْدِي إِلَى وُجُوهِ الْحُصُومَاتِ - وَقَدْ صَحَّ أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلَّ عَقِيلًا ، وَبَعْدَ أَسْرَ كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ يَنْجُو جَفْعَرُ

عَنْ عِيَادِ بْنِ أَبِي

أَنْ يَتَوَلَّاهُ اسْمُ كُلِّ بَنِيهِ ، فَجَارَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ غَيْرُهُ كَالْبَيْعِ ، وَلَآنَ الْإِنْسَانُ قَدْ يَفْجُرُ عَنْ الْمَبْشُورَةِ بِنَفْسِهِ ، فَجَارَ أَنْ يُؤْكَلَ غَيْرُهُ ، وَهُوَ امْعِرَادُ بْنُ هُوَلَةَ (لَمَّا قَدَّمْنَا) .

وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُ اللَّهِ فِي كُتُبِهِمْ أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلَّ عَقِيلًا فِي الْحُصُومَاتِ ، وَكَانَ قَطْبًا دَكِيًّا ، فَتَبَّ كَبِيرٌ عَمِيرٌ وَأَسْرٌ ، وَكُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ يَنْجُو جَفْعَرُ .

وَحَدَّثَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (١) عَنْ عِيَادِ بْنِ الْقَوَامِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَحَابٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَهْرِ لَمَدِينَةٍ يَقُولُ لَهُ: حَقِّمْ ، عَنْ (٢) عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ هُوَلَةَ ، أَنَّهُ وَكُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ يَنْجُو جَفْعَرُ ، وَقَالَ: «يَا لِحُصُومَةٍ قَحْمًا» (٣) .

وَمِنْ «الْمَاتِقِ» «أَنَّهُ رَكَّلَ أَحَدَهُ عَقِيلًا بِالْحُصُومَةِ ، ثُمَّ وَكَّلَ بِعَلَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَفْعَرٍ ، وَكَانَ لَا يَخْضُرُ الْحُصُومَةَ ، وَيَقُولُ إِنَّهَا تَقْحَمُ ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَخْضُرُ أَيَّ مَهَابَتٍ وَشِدَائِدٍ ، وَقَحْمُ الطَّرِيقِ مَا ضَعُفَ مِنْهُ وَشَقَّ عَيْنُ سَالِكِهِ» (٤) .

(١) أخرجه محمد بن الحسن في الأصل ، المعروف بالمسوط [٢٠٥/١١] طبعة وزارة الأوقاف المصرية ، وابيهي في «السبب الكبير» [٨١/٦] ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَفْعَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَكْرَهُ الْحُصُومَةَ ، كَانَ إِذَا كَانَ لَهُ حُصُومَةٌ وَكُنَّ يَدِي عَمِيرَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَتَبَّ كَبِيرٌ عَمِيرٌ وَكُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ يَنْجُو جَفْعَرُ

(٢) ينظر «غريب الحديث» لأبي عبد [٤٥٠/٣ - ٤٥١]

(٣) وقع بالأصل «حَقِّمْ س» ، انضمت مر «ن» ، و«م» ، و«ن» ، و«ع» ، و«ض» .

(٤) «الْقَحْمُ» المهادك يعني لدروب العدو التي تقحم أصحابها في النار ، أي: تُلْقِيهِمْ فِيهَا ، وَوَايَحُتُهَا قَحْمَةٌ وَهُوَ يَضْمُّ لِقَامٍ ، وَالْمَجْ سَجًا يَنْعَرُ «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١/١٩٠] ، وَدَهْ مَحْمٌ وَ«المعرب في تريب المعرب» للمصنوعي [١٥٩/٢]

(٥) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» [٣٤٢/٤] طبعة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية ومن طريقه البيهقي في «السبب الكبير» [٨١/٦] ، عَنْ عِيَادِ بْنِ الْقَوَامِ بِوَسْطِهِ

(٦) ينظر «الغريب في غريب الحديث» للمصنوعي [١٦٤/٣]

(وَكَذَا يَبْقَانِيهَا وَاسْتَيْفَنِيهَا إِلَّا فِي انْحُدُودٍ وَالتَّقْضَاصِ فَإِنَّ التَّوَكُّلَ لَا تَصِحُّ
بِاسْتَيْفَانِيهَا مَعَ عَيْتَةِ التَّوَكُّلِ عَنِ الْمَخْلُصِ) لِأَنَّهَا تَنْدَرِي سَائِهَاتٍ وَشُهُةٍ الْعَمَلِ

وقال الخصائص في «أدب القاضي» (١) حَدَّثَنَا مُعَدُّ بْنُ أَسَدٍ الْحَرَسَانِيُّ
قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُسَارَكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: «أَنْ عَلَيَّا كَيْ لَا يَخْضُرَ الْخُصُومَةُ، وَكَأَن يَقُولُ: إِنَّهَا قَحْمٌ،
تَحْضُرُهُ الشَّيْطَانُ. فَحَقَّ عَلَيَّ الْخُصُومَةُ بِي غَمِي». فَلَمَّا تَجَرَّ وَرَقَ حَوْلَهَا يَمِينُ،
فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ مَا قُصِي لَوْ كَيْبِي، وَفِي قُصِي عَلَيَّ وَكَلْبِي فَعَلِيَّ». إِلَى هَذَا نَقَطُ
كِتَابِ الْخَصَائِفِ.

وفي هذا الحديث دليل على جواز التوكيل بالخصومة، وفيه دليل أيضاً على ألا
يخسر محسن الخصومة نفسه، وهو مدعى ومذهب عامة العلماء؛ لصحح علي عليه السلام

وقال بعض العلماء: «الأولى أَنْ يَخْضُرَ بِهِ» لِأَنَّهُ لَا مَنَاعَ مِنَ الْحُضُورِ (٢)
إلى مجلس القاضي من علامات الصافقين، وقد وردت على ذلك، فإن تعامى:
﴿وَلَوْ دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُقْرَضُونَ﴾ (٣) وَلَوْ يَكُنْ
لَهُمْ نَحْوُ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُدْعِينَ (٤) أَوْ قُرْبَهُمْ قَرَضٌ أَمْ زَنَانُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْجِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ

(هذا الأثر لم يذكره أبو بكر البرقاني في شرحه على «أدب القاضي»، لا استدلالاً ولا مطلقاً وقد علمه
صدر الشهد في شرحه وهو ثابت موصول في نسخة المخطوطة من «أدب القاضي» بالخصائص
[١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (٥٤٦) [٥٤٦]، ويظهر شرح
أدب القاضي للصدر الشهد [٣٩٨ - ٣٩٩]، وشرح أدب القاضي لأبي بكر البرقاني
[١٦٧] أـ ب مخطوط مكتبة مدينة قوب. تركيا (رقم مخطوط ١١٦٠٣)

(١) مع دلائل «بر عبي» والعبد من «م»، و«خ» وهم العبداء، المعنى في نسخة المخطوطة
من «أدب القاضي» بالخصائص [١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (٥٤٦) [٥٤٦].

(٢) في «غ»، و«م»: «من الخصومة».

ناتئة حار عيبة الموكَّل، بل هو الظاهر للذَّبِ الشَّرعي، بخلاف عيبة الشَّاهد

﴿عنه لسان﴾

وَرَسُولُهُ بَلْ أَوْلَيْتَكَ هَهُ الْفُلُوسُ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ أَنْ يُقُولُوا سَوِيًّا وَظَعًا ﴿١١﴾ [٢٨ - ٣٥]

وحواله أن تأويل [٢٨١] الآية: الرد من المرافق، والإحابة من المؤمنين
عقداً. كذا في «شرح أدب القاضي».

وأمَّا التَّوكِيلُ بِتَسْبِيعِ الْخُدُودِ وَانْقِصَاصِ: فإِنَّمَا لَمْ يَجْرُ حَرَّ عَيْبَةِ الْمُوكَّلِ،
شبهة العقب، والخُدُودُ تَنْدَرِي بِهَا، وَالظَّاهِرُ الْعَمُودُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَقُولُوا آمَنَ
بِذُنُوبِي﴾ [براء ١٢٧]، بخلاف خضرة الموكَّلِ لِابْتِدَاءِ الشُّبْهِةِ، وَبِخِلَافِ حَالَةِ عَيْبَةِ
لِشُّهُودٍ حَيْثُ تُسْتَوْفَى الْخُدُودُ: الْقِصَاصُ مَعَ عَشْتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ رَجُوعُهُمْ مُحْتَمَلًا،
لَأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ رَجُوعِهِمْ احْتِرَازًا عَنِ الْكُذِبِ وَالْعِنَقِ

وأمَّا التَّوكِيلُ بِإِثْبَاتِ الْخُدُودِ وَانْقِصَاصِ فَحَاشَ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ، جَلَاءَ لَا بِي
يُوسُفَ وَرُقْمًا، عَنِ اضْطِرَابِ (١) قَوْلِ مُحَمَّدٍ (٢)

وَحَهُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ خُصُومَةَ ابْنِ كَيْلٍ بَدَأَ عَنْ خُصُومَةِ الْمُوكَّلِ، وَلَا
مَدْحَلٌ لِلْإِثْبَاتِ فِي بَابِ الْخُدُودِ وَانْقِصَاصِ، وَهَذَا لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ،
وَلَا بِإِشْهَادَةِ عَنَى إِشْهَادَةٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّوكِيلُ بِإِشْهَادِهَا اتِّفَاقًا مَعَ عَيْبَةِ الْمُوكَّلِ

وَوَجْهَ قَوْلِ أَبِي حَيْفَةَ بِهِ أَنَّ ثَوْتَ الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ يَتَعَمَّدُ عَلَى حُجَّةٍ
كَاسَةٍ عِنْدَ الْعَاصِي. وَهَذَا وَحْدَتِ الْحُجَّةِ كَمَتَةٍ، فَيَحِبُّ اشْتِدَادُهَا، فَوَدَّ جَاءَ أَرَأَيْتَ
الْإِسْتِيفَاءَ؟ فَلَا تُسْتَوْفَى إِلَّا بِحُصُورِ الْمُوكَّلِ كَذَا فِي «شرح أدب القاضي»

(١) رفع بالأصل «عنى اصحاب» ولطيف من «أدب»، و«أدب»، و«أدب»، و«أدب».

(٢) يطر «التجريد» للقدوري [٣٠٨٦]، «شرح مختصر بركاتي» للقدوري [٤١٠]، «شرح
مختصر الظهري» بخصاص [٢٧٢]، «الأحاديث» [١٥٧]، «النباية» [٢٢٩]، «الحج
القدير» [٥٠٥/٧].

لأن الظاهر عدم الرجوع، وبخلاف حالة الحضرة لانتفاء فيه الشبهة.

﴿ عليه السلام ﴾

بخلاف شبهة رجل وامرأتين، ولشهادة على الشاهد، فإن تلك الحجة قاصرة، فلم يجز استيفاء الحذور والقياس بها، وكون التوكيل بدلاً لا يحل بظهور الحق بعد وجود الحجة الكامنة، ولهذا إذا قضى بها فيها نائب القاضي حاراً، ولأن الأصل في إضافة الحكم هو العلة، والحكم هو - وهو وجوب الحد، أو القصاص - مضاف إلى الحاية وهي العلة.

وظهور ذلك عند القاضي يثبت بالشهود، فنفت الحصونة في ذلك شرطاً مخصاً، لا حظ لها في أوخوب واطهور، فأشبهت سائر الحقوق، فحار التوكيل بالحصونة بثبت الحذور والقياس، كما في سائر الحقوق؛ لأن التوكيل بها إثبات حق لا تؤثر فيه الشبهة.

قوله: (في سائر الحقوق).

قال الجوهري - في كتاب الرد في فضل السير مع ليد - أسائر التسيح جميعهم^(١).

قالوا إنه وهم من وخهن.

أحداهم في تسمية، لأن لسائر بمعنى: لبي، لا معنى للجميع

والثاني: أنه أوردته في الأخواب، وهو مهموز العيب، وفي أمثل (١٥٠١). «أسائر» اليوم وقد قال الطهر^(٢)؟ من سار، بمعنى بقي، بضمير لطايب

(١) ينظر «الصحاح في اللغة» للجوهري (٢/٦٩٢، مادة سير)

(٢) وقع بالأحسن: «السائر» - «السير» من «سار» وفي «معجم» (١٠٠١) «سار»

(٣) هذا مثل حريق مشهور، بضمير من بضمع في الأمر بعد أن قيل له التأس منه، أضفه أن الرجل يُريد لسير فلا يسير ويتأمل، حتى يدامق وقت الطهر، انفع معظم ليوم وسائر هو لبي، وقد يستعمل بمعنى الجميع والهمزة للاستخدام لأنك ي ينظر «المعجم» في أمثال العرب =

وليس كل أحد يُحسن الاستماع فهو مُنع منه بُسْطُ يَابِ الاستِماعِ أَضْلًا،
وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة.

مطالع البيان

شيء بعد اليأس منه، ويجوز أن يراد به سائر الجميع، مجازاً
قوله: (وليس كل أحد يُحسن الاستماع)، هذا جواب سؤال مُقَدِّرُ بَأْنُ يُقَالُ
يَتَنَعَّى أَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِاسْتِيعَاءِ الْعُدُودِ وَالْقِصَاصِ حَالِ خُضْرَةِ الْمُوَكَّلِ، وهو
القياس، لأنَّه استيعاء بما قام مقام العير، فصارت كاستيعاده على الشهادة

فاجاب عنه وقال: إنما حارَّ التَّوَكُّلُ بِاسْتِيعَائِهِمَا حَالِ خُضْرَةِ الْمُوَكَّلِ، وهو
الاستيعاء، لأنَّما لو لمْ يَحْزَرْ السَّيِّئَةُ، بَطَّتْ بِعُدُودٍ وَالْقِصَاصِ، لأنَّ الْمُتَنَحِّقَ لَهُ
رَبِّمَا لَا يُحْسِنُ اسْتِيعَاءَهَا، فَلَا تُدْأَى اسْتِيعَايُهُ مِنْ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ؛ كَيْلَا تَصْغَحَ الْحُقُوقُ
وهذا في «شرح الأقطع» قال الشافعي: يجوز الاستيعاء مع عَيْبِ الْمُوَكَّلِ،
وهذا لا يصح؛ لأنَّه يُتَنَوَّقَى الْقِصَاصُ مَعَ تَجَوُّرِ الْعَمَلِ لظَاهِرِ، أَضْلُهُ: إِذَا ادَّعَى
لِقَبْلِ الْعَفْوِ، وَرَعِمَ أَنْ لَهُ يَبَّةٌ.

فإن قيل: حقُّ بَدْخِهِ^(١)، لَيْبَنُهُ، مجازاً أن يتوكل في استيعائه مع عَيْبِهِ كَالَّذِينَ
قَبْلَ، الدَّيْنُ لَا يَنْقُضُ بِالشُّبْهِةِ، وَيُمْكِنُ اسْتِدْرَاكُهُ بَعْدَ اسْتِيعَائِهِ، وَأَكْثَرُ الْأَحْوَالِ
أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الدَّيْنِ قَدْ أَبْرَأَ مِنْهُ، وَهَذَا^(٢) لَا يَنْتُجُ لِاسْتِيعَاءِ، وَالْقِصَاصِ
تَوَثُّرُهُ فِيهِ الشُّبْهُةُ، وَلَا يُمْكِنُ اسْتِدْرَاكُهُ بَعْدَ الْإِسْتِيعَاءِ، فَاخْتَلَفَا^(٣).

قوله: (وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة)، أي: حوار التَّوَكُّلِ بِثَبَاتِ

بدرمشتري [٥٣١]، والره لأكبر في الأملاك، بحكم، بروسى [١٥٥/٣]

(١) ينظر: النجاشي الكبير، للمؤلف، [٥١٧/٦] واليهود في فقه الإمام الشافعي، بدارين
[١٦٣/٢]

(٢) رفع بالأصل: «يدخل» والمثبت من: «ال» و«م»، «رجح»، «رفع»، «واحد»

(٣) ينظر: شرح محمد الدوري، للأقطع [٣٥٧/٣]

(وقال أبو يوسف: لا يجوز التوكالة بإثبات الحدود والخصص بإثباته
الشهود أيضاً) ومحمد مع أبي حنيفة، وفس مع أبي يوسف . . . وقيل هذا
الاختلاف في عيبه دون حضرته لأن كلام التوكيل يتقبل لدى التوكيل عند
حضوره^(١)

له أن التوكيل بنية وشبهة النية يتحرر عنها في هذا الباب كما في
نهاده على الشهادة وكما في الاستيفاء ولأبي حنيفة . . . أن الخصومة
شرط محض لأن الوجوب مضاف إلى الحناية والظهور إلى الشهادة فيجري
فيه التوكيل كما في سائر الحقوق، وعلى هذا الخلاف التوكيل بالحواب من
حاجب من عليه^(٢) . وكلام أبي حنيفة فيه أظهر لأن الشبهة لا تمنع الشفع، غير
أن نور التوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الأمر به

في غاية البعد

الحدود والخصاص.

قوله: (وكما في الاستيفاء)، يعني: قال أبو يوسف: التوكيل بالاستيفاء
بحدود والخصاص مع عيب التوكيل لا يجوز بالاتفاق، شبهة الساتر، يعني ألا
يجوز التوكيل بإثباتها أصلاً لهذا المعنى

قوله: (وعنى هذا الخلاف التوكيل بالحواب من حاجب من عليه)، أي إذا
وكل من عليه الحد أو الخصاص رجلاً بالحواب عنه، قال أبو حنيفة يجوز، وقال
أبو يوسف لا يجوز، وقول محمد مصطوف.

ولكن لا يصح قرار أبو يوسف عن موكله بأن قال: قتل موكلي القتل الذي
دعاه لوبي، لشبهة عدم الأمر بذلك، وإن كان التوكيل بالحواب صحيحاً على

دعاه من (ط) انحصار كأنه متكلم بعبه.

(١) في (ط) . . . عليه الحد والخصاص

وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم وهو قول لشافعي ولا خلاف في الجواز بين خلاف في المروم.

وقوله عليه السلام

مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم)، هذا بقطع القُدوري في «مختصره»^(١)، وقول الشافعي كقولهم^(٢)، كذا في «شرح الأقطع»^(٣).

قال صاحب «الهداية» [١/١٠١]: (ولا خلاف في الجواز، وإنما الاختلاف في المروم)، يعني، يجوز التوكيل بلا رضا لخصم بالاعتداف، ولكن لا يلزم الوكالة عند أبي حنيفة، وتدرج عنده

وفسره الشارحون بقولهم: ترتد الوكالة عنه برضا لخصم، واعتدافاً لا يرتد، يعني هذا يكون معنى قول القُدوري «لا يجوز التوكيل بالخصومة، إلا برضا لخصم»^(٤)، أي لا يلزم؛ إصلاً فلا سم للآزم على المروم؛ لأن الجواز من بوم المروم.

وذكر شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» في باب إيمان

(١) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

(٢) بظ «الموسم في المذهب» ص ٢٧٨، ٣ وفي نهج في فقه الإمام الشافعي لموي [٢١٢/٤] و«العرف شرح الوجيز» دار الفقي [٢٠٦/٥].

(٣) بظ «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/٣٥٧].

(٤) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

لَهُمَا أَنَّ التَّوَكُّيْلَ تَصَرُّفٌ فِي حَاصِرٍ حَقِّهِ فَلَا يَتَقَفَّ عَلَى رِصَا عِيَرِهِ
كَالتَّوَكُّيْلِ بِتَقَاصِيهِ الْإِدْنُورِ

أَوَكَايَةُ أَنَّ التَّوَكُّيْلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ بِعِيَرٍ رِصَا لِحَضْمٍ ضَحِيحٍ، وَلَكِنْ لِحَضْمٍ أَنْ
يُطَالِبَ لِمُؤَكَّلٍ بِأَنْ يَحْضَرَ سَفِيهِ رُبُحِيَّتٍ، فَلَا يَسْتَفْطِ حَقَّ لِحَضْمٍ فِي مُطَابَةِ الْحَضْمِ
بِالْجَوَابِ بِنَصِيهِ

وَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ أَعَالِمٌ فِي طَرِيقَةِ الْحِلَافِ: «لِتَّوَكُّيْلُ بِعِيَرٍ رِصَا لِحَضْمٍ
لَا يَقَعُ لَارِمًا، وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَابْنُ أَبِي نَعْمٍ لَارِمًا»^١
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ خِلَافٌ مَا نُسِبَهُمْ مِنْ طَوِيلِ أَلْفَاظِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ،
وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، وَالطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكِبَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلُ رَجُلًا
بِالْحَضْمَةِ فِي دَعْوَى بَدْعِيهَا، وَهُوَ مُقَسِّمٌ بِاللَّدِّ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ، لَا بَرَضًا مِنْ
خَضَمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَلَا يَقْبَلُ وَكِيلًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَائِبَةً
سَبْعَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، فَيُقْبَلُ مِنْهُ التَّوَكُّيْلُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ
وَالرَّحْلُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ يُقْبَلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاصِرِ وَلِغَائِبٍ مِنْ عَتَةِ
وغيرِ عَتَةٍ، وَكَذَلِكَ الرَّحْلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.
وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ: أَقْبَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي تَوْكُّيْلِهِ وَإِنْ سَجَّطَ الْحَضْمُ»^٢.
إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ لِحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بـ «الْمَحْرَدِ»: «قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ فِي رَجُلٍ

١ - ينظر «طريقه» للحلاف» للعلاء السمرقندي [ص/٤١٥]

٢ - ينظر «الأصل» المعروف بالمعصية [١١/٢٠٨ طبعة و. ا. ر. ه. ف. م. ط. ب.]

وَبِهِ أَنَّ لُجُوبَ مُسْتَحَقٍّ عَلَى الْحَضَمِ وَهَذَا بِمُتَخَصِّرُهُ، وَالنَّاسُ مُتَعَدُّونَ

فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنَّ

أَرَادَ أَنْ يُحَاصِمَ رَجُلًا فِي حَقِّ فِي مَالٍ، أَوْ فِي دَارٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُؤْكَلَ وَكِيلًا، أَوْ
سَعِيٍّ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْسَ مِنْهُ وَكَأَلًا وَهُوَ حَاصِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَائِبًا، أَوْ مَرِيضًا، فَتُؤْكَلُ
مِنْهُ وَكَأَلُهُ لَوْ كَلَّ لَسِيٍّ وَكَفَى فِي ذَلِكَ

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَسَيِّدِهَا حُلٌّ حُصُومَةً، وَهِيَ حَالَةٌ، أَوْ مَطْلُوبَةٌ،
فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنَّ ^١ يَفْسَ مِنْهَا وَكَأَلًا إِلَّا أَنْ تَحْضُرَ مَعَهَا، أَوْ تَكُونَ مَرِيضًا،
أَوْ عَائِبَةً ^٢، أَوْ يَكُونَ الْقَاضِي [يَفْصِي] ^٣ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ
مَعْتَدَّةٌ مِنَ الْخِيضِ، فَتُؤْكَلُ مِنْهَا وَكِيلٌ ^٤ إِلَى هَذَا لَفْظُ كِتَابِ «الْمَحْرَدِ».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ: لَا أَقْبَلُ وَكَأَلَهُ مِنْ حَاصِرٍ
صَحِيحٍ إِلَّا أَنْ يَرْضَى حَضَمُهُ بِدَنٍّ، فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُرِيدُ سَمَرًا، فَجَلَّتْ وَكَانَتْ، وَكَذَلِكَ
إِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى حُصُورِ الْمَجْلِسِ - أَعْنِي: مَجْلِسِ الْقَاضِي - مَعَ حَضَمِ
قَبْلَتْ رِكَاتَهُ، وَإِنْ أَبُو يُوْسُفَ: أَقْبَلُ وَكَأَلَهُ الْحَاصِرُ الصَّحِيحُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ
حَضَمُهُ، لِأَنَّ هَذَا أَرْفَعُ بَدَنِيٍّ» ^١ إِلَى هَذَا لَفْظُ الْحَصَّافِ وَلَمْ يَذْكُرْ هُوَ مُحَمَّدَ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، «وَيَسَّرُ لَهُ أَنْ يُؤْكَلَ فِي
حُصُومَةٍ سَعَةٍ، وَلَا فِي حُصُومَةٍ فِيمَا يُصَالُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَا مَنْ يُحَاصِمُهُ بِدَنٍّ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا لَا يَسْتَعِصِمُ بِحُصُورِ الْحُصُومَةِ، أَوْ يَكُونَ غَائِبًا عَلَى مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَيَالِيهَا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، قُبِلَتْ لَوْ كَذَلِكَ مِنْهُ فِي هَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِشَةَ، وَسَوَاءٌ
عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ رَأَى أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ قَيِّقُولَانِ: التَّوْكَالَةُ فِي ذَلِكَ
خَائِرَةٌ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا، رَضِيَ الْحَضَمُ أَمْ لَمْ يَرْضَ» ^٢ إِلَى هَذَا لَفْظُ الطَّحَاوِيِّ

(١) مَا بَيْنَ الْمَحْدِ قَبْلِ، سَقَطَ مِنْ (م)،

(٢) يَنْظُرُ «أَدَبُ الْقَاضِي» مَعَ شَرْحِ أَهْلِ الشُّبُهَاتِ لِلْحَصَّافِ [١٣٧: ٣]

(٣) يَنْظُرُ «مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» [ص/١٠٨]

في الحُصُومَةِ، فَلَوْ | ٥٨ ط. قُلْنَا يَدْرُومُهُ تَنْصَرُّ بِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رِصَاةٍ كَاعْتِدَالِهِ

﴿شرح الطحاوي﴾

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَاهِيُّ فِي «شرح الطحاوي»: «لَتُؤَكِّلُ فِي الْحُصُومَةِ عِدَّةُ أَبِي حَبِيبَةَ لَا يَجُوزُ، لَا بِرِصَاةٍ الْحَضَمِ، سَوَاءٌ كَانَ وَكِيلُ السُّدِيِّ أَوْ وَكِيلُ لَمْدَعْنِ عَلَيْهِ، وَلَا مِنْ عُذْرٍ، وَالْعُذْرُ سَهْرٌ أَوْ مَرَضٌ، وَيَسْوِي عَمْدُهُ أَنَّ كَانَ السُّوَكُلُ رَحْلًا، أَوْ مَرَّةً، بِكَرٍّ أَوْ نَيْبٍ، وَقَالَ صَاحِبُهُ تُقْلُ لَوْ كَلَهُ مِنَ الرَّحَالِ وَأَسَاءَ حَمِيْقًا فِي حَمِيْقِ الْأَحْوَالِ»

ثُمَّ قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: «وَقَالَ أَبُو أَبِي سَبِيحٍ تُقْلُ مِنَ الْكَرِّ، وَلَا تُقْلُ مِنَ النَّيْبِ وَلَا مِنَ الرَّحْلِ»^(١).

وَقَالَ أَبُو لَحْسٍ الْكُرْجِيُّ فِي «مختصره»: «لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ حَائِرَةٌ فِي حَمِيْقِ الْحُقُوقِ، أَلَّى يَجُوزُ اعْطَالُهُ بِهِ، كَانَ الْمُؤَكَّلُ بِدَلَّتِ الصَّلَاتِ أَوْ الْمَطْلُوبِ فِي قَرْبِ أَبِي يَرْسُفَ وَمَحْمَدٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو يَرْسُفَ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَصِ وَالْعَالِيَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ تُجَرِ الْحُصُومَةُ فِي دِيْنِهِ».

وَكَانَ أَبُو حَبِيبَةَ لَا يَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ حَاصِرٍ فِي الْبَصْرِ صَحِيحٌ، إِنْ كَانَ مَرِيضًا فِي الْمَضِرِّ، أَوْ عَثَرَ عَلَيْهِ فَبَلَ وَكَتَبَهُ | ٥٩ ط. فِي الْحُصُومَةِ، قَالَ مُسْنَى عَنْ أَبِي يَرْسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: لَا أَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ رَحْلٍ، وَلَا مِنْ رَأْفَةٍ بِكَرٍّ وَنَ كَانَتْ شَرِيفَةً، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ غَيْبَةٍ، وَقَالَ أَبُو يَرْسُفَ وَمَحْمَدٌ، دِيْنٌ حَائِرٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّلُ حَاضِرًا عِزٌّ مَرِيضٌ»^(٢) إِلَى هَذَا نَقَطَ الْكُرْجِيُّ

وَدَكَرَ شَمْسٌ لِأَنَّهُ الْبَتَّيْقِيُّ فِي «لشامل» فِي فَرْقِ «الميسوط» «لَا يَصْحُحُ لَوَكِيلٌ بِعِزِّ رِصَاةٍ الْحَضَمِ، وَعِنْدَهُمَا: يَصْحُحُ، إِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا، جَارًا».

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشجاهي [ق/٢٦١].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للفتودري [ق/٤١٠].

المُشْرِك إذا كانت أحدهما يَحْيَى الآخر .

في نهاية الباب

وقال في «كفاه» : «التوكيل بعير رخص الحضم - وإن كانت المؤكدة مرأة شريفة - لا يجوز إلا من غير مرض أو عتية عبد أبي حنيفة ^{رض} ، وعندهما يجوز .
وقال في «المختلف» و«الحضر» : «التوكيل بعير رخص الحضم لا يصح»
وقالا : يصح ، وهو قول ابن أبي ليلى»

وقال الإمام الدجيني في «تهذيب أدب القاضي» للحصاني : «قال أبو حنيفة لا أقبل وكالة إلا برخص الحضم ، وإن أورد سمرًا أو كان غريبًا لا يقدر على حضور مجلس القضي ، ثبت وكات

وقال أبو يوسف أقبله على كل حال ؛ لأنه أرقى للناس ، وقول محمّد مثل قول أبي يوسف»

وقال في «حلاصة الصاوي» : «التوكيل من غير رخص الحضم والموكّل صحيح مقبّل لا يصح ، وعندهما يصح - والفقهاء أجمعون كان يفتي بقولهما -

وقال شمس الأئمة الحلواني في «أدب القاضي» : «المفتي مُحَيَّر [١٧٨٦/٢] في هذه المسألة إن شاء أفتى بصواب أبي حنيفة ، وإن شاء أفتى بقولهما»

قال ^{رض} : «ونحن نفتي أن الرأي إلى القاضي ، وأمّا المريض والمسافر يصح توكيلهما ، وأبكر واليتيم والمسنن والدمي سوية في هذا ، وقال مشايخ في المُحَدَّرَة ^(١) : يصح من غير رخص الحضم ^(٢) .

(١) هو «الكفاه» من مختصر شرح الفوري لشمس الأئمة ، سماعيل بن الحسين النيهي ، المسمى سنة ١٤٠٢ هـ . وقد تقدم التعريف بذلك

(٢) ينظر «مختص الرواية» لأبي الفيت السمرقندي [١٧٣٣/٤] .

(٣) المُحَدَّرَة هي السلاسل للحذر - وهو بشر - يكرّأ كانته أو كَيْتًا ولا يراها غير المحارم من الرجال ، وإن خرجت بحاجة ينظر «معجم لغة الفقهاء» ١/١١٥ ص

(٤) وأخبار قرية الحويبي واسمها وصدر شريفة وأبو الفضل الموصل ، ورجح دليله في كل

في غيبة البيان

وفي «أدب القاضي» لشمس الأئمة الحنوبية: «المرأة التي تحرّج في حوائجها ليست بمختدرة»^(١). إلى هنا لفظ «خلاصة المساوي»

والظاهر من هذه الروايات بدل على رأي جوار التوكيد عند أبي حنيفة بلا رضا الخصم، لا من عذر.

وقال في «شرح الأقطع»: «فأما المرأة التي لم تحجر عاداتها بالحنوح، ولا حضور مجلس الحكم، فكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: يجوز لها أن تؤكل، لأنها لم تألف خطاب الرجال، فإذا حصرت مجلس الحكم امتنعت، فلم تطيق بحجتها، نسخها بذلك ضرر، فسقط (١٠٠٠) عنها الحضور، فحار لها أن تؤكل»^(٢).

ثم قال: قال الشيخ أبو بكر «وهذا شيء استحسنه متأخرون من أصحابنا، بآثار طاهر الأصل، فيقتضي خلاف ذلك».

ثم وجه قولهما طاهر، وهو أن التوكيد بالحضومة تصرف من المؤكل في حق نفسه، فيصح بلا رضا الخصم، كما لو وكل في سائر حقوقه من إماء الدين واستيعابه، ولأن عبداً لله، وكل عبداً بالحضومة^(٣)، ومن يقل عنه استرضاء الخصم.

ص، أما قولهما به أحد أبو القاسم الصغير وأبو العيث، وفي «قارى العنابي» أنه لم يجد، وفي «مختار الوارد» لصاحب «الهدية» والمحدث في هذه المسألة أن القاضي قد علم التفتت من الأبي يعلى مؤكلاً من عمر رصده، وإذ علم أن المؤكل قصد إضرار خصمه لا نفسه، اهـ ومثله في «مصحح عن شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحنوبية»، وفي «الحقائق» وإليه عن الأورجندي، كما في «التصحيح» ملحق وفي «الدرر» وعنه مؤيد متأخرين بنظر «المسودة» [٥١٩]، «تبين للحقائق» [٢٥٥/٤]، «التصحيح وشرح» [٢٧٢]، «فتح القدير» [٥٠٧/٦]، «درر الحكام» [٢٨٢/٢]، «فتح باب العدة» [١٥٤/٣]، «باب شرح لكتاب» [١٣٨/٢]

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٣٠٢/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٥٧/٢].

(٣) معنى تحريره قريباً

ولأبي حنيفة رحمه الله ما روى أصحاب أبي كُهم: في حديث أم سلمة عن النبي ﷺ «إِذَا بَتَلِي أَحَدُكُمْ بِالنِّسَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَخْرَجِ وَالنَّظَرِ» (١).

وقد تعلّى لنا ولأه القضاة «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر» (٢).

بيان أن القاضى لما كان مأموراً باستنوية من الخصوم لم يجوز أن يقرر أحد الخصمين، ويشدد الآخر، فلم يجز لتوكيل بالخصومة بلا رضاء الخصم، ولأن الخصومة حق يحتل بحيلاب من يتولاه، فلا يجوز بغير رضاء الخصم كاتقاية بالدين، ولأن الجواب حق للمدعى على المدعى على وجه يطلب بطلبه، ويترك تركه، وهو الذي سبغ به على لخصوم، وهذا آية كونه حقاً لعدد، وفي التوكيل نقل هذا الحق إلى الغير على وجه لا يخرى عن النص، بصاحب الحق؛ لأن الناس متفاوتون في الخصومات، وفي جواب الخصومات، فرت إسباب بصور الناحيل بصورة الحق، ورت إسباب لا يملكه بشيئة الحق على وجهه، فاحتمل أن التوكيل متى له حديق في الخصومات، فيتصور بذلك الخصم، فيشترط رضاءه.

وللدليل على تفاوت الناس في الخصومات: قول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ مَالِ أَحَبِّهِ، فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ مَالِي» (٣) ذكره في «أدب القاضي» و«الأسرار» أيضاً.

(١) مسمى بحريته

(٢) مسمى بحريته

(٣) مسمى بحريته

محلات المريض و المسافرين ؛ لأنَّ الحُجُرات غير مُستحقَّ عَينَهما مُبَايَته . ثم كما
يرمى استوكيل عَندَهُ من المسافرين . يلزم إذا أُرِدَ النَصْر ، التحقُّق لَضرُورة .

وحدث مالك في كتاب الأقبص من «الموطأ» عن هشام بن عروة، عن
أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة رُوحِ النبي ﷺ، أن رسول الله
ﷺ قال: «إِنَّمَا أَمَّا بَشَرٌ، وَإِنِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ إِذَا يَكُونُ أَحَدُكُمْ
مُخْتَبِئًا مِنْ بَعْضٍ، فَاقْصِي لَهُ عَلَى بَخْوٍ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَصَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ
أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»

نوله: (مخلاف المريض والمسافر)، متصل بقويه: (إلا أن تكون المؤكل مريضاً أو عايناً)، يعني: يجوز لتوكيل حبيب بلا ريب انحصار، نعزم وحبوب الجواب عليهما لقبحهما، أحدهما [١٨٦] بالمريض، والآخر بالعيه، وهذا لأن لحواب لونه يشقظ عنهم لرم الحرج، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ

قوله. (ثم كما يلزم التوكيد عنده من المسافر : يلزم : إذا أراد السفر : لتحقيق
الضرورة).

قال قاصي حان في «فتاواه» : لكن لا تصدق أنه تريد السفر ، وانقاصي ينظر
إلى عُدو سفره ، ويأل عثمان تريد أن يخرج معه ، فيسأله عن رُحلاته ، كما في نسخ
«إحارة» ، يعني : إذا أراد المتأخر فتحها بعذر السفر ، فيصحب قوله : أريد

حاجه ثالثه هي العلم طاروسه التي مضى لروزي (١٥٩٢) ، وسجدي في كتاب الحق
بابا الا غصب جارية فرحم انها كانت ، فتصلي بقيمة جارية العيت ، ثم ، خدام صاحبها ، فهي له ،
ويروى فيه ، ولا يكون بعده بعد ر. ٦٥٦٦ ، وسمي في اصلحه في كتاب لافيه باب
حكمه بالعلم والحق بالعلمه | ر. ١٧١٤ وغيرهم من ماضي كتاب في علمه عن
سجدي في علمه ، عن ثم علمه .

وَنَزَّكَاتِ الْمَرْءِ مُحَدَّرَةٌ لَمْ تَخْرُ غَادَتُهَا بِالرُّبُوبِ وَحُضُورِ مَخْبِيسِ الْحُكْمِ قَبْلَ
الرَّايِ: يَتَرَمُّ التَّوَكُّيلُ بِأَنَّهَا لَوْ حَصَرَتْ لَا تُنْكِبُهَا أَنْ تُطَوَّقَ بِحَقِّهَا بِحَبَائِهَا فَيَتَرَمُّ
تَوَكُّيْهَا

قَالَ: وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ

قوله عليه السلام

لِسَفَرٍ لَا تُكْتَبُ الْعُذْرُ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ الْآخَرُ، لَكِنْ يَسْأَلُهُ فَيَقُولُ: «فَصِي» مَعَ مَنْ
تُرِيدُ الْحُرُوجَ؟ ثُمَّ يَسْأَلُ رُفْقَتَهُ، إِنْ قَالُوا: «مَنْ» تَحْتَقُّ الْعُذْرُ، وَهُوَ السَّفَرُ فِي شَيْءٍ
لَا خَدَرَ، فَكَمَا هُوَ كَذِبٌ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى»

قَوْلُهُ: (قَالَ الرَّايُّ)، أَرَادَ بِهِ، أَبُو بَكْرٍ الْحَضَّاصُ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّايِ،
رَهُو صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَ«أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»، وَهُوَ
تَمَتَّتَ رِيَاسَةً لِصَاحِبِ أَبِي حَبِيقَةَ بَعْدَ الشَّيْخِ أَبِي أَحْمَسٍ الْكُرْجِيِّ، وَكَانَتْ
وَلَادَتُهُ سَنَةَ حَمِصٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ)، أَيُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّايُّ

وَفِي كِتَابِ لَوْ كَذَلِكَ بِعَلَامَةِ التَّسِيرِ^(١) فِي «وَاقِعَاتِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ»: «مَرْءٌ لَا
تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ، فَوَكَّلْتُ وَكَيْلًا بِالْحُصُوفَةِ، فَوَحَّشْتُ عَلَيْهَا، لِيَتَمَيَّنَ إِنْ كَانَتْ مَقَرًّا
لَا تُغْفَرُ بِالْحُرُوجِ مِنْ بَيْتِهَا، وَمَحَاطَةُ الرِّجَالِ فِي الْحَوَائِجِ، يَتَمَتَّتُ الْحَاكِمُ إِلَيْهَا
ثَلَاثَةً مِنَ الْعُدُولِ يَسْجَلُهَا أَحَدُهُمْ، وَيَشْهَدُ الْآخَرَانِ عَلَى تَمَيُّنِهَا، أَوْ تُكْرَلُ»

(١) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٧٦].

(٢) ينظر: «مدافع المصانع» [٢٢٦]، «الاحكام» [١٥٧٢]، «لبحر الرائق» [١٠٤٧].

(٣) يعني ر «علامة التيسر» مما مر به الصدر الشهيد في كتابه «اعتقادي الكبرى» من كتاب «دور أم
مدفونة» هكذا نُسِخَ عليه الصدر الشهيد في حياجة كتابه ينظر «الفتاوى الكبرى» = «الوقائع» = «سعد
الشهيد» [ق/٣ ب] مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - - - (رقم المجلد ١٠٨٦) [١٠٨٦]، «الكتاب الطاهر»
بحاجي خليفة [٢/١٢٢٨].

قال ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام؛ لأنَّ الوكيل يعلِّق التصرف من جهة الموكَّل فلا بُدَّ أن يكون الموكَّل ذلكا يملكه من غيره

﴿في عامة مسائل﴾

قوله (قال) ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام)، أي: قال القُدوري في «مختصره»، ونمَّنه فيه «والموكَّل ممن يعلِّق بعنْد رِيقَصِدْه»^(١)، ثمَّ إنَّ شرط في لَوْكِيَّة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، لأنَّ الوكيل يستفيد بالتصرف من الموكَّل، فإذا كان لا يملكه^(٢) الموكَّل سببه لا يملكه الوكيل

قيل: لا يستقيم هذا الشرط إلا على مذهب أبي يوسف ومحمد؛ لأنه لو كان شرط الوكالة أن يكون الموكَّل مالكاً للتصرف على مذهب أبي حنيفة، لم يحُرَّ أن يوكَّل مسلم لدُني يبيع خمر، أو شرايين، وهو جائز على مذهب أبي حنيفة، مع أن المسلم لا يملك التصرف به.

فعلَّم أنه يسرَّ شرط [١٥١] على مذهبه، من الشرط عليه أن يكون الموكَّل مالكاً لملك التصرف الذي وُكِّل به.

ولهذا لو قال كلُّ عتيد لا يحور للموكَّل أن يشره بعبه لا يحور للموكَّل أن يشره له، كما لو وُكِّل يبيع الدَّم والميتة

قلنا: ينقصر هذا الكلُّ بعنْد لصرف، فإنه لا يحور بموكَّل أن يشره بعبه بكون عتيد، ومحور للموكَّل أن يشره، وكذلك المحاكم لا يحور أن يخرجه بعبه، ويحرر أن يخرجه له غيره.

(١) يحد «مختصر القُدوري» [١٥١]

(٢) وقع بالأصل «لا يملك». ولعلَّت من: «أن»، «وأم»، «وأن»، «ووقع»، «واضح»

وَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْعَقْدَ وَيُقْصِدُهُ لِأَنَّهُ بِمَوْمٍ مَقَامُ الْمُوَكَّلِ
فِي الْعِبَارَةِ فَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَارَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ ضَبِيًّا لَا يَفْعَلُ إِذْ
مُخْتَوًى كَدِ الْوَكِيلِ صَلَا

﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾

وَلَقِيْسٌ عَلَى الْإِثْمِ وَلَقِيْنَةُ صَعِيْبٌ لِأَنَّ أَهْلَ الدُّعَى لَا يَفْعَلُونَ مَالًا وَلَا
يَسْبِكُ الْوَكِيلُ بَصْرَتَهُ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مَالٌ

قُلْتُ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرَطَهُ الْقُدُورِيُّ يَسْتَقْسِمُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُلِّ وَنَحْوِهِ
حَصْرُ هَذَا الْمَقَامِ الْإِسْتِغْنَاءُ عَلَى مَذْهَبِهِمَا لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ كُنْهَ كَلَامِ الْقُدُورِيِّ إِذْ
مُضْمُونُ كَلَامِهِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَهُ شَرْطٌ فِي الْمُوَكَّلِ وَشَرْطٌ فِي الْوَكِيلِ
فَالْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ وَيُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ.

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ

وَمَعْنَى ١٨٧ قَوْلُهُ (أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ) أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ
شَرْعًا فِي حَسْرِ التَّصَرُّفِ بِفَعْلِهِ نَحْوُهُ بَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَادِعًا عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ
التَّصَرُّفِ وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ الْمُسْلِمِ الدُّمِّيِّ فِي الْحَمْرِ وَالْخَمْرِ بَيْعًا
أَوْ شِرَاءً لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لِمُوَكَّلٍ عَاقِلٍ بَادِعٌ لَهُ وَلَايَةٌ شَرْعًا فِي حَسْرِ التَّصَرُّفِ لَا فِي
كُلِّ الْأَهْرَادِ عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ التَّصَرُّفِ فَمَا تَصَرَّفَ بِوَلَايَتِهِ.

وَالشَّرْطُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ الْبَيْعَ وَيَقْصِدَهُ - حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ بَيْعًا
وَهُوَ الدُّمِّيُّ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَعْنَى بَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَيَقْصِدُهُ فَصَحَّ الشَّرْطُ إِذْ عَلَى
مَذْهَبِ الْكُلِّ وَاحْتَمَلُ اللَّهُ نَدَى هَذَا لِهَدِّ وَمَا كُنَّا لِهَيْدِي لَوْلَا أَنَّ هَذَا اللَّهُ

وَنَحْوُهُ شَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ تُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ أَحْصَرًا عَنْ التَّوَكِيلِ إِذْ
وَكُلِّ عِبَةٍ حَيْثُ لَا يَصْحَحُ تَوْكِيلُهُ بِمَا وَكِّلَ بِهِ إِلَّا بِدَا أَصْلَ لَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ يُجِبُّ دَلِيلٌ
وَعَنْ وَكِيلِ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ مُوَكَّلِهِ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَقْدِ - وَهُوَ الْمَنْفَعَةُ - لَا يُلْزِمُ

وإذا وكل الحر المانع، أو المأدون مسيها، جرد؛ لأن الموكَّل مابث
للتصرف والتوكيل من أهل العارية

غاية البيان

وكس، بل يلزم الموكَّل، ولهد لا يملك توكيل ما يشاء مبيع، ولا يملك
توكيل ما يشاء الثمن.

وقيل هذا احتراز عن الصبي المخجور، وبعد المخجور فونهما قد اشترى
نبت لا يملكه، فلا يصح توكيلهما أبدا، وهذا هو الأصح من الأقوال.

وأما شرط أن يغفل العقد؛ بأن يعرف أن النفع مابث للذليل واشترائه
حاش، وعرف العن اليسير ١٠١، ١٠٢ من لفاش، لأنه قد سم يغفل ذلك، كالصبي
الذي لا يغفل، والمخجور الذي لا يغفل لا تصح وكثهما؛ إذ لا يتعلق بموكلهما
حكم، وليس لهما قول صحيح.

وأما شرط أن يقصد العقد احترازاً عن الهول، يعني، أن من شرط لو كالة
أن يهرن التوكيل في البيع والشراء

قوله، (وإذا وكل الحر المانع، أو المأدون مثلها، حار)، وهذا لفظ نفوري
في «مختصر»^(١)، وكان ينبغي أن يقيد بالعاقب أياً، لأن المخجور إذا وكل غيره؛
لا يصح، وكأنه إنما لم يقيد بذلك بناءً على العاقب، لأن عاقب أحوال الحر البالغ
أن يكون عاقلاً، وكونه محتوناً نادراً.

وأما أطلق المأدون؛ حتى يشمل العبد والصبي الذي يغفل نفع و لشراء إذا
كان مأدوماً له في التجارة؛ لأن توكيل الصبي المأدون غيره جرد، كسائر تصرفاته،
بحال إذا كان الصبي محجوراً، حيث لا يحور له أن يوكل غيره.

وأما جاز توكيل الحر العاقل المانع، وتوكيل المأدون؛ لو حود شرط لو كالة،

وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما؛ لأن المصبي من أهل العدة إلا
ترى أنه ينفذ تصرفه بدون ريد، والعقد من أهل التصرف على نفسه ملكة
وإن لا يملكه في حق المولى، والتوكيل ليس تصرفاً في حقه إلا أنه لا يصح
منهما لزوم لفظة

في غاية البيان

وهو أن يكون لموكل مالكا للتصرف بولاية شرعية، والتوكيل ممن تغفل لبيع
والشراء ويقصده، وقد رُحِدَ شرط والمانع مستتب، تحقق الحكم، وهو صحة
الوكالة، وكذلك يجوز لوصي^(١) أن يوكل

ولهذا قال في «الشامل» في قسم «المسوط» «الوصي أن يوكل، لأنه
يتصرف بولاية كالأب».

قوله (وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما)، هذا يعطى المدور في «مختصر»^(٢)
قال في «شرح لأقطع»^(٣) «أول الشارعي لا يجوز توكيل المصبي»^(٤)
وجه قوله أنه غير مكلف، فصار كالمخوِّب.

ولما تبين من أهل العدة؛ لأن كلاهما شئ عن معنى مفهوم، فصح
توكيلهما كالباع، وانخسرت بين ذلك؛ لأنه لا يقصد بيع، فصار كالباعل،
فلم ينعقد بيعه

(١) من «ع»، «م»، «ن».

(٢) ينظر «مختصر القنوي» [ص/ ١١٥].

(٣) ينظر: «شرح مختصر القنوي» للأقطع [د/ ٢٥٧].

(٤) ينظر «مختصر» في هذه الآية الشارعي القنوي [٢١١: ٢]. وروضة الطالبين للسوي [٢٩٩: ٢]

والنجم الوهاج في شرح المنهاج للشمس [٢٧: ٥]

أما العنق لقصور أهله والعنق لحق سنده فتأزم العنق

وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البيع ثم علم أنه مبيع
أو مختون به صار البيع لأنه دخل في العقد على رخصته بعين العرف،
فإذا ظهر خلافه يحوّل كما إذا عثر على عيب

في كتاب الوصايا ٢٢

وفي عترة عبارة العنق بفتح مضمّ له، مضمّ، أي ختمه واحشاشه، وهذا
لأن الأدبي ٢٢٤٧، صار من مائر الحيوانات بالفتح، فمضمّ كلامه؛ كذا يعلم
إنه بالهبة، ولقد مالكت للتصريح على مضمّ، لكنه مكلفاً، إلا أنه لا يملك
لتعرف في حق مولاه؛ كذا يعلم التصريح به، ولهذا لا تنقذ العهدة لحق سؤلن،
وكذا لا يلحق العهدة العنق؛ لأنه ليس بأهل للتصريح؛ فتصور ولايته بعد التبرع
فإذا صار توكيلهما ٢٢٧١، ولم يلحق العهدة بهما؛ لحقت العهدة بتوكيلهما؛
لأن أكثر الناس إليهما، حيث انتفع بقصرهما

قال في «شرح الأقطع»: «وروي عن أبي يوسف أن المشتري إن علم أن
بائعه صبي، أو مخجور عليه، لم تعلق الخوف به، وإن لم يعلم ثم علم ثبت
جواز له؛ لأنه إذا لم يعلم؛ فظاهر أنه دخل في العقد على أن حموه تعلق
بالمعاق، وإذا لم يكن كذلك؛ صار بمنزلة عيب، فيكفّ به الخيار»^١

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «الوكيل يبيع دكان صبيّاً، إن كان مأدوباً،
ببعدة عينه استخساناً، وإن كان محجوراً؛ فعلى الأمر، وكذلك في بعد
مخجور»^٢

قوله: «كما إذا عثر على عيب»، والعام: عدم الرضا.

(١) ينظر: شرح مختصر القندري، للأقطع [ق/٣٥٨].

(٢) ينظر: خلاصة الفتاوى، للبحراني [ق/٣٥١].

قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه الوكيل
إلى نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل.

في نسخة أخرى

قوله (قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه
الوكيل، أي نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل)، أي
قال القُدوري في «مختصره»، وبعثه فيه: «فَيَسْمُ الْمُبْع، وَيَقْبَضُ الشَّيْءَ، وَيُطْبَقُ
يَا شَمْسُ، دَا شَرَى، وَيَقْبَضُ الْمُبْع، وَيُخَاصِمُ فِي الْعَيْبِ»^(١)

وقال في بعض نسخة «ويعقد بدي يعقده»^(٢)، أي حس العقد

وقال في الشرح لأقطع^(٣): «قال الشافعي الحقوق تتعلق بالوكيل»^(٤).

وحه قوله أن حكم العقد - وهو بطل - يقع بالوكيل، فكذلك ما كان حقه
للموكل، لأن حق لطلب تعاليمك، فصدر الوكيل في استيعات، كوكيل في
النكاح، وكالرسول.

ولما أن الوكيل هو العاقد، وقد أضاف العقد إلى نفسه، وهو من يرون
لصنانه بعقده، لأنه حر مكلف، فتعلق الحقوق به، ولعده عنه كعقد نفسه،
ولا يلزم انصبي لمخجور، والعبد المتخجور إذا صار وكيل، حيث لا يلزمهم

(١) بصر المختار القُدوري (ص ٥١)

(٢) لم يظهر بعد اختلاف في شيء من شرح المختصر القُدوري في شيء من أدب، ولا جد، ثم
شروح خواهره، والزهدي، وأبي عبد الأقطع، والكافوري، وهذه تدبر لأشعبي، وكلها
محصلة، ولا في «جوهر البيرة شرح القُدوري» نسخة [٢٩٩١] وفي لباب في شرح
لكتاب اللباني [١٠٢]، ولا في «خلاصة لدلائل شرح القُدوري» بحكم بيان الوكيل
[٤٩٢/١].

(٣) بظرة: «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [٣٥٨/ق].

(٤) بظرة: «الهدى في فقه الإمام الشافعي» (ص ٢٢٢) و«روضة الطالبين» (ص ٢٢٢)
[٣٢٧/٤]، و«اسم النواحي في شرح المنهاج» (ص ١٠٥).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَتَعَبُّ بِمُؤَكَّلٍ، لِأَنَّهُ لَخُفَوُ زَمْعِهِ بِحُكْمِ التَّصَرُّفِ،

﴿عَنْهُ بَيَانٌ﴾

الْعَهْدُ دَفْعًا لِمَصْرُورٍ، كَمَا تَتَأَقَّلُ هَذَا، وَلَا يَرْمُ لِدَافِي وَاسِعِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ
لِقَضَائِهِمَا ثَبَاتِي لِقَضَاءٍ؛ لِأَنَّهُ بِصِيرٍ حَقْمًا، فَلَا يَصْغُ مَعَاءً مَحْضَمٍ
وَأُورِدَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالَ وَجْهًا فَقَالَ:

«إِنْ قِيلَ: انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بِجَوْرِ لَوْكُلِهِ اِعْدَالُهُ بِهِ، فَجَازَ لِلْمُؤَكَّلِ أَنْ
يُطَالَبَ بِهِ، أَضْلُهُ: سَائِرُ الْحُقُوقِ

قِيلَ: لَا تُسَمُّ أَنْ انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بَلْ هُوَ لِلْوَكِيلِ، سَعَتْ بِهِ حَقُّ الْمُؤَكَّلِ،
وَهَذَا تَحَوُّرُ التَّرَاءُفِ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُعْطَلُ بِالنَّهْيِ الْمُفَصَّلِ الْوَكِيلُ، وَإِنَّمَا لَهُ
الْمُطَالَبَةُ عِنْدَ حُكْمِ عَقْدِهِ، وَهَذَا نَوْ عَزَمَ الْمُؤَكَّلُ عَنْ لِعْطَالَةِ لُجْمَعِرِلَ، وَسَائِرُ
الْحُقُوقِ بِجَلَالِ دَلِيلٍ»^(١).

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» «حَقٌّ يَقْتَضِي فِي الْبَيْعِ لِلرَّكِبِ، وَنَوْ مَصْرُ
الْمُؤَكَّلِ صَحَّ. وَقَالَ: هَذَا فِي غَيْرِ التَّصَرُّفِ، أَثَرُ فِي التَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ قَنْصُ
الْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْعَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ» وَبَعْدَهُ عَنْ آخِرِ صَرْفِ «الْكَافِي» مِنْ شَرْحِ
الصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» أَيْضًا «الْوَكِيلُ مَا دَامَ حَيًّا وَإِنْ كَانَ عَائًا، لَا
تَتَقَبَّلُ الْحُقُوقُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا «ادَّكَرَ الْقَضِيَّةُ أَنَّ الْوَكِيلَ يَنْتَهِجُ إِذَا مَاتَ عَنْ وَصِيٍّ؛ فَالْحُقُوقُ
تَقَبَّلَتْ إِلَى وَصِيَّتِهِ دُونَ الْمُؤَكَّلِ، وَوُجُودَاتُ وَلَمْ يُوصِ بِرُفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْقَاضِي بِتَنْصِيصٍ
وَصِيٍّ، وَهَذَا ٢٨٨/١ قَوْلُ بَعْضِ مَتَابِعِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَقَبَّلُ إِلَى مُؤَكَّلِهِ وَلَا لِمَا

(١) ينظر: الشرح موجز القدوري «للأنطع» [٢٥٨/ق]

(٢) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصمد الشهيد [١٥٨/ق]

وَالْحُكْمُ هُوَ الْبَيْتُ يَتَعَلَّقُ بِالْمُؤَكَّلِ

فَبَصَّ الشَّيْءُ^(١) وَفِيهِ عَنِ تَجْرِ ابْنِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهَادَاتِ «الْجَامِعِ» .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْءَ خَتَمَ فِي أَنْ الْبَيْتَ يَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ بِالشَّرَاءِ ثُمَّ يَتَعَلَّقُ مِنْهُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَتَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ ابْتَدَاءً ؟

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو لَحْسَنِ الْكُرْجِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ بِالْأَوَّلِ ، وَبِهِ دَهَتْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ اخْتِيارُ قَاصِي حَالٍ ، كَذَا فِي «الْمَحْزُورِ»^(٢) .

وَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ بِالنَّاسِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالُوا ، إِنْ الْبَيْتُ يَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ ابْتَدَاءً ، وَاسْتِثْنَاءً مَوْجِبًا حُكْمَهُ لِلْمُؤَكَّلِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَكَّلَ قَدْ مَقَامَهُ فِي ثُبُوتِ الْبَيْتِ لَهُ بِالتَّوَكُّلِ السَّاقِي ، فَيَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ عَلَى وَجْهِ إِحْلَافِهِ عَنِ الزُّكْرِ ، كَالْعِدِّ ثَقُلَ لِهَيْئَةٍ وَالصَّدَقَةُ بِضَطْطٍ ، فَيَقَعُ الْبَيْتُ فِيهِ بِمَوْلَاهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْلَافِ . وَإِلَيْهِ دَعَتْ صَاحِبَةُ «الْهِدَايَةِ» بِقَوْلِهِ (هُوَ الصَّحِيحُ)^(٣) .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّعْرِيَّةِ»^(٤) قَالَ^(٥) شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحِييُّ ، قَوْلُ أَبِي طَاهِرٍ أَصَحُّ^(٦) .

(١) ينظر: السابق .

(٢) لكنه يعني به التحرير في شرح الجامع لكثير من جمال الدين أبي المعتمد محمود بن أحمد بن حمد السيد النقيي الحنفي المعروف بالحصيري (المتوفى سنة ٦٣٦هـ) سطر «عبدية العارفي» لبيضاوي [٤٠٥/٢] .

(٣) قال ابن الهمام وإن قال هو لصحيح ، لأن المؤكِّل إذا اشترى مكوَّحه أو مربو لا يصد السكاح ولا يعتق عبده ، ولو لم يثبت له الملك لما كان كذلك . ينظر «فتح القدير» لابن الهمام [١٧٨] .

(٤) الذي في «الفتاوى الصعريَّة» والذي شمس الأنمة السرخسي ، وقول أبي طاهر أصح ينظر «الفتاوى الصعريَّة» للمصدر الشهيد [١٦٩/١] .

(٥) سطر «الفتاوى الصعريَّة» للمصدر الشهيد [١٦٩/١] وهو مختار من إهمام كما في «فتح القدير» [١٧٨] ، «الجمهرة النيرة» على مختصر الفتاوى [٣٠٠/١] .

وقول الشَّعْبِيّ كَقَوْلِ أَبِي حَاضِرٍ كذا في «شرح الأقطع»

مَكَدَّ تَوَابِعُهُ وَصَارَ كَالرَّسُولِ وَالْوَكِيلِ بِالْكُحِّ

وَلَمْ أَنْ الرُّكْبَانَ مَوَالِيقَهُ حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ انْعَقَدَ يَقْرُومُ بِالْكَلَامِ ، وَصِحَّةُ عَدْرِهِ
تَكُونُهُ أَدَمٌ وَكَذَا حُكْمًا ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِبِي عَنْ إِصْدَاقِهِ نَعْدِي إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَلَوْ كَانَ
سَمِيرًا عَنْهُ لَمْ اسْتَعْنَى عَنْ ذَيْبِ كَالرَّسُولِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ أَصْلًا فِي
الْحُقُوقِ فَتَعَلَّقَ بِهِ زِلْهَذَا قَدْ فِي الْكِتَابِ (بُسْتَمُ لَمَسِيعَ وَيَضَعُ الشَّمْسَ وَيُطَالِئُ

فِي خَاتَمَةِ الْبَسَامِ

وَجُوبُ نَوْبِ أَبِي طَاهِرٍ أَنْ يَفُودَ الْبَيْتِ يَحْتَاجُ إِلَى مِلْثِ مَسْتَقَرٍّ دَائِمٍ ، وَمِنْ
لَوْكِلٍ غَيْرِ مَسْتَقَرٍّ وَلَا دَائِمٍ فِيهِ ، أَلَا نَرَى أَنَّهُ يَرُودُ عَنْهُ فِي ثَانِي الْحَالِ ، وَيَتَقَبَّلُ إِلَى
لَمُؤَكَّلٍ بِاعْتِبَارِ الرُّكْبَانِ السَّابِقَةِ ، كَمَا قَالَ فِي «الرِّيَادَاتِ» ، فَمَنْ تَزَوَّجَ نَهْدًا ، ثُمَّ خَرَّ
عَلَى رَقَبَتِهِ ، فَاجْزَى مَوْلَاهُ ، فَإِنَّهُ نَصِيرُ الْأَمَةِ مَهْرًا لِلْمَحْرَةِ ، وَلَا يَكُنُّ السَّكَّاحُ وَرَدَّ
تَبَتِ الْمِلْثُ لِلرُّوحِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ يَكُنُّ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ ، حَيْثُ تَتَمَلُّ مَعَهُ ابْنُ الْمَحْرَةِ ، فَكَذَلِكَ
هَذَا .

قَوْلُهُ (وَصَارَ كَالرَّسُولِ) ، أَيُّ صَارَ لِمُؤَكَّلٍ فِي عَدَمِ تَعَلُّقِ الْحُقُوقِ بِهِ .
كَالرَّسُولِ فِي الْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِهِ

صُورَةُ إِرْسَالِ الرَّسُولِ أَنْ يَقُولَ لِبَيْعٍ بَيْعْتُ عَدِي هَذَا مِنْ فُلَانٍ الْعَانِي
بِأَمْرِ دَرَاهِمٍ ، فَاذْهَبْ يَا فُلَانُ فَقُلْ لَهُ : وَدَعْتَ الرَّسُولَ فَاحْبِرْهُ بِمَا قَالَ ، هَذَا
الْمُشْتَرِي فِي مَحَلِّهِ ذَلِكَ . امْتَرَنْتُ ، أَوْ قَالَ : قَبِلْتُ ، ثُمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا ، كَمَا يَكُونُ
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ أَصْلًا) ، أَيُّ إِذَا كَانَ الرُّكْبَانُ عَاقِدًا حَقِيقَةً
وَحُكْمًا ، كَانَ أَصْلًا فِي الْحُقُوقِ (فَتَعَلَّقَ بِهِ) ، أَيُّ تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِالرُّكْبَانِ .
قَوْلُهُ : (فِي الْكِتَابِ) ، أَيُّ : فِي «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» .

بأنفس إذا شترى، ويقتصر الشيع ويحصم في الغيب ويحصم فيه؛ لأن
 كَر ذلك من الحقوق ولَمَلْتُ ٥٩، يَشْتُ بِمُؤَكَّلٍ خلافة عنه، اغتبراً للتوكيل
 السابق كالعقد تنهت وبضطاء هو الصحيح

قال رحمه الله: وفي مسألة العيب تفصيلٌ مذكورة إن شاء الله تعالى

قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن دم
 أحمد: فإن حقوقه تعلق بالمؤكل دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بما له من الوكيل

قوله: (خلافة عنه)، أي: عي ١٠٨٨ طأ الوكيل

قوله: (كالعقد تنهت وبضطاء)، أي: نفس لهنة

بغني تثبت المملك للمؤكل على وجه الخلافة عي لعقد بعقده وفنصه

قال الكرخي في المختصره: في اجز كتاب الهنة: «إذ وهب رجل لعبد زحج
 هبة، فالصواب بي العبد، فإن قبل وقصص، صحب الهنة، وكان المملك للزحج، ولا
 يجوز قول القوي ولا قصه، كان على العبد ذين أو لم يكن» ١٠٨٩ إلى هـ لفظ
 بخرجي.

قوله: (هو الصحيح)، أي: ثبوت المملك للمؤكل خلافة عي الوكيل هو
 الصحيح، وهذا احرار عن قول أبي الحسن الكرخي، وقد مر بيته.

قوله: (وفي مسألة العيب تفصيلٌ مذكورة)، بغني: أن الخسوة في الغيب
 للوكيل وعيه، ولكن فيها تفصيل ١٠٩٠، سيذكر في الباب الذي بعده هذا عند
 قوله: (وإذا اشترى الوكيل، ثم اطلع على عيب).

قوله: (قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن
 دم أحمد: فإن حقوقه تعلق بالمؤكل دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة تسليمها؛ لأن الوكيل فيها سفيرٌ مَحْضَرٌ،

— عليه السلام —

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة تسليمها)، أي وإن القُدُورِي في «مَحْضَرِهِ» .
 وذلك لأن الوكيل لا بُدَّ له من إصافة في هذه العقود إلى مُوَكَّلِهِ؛ لأنه لا صاف
 لعقد إلى نفسه، لا يقع عن مُوَكَّلِهِ، فلما لم يكن بُدَّ من إصافة العقد إلى المُوَكَّلِ،
 كان الوكيل بصفته سفيراً لم تستغنِ حقوق العقد به كارسول، وإنما لم يكن له بُدَّ
 من إصافة العقد إلى المُوَكَّلِ في هذه العقود؛ لأن هذه العقود لا يتقبل بحكمها
 الفصل عن السب؛ لأن السب — وهو العقد — إذا وُجِدَ، وُجِدَ معه الحكم لا
 محالة؛ لأن فيها معنى الإسقاط.

أما الحُلُوعُ والصلحُ عن دمٍ بعينه فظاهرٌ.

وَأَمَّا لِكُلِّ مَنْ فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى لِإِسْقَاطِ أَصْلٍ؛ لأن الأصل في المرأة التي حُلِفَتْ
 مَحَلًّا لِلْكُلْحِ المالكية، فعقد الكُلْحِ سَقَطَ عنها نوعُ المالكية، واللفظ لا يعودُ،
 فلا يُمكنُ أَنْ يَقْبَلَ؛ تسقط عنها هذه المالكية لأجل الوكيل، ونثبتُ هي للوكيل،
 ثُمَّ تَقْبَلُ إِلَى الْمُوَكَّلِ؛ لأن التناقد يتلشى

فلما لم يتقبل الحكم الفصل عن السب؛ وقع العقد لمن أُصِيفَ إليه، وإن
 أُصِيفَ إلى المُوَكَّلِ، وقع له، وإن أُصِيفَ إلى الوكيل، وقع به، فلم يستوزر إذن
 صدور العقد من شخص برصافه إليه، وثبوت حكمه لغيره، فتبقى الوكيل في ذلك
 سفيراً مَحْضَرًا.

بحلاف البع والإجارة، فإن الوكيل في ذلك يستغني عن صافه الغير إلى
 مُوَكَّلِهِ، ولهد لا يُشترط ذلك بقاء على الحكم يتقبل الفصل عن السب؛ لأنه لا
 يلزم من وجود عقد — وهو السب — وجود الحكم — وهو المثل — لا محالة، كما

أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى عَنْ إِصَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، وَلَوْ أَصَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ كَانَ
لِسَكَّاحِهِ قَصَارَ كَاتِرٍ سُوءٍ ، وَهَذَا ؛ لِأَنَّهُ ائْتُحِكِمَ فِيهَا لَا يَسُرُّ الْفَضْلَ عَنْ ائْتِيبِ ،

فِي عِلَالَةِ لِيَا

فِي لَتِيعِ بَشْرَطِ الْحَدَرِ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، قُبِثَ ثَبُوتُ لِحُكْمِ - وَهِيَ اسْمُكَ - أَوَّلًا لِلْمُوَكَّلِ ، ثُمَّ ائْتَقَلَ
مِنْهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ عَنِ مَا دَعَبَ إِلَيْهِ الْكَرْجِيُّ ، وَفِي ذَلِكَ سَكَّاحُ يَنْتَثُ ائْتُحِكِمُ أَوَّلًا
سُوءُكَرٍ ، لِعَدَمِ ائْتِيكَاكِ لِحُكْمِ عَنْ ائْتِيبِ هَذَا مَعْنَى تَقْرِيرِ سَاحِبِ «الْهُدَايَةِ»
فَائِيقَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ تَكَلَّفْتُ فِيهِ بِعَصْمِهِمْ بَحْرُ نَفْسٍ

وَجَمَلَةُ الْقَوْلِ هُنَا مَا قَالَ فِي «شرح الطحاوي» بقوله «اعلم» أَنَّ حُقُوقَ
«عَقْدِي فِي التَّبْعِ» [رَالشَّرَاحُ] (١) ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْاِئْتِخَارِ ، وَمَا كَانَ مُسَادَلَةً مَالِيَةً ،
تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِدِ ، وَالْعَاقِدُ فِي حُقُوقِ عَقْدِهِ كَالْعَبْدِ ، وَلِلْعَبْدِ كَلَامٌ جَنِيٌّ ، ١/٦٤/٤٩
وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ أَهْلًا مِنْ أَنْ يَتَعَمَّدَ نَفْسَهُ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا الْعَقْدِ لِنَفْسِهِ ،
فَلَا تَتَصَرَّفُ حُقُوقُ الْعَقْدِ إِلَيْهِ . وَهَذَا يَنْصَرِفُ حُقُوقُ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، كَالْعَبْدِ
الْمُخْجَرِ ، وَالنَّصِيِّ الْمَخْجُورِ ، وَالْمَعْتُوهِ الْمَخْجُورِ [١/٨٩٢] الَّذِي يَقَعُ ائْتِيبُ
وَأَسْرَرُ .

وَحُقُوقُ الْعَقْدِ هِيَ قَبْضُ الشَّيْءِ وَتَسْلِيمُهُ ، فَوَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ ظَلَمَ الْمُشْتَرِيَّ
بِالشَّيْءِ ، بَرَأَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَمَرَ الْمُوَكَّلُ الْمُوَكَّلَ بِقَبْضِ الشَّيْءِ ، فَاتَّيَهَا طَالِيَتُهُ بِالشَّيْءِ
أَخْرَجَ الْمُشْتَرِيَّ عَلَى نَسْلِيمِ الشَّيْءِ إِلَيْهِ ، فَلَوْ تَبَيَّنَ لِلْمُوَكَّلِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ عَنْ قَبْضِ الشَّيْءِ
صَحَّ بِهِ ، وَلَوْ تَبَيَّنَ لِلْمُوَكَّلِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ عَنْ قَبْضِ الشَّيْءِ ، فَهُوَ لَا يَصْحَحُ بِهِ ، غَيْرَ أَنَّ
الْمُشْتَرِيَّ لَوْ بَقِيَ الشَّيْءُ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، نَبَرَى مِنْ شَيْءٍ ائْتِيبَ .

(١) مَا فِي الْمَعْقُودِ رِسَالَةٌ مِنْ (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٠) ، (٢١) ، (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨) ، (٢٩) ، (٣٠) ، (٣١) ، (٣٢) ، (٣٣) ، (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢) ، (٤٣) ، (٤٤) ، (٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) ، (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٤) ، (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٧) ، (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) ، (٦١) ، (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) ، (٦٩) ، (٧٠) ، (٧١) ، (٧٢) ، (٧٣) ، (٧٤) ، (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٧٨) ، (٧٩) ، (٨٠) ، (٨١) ، (٨٢) ، (٨٣) ، (٨٤) ، (٨٥) ، (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) .

لأنه إن سقط فبئس فلا يتصور صدورهُ من شخصٍ وثبت حكمه بغيره فكذلك
سمير.

عن أبيه

ويؤيد أبو بكر هو الذي أرى المشتري من الثمن، أو وهبه له، أو أبراه عن
البيع، أو خط عنه؛ وإن دلت كنه جائز، ويضمن الزكيل للموكل ما سقط من
المشتري، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنه. وقال أبو يوسف لا يصح إبراءه،
ولا هبته، ولا خطه، وكذلك إذا أحر الزكيل لثمن؛ هو على هذا الخلاف، وإن
فعل ذلك الموكل؛ صح ذلك بالإجماع

ولو قيل أن يطالب المبيع إن لم يمسح إذا نقد المشتري ثمنه، ولا يملك
الموكل به، ولو سحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الزكيل، إن نقد الثمن
إليه، وإن نقد الثمن إلى الموكل رجع عليه بالثمن، ولو لم يستحق المبيع، وبكى
المشتري وجد به عيباً، فله أن يخاصم مع الموكل، فإذا أثبت عليه العيب ورده
عليه بقضاء قاض؛ أخذ لثمن من الزكيل إذا أمده إليه، ولو نقد الثمن إلى الموكل
أخذه.

وكذلك أبو بكر بالبراء، هو لمطاب بالثمن دون الموكل، وهو الذي يقص
المبيع من المبيع دون الموكل، فإذا سحق المبيع، فهو الذي يولى الرجوع بالثمن
على المبيع دون الموكل؛ لأنه هو الذي يقص المبيع من المبيع، وإن رجع المبيع
عنه بأنه يسطر إن كان المبيع في يده بعد، وإن يضمنه إلى الموكل؛ فله أن يرده
عليه بالعيب، فلو كان سلفه إلى الموكل، فلا يرده إلا برضا الموكل، وكذلك هو
الحكم في الإخاره والاستحارة.

ولو كان هذا زكياً في العبادات - التي هي مالٌ بغير مالٍ، كالنكاح، والخلع،
ولصح عن دم لغف، والكنانة، والعتق على مالٍ - فإن الزكيل في هذه العقود
معتز وسمير، ويصرف حقوق الغف إلى الموكل دون الزكيل، فإن كان الزكيل

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ.

فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرُجُ الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ.

﴿ هبة السيد ﴾

بِاتِّكَاحٍ وَكَيْلٍ أَوْ رُوحٍ، فَلَا يُؤْخَذُ الْوَكِيلُ بِالْمَهْرِ، وَبِمَا يُؤْخَذُ أَوْ رُوحٍ، إِلَّا بِدَوْنِ حَمْسٍ فَوْقَ حَدِّ الصَّمَامِ، وَهُوَ لَا بِالْعَقْدِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ وَكَيْلَ الْمَرْءِ، لَيْسَ بِهِ قَنْصَرُ الْمَهْرِ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِاتِّكَاتِهِ، لَيْسَ إِلَيْهِ قَنْصَرُ مَالِ الْكِتَابَةِ.

وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِاتِّجَاعِهِ إِنْ كَانَ وَكَيْلَ رُوحٍ سَلَّ إِلَيْهِ قَنْصَرُ بَدَلِ الْخُلْعِ، وَإِنْ كَانَ وَكَيْلَ الْمَرْءِ فَلَا يُؤْخَذُ بِبَدَلِ الْخُلْعِ إِلَّا بِدَوْنِ حَمْسٍ. وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِالصُّلْحِ عَلَى دَمٍ نَعْمَدٌ، فَهُوَ عَلَى هَذَا إِبْنِي هَذَا فَطُورُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشرح الطحاوي».

قَوْلُهُ: (وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ)، (وَالضَّرْبُ الثَّانِي) مَبْدَأٌ، (مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ) جَمْعَةٌ وَقَعَتْ خَيْرًا لَهُ، أَيْ مِنْ حَوَاتِ الضَّرْبِ الثَّانِي الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ.

وَأَرَادَ بِالضَّرْبِ الثَّانِي كُلَّ عَقْدٍ نَصْنَعُهُ الْوَكِيلُ إِلَى مُوَكَّلِهِ، فَتَعَتَّقَ حَقُوقُ الْعَقْدِ بِالْمُوَكَّلِ، لَا بِالْوَكِيلِ، جَعَلَ الْكِتَابَةَ مِنْ قَبْلِ مُبَدَلِهِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ بِمَا هُوَ مَالٌ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ لِكِتَابَةِ بِمُقَابِلَةِ فَكِّ الْخَجَرِ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ الصُّلْحَ عَلَى الْإِنْكَارِ مِنْ هَذَا تَبَرُّجٍ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ لِلصُّلْحِ بِمُقَابِلَةِ دَفْعِ الْحُضُومَةِ فِي حَقِّ مُدَّغِي عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرُجُ الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ).

أَرَادَ بِهِ الصُّلْحَ عَنْ قَرَارٍ، حَقَّقَهُ حَارِبٌ مَخْرُجٌ لِلْبَيْعِ، لِأَنَّهُ مُبَدَلُهُ مَالٌ بِمَالٍ.

والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض، سمي
أيضاً، لأن الحكم بما ثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً لغيره فلا يجعل
أصلاً وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم،

في بيان

فكان حكمه حكم البيع، فتعلق الحقوق ٢٨٩/٢ بهوكيل دون الموكّل.

قوله (والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض
سمي أيضاً)، يعني: إذا وكل رجلاً بهبة عند من فلا ي، أو يصدق عليه، أو
يغيره، أو يودعه، أو يرهقه عنده، أو يقرضه، فعلى ما أمر به صريح، لأن الموكّل
وكل غيره بما يملكه بنفسه، وكان الوكيل مضمراً، بحيث تتعلق حقوق العقد بموكّله
لا به، كحق الرجوع في الهبة، وسترده إلى يده

ولم يكن لوكيل أن يقبض الوديعة، والعارية، والرهن، والإقراض من يده
بله، لأنه يضيف العقد إلى موكّله ويقول: وهذه لك موكّلي، أو رهنه.

والتحقق فيه: أن هذه الأشياء لا يثبت الحكم فيها قبل القبض، وإنما يثبت
بالقبض، والقبض يقع على محل مملوك لغير الوكيل، لأن لوكيل يضيف العقد
إلى غيره كما قُصا.

وإذا كان كذلك: لم يمكن أن يجعل الوكيل أصلاً في حق الحقوق، فكان
سمياً، وهذا معنى قوله: (لأن الحكم فيها يثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً
لغيره، فلا يجعل أصلاً) واضمراً في (وأنه) يرجع إلى لقبض.

قوله: (وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم)، يعني: إذا كان الوكيل
من جانب المستعير، والمُزَهِن، والمُوهِب به (أو المُرْتَهِن)، يكون الوكيل سميّاً
أيضاً، لا تتعلق حقوق العقدي به، بل تتعلق بالموكّل؛ لأن الوكيل يضيف العقد إلى
موكّله.

وكذا الشركة والمصارعة، إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يشت
الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه.

قال: وإد حاص للموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع (بناه)، لأنه أحسن
عن العقد وحقوقه لما أن الحقوق إلى العاقد

عنه عليه السلام

قوله، (وكذا الشركة والمصارعة)، يعني، أن لو كس في هذين العمدتين صغير
أيضا، لا تتعلق حقوق العقدين، بل تتعلق بالموكل، لأن الوكيل لا تدله من إصافه
العقد إلى موكله، فكان صغيرا، حتى لو أصاف العقد إلى نفسه لا يقع عن موكله.

قوله (إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل)، وهذا استثناء من قوله (وكذا
إذا كان الوكيل من خايب الثمن).

قال بعضهم في بيان بطلان استقراض الوكيل: بأن لعارة للوكيل، والمحل
الذي أمره بالتصرف فيه ملك الغير، فإن الدارمة التي يستقرضها لوكل ملك
المقرض، والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل.

قلت: هذا الذي قال يتعلل بالتوكيل بالاستقراض بأنه صحيح، مع أن الموكل
أمره بالتصرف في ملك الغير، وليس معنى كلام المصنف ما فهمه هذا القائل، بل
مناه أن لو كس بالاستقراض إذا أصاف العقد إلى نفسه وقال: أقرضي، كان
التوكيل باطلا، حتى لا يكون القرض للموكل، بل يكون للوكيل، إلا إذا أصاف
العقد إلى الموكل، وبلغ عن وجه الرسالة فقال: أرسلني فلان إليك تستقرض
كذا، فحينئذ يصح الاستقراض، ويقع القرض للموكل، وليس للوكيل أن يبيع
الموكل عنه، ففهمه، فعليه عنه عن تصوير لا طائل تحته.

قوله (قال وإذا طالب الموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع)، أي: قال
عندوري في «مختصره».

(١) قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى
 الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 لو كان للمُشترى على الوكيل، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى
 الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

أعلم أنَّه إذا كان الوكيل قد انفع (٣) إليه، فإنه لا يملك (٢) إلاَّ الحقَّ، وهو
 لأنَّ الوكيل إذا كان قد انفع (٣) إليه، فإنه لا يملك (٢) إلاَّ الحقَّ، وهو
 وهذا هو معنى قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى

يود كان كذلك، أمَّ إذا كان قد انفع (٣) إليه، فإنه لا يملك (٢) إلاَّ الحقَّ، وهو
 دفع للمُشترى الثمن إلى الوكيل، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى
 رأيت ذلك من الشرح الطحاوي، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى

اليس هو كذا، لأنَّ مقتضى ذلك، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى
 الثمن من الوكيل، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى

قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى
 هذا إنصاح لكونه من حق الوكيل، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى

أعلم أنَّه إذا كان الوكيل قد انفع (٣) إليه، فإنه لا يملك (٢) إلاَّ الحقَّ، وهو
 والمفاسدة بما على الوكيل عندهما.

وقال أبو يوسف: لا يملك ذلك (١) كذا في «الفتاوى الصغرى»

وجاء قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى

وجاء قولهما، أنه نصرت في ذلك لعبر بلا رضاء.
 وخالف قولهما، أنه نصرت في حقوق عقد مبيع، ثمَّ من ضرورة، سند
 حقوق، سند المثل، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى

قال محمد في «الأصل» «ولو كان ابيع أنرا المشتري - يعني أن لو قيل امرأة من ثمن - فهو جائز، وهو له صام، وكذلك لو وصه به، وكذلك لو اشترى ماعاً، أو كانت ماعير فأخذ بها منه درهم، أو كسب دراجم، فأخذ بها منه دينار، فهو صام يثمن، والذي اشترى هو»

وكذلك لو صاحبه عليه صحاً ولم يشتر، وكذلك لو أخر عنه لثمن إلى أجل، كان صام يثمن، وحر التأخير، ولو حط عنه كان صام بما حط عنه، وهذا كله قول أبي خزيمة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يجوز شيء مما صنع من هذا من هبة وعيرها، والمال على حله على المشتري»^(١) إلى هنا لفظ محمد في «الأصل» في باب أنوكاله بالقيام على الدار.

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ثم في وقوع المقاصة إن كان دين المشتري على المؤكل، وهو مثل الثمن؛ صار قصاصاً إجماعاً، وإن كان دينه على الوكيل؛ صي لا خلاف، وإن كان بينهما يصير قصاصاً بدين المؤكل أما صد أبي يوسف، فظاهر»

وأما بعدهما فإن ثمن أو صدر قصاصاً بدين الوكيل؛ لا حنخا إلى قصاص مؤكل لمؤكل، ولو صار قصاصاً بدين المؤكل؛ لا يحاخ إلى قصاص آخر، ونصرت المسافة، ولأن المؤكل يملك إسقاط ثمن عن المشتري بالإجماع، فعلى هذا لحن في موضعين:

أحدهما: إذا كان نزحل على زيد دين لا يؤديه، فيتوكل ادائن عن العير في

لَمَقَاصَةُ بَدِينِ الْمُوَكَّلِ أَنْصَا دُونَ دَيْنِ الْوَكِيلِ وَبَدِينِ الْوَكِيلِ دَا كَان وَحْدَهُ.
إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ وَمُحَمَّدٍ، لِمَا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ

شَرَاءً عَلَى مَنْ رِيدَ، ١٠٣، اشْتَرَى، يَفْعُ مَقَاصَةَ بَدِينِ الْوَكِيلِ عَلَى السَّاعِ، وَبَدِينِ وَحِبِّ السَّاعِ عَلَى الْوَكِيلِ، ثُمَّ يُوَكَّلُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلِهِ

وَالثَّانِي أَنْ يُوَكَّلَ رِثَ الْبَدِينِ غَيْرَهُ بِالشَّرَاءِ مِنَ الْمَذْيُوبِ؛ فَيَفْعُ الْمَقَاصَةَ بَدِينِ دَيْنِ الْمُوَكَّلِ، وَبَدِينِ مَا وَحِبَّ سَاعِ عَلَى الْوَكِيلِ أَضْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْعَدُ
مِنْ «الْمَرَادَاتِ» فِي بَابِ مِنَ النَّفْعِ

وَحَكَى الْقَدِيهُ أَبُو لُسْتٍ فِي وَصَائِ «الْمَوَارِلِ» عَنْ كِتَابِ «الْمَأْدُونِ» ١٠٤ دَعَى
الْوَكِيلَ وَبِشْتَرَى عَلَى الْمُوَكَّلِ دَيْنٌ مِثْلُ ذَلِكَ الثَّمَنِ، يَصِيرُ قَصَاصًا، وَلَوْ كَانَ
لِلْمُشْتَرِي دَيْنٌ عَلَى الْوَكِيلِ أَيْضًا يَصِيرُ قَصَاصًا بِدَيْنِ عَلَى الْمُوَكَّلِ دُونَ الدَّيْنِ الَّذِي
عَلَى الْوَكِيلِ

وَحَكَى لُقَاصَةُ عَنْ دَمَاسِكَ الثَّلَجِيِّ: أَنَّ الْوَكِيلَ يَبِيعُ إِذَا بَاعَ مِنْ أَمْرِهِ
دَيْنَهُ لِيَدَّابِرَ أَنْ يَحْمِلَ الثَّمَنَ نَصَاحَةً لَهُ عَلَيْهِ فِي فَيَأْسَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ
بِذَلِكَ، وَيَصْنَعُ الْوَكِيلُ لِلْمُوَكَّلِ مِثْرَةً يَبْرَأُ، لَوْ كُنَّ الْمُشْتَرِي عَلَى الثَّمَنِ، وَفِي قَوْلِ
أَبِي يُونُسَ: «لَا يَصِيرُ قَصَاصًا»

وَفِي «نَوَادِرِ ابْنِ سَعَادَةَ» إِنْ كَانَ دَيْنُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُوَكَّلِ، فَارْدَانُ
يُخْلَعُ قَصَاصًا، لَيْسَ بِهِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ يَبِيعُ لَهُ مُطْلَقًا الْمُشْتَرِي بِالنَّصْرِ ١٠٥
لَهُ هُنَا لَقَدْ «لَعَتَاوِي الصَّعْرَى»

قَوْلُهُ (وَبَدِينِ الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ
وَمُحَمَّدٍ، لِمَا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ)، يَفِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ الْمُشْتَرِي عَنْ

وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿عَلَامَةُ الْبَيِّنَةِ﴾

لَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَهُمَا، وَهُوَ إِيرَاءُ بَعْرِ بَعْوَصٍ، لِأَنَّ الْفَصْلَ حَقَّهُ، وَيَضْمَنُ الْمُتَضَاعَّةَ أَيْضًا،
لِأَنَّهُ إِيرَاءُ نَصًّا، وَلَكِنَّهُ بَعْوَصٍ، فَكَانَ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ أَنْ يَمْلِكَهُ.

قَوْلُهُ [١٠٠، ١٠١]، (وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ)، أَيْ: وَكَانَ الْوَكِيلُ
مُخَصَّرُ الشَّيْءِ لِلْمُؤَكَّلِ فِي فَضْلِ الْإِيرَاءِ، وَفَضْلِ الْمُتَضَاعَّةِ بِدَلِيلِ الْوَكِيلِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِنَّهُ الْمَرْجِعُ وَالْمَعَاتُ

﴿عَلَامَةُ الْبَيِّنَةِ﴾

باب الوكالة بالبيع والشراء

فضل في الشراء

قال ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وحنسه أر
حنسه ومسمع نفسه بصير يفعل الموكث به مفعوماً فتنبه الإيمار، (لأن أن
توكده وكنت عنه يقول اتبع لي ما رأيت)، لأنه موصى الأمر إلى رأيه، وأيضاً
شيء يشترطه يكون منتهلاً والأصل فيه أن الجهة النسيئة تحمّل هي التوكد
كجهته الموصف شخصاً، لأن من التوكيد عس توسعة؛ لأنه استغناء
وبه اغتر هذا لشرط بغض المخرج وهو مدفوع.

— عليه السلام —

باب لوكالة بالبيع والشراء

فضل في الشراء

قدم بات لوكله بالبيع والشراء على سائر الأنواع؛ بكثرة وقوع البيع
والشراء، ومساس الحاجة إلى التوكد في ذلك.

ثم قدم فضل شراء، لأن لشراء منشأ في الأصل في عقد البيع، وهو
لبيع، والبيع مبرجل به، واشتوب قبل الزوال، فكان اشراء أولى بالتقديم.

قوله، (قال، ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وحنسه
أو حنسه ومسمع نفسه)، أي قال القُدوري في «مختصره»، وتماثه فيه «لأن أن
يوكده وكنت عامة، فيقول يتبع لي ما رأيت».

وأراد بالجنس، النوع، لا مصطلح أهل المصطفى، وهو الكلّي لقول على

— ۱۱۱ —

بِئْرَيْنِ مَخْلُوعِي [بِشْع] ^(١) فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

وَالنَّوعُ: هُوَ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرٍ مُّحْتَمِلِينَ بِالْعَدَدِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

أو أراد: مُصْلِحَ أهل السُّجور، وهو ما عُقِيَ على شيء بعينه، وعلِن كل ما
استهه، ويجوز أن يريد بالجنسية ما يتدرج تحته أشخاص، وقد مر بأن ذلك في
كتاب النكاح في باب المهر.

قال الشيخ أبو نصر البغدادي: «هذا الذي ذكره المصنف في استحقاق

والصباہ۔ اَلَا یَحْزَنُ ، وَاَنْ یَمْنَعَ مِنْ حِوَارِ الْوَدَّ لَهٗ مَا یَضَعُ مِنْ حِوَارِ التَّیْعِ (۱۱)۔

وَجَدَ الْقِيَاسَ: أَنَّ الْغَضِيغَ يَسْتَقِيلُ بِبَنِي الرُّكَيْلِ، وَمِنْ جِهَتِهِ إِلَى أَثَوَاتِ قَصَارِ
الرُّكُلِ بِمَرْبَعِ النَّاسِ، فَكَمَا لَا يَحْوُرُ أَنْ يَقَعَ الشَّعْغُ مَعَ لُجْهَالَةٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَحْوُرُ
لِلرُّكَيْلِ

وَجْهَ الْإِسْتِحْضَانِ مَا رُويَ: «لَنْ أَلْبَسَ نِسَاءً» ١١٢ م. أَعْطَى عُرْوَةَ التَّرْفِيقَ
بِسَارٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ شَاةً ١١٣. هَذَا لِحُجَسٍ وَقَدَّرَ الشَّمْسَ، وَسَكَتَ عَنِ الصَّفَةِ،
وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَةَ. فَصَرَ أَصْلًا فِي ذَلِكَ، وَلِأَنَّ الشَّمْسَ إِذَا عَلِمَ صَارَتْ الصَّفَةُ
مَعْرُومَةً. وَهَذَا دُكِرَ الصَّفَةُ صَارَ الشَّمْسُ مَعْلُومًا، وَأَعْنَى ذِكْرُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، وَأَمَّا
إِذَا أُطْلِقَ مِنَ الْأَمْرِ وَلَمْ يُخَصَّصْ فَقَالَ: اسْتَرِ مَا رَأَيْتَ؛ فَبِهِ يَصْحُحُ مَعَ احْتِجَازِهِ؛ فَهُوَ
بِإِصْرٍ لِرَأْيِ إِبْنِهِ، وَصَحَّحَ مَعَ الْحَثَانَةِ، كَالْبَصَاغَةِ وَلِإِصْرِهِ.

وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: "هذا المفسر عبي وخير آخر، وهو أن

(۱) میں نے حضرت علیؓ سے سنا کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا ہے کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کے واسطے قربانی کر دے، وہ اس کی پوری قیمت لے گا۔

(٦) ينظر: اشرح مختصر القنصوري، للأطعم [٢/ق. ٣٦٥].

(۲) عصر تحریک

(١) بنظر: اشرح مختصر الطحاوي، للجصاص [٢٨٩/٣].

→ عناية بعدد ←

الركلة واحدة إذا كانت تخمّع أحاساً محتلمة، أو ما هو في حكم الأجناس؛ فإن
الركلة لا تجوز حتى يُبَيّن الصفة، أو الثمن، كقوله: اشتري ثوباً؛ لأن اسم الثوب
يقع على جنس، فلا بد أن يذكر جسامتها، فإن اشترى الوكيل شيئاً منها؛ كان
مُشْتَرِياً لعبه

[وكذلك] إذا قل اشتر لي داراً، لأن الدار وإن كانت جسماً واحداً، إلا أنها قد صدرت في حكم الأجزاء؛ لكثرة تعدداتها، فأما إذا كان الاسم يقع على جسمي وحيي جار وإن لم يذكر الصفة ولا الثمن، كقوله: اشتر لي جداراً، لأن الصفة تصير معلومة بحال المؤكل^(١)، كما في «شرح لأقطع»

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ»: «وَرَدَ وَكَفَّ الرَّحْضُ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ جَارِيَةً أَوْ عَبْدًا، فَإِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ مِنْ قِبَلِ أَنْ يَعْصِدَ لِحَوَارِيٍّ مَخْتَلَمُونَ، فَإِنْ وَكَّفَ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا مُؤَدًّا، أَوْ حَتَبِيًّا، أَوْ سِنْدِيًّا، أَوْ سَعْيِيًّا جَسَدًا مِنْ الْأَجْنَابِ^(٢٣)؛ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ أَيْضًا، وَتَسْمِيَةُ الْفَتَى وَتَسْمِيَةُ الْحَسَنِ سَوَاءٌ».

ثُمَّ قَالَ فِي «الْأَصْل»: «وَرَدَا وَكَتَبَهُ أَنْ [٢٠١٢] يَشْتَرِي لَهُ ذَاتَةً؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَإِنْ سَقَى النُّحْسَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلُوثَ مُحْتَلَمَةً. وَرَدَا فَإِنَّ لَهُ اشْتَرَا لِي حِمَارًا، وَلَمْ يُسَمِّ الثَّمَنَ، فَهُوَ حَانَرٌ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: اشْتَرَيْ بِي بَعْلًا، فَإِنْ اشْتَرَيْتَ بِهِ شَيْئًا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ؛ لَا يَلَرُمُ الْأَمْرَ، وَلَرَمَ الْمُشْتَرِي».

ثُمَّ قَالَ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا أَمَرَهُ أَنْ يُشْتَرِيَ بِهِ ثَوْبًا، فَلَوْ ذَلِكَ لَا يَدْرِمُ الْأَمْرَ، وَإِنْ سَمِيَ الشَّمْسُ فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَجُوزُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُثَابِتَ مُحْتَطَّةً، وَهَذَا قَوْلُ أَسَدٍ

(١) ما بين المقوفتين زيادة من (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(٥)، و(٦).

(٦) مطبوعه لائحه مجمع المدرسين في الاقطان [١٣٥٩/٣٦٠].

(٧) غير ما سقى من الميراث والميراثي والنفقة قد جاء في حاشية المحرر

﴿ عليه السلام ﴾

في ثوب يهوديًا ، ولم يُسمَّ الشمس ، فهو حائرٌ إذ اشتراه بما تُسرى منه ، أو راد
عني ذلك بما تتعاقب الأسس في منه ، وكذلك كلُّ حسي سعة من الثياب ، فإن
مَن به ثياباً ، مراد عني ذلك شمس ، لم يدرم الأمر ، وإن نقص من ذلك ١١ ١٢ م
لشم ، لم يلزم الأمر ، فإن وصف به صفة وسئى به ثياباً ، فاشترى به تلك الصفة
بما من ذلك الشمس ، جارٍ ذلك على الأمر

ثم قال في «الأصل» : «وذا وكذا أن يشتري له داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ، فإن
ذلك لا يلزم الأمر ، ولا يحوز عنه» . هـ كذا فقط محمدي في «الأصل»

وقالوا في «شروح الجامع الصغير» : «رُحِّل أمر آخر أن يشتري خارية أو
ثوباً ، أو دابةً ، أو داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ، فهو مُشترٍ بنفسه ، والوكلة باصةً ، وإن
سعى ثمن لشره ، وبين جنس الدابة والثوب ، جارٍ» .

وقال قاضي خان في «شرح» : «والأصل في هذا أن لوكلة ضربين
خاصةً ، وعامةً ، فإن كانت عامةً : تصح مع الجهالة الكثيرة ، كما هو قول شتر
ما شئت ، أو ما رأيت ، لأنه قَوْضٍ لِرَأْيٍ إِلَيْهِ ، فصارت سترلة لمصاعف والمُضاربة ،
وإن كانت خاصةً فإن كانت الجهالة يسيرةً ، لا تمنع صحة الوكالة ، لأنها لا تمنع
الامتثال ،

وقال بِشْرُ الْعَرِيسِيِّ : تمنع ، وإن كانت كثيرةً تمنع ، لأنها تمنع الامتثال ،
والجهالة أنواع ثلاثة :

فاحشة ، وهي ما كانت في لحم تمنع لوكلة وإن بين اشترى ، كما لو وكَّله

(١) في «مع» ١٢١١ (هرويه) ، والتثبت من العواقد ما وقع في «الأصل» المعروف باسمه

(٢) ينظر «الأصل» / معروف بالبط ، ١١ ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، صفة ورر ، الأوقاف القطرية

(٣) ينظر - «الحقة القفها» [٢٣٢/٣]

﴿ عناية البيان ﴾

بشراء ثوب، أو دابة لا يصح ما سمَّيَ النوع، لأن الثوب إحساسٌ مختصة، تقع
عنى الكزياس^(١)، ولحرير، ولحر وغير ذلك، وبين الحس والحس تداوت
باحس.

وسباب الثمن لا تروى الجهالة، بل قد يكون هروياً يؤخذ بعشرين، وقد يكون
ثوباً مزوياً يؤخذ بعشرين أيضاً، فلا يقدر على الامتثال، فيحتاج إلى بيان الصفة
والدابة اسم لأحاسي^(٢) مختصة، لأنه اسم يما يثبت على وجه الأرض
حقيقة.

وهي عرف الناس: يتاوت البقر، والعم، والحصار، والإبل، فما لم يسم
النوع لا يجوز.

وكذا إذا قال: اشتري مملوكاً، أو حيواناً، زينة شخص، لا يجوز، لأن
الاسم يقع على أنواع مختصة، مما لا يبيِّن النوع لا يجوز.

وجهة يسيرة، وهي ما كانت في نوع المخصص، كما لو وكله بشراء جعير،
أو قرس، أو ثوب يهودي^(٣)؛ يصح وإن لم يبيِّن الثمن، لما روي عن النبي
ﷺ: «أَنَّهُ وَكَّلَ حَكِيمٌ بَنِي جَرَامٍ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِالْأَضْحَى»^(٤)، وجعل خهالة أسوع عفواً.

ولأن اتحدت بين النوع والنوع يسيراً، فلا تمنع الامتثال، لكن تصرف
أو كلة إلى ما يليق بحال الموكر، حتى أنه لو كان كذاً، أو فاسياً^(٥)، فاشترى

(١) في أدب شراء شيء.

(٢) الكزياس بكسر الكاف، هي لباس الخشب ولدتهم لتعريف بذلك.

(٣) وقع بالأصل «الأحاسي» والمثبت من (ال)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام).

(٤) في (ع)، (وام)، (وام)، (وام).

(٥) مسمى بحريجه.

(٦) فاليرياً شبه إلى «العالير» وله يهتد إلى معاد بعد مريد التبع، نكن وقع وكثره في حصة من كذا =

ثم إن كان اللفظ **يجمع أخصاً** أو ما هو في معنى **الأخص** لا يصح التوكيد وإن بين الثمر؛ لأن يذلل لثمر يؤخذ من كل جنس فلا يذري مراد الأمر لتفاحش الجهالة (وإن كان جنساً يجمع أنواعاً لا يصح إلا إنسان الثمن أو النوع)؛ لأنه يتقدير الثمن يصير النوع معلوماً، ويذكر النوع نفي الجهالة فلا تمنع الإنشائ

وإنه إذا وكنه إشراء عبد أو جارية لا يصح؛ لأنه يشمل أنواعاً وإن بين النوع كالتركي والحشي والسدي والمولد حار، وكذا إذا بين الثمن لما ذكرناه، ولو بين نوع أو الثمن ولم يبين الصفة والخردة والرداءة والسطة جار؛ لأنه جهالة مستدركة، ومراعاة من الصفة المذكورة هي الكتاب النوع

وفي «الجامع الصغير» ومن قال لاخر اشتر لي ثوباً أو دابة أو دراً قالوا كنه باطله لجهالة الماشية، فإن لدابة في حقيقة اللغاة اسم لما يدر على وخر لأرض

وفي العرف يطلق على الحيل والخيال والتبع فقد جمع أخصاً، وكذا

في البيت

قوله: (إن كان اللفظ يجمع أخصاً)، كلدابة واشوب.

قوله: (أو ما هو في معنى الأخص)، كلدار

قوله: (والمولد)، وهو ما كان من الرقيق مولوداً في البيت، لا محسوباً.

قوله: (لما ذكرناه)، إشارة إلى قوله (لأن يتقدير لثمر بصير النوع معلوماً).

قوله: (والسطة)، السطة، مصدر قولهم وسطت القوم سطة، أي: توسطتهم،

قال تعالى: ﴿توسطنهم﴾ [المائدة ٥]، وهو بمعنى: الوسط، كالعدة والوعيد، والعدة والرغطة.

الثوب؛ لأنه يتناول الملبوس من الأطلس إلى الكتان ولهذا لا يصح تسميته
منهراً وكذلك الدار تشمل ما هو في معنى الأجاس، لأنها تحلف بخلافها
اختلاف الأعراض والجيران والمرفق والمخاض واللدان فيعذر لا يمتثل.

قال: وإن سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب حاز مائة
نوعه، وكذا إذا سمي نوع الدابة بأن قال جداراً

قال: ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ..

في باب البيع

قوله: (لأنه يتناول الملبوس من لأطلس إلى الكتان)، وكأنه أراد بالأطلس
لرفع من الثياب، ومن الكتان أذوتها، ولم يرد في اللغة هكذا.

فإن صاحب «الجمهرة»: «الطنسة» كدرة هي عبرة، والدنْبُ أطلس، وكذلك
يون كل شيء يُلْسُهُ. يقال: طلس بطن طناً^(١)

وقال في «تهذيب ديوان الأدب»: «لأطلس على لون الدنْب، بقدر دنْب
أطلس، والأطلس: اخنق من الثياب»^(٢).

وبعض الفصلاء^(٣):

الإنسُ مُشَقُّ مِنَ الْأَنَسِ ۖ وَالْأَنَسُ أَنْ تَأْيَ عَنِ الْإِنْسِ
بِأَنَّهُمْ مُلَسَّ وَلَكِنَّهَا ۖ عَلَى دَنَابٍ مِنْهُمْ طَنَسٌ

قوله: (قال) ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ١٨٥ ط م ١٨٥

١ - سطر «جمهرة اللغة» لابن دريد [٨٣٦/٢]

٢ - سطر «معجم ديوان لأدب» للعارفي [٢٦٨، ١]

٣ - هذا البيت غير مشهور في حجة أبيه أخرى في «المصنف» - معشر [٨٥]

وإنما المؤلف من الشاهد الاستدلال به على أن الأطلس هو لا غير

فهو على الحظنة ودقيقتها

﴿عنه تبارك﴾

فهو على الحظنة ودقيقتها، أي قال في «لجامع الصغير»^(١)، في البيع، في أول باب الوكالة بالتبع واشترى.

قال محمد في «الأصل»: «وإن دفع إليّ دراهم وقال: اشترى بي طعاماً، فاشترى له به حنطة، جاز ذب على الأمر، وإن شترى بها حباً أو مأكلاً، لم تجز على الأمر، استخيس ذلك، وإن شترى بها دقيقاً، أو خبزاً، فإن كان ذلك يشتري به ثياباً، أو ثياباً، فهو جائز على الأمر، وإن كانت دراهم كثيرة لا يشتري بها مثل ذلك، لم تجز ذلك على الأمر»

وإن لم يدفع إليه شيئاً وقال: اشتر لي حنطة، فاشترى له حنطة، فإنه لا يجوز على الأمر من قبل أنه لم يسم به كتم يشتري»^(٢) كذا في «الأصل»، في باب الوكالة باشتراء والتبع الذي لا يجوز على صاحبه

واراد بالدقيق والخمر: دقيق الحنطة وخبز الحنطة؛ لأن الوكيل يشترى طعاماً إذا شترى الشعير، لا يجوز، فكذا إذا اشترى دقيقه وخبزه.

ألا ترى إلى ما نص محمد في «الأصل» في باب الوكالة في لشم بقوله «وإذا وكل رجلاً رجلاً أن يسلّم له دراهم في طعام، فاطعمه عسب الحنطة، استخيس ذلك، فإن أسلم في شعير، أو تمر، أو في سمنيم، فهو جائز على الوكيل، ولا يجوز على الأمر»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»

والقياس، أن يتناول كل طعام من المأكلة ولحم وغير ذلك؛ لأن الطعام اسم لما يطعم، وهو عام، ولهذا لو أوصى بالطعام: سخل فيه كل مطعوم، ولهذا

(١) يعبر «الجامع الصغير» مع شرحه السبع الكبير [ص/٢٥٣]

(٢) يعبر «الأصل المردف بالسبع» [١١/٢٦٠ طبعه وزارة الأوقاف المصرية]

(٣) المصدر السابق [٥/٧٣]

وَالْيَقِينُ أَنْ يَكُونَ عَلَى كُرٍّ مَطْعُومٍ اِغْتِرَابًا لِلْحَقِيقَةِ كَمَا فِي لُحْسٍ عَلَى
لَاكُلٍ بِذَلِكَ مَطْعَامٌ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ

قوله غايه السار

بُحْلَفٌ أَلَا يَأْكُلُ طَعَامًا ، كَانَ عَدَمًا فِيمَا يُطْعَمُ ، وَهُوَ يَتَأَنَّى فِيهِ الْمَضْعُ وَالْإِبْلَاحُ ،
تَكَدَاهَا .

وَجْهٌ الْاِسْتِخْصَانُ أَنَّ الطَّعَامَ فِي عُرْفِهِمْ سَاوٍ [١٦١] وَالْجَنَّةُ وَدَقِيقَتُهَا
ذَكَرَ مَقْرُونًا بِالشَّرَاءِ ، وَلِهَذَا نُسِمَتْ عَنْدهُمْ لِسَوْفٍ شَيْ يُبْعُ فِيهَا الْجِنَّةُ وَدَقِيقَتُهَا
سَوْفُ الطَّعَامِ ، وَإِذَا كَانَ الْعُرْفُ هَكَذَا تَرِكَ الْقِيَسَ بِهِ ، لِأَنَّ الْعُرْفَ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ ،
لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالشَّرْءِ ، وَلَا عُرْفَ فِي الْيَمِينِ وَتَوْصِيَةِ ، فَفِي مُطْلَقِ
الطَّعَامِ مُرَادًا ، كَمَا هُوَ أَصْلُ الْوَضْعِ .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حُوتَرُ رَأْدَهُ : إِنَّ كَسْبَ
الدَّرَاهِمِ كَثِيرًا ، سَحِثٌ يُشْتَرَى بِهَا الْجِنَّةُ لَا الدَّقِيقُ وَالْخَبِرُ ، فاشْتَرَى بِهَا لَوْ كَيْلُ
خَبْرًا أَوْ دَقِيقًا ؛ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُتَوَكِّلِ ، وَإِنْ كَانَتْ وَسْطًا يُشْتَرَى بِهَا الْجِنَّةُ أَوْ
الدَّقِيقُ ، فاشْتَرَى بِهَا لَوْ كَيْلُ الْجِنَّةِ أَوْ الدَّقِيقِ ؛ حَرًا ، وَلَوْ اشْتَرَى بِهَا الْخَبِرَ لَا
يَجُوزُ ، وَإِنْ [١٦٢] كَانَتْ فِيهِ ، سَحِثٌ لَا يُشْتَرَى بِشَيْءٍ فِي الْعُرْفِ إِلَّا الْخَبِرُ ،
بِهِ حَرَجٌ إِذَا اشْتَرَى الْخَبِرَ» .

وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ بِالتَّبَعِ وَالشَّرَاءِ مِنْ شُيُوعِ «الْحَامِ
الصَّغِيرِ» . «قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو حَفْصٍ : إِنْ كَثُرَ لِدَرَاهِمٍ فَعَلَى الْجِنَّةِ ، وَإِنْ قَلَّتْ ؛ فَعَلَى
الْخَبِرِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَ ذَلِكَ ؛ فَعَلَى الدَّقِيقِ» .

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «ذَكَرَ مُحَمَّدٌ عُرْفُهُمْ ، أَنَّ فِي عُرْفِهِمَا مَطْعَامٌ
مِنْ بَعْضِهِمْ كُنْهِ مِنْ غَيْرِ دَامٍ ، كَالدَّهْنِ لِمَطْبُوحٍ وَالْمَشْوِيِّ وَنَحْوِهِ ، فَصَرَّفَ الْوَكِيلُ

وَخُهُ الْإِسْتِخْصَادُ أَنْ اعْرِفَ أَنَّكَ وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا ذُكِرَ مَقْرُونًا
بِإِشْرَافٍ وَاعْتِزَالٍ وَلَا عَرَفَ فِي الْأَكْلِ قَبْلِي عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ
فَعَلَى الْحِطَّةِ، وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا نَسَّ ذَلِكَ فَعَلَى الدَّقِيقِ.

عَلَى الْبَيَانِ

لِي ذَلِكَ دُونَ الدَّقِيقِ وَالْحِطَّةِ وَالْخَيْرِ، وَالْمَقْرُونِ عَلَى هَذَا

وَفِي «الْقُدُورِيِّ» عَنْ أَبِي يُونُسَ: إِذَا كَانَ ثَمَنُهُ رَيْبَةً، فَدَفَعَ إِلَيْهِ دَرَاهِمَ كَثِيرَةً،
فَهُوَ عَلَى الْخَيْرِ، وَإِذَا وَكَّنَهُ بِشْرَةٍ، نَحِمَ بِدَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى الْمَصْبُوحَ أَوْ الْمُسَوِّىَّ
مَعَهُ، لَا يَحْجُزُ عَلَى الْإِمْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا بَرًّا حَرًّا

وَلَحْمًا لَطِيفًا أَوْ لَوْحَشَ يَحْجُزُ عَنْهُ إِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ يُبَاعُ فِي أَسْوَاقِهِ مَعَهُ فَيُشْتَرَى
السُّرُّ، وَيُشْرَى الشَّاةُ الْحَتَّةُ، أَوْ الْمَدْبُوحَةُ، لَا يَحْجُزُ عَلَيْهِ وَإِنْ مَسَّى فِي الْأَمْرِ بَعْدَهُ
دَرَاهِمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْلُوحَةً، وَبِوَأَمْرِهِ بِشْرَاءِ التَّنِصُّصِ، فَهُوَ عَلَى تَنِصُّصِ الدَّجَاجَةِ،
مُخَالَفٍ لِلْيَمِينِ عَلَى أَكْلِ التَّنِصُّصِ، حَتَّى يَقَعَ عَلَى تَنِصُّصِ لَطِيفٍ^(١)، هَذَا كَقَوْلِهِ
فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى»، كَتَبَهُ تَكْثِيرًا لِلْفَوَائِدِ.

قَوْلُهُ (أَنْ لَعَرَفَ أَمَلْتُ)، أَيُّ: أَقْوَى مِنَ الْقَاسِ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ)، أَيُّ: اعْرِفَ وَاقِعٌ عَلَى الْحِطَّةِ وَدَقِيقِهَا، وَفَذَلِكَ
مَرَّ الْبَيَانُ.

قَوْلُهُ: (مَنْعِي عَلَى الْوَضْعِ)، وَهُوَ أَنَّ الطَّعَامَ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ)، إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ
الْبُزْجَانِيِّ، وَفَذَلِكَ مَرَّ قَوْلُ هَذَا

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ)، لِأَنَّهُ لَا يُدْخَرُ عَادَةً.

بسم الله الرحمن الرحيم

دا صالح المشتري عن العيب على ثوب بعينه قبل القبض ، لم يكن للثوب حصة
لعيب ، بل نصيب كان البيع ، وفي البيع ثوب ، حتى يقسم الثمن عليهما على قدر
فستهما ، فإذا لم يكن للعيب حصة من الثمن ، لم يكن إبراء البائع عن العيب إبراء
عن شيء من الثمن ، فصح .

فإن بعد القبض لا يصح لإبراء عبد أبي يوسف ، لأن لعيب بعد القبض
حصة من الثمن ، بدليل أنه لصح لو كان بعد القبض ، كان للثوب حصة لعيب ،
حتى لو وحده عيب ، يردده بقدر نقصان لعيب من الثمن ، فكان الإبراء عن العيب
إبراء عن بعض الثمن ، فلا يصح عنه .

ومهم من قال ، لا ، بل صح لإبراء عن العيب عند الكل قتل القبض وبغذه
وفرأوا أبي يوسف يثن إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، ومن إبراء الوكيل
بالتبعية عن الثمن .

والفرق هو أنه لا صرر للأمير في إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، وإن للأمير
أن يتركها على المأمور ، أم في إبراء الوكيل بالتبعية عن الثمن ، صرر ، لأنه لو صح
الإبراء كان الثمن على الوكيل ، وبزأ المشتري ، وربما يكون المشتري أملاً من
الوكيل ، فافترقا من هذا الوجه .

فإن لم يحترب الأمير شيئاً حتى هلك في يد المأمور ، فإنها تهلك من مال
الأمير ، لأن يده كيد المالك في حق المالك ما لم يحدث منع ، ويترجع الأمير على
المأمور بنقص العيب ، لأن الأمير يشتري منه حكماً ، وقد وحده عيب ، وعجز
عن دفع مملتها في يده حكماً ، وقد إذا لم تمت ، يكن اعوزت في يد الوكيل
ترجع الموكّل عليه بنقصان العيب ، لأن الإغورار عيب حدث في يد الأمير حكماً

وهي كلها إليه

(فإن سلمه إلى الموكِّل لم يرده إلا يذيه)؛ لأنه انتهى حكم الوكالة،
ولأن فيه إبطال يديه لتحقيقه فلا ينعكس منه إلا يذيه ولهذا كان خصماً لمن
يدعي في المشتري دعوى كالشفع وغيره قتل التسليم إلى الموكِّل لا بعده.
فإن ويخوز التوكيل بعقد الصرف والسلم؛ لأنه عقد يملكه بنفسه

في غاية البيان

كما ذكره الإمام [١٤٥/١] العتابي في «شرح الجامع الكبير»، والباقي يعلم
في «شرح» الجامع الكبير.

قوله: (وهي كلها إليه)، أي: الحقوق كلها إلى الوكيل.

قوله: (ولهذا كان خصماً لمن يدعي في المشتري)، أي: ولاجل أن حقوق
العقد كلها إلى الوكيل كان الوكيل خصماً للمدعي قتل التسليم إلى الموكِّل لا بعده.
قوله: (كالشفع وغيره)، كالصبي المتأدب بالشراء.

قوله: (ويخوز التوكيل بعقد الصرف والسلم)، وهذا لفظ القنوري
في «مختصر»^(١)، ودلت لنا ذكر في أول كتاب الوكالة بقوله: (كل عقد جاز أن
تفعله الإنسان بنفسه؛ جاز أن يوكل به غيره).

وعقد الصرف والسلم يجوز أن يشره الموكِّل بنفسه، فجاز توكيله غيره،
ولكن يراد على هذا إذا وكل الموكِّل أنه رخصاً بعقد السلم؛ فإنه لا يجوز،
مع أن مباشرة الموكِّل بنفسه يجوز

فجوابه: أن الميسر ألا يملكه بنفسه إليه أيضاً؛ لكونه يتبع الموكِّل، إلا أنه

(١) مع الأصل «شرح» والعين من: ان، ولا، واقع، دفع، واصل.

(٢) ينظر: مختصر القنوري [ص/١١٦]

فَسَمِيتُ ابْنَهُ كِلَ بِهِ عَلَى مَا مَرَّ ،

حُورٌ ذَلِكَ مِنَ الْمُسَمِّ إِلَيْهِ رُحْمَةً بِهِ ، دَفْعًا لِحَاجَةِ الْمَغَالِيسِ ، وَقَدْ رُوِيَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَقِيَ عَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ ، وَرُخِّصَ فِي السَّلَمِ »^(١) ، وَمَا تَبَيَّنَ مَحَلَّابُ لِقِيَاسٍ يَتَنَصَّرُ عَلَى مَوْرِدِ السُّنَنِ ، هُنَّ يَخْرُجُ تَوَكُّيْهِ عِزُّهُ

أَوْ يَقُولُ حَرَّ بَيْعِ الْمَعْدُومِ صَرُورَةً دَفْعَ حَاجَةِ الْغَضَالِيسِ ، وَاسْتَابَتْ بِالصَّرُورَةِ بِتَقْدِيرِ الصَّرُورَةِ ، فَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ [١٢١٣] فِي التَّوَكُّلِ ، وَلَمْ يَرِدْ تَقْصًا عَلَى الْكُفِيِّ لَدِي قَالَهُ الْقُدَوِيُّ ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْمُسَمِّ إِلَيْهِ انْعَقَدَ تَقْبِهِ لِعَارِضِ الصَّرُورَةِ ، وَالْعَارِضُ لَا تَنْفَعُ فِي الْفَوَائِدِ ، هَذَا مَا سَمِعَ بِهِ حَاطِرِي فِي هَذَا الْمَقَامِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي الصَّرَفِ « إِرَادَ وَكَّلَ رَجُلٌ رَحْلًا ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ عَشْرَةَ دِينَارٍ تَصْرِفُهَا بِدِرَاهِمٍ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ عَيْنُهُ رَسَّ الدَّائِمِ عَلَى الصَّرَفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِمِ الْعُقْدَةَ ، إِنَّمَا وَلَّى الْعُقْدَةَ التَّوَكُّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ رَحْلًا يَصْرِفُ لَهُ دِرَاهِمًا ، وَوَكَّلَ آخَرَ رَحْلًا بِدِينَارٍ يَصْرِفُهَا ، فَالْتَفَى الْوَكِيلَانِ وَتَصَارَفَا ، فَهُوَ حَائِزٌ ، وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ عَيْنُهُ « مُرْكَلِي »^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ « الْأَصْلِ » .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي السَّلَمِ : « إِرَادَ وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فِي كُرٍّ جَنْطِيٍّ ، فَاسْلَمَ إِلَى رَجُلٍ ، وَاشْتَرَطَ ضَرْبًا مِنَ الْجَنْطِيَّةِ مَعْلُومًا رَاجِلًا مَعْلُومًا ، وَسَمَّى لِمَكَانٍ لَدِي يُوْفِيهِ بِهِ وَكِيلًا مُسَمًى ؛ فَهُوَ [١٢١٤] حَائِزٌ ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَقْبِضَ الطَّعَامَ إِذَا حَلَّ .

وَلِذَا كَانَ لَوَكِيلٌ نَقْدَ الدَّرَاهِمِ مِنْ عِنْدِهِ ، وَنَمْ يَدْفَعُ لِمَنِ الَّذِي وَكَّلَهُ شَيْئًا ؛ فَهُوَ حَائِزٌ ، وَالطَّعَامُ لِلَّذِي وَكَّلَهُ ، وَالدَّرَاهِمُ دَائِرٌ لِلْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، فَإِذَا قَبِضَ الْوَكِيلُ

(١) مضمون تخريجِهِ .

(٢) ينظر « الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّيُوطِ » ر ٢١٣ / طبعة وزارة الأوقاف المصرية

ومُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ لَا يَجُورُ ، فَإِنَّ التَّوَكُّيلَ
يَبِيعُ طَعَامًا فِي دَمَتِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرَةٍ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ .

فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ لِقَائِهِ ، بَطُلَ الْعَقْدُ ؛ لِوُجُودِ الْإِتْرَافِ مِنْ

عَلِيَّةِ الْبَيَانِ

الطَّعَامِ ؛ فَلَمَّا أَنَّ يَخِيصَهُ عَنْهُ حَتَّى تَقْبِضَ الدَّرَاهِمَ مِنَ التَّوَكُّيلِ وَيَشْتَرِيهَا^(١) . إِلَى
هَذَا لَفْظُ «الْأَصْل» .

قَوْلُهُ (وَمُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ) ، أَيُّ مُرَادُ الْقُدُورِيِّ بِالتَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ
السَّلَمِ ، التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ السَّلَمِ مِنْ حَيْثُ رُبَّ
السَّلَمِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُورُ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ التَّوَكُّيلُ ،
بِمُرَادِ أَنْ يَكُونَ لِمَبِيعَةٍ فِي دَمَتِهِ لَتَوَكَّلَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرَةٍ وَهَذَا التَّوَكُّيلُ ، وَهُوَ
لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّ مَنْ بَاعَ بِذَلِكَ نَفْسِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرَةٍ ؛ لَمْ يَجُزْ ،
بِكَدِّهِ فِي الْإِثْبَاتِ لَا يَجُورُ مَعْرُوفٌ عَلَى ذَلِكَ مُحَمَّدٌ فِي بَابِ الرِّكَالَةِ^(٢) فِي السَّلَمِ .

نَقَالَ^(٣) : «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يَأْخُذَ بِهِ دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ ، فَأَخَذَ التَّوَكُّيلُ
دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ مُسَمًّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي وَكَّلَهُ ، فَالطَّعَامُ عَلَى
التَّوَكُّيلِ ، وَثَمَنُ التَّوَكُّيلِ عَلَى الَّذِي وَكَّلَهُ دَرَاهِمُ قَرْضٍ^(٤) » . إِنْ هَذَا لَفْظُ مُحَسَّنٍ

وَلَمَعْنَى فِي بَطْلَانِ التَّوَكُّيلِ مَا قُلْنَا ، فَإِذَا بَطُلَ التَّوَكُّيلُ بَقِيَ لِرَكِيلٍ عَقْدًا لِعَبِيرَةٍ ،
فَعَلَتْ رَأْسَ الْمَالِ ، وَهِيَ سَلَمَةٌ إِلَى التَّوَكُّيلِ عَلَى وَجْهِ التَّمْيِيزِ ؛ كَمَا قَرَأْتَ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ

(١) ينظر المصدر السابق [٣٠٤/١١]

(٢) وقع بالأصل «باب البيع» والمنت من «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» .

(٣) أي: محمد بن الحسن

(٤) ينظر «الأصل» المعروف بالمعروف لمحمد بن الحسن شيخي [١١٥]

غَيْرُ قَبْضٍ (وَلَا يُعْتَبَرُ مُقَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ

فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، أَيُّ : إِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ صَاحِبَهُ الَّذِي عَقْدُ
مَعَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ قَبْضَ الْبَدَلِ فِي
الْمَجْلِسِ ، وَقَبْضُ اسْتِبْرَافِ حُقُوقِ الْعَقْدِ ، وَمِمَّا تَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ ، وَهُوَ الْوَكِيلُ

وَإِذَا وَجِدَ الْقَبْضُ مِنَ الْوَكِيلِ فِي الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ ؛ صَحَّ الْعَقْدُ
لِوُجُودِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَإِذَا خَصَّ لِفَارَقِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِإِنْعَاءِ
الشَّرْطِ ، وَهُوَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ

وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ ، وَلَا يُشْبِهُ قَبْضُ
الْوَكِيلِ قَبْضَ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ بَعْدَ مُعَارَقَةِ الْمُزَيَّنِ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ
لَا تَتَحَقَّقُ بِإِذْنِ رَسُولٍ ، فَقَبْضُهُ إِذَنْ لَا يَقَعُ عَنِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيَقَعُ الْإِفْتِرَاقُ مِنْ
غَيْرِ قَبْضٍ ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ

يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الرِّسَالَةَ بِالْعَقْدِ تَتَصَرَّفُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ ، وَلَا
تَتَصَرَّفُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالْقَبْضُ خَارِجٌ عَنِ الْعَقْدِ ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الرِّسَالَةِ ، ٢٩٠ و ١
قَبْضُ قَبْضِ الرَّسُولِ كَقَبْضِ غَيْرِهِ ، فَلَا يَقَعُ عَنْ ٢٩٣ و ٢ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، وَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِهِ (لِأَنَّ الرِّسَالَةَ فِي الْعَقْدِ لَا فِي الْقَبْضِ) .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ بَطَلَانِ الْعَقْدِ بِمَعَارَقَةِ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فِيمَا إِذْ كَانَ
الْمُوَكَّلُ غَائِبًا عَنِ الْمَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي الْمَجْلِسِ لِعَقْدِ بَصِيرُ كَأَنَّ
الْمُوَكَّلَ صَارَفَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ مَعَارَقَةُ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ حَوَاقِمُ
رَدِّهِ .

قَوْلُهُ (وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ . . .)

العقد، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، بخلاف الرسول؛ لأن الرسالة في العقد لا في القصد، وتقبل كلامه إلى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح قال: قال، وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

في غايه السبا

العقد^(١)، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، يعني، أن قبض الوكيل يصح، وإن كان هو ممن لا يلزمه به، كما إذا كان الوكيل صبيًا، أو عبداً مخجوراً؛ لأنه العاقد فيصح، بخلاف الرسول، حيث لا يُعتبر قبضه؛ لأنه أجيب عن العقد؛ إذ هو ليس بعاقد.

قوله: (بخلاف لرسول^(٢))، أي: الرسول في الصرف، والرسول في السلم.

وفي بعض نسخ «الهداية»: (بخلاف الرسول^(٣))، وهو يرتبط بقوله: (فيصح قبضه)، أي: يصح قبض الوكيل، بخلاف قبض الرسول؛ فإنه لا يصح قوله: (قال) وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

(١) دفع بالأصل «العقد» بالعمت من: «ن»، «م»، «و»، «ج»، «ح»، «ض».

(٢) قد هو المذهب في نسخة التي بخط المؤلف من «الهداية» [٢، ج ٦٠]، مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة الشافعي من «الهداية» [ق ٢٢٦]، مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة الشافعي (المقرونة على أكمل النص الشافعي) من «الهداية» [ق ١٩٤]، مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة مصر الله الحنفى من «الهداية» [ق ٢، ج ٦٠]، مخطوط مكتبة جامعة برستون - أمريكا (رقم الحفظ ٣٥٩٤).

(٣) قد في المطبوع من «الهداية» للمرحوماني [١٤٠، ٢]، وقد في نسخة لأوركاين من «الهداية» [ق ١٤٠]، مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة القاسمي من «الهداية» [ق ١٩٣]، مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باشا - تركيا، وفي نسخة القسطنطيني من «الهداية» [ق ٢، ج ٦٣]، مخطوط مكتبة وني بيس أندي - تركيا.

يرجع به على الموكل؛ لأنه انعقدت بينهم مبادلة حكمية ولهذا إذا احتلها في الثمن تخالفنا وترد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المُنْشَرِي للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه؛ ولأن الحقوق لما كانت رجعة إليه وقد علمه الموكل يتكون ريب يدفعه من تايه.

فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه، هلك من مال الموكل، ولم ينسقط الثمن، لأن يده كيد الموكل، فإذا لم يحنسه يصير الموكل فابض بيده.

غاية البيان

يرجع به على الموكل، أي: قال لُقْطُورِي في «مختصره»^(١)، وذلك لأن حقوق العبد تنفس بالعقد، ودفع ثمن من حقوق العقد، فيتعلق بالعقد، وهو وكيل إذا كان مطعاً بالدفع كان مادوناً من جهة الموكل، فيرجع بما دفع على موكل، ولأنه ثبت بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية، فصار الوكيل بشاراً كلبائع من الموكل بالشراء، لأن العلت يتقبل إس الوكيل أولاً، ثم يتقبل منه إلى الموكل.

والدليل على المبادلة: أن الوكيل والموكل إذا اختلفا في الثمن تعالفا، والتحالفا من خواص المبادلة، ولهذا كان للموكل أن يرد المبيع على الوكيل بشاراً بالعيب، وله أن يرجع بقتضاي العيب إذا هلك عند الموكل، وهذا مردي

قوله (فيرجع عليه)، أي: يرجع الوكيل على الموكل

قوله (إليه)، أي: إلى الوكيل

قوله (فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه، هلك من مال الموكل، ولم ينسقط الثمن)، هذا لُقْطُورِي في «مختصره»، وذلك لأن المبيع أمانة في يد الوكيل، لأنه قبضه بموكل، فليس على الأمير شيء ما لم يخذل منعا، ولا بضمه، كما إذا هكلت الأمانة في يد [١٦٦/هـ] لُقْطُورِي

قوله أن يخسه حتى يستوفي الثمن لما نشأ أنه بمنزلة النايغ من المؤكل.

﴿عنه بيا﴾

قوله: (وله أن يخسه حتى يستوفي الثمن)، وهذا لفظ الثنوري^(١)، أي: يؤكل حبس لمبيع عن المؤكل لإشباع ثمن، وقد زعم: ليس للموكل حق الحبس، فإذا حبسه صار غاصبا، ودبت لأن قبض الوكيل كقبض المؤكل حكما، فوقع المبيع في يده كوقوعه في يد المؤكل، فيصير الوكيل كأنه سلمه إلى المؤكل، فإذا سلمه إليه حفيظة سقط حق الحبس، فكذا إذا سلمه حكما، ولأن الوكيل أمين ألا ترى أنه لا يصغر بالهلا بعهده كالمودع، فليس للأمين حق الحبس بعد الطلب كالمودع.

ولما: أن يقال المالك إلى المؤكل من جهة الوكيل، فصار الوكيل كالنايغ من المؤكل، ثم لئلا يقع حق الحبس لإشباع الثمن، فكذا الوكيل، لأنه كالنايغ قال صاحب «الذخيرة»: «لم يذكر محمد في شيء من الكتب أن الوكيل إذا تم يقدر الثمن وسامحه النايغ وسلم المبيع إليه، هل له حق الحبس عن المؤكل إلى أن يستوفي الثمن؟»

ثم قال: «حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة العلواني أن له ذلك، لأن حق الحبس للموكل ليس لأجل ما نقد، بل لأجل بيع حكيم انعقد بين الوكيل والموكل، وهذا المعنى لا يختلف بعد انعقد وقبله».

قلت: هذا كلام عجت من صاحب «الذخيرة»^(٢)، وكنت حتمي عليه هذا وقد صرح محمد في «الأصل» في باب الوكالة^(٣) بالشراء فقال [٢/٢٠١] - «وإذا

(١) المصدر السابق.

(٢) من تكامل بين الإمام عزيز بن الأنباري عن صاحب «الذخيرة»، رده عليه بظهور فتح القدير، [٣٩/٨].

(٣) أي: من باب الوكالة كذا جاء في حاشية: ٤٨٥.

وَقَالَ زُفَرٌ: بَشَرٌ لَهُ ذَنْبٌ، لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ صَارَ قَبْضًا بِيَدِهِ فَكَانَتْ سَلَمَةُ إِلَيْهِ
فَسَقَطَ حَقُّ الْحَسَنِ، قُلْتُ: هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ
حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ، عَنِ أَنَّ قَبْضَهُ مَوْفُوفٌ فَفَعَلَ الْمُؤَكَّلُ إِنْ سَمِيَ يَحْبِسُهُ وَلِنَفْسِهِ عِنْدَ
حَبْسِهِ

﴿عنه بيان﴾

وَكُلُّ الرَّحُلِ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَدَدًا بِأَلْبٍ دَرَاهِمَ بَعِثْتُهُ، فَشَرَّهُ الْوَكِيلُ وَقَبْضَهُ،
بَطَلَ الْأَمْرُ أَحَدًا بَعِيدًا مِنَ الْوَكِيلِ، وَأَبَى الْوَكِيلُ أَنْ يَدْفَعَهُ، فَيَبْذُرُ أَنْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ فِي هَوْنٍ أَبِي حَبِيبَةَ، وَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ تَمَدَّ الثَّمَنَ أَوْ لَمْ يَقْضِ مَهْرًا
سَوَاءً^(١) إِنْ هَذَا لَفْظٌ مُحْكَمٌ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّعْرِيِّ» «لَوْ كَيْسُ بِالْشَّرِّ إِذَا اشْتَرَى بِأَسْهَيْتَةٍ، فَحُلٌّ
عَلَيْهِ اشْتَرَى سَوِيَّةً، لَا يَحُلُّ عَلَى الْأَمْرِ»^(٢)، وَقُلْتُ عَنْ بَابِ لَوْ كَالَةِ بِالْشَّرِّ مِنْ
وَكَلَّةٍ «الْكافي».

قَوْلُهُ: (هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ)،
بِعْنِي لَا يُخْتَلُ قَبْضُ الْوَكِيلِ كَقَبْضِ الْمُؤَكَّلِ فِي إِسْقَاطِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ
لَا يُفَكِّرُ لِاحْتِرَازِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَسَّلُ إِلَى حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ إِلَّا بِالْقَبْضِ، فَسَمَّيْتُ بِحُلِّ
الْوَكِيلِ بِمَجْرُودِ الْقَبْضِ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ، لِأَنَّ سُقُوطَهُ بِاعْتِبَارِ الرِّضَا، وَلَمْ يُوجَدْ
الرِّضَا لِأَنَّهُ كَالْمُلْجَأِ فِي الْقَبْضِ مَا قَبَا

وَطَرِيقُ آخَرُ هَذَا فِي جَوَابِ زُفَرٍ: أَنَّ الْأَمْرَ مُتَرَدِّدٌ فِي (١) وَ (٢) مِمَّا الْقَبْضُ بَيْنَ أَنْ
يَقَعَ لِلْوَكِيلِ أَوْ لِلْمُؤَكَّلِ، فَإِنْ سَمِيَ حَبْسُهُ لَوْ كَسُ عَنِ الْمُؤَكَّلِ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَقَعَ الْقَبْضُ
لِلْمُؤَكَّلِ، وَإِنْ حَبْسَهُ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ لَا لِلْمُؤَكَّلِ، فَلَمْ يُعْتَرِ الْمُؤَكَّلُ قَابِضًا بِقَبْضِ وَكَيْلِهِ،
لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بَعْدَ حَبْسِهِ أَنَّ قَبْضَهُ كَانَ لِأَخِي مُؤَكَّلِهِ، بَلْ كَانَ عَدِيمًا فِي الْقَبْضِ لِأَخِي

(١) بَطْلَانِي، مَعْرِفَاتُ الْمَصْطُوحَاتِ [٢٨٧ ١] طَبْعَةُ وَرَارَةِ الْأَوَاقِفِ بَقَرَّة]

(٢) بَطْرُ «الْعَتَاوِيِّ الصَّعْرِيِّ» بِمَعْنَى الشَّهِيدِ [١٦٧ ١٦٨]

بِهَمَّا أَنَّهُ بِقِرْلَةِ ابْنَيْ مِثْ فَكَرَ حَيْثُ لَا شَيْفَاءَ لِنَمٍ فَيَسْقُطُ بِهِلَاكِ
وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِنَحْسٍ لَا شَيْفَاءَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ
بِحَلَالِ النَّبِيِّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ نَفْسُ بِهِلَاكِ وَهَذَا لَا يَنْقُصُ أَصْلُ النَّبِيِّ

﴿فِي حَقِّهِ لَمْ يَكُنْ﴾

نَصَارَ بِالْحَبْسِ غَاصِبًا ١.

وَلَمَّا: أَنَّ التَّوَكِيلَ كَالنَّابِغِ مِنَ التَّوَكِيلِ، لِأَنَّ لِمَنْتَ اسْتَقْلَالَ التَّوَكِيلِ مِنْ حَيْثُ، ثُمَّ
لَوْ كَلَّ قَدْ عَرَّ حَقَّ لَمْ تَكُنْ لِي الْمَشْتَرَى، حَيْثُ اسْتَرَاهُ لَهُ، فَوَحَتْ عَلَى التَّوَكِيلِ
أَنْتَ أَنْ يُعَيَّنَ حَقَّ التَّوَكِيلِ فِي لَمْ يَكُنْ بِالسَّلِيمِ إِيَّاهُ، فَكَانَ حَيْثُ لَا شَيْفَاءَ لِنَمٍ
بِحَقِّ، فَلَمْ يَكُنْ عَاصًا.

ثُمَّ قَالَ أَبُو يُونُسَ، إِنَّ مَضْمُونًا صَعَابَ الرَّهْنِ، حَتَّى يَوْ كَانَ فِيهِ وَهْدٌ بِاشْتَرَى
سَقَطَ، وَلَا يُوجَعُ بِالْفُضْلِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: مَضْمُونٌ صَعَابَ النَّبِيِّ، وَإِذَا هُنَا سَقَطَ كُلُّ الشَّيْءِ، لِأَنَّ
التَّوَكِيلَ كَالنَّابِغِ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ يَسَّرَ بِالنَّابِغِ حَقِيقَةً، لِأَنَّ التَّوَكِيلَ الْمَشْتَرَى بِذَلِكَ
عَلَى التَّوَكِيلِ، وَهُوَ الشَّيْءُ، وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الرَّهْنُ هُوَ الْعَنْسُ بِاللَّيْنِ.

قَالَ [١٧٧] صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» فِي تَعْلِيلِ أَبِي يُونُسَ، (مَضْمُونٌ) [١٧٨]
بِالْعَنْسِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَيْ: بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا فَكَانَ الرَّهْنُ، وَلَيْسَ النَّبِيُّ
كَذَلِكَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ مَضْمُونٌ بِاشْتَرَى ابْتِدَاءً، لَا بِوَسْطَةِ الْعَنْسِ، فَلَمْ يَكُنْ كَهَلَاكِ
النَّابِغِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ يَنْقُصُ كَمَّةً، بِحَلَالِ مَا سَحَنَ فِيهِ

(١) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» وَرَجَحَ دِينَهُمَا فِي الْهُدَايَةِ، بِرَأْسِهِ لِمَحْمُودٍ وَاسْمِي وَاسْمِي وَاسْمِي وَاسْمِي
شَرِيحُهُ بِطَرِيقِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٢١]، «مَحْصَرُ أَحْلَافِ الْمَسَاءِ» [٤، ٨٦]، «السُّوْطُ»
[١٩، ٦١]، «الْبَدِيعُ الصَّامِعُ» [٥، ٤٢]، «سَبِيحُ الْحَفَائِظِ» [٢، ٢٦١، ٢٦٢]، «التَّصْحِيحُ»
«الْمَحْجِجُ» [ص ٢٧٤]، «الْبَحْرُ الْإِبْرَاهِيمِيُّ» [٧، ١٥٦]، «حَاشِيَةُ وَهْدِ عِيُونَ الْأَحَادِثِ» [٧، ٣١٩]

فلما: ينقسخ في حق المؤكل والموكل، كما إذا ردة لموكل بعين ورصي الوكيل به.

قال: وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لم الموكل منه عشرة بضع درهم عند أبي حنيفة.

باب البيع

فأجاب عنه صاحب «الهداية» وقال: (ينقسخ ما أنصأ بين المؤكل والوكيل، كما إذا ردة على الوكيل باعني، ورصي هو بذلك، فإنه يصير لموكل)، وهذه المسألة عن أبي يوسف؛ لأنه لا يفرق بين هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع، وبين هلاكه في يد الوكيل بالشراء بعد خيبه عن المؤكل لاستيفاء الثمن.

ففي الأول ينقسخ البيع، وفي الثاني لا، وينقح البيع بين الوكيل والموكل بالرّد بعين لا بدل على انصائه إذا هلك في يد الوكيل، محرّخ الجواز عن موضع الشراء.

ثم تمرة لجلال تظهر فيما إذا كان الثمن خمسة عشر مثلاً، وقيمة المبيع عشرة، فعند أبي يوسف: يرجع الوكيل على الموكل بالعصل، وهو الخمسة، ويظهر فائدة ضمان العصب في عكس هذا، وهو أن تكون قيمة المبيع خمسة عشر، والثمن عشرة، يرجع الموكل على الوكيل بخمسة، فعند زفر يرجع الموكل على الوكيل بالخمسة، وعلى قول محمّد لا يتفاوت أحد من أن يكون الثمن كبيراً أو قليلاً، لأنه لا يقطع بهلاك المبيع، [أو] لا يجب شيء أصلاً.

نونه (وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لم الموكل منه عشرة بضع درهم عند أبي حنيفة).

وقالوا يلزمه العشرون.

ودكر في بعض نسخ شيخ قور محمد مع قول أبي خبيبة ومحمد لم يذكر
الخلافا في الأصل. لأبي يوسف أنه أمره بصرف الدرهم في اللحم وظن أن
سعة عشرة أطلال، فإن اشترى بعشرين فقد زاده حيرا وصار كذا وكذا

عنه

وقالوا يلزمه العشرون. وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١).

قال صاحب «الهداية». (ودكر في بعض النسخ قول محمد مع قول أبي
خبيبة)، أي: ذكر في بعض نسخ «مختصر القُدوري»^(٢).

ثم قال صاحب «الهداية»: (ومحمد لم يذكر الخلاف في «الأصل») وهذا
لأن محمدا قال في «الأصل» في أحزاب الوكالة في الشراء: «وإذا وكَّنه أن يشتري
له عشرة أطلال لحم بدرهم؛ لزم الأمر بها عشرة بنصف درهم، وكان يلزمه عشرة
أطلال بنصف درهم»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»، ولم يذكر الخلاف كما ترى.

وجه قول أبي يوسف، أن النبي ﷺ وكل عذرة لبارقي لبشرى له ضحية،

(١) قال في «التصحيح» وقد مشى على قول الإمام النسفي وأبيهما يطر «يدفع الصانع»
[٣٠٦]، «الأخضر» [١٦١٢]، «بني الحقائق» [٢٦٢٤]، «الحاية» [١٢٨]، «سورة»
«سيرة» [٣٨١]، «كلمة لبحر ترائي» [١٥٨٨]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «رد المحتار»
[٥١٧، ٥]، «اللب» [١٤٩/٢]

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص ١١٧).

(٣) لم يطر بهذا الخلاف في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» التي بين أيدي، ولا وحده في
شرح حاشية إمامنا، وأبو نصر الأفعف، والكافوري، وبهاء الدين الأنحاصي، وكلها مخطوطة، ولا
في «الجوهرة البيرة شرح القُدوري» للحدادي [٣٠٨١]، ولا لكتاب في شرح لكتاب «سيرة»
[٤٨٢]، ولا في «حلاصه» لأن شرح القُدوري لعدم يبين القُدوري [٥٠٠].

ثم رأيت أن يرحم الله هدي قد أشير إلى هذا الخلاف في «المجتبى شرح مختصر القُدوري»
[١٩٥] بـ مخطوط مكتبة فيصل لله هدي - بركي (رقم الحفظ ٨٠٨).

(٤) سطر «الأصل» معروف بالمسودة [١/٢٩٣] طبعة وراد الأوقات انقطعه.

قال: ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه، لأنه يؤدي إلى تعريض الأمر حيث اعتمد عليه ولأن بيعه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل

في غاية البيان

يشتري (٢) بصدور غيره لنفسه.

الأنثى أنه لو قال: اشتري لنفسك عداً بكذا، وبجلاء، إذا اشتري عشرين رطلاً من اللحم من ستمين رطلين عشرة رطلات منه بكذا، حيث يلزم لجميع عن المأمور، وهو لو قيل بالصدق، لأنه حالف، لأن لمؤكل أمره بشراء لنفسه، لا المهرول، وهد مهرول

وقال في «شرح لأقطع»: «إن أمره أن يشتري عداً بعينه، واشتري به عشرين يسوي كل واحد منهما مئة عن أبي حنيفة أنه لا يبرم لأمر واحد منهما»، ونقله عن «المصنف»

ودكر في «المنتقى» وقد إذا أمره أن يشتري له ثوباً هروياً بعشرة، واشتري له هروياً بعشرة، وكل واحد منهما يساوي عشرة، فإن أبو حنيفة لا يجوز البيع في واحد منهما؛ لأنني لا أدري أيهما أعطي بجخته من العشرة؛ لأن الحقيقة لا تعرف إلا بالخبر والطن» ونقله عن «المصنف»^(١)

قوله: (ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه)، وهذا لفظ القنوري في «مختصره»^(٢)، وذلك لأنه يبرم في العذر بالمسلم، وهو حرام، ولأنه لو صح شراءه لنفسه، يلزم حرجه نفسه عن الوكالة بغير علم لمؤكل، فلا يجوز ذلك؛ لأنه فتح عقد، فلا يصح من غير علم صاحبه كسائر العقود، فإد

(١) سطر الشرح مختصر بقنوري، لأقطع [ق ٣٦٦]

(٢) ينظر انتقاء الصاوي «برهان الدين البحاري» [١/١٤٩] مخطوط مكتبه ولي لدين أمدي مري (رقم الحفظ: ١٤١٩)

(٣) ينظر «مختصر القنوري» [ص ١١٧].

لَا يَمْتَحَضِرُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو
لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

تتممة الفتاوى

لَمْ يَصَحَّ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ عَنِ الْوَكَالَةِ ، يَقَعُ شِرَاؤُهُ لِلْمُوَكَّلِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ .

قَالَ فِي «تَمَمَةِ الْفَتَاوَى» : «الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ بِأَنْ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ ؛
لَا يَصَحُّ ، سِوَا مَا بَوَّيَ عِنْدَ الْعَقْدِ الشَّرْهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ بِأَنْ هَذَا ، اشْهَدُوا أَبِي قَبِيْ
اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي ؛ [لَا يَصَحُّ] ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ فِي الشَّرْهِ لَإِلَى حَيْرٍ ، أَوْ إِلَى جَسَدٍ
غَيْرِ الَّذِي سَمَّاهُ الْمُوَكَّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ غَيْرَهُ بِالشَّرِّ ، فاشترى له ، صَحَّ»

وَقَالَ فِي «التَّمَمَةِ» : «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ غَائِبًا ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَصَرَخَ
بِالشَّرِّ لِنَفْسِهِ ، يَصِيرُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ» (١)

وَأَمَّا فِي وَقْعِ اشْتِرَاءِ الْوَكِيلِ أَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَ الْأَمْرِ ، فَقَدْ الشَّرَاءُ عَلَى
نَفْسِ الْوَكِيلِ ، وَإِذَا صَرَخَ بِالشَّرِّ لِنَفْسِهِ ، فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَلَكِنْ عَزْلُهُ نَفْسَهُ إِنَّمَا
يَصَحُّ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلَا .

وهذا بخلاف الوكيل بكساح امرأة يبيعها إذا تزوجها لنفسه ببيع يَصَحُّ ،
والفرق بين الوكيل بكساح امرأة يبيعها وبين الوكيل بشراء شيء ببيع يَصَحُّ ، قَالَ مُحَمَّدٌ
فِي أَرْلِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي الْكُسَاحِ : إِنَّ الْوَكِيلَ هُوَ الْمُشْتَرِي ، فَقَدْ يَكُونُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ
وَمُشْتَرِيًا لغيره ، وَإِذَا زَوَّجَ الْوَكِيلُ امْرَأَةً ، لَمْ يَكُنِ الْوَكِيلُ هُوَ الْمُتَزَوِّجُ ، وَإِذَا تَزَوَّجَ
الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ زَوَّجَ فَلَانًا ، وَأَمَّا تَزَوُّجُ هُوَ

قَوْلُهُ : (فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

(١) ما من المصنفين زيادة من (ع) و (ب) بعبارة في (تممة الفتاوى) لمرحوم الدين البحاري
[١٤٩٠ هـ] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - تركيا (رقم الحفظ ١٤١٩)

(٢) ينظر: (تممة الفتاوى) لمرحوم الدين البحاري [١٤٩٠ هـ] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - تركيا
(رقم الحفظ ١٤١٩)

سَرَى الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ فَقَدْ عَنِ الْمُوَكَّلِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ حَضَرَهُ رَأَتْهُ
لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا .

قَالَ فَإِنْ وَكَلْتَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِعَيْنِ عَبْدٍ ، فَاشْتَرَى عَبْدًا ، فَهُوَ لِلْوَكِيلِ إِلَّا أَنْ
يُؤْتَى بَوَيْتُ الشَّرَاءِ لِلْمُوَكَّلِ ، أَوْ بِشْتَرِيَهُ مَالِ الْمُوَكَّلِ

﴿قَوْلُهُ عَنِ الْمَالِكِ﴾

لَمْ حَقِيقَةُ لَوْ كَالْتَهُ إِسْمًا تَنْحَقُّ فَمَا حَاجُ فِعْ إِلَى الرَّأْيِ ، كَالْتَبِيعِ ، وَالْمُحَاجِ ،
وَالْمُتَبِعِ ، وَكَاتِبَةِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَلَا يَتَحَقُّ فِيمَا لَا يَحْتَاجُ فِعْ إِلَى الرَّأْيِ ، كَالْطَّلَاقِ
وَالْعَنَاقِ بِعَيْنِ مَالٍ ، فَكَانَ الْوَكِيلُ مَسْرُوعًا يَقُولُ كَلَامَ الْمُوَكَّلِ

وَطَّلَاقُ الْوَكِيلِ الثَّانِي وَعَقْدُهُ لَيْسَ بِطَّلَاقِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ وَعَقْدُهُ ، لِأَنَّ الثَّانِي
لَمْ يَقُولْ كَلَامَ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَقَعْ نَقْلًا لِكَلَامِ الْمُوَكَّلِ ، وَلَمْ يُوَكَّلْ إِسْمًا وَكُلَّ بَشَرٍ كَلَامِهِ ،
وَلَا حِلَّ مَدَا لَمْ يَقَعْ حِلَاقُ الْوَكِيلِ الثَّانِي وَعَقْدُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِحَضْرَةِ الْأَوَّلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (حَضْرَةُ رَأْيَةٍ) ، أَيُّ [رَأْيٍ] ^(١) الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : (لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا) ، أَيُّ لَمْ يَكُنِ الْوَكِيلُ لِأَوَّلُ مُخَالَفًا لِلْمُوَكَّلِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ فَإِنْ وَكَلْتَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِعَيْنِ عَبْدٍ ، فَاشْتَرَى عَبْدًا ، فَهُوَ لِلْوَكِيلِ إِلَّا
أَنْ يُقُولَ بَوَيْتُ الشَّرَاءِ لِلْمُوَكَّلِ ، أَوْ بِشْتَرِيَهُ مَالِ الْمُوَكَّلِ) ، أَيُّ : فَإِنْ ائْتَدُورِي
بِالْمُخْتَصَرِ ^(٢) .

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» : (هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِهِ . إِنْ أَصَافَ الْعَقْدَ إِلَى ذَرَاهِمِ
لَا مِرٍ ، كَانَ لِلْأَمِيرِ ، وَهُوَ الْمَزَادُ يَقُولُهُ أَوْ بِشْتَرِيَهُ بِمَالِ الْمُوَكَّلِ دُونَ النَّقْدِ) ، يَنْبَغِي
أَنْ ائْتَدُورِي مِنْ قَوْلِ ائْتَدُورِي ^(٣) «أَوْ بِشْتَرِيَهُ بِمَالِ الْمُوَكَّلِ» . هُوَ الْإِصْدَاقُ وَقَدْ ائْتَدُورِي
إِلَى دَاهِمِ الْمُوَكَّلِ ، لَا ائْتَدُورِي مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِسَرِّهِمْ مُطْلَقًا ،

مَدِينِ ائْتَدُورِي رِيْدَةً مِنْ ائْتَدُورِي ، وَدَاهِمِ ، وَنَقْدِ ، وَنَقْدِ ، وَنَقْدِ ، وَنَقْدِ

(٢) بَطْنِ «مُخْتَصَرِ ائْتَدُورِي» [ص ١١٧] .

قال عليه السلام: هَذِهِ الْمَثَانَةُ عَلَى وَجْهِهِ، إِنْ أَضَافَ، لَعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمٍ لَا مِرْكَانَ

وَعَلَيْهِ سِيَانٌ

ثُمَّ نَقَدَ، مِنْ نَقْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ لِمُوكِّلٍ بِمِغْ الشَّرَاءِ لِلْمُوكِّلِ، وَإِنْ نَقَدَ مِنْ دَرَاهِمٍ
الْمُوكِّلِ، يَقَعُ لَشُرَاءِ الْمُوكِّلِ

وهذا معنى قوله: (لَا فِيهِ تَفْصِيلًا)، أَيُّ لَأَنَّ عَلَى نَقْدِ الدَّرَاهِمِ بَعْدَ الشَّرَاءِ
مُطْلَقًا تَفْصِيلًا، وَهُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ خِلَافُ آيَةٍ، لَأَنَّهُمَا إِذَا تَوَافَقَا عَلَى
أَنَّهُ لَمْ يَخْصُرْهُ الَّتِي، بِمِغْ الشَّرَاءِ لَمْ يَقَعِ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ، وَكَيْلًا كَانَ أَوْ مُوكِّلًا
عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، وَعِنْدَ مُحَقِّقِي التَّوَكُّلِ، سِوَاكَ كَانَ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ أَوْ لَا

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ لِقُدُورِي فِي «مَخْتَصَرِهِ» لَا تَدْقِ، وَلَفْظُهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ
عَنِ قَيْدِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ مِنْ وَقْتِ [٢١٤] دَرَاهِمِ الشَّرَاءِ، وَعَنِ عَدَمِ الْإِصَافَةِ،
فَيُخْتَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَضَافَهُ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ
بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صُورَةِ الْإِصَافَةِ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ؛
لَأَنَّ الشَّرَاءَ يَقَعُ لِمُوكِّلٍ فِي صُورَةِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِهِ، حَقًّا لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى
مَا يَحِلُّ لَهُ شَرْعًا، لِأَنَّهُ نَوَقَعَ الشَّرَاءَ لِلْمُوكِّلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْمُوكِّلِ،
يَلَرُّ أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّلُ عَاصِيًا بِدَرَاهِمِ الْمُوكِّلِ، وَالْعَصْيُ حَرَامٌ لَا يَتَلَقَّى بِحَالِ
الْمُسْلِمِ، أَوْ حَقًّا لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى مَا جُزِيَ فِي عَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ
أَنْ يَقَعَ الْعَقْدُ لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ إِذَا أُصِيبَ الْعَقْدُ إِلَى دَرَاهِمِ مُعَيَّنَةٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُصِيبَ التَّوَكُّلُ الْعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمِ نَفْسِهِ، فَيَقَعَ الْعَقْدُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ
يُسْتَكْرَرُ عَادَةً أَنْ يَقَعَ الشَّرَاءُ إِلَى الْمُوكِّلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ [٢١٥] التَّوَكُّلِ

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَشْتَرِيَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ إِصَافَةٍ إِلَى دَرَاهِمِ أَحَدٍ، فَيَنْظُرُ هَلْ
نَوَى وَقْتُ الشَّرَاءِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ شَرَى بِشَيْءٍ الْمُوكِّلِ، فَالشَّرَاءُ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَى بِشَيْءٍ
نَفْسِهِ، فَالشَّرَاءُ لِلْمُوكِّلِ، لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَغْمَلَ بِنَفْسِهِ أَصَالَةً، أَوْ لَعِيرَةً وَكَأَلَةً، لِأَنَّ الْمَأْمُورَ

بأنه وهو المراد عندي بقوله أو يشتريه بمال الموكّل ذوق الشك من ماله.

في باب التوبة بالسبع وشره

ع غير متعيّن، فكأنّ نيّته مفسّرة؛ لأنّ عليك تتعلّق إلى الموكّل من جهة لم كلّ،
مداً إذا لم يؤخذ التكاديب.

أما إذا وجد فقال الموكّل: «شتره لي»، وقال الوكيل: «شترته نفسي» يحكم
العقد انعقاداً، حملاً بماله على ما يحلّ به شرعاً، أو بماله عادةً، وهذا هو المراد
بقوله: (على ما ذكرنا).

والوجه الآخر: إذا توافق على أنه لم يحضره العقد، ففي خلاف بين أبي
يوسف ومحمد، قال أبو يوسف: يحكم العقد، وقال محمد: هو للوكيل؛ لأن
الأصل في عمل كل حرّ أن يبيع به، لا إذا قام الدليل على خلافه، ولم يثبت لأنّه
لم يثبت إلى دراهم الأمر، ولم يثبت ذلك. توقع لعقد الوكيل.

وجه قول أبي يوسف أن شراءه فسخ، يحتمل الأمرين جميعاً، وقوعه
للموكّل، أو للوكيل، فكان الأمر موقوفاً إلى أن يوجد العقد؛ لأنّه يصلح ممّناً
كما في حاية التكاديب - على أن فيه حتم حال الوكيل على الصلاح؛ لأنّه لا
يلزم أن يكون غاصباً دراهم الغير.

فإن قلت: كيف قُسم به أصاف لعقد إلى دراهم الأمر يبيع الشراء به، وإن
أصافه الوكيل إلى دراهم نصيبه يبيع الشراء به، والله أعلم بالصواب ولا
تعيّن في العقود والسوحيّ عند، فكانت الإصافه وعدم الإصافه سواء.

قلت: لا نسلم أنّها لا تتعيّن مطلقاً، بل تتعلّق في الوكالات، وهو صريح
صاحب «الهداية» في أواخر هذا الفصل في تعليل قول أبي حنيفة، ومسجعيء سام
ليان قسمة إن شاء الله تعالى.

ولهذا إذا هلك في يد الوكيل: ينسب الوكالة، أو يقول لا نريد سعيها

لأن فيه تفصيلاً وخلافاً، وهذا بالإجماع وهو مطلق وإن أضافه إلى ذرهم
نفسه كان بنفسه حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً أو بفعله عادة بد الشراء
لنفسه بإضافة العقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً وعرفاً، وإن أضافه إلى
ذراهم مطلقاً، فإن نواها للأمر فهو للأمر، وإن نواها بنفسه فلنفسه؛ لأن له أن

عقده بغيره

يعلق الشراء بعينه على وجهي تكون مفسحة لا محالة، بل تريد تفيد الزكاة
بها، فإذا تفيدت الزكاة بها حتى إذا عرفت قبل لشراء بطلت الزكاة؛ صلحت
الإضافة إلى أحدهم متبعية لوقوع العقد منه

قوله: (لأن فيه تفصيلاً وخلافاً)، أي: في استبعاد عقد الشراء مطلقاً

أراد بالتفصيل صورة لتكادب والتوافق، ففي لتكادب تحكّم العقد اتفاقاً،
وفي التوافق على عدم التمسك تحكّم العقد عند أبي يوسف، وعند محمد؛ هو
لبوكيل، وقد مر بيانه أفاً.

قوله (وهذا بالإجماع)، أي: الذي ذكره لعددي، أراده وقوع الشراء
للموكل بالاتفاق إذا اشترى مالاً المؤكل، وهذا مر بيانه

قوله: (وهو مطلق)، أي: الذي ذكره العددي مطلق لا تفصيل فيه.

قوله (حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً)، دليل قوله (إن أضافه العقد
إلى ذراهم الأمر، كان للأمر)

قوله (أو بفعله عادة)، عطف على قوله: (يجل له شرعاً)، وهو دليل قوله
(وإن أضافه إلى ذراهم نفسه؛ كان بنفسه).

قوله: (بد الشراء بنفسه بإضافه لعقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً
وعرفاً)، هذا تعبد بقوله (على ما يحل له شرعاً)

يَعْمَلُ بِنَفْسِهِ وَيَعْمَلُ لِلْأَمْرِ فِي هَذَا التَّوَكُّلِ ، وَإِنْ تَكَادَى فِي النَّبَةِ بِحُكْمِ لِقْدٍ
بِالْإِخْتِصَاعِ ؛ لِأَنَّهُ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

وَإِنْ تَوَافَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَخْصُرْهُ النَّبَةُ قُلُوبُ مُحْتَدٍّ هُوَ لِلْعَاقِبَةِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
أَنْ كُلُّ أَحَدٍ يَعْمَلُ بِنَفْسِهِ إِلَّا إِذَا تَشَتَّ حَقُّهُ لِغَيْرِهِ وَلَمْ تَشَتَّ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .
يَحْكُمُ اسْتَقْدًا ؛ لِأَنَّهُ مَا أَوْفَقَهُ مُطْلَقًا بِحُكْمِ الْوُجْهِينِ فَيَنْقُضُ تَوَافُقًا ، فَمِنْ أَيْ
الْمَالَيْنِ نَقَضَ فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الْمُحْتَمَلُ لِصَاحِبِهِ وَلِأَنَّهُ مَعَ تَصَادُقِهِمَا يَحْتَمَلُ النَّبَةُ
بِالْأَمْرِ ، وَفِيمَا قَمْنَا حَقْلُ حَالِهِ عَلَى الصَّلَاحِ كَمَا فِي حَالَةِ التَّكَادُبِ .

والتَّوَكُّلُ بِالْإِسْلَامِ فِي الطَّعَامِ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَوْلُهُ : (فِي هَذَا التَّوَكُّلِ) ، أَيْ فِي التَّوَكُّلِ بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعْضٍ عَلَيْهِ ، وَحُجْرَةٍ بِهِ
عَنِ التَّوَكُّلِ بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعْضٍ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَسَ بِتَوَكُّلٍ شَيْءٌ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، إِلَّا [٥٢٩١ ، ٢]
فِي تَصَوُّرِ الثَّلَاثِ ، مَرَّيْنِ .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا ذَكَرْنَا) إِنْشَاءٌ لِنُبَيِّنَ : (حَقْلًا لِحَالِهِ عَلَى مَا يَحِلُّ لَهُ شَرْعًا)

قَوْلُهُ : (بِحُكْمِ الْوُجْهِينِ) ، أَرَادَ بِهِمَا وَفَوْقَ الشَّرَاءِ [التَّوَكُّلُ ، وَوَقُوعُهُ]

بِتَوَكُّلٍ .

قَوْلُهُ : (يَحْتَمِلُ الشَّيْءُ لِلْأَمْرِ) ، مَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَوْفَقُهُ نَفْسُهُ

قَوْلُهُ : (حَقْلُ حَالِهِ عَلَى الصَّلَاحِ) ، وَهُوَ أَلَّا يُجْعَلَ التَّوَكُّلُ عَاصِيًا دِرَاهِمَ الْمُتَوَكِّلِ .

قَوْلُهُ : (وَالتَّوَكُّلُ بِالْإِسْلَامِ فِي الطَّعَامِ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ) ، أَيْ : عَلَى الْوُجُوهِ

الْمَذْكُورَةِ [٥٢٩٠] فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ ، فَإِنْ أَصَابَ التَّوَكُّلُ بِالسَّلَامِ لِعَقْدٍ إِلَى دِرَاهِمِ
الْأَمْرِ ؛ كَانَ السَّلَامُ لَهُ ، وَإِنْ أَصَابَ إِلَى دِرَاهِمِ نَفْسِهِ ؛ كَانَ لَهُ ، وَإِنْ عَقَّدَ مَصَقًا مِنْ

قَالَ: وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ عِنْدِي.
وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، فَإِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ

وَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَيْتَ

عَبْدٌ، صَامِعٌ لِمَنْ دَرَاهِمَ أَحَدٍ، فَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ لِلْمُؤْكَلِ كَانَ لَهُ، وَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ كَانَ
لِنَفْسِهِ، وَإِنْ نَكَاذَ يُخَكِّمُ الْقُدُّ، وَإِنْ تَوَافَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ اسْتَبَدَّ كَانَ اسْتَبَدَّ
لِلزَّكِيِّ عَبْدَ مُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُخَكِّمُ اسْتَدُّ، مَعْنَى دَرَاهِمَ إِلَيْهِمَا مَعْدُ فَالْعَقْدُ لَهُ.

لَمْ أَعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَذْكُرَ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ أَوَّلًا ثُمَّ يَقُولُ: وَالزَّكِيُّ
بِالشَّرَاءِ عَنِ هَذِهِ لَوْجُوهُ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ» مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ،
وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَكِيلَ بِالشَّرَاءِ، بَلَّا أَنْ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» لَمَّا كَانَ مُتَرَمِّمًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ«مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ،
فَلَمَّا فَرَعَ عَنْ ذَلِكَ؛ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَيْضًا بِسَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، حَيْثُ قَالَ: (عَنِ
هَذِهِ الْوُجُوهِ). فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالشَّرَاءِ فِي شَيْءٍ يَعْبُرُ عَنْهُ بِهَا
عَقْدٌ، وَنَمْ يَحْضُرُهُ بَيْتٌ، اخْتَلَفَ الْحَشَابِيخُ فِيهِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحِلَافُ فِيهِ كَالْحِلَافِ فِي الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ، وَإِنَّهُ دَهَبُ الْقُدُورِيِّ،
رَبْعُهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحَوَابِثُ فِيهِ عِدْمُهُمَا: كَحَوَابِثِ مُحَمَّدٍ فِي السَّئِمِ، وَفَرَّقَ لَأَنَّهُ
يُؤْتَى بَيْنَ السَّئِمِ وَالشَّرَاءِ فَقَالَ: لِيُعَدَّ فِي بَابِ السَّئِمِ تَأْثِيرٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ،
فَصَلَحَ مُعَيَّنًا كَالْإِصَافَةِ، بِحِلَافِ الشَّرَاءِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ^(١)، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ
عِنْدِي. وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي

(١) فِي «م» الْعَقْدُ فِي بَابِ السَّئِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَحْضُرْ رَأْسُ الْعَمَلِ فِي الْمَجْلِسِ؛ يُعْطَى السَّئِمُ، لَا بَدَلَ
رَأْسٍ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ

(٢) وَقَعَ فِي «ع» زِيَادَةُ دَرَاهِمَ

بالبذل قَوْلُ الْمَأْمُورِ) ، لِأَنَّ فِي اتِّخَاذِ الْأَوْبِ اخْتِرَ عَمَّا لَا يَمْتَنُ اسْتِثْنَاءَهُ وَهُوَ
اِتْرَاجُ بِلْتَمَسِ ٢١١ ر. عَلَى الْأَمْرِ وَهُوَ يُتَكَّرُ وَانْقَوْلُ لِيُتَكَّرَ

رَفِي اتِّخَاذِ الثَّانِي هُوَ أَمِيرٌ يُرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدِهِ لِأَمْنٍ فَيَقْتُلُ قَوْلَهُ

﴿خَاتَمُ سَدَانِ﴾

جاء «لجامع الصغير» .

وصورتها فيه : «محمَّدٌ عن يعقوبَ عن أبي حنيفة رضي الله عنه في لِرْجُلٍ يَأْمُرُ الرَّجُلَ
أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا بِالْبِ دَرَاهِمٍ ، فَجَاءَ الْمَأْمُورُ فَقَالَ قَدْ اشْتَرَيْتُ لَكَ عَبْدًا بِالْبِ
دَرَاهِمٍ ، وَقَبَضَهُ فَمَاتَ ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اشْتَرَيْتَ عَبْدًا بِالْبِ وَقَبَضْتَهُ وَمَاتَ عَبْدُكَ ، وَتَمَّا
اشْتَرَيْتَهُ لِمَيْتٍ . قَالَ . الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ (١) . لِي لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ» ، وَهِيَ مِنْ لُحُوصِ

وهذه المسألة على أَوْجُوهٍ : إمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مَأْمُورًا بِشَرَاءِ عَبْدٍ بَعِيْهِ ، أَوْ
بَعِيْهِ عَيْهِ .

وَكُلُّ وَجْهِ عَلَى وَجْهَيْنِ : إمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَقْذُودًا ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَكُلُّ وَجْهِ
عَلَى وَجْهَيْنِ : إمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ قَائِمًا أَوْ هَالِكًا ، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ بَعِيْرَ عَيْهِ ، وَالشَّيْءُ
عَبْرَ مَقْذُودٍ [٢١٦] ، وَقَالَ الْوَكِيلُ . اشْتَرَيْتُ وَقَبَضْتُ وَهَلَكَ ، نَمَّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَهِيَ
مَالُهُ الْكِتَابُ ، لِأَنَّ عَرَضَهُ اِتْرَاجُ بِلْتَمَسِ عَلَى الْأَمْرِ ، وَهُوَ يُتَكَّرُ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ
مَعَ تَبْيِيهِ . وَهَذَا لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَ الْعَقْدِ ، لَكُونِ الْعَبْدِ خَارِجًا عَنْ
الْمَحَلِّيَّةِ ، لَكُونِهِ مَيْتًا ، فَكَانَ عَرَضُهُ اِتْرَاجُ بِلْتَمَسِ ، وَإِنْ كَانَ لَشَيْءٍ مَقْذُودًا قَبْلَ قَوْلِ
الْوَكِيلِ ، لِأَنَّ الْأَمِيرَ يَدْعِي اِتْرَاجُ بِلْتَمَسِ عَلَى الْوَكِيلِ ، وَهُوَ يُرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدِهِ
الْأَمْنِيِّ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ

وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ حَيًّا [٢١٧] ، وَالشَّيْءُ مَقْذُودًا فَاحْتِلَافًا ، فَقَالَ الْمَأْمُورُ اشْتَرَيْتَهُ

وَنُكَدَ الْعِنْدَ حَيٍّ جِسٍّ خُتَمًا، إِنْ كَانَ لَتَمْسُ مَسْقُودًا فَأَقُولُ نَلْمَافُورٍ،
لَأَنَّهُ أَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْقُودًا فَكَذَبَكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ
اِسْتَشَابَ نَشْرَاءَ وَلَا يُتْهِمُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ.

ترجى عليه بيا

لَكَ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اِسْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِكَ، وَلَقَرُّ قَوْلُ الْمَافُورِ، لَأَنَّهُ أَحْبَبَ عَمَّا بِهَذَا
إِنْشَاءً لِلْحَالِ

وَبَلَّغَ لَمْ يَكُنْ اِسْمُ مَسْقُودًا فَفِيهِ اِحْتِلَافٌ عَرَفَ فِي «الْمَحْتَفِ» . قَالَ أَبُو
حَبِيبَةَ، الْقَوْلُ لِلْأَمِيرِ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَقَرُّ بِنَمَافُورٍ اِنْشَاءً، لَأَنَّهُ أَمِينٌ أَحَبَّ عَمَّا نَمَسُكَ
إِنْشَاءً، لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ اِسْرَاءٌ لِلْحَالِ، وَلَقَرُّ قَوْلُ الْأَمِينِ، فَصَرَّحَ كَمَا إِذَا كَانَ اِسْمُ
مَسْقُودًا^(١)

وَلَا بِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْوَكِيلَةَ لَا تَسْأَلُ مَرَصِعَ اِسْمِهِ، وَهَذَا مَوْصِعُ التَّهْمَةِ فَلَا
يُقْبَلُ قَوْلُ لَوْكِلِ

بَيَانُهُ أَنَّهُ رَسَمَ اِسْمَهُ تَقْسِيمَهُ وَقَدْ وَحَّدَ بِهِ عَمَّا أَوْ تَمَّ يُعْحَنُهُ، فَلَمَّا لَمْ يُوَافِقْهُ
أَرَادَ أَنْ يَبْرُئَهُ الْأَمْرَ، لِحُسَارِهِ اَلصُّفْقَةَ، وَمِنْهُ مَتَعَارَفٌ بَيْنَ الْوُكَلَاءِ، فَلَا يُشْبِلُ قَوْلُهُ
لِيَهْدِي لَتَهْمِهِ، لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ تَمَلَّيْتُ اِسْتَشَابَ اَلْمَقْدَرِ مِنْ هَذِهِ التَّهْمَةِ، بِحِلَافٍ مَا يَدَّ كَر
اَلتَّمْسُ مَسْقُودًا، لَأَنَّهُ أَمِينٌ يَدْعِي اَلْحُرُوحَ عَنِ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ، فَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ بِاعْسَارِ
اَلشَّيْءِ، فَهَبْتُ حُكْمُ النِّعِ [أَيْضًا] نَعَا لِدَلِكْ

وَبَلَّغَ كَانَ لَعْدُ نَعْيِهِ قَبْلَ قَوْلِ لَوْكِلِ، سَوَاءٌ كَانَ لَتَمْسُ مَسْقُودًا، أَوْ عَنِ مَسْقُودٍ.

(١) بَطْنِي، اَلْمَحْتَفِ الرَّوِيَّةُ، لِأَبِي الْبَيْتِ السَّمَرَقَنْدِيِّ [١٧٣٧/٤ - ١٧٣٨]

(٢) يَنْظُرُ فَيْسَلُ حَبِيبَةَ، [٢٢٥/٤]، اَلْحَرْثُ الرَّوِيَّةُ [١٦١/٧] اَلْمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ [٢٣١/٢].

(٣) مَا بَيْنَ اَلْمَسْقُودِ إِلَى مَعْنَى اَلْأَمَانَةِ، اَلْأَمَانَةُ، اَلْأَمَانَةُ، اَلْأَمَانَةُ، اَلْأَمَانَةُ.

وعن أبي حنيفة: القول بالأمر، لأنه موضع تهمة بأن اشتراه نفسه، وإذا
 في الصفقة حسيوة ألزمها الأمر، بخلاف ما إذا كان الثمن مقنوداً؛ لأنه أمين
 به يقتل قوله تبعاً لذلك ولا ثمن في يده هـ، وإن كان أمره بشراء عبده بعينه
 لم يحتلماً والتعبد حتى قال قول لعمامور سواء كان الثمن مقنوداً أو غير مقنود،
 وهذا بالإجماع، لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه، لأن التوكيل

شبهة البيان

به كان العبد قائماً؛ لأنه أخبر عما يملك إشفاه بلحاح، فلا يصح تكديسه، ولا
 تهمة فيه أصلاً، لأن التوكيل لا يملك أن يشتريه نفسه.

وإن كان العبد هالِكاً: فالقول قول لعمامور أيضاً، إذا كان الثمن مقنوداً، لأنه
 يدعي خروج عن عهدة الأمانة من الرخاء الذي أمر به، فكان القول قوله، وإن لم
 يكن ثمن مقنوداً، فالقول قول لأمر؛ لأنه أخبر عما لا يملك استشفاه، لأن العبد
 هالك، فكان غرضه الرجوع بالثمن على الموكِّل، فلا بُدَّ (١) من فاعله للحجة.
 قوله: (لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه)، يعني فيما إذا كان
 العبد حياً، وهو مأمور بشرائه بعينه.

فإن قلت: الأصل في الدلائل الاطراد، وهذا لا يطرد على أصل أبي حنيفة
 رحمه الله، لأن الأت إذا أقر على الصغير أو الصغيرة بالكناح، لم يصح الإفراق إلا
 بيمين، وكذا وكيل الروح أو الروحانية، وموكل العبد إذا أقر بالكناح لا يصح إلا بيمين
 عند أبي حنيفة، بخلاف نص جنيته، مع أن المقيِر بملك استشفاه العقد

قلت: لا نسلم أنه يملك استشفاه لعقد مطلق، بل يملكه مقيداً بحال حضرة
 الشهود، و[لولا] لم يكن شهود الكناح خصوصاً وقت الإفراق، فلم يملك الإفراق؛
 لأنه لم يملك الإشياء بلا شهود، وهذا هو الجواب الثاني.

بشراء شيء بعينه لا يثبت شراءه بنفسه بمثل ذب الثمن في حال عبته على ما مر، بخلاف عبر المعين على ما ذكرنا لأبي حنيفة.

ومن قال لأخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً^(١)، فإن فلاناً يأخذه، لأن قوله لسابق إقراراً منه بأنوكالة عنه فلا يتبعه إلا نكراً بالحق.

﴿عابه لبيان﴾

وقول بعض الشرحين إن قوله «يملك استشفه» وقع على نوبه، وقوله «ولا تهمه فيه» وقع على قول أبي حنيفة، بعيد عن التحقيق، لأن المجمع دليل أبي حنيفة، لا قوله «ولا يهمه فيه» وحده^(٢).

قوله (بي حال عنه)، أي عتبه الموكل، قيد به، لأنه إذا كان حاصراً وصريحاً لو كسر بالشراء لنفسه، يقع الشرء بلوكيل، وإن كان مأموراً بشيء بعينه، لأنه حالف، فانعزل بمحالته له حال حضرته.

قوله (على ما مر)، إشارة إلى ما ذكر قبل صحيحه بقوله: (ولو وكله بشراء شيء بعينه، فثبت له أن يشتريه لنفسه).

قوله: (على ما ذكرنا لأبي حنيفة)، إشارة إلى دليل أبي حنيفة قبل حطوط^(٣)، وهو قوله: (لأنه موضع تهمه).

قوله (ومن قال لأخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً، فإن فلاناً يأخذه).

وصورة المسألة في «المجامع الصغير» «محمّد بن يعقوب، ٢٠٩٧» عن

(١) وأدبعه في (ط) «ثم جاء فلان وقال إن أمرته بذلك».

(٢) ذه لبعضي بقوله «لأن المسألة متعمدة مع خلاف صريح بطر».

الهداية [٢٥٧، ٩]

(٣) يعني: محط.

فَإِنْ قَالَ فَلَانٌ لَمْ أَمْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ .

نص الحديث

أبي حنيفة رحمته الله . في زحلي قال لرحلي : يعني هذا العبد لفلان ، فاشتره له ، ثم أنكروا أن يكون فلان أمره بذلك ، ثم جاء فلان فقال : أبا أمرته . قال : يا حنيفة فلان . فإن قال فلان : لم أمره ، وقد كان اشتراه لفلان ، لم يكن لفلان إلا أن يسلمه له المشتري ، فإن سلمه وأحذه النبي اشتراه له ؛ كان تبعاً لنبي أحذه من المشتري ، وكانت الموهبة عليه . وهذا كله من الخواص .

فمعنى قوله (يعني هذا العبد لفلان) ، أي : لأخلي فلان ، يعني أن فلاناً لم يبي أن يشتري هذا العبد لأخيه ، فباعه صاحب العبد ، ثم أنكروا العتق أمر فلان بعد الشراء [٢٢٦/١] [وقال] (٢) : لم يكن فلان أمري ، بل شريته لنفسه ، يعقد البيع في الحال ؛ لأنه لا مسارعة في الحال .

فإذا جاء فلان بعد ذلك وقال : كنت أمرته بالشراء ؛ فله أن يأخذ العبد من المشتري ؛ لأن قول المشتري يعني لفلان ؛ فقراره بالوكالة ، وقراره على نفسه صحيح ، فرجوعه بعد ذلك لا يصح ، ويصح الشراء للموكل .

وإن قال فلان : لم أمره بذلك ؛ لم يكن له على العبد سبيل ، وإن كان بعد ذلك أمرته ؛ لأن إقرار الموقر يرتد برّد الموقر له ، فإذا عاد إلى تصديقه بعد ذلك لم ينفعه ؛ لأنه عاد حين انتفى الإقرار ، فلم يصح تصديقه ، ولزم الشراء للمشتري إلا بدسّم للمشتري العبد إلى فلان بعد قوله « لم أمره » . فيكون ذلك بيعاً مبدأً بسبل التعاطي ، وصار كمن اشترى شيئاً لغيره بغير أمره ، لو لم يشتري ، فإن طلب المشتري له ، فسّمه المشتري إليه وأحذه ؛ كان ذلك بيعاً بالتعاطي .

قال محرر الإسلام وغيره في الشروح الجامع الصغير : « وتنت بهذا أن شع

قَالَ: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ فَيَكُونُ بَيْعًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ الْعَهْدَةُ، لِأَنَّهُ صَارَ مُشْتَرِيًا بِالتَّعَاطِي، كَمَنْ اشْتَرَى بَعِيرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ حَتَّى لَرَّمَهُ ثُمَّ سَفَعَهُ الْمُشْتَرِي لَهُ، وَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ عَلَى وَجْهِ التَّبَيُّعِ يَكْفِي بِالتَّعَاطِي وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ بِنَقْضِ التَّمَرُّقِ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ لَا سِتْقَامَ التَّرَاصِي وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي النَّابِ.

قَالَ: وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِنْدُنْ بِأَعْيُنِهِمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا،

﴿وَبِهِ بَيَانٌ﴾

التَّعَاطِي كَمَا يَكُونُ بِأَخْذِ إِعْطَاءٍ، فَهَذَا يَتَعَقَّدُ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى جِهَةِ التَّبَيُّعِ وَالتَّمْلِيكِ، وَإِنْ كَانَ أَخْذًا بِلَا إِعْطَاءٍ، كَعَادَةِ النَّاسِ، وَتَمَّتْ بِهِ أَنَّ الْبَيْسَ مِنْ الْأَمْوَالِ وَالتَّحْبِيسِ فِي بَيْعِ التَّعَاطِي سَوَاءً.

قَوْلُهُ: (وَكَيْفَ الْعَهْدَةُ عَيْنٌ)، بِمَعْنَى: لَمَّا اعْتَقَدَ بَيْنَهُمَا بَيْعُ التَّعَاطِي، كَانِ الْعَهْدَةُ لِلْأَخْذِ عَلَى الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ فَتَرَفَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ التَّرَدُّوِي، وَفَعَلُوا بَدَلِ قَاصِي حَدٍّ، وَهُوَ مَقْهُومٌ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ ﷺ

وَقَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ)، اسْتِنْدَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ).

وَالْمُشْتَرِي: بِكُسْرِ الرَّاءِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ كَانَ يَصْحَحُ وَجْهُ عَلَى مَعْنَى: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي الْعَبْدَ إِلَى الْمُشْتَرِي لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي بَابِ)، أَيِ: التَّرَاصِي هُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي بَابِ التَّبَيُّعِ فَلَمَّا وَجَدَ التَّرَاصِي: اعْتَقَدَ التَّبَيُّعَ بِالتَّعَاطِي فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ، جَلَا قَالًا لَمَّا قَبْلَهُ الْكَوْجِي: إِنَّ بَيْعَ التَّعَاطِي لَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا فِي الْأَشْيَاءِ الْحَيَّةِ، وَقَدْ مَرَّ دَيْتٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَيْنًا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ حَارًا ، لِأَنَّ التَّوَكِيلَ مُطْلَقٌ ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ جَارًا ، أَيُ : قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» . «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَدْنَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، وَلَمْ يُسَمِّ تَمًا ، فَاشْتَرَى لَهُ أَحَدَهُمَا فَقَالَ حَائِثٌ ، وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَاشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِخَمْسِ مَنَةِ أَوْ أَقَلٍّ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ اشْتَرَى بَأَكْثَرٍ ؛ لَمْ يَنْزِمِ الْأَمْرُ إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ الْآخَرَ بِبَقِيَّةِ الْأَلْفِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا .

رَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا اشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ خَمْسِ مَنَةٍ يَتَعَابَرُ بِهِ النَّاسُ ، وَقَدْ بَقِيَ مَا يُشْتَرَى بِمِثْلِهِ الْعَدْنُ لِتَأْوِيلِهِ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ » ، وَهَذِهِ مِنْ غَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

اعْلَمْ : أَنَّ الْمَأْمُورَ بِشَرَاءِ عَدْنَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مُسَمًّى إِذَا اشْتَرَى [١٠٩٨/٢] أَحَدَهُمَا بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بَأَلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بَأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ ؛ حَارًّا عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَيَّقَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى ، فَجُعِلَ تَوَكِيلًا بِشَرٍّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

لَمْ اشْتَرَأْ بَأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ - بَعَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ - حَائِثٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّ لَاحْتِرَازَ عَمَّا يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ مُتَعَدِّ ، فَكَانَ دَاحِلًا تَحْتَ الْوَكَالَةِ ، بِجِلَافٍ مَا لَا يَتَعَابَرُ أَسَاسُ فِيهِ ، فَإِنَّ الشَّرَاءَ بِهِ لَا يَتَّقَدُّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَهَذَا بِالْإِنْفَاقِ ، بِجِلَافٍ تَوَكِيلٍ بِالْبَيْعِ إِذْ بَاعَ بَعْدَ مَا حُشِرَ ؛ جَارَ عَبْدُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَسَيَجِيءُ ذَلِكَ فِي مَعْلُومِ الثَّلَاثِ

وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفٍ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ، فَاشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِخَمْسِ مَنَةٍ ،

.....

مؤيد غاية سيرة

أو بأقل، حار على المؤكل بالإجماع، وإب اشتراؤه بأكثر من خمس مئة؛ ثم يلزم الأمر إلا أن يشتري لدفع بقية الألف قبل أن يختصم، فثبت الريادة على الخمس مئة، أو كثر.

وقال أبو يوسف ومحمد إذا شترى أحدهما بأكثر من نصف الألف، بما يتعاضد لئام فيه، وقد بقي من الألف ما يشتري بمثله الباقي؛ حار على المؤكل قال الفقيه أبو الثب (رحم) في الشرح الجامع الصغير «احتل أن المسألة لا خلاف فيها؛ لأن أبا حنيفة (رحم) إنما قال، لم يخرج شراؤه على الأمر إذا زاد ردة لا يتعاضد لئام في مثلهما

وأبو يوسف ومحمد قال في الذي يتعاضد لئام في مئة مئة يدرم الأمر، فهذا حُملت على هذا الوجه؛ لا يكون في المسألة اختلاف

واحتل في المسألة اختلاف في قول أبي حنيفة (رحم)، [١٠٢٣] د. زاد على خمس مئة قليلاً أو كثيراً، لا يجوز على الأمر، وفي قولهم يجوز إذا كانت الريادة قليلة، إلى هنا لفظ الفقيه أبي الثب

وجه قولهما أن التوكيل حصل مطلقاً من غير تقييد بخمس مئة، واسمطلق يتصرف إلى المتعارف، وبالريادة على خمس مئة يعني يسير لا يخرج عن المتعارف، فلم تكن التوكيل محالاً، فحار شراؤه على المؤكل

الآ ترى أنه بقي من الألف ما يتمكن به شراء لئام الباقي، فدون يحصل به عرض الأمر، وهو تحصيل العتق بالألف، فلا يكون محالاً، ولهد إذا اشترى العبد الباقي بمئة الألف قبل أن يرد الألف حار على الأمر بالاتفاق، فكما هذا، بخلاف العتق الماحش؛ فإنه خارج عن المتعارف، فلم يدخل تحت التوكيل

لما لا يتعبد الناس فيه ، لأنه توكل بالشراء ، وهذا كله بالإجماع
ولو أمره بأن يشتريهما بألف وقيمتها سواء ، عند أبي حنيفة إن اشترى
احدهما بخمسمائة أو أقل جاز ، وإن اشترى بأكثر لم يترحم الأجير ؛ لأنه قاتل
الألف بهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما نصيب دلالة ، فكان أميراً بشراء كل
واحد منهما بخمسمائة ثم الشراء بها مؤففة وبأقل منها مخالفة إلى خير
وريادة إلى شر قلت الريادة أو كثرت فلا يحور .

إلا أن يشتري الباقي بقيمة الألف قل أن يخنصنا استخساناً ، لأن شراء

﴿ عتبة السليمان ﴾

ووجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه : أن مطلق مقابلة الألف بالعبدين حال استوائيهما
في الصفة دلالة انقسام الألف عليهما عن السواء ، فكان أميراً بشراء كل واحد
مهما بحمسين مثله دلالة ، ولو صرح بشراء كل واحد منهما بحمسين مثله لم يحور
شراء بالريادة ، قلت أو كثرت ، فكذا فيما نحن فيه ؛ لأن الدلت دلالة كالكسبت
صريحاً

فعلى هذا القياس لا يجوز الشراء على الأجير إذا اشترى العبد الباقي بقيمة
لألف ؛ لأنه مخالف ، إلا أن استخساناً وقدنا ينقد لكل على الأجير إذا اشترى العبد
لناقي بقيمة الألف ؛ لأن الصريح أحق بالعمل من الدلالة ، وهذا لأن المؤكل صرح
أن عزمه حصول العبدتين بألف ، وانقسام لألف على العبدتين ثبت دلالة ، فإذا
شترهما جميعاً ، جاء أن الصريح ، فبطت الدلالة .

قوله : (إلا فيما لا يتعاضد الناس فيه) ، استثناء من قوله : (جواز) .

قوله : (لأنه توكل بالشراء) ، احتراز عن التوكيل بالبيع ، فون ذلك يجوز من
توكيل بغني وحشر عند أبي حنيفة ، وسيجيء ذلك .

﴿ في قوله لا بد ﴾

وقال يعقوب ومحمد. ذلك جائز لأن الأمر في موجهين جميعاً إذا قبضه
المأمور^١ إلى هنا لفظ محتمل في أصل الجامع الصغير

قالوا في «شرح الجامع الصغير» «وكذلك إذا قال. أنتم مالي عنك إلى
مالي في كل: صح بالإجماع، ولو قال. إلى من أنت، فعلى الاختلاف»
وقال في «المختلف» «وكذلك المصروف»^٢

فالحاصل: أنه إذا أمر عريضة أن يشتري له ما عيه شيء، فإن عين المبيع أو
النوع حار، ولا فلا، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز في لوجهين

بهما أن الدراهم والدينار لا تتعبدان في عقود المعاوضات وموضوعها عندت،
حالاتاً لغير راسدي، وقد عرفت ذلك في «طريقة الخلاف»^٣ في كتاب المصروف،
كما لا تتعبدان إذا كانتا عيناً، لا تتعبدان إذا كانتا ديناً، ولهذا إذا اشترى شيئاً بدين له
على النسيئة، ثم تصدقاً على أن لا دين به، لا يتطلّب اشتراء، ورحت بشأن ذلك الدين،
إذا تم بغير درهم للدين، صار التصدق والإطلاق سواءً، فإذا أطلق الشراء بدراهم
لنسيئة، حار على الموكّل، فكذلك إذا قيد بدراهم الدين، فصار كما إذا عين النسيئة أو
لبيع، ألا ترى أنه لو كان تصدق مالي عيّن على المسكين، جاز

ولأبي حنيفة عليه السلام أن هذا توكيل باسط، وتوكيل باسط باطل، وهذا
أنه توكيل بتمليك الدين من غير من عيه الدين، وهو النسيئة، فلا يجوز؛ لأنه
بميت ما لا تقدر على تسديده، بخلاف التملك من عيه دين؛ لأنه في نفسه.

١ ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص ١٠٤]

٢ ينظر «مختلف» رواه أبي الباق السمرقندي [١٧٣٧]

٣ ينظر «طريقة الخلاف» للمصنف السمرقندي [ص ٣٥١-٣٥٧]

﴿مقالة البيان﴾

ولما قلنا إنه نوكيلٌ لجميع الدّين من عمر من عليه الدّين ، لأنّ الدّراهم والدّيناريّ تعيّنا في الوكالة ، وبهذا قالوا في [٢٨٩/١] «شروح الجامع الصغير» إنّ الدّراهم إذا عُتِقَتْ في التّوكيل بالشّراء ، ثمّ هلكَتْ عند التّوكيل ، بطلت الوكالة ألا ترى أنّ السّاطعيّ نقل في «الأجاس»^(١) عن «الأصل»^(٢) : «لو كُيِّلَ بِالشّراء إذا قبض الدّينار من التّوكيل ، وقد أقرّ أن يُشْرَى بها طعام ، فاشترى بدّينار غيرها ، ثمّ نقد دينار التّوكيل ، فالطعام بالتّوكيل ، وهو صامِتٌ لدّينار التّوكيل»

ثمّ قال السّاطعيّ : «هذه المسألة تدلّ على أنّ الدّراهم والدّيناريّ تعيّنا في التّوكيل ، وهذا بخلاف ما ردّ عن النّاتج أو عن المبيع ، حتى يغيّر النّاتج بتعيّنه ، حيث يصحّ التّوكيل ، لأنّ النّاتج بصيرته ناتجاً عنه بالمقص ، لأنّ مغيّر النّاتج يكون إذن من التّوكيل بالمقص ، ثمّ يقع الشّراء بعده ، فلا يودّي إلى ملك الدّين من غير من عليه الدّين ؛ لأنّ قنص النّاتج كقنص التّوكيل

وبخلاف الأمر بالتّصدق ، لأنّه إخراج المال إلى الله تعالى ، وهو معلوم ، وليس كذلك ، إذا لم يكن الباع مغيّراً ، لأنّ بابه شخصيّ فجهو لا تتحقّق بقنص الدّين ، وإذا لم يصحّ التّوكيل يقع الشّراء بالتّوكيل ، فإذا هلك في يده هلك عنه ، فإنّ دفعه إلى الأمير وقبضه الأمير فهو له ، لأنّه يقع ليّنه بينهما ابتداءً بمسلي [٢٨٩/٢] التعاصي ، لأنّه دفعه على جهة اتّصافك ، ويبيّغ السّاطعيّ حاشراً عندك فيما عوّ من الأموال أو خسر .

ثمّ اعلم أنّ الدّراهم والدّيناريّ تتعّنان في الهبة ، والوصيّة ، والمُضاربة ، والشّركة قبل القنص والتّسليم ، نصّ عليه في «الزيادات» في باب من الوكالة

(١) بصر الأحاس المذهبي [٢٨٩/٢]

(٢) بصر الأصل المعروف بالصّحاح [٢٨٩/١١] طبعه وزارة الأوقاف (مقدّمة) .

عنه المسألة

بأنه يكون على غير ما أقره.

فقلتم بذلك أن ما قلناه صاحب «الهدية» في الفصل الثاني من كتاب الشركة
نفيه: (بخلاف المضاربة ولو وكالة المرددة، لأنه لا ينعين لشئان فيهما بالتعيين،
زيما بتعيين بالنقص)، فيه نظر مريبانه في «كتاب الشركة»

أما في الوكالة فإن عقودها لا تعين كل التلخيص، وفي تعيينها بعد التلخيص
احلاف المشايخ، ذكره محرو الإسلام في «شرح الريادات»، وقد مر ذلك أيضاً

وقال الشيخ أبو المعين السبكي في «شرح الجامع الكبير» - في باب من
الأيام مما يوجب الرجل [على] نفسه - اختلف مشايخ في الدراهم والدينار
أنهما عند الإشارة إليهما، هل ينعينان في العقود أم لا؟

قال أبو طاهر الدتاسي: إنهما لا ينعينان وحكمه عن القاضي أبي حازم، وهو
نور أكثر مشايخ بيع، وسه الشيخ أبو سهل الشرجي إلى عائلة المشايخ.

وقال الكرخي: إذا أشار إليها نعتت ولكن مع هذا للمشتري أن يسمعها ويدفع
عنده - لعدم التقاوت بينهما ومن غيرها - فشر الشيخ أبو المعين قول الكرخي
بأنهما تعينان في العقود جوازاً لا وجوباً.

وقال علاء الدين العالم في «طريقة الخلاف» أقال غماؤنا الثلاثة: الدراهم
والدينار لا ينعينان في عقود المعاوضات وموحي وإن عتت حتى لا يطالب
المشتري بأداء تلك الدراهم، وله أن يفسكها ويضمن غيرها، ولا يفتح البيع
بهلاكها قتل الفحص

وقال زفر والشافعي ينعينان، حتى يحل على المشتري تسليمها عند،

وَبِشَيْءٍ لَّسْتُ بِهَلَاكِهِ، كَمَا فِي حَسَبِ لَفْظِهِ.

وَبِشَيْءٍ لَّسْتُ بِهَلَاكِهِ، كَمَا فِي حَسَبِ لَفْظِهِ

وَبِشَيْءٍ لَّسْتُ بِهَلَاكِهِ، كَمَا فِي حَسَبِ لَفْظِهِ

ثُمَّ قَالَ أَعَالِمُ فِيهَا «وَعَرَّ أَصْحَابُ رَوَايَاتِهِ فِي أَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالْأَنْشَارَ هَلْ تَتَعَيَّنُ فِي الْعُقُودِ لِقَابِلِهِ؟ وَلَمَحْضًا: عَدَمُ التَّعَيُّنِ»^(١)، إِلَى هَذَا لَفْظِ الْعَدَمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ عَدَمَ تَعَيُّنِ الدَّرَاهِمِ وَالْأَنْشَارِ فِي حَقِّ الْإِسْتِخْفَاقِ لَا عَيْرَ، وَبِهِمْ تَتَعَيَّنُ حَسَبًا وَقَدَرًا وَوَضْعًا بِالْإِتِّفَاقِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْعَتَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ».

وَاسْتَدَلَّ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ بِمِثَالِ «الْجَامِعِ»، وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ بِنْتُ بَعُثْكَ عِنْدِي هَذَا بِهَذَا الْأَلْبِ وَهَذَا الْكُرُّ فَيُفْهِمُ صَدَقَةً، بِبَاعِهِ بِهِمْ؛ لِرَمَقِهِ التَّصَدُّقُ بِالْكَرُّ، فَوَرَّ الدَّرَاهِمَ؛ لِأَنَّ لَفْظَ سَبِّ لِمِلْكِكَ الْكُرُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ، وَلَيْسَ بِسَبِّ لِمِلْكِكَ هَذِهِ الْأَلْبِ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ.

وَاسْتَدَلَّ الْكَرَّجِيُّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ الْعَقْدَ تَسَاوَلَهُمَا، لَمَّا وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِالْكَرُّ، إِلَّا أَنَّ التَّصَدُّقَ بِالْأَلْبِ لَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّ حَالَةَ لِرُومِ التَّصَدُّقِ، حَالَةُ وَجُوبِ الدَّرِّ، وَهُوَ يُؤْخَذُ حُكْمًا عَنِ الْفَرَعِ عَنِ الْبَيْعِ، وَكَمَا فَرَعَ عَنِ الْبَيْعِ صَرَّ الْكُرُّ مِلْكًا لَهُ؛ لِإِبْدَامِ الْخِيَارِ لِمِلْكِكَ، فَصَادَفَهُ الدَّرُّ، فَوَجِبَ التَّصَدُّقُ بِهِ.

فَأَمَّا الْأَلْبُ وَإِنْ كَانَ مَتَعِيًّا، وَلَكِنْ كَانَ لِمُشْتَرِي الْخِيَارِ بِنِ شَاءِ سَلَّمَ عَلَيْهَا، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ، فَكَانَ لَهُ عِنْدَ وَجُوبِ الدَّرِّ جَدْرٌ فِي حَقِّ الْأَلْبِ، فَلَمْ يَرُبَّ عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ تَسَاوَلَهُ الْعَقْدُ، فَصَارَ الدَّرُّ وَقْتُ وَجُوبِهِ مَضَاقًا إِلَيْهِ، وَلَا يَمْلِكُ فِيهِ دَرًّا، فَلَمْ يَجِبْ لَتَّصَدُّقُ

قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَنِ السَّائِعِ؛ سَخُورٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا)، إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ عَشْرَةِ حُطْرَطٍ (بِخِلَافٍ مَا إِذَا غَيَّرَ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ وَكَيْلًا عَنْهُ بِالْقَبْضِ).

(وإن أقره أن يشتري بها عبداً يغير عليه فاشتراه فمات في يده قتل أن
تقبضه الأمر مأت من مال المشتري، وإن قبضه الأمر فهو له) وهذا عند أبي
حنيفة وداود أبو يوسف ومحمد هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا
إذا أقره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه

لهم أن الدراهم والدنانير لا يتعبدان في المدونات ديناً كانت أو عيناً،
ألا يرى أنه لو تباعاً عيناً بدلين ثم تصادف أن لا دين لا يتصل العقد فصار
لإطلاقه وتلقيه فيه سوء فتصح التوكيل ويلزم الأمر، لأن تد التوكيل كونه
ولأبي حنيفة أنها تتعبد في الوكالات، ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها،
أو بالدين منها، ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة.

قوله في بيان

قوله [١٠٩٧/١]: (ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها، أو بالدين منها،
ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة).

قال بعض الشارحين إنما قيد بالاستهلاك دون الهلاك، لأن بطلان الوكالة
مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك، وهذا الذي ذكره محالف لما ذكره
في «شروح الجامع الصغير» في هذا الموضع، حيث قالوا: لو هلك الدراهم
لمسئمة إلى الوكيل بدشراء بطلت الوكالة.

فأقول: كأن المصنف قيد بالاستهلاك، حتى لا ينوهم فتوهم أن الوكالة لا
تصل إذا استهلك الوكيل الدراهم لمسئمة إليه؛ لأنه يضمم الدراهم، فيعمم مثبها
مقامها، فيصير كأن عينها بنية، هذا بالاستهلاك يصل الوكالة، كما في الهلاك،
تغيب ذلك لدراهم، كما في هلاك المبيع قبل التسليم^(١).

(١) أقوه بما في راجد في «شروح الأفكار بكمه فتح العدير» [٦١/٨]، وشي في «حاشية عن سيب

وَبَدَّ تَعَيَّتْ كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مِنْ دُونِ أَنْ يُرَكَّلَهُ بِمَنْصِبِهِ، وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى عَمْرِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاتِّفَاقِ قَبْلِهِ وَدَلِيلُ بَاطِلٌ كَمَا إِذَا قَالَ أَعْطِ مَالِي عَنْكَ مَنْ نَشِئْتُ، بِحِلَافٍ فَإِذَا عَنِ النَّاسِ، لِأَنَّهُ نَصَرُ وَكَيْلًا عَنْهُ فِي نَقْصٍ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ، وَبِحِلَافٍ فَإِذَا أَمَرَهُ بِالنَّصِيقِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَالَ لِلَّهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ. وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ التَّوَكُّلُ فَقَدْ اشْتَرَى عَلَى لَمَّا تَوَرَّجَ فَبُهِتَ مِنْ مَالِهِ إِلَّا إِذَا قَضَاهُ لَا مَرْمَةَ لِاتِّعَاقِهِ لِنَبِيْعٍ نَدَاطِيْ

﴿قَوْلُهُ فِي تَمْلِيكِ الدَّيْنِ﴾

قَوْلُهُ (وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَرِي)، أَيْ: تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يَحْجُورُ، وَبِهَذَا لَمْ تَحْزَرْ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْمَدْيُونُ بِمَا عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ آخَرَ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ بَدَيْنَ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا إِذَا أَمَرَهُ رِيْدٌ مَثَلًا أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ لِرِيْدِهِ عَمْرُو شَيْئًا مِنْ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَكَمَا هِيَ مَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَمَرَ الْوَكِيلُ أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ عَلَى لَوَكِيلٍ عَمْدًا بِغَيْرِ عَيْنِهِ

قَوْلُهُ (أَوْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاتِّفَاقِ قَبْلِهِ)، أَيْ: قَتْلُ الْقَبْضِ، وَهَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ (كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ)، بِغَيْرِ لَمْ يَقْبِ الدَّرَاهِمُ وَالْأَشْيَاءُ فِي الْوَكَايَاتِ؛ كَانَ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بِأَنْ يَسَاعِدَ عَلَيْهِ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْمُوَكَّلِ لَوَكِيلٍ، بِأَنْ يَدْفَعَ الْوَكِيلُ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُوَكَّلُ بِمَا قَبْضٍ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَدَلِيلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الدَّيْنُ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الدَّيْنِ قَتْلُ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ وَضَعُ ثَابِتٌ فِي جَمْعِ الْمَدْيُونِ.

وَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، كَانَ أَمْرًا وَتَوَكُّلًا بِمَا لَا يَمْلِكُهُ، فَكَانَ بَاطِلًا، وَهَذَا لِأَنَّ السُّبُورَ تُقْضَى بِأَشْيَائِهَا، لَا بِأَعْيَانِهَا؛ لِأَنَّ عُقْبَانَهَا أَوْصَافٌ فِي لَدُنْهِ.

ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، فاشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشتريتها بألف، فالتول قول المأمور
المأمور ومُراده إذا كانت تساوي ألفاً؛ لأنه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن
عنده لأمانة والأمر ندعي عليه ضمان خمسمائة وهو يكر، فإن كانت تساوي
خمسمائة فالتقول قول الأمر؛ لأنه خالف حيث اشترى جارية تساوي خمسمائة
والأمر تسول ما تساوي ألفاً قبضت.

﴿عَلَى الْبَيْتِ﴾

لا يمكن تسليمها، والدرهم التي جعلت في قصص للديون شرعاً كانت منك
للديون، فملكها رث الدين بالقبض لا قتله، فقتل لقبض كان التوكيل بدفعه
باطلاً؛ لأن المؤكل لا يملكه، كما إذا قال أعط ما لي عليك من الدين من شئت،
أو ألبه في السخر؛ كان باطلاً.

بحلاف ما إذا قال: أعط ما لي عندك من الغنم أو من شئت، أو ألبه
في السخر؛ كان التوكيل صحيحاً؛ لأن المؤكل يملكه، والمراد من صرف ما لا
يملكه: دفعه لا عقد الصرف.

قوله: (ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، واشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف، فالتول قول المأمور)،
قال صاحب «الهداية» (ومُراده: إذا كانت تساوي ألفاً)، وهذه من خواص «الحامع
الصغير».

وصورتها به: «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه عن رجل دفع إلى
رجل ألف درهم، وأمره أن يشري له بها جارية، واشتراها، فقال الأمر: إنما
شترتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف درهم. قال القول قول
المأمور. وإن كان الأمر قال: اشتر لي جارية بألف درهم، ونم يدفع إليه شيئاً،

فأشربها، فقال الأمير إنما اشتريتها بحمض منة، وقد أنفقها بآل فاشترى بها بآل
قال انقول قول الأمر، وتدرم لخارطة المشتري، ولا تدرم الأمير إلى هذا يفظ
محمد في أصل الجامع الصغير

اعلم: أنه إذا دفع الألف إلى رجل، وقال له: اشتر لي ٢ مائة خبزة،
وشرى خبزة، فاحتلفا، فقال الأمير: اشتريتها بحمض منة، وقال أنفقها
أشربها بآل، فنظر، إن كانت الخبزة تساوي ألفاً، فالقول قول السامور، كما
قال محمد في «الجامع الصغير»؛ لأنه وفق أمر الأمير، وهذا ادعى الأمير عليه ضمان
حمض منة، والسامور تكبر، فكان لقول قوله

فإن كانت تساوي حمض منة، فالقول للأمير، وتدرم لخارطة السامور؛ لأنه
خالف الأمر؛ لأن الأمر تناول خبزة تُشترى بآل، لا بحمض منة، سواء اشترى
بآل، أو بحمض منة، مع أن في شرائها بآل - إذا كانت قيمتهما حمض منة - عتاً
محتالاً، والتوكيد بالشراء لا يملك ذلك، هذا إذا كان الثمن مفقوداً إلى التوكيد

فإن لم يكره مفقوداً فاحتلفا، فالقول قول الأمير، وتدرم لخارطة السامور، سواء
كانت تساوي ألفاً، أو حمض منة^(١)، فإن كانت تساوي حمض منة، فاشترها
بآل، ولأنه اشترها بعين محض، وإيا اشتراها بحمض منة، ولأنه خالف الأمر،
وإن كانت تساوي ألفاً، فالقول قول الأمير أيضاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: يتخالف فيه^(٢)، وتدرم الخارطة المشتري.

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدفيع لكبير [ص ٤١٠]

(٢) ومع الأصل: «بحمض منة» والمشتري من «ال»، و«م»، و«دفع»، و«دفع»، و«ال»

(٣) حذف التصحيح، هذا صحيح فاصي حال بعد أبي جعفر عدم التحالف، وصحيح صاحب «الهداية»،
و«الكافي»، وأصحاب «موسم التحالف» ينظر «معاني شرح الهداية» ٨، ٦٤، «لغة شرح

الهداية» [٢٥٩، ٩]، «البحر الرائق» [١٦٤/٢]

قال: ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثَمًا، فاشتراه فقال
الأمير: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور
فالتقول قول المأمور مع بيبه.

سورة عليه السلام

والموكِّل بقدره لأنَّه يثقل إلى الوكيل أولاً، ثمَّ سَقِلَ [منه] إلى الموكِّل
قوله (د) ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثَمًا، فاشتراه
فقال الأمير: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور،
فالتقول قول المأمور مع بيبه، وهذه من الحواصِّ، يعني أنَّ البائع - وهو مؤنَّث
العبد - صدَّق المأمور، وهو لوكيل، بأنَّه اشتراه بألف.

قال الفقيه أبو جعفر الهندويزي: هذه لمسألة فارقت المسألة لمتقدمة، حيث
أوجب التحلف ثَمًا، وأرغم اجارية المأمور، وههنا لم يوجب التحلف، وأرغم
الأمير؛ لأنَّ البائع ههنا حاصر، وقد صدَّق المأمور، [فكان ذلك بصورة إنشاء لشيء
بينهما، فكان القول هو المأمور]، فبصر الاختلاف.

قال الشيخ أبو منصور القاتريدي: يجب التحلف ههنا أيضاً، وحوادث
الكتاب يحتمله؛ لأنَّه ذكر نصَّ لوكيل، وهو البائع من الموكِّل، ولا يمين عن
البائع؛ لأنَّه مُدَّعٍ [أما في صورة التحلف]، فلما ثبت يمين البائع ثبت نصُّ
المُشترِي، وهو الموكِّل بالطريق الأول؛ لأنَّه مُسَكَّرٌ.

فعلى المُشترِك ايمين بكلِّ حال، [هذه] (١) هو الصحيح، لأنَّ
تصديق البائع لمؤدَّ لا مُشترِيه؛ لأنَّه إنَّ كان استوفى الثمن كان يبرأه الأجنبي عن
الوكيل والموكِّل جميعاً؛ لأنَّه لا تُعْلَل به معهما، وإنَّ لم يستوفِ الثمن فهو أجنبيٌّ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «و» و«ام»، و«نح»، و«لا»، و«واحد».

(٢) ما بين المعقوفين: في «ام»: «وهذا».

بأن لا محالفة هناك لأنه أجمع الخلاف بمصداق الملح، إذ قد حسمت في
مسألة الأولى هو حاشيت، فاعترض الاختلاف، وبما لا محالفة له، دد.

وقد ذكر معظم يمين المحالفة، وهو يمين الملح والملاح بعد استثناء
شخص أخير عنهما وقيل أنه أخير عن المؤكل إذ لم يجر بينهما عهد فلا تصديق
عليه يثنى، الخلاف، وهذا قول الإمام أبي منصور، وقد أضناه

عن المؤكل، لأنه لا شغل بينهما، لأنه لم يقع العقد بينهما، فلا تصديق على
المؤكل، فإذا لم يفتقر تصديق الملح، بقي الخلاف بين الملح - وهو له دليل -
وبين المشتري - وهو المؤكل -، فوجب التحالف، ولم يذكر الإمام عهد الأخير
بمصر حد قول أبي منصور، وكأنه جعل قول أبي جعفر أصح

قوله (بأن لا محالفة) وهو قول أبي جعفر، وقد مر سانه

قوله (فاغتر الاختلاف)، أي: في المسألة الأولى.

قوله (وقيل يتحالفان) وهو قول لشيخ أبي منصور.

قوله (وقد ذكر معظم يمين التحالف، وهو يمين الملح)، أي: ذكر محمد
بيمين الملح - وهو المؤكل -، لأنه مانع تقديرًا من قوله، وإنما جمعه معظم
يمين التحالف؛ لأن يمين الملح محصورٌ بصورة التحالف، وبين المشتري
كذلك؛ لأنه بحث عنه الممين بكل حال؛ لكونه متكررًا

قوله (ولا تصديق عليه) أي: لا تصديق الملح على المؤكل

والله أعلم.

[هذا آخر دفتر الحادي عشر من كتاب «غاية البيان شرح الهداية» من
مصحف التواد التي وقع عليها خط يدي، برعنت عنه، بعون الله تعالى - بعدد في

... ..

... ..

الحادي والعشرين من ذي الحجة من سنة أربعين وسبع مئة، وشلوهُ في اثني عشر، فُضِّل في استوكيل خُرء نفسٍ لعبدين شاء الله تعالى، حرَّره العبدُ الضعيفُ المُشارِحُ أبو حنيفة أمير كتاب بن أمير عُفْرِ العُفْدِ لمدْعُو د قوم التبراني الأتقاني، عَفَرَ اللهُ به وبوالدته واللهُ بمشكورٍ على إفاضة نعمه، وحسبنا اللهُ ونعم الوكيل^(١).

... ..

(١) ما بين العفوتين زيادة من: ام، وانح، واصر.

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

قَالَ: وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرِ بِنَفْسِهِ، فَبَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ بِمَوْلَايَ؛ لِأَنَّ بَيْعَ نَفْسِ الْعَبْدِ مِنْهُ بِعَتَاقٍ وَشُرَاءِ الْعَبْدِ بِنَفْسِهِ قَوْلٌ إِغْرَاقِي يَنْدِي

[بَشْرَاءُ أَرْحَمَ أَرْحَمًا]

١٠٠

[رَبِّ أَعَزَّ عَزِيدًا]

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

ذَكَرَ هَذَا الْعَصَمَ عَقَبَ فَضْلِ الشُّرَاءِ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ صُورَةً مِنْ حَيْثُ الشُّرَاءُ، وَتُكْرِىءُ مَا كَانَ بَشْرَاءً لِعَبْدٍ بِنَفْسِهِ مِنْ مَوْلَاهُ بِعَتَاقٍ مُعْتَقٍ؛ ذَكَرَهُ فِي فَضْلِ عَلَى جَدَّةٍ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرِ بِنَفْسِهِ، فَبَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى)، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَبْدِ مَنْخُورٍ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الرَّجُلِ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ بِأَلْفٍ دَرَاهِمَ، فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ قَالَ: إِنْ كَانَ لِرَجُلٍ قَالَ لِلْمَوْلَى: إِنِّي اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي، فَتَسَّرَ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى هَذَا فَالْعَبْدُ حُرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى، كَأَنَّهُ هُوَ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ الْمَوْلَى، وَإِنْ كَانَ تَمَّ يَسَّرَ لِلْمَوْلَى أَنَّهُ يَشْتَرِي لِنَفْسِهِ؛ فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَيَكُونُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(ما بين المعقوفين زيادة من نسخة لأم (١٠٠)، و(١٠١)، وفتح (١٠٢)، و(١٠٣).

٢ ما بين المعقوفين زيادة من (١٠٤).

وَأَنْتَ مُؤَرِّفٌ عَنْهُ بِذَلِكَ لَا تَرْجِعْ عَلَيْهِ الْحُقُوقَ فَصَدَرَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ، وَبِذَلِكَ كَانَ إِعْطَاءُ عَقَبِ الْوَلَاءِ.

﴿قوله عليه السلام﴾

الْأَلْفُ مِائَتَانِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي أَلْفٌ دِرْهَمٍ مِنْهَا ^(١) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» «وَبِذَا وَكَلَّ لِعَبْدٍ زَجْلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ، أَوْ يَسْأَلُهُ لَهُ الْعِتْقَ عَنِ مَالٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ الْوَكِيلُ لِمَوْلَى، وَبَعَثَ جَدًّا، وَالْمَالُ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا شَيْءَ مِنْهُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ» ^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي بَابِ وَكَالَةِ الْعِتَاقِ مِنْ «الْأَصْلِ»

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ «شُرُوحِ لُكَاثِي» لِبَعْضِ مُشَاطِحِنَا أَنَّهُ قَالَ «هَذَا خِلَافُ مَا ذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، فَإِنَّهُ ذَكَرَ نَقْدًا أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ؛ يُطَابُ بِالنَّصْبِ الْوَكِيلُ، وَلَوْ سَأَلَهُ الْعِتْقَ مِنْ مَوْلَاهُ بِمَالٍ، فَعَلَّ الْمَوْلَى؛ هَالِمًا يَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِسَقَطٍ لَشَرَاءٍ، أَمْكَنَ أَنْ يُحْعَلَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ فِي حَقِّ الْحُقُوقِ، فَصَارَ كَمَا بَوَّاهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ لِعَبْدِهِ، حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَ بَأَنَّهُ كَانَ الْعَبْدُ مَدْرَأً؛ يَكُونُ لِنَفْسِ الْعَبْدِ».

ثُمَّ قَالَ «وَالصَّحِيحُ» مَا ذَكَرَهُ هَهُنَا ^(٣)؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِ الْعَبْدِ إِعْتَقٌ، وَقَبُولُ ذَلِكَ قَبُولُ لإِعْتَقٍ، وَفِي الإِعْتَقِ وَقَبُولُهُ؛ الْوَكِيلُ مُقَرَّرٌ مُخَصَّرٌ إِلَى هَذَا لَفْظُهُ عَلَيْهِ ^(٤) ١٢٠ ١٣٠ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَيْتَيْنِ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لَمْ يَسَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَيْنِ، وَلَكِنْ مَا ذَكَرْنَا - يَعْنِي فِي «الْجَامِعِ» وَفِي بَابِ وَكَالَةِ الْعَبْدِ لِمَادُودٍ مِنْ «الْأَصْلِ»

(١) سطر «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص ٤٠٩]

(٢) سطر «الأصل / المسدود بالمبسوط» [١ / ٢٥٧ طبعة وزارة الأوقاف المصرية]

﴿تأنيده عليه﴾

جواب الاستحسان، وما ذكر في باب الوكالة بالعمى من «الأصل» جواب القياس، وكان عسى من أن يأخذ بالقياس، ويظهر على ما ذكر محمد في «الجامع».

وجه القياس - وهو وجه الضم - أن أحقق أن التوكيل من جانب المولى يقع من العبد من العبد، غير توكيلاً بالإعناق على مال، حتى جاز وأن كان إلى من موقوف، وكان يقتصر الأصل إلى المولى لا إلى الوكيل.

فكذا التوكيل بالشراء من جانب العبد يجب أن يقع توكيلاً بالإعناق، كما في ١٠٠٠، أيضاً، فصار كأن العبد وكل هذا الرجل أن يسأل المولى أن يفتقه عن اليد إلى العطاء، فاعتق، حار ١٠٠٠، وكان على العبد أن لا يفتقه، وكان قصر الأصل إلى المولى، كما إذا كان مُدْتَرِئاً، وكما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه.

وجه الاستحسان: وهو ما ذكر في «الجامع» أن التوكيل من جانب العبد يصير شترية لنفسه أولاً، ثم بائعاً من العبد نفس العبد في صفيه، فيطأ التوكيل لأجل هذا، بخلاف التوكيل من جانب المولى، لأنه وكيل ببيع العبد من نفسه، فلا يمكن أن يخل ببيع نفسه أولاً، بخلاف المُدْتَرِئ، لأنه لا يمكن أن يخل بشتريه لنفسه أولاً، ثم بائعاً من المُدْتَرِئ، لأن شترية المُدْتَرِئ لا يصح، فيكون توكيلاً بقوله الإعناق.

وبخلاف ما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه، لأن ذلك قبول للإعناق محاراً، لأن العمل بحقيقة تتبع مُدْتَرِئ، لأن تتبع ما يفتد العبد للمُشْتَرِي، والمُشْتَرِي - وهو العبد - لا يفتد نفسه، لأنه مملوك لمولاه حالة تتبع، ولشخص الوجد في حالة واحدة لا يصح أن يكون مالكا نفسه ومملوكاً لغيره، فصار يبيع نفس العبد من العبد مجاراً عن الإعناق بطريق (١١٠٠) الإشتراط، حتى لا يبرم لعاء كلام.

وإن لم يُعَيَّن للمواري فهو عند المشتري؛ لأنَّ للفظ حقيقة للمعاوضة

طاعة السائر

العقد، وهذا لأنَّ منع لالأمر له، وليس، وفي الإعتاق إرادة، فأريد الإعتاق مجازاً،
ثم في مسألة «الجامع الصغير»^١ شرط بيان الوكيل فقال: إنَّ يش أن يشريه
لنفسه، فهو حرٌّ، والولاء للمواري، وإنَّ لم يُشَرَّ فهو عند المشتري، والألف
لمدفع للمواري؛ لأنه كُنْتُ عتبه، وعلى المشتري ألف أحو تنص العبد، ولم
يشترط البطل فيما إذا كان الموكَّل شراء العبد غير العبد، فإنه إذا اش أو لم يُشَرَّ
يقع الشراء بالأمر في الحاضر.

وفرق ما بين العائنين أن الموكَّل إذا كان هو العبد، فنسب لوكَّل أنه اشراء
سري لعبد، يقع البيع، عتقا موعداً بولاء، وإذا لم يُشَرَّ وقع الشراء للوكِّل، عملاً
بحقيقة نطق البيع، وهي المعاوضة، ولا يثبت لإعتاق، وكان بين الشراء
تفاوت، فلم يكن نُدَّ من سالي؛ لأنه رثما يرضى النافع بأحد الأخرين دون الآخر
بحلاف ما إذا كان الموكَّل غير لعبد، حيث يقع العقد [١٠١]، إذا شَرَّه على
كل حال، لا إعتاق، بين الوكيل أو لم يُشَرَّ، فلا تفاوت إذا بين الشراء، لأنه
يكون العهد ببيع على الوكيل على كل حال، فلا حاجة إلى الساب، ثم إذا اشترى
الوكِّل العبد لنفسه، هل يبرم أم لا؟ ثم يذكره محمَّد بن
قلوا في «شروح الجامع الصغير»^٢ «ويشع ١٠١» أن يلزمه؛ لأنَّ الألف
المدفوع كان من المواري.

قوله (ودفعها إليه)، أي: دفع العبد الألف إلى الرجل الذي وكله

قوله (لأنَّ اللفظ حقيقة للمعاوضة)، لأنَّ المؤلى قال: بعتُ هذا العبد بثلث

[١٠١]، وقال الوكيل: اشتريته

وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا إِذَا لَمْ يَبِينْ فَيُحَافِظُ عَلَيْهَا. بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ
الْمَجْدَرَ فِيهِ مُعْتَبَرٌ، وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً يَبْتَئِ لِمَلِكٍ لَهُ وَالْأَلْفُ لِلْمَوْلَى، لِأَنَّهُ
كُتِبَ عَلَيْهِ.

وَعَنِ الْمُشْتَرِي أَلْفٌ مِثْلُهُ نَفْسًا لِلْعَبْدِ وَبِئْسَ فِي دَمَتِهِ حَيْثُ لَمْ يَصُحَّ الْأَدَاءُ،
بِحِلَافِ الْوَكِيلِ بِشِرَاءِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا يُشْتَرُ بِنَفْسِهِ، لِأَنَّ الْعَقْدَيْنِ هُنَاكَ

عَدْلَانِ

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا)، أَيُّ بِالْمُعَاوَضَةِ.

قَوْلُهُ: (فَيُحَافِظُ عَلَيْهَا)، أَيُّ [عَلَى] الْمُعَاوَضَةِ.

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ)، يَرْتَبِطُ بِقَوْلِهِ: (فَيُحَافِظُ عَلَيْهَا)، يَعْنِي لَا
يُحَافِظُ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ يَمَّا إِذَا اشْتَرَى لِعَبْدٍ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لِلْمُعَاوَضَةِ،
لِأَنَّ الْعَمَلَ بِحَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ مُتَعَدِّ لَمَّا مَرَّ بِبَيِّانِهِ أَلْفًا، فَتَعَيَّنَ الْمَجْدَرُ، وَهُوَ الْإِعْتِقَاقُ.

وَقَوْلُهُ: (نَفْسَهُ) بِاسْتِخْرَافٍ، كَمَا السَّمْعُ عَلَى أَنَّهُ تَدَلَّى مِنَ الْعَبْدِ، وَيَحُورُ النُّصْبُ
عَنِ تَمَّ مَعْرُوفٍ بِهِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَجْدَرَ فِيهِ مُعْتَبَرٌ)، أَيُّ فِي شِرَاءِ لِعَبْدٍ نَفْسَهُ، وَهُوَ كَوْنُ الشِّرَاءِ
مُتَعَدِّ لِلْإِعْتِقَاقِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً)، يَتَّصِلُ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ)

قَوْلُهُ: (يَبْتَئِ الْمَلِكُ لَهُ)، أَيُّ لِمُشْتَرِي.

قَوْلُهُ [١٢/١٧٧]: (فَبِئْسَ فِي دَمَتِهِ)، نَيْ: فَإِنْ لَمْ يَصُحَّ الْعَمَلُ بِهَا

قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَصُحَّ الْأَدَاءُ)، لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَدَّى ذَلِكَ الْأَلْفَ إِلَى الْمَوْلَى مِنْ
كُتِبَ عَلَيْهِ، وَكَتَبَ مِنْكَ الْمَوْلَى، فَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا.

على سبط واحد، وفي الخاتمة المنطوقة تنويعه نحو العاقبة، أما ههنا فاحذف
إغراق معقبات لمولاء ولا معصية على الوكيل والمولى عنه لا يرضاه ويترعب
في المعازفة المخصصة فلا تذب من أبيان

ومن قال بعد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه. يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل: فهو للآمر؛ لأن العبد يضلح ويكيلاً عن غيره في شراء.

في غاية البيان

قوله: (على سبط واحد)، السبط: النوع كذا في «ديوان الأدب»^(١)

قوله (ومن قال لعبد اشتر لي نفسك من مولات) قال لمولاه يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل، فهو للآمر، وهذه من مسانيد «الحامع الصغير»، ذكرها محمد
في السبع

وصورتها فيه «محمد عن يعقوب عن أبي خبيصة في الرخل يقول بعد
الرخل: اشتر لي نفسك من مولات فيقول نعم، فيأتي مولاه فيقول يعني نفسي
من ثلاث بكدا وكدا، فهو جاز، وهو للذي أمره، وإن قال يعني نفسي، ولم يقل
ثلاث، فهو حرة»^(٢) إلى ما لفظ محمد في «أصل الحامع الصغير».

وأصله أن العبد يضلح أن يكون وكيلاً عن غيره في شراء نفسه، لأن البيع
يرد عليه باعتبار ماله، لا آدميه، وهو أحبي عن قبلة نفسه، فكان توكيله وتوكيل
أجنبي آخر سواء، إلا أن بين كون العبد وكيلاً وكون الأجنبي وكيلاً فرقاً
وهو أن الوكيل إذا كان أجنبي لا يشترط إصافه العقد إلى التوكيل، لأنه إن
طبق العقد يقع لتوكيل بصفه، كما إذا أصفه إليه، وإذا كان الوكيل بشراً العبد
نفسه العبد، يشترط إصافه العقد إلى التوكيل حتى [في ٢٨٨٦] يقع له، فإن لم يصفه

(١) سبط: أدب - الأدب: يعقوب [٢١٨]

(٢) يصر: الحامع الصغير مع شرحه جامع الكبير [ص ٣٥٤ - ٣٥٥]

لأنه أخشى عن ماله، وأنشع يرد عليه من حيث إنه ماله . .

إليه، بل أطلقه، يكون إعتاقاً.

والعرف: أن الوكيل مأثورٌ بِاشْتِراءٍ، ثم تصرف الأجنبي بالوكالة يقع شراءٌ عن كل حال، اشتراءٌ لنفسه أو لغيره، فتقدم بل الوكالة جعل ما يصنع لنفسه بمرئيه، فصارت الإصافة إلهه والاطلاق سواءً، فلم يكن محالاً للامر.

أما تصرف العبد وليس كذلك؛ لأنه إن أضاف العقد إلى نفسه، كان إعتاقاً، وذلك لا يصحح للإمتثال، وإن أضاف العقد إلى مؤكّبه كان بيعاً. وإن أطلق ختمٌ أن يكون إعتاقاً أو بيعاً، فلا يخصر الإمتثال بالشك، فلا حزم اشترطت الإصافة إلى المؤكّل حتى يكون امتثالاً.

وإن بين العبد لمولاه أنه نشري نفسه لمؤكّبه؛ فالعبد للامر، واشترى في رقة العبد يزوجها على الأمر.

أما العبد [١٢٨٨] للامر: فلأن الغرض رضى به إلى ملكه من غير ولاية يرد به.

وأما الشخص في رقة العبد؛ فلاته هو العقد، وحقوق العقد ترجع إلى العقد.

فإن قيل: العبد المنحجور إذا اشترى غيره لا يدره الحقوق

قلنا نعم إذا اشترى غيره إذب التولي، وهذا اشترى بإذنه، ويدرعه الحقوق

وأما رجوعه على الأمر؛ فلأن الوكيل بِاشْتِراءٍ إذا رماه شخص؛ كان به أن يزوج

بدلت على الأمر، وإن وحد الأمر بالعبد عيباً قد عدم العبد به؛ لم يردّه؛ لأن العبد

كان وكيلاً بِاشْتِراءٍ، والوكيل بالشراء مسمى ٣٠٢٢، اشترى شيئاً به عيباً ومدّ عليم

به وقت الشراء، لا يكون له الرد؛ لأنه صدر راصياً بدليل

إلا أن ما به يبيده حتى لا تنبت التبع أحسن بعد البيع فإذا أضافه [١٢١، ١٢٢]

في غيرة أبيه

وإن كان في موضع لا يعلم به العبد، رده به ولدي يبي الخصومة في الرد هو العبد، لأنه لم يرخص به، فكان له الرد من غير استطلاع رأي الموكل، لأن المشتري - وهو العبد - في يد الوكيل، والوكيل يشتريه يرد بعيب ثم يرخص به من غير استطلاع رأي الموكل ما دام المشتري في يده.

ثم لو أراد أن يتبع حسن العبد حتى يأخذ ثمنه، ليس له ذلك؛ لأنه باع شيئاً هو في يد [١٢١، ١٢٢] المشتري، والمشتري حصر في مجلس لشراءه، فلا يكون لبيع حق الحس؛ لأنه سمس التبع يصير مخيباً بين البيع وبين المشتري، فيصير وبصاً، كالمودع إذا اشترى الوديعة، والوديعة حاضرة في مجلس البيع، فإذا صدحت الوديعة أن يخبها، لم يكن له ذلك.

فإن قيل: إن كان العبد في يد نفسه من حيث الحقيقة؛ فهو في يد المولى من حيث الحكم.

قيل له: نعم، لكن مراعاة يد العبد [١٢١، ١٢٢] أولى؛ لأن يده حقيقة، ويد التابع قبل البيع كان حكمية، فكان مراعاة اليد الحقيقية، وأنها أقرب إلى العبد أولن بالاعتبار، كما في الوديعة. كذا قال الشيخ الإمام أبو العباس السبيعي في «شرح الجامع الكبير» في باب الوكالة في السويع ما تضمن وما لا تضمن، وأبقي يضمن ثمة.

قوله: (إلا أن ما يبيته يبيده)، استثناء من قوله: (أحسب عن ماليته)، وكأنه قاله^٢ جواب لسؤال: بأن يقال: لما كان أحسباً عنها، كان للتابع حسن العبد لأجل الثمن، فقال: ليس له ذلك؛ لأن ما يبيته يبيده، وهو مشتري، وهذا مر اليبان.

(١) وقع بالأصل: «كتاب». واستثنى من [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

(٢) وقع بالأصل: «ما أورد». والمثبت من [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

(٣) وقع بالأصل: «قال». والمثبت من: [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

إلى الأمر صلح فعله امتثالاً فيقع العقد للأمر

وإن عقد بنفسه فهو حر، لأنه إغناق وقد رضى به المولى دون
المعاوضة، والعقد وإن كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن
صرف آخر، وفي مثله ينقذ على الوكيل.

وكذا لو كان يعي نفسه ولم يقل لفلان فهو حر، لأن المطلق تحتمل
الوخس فلا يقع امتثالاً بالشك فسقى التصرف واقعاً لنفسه.

باب الوكالة بالبيع والشراء

قوله: (وإن عقد لنفسه، فهو حر)، لأن بيع العبد من نفسه إغناق محرراً،
وقد رضى به المولى دون المعاوضة، فلا يقع العقد للأمر، لأنه لو وقع العقد له
بغير المولى مفروراً؛ لأن المولى لم يرض بأن يخرج ٢٠٠ د من ملكه بغير
نوب يولاء، فلا يجوز أن يرول منك بغير رضا؛ لأن الله تعالى أحار التجارة
بالترصي.

قوله: (وإذا كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن تصرف
آخر، ففي مثله ينقذ على الوكيل)، هذا جواب سؤال مقدم بأن يقال الوكيل شراء
شيء بعينه ليس له أن يشتريه غيره، بل يقع الشراء للأمر، وقد مر ذلك قبل هذا
المحل.

لكنه ينبغي على هذا أن يقع الشراء للأمر؛ لأن الموكّل به معين، وهو نفس
العبد، فقال نعم كذلك، إلا أن الوكيل بالشراء إذا أتى بحسن تصرف آخر، نقذ
الشراء على الوكيل، وقد أتى بتصرف آخر غير الذي ساء الموكّل، لأن شراء
العبد من نفسه ليس له قبول لإغناق، لا قبول البيع، وقد مر بيانه قبل هذه المسألة.

فصل في البيع

قال والوكيل مبيع ولشراء لا يجوز أن يفقد مع أنه وحده ومن لا
تقبل شهادته له عند أبي حنيفة وقلا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة، إلا من
عده أو مكاتبه لأن توكيل مطلق ولا ثمة إذا أفلأك متبينة وانبيع

في البيعة

فصل في البيع

ذكر فضل البيع بعد فضل لشراء، لأن الإزالة تقتضي سابقة الإثبات
قوله، (قال والوكيل مبيع ولشراء لا يجوز أن يفقد مع أنه وحده ومن لا
تقبل شهادته له عند أبي حنيفة ر.ه)

وقلا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة، إلا من عده أو مكاتبه (أي، قال
القُدوري في «المختصر»^(١)، يعني (١) «لا يجوز للوكيل أن يفقد عقد لبيع
أو الشراء مع أبيه وحده، ومع من لا تقبل شهادته له، كولد، وولد ولد، وزوجه،
وعنده، ومكاتبه، ومديره، وم ولده عند أبي حنيفة

وقال في «المختلف»^(٢) لوكيل بالبيع أو الشراء إذا باع أو شترى مع من لا
تقبل شهادته له بولادة أو زوجية، لا يجوز وقلا يجوز، ثم قال «واستلم».

(١) في «التصحيح» ولد راجعاً إليه، وعنده المحوي والسي ينظر «المسوط»

[١٩٦٩]، «دائع لصاح» [٣٦]، «الاجيزة» [١٦٢٢]، «البيان» [٢٦٦٩]، «الحمد»

سيرة [٣٠٥١]، «أمر الحكم» [٢٨٩٢]، «مجمع المصانف» [٢٦٦]، «التصحيح»

«مر» [٢٦٥]، «البيان» [١٤٧٢]

(٢) ينظر: «المختصر القُدوري» [١١٧]

منفعة، بخلاف العند؛ لأنه تنبع من نفسه، لأن ما في يد العند للمولى وكذا

في نسخة الباز

والصرف، والإحارة على هذا الخلاف»

قال محمد بن الحسن في «الأصل» في باب الوكالة بالبيع ١٠٩٦ هـ، ١٠٩٦ هـ، على
النار «ويزيد» ٢٠٠ هـ الوكيل من نفسه، أو من ابن له صغير من عبده؛ لم يخر،
وكذلك الإحارة، ولو بع الوكيل شيئاً من ذلك من ابن له كبير، أو من امرأته، أو
ابنه، أو أمته، أو عنده، أو أمته، أو مكاتبه، فهو جائز، إلا من عبده، أو أمته، فإنه
لا يجوز؛ لأنه قال: ما باعه من شيء فهو جائز، ولو لم يقل ذلك لم يخر ذلك في
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله، وكذلك الإحارة ^(١)، إلى هنا لفظ «الأصل»

وقال في «شرح الكافي» في هذا الباب «ويزيد» الوكيل بالبيع ١٠٩٦ هـ،
من نفسه، أو من ابن له صغير، لم يخر ^(٢)، وكذلك الإحارة؛ لأن النفع منه تنبع
من نفسه، وأنه لا تمليك ذلك.

ولو باعه من ابن له كبير، أو من امرأته، أو من أمته، أو من مملوكه، أو
مكاتبه، وقد أحار له في الوكالة، باع به من شيء، فهو جائز، إلا من مملوكه إذا
لم يخر عبده دبر؛ لأنه تنبع من نفسه

ولما جاوز النفع من هؤلاء، لأنه فرض إليه ذلك، ولو لم يقل ذلك، لم يخر
لنفع في قياس قول أبي حنيفة، وكذلك الإحارة؛ لأنه يمكنه التهمة فيه، والوكالة
أمانة، فبحث تزيهها عن الإحالة.

وقال الإمام الأسججاني في «شرح الطحاوي» «لا يجوز شراء وكيل نفسه».

(١) ينظر «مجلس الرواة» لابي اسك السمرقندي [١٤٣٨-١٤٣٩]

(٢) ينظر «الأصل» معروف بالسود [١٤٩١-١٤٩٢] طبعه وزارة الأوقاف المصرية

(٣) ينظر «السود» للسرعيني [٣٦/١٩]

.....

فصل في بيان

خلاف ما إذا باع من عبده الذي لا ذين عليه ، لأنه وما في يده من مولاة ، والتبع
منه كالتبع من نفسه ، ولو باع الوكيل من عبده لا يجوز ، فكذا إذا باع من عبده ،
وكذلك إذا باع من مكاتبه ، لأن لرق ماني في المكاتب نصار كالعبد القس ،
وخلاف ما إذا باع من ابنه لصغير ، لأنه تبع من عبده ، والوكيل لا يملك ذلك .

وروجه قول أبي حنيفة أن الوكالة أمانة ، فيجب نزولها عن العبدية ، وما
حصله الإنسان بهؤلاء من ربه ما يحصله لغيره ، ألا ترى أنه لا يحوز شهادة بعضهم
بعض ، فصار عقد الوكيل مع هؤلاء كالعقد مع نفسه ، فلا يجوز .

نعم إن الأملak متباينة ، ولكن ما وقع الأملak متصلة ، حيث يتبع بعضهم
سابق (٢١٢) رداً بعض عادة ، فإذا انعكس في لعقد تهمة الإيثار و لمع للوكيل ، لم
يصح حتى تزول التهمة بالزيادة على نفس المثل ، كما وصي إذا باع من نفسه

وعان (٣٠٢١٢) في لائحة لقوى : لا يبيع الوكيل من لا تثبت شهادته له ما من
من قمته لا يحوز عند أبي حنيفة ، وأكثر من قيمته بحوزة ، ويثبت العينة - في
رواية البيوع والوكالة - لا يحوز ، وفي رواية المضاربة يحوز ، إنما لخلاف في
البيع بعين يسير ذكره في وكاله شمس الأئمة اسرخسي رحمه الله

وتبع المضارب وشراؤه من لا تثبت شهادته له بسبب لزمته ، أو الزوجية
بغير يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله ، كما في الوكيل الخاص ، ويثبته منه بأكثر
من القيمة . وشراؤه من باقل ، يجوز إجماعاً ، ويثبته وشراؤه بمثل القيمة يحوز
عنده ، وكذلك عند أبي حنيفة باتفاق الروايات .

ونو حنيفة فرق بين الوكيل الخاص ، والمضارب على رواية الوكالة والبيوع ،

وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ

وَلَهُ أَنْ مَوَاصِعَ التُّهْمَةِ مُسْتَشَاءٌ عَنِ الْوَكَالَاتِ ، وَهَذَا مَوَاصِعُ التُّهْمَةِ بِدَلِيلِ
عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ الْمَدْفِعَ بَيْنَهُمْ مُتَّصِفَةً قَصَارَ بَيْعًا مِنْ نَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ،
وَالْإِجَارَةُ وَالصَّرْفُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ .

قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

﴿عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَبَيْعُ الْمَعَاوِصِ مِمَّنْ لَا [١٢/٢١٠] تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَأْتِي فِي شُرْكَهَ هَذَا «الْكِتَابُ» أَنَّهُ
يَنْقُطُ ، وَفِيهِ كَلَامٌ ، مِنْ أَصْحَابٍ مَنْ قَالَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْوَكِيلِ
الْخَاصُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَ الْجَوَابِ فِي الْمُصَارِبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ
وَالْمُصَارِبِ ، إِلَى هَذَا لَفْظُ «التَّعْمَةِ»

وَجَهْ الْعَرَقِ أَنَّ الْمُصَارِبَ كَالْمُصَرِّفِ لِنَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ تَهْمُهُ
بَعْدَ مَا عَصَرَ الْمَالُ عُرُوصًا ، وَأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الرُّبْعِ ، فَلَا تُلْخِصُهُ التَّهْمَةُ فِي النَّبْعِ بِمِثْلِ
الْقِيَمَةِ مِنْ هُؤُلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِشْرَافٌ فِي الْعَبْرِ دُونَ الْعَالِيَةِ ، وَفِي الْعَبْرِ هُوَ كَالْمُتَصَرِّفِ لِنَفْسِهِ ،
بِخِلَافِ النَّبْعِ بِالْعَبْرِ ، فَإِنَّهُ إِشْرَافٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ نَائِبٌ مَخْصُصٌ

أَمَّا الْوَكِيلُ فَانْتِ فِي الْعَبْرِ وَالْمَالِيَةِ [١٢/٢١٠] جَمِيعًا ، فَبِهَذَا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ
مِنْ هُؤُلَاءِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، بَلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ أَحَارَ لَهُ فِي لَوْكَانَةٍ ، بِأَنْ قَالَ : بَيْعٌ
مِمَّنْ شَيْئٌ ، فَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ ؛ يَحُورُ بِنَعْتِهِ مِنْ هُؤُلَاءِ حِينَئِذٍ

قَوْلُهُ (وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ) ، أَيَّ يَنْقَلِبُ حَقُّ الْمَوْلَى فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ
إِلَى حَقِيقَةِ الْجَلْدِ بِعُخْرٍ [١٢/٢١٠] دَلِيلٌ لِمُكَاتَبٍ عَنْ أَدَاءِ بَدْلِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى
يَجْلَدُ حِينَئِذٍ حَمِيعٌ مَا فِي يَدِهِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ
وَالدَّنَابِيرِ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ يَتَقَبَّلُ بِالْمُتَعَارَفِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ لِدَفْعِ الْحَاجَاتِ

عَنْ عَمَلِهَا

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ
وَالدَّنَابِيرِ^(١)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْقُدُورِيِّ^(٢)، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي «مَخْتَصَرِهِ» قَوْلَهُ
(وَالْعَرَضِ) وَلَا قَوْلَهُ (وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِيرِ).

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: «فَإِنْ بَاعَهُ شَخْصٌ تَسِيرَ فَإِنْ أَبَا حَيْفَةَ عليه السلام قَالَ: هُوَ
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَهُ بَدْرَاهِمَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ عليه السلام لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَّا أَنْ يُحْطَ
بِشَيْءٍ مَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، فَإِنْ حُطَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ بَاعَهُ بِسَبْعَةِ
أَوْ بَقِيَّةٍ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ بَاعَهُ دَنَابِيرَ أَوْ بَدْرَاهِمَ، أَوْ بَعْرُوضَ، أَوْ شَيْءَ مِمَّا يُكْتَلُ،
أَوْ بَوْرَدَ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ بِدَنَابِيرَ، أَوْ
بَدْرَاهِمَ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَثْمَانُ الَّتِي نَقَعَ عَلَيْهَا بَيْعُ النَّاسِ^(٣)، إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ
فِي «الْأَصْلِ»، فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ ٢١١، فِي الْبَيْعِ

وَقَالَ فِي «الْأَسْرَارِ»: ارْوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا
بِشَيْءٍ لِقِيَمَةٍ، وَبِقُضَايَا يَتَعَانُ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ كَمَوْلَاهُمَا^(٤)

(١) فِي «التَّصْحِيحِ» وَرَجَّحَ قَوْلَ الْإِمَامِ، وَهُوَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عَدَّ اسْمِي، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقَاوِيلِ وَلَا حَتَّارَ عِنْدَ
الْمَجْمُوعِي. وَوَأَقْبَحُ الْمَوْصَلِيِّ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ لَهُ وَغَيْبُ أَصْحَابِ الْمَنُونِ الْمَوْضُوعَةِ بِفَضْلِ الْمَذْهَبِ بِمَا
هُوَ ظَهَرُ الرُّوَايَةِ يَنْظُرُ «الْحَمَّاعُ الصَّغِيرُ» [ص ٤٠٩]، «الْمَسْرُودُ» [٣٦١/٩]، «بَدَائِعُ نَصَائِحِ»
[٢٧١/٦]، «تَمِيزُ الْحَنَاتِ» [٢٧/٢]، «الْجَوْهَرَةُ الْبَرَّةُ» [٣٠٦/١]، «الْبَابَةُ» [٢٦٨/٩]، «الْمَنَانُ
الْحِكَامُ» [٢٥٤/١] «مَجْمَعُ النُّصَائِبِ» [٢٤٩]، «التَّصْحِيحُ» [ص ٢٧٥]، «الْبَيَاتُ» [١٤٧/٢]

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمَسْرُودِ» [٢٧٢/١ - ٢٧٣]، عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْأَرْنَائِبِ لِقَضِيهِ

(٤) يَنْظُرُ «بُيُوتُ الْمَذْهَبِ» عَرَبِي [٢٨٥/٣]، وَارْوَاهُ الطَّالِبِيُّ «بُسُورِي» [٣٠٥/٣٠٢]،

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَرِّحٍ الْمَهَاجِ الشَّافِعِيِّ [٤٢٨ - ٤٣]

فَتَنَبَّأَ بِمَوَاقِعِهِ، وَالمُتَعَارِفُ الشَّيْءَ بِفَسْرِ المَثَلِ وَالمَثُودِ وَهَذَا يَتَنَبَّأُ لَتَوْكِيلُ

كَمَا فِي «المخلف» ، و«شرح الاقطع»^(٢)

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا: أَنَّ تَوْكِيلَ شَيْءٍ وَقَعَ مَطْلَقًا، وَلَمْ يُضَرْفْ بِصَرْفٍ لِيِ الْمَعَارِفِ،
وَالْمَعَارِفُ هِيَ الشَّيْءُ نَحْضَ امْتِنَانٍ وَالمَثُودِ، لَا بِالمَثَلِ المَحْضِ وَلَا بِالمَثُودِ،
فَيَتَنَبَّأُ لَتَوْكِيلُ بِالمَعَارِفِ، هَذَا أَتَى بِعِبَرَةِ بَلَدِكَ لَمْ يَحْزَرْ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ المَطْلَقَ يَصْرَفُ إِلَى امْتَعَارِفٍ بِدَلَالَةِ لَأَحْكَمِ

مِنْهَا، أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ بِشَرَاءِ الصَّخْمِ فِي الشَّاءِ، أَوْ بِشَرَاءِ لَجَمْدٍ^(٣) فِي الضَّيْفِ،
يَقْتَضِي بِمَوَاقِعِ الشَّاءِ وَلِصَّيْفِ بَدَلَانَةِ الْعَرَفِ [٣٠٢/٢]، وَكَمَا لَوْ أَمَرَ بِشَرَاءِ
الأَصْحِيهِ، يَقْتَضِي بِأَيَّامِ الشَّحْرِ مِنْ تِلْكَ الشَّاءِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِدَوَاهِمٍ مُطْلَقَةٍ، يَصْرَفُ إِلَى لَقْدِ المَعْتَادِ فِي المَلْدِ،
لأنَّ المَعَارِفَ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ^(٤) بِشَرَاءِ شَيْءٍ، لَمْ يَحْزَرْ أَنَّهُ يَشْتَرِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ،
لأنَّ لَيْسَ بِمَعَارِفٍ

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ حَفَفَ لَا يَشْتَرِي رَأْسًا، فَاشْتَرَى رَأْسَ عُصْفُورٍ [٣٠٢/٣]، لَا
يَحْتَسِبُ، لأنَّهُ لَا يَتَنَبَّأُ بِإِيَّاهِ الرُّوحُ فِي المَعْرِفِ، وَيَصْرَفُ ذَلِكَ إِلَى رَأْسِ بَعِثٍ حَاصَّةٍ
عَدَّ أَيَّ حَيِّفَةٍ، وَلِي رَأْسِ البَقَرِ [٣٠٢/٤]، أَيْضًا عِنْدَهُمَا، وَكُلُّ جَانِبٍ عَلَى عَرَفٍ
رَمِيهِ

(١) بِفَرْقِ المَحْضِ لَوْ لَمْ يَلَاكِي المَثَلُ المَعْرِفِي [٣٠٢/٣]

(٢) سَمِعْتُ المَرْحُومَ المَلِكَ المَعْرِفِي المَعْرِفِي [٣٠٢/٣]

(٣) المَجْمُودُ: مَكْنَى لِمِيقَاتِهِ حَاصَّةً مِنْ بَدَلَانَةِ الشَّاءِ وَهُوَ مَقْطُوعُ شَيْءٍ
بِهِ لَقْدِ الشَّاءِ المَعْرِفِ لَأَسْمَاءِ [٣٠٢/٣]، وَالمَعْرِفِ المَعْرِفِ [٣٠٢/٣]

(٤) وَهُوَ: لَأَسْمَاءِ المَعْرِفِ وَهُوَ: لَأَسْمَاءِ المَعْرِفِ وَهُوَ: لَأَسْمَاءِ المَعْرِفِ

بِشْرَاءِ الْمَعْمُومِ وَالْجُمْدِ وَالْأَصْحَبَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرِّ مِثْلٍ؛ لِأَنَّ لِمَا يَبْتَاعُ بِمِثْلٍ عِدَّةٌ أَنْ يَبْتَاعَ
بِأَقْرَبٍ مِنَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْصَرُّ بِهِ، كَمَا يَبْتَاعُ الْمُشْتَرِي مِنَ الشَّرَاءِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الْقِيَمَةِ،
مَكَانَ الْمَتَاعِ إِذْ هُوَ الْبَيْعُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَلِأَنَّ الْبَيْعَ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٌ بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ هُنَا
مِنْ وَجْهِ، فَلَمْ يَسَاوِهِ مُطْلَقُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ.

بَيَانُهُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ شَيْءٌ بِسَاوِي عَشْرَةِ حِمَصَةٍ؛ كَانَ بِقَدْرِ الْحِمَصَةِ تَمْلِكُ مَالِ
مَالٍ، فَكَانَ بَيْعًا، وَجَمَاعًا فَوْقَ ذَلِكَ تَمْلِكُ مَالٍ بِعَرِّ عَرَضٍ، فَكَانَ هُنَا، وَلِهَذَا لَا
يَحْجُوزُ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ بَيْعُ مَالِ الصَّبِيِّ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ؛ لِرُقُوعِهِ تَبَرُّعًا.

وَنَوْكَانَ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِحَدَرِ مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُمَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْتَاعَ مَالِ الصَّبِيِّ لَا الشَّرْعَ
بِهِ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ بَيْعُ الْمَرْبُوعِ مَرَّةً مَرَّةً مِنَ التَّلَافِ إِذَا بَاعَهُ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ.

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِالسُّوْدِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ بِالْعَرَضِ مُقَابِلَةٌ، وَهِيَ
بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ، بِشَرِّ مِثْلٍ مِنْ وَجْهِ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ مُطْلَقِ التَّوَكُّلِ ١٢، ١٣، بِالْبَيْعِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ١٤: أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْبَيْعِ وَقَعَ مُطْلَقًا بِلَا قَيْدٍ بِشَرِّ مِثْلٍ دُونَ
نَفْسٍ، وَقَدْ أَتَى بِتَوَكُّلٍ بِمَا وَكَّلَ بِهِ، لِحَدَرِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ التَّوَكُّلَ وَقَعَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدَ، وَالْمُطْلَقُ يُحْرَجُ
عَلَى إِطْلَاقِهِ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَعَهُ مَنَعٌ، كَأَمْرٍ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ أَتَى بِمَا وَكَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِمُطْلَقِ الْبَيْعِ، وَبِالْبَيْعِ مُطْلَقًا
هُوَ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بِدَلَالَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْعَدَفِ
وَبِحُكْمِهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ أَنْتَ أَمْرًا بِهِ، فَيَحْجُوزُ بَيْعُهُ

أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلِأَنَّ لِمَا تَمْلِكُ مَالِ مَالٍ، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ كَدَمَتْ

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ هَذَا بَيْعٌ رَاسَخٌ، وَدَمَتْ بَيْعٌ حَاسِرٌ، وَدَمَتْ بَيْعٌ

عنه السيد

عَدْلٌ، فَنُؤَلَا أَنَّ التَّبِيعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ بِيَعًا، لَمْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ لَتَبِيعَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ، فَإِنَّ مِنْ حَلَفٍ لَا يَتَّبِعُ، وَبِعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ، حَيْثُ هِيَ يَمِينُهُ،
فَنُؤَلَا أَنَّهُ يَتَّبِعُ مِنْ كَرٍّ وَخَيْرٍ لَمْ يَخُشَ

وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ التَّبِيعَ بِالْعَيْنِ [٥٠٧ هـ]، فَاحْشٍ أَوْ بِالْعَرَضِ لَسَرٍ بِمَعَارَفٍ، بَلْ
ذَلِكَ مَعَارَفٌ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْصِيلِ الثَّمَنِ، وَعِنْدَ التَّجَرُّمِ مِنَ الْبَيْعِ،
وَإِطْلَاقُ لَفْظِ لِمُؤَكَّرٍ وَإِقْدَامُ التَّوَكُّلِ [١٠٣١ هـ] عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بُهْمَةٍ دَلِيلٌ عَلَى وَفْقِ
الْحَاجَةِ.

عَلَى أَنَّ نَقُولَ: قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَعَارَفَ هُوَ التَّبِيعُ بِعَيْنٍ لِمَثَلٍ، وَبِالْفَوْرِ أَشْأَ
تَعْنُونَ بِهِ؟ إِنَّ قِسْمَ بَعْضِ الْعُرُوفِ الْقَوْلِيَّ، وَهُوَ أَنَّ مَعَارَفَ النَّاسِ إِطْلَاقُ النُّقْطِ عَلَيْهِ
دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ ثَبَتَ هُنَا، وَإِنْ قَسَّمْ- تَعْنِي الْعُرُوفَ الْعَمَلِيَّةَ، وَهُوَ أَنْ يُطَبِّقُوا
الْلُّفْظَ عَلَى هَذَا، وَعَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ مَعْلُومًا هَذَا دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ تَفْيِيدَ الْمُطْلَقِ
بِالْعُرُوفِ الْعَمَلِيَّةِ بِدَلَالَةِ الْحُكْمِ.

بِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ لَحْمَ آدَمِيٍّ، أَوْ لَحْمَ جَنْزِيرٍ، حَيْثُ، وَإِنْ
رُجِدَ الْعَادَةُ عَلَى لَامِبَاعٍ عَنِ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحْوًا سُمِّيَ لَحْمًا فِي الْعُرُوفِ الْقَوْلِيَّةِ؛ لَمْ
يَتَّفِقْ الْيَمِينُ بِالْعُرُوفِ الْعَمَلِيَّةِ، وَنَهَى بِمَنْعِ الْحَيْثُ،

وَالْجَوَابُ عَمَّا مَعْلُومًا مِنَ الْأَحْكَامِ قَوْلُ: يَقُولُ فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتْاوَى
الصَّغْرَى» عَنْ بَابِ التَّوَكُّلِ بِاسْتِسْلَامِ «أَنَّ تَفْيِيدَ التَّوَكُّلِ [١٦٥ هـ] بِشَرْطِ الْأَصْحَةِ،
وَالْجَمْدِ، وَالْمَخْمِ مَرْذُوءٌ [١٣٠٤ هـ] عَنْ أَبِي يُونُسَ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ يُعْتَبَرُ
الْإِطْلَاقُ». يَعْنِي: لَا يَتَقَبَّضُ بِرَمَانٍ لِأَصْحَةِ وَالصَّيْفِ وَالنِّسَاءِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ
فِي «الْمَتْنِ»: (وَالْمَسَائِلُ مَنْشُوعَةٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ).

ولئن سلمنا أن التوكيل يتقيد مقهوراً إنما يقيد بدلالة العرض، لا بدلالة
مادة (١) لأن العرض من شراء المخم دفع صريح تزد، ودلت يحتضر باستثناء،
والعرض من شراء الخميد دفع صريح المخم، ودلت يحتضر بالصعب، حتى لو
عنفت هذه الدلالة، بأن وجد التوكيل مشق يفتد ترخص المخم، كالحذادين
وعيرهم، أو ترخص الخميد، كالمقاعين^(١) وغيرهم، لا يفتد، كذا قال الإمام علاء
بني العلم في «طريقة الخلاف»^(٢)

وكذلك التوكيل بالأصحية تقيد بأيام الترخيص، لا بالعادة؛ لأن
عرض التوكيل خروج عن عهدة الوجوب الذي تقفه في أيام تلك السنة

وأما التوكيل بالشراء، إنما تم بخبر له الشراء على فاحش على إحدئ
روايتي عن أبي حنيفة للثمة؛ لأنه من الجائر أن (١١) يشتريه ليه، ثم نحا
أى به الحضران؛ الخفة بالأمير، حتى لو انفت الثمة؛ بأن كان وكيلاً بشراء
نبي بعينه؛ حار شراؤه على الأمير عند أبي حنيفة أيضاً؛ بعدم الثمة

وأما إذا حلف لا يشتري رأساً لا يقع على رأس مصصور؛ لأن لئس لا
تظنون اسم الرأس عليه على الإطلاق، بل يقوون رأس المصصور، فتقذت
اليمين بالعزم القولي.

وأيضاً العرض من البيع؛ المص، أو الحمل، وهذا (١٠) إنما يتحقق في

(١) الفخمي بنيه من نفع - كرم - وهو شرايت لحد من شعير، وشقي به بعد بيع في رأسه
ويغنيه من تزد ويبدو أن بنت اسمه كات رائحة قديمة، حيث يقوم بقصع نبع ذلك خبر
في كروك بمارة، وكان يترخد الحمد موضعه في نفع، كي تزد ويحبو مداف يطر الح
العروس للزويدي [٣٤٩/١١ مادة: فتح].

(٢) يهر «طريقة خلاف» بدلاء لسرودي [ص ٣٥٢ - ٣٥٣]

برمان الحاحه، ولأن النع بعني فاحش يتبع من وجهه من وجهه، وكذا
المقابلة يتبع من وجهه من وجهه فلا يتساو له مطلق اسم النع

وله بالله أن التوكيل بالنع مطلق فحري على إطلاقه في غير موضع
الثقة، والنع بعني أو بالعن متعارف عند شدة الحاجة إلى الثمن والشهر
من العن، والمساكن مضوعة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه وأنه

في غاية البيان

أمر معتاد، لا يغير معتاد، وشراء رأس العصفور غير معتاد، فلم يسأله أبين
وهذا هو لحوائج عن تعدد البعير برأس العن عند أبي حنيفة، ويرأس العن
أيضاً عندهما؛ لأن ما هو المعتاد أراد على خلاف لعدتهين بدلالة القرص.

وأما الأب والوصي، فإنما لم تملكك تتبع مال الصبي بعني فاحش، وإن كان
دفع بيعاً من كل وجه؛ لأنه يفرى عن دفع الصبي، وهما لا يملكك التصرف في
مال الصبي، إلا على الوجه الذي له فيه نظر

وأما المريض؛ فإنما اعتبر ببعنه بعني فاحش من الثلث؛ لأنه معرض لحرق
١١٦ هـ الورثة بالإنطاد، وهذا هو باع بعني يسير؛ يفتقر من الثلث أيضاً، أم
هيب فالأمر بحلاوه.

قوله (برمان الحاحه)، أي من هذه السة

قوله. (وكذا المقابلة)، هي تتبع تعرض بالفرض، سمي بها؛ لأن كل واحد
من العرضين مثل للآخر، يقال: هما قنضان، أي مثلاً

قوله. (والمساكن مضوعة على قول أبي حنيفة)، أراد بها مسائل شرعية
العنم، والجمد، والأضحية، وقد مر اليد

بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، حَتَّى أَنْ مِنْ حَتْمٍ لَا يَبْعُ بَعْثُهُ، غَيْرَ أَنَّ الْآبَ وَالْوَصِيَّ
يُسَمَّيْنِيهِ مَعَ أَنَّهُ يَبْعُ؛ لِأَنَّ وَلَا يَتَّبِعُهُمَا نَفَرِيَّةً وَلَا يَصْرِي بِهِ، وَالْمُتَابِعَةُ شَرَاءٌ مِنْ
بَنِي وَاحِدٍ، وَيَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَوْ حُودٍ حَدٌّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

قَوْلُهُ، (وَالْمُقَابَضَةُ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَبَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ)، حُوتٌ عَنْ
أَبِيهِمَا وَكَذَا الْمُقَابَضَةُ بَيْعٌ مِنْ وَاحِدٍ، شَرَاءٌ مِنْ وَاحِدٍ، فَلَا يَتَّبِعُهُمَا مَطْلَقٌ اسْمُ الْبَيْعِ
قَالَ لَا نَسْلُمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ؛ إِذْ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُؤَبَّرِينَ يَصْطَحُّ أَنْ يَكُونَ مُبْعًا وَثَمًا، وَيُفَرِّقُ أَحَدُ الْأُمُورِ مِنَ الْآخَرِ
بُدْحُولِ حَرْبِ أَيْدِي يَضْحَكُ الْأَثْمَانُ ثَمِي هِيَ اتِّبَاعٌ، فَعَلَى أَنَّهُمَا دَحَلُ الدَّخْلِ
نَحْنُ دَلَّتْ ثَمًا، وَالْآخَرُ مُبْعًا

فَإِذَا كَانَ بَيْعُ الْمُقَابَضَةِ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، سَأَلَهُ مُطَّلِقُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ، إِذْ
الْوَكْلُ بَاعٌ ٢٠١٧. الغرض الذي كان وكيلاً يبيعه بالعرض الذي في يد العاقد
معه، حيث قال يَغْتَضِدُ، يَدَاكَ، وَلَمْ يَقُلْ؛ اشْتَرَيْتُ ذَلِكَ بِهَذَا الَّذِي فِي يَدِي؛ لِأَنَّهُ
يَخْرِي عَنْ وَدَقِ أَمْرِ الْمُؤَكَّلِ، وَهَذَا أَمْرُهُ سَائِعٌ، لَا بِالْشَّرَاءِ، فَحَصَلَ الْبَيْعُ بِمَا
وُكِّلَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، فَسَأَلَهُ التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا ٢٠١٨. ١٣٠

(٢١٢) ٢٣٠ وَقَالَ فِي «اتِّمَمَةِ الْمُتَاوِي» التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقٌ إِذَا سَاعَ شَعْرٌ
مُؤَجَّلٌ؛ قَبْلَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِحُجُورٍ وَدَلَّ طَابَتْ لَمُدَّةً. وَعَدَدُهُمْ، بِحُجُورٍ
بِأَحَدٍ مُتَعَارِفٍ فِي تِلْكَ سُلْعَةٍ، وَيَأْتِي بِدَوِّعٍ عَلَى ذَلِكَ فَلَا.

وَعَنْ أَبِي يُوْسُفَ: إِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ عَلَى وَحْدِهِ الشَّجَارَةَ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالشَّيْئَةِ
٢١٢ ٢٣٢، وَإِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ بِحَاجَتِهِ إِلَى التَّقْفِ أَوْ قَضَاءِ الدَّيْنِ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ،
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالشَّيْئَةِ، وَنَقَلَهُ عَنْ بَابِ «وَفَاةٍ» بِالسَّلَمِ بِالصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

قال: ولو كُيِّلَ بالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ، لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ [١٧٣] مُتَحَقِّقَةٌ

﴿كتاب البيوع﴾

ثُمَّ قَالَ فِي «التَّهْمَةِ» «وَرَدَّكَ فِي الدَّيْلِ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ بَيْعٍ «الْكَافِي»: أَنَّ الْوَكِيلَ مُضْطَرِّقُ الشَّيْءِ يَمْلِكُ لِنَيْعٍ بِالسَّيِّئَةِ عِنْدَمَا خَلَفَ لِنَافِعِيٍّ، ثُمَّ قِيلَ يَحْجُورُ الشَّيْءُ بِالسَّيِّئَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، طَلَبَ الْعِدَّةُ أَوْ قُصِّرَتْ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَحْجُورُ، لِأَنَّ الْوَكَيلَ مُتَعَدِّفٌ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ».

[١٧٤] قَوْلُهُ: (قَالَ، وَالْوَكِيلُ بِالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ)، أَيُّ: قَالَ لِقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(١)، وَغَنَ أَبِي حَنِيفَةَ رُويَةً أُخْرَى أَنَّهُ يَحْجُورُ بِالْعَمَلِ وَالْكَثِيرِ؛ لِغَمُومِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا جَرَّ عَقْدُ الْوَكِيلِ بِالشَّراءِ بِزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ؛ لِدُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَهَمَّ يَتَحَقَّقُ الْعَيْنُ، فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ كَالْعَدَمِ، فَحَارَ الشَّراءُ عَلَى الْأَمْرِ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ

بِخِلَافِ الشَّراءِ بِزِيَادَةِ لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ ظَاهِرَةً لِعَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَتَحَقَّقَ الْعَيْنُ، وَكَانَ الْوَكِيلُ مَسْهُمًا فِي الْحَقِّ الشَّراءِ بِالْأَمْرِ، فَلَمْ يَجْزُ عَنِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحَاثِرِ أَنْ تَشْتَرِيَهُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ لَمَّا رَأَى الْحَرَامَ فِي الشَّراءِ لِحَقِّهِ بِالْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُورُ بِشَرَاءِ ذَلِكَ لَشَيْءٍ بِنَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا تَنَتَّ

(١) قَالَ فِي «التَّهْمَةِ»: وَتَكَلَّمُوا فِي مَعْنَى تَفَاصُلِ بَيْنِ الْعَيْنِ وَالْمَالِ وَالصَّحِيحِ مَا رَوَى عَنْ الْأَمْرِ مُحَمَّدٌ فِي «السَّرَادِ» أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ يَسِيرٌ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ لَا حَاشَ، ثُمَّ قَالَ رَدَّهُ أَمَّا فِي «الْمَعَاجِمِ» فَهَكَذَا فِي «الْبَابِ» [١٨٢]،

(٢) يَقُولُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَقُولُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [٢٦٤/٩]

بَعْلُهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ أَلْحَقَهُ بِغَيْرِهِ عَلَى مَا مَرَّ ، حَتَّى يُوَكِّنَ وَكَيْلًا
بِشَيْءٍ بَعِيْهِ قَالُوا يَتَّقِدُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُ شُرَاءَهُ سَفْسِهِ ، وَكَذَا
الرَّكِبُ بِالسَّكَّاحِ إِذَا زَوَّجَهُ مُرَاةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ، حَارَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ

عَالِيَةِ الْبَيِّنَاتِ

تَهْمَةٌ بِأَنْ كَانَ وَكَيْلًا بِشُرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ ، يَفْعُ شُرَاؤُهُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
الرَّكِبُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ مَرَى الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ [٢٨١] بِدَيْتِ بَأَنْ
قَالَ : شَهِدُوا أَنِّي قَدْ اشْتَرَيْتُهَا سَفْسِي ، لَا إِذَا حَانَ فِي الثَّمَنِ ، لَا أَيْ خَيْرٍ ، أَوْ
حَانَ إِلَى جَسَدٍ خَيْرٍ ، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ مَرَّةً .

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ خَوَاهِرُ زَادِهِ ، «جَوَارُ عَقِبِ الْوَكِيلِ بِالشَّرِّ بِرِيَادَةِ يَتَغَابَنُ
النَّاسَ فِي مِنْهَا : فِيمَا لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدٍ ، فَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ
عِنْدَهُمْ ، كَالسَّخَمِ وَالْخُبْرِ إِذَا رَاكَ الْوَكِيلُ بِالشَّرِّ عَلَى ذَلِكَ لَا يَرْمُ الْأَمْرَ ، قَسَبَ
رِيَادَةً أَوْ كَثَرَتْ » ، قَالَ لِي بَبُوعُ «التَّهْمَةُ» «وَبِهِ يُقْتَلُ» (١)

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْمَنْ» قَبْلَ وَرَقَيْنِ بِقَوْلِهِ ، (لِأَنَّهُ
مَوْضِعُ تَهْمَةٍ ، بِأَنْ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا رَأَى الصَّعْقَةَ خَاسِرَةً أَلْرَمَتْهَا الْأَمْرَ) .

قَوْلُهُ : (وَكَمَا الْوَكِيلُ بِالسَّكَّاحِ إِذَا زَوَّجَهُ امْرَأَةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ؛ جَارَ
عِنْدَهُ) ، أَيْ : عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ [٢٨٢] ، بِغَيْرِ تَعْدِيمِ التَّهْمَةِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي السَّكَّاحِ : (وَإِذَا رَكِبَ رَجُلٌ
رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً بَعِيْهِ ، فَرَوَّجَهَا إِثْمًا ، فَهُوَ جَانِزٌ ، مِنْ رَادَّهَا عَلَى مَهْرٍ
[٢٨٣] مِنْهَا ؛ فَهُوَ جَانِزٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (٢) .

وَلِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ، إِذَا زَوَّجَهَا بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِنْهَا فَهُوَ

(١) يَنْظُرُ «الْمَوْضِعُ» [٣٧١٩] ، «إِدْبَاعُ الصَّالِحِ» [٢٧٦] ، «الْأَسْأَلُ الْحَكَامُ» [٢٥٤١] ، «حَاشِيَةُ
الْإِسْلَامِ» [٢٧٠/١]

الإضافة إلى التوكيل في العقد ولا تتعكف عليه لثمة، ولا كذلك التوكيل

في حيازة الميراث

جائز، وإذا رد أكثر من ذلك لم يزم لروح سحح، لا أن يرحصه

ورد وكذا رجل رخل أن يروح امرأة بعينه، فتزوجها التوكيل؛ فهو جائز،
وهي امرأته، ولا يثبت هذا الشراء لو أمره أن يشتري عبداً بعينه، فاشتره التوكيل
نفسه؛ كان العبد بلامره^(١) إلى ما لفظ الأصل.

قال في «شرح الكافي»^(٢) في هذا الباب «واضحه» ما ذكر في «كتاب
لسوع» أن الوكالة [١٧٠] في السطقة يرعى فيها الصيغة، ولا تنقيد بالعقد
المعروف عند أبي حنيفة، وعندهما تنقيد.

وسحح بأكثر من مهر البتل بما لا يتعاقب الماس فيه ليس بمعروف، وكان
يتنعي أن يكون أحوال على غوب الكل هكذا؛ لأن التوكيل من قبل الروح هي معنى
التوكيل بالشراء، والوكالة بالشراء من تنقيد بالعرف.

فنا تلى، ولكن الوكالة [١٧١/١٧٢] بالشراء إنما تنقيد بالعرف في موضع
الثمة، ولثمة لا تدخل في هذا الباب، لأنه لا يؤم أن يكون عاقداً نفسه،
بحلاف التوكيل بشراء شيء معين بعينه، حتى لو ارتفع هذا التوهم في الشراء أيضاً،
بأن كان التوكيل في شراء شيء بعينه، يكون على هذا الحلاف أيضاً.

ونؤثرها لتوكيل كاتب امرأته، ولا يثبت هذا الشراء، فإن التوكيل بالشراء
مواثي لشري لنفسه أو أطلق؛ بصير مشترياً لتوكله إذا كان التوكيل بشيء
بعينه، وفي التوكيل بالزواج إذا أصاف العقد إلى موكله ينقذ عنه، ورد أصافه إلى
نفسه بصير مخالفاً، وإنما كان كذلك؛ لأن في الشراء انعقد هو التوكيل، وبهذا

(١) ينظر الأصل المعروف بالمسودة [١١١ - ١١٢] طبعة وزارة الأوقاف القطرية

(٢) ينظر المسودة للمرحومي [١١٧/١١٩ - ١١٩]

الشراء، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ

قَالَ: وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ،
وَيُقَالُ فِي الثُّرُوصِ الْإِلَاحُ بِسَمِّهِ وَفِي الْخَيَاطَاتِ الْإِلَاحُ بِأَرْدِهِ وَفِي الْعُقَارَاتِ الْإِلَاحُ
بِأَرْدِهِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَ يَكْثُرُ وَخُودُهُ فِي الْأَوَّلِ وَيَقِلُّ فِي الْآخِرِ وَيَتَوَسَّطُ فِي
الْأَوْسَطِ وَكَثْرَةُ الْعَبْرِ لِقِلَّةِ التَّصَرُّفِ

قوله عليه السلام

يُؤْخَذُ بِحَقْوِقِ الْعَقْدِ، إِلَّا أَنَّهُ لَتَرَمَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ عَقْدِهِ وَاقِعًا لِعَبْرِهِ، فَيَقَعُ لِعَبْرِهِ
عَنِ وَجْهِ عَقْدِهِ

وَفِي السَّكَّاحِ: الْعَاقِدُ هُوَ الْمُوَكَّلُ، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَاقِدًا لَهُ إِذَا أَصَافَ الْعَقْدَ
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَفْعَلْ، فَإِذَا أَصَافَ الْعَقْدَ إِلَى نَفْسِهِ، فَمَعْدُ جَعَلَ نَفْسَهُ عَاقِدًا، فَصَارَ مُعَاقِدًا،
وَمَعْدُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَاقِدِ، ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآمِرِ فِي [١٦٣٣] السَّكَّاحِ، لِأَنَّ حُكْمَ السَّكَّاحِ يَمُوتُ وَقَوِّعُهُ لِشَخْصٍ لَا يَقْبَلُ
النَّقْلَ إِلَى غَيْرِهِ، وَفِي الشُّرَاءِ: يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ،
ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآمِرِ، فَجَعَلَهُ هَكَذَا^(١) كَمَا فِي «الشرح الكافي».

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ)، أَيُّ يَسْتَعْنِي الْوَكِيلُ بِشُرَاءٍ عَنْ إِصَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى
الْمُوَكَّلِ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ)،
أَيُّ قَالَ الشَّيْخُ الْقُدُّورِيُّ فِي «مختصره»^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مختصره» «وَالْمُقَدَّرُ الَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ
نَاسٌ فِيهِ بِضَفِّ الْعُسْرِ وَأَقْلَ مِنْهُ، وَهَذَا غَيْرُ مُتَوَصِّلٍ عَنْهُمْ، وَلَكِنْ مَدَاهِلُهُمْ تَدُلُّ

(١) يَطْرُقُ الْمُسْرُطُ بِسَرَحِي [١١٧-١١٩]

(٢) يَطْرُقُ الْمُحْتَصِرُ بِمُدْرِي [ص ١١٧]

ومسئهم من قائل. ذلك مخصوص بلأبي القاسمي

ومحقق قدّر في هذا الكتاب بـ «دقيق» ، يعني في «الجامع الكسر» ،
 وينبغي [٢٠] د. ينح فصولاً ذلك على ما قال الفقيه أبو القاسم من شُعيب بن
 يزيد^(١) ، حكى عنهم: أنهم قدّروا اليسر في العشر بـ «دقة ذوارقة» ، وفي الحيوان
 بـ «دقة ياردة» ، وفي العروض بـ «دقيق» . «إلى هذا لفظ الشيخ أبي المعبر^(٢)»
 ثم اعلّم: أن المتصرفين للغير منهم من يُعنى عنه بعين اليسر في تصرفاته ،
 بعد كان أو شراءً ، ولا يتخسّر منه العنّ [٣٠٠] العنّ العاشر ، وديك كالأب في مال
 صغير ، والحدّ ، والموصي ، ومؤنّي بوقف .

ومسئهم من يُعنى في تصرفه العنّ اليسر إجماعاً ، وفي العنّ العاشر
 خلاف ، وذلك كالعبد المأذون ، ويُمكن . فإن العنّ اليسر عتق [٣١] [٣٢]
 [عنه] ^(٣) إجماعاً ، وكذلك العنّ العاشر عند أبي حنيفة^(٤) ، خلافاً لهما ،
 بينع والشراء في ذلك على التساوي .

ومسئهم من لا يُعنى عنه العنّ العاشر في شراؤه إجماعاً ، ويُعنى عنه العنّ
 العاشر في بيعه على الحلال ، وديك المضارب ، وشريك العبد ، والمُعدّوصي ،
 والوكيل المُطلق لتبع ، تبع هؤلاء يعني فاحش حائر عند أبي حنيفة خلافاً لهما ،

(١) ثم يظهر به في معناه من القدر المصباح من «الجامع الكبير» والمطهر به سقط في بعض هذه
 أبواب مائة

(٢) ثم بعد في مرجعه بعد من الشئ فلهذا عند القادر يعني ، ولا عند غيره . ولا في
 تصويها ، ولا عند القادر التميمي ، ولا الكموي ، ولا النكري ولا جماعة غيره من
 صفات الحنيفة .

(٣) وقع بالأصل «أبو» ، والمثبت من «ان» ، «وم» ، «ومح» ، «ومح»

(٤) ما في المعقولات في «٢٠» إجماعاً

قال وإذا وكله بيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة؛ لأن النمل
مطلق عن عد، لا يترى ولا خفاء، لا ترى أنه لو باع النمل بشيئ لخصف
بحور عنده وإذا باع النصف به أولى.

وشراء هؤلاء يعني فاحش لا ينفذ إجماعاً

ومهم من لا ينفذ عند المثل وروى في كتاب السير، كالمريض مريض
الموت عنه ذنب متعرق، لا ينفذ عنه سائر، ونفذه من وصيته بعد موته السير
بدايع تركه لعصاء ذبونه، وكذا المريض لو باع من مريض ورثته لا ينفذ عنه ذنب
المحابة عند من يجوز بيع المريض من ورثته، وهو أبو يوسف ومحمد، ويحيز
المشتري منه بين أن يؤدي الثمن إلى تمام الحقة، وبين أن يفسخ

وعلى قول أبي حنيفة لا يجوز بيع المريض من ورثته وإن كان يكثر من
بيعته حتى يحيز سائر ورثته، وليس عنه ذنب، ولو باع المصاب من لا يجوز
شهادته له، لا ينفذ عنه لمحابة السيرة. ولو باع الوصي منهم فكذلك. كما
في «تكملة الفناوي».

قوله. (وإذا وكله ببيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة)، وهذه من
مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل أقر رجلاً
أن يبيع عنه هذا، فباعه بصفته، قال هو حار، وقال [١١٢] يعقوب ومحمد
لا يجوز إلا أن يبيع النصف، لا حر.

وقال محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل أقر رجلاً أن يشتري له
هذه الدار، فاشتري نصفها، قال لا يجوز، وإن اشتراها نصفاً، أو شقها

(وَقَالَا: لَا يَجُوزُ)؛ لِأَنَّهُ عَيْتْرٌ مُتَعَارِفٌ بَيْنَهُمَا مِنْ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ (إِلَّا أَنْ يَبِيعَ النُّصْفَ الْآخَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا)؛ لِأَنَّ بَيْعَ النُّصْفِ قَدْ يَبْعُ وَبَيْعُهُ (لِي

عَلَيْهِ الْبَيَانُ)

يَنْفَعُ حَتَّى شَرَاهُ كُلَّهَا؛ حَرًّا (١) بِي هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»
وَقَدْ فِي «إِشْرَاحِ الطَّحَاوِيِّ» (٢) «وَمَنْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عِلْدٍ فَابْتِاعَ بَصْفَهُ، أَوْ مِمَّا سِوَاهُ
مِنْ أَجْرَانِهِ، لَا يَلْزَمُ الْآمِرَ، وَلِزَمَ الْوَكِيلَ، وَإِنْ ابْتِاعَ الْبَاقِيَ مِنْهُ قَبْلَ الْحُصُومَةِ، لَزِمَ
لِلآمِرِ عَدَبٌ، وَعَدُّ زُفَرٍ. يَلْزَمُ الْوَكِيلَ دُونَ الْآمِرِ

وَبِوَحْتِصَمِ الْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ لِي لِقَاضِي قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلَ الْبَاقِيَ،
وَالْزَمَ الْقَاضِي الْوَكِيلَ، ثُمَّ إِنَّ الْوَكِيلَ اشْتَرَى الْبَاقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ، يَلْزَمُ الْوَكِيلَ
بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ فِي خَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ (١) ٢٣١، ١٠
وَيَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْبٌ، كَعَمِيٍّ، وَالْأَمَةِ، وَبَدَائَةِ، وَلَثُوبٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ لَيْسَ فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ، وَلَا يَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْبٌ،
فَاشْتَرَى بَصْفَهُ، لَزِمَ الْآمِرَ، نَحْوُ أَنْ يُوَكَّلَهُ بِشُرَاءِ كُرٍّ مِنْ جَنْطَةٍ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ، فَاشْتَرَى
بِضْفِ الْكُرِّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا، لَزِمَ الْآمِرَ (١) ٢٣١، ١٠، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ عَدِيٍّ،
فَاشْتَرَى لَهُ أَحَدَهُمَا، لَزِمَ الْآمِرَ بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ جَمَاعَةٍ مِنْ
الْعَدِيِّ، وَاشْتَرَى وَاحِدًا مِنْهَا، لَزِمَ الْآمِرَ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عِنْدِهِ، فَبَاعَ بَصْفَهُ، أَوْ جَرًّا مَعْلُومًا، جَرَّ يَبِيعُهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سِوَاةِ بَاغِ الْبَاقِي مِنْهُ أَوْ لَمْ يَبِيعْ، وَعَنْهُمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ
الْبَاقِيَ (١) ٢٣١، ١٠، فَحَسْبُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، فَهُمَا خَعْلَاهُ كَالشُّرَاءِ، وَهُوَ قَرَقٌ بَيْنَهُمَا (٢).
بِي هَذَا لَفْظُ «إِشْرَاحِ الطَّحَاوِيِّ».

(١) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ الْكَبِيرِ [ص ٣٥٢ - ٣٥٤].

(٢) بَطْنُ «إِشْرَاحِ مَجْتَمِعِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُسْتَحْبَبَاتِ» أَق ٢٦٦.

الإفتقار بأن لا يَحِلَّ مَنْ يَشْتَرِيهِ حُمْلَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُعْرِقَ ، فَإِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
تَقْضِي النَّسَبِ الْأَوَّلِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ وَبَيْعُهُ ، وَإِذَا لَمْ يَبْعَ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَ وَبَيْعُهُ فَلَا
يَجُوزُ ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ عِنْدَهُمَا .

وَقَدْ عَمِلَ عَلَيْهِ سَيِّدُ

وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْتَرُ بَعْعُومَ وَالْإِطْلَاقَ فِي التَّوَكُّلِ بِالنَّبْعِ ،
وَأَمَّا فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ : فَتُقْضَى الْمُعَارَفَةُ الَّتِي لَا صَرَرَ فِيهَا وَلَا تَهْمَةٌ ، وَعِنْدَهُمَا :
كِلَاهُمَا سَوَاءٌ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِقَاءَ بَعْضٍ فَاحِشٍ ، لِأَنَّهُ صَرَرٌ ، لَا يَنْبَغُ النَّبْعُ
بِقَبْلِ فَاحِشٍ أَيْضًا عِنْدَهُمَا ، لِأَنَّهُ صَرَرٌ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ انْصَرَرَ بِسَبَبِ الْمَطْلُوبِ بِالْعَقْدِ ،
بِالسَّطُورِ هُوَ النَّبْعُ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ : لَا يَجُوزُ بِتَوَكُّلِ بَعْضِ الْعَبْدِ أَنْ يَبْعَ بَعْضَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَرٌ ؛ إِذْ
فِي التَّوَكُّلِ نَعِيْبٌ ، لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَى مُتَعَرِّفًا ، كَمَا يُشْتَرَى حُمْلَةً إِلَّا إِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
تَقْضِي التَّوَكُّلِ النَّبْعِ ، فَحَبْسُهُ يَجُوزُ عِنْدَهُمَا أَيْضًا اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا لَا يَتَبَيَّنُ لَهُ
بَيْعُ الْكُلِّ جَمْلَةً ، فَإِذَا بَاعَ الْبَاقِي ظَهَرَ أَنَّ بَيْعَ الْبَعْضِ وَسَبَبُهُ إِنِّي تَحْصِيلُ
مَقْصُودِ الْأَمْرِ ، فَحَارَ .

وَأَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالنَّبْعِ وَقَعَ مُطْلَقًا عَنْ قَبْلِ الْجَمْعِ وَالْمُتَرَبُّعِ ؛
لِأَنَّ التَّوَكُّلَ لَمْ يَنْصَرْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلِهَذَا حَوَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ النَّبْعَ بِبَعْضِ الْفَاحِشِ عَمَلًا
بِالْإِطْلَاقِ ؛ فَإِذَا جَاءَ بَيْعُ الْكُلِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ النَّبْعِ جَازَ بَيْعُ النَّصَبِ بِدَسْتِ النَّبْعِ
بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ ؛ لِأَنَّ إِسْكَاتَ الْبَعْضِ مَعَ بَيْعِ الْبَعْضِ بِهَذَا لَتَمَنُّ نَقَعَ لَهُ مِنْ بَيْعِ الْكُلِّ
بِدَلِيلِ تَمَنُّ .

بِحِلَالِ الشَّرَاءِ ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ شُرَاءُ النَّصَبِ لِلتَّهْمَةِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ ، لِأَنَّهُ
يُخَصَّمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَمِيرِهِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْزَرْ شُرَاؤُهُ
بِالْعَبْدِ الْفَاحِشِ لِنَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَأَى فِيهِ الْعَبْدَ فَاحِشًا بِمُؤَكِّدِهِ

وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف، فإن اشترى ناقية
بم لمؤكل؛ لأن شراء البعض قد يقع وبسيمة إلى الإمثال بأن كان مؤروفاً بين
جماعة فيحتاج إلى شرائه شقفاً شقفاً، فإذا اشترى الباقي قبل رد الأمر البيع
حتى أنه وقع وبسيمة فيقتد على الأمر، وهذا بالاتفاق.

في غايه بيان

وفي شراء النصف ثمة؛ لأن الشركة [١٦ = ٢٣] هي الأغيا المعجمة عب،
وعب ضرر، فيحتمل أنه الحقه بمؤكليه اجناساً عن ضرر فيه، ويس البيع
كذلك، لأنه لا يقع بلو كبل بل يقع للمؤكل، فلا يكون متهماً.

ولأن لعد أو الدار قد يكون ميراثاً لجماعة لا يتم شراء ذلك حمله، فإذا
اشترى شقفاً شقفاً حتى اشترى الباقي، ظهر أن شراء البعض عند شراء الباقي
كان وسيلة إلى تحصيل مقصود الأمر، فجار، فصار كانه اشترى حمله [١٦ = ٢٣]،
ورأى الثمة، فكان اشترى للأمر.

قال الفقه أبو الليث في شرح الجامع الصغير: «وفي قول زفر يكون
شراء نصيب في الأحوال كلها؛ لأنه نكأ اشترى النصف فهو شحالف في الظاهر،
فصار شراء نصيبه، فلما اشترى النصف الآخر صار الشراء بعبه أصلاً، لأن
اشترى لا يتوقف، ولم صار الأول له ظهر أن النصف الثاني له أيضاً.

لجواب أن يقال: إنما يصير الشراء لنصيبه للثمة، فلما اشترى نصف الآخر
ارتفع الثمة، فصار بمنزلة الشراء جملة».

قوله (وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف). يعني:
الاتفاق، وقد مر بيان المسألة.

قال القدوري في كتابه المشتمل على «التقريب»: «لا قال أبو يوسف: إذا وكل
رجلاً رجلاً أن يشتري به عبداً، فاشترى بصفه؛ جاز عتق الأمير فيه، ولم يحز عتق

وَلَمْ يَرْفُ لِأَبِي حَبِيبَةَ ۖ إِنَّ فِي الشَّرِّ تَتَحَقَّقُ التَّهْمَةُ عَلَى مَا مَرَّ
وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي لَيْسَ نَصَادِفَ مَلَكُهُ ، فَصَحَّ ، فَيُعْتَرُ بِهِ إِطْلَاقُهُ ، وَالْأَمْرُ
بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُعْتَرُ بِهِ التَّقِيدُ وَالْإِطْلَاقُ

﴿ عَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

الْوَكِيلُ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَحْوَزُ عَنْهُ الْوَكِيلُ فِيهِ دُونَ الْوَكِيلِ ۖ
وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الْوَكِيلَ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعَثَهُ لَا تَقْبَلُ الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ،
فَتَرْفَعُ عَلَى حُكْمِ مِلْكَ الْأَمْرِ ، فَإِذَا أَعْتَقَهُ كَانَ إِحْرَارَهُ ، فَقَدْ عِنْتَهُ
وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ : أَنَّ الْوَكِيلَ لَمَّا خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ ؛ لِرَفْعِهِ ذَلِكَ ، وَتَبَيَّنَ
١٢١ ٢٢٣ دَا الْعَرَبُ مِنْ حَقِّهِ الْحُكْمُ ، إِذَا مَلَكَ حَرًّا عِنْتَهُ .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) بِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ قَدْ عَشْرِينَ خَطًا (لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ مُتَحَقِّقَةٌ) .
قَوْلُهُ : (وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي [٥٣٠/٦١] لَيْسَ يُضَادِفُ مَلَكُهُ ، فَصَحَّ ، فَيُعْتَرُ بِهِ
إِطْلَاقُهُ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُعْتَرُ بِهِ التَّقِيدُ
وَالْإِطْلَاقُ) ، أَيُ : دَلِيلُ احْرُ فِي لَمْ يَرْفُ بَيْنَ لَيْسَ وَ الشَّرِّ .

لِأَبِي حَبِيبَةَ ۖ إِنَّ الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكَ الْأَمْرِ ، فَصَحَّ
أَمْرُهُ لَوْلَا يَنْتَهَى عَلَى مَلِكِهِ ، فَعُتِبَ بِطَلَاقِ الْأَمْرِ ، فَجَارَ بَيْنَ لَصَفٍ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ وَقَعَ
مُطْلَقًا عَنِ الْحَمْعِ وَالْفَرَقِ .

فَلَمَّا الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ [٥٣٠/٦١] بِالشَّرِّ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، وَهُوَ مَا
الْبَيْعِ فَلَمْ يَصَحَّ لِأَمْرٍ مُنْصَوِّدٍ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لِلْأَمْرِ فِي مَالِ الْغَيْرِ ، وَإِنَّمَا صَحَّ
صَرُورَةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَلَا عُمُومٌ لِمَا نَبَتْ صَرُورَةُ ، فَلَمْ يُعْتَرِ بِطَلَاقِهِ ، فَلَمْ يَخْرُ بِشَرِّ
النَّعْصِ ، لِأَنَّ النَّابِتَ بِالصَّرُورَةِ يَنْقَدِرُ بِقَدْرِ الصَّرُورَةِ ، وَدَلِيلُ تَأْدِي بِالْمُتَعَارَفِ ،
وَهُوَ بِشَرِّ الْكُلِّ لَا النَّعْصِ ؛ لِأَنَّ لِعَرَضِ الْمَطْبُوعِ مِنَ الْكُلِّ لَا يَخْصُلُ بِشَرِّ

في يد لوكاه وبيع وشراء

ومن أمر رخلأ ببيع عبده، فدفعه وقصصه بين، أو له ببيع، فريده
المشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاصي به، أو قرر، أو بقاءه بين
رثة بركة على الأمر.

فخص، لا إذا اشترى الذي قتل لا يحصا، فيجوز على الأمر، لأنه حصص
منه، لأنه ربما يتعدى عليه تحصيله دفعه، فريده دفعه.

[٢٤/١٢] قلنا المشتري انكر جهرا أنه قصصه، الأمر، فله أن يعرض
أنه قصصه الخلاق، فلم ينفذ على الأمر.

ولا يقال أن الأمر في صورة شراء، فله أن يملكه، لأن من ماله
لأنما شغل الشئ في باب بيعت، فله أن يملكه.

قوله: (قال ومن أمر رخلأ ببيع عبده، فدفعه وقصصه بين، أو له ببيع،
فريده المشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاصي به، أو بقاءه بين،
رثة بركة على الأمر)، أي قال محمد في «بيع الجامع الصغير»

وصورة المسألة فيه «محدث عن يعقوب عن أبي حنيفة إن في رجل يبيع
الرخلأ ببيع عبده، فبيعه من رخلأ، ويدفعه إليه، فلا ينقصه الشئ، أو ينقصه
يزيد المشتري أن يريده على ما أمور بعيب، فله أن يخاصي به، وهو غيب لا
يحدث منه، فريده عنه ببيع، أو بقاءه بين، أو بقاءه بين من أمور بعيب
من أمور أن يريده على الأمر، وإن كان غيب يحدث منه، فريده عنه ببيع، أو
بقاءه بين من أمور بعيب، أو بقاءه بين من أمور بعيب، فريده عنه ببيع، أو
بقاءه بين من أمور بعيب، وإن كان ذلك بقاءه بين من أمور بعيب، فريده عنه
الأمر» أي هذا لفظ محمد في «أصل الجامع الصغير»

﴿حَقَّ عَلَيْهِ الْبَيْعُ﴾

وأصل ذلك، أن الوكيل بالبيع والشراء يترجع إليه حقوق العقد، ومن حصة الحقوق الرد بالعيب، ويرد عليه، ويكرى إذا رد عليه من يكون ذلك رد على المؤكل أم لا؟ وإن كان العيب لا يحدث مثله، كالإضيق الرتد، والشراء الشاذ، أو لا يحدث مثله في مثل هذه المدة؛ رده القاضي بلا شبهة (١، ٢، ٣)، ولا إقرار، ولا يمين؛ علم القاضي بقوله عند البيع، فيكون ذلك رد، على المؤكل، ولا يحتاج الوكيل في الرد إلى خصوصية.

ولما شرط محمد في «الجامع الصغير» البيعة، أو الإماء، أو الإقرار، لا شبهة الأقرب إلى القاضي بأن العيب قديم أم لا، أو يضمن لقاضي بقى أن مثل هذا العيب لا يحدث في مدة شهر مثلاً، ولكنه لا يضمن تاريخ البيع متى كان، ويحتاج المشتري إلى واحدة من هذه الحجج على أن تاريخ البيع مدة شهر حتى يظهر عند القاضي أن هذا العيب كان في يد البائع، ويرد المبيع عليه.

وبعض مشايخنا ذكروا (١، ٢، ٣، ٤) تأويلاً آخر ليكون البائع (١، ٢، ٣، ٤) هو أن يكون عباً في الباطن، لا يحدث مثله، يكن إنما يطبع عليه انشاء، كالقرن (١) في العزج وسحره، فالقاضي يبري الساء، وإن شهد بدبك، فلا يثبت الرد بشهادته، لكن يثبت حق الخصوصية لمشتري في توجيه يمين على نتائج، فيخلقه القاضي، ويرد عليه سكوله، فيكون ذلك رداً على المؤكل أيضاً من غير خصوصية.

فأما إذا عاين القاضي تاريخ البيع والعيب طاهر لا يحتاج في الرد إلى شيء من هذه الحجج، فيكون ذلك رد على المؤكل بلا خصوصية، وإن كان عيب يختص

(١) في (٢) «تاريخ العيب»

(٢) برون - فتح لاف، يكون برون - هم عظم أو غدة مائة من وروج لذكر وقد تقدم تعريف

في باب الوكالة

الحديث في هذه المدة بعد البيع ؛ ناقصي لا يرثه لا بحجة ، إنما يبيته ، أو ينكول
 التابع ^(١) ، أو بإقراره بأن هذا العيب كان في يده قبل التسليم ، لن المشتري .

فيذا قضى القاضي بالرد على الوكيل بواحد من هذه الحجج ، هل يكون
 ردًا ^(٢) على الموكل حتى لا يحتاج الوكيل إلى الحصة مع الموكل ، فإن رد
 بالية ، فهو لازم للموكل ؛ لأن [٢٥١٢] البينة حجة في حق الناس كافة

وكذلك إذا رد عليه بالنكول ؛ لأن الوكيل مضطر في النكول ؛ لأنه لم يشر
 حراً معيد ، والموكل هو الذي أوقعه في هذه الورطة ، فكان الحلاص عليه ،
 فكان لرد على الوكيل ردًا على الموكل .

وإن رد بالإقرار ؛ لرم المأمور ، لكن له أن يخصم الموكل ، قبله ببيته ، أو
 نكول ؛ لأن الرد لما كان بالقضاء لم يخل ابتداء عقد لعقد الرضا ، بل جعل فسخاً ،
 ولكنه بدل قاصر ، وهو ترار الوكيل بقيام عيب عند الموكل ، فمن حيث إنه
 فتح كان للوكيل حق الخصومة ، ومن حيث إنه [٣١٦] يثبت بدل قاصر ؛ لم
 يثبت الرد على الموكل إلا بحجة .

فأم إذا كان الرد بمجرد إقرار الوكيل بلا قضاء ؛ لم يكن له أن يخصم
 الموكل ؛ لأنه فتح بالتراضي ، فكان له حكم عقد جديد في حق غيره ، فبطل
 حق الخصومة ، هل في عيب يحدث مثله

أم إذا كان عيباً لا يحدث مثله ، والرد بعير فقب وناضي : قالوا في «شروح الجامع
 الصغير» [٢٦١٢] فقد ذكر في عامة روايات «المسوحة» ^(٣) : أنه يبرم الوكيل ،

(١) وقع بالأصل : «ينكول البيع» والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٢) وقع بالأصل : «ذلك رد» ، والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٣) ينظر : الأصل / المعروف بالمسوحة [٢٨٥/١١] طبعة ورقة لأوراق لقطريه

لأن الناصي تيسر حدوثه مع ما لا يمنع فلم يكن قصده مستقداً إلى هذه
الصحاح

وبأول اشتراطها في «الكتاب» أن الناصي يعلم أنه لا يحدث مثله في

في شرحه

ولا يحصن المؤكل، وذكر في كتاب البيوع من «الأصل»^١ أنه يدرم المؤكل من
غير ضرورة، لأن لحصن فعلاً غير ما يفعله الناصي؛ لأن الرد حق متعين في
هذا، فإذا تعس لحق، صار تسليم الحضم وسليم الناصي مؤثراً، كسليم الشفعة،
وقضاء الدين، والرجوع في دينه

وخة عامة الروايات، أن هذا رد ثبت بالناصي، فصار كسليم الحديد، فلم
يدرّم المؤكل، ولا تسلّم أهما فعلاً غير ما يفعله الناصي، لأن الرد ليس متعيناً،
لأن الحق في مصادة تسليم، ثم في الرد عند المعسر عن ذلك ثم في الرجوع
بحصة العيب عند المعسر عن الرد، فلم يكن الرد متعيناً، وبعد ذكر من المسائل
الحق متعين لا يحتمل التحول إلى غيره، فقد انقضى، وعدم الجمع

قوله: (فرده العسري عليه يعنى لا يحدث مثله بقضاء الناصي مبقاً، أو
بإقراره، أو بإتاء يمي حياة برده على الأمر).

١٠٠٠. فإن قلت إذا كان الزكيل مقرراً بالعيب برده عنه فلا حاجة إلى
قضاء الناصي، فما فائدة ذكره؟

قلت الكلام وقع في الرد على المؤكل، وإذا كان الرد على الزكيل بقرره
ولا قضاء لا يرده على المؤكل وإذا كان عيباً لا يحدث مثله في عهده، وبات
المسوط، فظهرت ضرورة رد، فافهم واعلمه

قوله (إلى هذه الصحاح)، إشارة إلى أسفه، وإلّا قراره، وإن الناصي

قوله (وإذا اشتراطها) في «الكتاب» أي اشتراط الصحاح

ثاني شهر ١٢١٣ | لَكَيْتَ أَشْتَه عَيْنَهُ تَارِيحُ النِّعِجِ فَيَخْتِجُ إِلَى هَذِهِ الْمُتَحَجِّجِ لِيُشْهِرَ
بِشَيْءٍ، أَوْ كَذَلِكَ غَيْرًا لَا يَغْفِرُهُ إِلَّا لِنِسَاءٍ أَوْ الْأَطْفَالِ، وَمَوْتُهُنَّ وَمَوْتُهُنَّ الطَّيِّبِ
حَتَّى فِي تَوَحُّدِ الْحُصُومَةِ لَا فِي الرَّدِّ فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْقَاصِي
عَنِ النِّعِجِ وَالْعَيْنِ طَاهِرًا لَا يَخْتِجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَمُوَرَّدٌ عَنِ الْمُوَكَّلِ فَلَا
يَخْتِجُ مُوَكَّلًا إِلَى رَدِّ وَحُصُومَةٍ

فَإِنْ (وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ بِنَيْتِهِ أَوْ بِوَتَائِهِ يَجِي) ؛ لِأَنَّ
ثَلَاثَةَ حُجَّةٍ مُطْلَقَةً، وَالْمُوَكَّلُ مُضْطَرٌّ فِي التَّكْوِيلِ بِغَدِ الْعَيْنِ عَنْ عَيْنِهِ مَعْتَازِ
عَدَمِ مُعَارَسَةِ الْمَبِيعِ قَدِيمِ الْأَمْرِ.

قَالَ (فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ لِرِمِّ الْمَأْمُورِ) ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ وَهُوَ
غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوثَ وَالتَّكْوِيلَ، إِلَّا أَنَّ لَهُ أَنْ يُحَاصِمَ الْمُوَكَّلَ فَيُلْزِمُهُ
بِنَيْتِهِ أَوْ بِتَكْوِيلِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَيْنُ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ،
حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ أَنْ يُحَاصِمَ مَانِعَهُ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِرُ حَتَّى فِي حَقِّ ثَابِتٍ وَالْبَيْعِ

﴿وَأَيُّ حَاوِيَةِ الْعَيْنِ﴾

الْمَذْكُورَةُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ

قَوْلُهُ (فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ)، أَيْ، يَنْتَقِرُ الْمُشْتَرِي إِلَى الْحُجَّةِ، وَهِيَ تَكْوِيلُ الْبَائِعِ
عَنِ الْبَيْعِ مِثْلًا لِرَدِّ الْمَبِيعِ، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ

قَوْلُهُ (إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا)، أَيْ، مِنْ الْمُتَحَجِّجِ، وَهِيَ الْبَيْتَةُ، أَوْ الْإِقْرَارُ، أَوْ بَاءُ التَّحْيِي.
قَوْلُهُ (لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوثَ وَالتَّكْوِيلَ)، يَرْفَعُ لِكُوثَ وَتَكْوِيلَ، أَيْ، لِأَنَّهُ
يُمْكِنُهُ لِكُوثُ ١- ٢٧٧ | وَالتَّكْوِيلُ

قَوْلُهُ (بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَيْنُ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ، حَتَّى لَا
يَكُونَ لَهُ أَنْ يُحَاصِمَ مَانِعَهُ).

ثانتهما، وأردت بالقصء قسح لعمم ولاية القاضي، غير أن الحجّة قصيرة وهي الإقرار، فمن حيث المنع كان له أن يخصمه، ومن حيث القصور لا يلزم المؤكّل إلا بحقيقة، ولو كان النعت لا يحدث مثله ولردّ يغير قضاء بقراره تلزم المؤكّل من غير حُصوم في رويته؛ لأنّ الردّ متعيّن وفي عامة الروايات ليس له أن يخصم لما ذكرنا والحق في وصف السلامة ثم يتقلّ إلى الردّ ثم إلى الرجوع بالقصص فلم يتغيّر الردّ، وقد بيّناه في الكفاية بأطول من هذا.

قال: ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسبيله، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر؛ لأنّ الأمر يستفاد

في غاية البيان

وكان ينبغي أن يقول أن يخصم مؤكّنه، أو يقول: أمره، وكان ينبغي أيضاً أن يقول: مكان قوله: (ولبايع ثابتهما) - والمؤكّل ثابتهما، والأمر ثابتهما؛ لأنّ الكلام في محصنة بوكيل مع لمؤكّل، وهو ليس ببيع.

قوله: (في رواية)، أراد بها رواية كذب ليوع من «الأصل»

قوله: (وفي عامة الروايات)، أي: من «المسوط»

قوله: (٢٧٧، ٢٧٨)؛ (لما ذكرنا) إشارة إلى قوله: (لأنه يبيع خديج في حقّ ثالث)

قوله: (والحق في وصف السلامة)... إلى آخره، جواب لقوله (لأنّ الردّ متعيّن)، وبأن ذلك قرّره أيضاً

قوله (قال ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسبيله، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل قال لأحر.

من جهته

﴿عنه عليه السلام﴾

أمرتك أن تباع عندي بالثمن، فبعتته بالنسيئة، ففقد المأمور؛ بل أمرتني أن يبيعه،
وتم ثمن شيئاً قال: القول قول المولى.

وقال أيضاً: «عن يعقوب بن أبي حبيبة عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالا
مضاربة، فاختلف، فقال رب المال: أمرتك أن تباع بالثمن دون ما سواه، وقال
المضارب: أعطيتني المان مضاربة ولم تفل شيئاً، قال: القول قول المضارب الذي
أخذ المان»^(١)، إلى هنا لفظ محمد في «أصل لجامع الصغير»

وقال في «الأصل»: «وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع عنده، فقال الأمير: أمرتك
بالم، وقد باعه [١٠٧٧ هـ] الوكيل بحمسي منة، فإن البيع باطل لا يجوز، والقول
قول الأمير مع يمينه، وكذلك لو باعه بدسير، وقال الأمير: أمرتك بدراهم، أو
بحطية، أو شعير، فالقول في ذلك قول الأمير مع يمينه، ولا يجوز البيع، فإن باعه
سبعة سنين، فقال الأمير: أمرتك بالحال، فالقول قول الأمير، والبيع مردود، وكذلك
هذه المسألة في السكاج، والحلج، والمكائبة، والإخارفة، والبتي على مال»^(٢).
في هذا لفظ محمد في «الأصل».

وأما كان القول قول الموكل؛ لأن الإذن يستعاض من جهته، فكان القول قوله
[١٠٧٧ هـ] في كميته.

تحقيقه: أن الأمر قد يقع مطلقاً، وقد يقع مقيداً، ولم يوجد دليل على أحد
التوجهين، فكان القول قول الموكل؛ لأنه يدعي الخصوص، ولأصل في الوكالة
لخصوص، ولهذا لو قال: وكلتك في مال؛ يصير وكلاً في الحفظ؛ لأنه الأدنى،
وليس له أن يتصرف فيه.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» [ص ٤٠٩ - ٤١٠]

(٢) ينظر «الأمر» بسورف بالصوم [١٦ - ٢٦٤] طبعة وزارة الأوقاف بقطرية

وَلَا دَلَالَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ

قال وإن اختلف في ذلك لمصاريب ورب المال فثبوت قول المصاريب؛ لأن الأصل في المضاربة العموم، ألا ترى أنه يملك التصرف بإكثر سقط مضاربة فقامت دلالة الإحلاق، بخلاف ما إذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمصاريب في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال؛ لأنه سقط الإطلاق بتصادفهما قول لى الوكالة المختصة

«إشارة إلى المال»

وهذا بخلاف ما إذا اختلف رب المال مع المصاريب كان القول قول المصاريب، وفي قول زهر، القول قول رب المال، وهو القياس [٢٨١/٢٨١]؛ لأن الأمر مستفاد من جهة رب المال، فصار كما في الوكالة.

قال القتيبي أبو الليث في «الشرح الجامع الصغير» «والعلماء استخصوا في المضاربة؛ لأن المضاربة بماؤها على العموم، وقد تصادق على المضاربة، ثم رب المال ادعى زيادة شريح، والمصاريب منكر، والقول قول، وليس كالوكيل؛ لأن [٢٨١/٢٨١] الوكيل عقد خاص، والمضاربة تقضي لعموم، فرب المال إذا أمر بالمضاربة؛ فقد أقر أن المصاريب يملك عموم التصرف؛ لأن المصاريب له أن يوكّل، ويستأجر، ويصنع، وهذا أمر بامر عدم، ثم ادعى معنى لخصوص؛ لا يصدق على ذلك

ولو كان رب المال يدعي المضاربة في نوع مسمى، والمصاريب يدعيها في نوع آخر؛ كان القول قول رب المال، لأن للعموم والإحلاق سقط باتفاقهما في نوع، فصار نظير الوكالة»

قوله: (ولا دلالة على الإطلاق)، أي لا دلالة على إطلاق الأمر، لأن التوكيل قد يقع مطلقاً عن قيد، سبب، ونسبة، وقد يكون مقيداً [٢٨١/٢٨١] بأحدهما،

ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِنَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَعِنْدَهُمَا: بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ.

قَالَ. وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، [٢١٤] قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ
فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدَ بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ

عَنْدَهُمَا

يَأْذَنُ الدَّلِيلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدْعِي السَّيِّئَةَ. فَلَمَّا ثُمَّ يُؤْخَذُ
الدَّلِيلُ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُستَاقَدُ مِنْ حَيْثُ.

قَوْلُهُ (ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِنَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي
حَنِيفَةَ).

وَعِنْدَهُمَا بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ) ، وَكَانَ الْأَسْبَحُ أَنْ يَذَكَرَ مِائَةَ السَّنَةِ
فِي أَوَّلِ الْمَصْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَالْوَكِيلُ بِالسَّيِّعِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ) ، وَإِلَى
ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَشَارَ بِعَوْلِهِ: (وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ) ، أَيِ: الرَّجْعُ مِنَ الْجَانِبِ قَدْ تَقَدَّمَ
ثُمَّ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمِلَ بِإِصْلَاحِ الْأَمْرِ، وَهُمَا بِالْمُتَعَارَفِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ،
أَوْ أَحَدَ بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ) ، أَيِ: قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ،
وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٢١٤] وَمُحَمَّدٌ: إِذَا أَمَرَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ
يَبِيعَ لَهُ عَبْدًا، فَصَاعَهُ، ثُمَّ أَحَدَ بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، وَاحِدًا بِهِ كَثِيرًا؛ فَهُوَ
جَانِزٌ، وَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ» [٢١٤] إِلَى هَذَا نَقَطُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

قَالَ [٢١٤] الْقِسْمُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «وَلَسَ فِي الْمَسْأَلَةِ
خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ، وَلَمْ يُرْوَعْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَدِدْتُ لِأَنَّ

(١) ينظر (المسوط) [٢١٣ ١٢] ، (السياسة شرح ابن عديم) [٢٧٩ ٩] ، (الشرح المحكم) [٢٥٤] من [٢٥٤]

(٢) ينظر «جامع الصغير مع شرحه لدفع الكلب» [١١٢] من [١١٢]

أَصِيلٌ فِي الْحَقُوقِ

﴿عَلِيَّةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

اِسْتِثْنَاءُ الثَّمَنِ مِنْ حُقُوقِ الْعَنْدِ، وَهِيَ رَجْعَةٌ إِلَى الْوَكِيلِ، وَفِي الْكِفَالَةِ وَالرَّهْنِ
تَوَكُّلٌ «لَا اسْتِثْنَاءَ فَعَلَكُمَا»^(١) الْوَكِيلُ، فَصَارَ هَلَاكُ الرَّهْنِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ كَهَلَاكِهِ
فِي يَدِ الْمُوَكَّلِ، فَهَمْ يَضْمَنُ، كَمَا إِذَا هَلَكَ الثَّمَنُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ

بِحَلَالِهِ الْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ اخْتِادَ الْكَفِيلِ وَالرَّهْنِ، وَلَمْ يَزَلْ أَلِ
الْوَكِيلِ بِالتَّيَمُّنِ أَصِيلٌ فِي حَقِّ الْحَقُوقِ، وَلِهَذَا لَوْ حَجَرَهُ الْمُوَكَّلُ عَنْ قَبْضِ الثَّمَنِ لَمْ
يَجُزْ حَجَرُهُ، وَالْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِمَا يَمْلِكُهُ بَيِّنَةٌ لَا أَصَالَةَ، وَلِهَذَا إِذَا نَهَى
لِلْمُوَكَّلِ عَنْ قَبْضِهِ جَارَ، وَالْمُوَكَّلُ جَعَلَهُ دَنَا فِي قَبْضِ الدَّيْنِ لَا فِي اخْتِادِ الْكَفِيلِ
وَالرَّهْنِ، فَطَهَرَ الدَّيْنَ.

قَبْلُ الْمُرَادِ مِنَ الْكِفَالَةِ فِي قَوْلِهِ: (أُخَذَ بِهِ كِفَالًا) هُوَ الْحَوْلُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ لَا
يَتَحَقَّقُ فِي الْكِفَالَةِ، وَقِيلَ: بَلَى لِكِفَالَتِهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا، بَدَأَ التَّوَكُّلُ يَتَحَقَّقُ فِيهَا؛ بَأَنَّهُ
مَاتَ لِكِفَالَتِهِ وَاصْكَوهُ عَنْ مُنَسَّاتٍ

وَقَدْ شَبَّحَ الْإِسْلَامُ عِلَاءَ الدَّيْنِ أَوْ لِحُسْنِ عِلْيَتِهِ سُبْحَانَ مُحَمَّدٍ لِأَسْبَاطِهِ
[١٧٩٠: ٢٠٠] هِيَ شَرْحُهُ لِمَا مَخْتَصَرُ الْكَافِي «لِحَاكِمِ الشَّهِيدِ» فِي تَوَاتُرِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي
الرَّهْنِ: «لَا إِذَا دَقَّ الرَّحْلُ إِلَى الرَّجُلِ مَتَاعًا فَقَالَ يَغْهَ وَارْتَهَنَ لِي بِهِ رَهًا، فَفَعَلَ
فَهُوَ حَانِئٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَهُ بِهِ، وَلَوْ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ جَارَ، فَكَذَلِكَ إِذَا فَعَلَهُ بَاتِّبَهُ، فَإِنْ كَانَ
الرَّاهِنُ»^(٢) أَقْبَلَ مِنَ الثَّمَنِ بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ الشَّيْءُ بِهِ، فَهُوَ حَانِئٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ
ؒ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُمَا.

(١) أَشَارَ فِي حَقِّهِ «ص» إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ «تَوَكُّلٍ» بِدَلِيلِ «تَوَكُّلٍ» لِأَسْبَابِهِ

(٢) أَلِ فِي حَقِّهِ «ص» إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ «تَوَكُّلٍ» بِدَلِيلِ «تَوَكُّلٍ» وَهُوَ الْمَوْكُوفُ
لِدَوِّعٍ فِي «ص»

(٣) فِي «ص»: الرَّهْنُ

وتمن الثمن منها والكفالة ثوثق به، وإلا زنتها وثيقة لحايب الاستيفاء
بتمليكهما بخلاف الوكيل يقتضي الدين؛ لأنه يفعل نيابة وقد أباة في قنص
الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقتصر أصالة ولهذا لا يملك
الموكل حجزه عنه، والله أعلم.

غاية البيان

ويحتمل ألا يجوز على قولهما؛ بناء على أن أخذ الرهن يشبه البيع [٢٠٨ ط ٥]؛
لأن قنص الرهن قصر ضمني، وبصير مُسبداً مُستوفياً في العاقبة، والوكيل بالبيع
عندهما؛ لا يملك البيع بالتعب الفاحش، وعند أبي حنيفة؛ يملك.

ولو باعه ولم يرتبهز لم يجز [١٦٢ ط ١] البيع؛ لأنه أمره بالبيع بشمى مؤكداً
الرهن، فإذا باعه بشمى غير مؤكداً يصير محالفاً، ولو قال: بعه برهن ثقة، فارتبهز
رهناً أقل منه بما يتعاسئ الناس فيه؛ فهو جائز؛ لأنه يخص التوثق به؛ لأنه مماثل
للدن أو مقارب له، فصلاح وثقة له؛ لأن الوثيقة ما يقضي إلى الحقيقة.

وإن كان أقل منه بما لا يتعاسئ الناس [١٦٢ ط ١] فيه لم يجز؛ لأن توثيق الكثير
بخبر القليل مم لا يقبل؛ لأنه لا يقضي إلى استيفائه، وإن ارتبهز رهن ثقة،
وقبضه، ثم رده عن صاحبه؛ فهو ضامن؛ لأنه تعلق به حق الأمير؛ لأن مدة
التوثق مرجعه إليه، فيكون الوكيل بالرد مُطعلاً له، فيضمر. وأما كتباً هذه
لمسائل تكثيراً للموائد.

قوله: (فوي المال عليه)، أي: على الكفيل.

قوله: (وقنص الثمن منها)، أي: من الحقوق.

قوله: (لا يملك الموكل حجزه)، أي: حجز الوكيل عن قنص الثمن.

فصل

وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلاه به دون الآخر
وهذا في تصرف يحتاج فيه إلى رأي كلتيهما والخلع وغير ذلك، لأن الموكَّل

عنه لسان

فصل



إنما فصل هذا الفصل عما تقدم وإن كان الفصل العنقذم فصل لبيع أيضا،
لأن هذا الفصل في وكالة الاثنين، ووكالة الواحد مقدم عليه لا محالة، ولكن مع
هذا لم يكن ليذكر الفصل كثير حاجة إلا أن يقال يُفهم من شيء آخر غير الوكالة
بالتبع، وهو الوكالة بالجمع، والطلاق، والتزويج، والكتابة، والإعتاق، والإجارة،
وهذا حسن.

قوله [١١٢/٥٣ د]: (وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكل
به دون الآخر)، هذا لفظ القُدوري في «مختصر»، وتماثه فيه «لأن أن يوكلهما
بالخصومة، أو بطلاق زوجته بغير عوص، أو بعشيرة عنده بغير عوص، أو مردود بغير
عصه، أو بمصاة دين عليه»^(١).

والأصل في ذكره النسخ أبو المعير شفي في «شرح الجامع الكبير»
في كتاب الطلاق «أن الوكيلين بالتصرف إذا ائتمرد أحدهما به يُنظر إن كان
تصرف يُحاف به العين، ويحتاج فيه إلى اتروقي ليخلص الاحتراز عن العين؛ لا
يحوز تصرف المبرور به، لأن الموكَّل في مثل هذا تصرف لا يرضى إلا بمحموعة
أبهم، فكان غير مقصود ذلك أي كل واحد منهم على الاستئذان

وإن كان لا يُحاف به العين. ينفذ تصرف كل واحد منهم بما لا

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٦]

بما يرى أي أحدهما ، والتدلل وإن كان مُعَدَّرًا وَلَكِنْ التَّقْدِيرُ لَا يَنْتَعِ
مُسْتَعْمَالُ الرَّأْيِ فِي الزِّيَادَةِ وَاخْتِيَارُ الْمُشْتَرِي .

﴿ عَنده سائر ﴾

حاشية في تخصيصه إلى اجتماع الرأي والتعاون في التأمل ليظهر ما عسى أن يتمكن فيه
من بعض ، فيكون [١٧ ، ٣١ ، ٤٠] لمؤقت راصبًا يتصرف كل واحد منهما على الاستعداد .

وقال محمد في «الجامع الصغير» : «عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ (رضي الله عنه) فِي
الرَّجُلِ يَأْتُرُ الرَّجُلَيْنِ يَبِيعُ لَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، قَبِيعُهُ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ . قَالَ
لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَرَ رَجُلَيْنِ بِخُلْعَانِ امْرَأَتِهِ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ ، فَخُلِعَ أَحَدُهُمَا ،
لَمْ يَجُزْ» (١) إلى هنا لفظ محمد في «أصل الجامع الصغير» .

وقال في «الأصل» : «وَبَدَأَ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ بِبَيْعِ عَبْدٍ لَهُ ، أَوْ دَارٍ ، أَوْ
ذَاتِهِ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ؛ وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ
أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (رضي الله عنه) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَرُصْ بِرَأْيِ الْبَائِعِ مِنْهُمَا فِي
الْوَكَالَةِ وَخُذَهُ ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لَهُمَا ثَمَنًا ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا بِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ بَاعَا جَمِيعًا
بِذَلِكَ لَقَمِنَ فَهُوَ جَائِزٌ .

وَأِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهَا ثَمَنًا ، فَبَاعَا جَمِيعًا بِشَيْءٍ مَبْنِيٍّ فَإِنَّ أَبَا حَبِيبَةَ كَانَ يَقُولُ : هُوَ
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَا بِدِرْهَمٍ شَيْئًا يُسَوِي الْقَا .

وَقَالَ [٣٠ ، ٩ ، ٦] أَبُو يُونُسَ [٣١ ، ١٢ ، ٤٠] وَمُحَمَّدٌ : إِذَا خَطَا مِنَ الثَّمَنِ مَا لَا يَتَعَايَنُ
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ لَمْ يَجُزْ .

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ إِنْ وَكَّلْتُمَا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ شَيْءٌ ، فَرَادَا عَلَى ثَمَنِهِ مَا لَا يَتَعَايَنُ
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِيهِ ، وَقَالَ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِي ذَلِكَ مُحْتَلِفٌ فِي قَوْلِ أَبِي
حَبِيبَةَ .

(١) ينظر الجامع الصغير مع شرحه النافع مكتبة [ص ١١٦]

قَالَ (إِلَّا أَنْ تُرَكَّبَهُمَا بِالْحُضْرَةِ) لِأَنَّ الْإِخْتِمَاعَ فِيهَا مُعَذَّرٌ لِلْإِقْضَاءِ إِلَى

﴿مَعَاذِ اللَّهِ﴾

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ، هُمَا سَوَاءٌ لَا يَحُورُ عَلَى الْإِمْرِ إِلَّا مَا يَتَعَاثَرُ لِلنَّاسِ فِي مِثْلِهِ.

وَأَمَّا وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ أَنْ يُرَوِّجَهُ مَرَأَةً بَغْنَمًا أَوْ يَبْعِرَ عَنْهَا، وَرَوَّجَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحُورُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ حَاصِرًا وَأَحَدُ الرَّجُلَيْنِ فَهُوَ حَاضِرٌ.

وَلَوْ وَكَّلَهُمَا بِشَيْءٍ مَرَأَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً عَدِيْلَةً، أَوْ يَبْعَثُ عَدِيْلَةً عَلَى مَالٍ، فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ دُونَ الْآخَرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَاصِلٌ لَا يَحُورُ وَلَا يَنْقُضُ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لَهَا مَالًا فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْمَالِ، لَمْ يَحُورْ، وَإِنْ أَقْضَاهُ يَدِيكَ الْعَدِيْلَةَ حَاضِرًا، وَإِنْ لَمْ تُسَمِّ يَهْمًا مَالًا فَطَلَقًا خَمِيسًا عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ كَاتَبَةً عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (١) بِمَرَلَةِ التَّبَعِ، وَلَا [١٢٠٣٩٠] يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (٢) إِلَى مَا نَقَضَ مُحَمَّداً فِي «لِأَصْلِ»

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ يَبْنِعُ عَدِيْلَةً، أَوْ بِاسِيَاعَهُ، أَوْ يَنْزَوِجُ امْرَأَةً، أَوْ يَخْلَعُ امْرَأَتَهُ مَالًا، أَوْ يَبْعَثُ عَدِيْلَةً عَلَى مَالٍ، أَوْ مُكَاتَبَةً، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، لَمْ يَحُورْ إِلَّا أَنْ يُجِيرَهُ الْآخَرُ يَحُورُ، وَإِنْ وَكَّلَهُمَا يَبْنِعُ عَدِيْلَةً بِعَدِيْلَةٍ مَالٍ، وَبَطْلَانِ امْرَأَتِهِ بِعَدِيْلَةٍ مَالٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، جَرَّ (٤) إِلَى مَا نَقَضَ الطَّحَاوِيُّ (٥)

قَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَعِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (٦) «لِأَصْلِ» فِي هَذَا، أَنَّ الْوَكِيلَيْنِ بِالْمُتَدَبِّعَةِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا الْمُتَدَبِّعَةَ دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَحُورْ، وَلَا يُنْقَضُ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْآخَرُ أَوْ الْمُوَكَّلُ، وَلَا يَحُورُ فَعَلَّ أَحَدُهُمَا، لِأَنَّ الْمُتَدَبِّعَةَ تَتَعَلَّقُ بِالرَّأْيِ وَلِغُسُورِهِ، وَقَدْ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا وَمَشُورَتِهِمَا، وَلَمْ يَرُضْ بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا، سَوَاءٌ كَانَ

(١) يَصْرُحُ الْأَصْلُ بِمَعْنَى «لِأَصْلِ» (١١٠ ٢٦٦ طبعته دار الأوقاف المصرية)

(٢) يَطْلُوعُ: «مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» [ص ١١٢]

مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَالرَّأْيُ يَخْتَصُّ بِهِ سَابِقًا تَقْوِيمَ الْحُصُونَةِ

﴿مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ﴾

نَسْ (٤٣١، ١١) مَسْمُومٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى، وَالْوَكِيلُ الْآخَرُ حَاصِرٌ أَوْ عَائِتٌ، إِلَّا
فِي الشَّرَاءِ يَنْقُذُ عَنْهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ؛ لِأَنَّ الشَّرَاءَ إِذَا وَخَدَ بَعَادًا عَلَى الْعَايِدِ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ
وَلَا يَتَوَقَّفُ، بِحُلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ أَوْ الْوَكِيلِ، وَكَذَلِكَ
بِوَكِيلَانِ بِالتَّرْوِيجِ، وَالْحُلُوعِ، وَالْكَتَبَةِ عَلَى مَالٍ إِذَا فَعَلَهُ أَحَدُهُمَا لَا يَحْزُرُ حَتَّى
يُجِزَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ لَوْكِيلُ الْآخَرِ

وَأَمَّا الْوَكِيلَانِ بِالْعَقْدِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ، وَالْوَكِيلَانِ بِإِطْلَاقٍ عَلَى غَيْرِ مَالٍ:
لأَحَدِهِمَا أَنْ يُعْتَقَ، وَيُطْلَقَ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلَانِ بِالْحُصُونَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُحَاصِمَ إِلَّا
أَنَّهُ إِذَا انْتَهَى إِلَى قَضِي الْمَالِ لَا يَحْزُرُ فَضْرُ أَحَدِهِمَا حَتَّى يَجْتَمِعَا؛ لِأَنَّ الْحُصُونَةَ
مَالًا لَا تَنَاقِي فِيهَا إِتَادَ بِالْاجْتِمَاعِ، وَالْقَبْضُ مِمَّا تَنَاقِي فِيهِ الْاجْتِمَاعُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِتَسْلِيمِ مَا وَهَبَ إِلَى الْمُؤَهَّبِ لَهُ، فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا؛
صَحَّتْ لَهُبَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِبَعْضِ الدَّيْنِ وَسَلَّمَهُ الْمَالَ إِلَيْهِمَا، فَقَضَاهُ
أَحَدُهُمَا جَازَ.

وَأَمَّا الْوَصِيَّانِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ (٤٣٢، ١٢) عِنْدَ أَبِي
خَبِيَّةٍ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَالْوَكِيلَيْنِ بِالتَّبَعِ، إِلَّا فِي أَشْيَاءَ مَعْرُوفَةٍ تَذَكَّرُهَا فِي أَوْصَايَا
وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ نَكَلَ وَاحِدُهُمَا وَلَا يَتَصَرَّفُ عَلَى جَدَّةٍ، وَلَوْ دَفَعَ مَالَهُ
لِأَحَدِهِمَا مُصَارِفَةً فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ بِالْإِتْمَاقِ (١). كَذَا
فِي «شرح الطحاوي».

(١) [٤٣٢] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وَأَمَّا لِتَوْكِيلٍ بِالْحُصُونَةِ: فَلأَحَدِهِمَا أَنْ

(وَلَوْ أَنَّ بَطْلَانِي رَوَّجْتَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بَعَثْتِي عَنْدهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ

ببغورٍ بها وفان رتو لا ببغور^(١)

وجه قولهم [٤٧٠٩] أَنَّ الْحُصُونَةَ مِنْهُمَا لَا يُفَكِّرُ فِي حَالِهَا وَحَدِّهَا، أَلَا تَرَى
أَنَّ لِقَاصِيَّ لَا يَفْهَمُ عَنْهُمَا إِذَا تَكَلَّمَ مَعًا، وَدَا لَمْ يُفَكِّرْ عِلْمُ أَنَّ لِمُؤَكَّلٍ حَقُّ ذَلِكَ
إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَجُورُ أَنْ يَنْفَرِدَ

وجه قول رُقَر أَنَّ الْحُصُونَةَ نَحْتَاخُ إِلَى لِرَأْيٍ، وَهُوَ سَمِ يَرْصَنَ بِرَأْيٍ أَحَدِهِمَا؛
لأنَّ رَأْيَ الْأَنْبِيَاءِ مُخَالِفٌ لِرَأْيِ الْوَاحِدِ، فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ، كَمَا
فِي التَّوَكَّاتِ بِالشَّرَاءِ.

وقال فخر الدين قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «لا ينفرد أحد
الوكيلين إلا في أربعة:

[٤٧٣٣] إِذَا وَكَّهْمَا بِالطَّلَاقِ.

والثاني: إِذَا وَكَّهْمَا بِالْعَاقِ

والثالث: إِذَا وَكَّهْمَا بِرَدِّ وَدِيعَةٍ، أَوْ عَدِيَّةٍ، أَوْ عَضْبٍ، أَوْ ذِيٍّ عَلَيْهِ لِرَجُلٍ.

والرابع: إِذَا وَكَّهْمَا بِالْحُصُونَةِ؛ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْيِ، وَأَمَّا
فِي الْحُصُونَةِ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا لِمَعْنَى.

ودكر في «الجامع»: «لَوْ قَالَ لِرَجُلَيْنِ: طَلِّقَا أَمْرَاتِي إِنْ شِئْتُمَا أَوْ أَرَدْتُمَا،
فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا، لَمْ يَقَعْ، لِأَنَّهُ عُلِّيَ الطَّلَاقُ بِمَشِيئَتَيْهِمَا، فَلَا يَزُلُ عَمْدَ مَشِيئَةِ
أَحَدِهِمَا^(٢)».

وكذلك لو قال: أَمْرُهُمَا بِأَيْدِيكُمَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِرَأْيِ إِسْمَاعِيلَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَمْرُ

(١) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأذني [٢٩٧/٢].

(٢) عده من مسائل «الأصل» للثباني [٤١٨، ١٩].

إِزْدَ وَدِيعَةٍ عِنْدَهُ أَوْ قَصَاءٍ ذِيٍّ عَلَيْهِ) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى
الرَّأْيِ تَلْ هُوَ تَغْيِيرٌ مُخَصَّرٌ، وَغَيْرَةُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْوَاحِدُ مَتَوَفَّرٌ.

وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ لَهَا طَلَّقَا، إِنْ شِئْتُمَا أَوْ قَانَ أَمْرًا بِأَيْدِيكُمَا لِأَنَّهُ
مُقَرَّبٌ إِلَى رَأْيِهِمَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَغْيِيرٌ مُقْتَصِرٌ عَلَى التَّجْلِيسِ، وَلِأَنَّهُ عُلِّقَ
الطَّلَاقُ بِفَعْلِهِمَا فَاعْتَبِرَهُ بِدُخُولِهِمَا

قَالَ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ لِأَنَّهُ مُوَصَّصٌ إِلَيْهِ النَّصْرُفُ دُونَ

بِأَيَّةِ الْبَيِّنَاتِ

مِرَاتِي بِأَيْدِيكُمَا، وَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا، لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الرَّأْيَ إِلَيْهِمَا لَا إِلَى أَحَدِهِمَا.
قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْصَرِفَ بِمَا وَكَّلَا بِهِ).

قَالُوا هَذَا إِذَا وَكَّلَهُمَا بِكَلَامٍ وَاحِدٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً مَا قَانَ وَكَّلْتُمَا بِشَيْءٍ عِنْدِي
هَذَا، أَوْ بِخَلْعِ امِرَاتِي، أَمَّا إِذَا وَكَّلَهُمَا بِكَلَامَيْنِ كَانَ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْصَرِفَ،
لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسَلَّطٌ عَلَى الشَّيْءِ وَابْتِغَاءَ مَا يَبْرَاهِدُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ زِدْ وَدِيعَةً)، قَبْدَ بَرْدِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَكَّلَ الْاِثْنَيْنِ بِفَضْلِ لَوْدِيعَةٍ لَيْسَ
بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَصْرَدَ بِهِ.

قَوْلُهُ: (عُلِّقَ الطَّلَاقُ بِفَعْلِهِمَا فَاعْتَبِرَهُ بِدُخُولِهِمَا)، أَيِ [١٠٢، ١٠٣]. غَيْرُ تَعْلِيلٍ
الطَّلَاقِ بِفَعْلِ الرَّجُلَيْنِ بِفَعْلِهِمَا الطَّلَاقِ بِدُخُولِ الرَّجُلَيْنِ

بِعَنِي: يُشْرَطُ ثَمَّةٌ لَوْفُوعِ الطَّلَاقِ دُخُولُهُمَا جَمِيعًا، حَتَّى لَوْ قَانَ: إِنْ دَحِثْتُمَا
الذَّارَ فِيهِ طَالِقٌ؛ لَا تَطْلُقُ مَا لَمْ يُوَجَدْ الدُّخُولُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَكَذَلِكَ هِيَ
قَوْلُهُ: «طَلَّقَا إِنْ شِئْتُمَا» لَا يَقَعُ [١٠٤، ١٠٥] الطَّلَاقُ مَا لَمْ يُوَجَدْ فَعْلٌ لِتَطْلِيلِ مِنْهُمَا
جَمِيعًا.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ)، أَيُّ: قَالَ تَقْدِيرِي فِي

قَالَ: فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، لِأَنَّ الْمُقْضُوذَ

عَلَيْهِ نَبَاهٌ

فَأَخَاذَةُ الْأَوَّلِ، جَارَ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، أَيُّ قَالَ
الْقُدْرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، بِمَعْنَى: عَقْدَ وَكَيْلٍ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [١١٧/٣٠٢]
فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، فَأَمَرَ الْوَكِيلُ رَجُلًا بِبَيْعِهِ قَالَ: إِنْ بَاعَهُ وَالْوَكِيلُ الْأَوَّلُ
حَاصِرٌ جَارٌ ذَلِكَ، وَإِنْ بَاعَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ لَمْ يَحْرُ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ،
بَاعَهُ رَجُلٌ غَيْرُ الْوَكِيلِ [١١٧/٣٠٢]، فَبَاعَ الْوَكِيلُ، فَلَمْ يَبَيْعْ، قَالَ: حَاتِرٌ»^(٢) إِلَى
هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ فِي «إِشْرَاحِ الطَّحَاوِيِّ»: «وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِغَيْرِهِ بِمَا وَكَّلَ بِهِ»^(٣) إِلَّا
أَنْ يُطْلَقَ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ، أَوْ يُجِيرَ أَمْرَهُ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ، فَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ بَاءَ الْوَكَالَةِ
عَنِ الْحَصْرِ [١١٦/٤١٠]، فَهِيَ لَهُ أَنْ يُقَوِّصَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ
بِذَلِكَ، أَوْ يَقُولَ لَهُ وَقَدْ تَوَكَّلْتُ مَا صَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ، فَحِينَئِذٍ يَحْرُ.

وَيُوَكَّلُ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ وَلَمْ يُجِرْ لَهُ مَا صَعَّ، وَلَا أَدَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَوَكَّلَ
الْمُوكَّلُ غَيْرَهُ بِبَيْعِ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ الْوَكِيلُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: إِنْ بَاعَهُ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ
الْأَوَّلِ جَارٍ الْبَيْعِ، وَصَارَ كَأَنَّ الْوَكِيلَ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي بَاعَهُ، وَلَوْ بَاعَهُ بِغَيْرِ حَضْرَةِ
الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجْرُ بَيْعُهُ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ، أَوْ الْمُوَكَّلُ.

(١) ينظر «مختصر القُدري» [١١٦/ص].

(٢) ينظر «جامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [٤١١/ص].

(٣) ومع الأصل «وكله» راجع من «ان»، «وام»، «وانع»، «واع»، «وامن».

حُصْرُ رَأْيِ الْأَوَّلِ وَقَدْ حَصَرَ .

عنه عليه السلام

وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ لِثَانِي سِوَاهُ كَانَ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ، أَوْ
بِعَبْرِ حَضْرَتِهِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ وَبِعَبْرِ
حَضْرَتِهِ، وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذْ وَكَّلَ غَيْرَهُ فاشترى الثاني؛ فهو على الخلاف^(١)،
لِي هَذَا لَفْظُ «شرح الطحاوي».

وَجْهٌ قَوْلِ ابْنِ أَبِي [١٢٠ ٣٣٥] لَبَّيْ أَنْ لَوْ كَيْلٌ قَائِمٌ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ، وَانْمُوكِّلْ
مُوَكَّلٌ غَيْرَهُ حَرْفٌ، فَكِدَا وَكَيْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَنَعَ أَنْ يُبَشِّرَ سَمِيحَةً مَلَكَ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرَهُ،
وَبِهَذَا كَانَ لِمُؤَدِّعٍ عِنْدَهُ أَنْ يُودِعَ غَيْرَهُ، فَصَارَ كَالْعَبْرِ الْمَأْدُوبِ وَالْمُضَرَّبِ، فَكَيْفَا
يُمَكِّنُ الْوَكِيلَ

وَلَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَلَا تُعَدُّ بَيْعُ الثَّانِي عَلَيْهِ،
بِحِلَالِ تَسَالُفِ الْإِذْنِ، لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ عَلَى الْعُمُومِ، بِحِلَالِ الْوَكَالَةِ

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَمْ
يَرْضَ بِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى غَيْرِهِ، مِنْ جِازِ بَيْعِ لَثَانِي كَسَبِ الْعَهْدَةِ عَلَيْهِ، وَالْمُوَكَّلُ مَا
رَضِيَ بِهِ

وَلَا أَنَّ الْمُقْصُودَ الْإِتِّفَاعُ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ، إِذَا حَصَرَ حَصَلَ دَيْتٌ، فَجَارٌ، وَإِلَّا
فَلَا، وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ مُقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ وَقَدْ لَا يَظْهَرُ، وَإِنَّمَا الْمُقْصُودُ
وَقُوعُ امْتِنَانِكَ وَحُصُونِ الشَّيْءِ، وَنُوبَاعِهِ الْوَكِيلُ الثَّانِي حَالِ عَيْفٍ لِأَوَّلٍ، فَتَبَعَهُ
فَاحْدَرًا، أَوْ بَاعَهُ أَجْنَبِيًّا مَعَهُ فَاجَارٌ؛ حَرْفٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ رَأْيُهُ

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير» «وإذا في كتاب الوكالة: إذا

(١) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيبغاوي [ق ٢٦٥]

من ثم يوكيل الثاني صحيح من حيث هو
قال في «التناوي الصغرى» (١) أحسن هذا من حيث هو
وهو (١٠٠) من جهة أخرى فيه. لكن ذكره في (١٠٠) من جهة أخرى
في (١٠٠)

ونقل في «التناوي الصغرى» عن (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
وكيل ببيع أو الإحارة أو وكيل غيره. مع (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
عنه. فأحرار التوكيل الأول ذلك؛ أحاراً فلهذا من حيث هو (١٠٠)
محاراً. ونحوه صحيح أو الإحارة من حيث هو (١٠٠)
وذكر في هذا أنه إذا بيع شيء محضراً لأول محاراً. وهو من حيث هو (١٠٠)
وهو المذكور في «العامة الصغرى» ذكره في (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
على أنه من «المبسوط» لبيع لإسلام حوهر ردة

ثم قال شيخ الإسلام حواهر رادة «حكى عن الكرخي أنه كان يقول بس في
مسألة اختلاف التوابعين، لكن ما ذكره قطف في بعض مواضع محمودة (١٠٠)
على ما إذا أحرار التوكيل الأول ذلك (١٠٠)، ولأن هذا ذهب عنه مشايخنا» (٢)

ووجه ذلك أن توكيل التوكيل من لم يصح التحق بعدم، فيكون الثاني
فصريحاً. وغفد غفولاً لا يتم بمجرد خضرة المجرى ما لم تجز، ومنهم من جعل
في المسألة رواية في رواية بشرط الإحارة كما ذكرنا، وفي رواية يكتفي
حضور الأوب، كما ذكر في «العامة الصغرى»

(١) بظن «التناوي الصغرى» المصدر (١٠٠)

(٢) الثغالي هو عمر بن موسى بن يوسف (توفي سنة ٤٥٢هـ) وقد عرفت برحمته

(٣) بظن «التناوي الصغرى» المصدر التمهيد [ق/١٦٢]

وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ، (وإن عقد في حال عيبه لم يخر) لأنه قد رآه إلا أن
تسلعه فأحاره

وكذا لو باع غير الوكيل، فبطل، فأحاره؛ لأنه خصص رأيه (ولو قدر الأول
الثمن للثاني فعقد يغيته يخر) لأن الرأي فيه يحتاج إليه لتقدير الثمن طهر،
وقد حصل، وهذا بخلاف ما إذا كان وكل وكيلين وقدر الثمن، لأنه متى
فوّض إليهما مع تقدير الثمن ظهر أن غرضه اجتماع رأيهما في لزيادة وخيار
المُسْرى على ما يتنا، أمّا إذا تمّ تقدير الثمن وفوّض إلى الأول كان غرضه رأيه

في حقه المالك

قال شيخ الإسلام خواجه زاده: «وعلى هذا أحد رأيي لبيع أو الإجارة إذا
أمر صاحبه ببيع بخصميته أو آخر؛ جار في رواية، ولا يخر في رواية ما لم يخر
لأمر الثاني أو المالك» كما في «التتمة» و«الفتاوى الصغرى»^(١)

قوله (وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ) يعني: إذا عقد الوكيل الثاني بخصميته لوكيل
الأول حار، يكره في حقوق العقد كلام

قال بعضهم يرجع إلى الأول، لأن الموكّل رضي بعلوم العهدة على الأول
دون الثاني^(٢). كما نقل في «الفتاوى الصغرى» عن «فتاوى القلبي».

وقال بعضهم يرجع إلى الثاني، لأن العقد - وهو السبب - وجد من الثاني،
ولأنه ذهب أبو الليث في جيل «العيون»^(٣).

[١١٧٧] قوله: (وكذا لو باع غير الوكيل، فبطل، فأحاره)، يعني: إذا باع
لأجنبي فأجره لوكيل بعد تبوع الخبر حار

قوله: (على ما تنص)، إشارة إلى قوله في المسألة المتقدمة: (وَالْبَدَلُ وَإِنْ كَانَ

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٢) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٣) ينظر «عيون مسائل» لأبي الليث السمرقندي [س/١١٦]

قال: وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ مَعَهُ انْتِصَافٌ في مالها لأن الرِّقَّ وَالْكَفْرَ سَطَعَا
 وَلَا يَلَا ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمَرْقُوقَ لَا يَنْبَغُ إِكْحاحُ نَفْسِهِ بِمِلْكِ إِنْكَاحِ حُرٍّ .
 وكذا الْكَافِرُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ حَتَّى لَا تُثَلَّ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ
 وَلَايَةُ نَظَرِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخَرُّصِ إِلَى الْقَادِرِ الْمُشَقِّقِ لِحَقِّقِ مَعْنَى التَّطَرُّفِ ، وَلِوَقْفِ
 بَيْنِ الْقُدْرَةِ وَالْكَفْرِ بِقَطْعِ الشَّمْعَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَلَا تَخُوصُّ إِلَهُمَا

مُتَدَرًّا ، وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَنْتَفِعُ اسْتِعْمَالُ الرَّأْيِ [١٠٠، ١٠١] فِي الرِّبَاةِ وَاخْتِيَارِ
 الْمُشْتَرِي ، بِمَعْنَى: فِي اخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي الَّذِي لَا يُعَاطَلُ فِي تَسْيِيمِ التَّمَنِ
 قَوْلُهُ: (وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ) .

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» [١٠٠، ١٠١] محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة
 في الدُّمَيِّ أو المَكائث أو العِدِ يَرُوحُ واحدٌ مِنْهُنَّ ابْنُهُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ
 قال لا يَحُوزُ ، وكذلك إن باع لها أو اشترى لم يخرُ [١٠٠] إلى هنا لفظ محمد
 في «أصل الجامع الصغير» .

وذلك لقوله ﷺ «لَا يَكْأَحُ إِلَّا بِوَلِيِّ» [١] ، وليس الكافر من أهل الولاية على
 لعليِّم قال تعالى «وَلَيْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [٢] ، وقال تعالى
 «وَالَّذِينَ» [٣] ، «صَكَّرُوا نَفْسَهُمْ أُولِيَاءَ نَقِصٍ» [٤] ، وقال
 تعالى «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» [٥] ، ولهذا لم يكن
 الكافر من أهل الشهادة والحكم عليه ، والعبد لا ولاية له على نفسه . ألا ترى إلى

(١) بطل «الجامع الصغير مع شرحه» لدع الكبر [ص ١١٢]

(٢) معنى الحريصة

قال أبو يوسف ومحمد والمُرْتَدُّ إذا قُتِلَ عَنِ رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ كَذَلِكِ،
لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ أَتَعَدُّ مِنَ الدِّمِيِّ قَدْ وَصِيَ بِسَبَبِ الْوِلَايَةِ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَتَصَرُّفُهُ فِي مَا بِهِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الشعر ١٧٥]، فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَنْ نَعْبِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ بِالصَّرْبِ لِأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ
الْمَتَعَدِّيَّةُ فَرَعٌ مِنَ الْوِلَايَةِ الْقَاصِرَةِ.

وَهَذَا لَمْ يَضَحِ الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ فَاصِبًا، وَلَا شَطَطًا، وَلَا شَهَادَةً، وَكَذَلِكَ
الْمُكَانَتُ عِنْدَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، وَلِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَى الصَّغَارِ وَالصَّعَائِرِ تَنْتُزِعُ بِطَرَفٍ
لَهُمْ لِقَحْرِهِمْ، وَاسْتُطْرِفَ لَهَا بِتَحَقُّقٍ مِنْ لِقَائِهِ الْمُشْفِقِ، وَلَا شَفَقَةً لِدِكَاكِهِ عَنْ
الْمُسْلِمِ، وَلَا قُدْرَةَ لِلرَّيْفِ، فَسَقَطَتِ الْوِلَايَةُ، بَعْدَ تَحَقُّقِ النَّصْرِ، وَكَذَلِكَ بُوِ اسْتِثْنَاءُ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَا أَوْ بَاغٍ، لَسَمِعَنِ اللَّيْ قُلْنَا

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: وَالْمُرْتَدُّ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ
كَذَلِكَ)، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ: «وَعَالٌ يَعْصِي وَمُحَمَّدٌ. وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا الْمُرْتَدُّ إِذَا مَاتَ عَنْ
رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ الْمُتَأَمِّنُ [٢٨/١٢] لَا يَجُوزُ شِرَاءُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا يَتَّبَعُهُ، وَلَا
يُكَاحُّهُ عَلَى ابْنِهِ إِذَا كَانَتْ ابْنَتُهُ صَغِيرَةً مُسْلِمَةً، وَلَا تَزَوَّجُهَا وَلَا يَرْثُهَا»^(١). إِلَى هَذَا

(١) يَعْنِي جَمْعَ صَغِيرَةٍ وَهِيَ اشْهَرُ هَذِهِ الْجَمْعِ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ اعْرَاضُهُ عَنِ وَاحِدٍ مِنْ
الْحَدِثِ وَأَكْرَهُهُ قَالَ فِي «الْمَصْبُوحِ» «الصَّغِيرَةُ صَفَةُ حَقِّهَا صَغَارًا، وَلَا تَجْمَعُ عَلَى صَعَائِرٍ قَالَ
ابْنُ بَرَكِيَّةٍ إِذَا كَانَتْ فَعِيَّةً سَمِيَّةً وَلَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى مَعْمُولَةٍ؛ يَجْمَعُهَا ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ نَعْبٌ بِالْكَسْرِ،
وَعَدْلٌ، وَفَعْلٌ، فَالْأَوَّلُ مِثْلُ صَبِيحَةٍ وَصَبَاحٍ، وَالثَّانِي مِثْلُ حَصْبِيَّةٍ وَصَحَائِفٍ، وَهِيَ يَسْتَعْمَلُونَ
بِفِعَالٍ عَنْ عَدْلٍ، قَالُوا صَبِيحَةً وَصَبَاحًا، وَصَبِيرَةً وَصَعَارًا، وَكَبِيرَةً وَكَبَارًا، وَلَمْ يَقُولُوا سَعَانًا وَلَا
صَعَانًا، لَا كِبَارًا فِي الشَّيْءِ، بِمَا حَادَّ ذَلِكَ فِي النُّحُوبِ» وَقَالَ ابْنُ مَعْصُومٍ: «وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَهِيَ
صَغِيرَاتٌ، وَصَعَارٌ، وَلَا تَقُلْ صَعَائِرًا، لَا فِي السُّبُوبِ» بَطَرِ «الْمَصْبُوحِ» لِسِيرَةِ الْفَيْيُومِيِّ [٣١٠/١]
مَادَّةُ صَغَرٌ، وَالطَّائِرُ الْأَوَّلُ لِابْنِ مَعْصُومٍ [٢٤٨/٨]

(٢) بَطَرِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٠٥]

وإن كان ماعداً عندهما لكثرة موقوف علي ولده ومال ولده بالإجماع لأنها لانه

في حاشية الكتاب

بخط محمد في أصل الجامع الصغير.

قال الفقيه أبو الليث: «هذا في قولهم حنف، وإنما لم تكن للحزب ولاية لما تلوينا، ولأنه أتبع من الدمشقي لأن الدمشقي من أهل دارنا، وهذا من الحزب التي هي حنف الإسلام، والمستأمن ليس من أهل دارنا، ولم يوحده منه حنف الإسلام، فإذا لم يثبت الولاية للدمشقي على الصغيرة المسلمة، فإذن لا يثبت للحزبي، ولهذا لم يثبت في نسخة شهادة الحزبي على الدمشقي، وإنما الشبهة من ولاية موقوفة بالإجماع»

أما أبو حنيفة مرق على أنه أن عقوده في مال نفسه موقوفة، وكذلك في مال

ولده.

وأما أبو يوسف ومحمد - وإن كانا يجريان عقوده في مال نفسه ويخجلانه بمسألة المسلم في البيع والشراء -: يخجلان عقوده في مال ولده موقوفة، وإن أسلم حر، وإلا فلا، لأن الولاية نظرية، واتفاق المدة داع إلى لغيره، وذلك مَرَدَّدٌ بين الوجود والعدم، لأنه معدوم في الحال، ولكنه يترجح وجوده؛ لأنه مخبوء عنه، فوجب لتوقف.

هذا قيل على رده استقرت جهة الاستطاع، سقطت عقوده، لأنه لا ولاية ليكافر على المسلم، وإن أسلم كانه كان على الإسلام فصحت عقوده؛ لأن الارتداد كان عريصاً، فإذا ارتفع العارض زال حكمه، وعاد حكم الأصل على ما كان.

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وهذه من مسائل الوكالة، وتوقف الولاية في كتاب المآذن».

تَطَرُّبٌ وَذَلِكَ بِاتِّعَادِ الْمِلَّةِ وَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ، ثُمَّ تُسْتَهْرَجُ حَيْثُ الْإِنْقِطَاعِ إِذَا قُتِلَ عَلَى
الرَّدَّةِ فَيَنْطَلُ وَيُحْطَلُ بِإِسْلَامٍ يُجْعَلُ كَأَنَّهُ نَزَلَ مُسْتَهْرَجًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَابِلَةُ الْبَيَانِ

قوله: (وَذَلِكَ)، إشارة إلى لولاية^(١) التطرية

قوله: (وَهِيَ)، أي: لملة.

قوله: (فَيَنْطَلُ)، أي: تَصَرُّبُ الْمُتَرَدِّدِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ]^(٢).



(١) وقع بالأصل: «إلى الوكالة»، والمثبت من: «ن»، «م»، «و»، «ج»، «ل»، «غ»، «ض».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «ع».

بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

قال: الوكيل بالخصومة وكيل بالنقض، خلافاً لزمير فهو يقول رصي
خصومته والقبض غير الخصومة ولم يرص به.

❦ نهاية المسألة ❦

كِتَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

لَمَّا كَانَتِ الْخُصُومَةُ مَهْجُورَةً شَرْعاً، يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِتَشْأَلُوا﴾^(١)
[٥٦] حَتَّى تُرْكَبَ حَقِيقَتُهَا إِلَى مُطْلَقِ الْجَوَابِ مُحَارَ، إِبْلَاقَ لَاسْمِ الشَّيْءِ
عَلَى الْمُتَكَبِّبِ؛ أَحَرَّ دَكَّرَ الْوَكَالَةَ بِالْخُصُومَةِ عَمَّا لَيْسَ بِمَهْجُورٍ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ مُجَرَّدٌ
عَلَى حَقِيقَتِهِ.

[١٢، ٣٩، ٤٠] قَوْلُهُ: (وَالْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَكِيلٌ بِالْقَبْضِ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٢).

قَالَ قَاضِي خَانَ فِي «شَرْحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ». «هَذَا طَاهِرُ الرُّوَايَةِ»
وَقَالَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ»: «الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ يَمْلِكُ قَبْضَ الدَّيْنِ عِنْدَنَا
خِلَافَ لَزْمِيرٍ».

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّيْهَقِيُّ فِي «كَمَابَتِهِ». «الْوَكِيلُ يَنْفَاضِي الدَّيْنَ لَهُ الْقَبْضُ
أَتَمَّاقاً»^(٣).

وَجْهٌ قَوْلُ زُفَرٍ: أَنَّهُ رَصِيَ بِهَدَايَتِهِ فِي الْخُصُومَةِ لَا بِأَمَانَتِهِ فِي الْقَبْضِ؛ إِذْ يُؤْتَمَرُ
عَنِ الْخُصُومَةِ مَنْ لَا يُؤْتَمَرُ عَلَى الْقَبْضِ، فَلَا يَحْتَكُ الْقَبْضُ

(١) يَطْرُقُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/١١٧].

(٢) يَطْرُقُ «نَهْجَةُ الْفَقِيهَاءِ» [٣/٢٢٩]، «الْمَقَامَةُ الصَّاحِبِ» [٣/١٢٥٥]، «إِبْدَاعُ الصَّاحِبِ» [٥/٢٣]، «مَنْحَرُ

الْحَقَائِقِ» [٤/٢٧٨]، «الْجَوْهَرَةُ الْبَرَّةُ» [١/٣٩٨]

ولما أن من حيث ذلك إمامة وإمام الخفوة، انتهى به بالنقص،
والله أن تؤم على قول زمر - ١٢٠ عتقه، الخفة في الآية، وهذا يؤيد
على الخفوة من لا تؤم على الماء، ويطهروا قبل ما يصلي به
النقص على أفضل الروايات، لأنه في معناه وسعاً، إلا أن الغرض بحلله

﴿ في الآية البيان ﴾

ولما أن من حيث ذلك إمامة، وسام الخفوة بالنقص، لأن ساهي
به، فاصرف الأمر بالخفوة إلى إمامها بالنقص، فملك النص، ولأن المنفرد
من الخفوة لا يستدعي، فكون الاستيعاء من خفوها، ومن كان وكيلاً بشي
كان وكيلاً بحقوقه، كما يكون بالنع

وقد في «الوقعات» - في باب وكالة بعلامة النون - «أنه كمل بالنقصي
أو ١٣٦ | بالخفوة ليس ٢٩١ | أنه أن يقص الدثر في زمانه لأن لحاء
ظهرت فيما بين الناس، وهو 'احتار' مناجح ملح خصوصاً في لؤلاء على باب
انصافي» وبه أحد العقيد أبو لكث

قوله (لأنه في معناه وضعاً)، أي لأن التقاضي في معنى نقص، فيه نظر،
لأنه قال في «لمغرب» 'مقاصته ديني، ومقاصته ١٠٠ | بدني، واستقصيته
طنت قصه، وأقصيته منه حقاً: أحده ١٢١'.

قوله (إلا أن الغرض بحلله)، أي بحل الوضوء.

(١) يعني به العلامة النون، ما مر به القصد لشهد في كتاب «الوقعات» الصاوي الكوفي
كتاب «الوارث»، لأبي أبيه المرمدي هكذا نص عليه القصد لشهد في رواية كتاب
يطه الصاوي الكوفي «الوقعات» بقصد الشهد في ٢ باب مذكورة مكنه نص الله أميني -
بركي (روى الحفظ ١٠٠٨٦) | ولا كتب القصد في حديثه ١٢٢٨ | ٢

(٢) وقع بالأصل أهوى والمبني من «و» و«م»، و«ع»، و«ع»، و«ع».

(٣) ينظر، «المغرب في ترتيب المغرب» بنظرري [١٨٤/٢]

مُرَاضٍ عَلَى التَّوَضُّعِ وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ

فَوَ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَفْضُلَانِ إِلَّا مَعًا لِأَنَّهُ رَضِيَ بِأَعْمَاتِهِمَا لَا
أَمَانَةَ أَحَدِهِمَا، وَاجْتِمَاعُهُمَا مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا سَرَّ

→ شامیہ لمبیاں ←

يعني : لا يُرَادُ الْقَبْضُ مِنَ التَّقَاضِي فِي عُرْفِ النَّاسِ ، لِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَهُ مِنْهُ ،
بَلْ يَفْهَمُونَ مِنَ التَّقَاضِي الْمَطَالَةَ ، وَحِينَ لَا يُكْنَمُ أَنَّ الْوَضْعَ عَلَى حِلَالِهِ مُعْرِفٍ ،
بَلْ يُرَادُّ مِنْهُ فِي الْوَضْعِ مَا يُرَادُّ مِنْهُ فِي الْعُرْفِ

قوله: (وَالْقَتَوَى عَلَى الْأَ يَمُوكَ)، يعني أَنَّ التَّوَكُّلَ بِتَقَاضِي لَدَيْهِ يَمُوكَ
أَيْضًا أَتَعَاظِي حَوَابِ كِتَابِ التَّوَكُّلِ، ذَكَرْتُ فَرَى الْمَشَاحِيحِ عَلَى الْأَ يَمُوكَ لَعَادِ
الرَّحْمَانِ.

قوله: (فَإِنْ كُنَّا وَكَيْلَيْنِ) (١٢-١١) بِالْحُصُونِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا، وهذه من
سائل «الجامع الصغير»^(١)

قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ الْوَكْلَيْنِ، الْمُخْصُومَةَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُخَاصِمَ، لَا إِذَا
انْتَهَى [إِلَى] "قَبْضِ الْمَالِ لَا يَجُوزُ قَبْضُ أَحَدِهِمَا، وَدَبِكَ لِأَنَّ شَرْطَ احْتِمَاعِهِمَا
عَلَى مُخْصُومَتِهِ يُنَبِّئُ الْأَمْرَ عَلَى الْحَاكِمِ بِالشَّعْبِ، فَلَمْ يَلِرْمِ احْتِمَاعُهُمَا، ثُمَّ لَا
يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقْضِيَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَهَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدُهُمَا.

قوله (بِخِلَافِ الْحُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ)، يعني أَنَّ الْوَكِيلَيْنِ بِالْحُصُومَةِ لَا يَشْتَرِطُ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْحُصُومَةِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْرُدَ بِالْحُصُومَةِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْمَضِيِّ الْمَتَقَدِّمِ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَبِذَا وَكَلَّ وَكِيلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ بِمَا رُكِّلَ بِهِ دُونَ الْآخَرِ، إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُمَا بِالْحُصُومَةِ).

() ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه، سماع الكبير، [ص ٤٠٧]

(٢) ما بين المصنفين زيادة من «أ»، «ب»، «ج»، «د»، «هـ»، «و»، «ز».

قال: والوكيل يقضي الدين ككون وكيلًا بالحضومة عند أبي حنيفة حتى لو أقسمت عليه البيعة على امتياز المؤكل أو برأيه تقبل عنده، وقال: لا يكون

عند أبي حنيفة

وعند زفر: ليس للوكيل بالحضومة أن يقضي الدين

قال الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير»: «ومشايح هذه البلدة كانوا يهوسون بقول زفر، وبه يأخذون» يعني مشايح بلخ قال «وبه نأخذ»

قوله. (والوكيل يقضي الدين ككون وكيلًا بالحضومة [١١/١٥١] عند أبي حنيفة). وهذه من مسائل «محصر القُدوري»^(١).

قال القُدوري في كتابه المسمى «التقريب»: «قال أبو حنيفة: لوكيل يقضي الدين وكيلًا بالحضومة، فإن أقام المطلوب البيعة أنه قضى المؤكل، فثبت بيته عليه وقال: لا تقبل بيته على القضاء إلا أن للحضومة تسقط»^(٢).

وروى الحسن عن أبي حنيفة مثله، إلى هذا لفظ كتاب «التقريب».

وقد [١٣٦/٢] في «إشارات الأسرار» «الوكيل يقضي الدين تُسمع عليه البيعة يقضي المؤكل، أو برأيه عن الدين عند أبي حنيفة» خلافًا لهما، ثم إن قيد بالوكيل يقضي الدين؛ لأنَّ الوكيل يقضي العين لا يكون خصمًا إجماعًا.

(١) مال الأنسجاني وعليه معنى اليوم نظرًا «المبسوط» [١١/١٩]، «المحيط البرهاني» [٤٩١/٩]، «الاحتيار» [١٦٥/٢]، «زاد المعاد» [١٠٤/ب]، «البحر الرائق» ومعه نسخة الخائف [١٧٨/٧]، «الدر المختار» ومعه حاشية ابن عبيدين [٥٢٩/٥]، «الذيل» [١٥٠/٢].

(٢) ينظر «محصر القُدوري» [ص ١١٧].

(٣) قال في «التصحيح» وعلى قول الإمام مشي المجوسي في أصح الأصول والاختيارات والسياسة والروايات وصدر الشريعة، ثم قال: «وميد يقضي الدين لأنَّ الوكيل يقضي العين لا يكون وكيلًا بالحضومة فيها بالإجماع، قلنا في «الاحتيار» وغيره، انظر «المبسوط» [١٧/١٩]، «الحق» [٢٢٩/٣]، «المحيط البرهاني» [١٥٧/٨]، «الاحتيار» [١٦١/٢]، «التيب المحقق» [٢٧٨/٤]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «الجوهرة اليزيدية» [٣٠٩/١]، «درر الحكام» [٢٩١/٢].

حُضماً وَهُوَ، رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ لِأَنَّ الْقَنْصَ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، وَلَيْسَ

عَنْ أَبِي هَانٍ

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ «مفقود شيخ الإسلام حواهر رآه»: «أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ لَا يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ إِجْمَاعًا إِنْ كَانَ التَّوَكِيلُ مِنَ الْقَاصِي، كَمَا تَوَكَّلَ وَكَيْلًا بِقَنْصِ دُيُونِ الْعَائِبِ» (١).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الجامع الصغير» «عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ: فِي رَجُلٍ لَهُ فِي يَدَيْهِ رَجُلٌ عَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ مِنَ الدَّيْنِ الْعَبْدُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ عَاتَى التَّوَكَّلَ، فَأَقَامَ الدَّيْنُ فِي يَدَيْهِ الْعَبْدُ النَّبِيَّةَ أَنَّ الْعَائِبَ قَدْ بَاعَهُ إِيَّاهُ، قَالَ: أَقْبَهُ حَتَّى يَخْضَرَ الْعَائِبُ [١١٢]، وَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ، فَأَقَامَ الدَّيْنُ عِنْدَ الدَّيْنِ النَّبِيَّةَ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ؛ قُبِلَتْ بَيْتُهُ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ هَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ» (٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْقَنْصِ، وَالْقَنْصُ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، فَلَا يَكُونُ التَّوَكِيلُ بِقَنْصِ الدَّيْنِ وَكَيْلًا بِالْحُصُومَةِ.

بَيَانُ الْمُغَابَرَةِ: أَنَّ الْقَنْصَ يَعْتَمِدُ عَلَى أَمَانَةِ الرَّجُلِ، وَالْحُصُومَةُ تَعْتَمِدُ عَلَى خَدْلِهِ، فَوَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ كَالِ التَّوَكِيلِ بِقَنْصِ الْعَيْنِ، وَكَمَا لَوْ طَلَبَ الْأَمْرُ مِنْ ذَلِكَ بِصِيعَةِ الْأَمْرِ، لَا بِصِيعَةِ التَّوَكِيلِ، لَكِنْ يُوقَفُ الْأَمْرُ احْتِبَاطًا حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ وَلَا يَتَّخِذُ الْقَنْصَ إِلَى أَنْ يَخْضَرَ الْعَائِبُ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ تَوَكِيلٌ بِالتَّحْمِيصِ وَالتَّحْمِيصِ؛ لِأَنَّهُ تَوَكِيلٌ بِتَحْمِيصِ الْمَقْصُودِ بِمُقَابَلَةِ مَا فِي الدَّيْنِ فَصَاحًا، لِأَنَّ الدُّيُونَ تُقْصَى بِأَمْثَالِهَا، لَا بِأَغْيَابِهَا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يُغَيَّرُ قَنْصُهُ، لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَابِتٌ فِي

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» بتصدر الشاهد [ق ١٧٠]

(٢) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدافع الكبير [ص ٤٠٥]

وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ وَالشُّفْعَةُ وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ، وَغَيْرُهُ أَشْنُهُ بِأَحَدِ الشُّفْعَةِ حَتَّى يَكُونَ خَضَمًا قَتَلَ الْقَبْضِ كَمَا يَكُونُ خَضَمًا قَتَلَ الْأَخِيهِ هَذَا وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ لَا يَكُونُ خَضَمًا قَبْلَ مُبَاشَرَةِ الشَّرَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُوقًا وَهُوَ أَصِيلٌ فِيهَا فَيَكُونُ خَضَمًا فِيهَا.

قَالَ (وَالزَّكِيلُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا بِالْحُضُومَةِ) بِإِلْتِقَائِهِ لِأَنَّ أَمِيرًا مَخْصُومًا، وَالْقَنْصَرُ لَيْسَ بِمُبَادَلَةٍ فَأَشْنُهُ لِرَسُولٍ (حَتَّى أَنْ مَنْ وَكَّلَ وَكِيلًا يَقْتَضِي عِنْدَهُ مَا قَامَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ الْبَيْتَةُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ بَاعَهُ إِيَّاهُ وَقَفَ لِأَمْرِهِ حَتَّى يَخْضُرَ الْعَائِبُ

عَمَلٌ لِيَدِ

قَوْلُهُ: (وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ)، بِالْحَرِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِأَخِيهِ الشُّفْعَةُ)

يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِرَّخْوَعٍ فِي الْهَبَةِ؛ كَانَ خَضَمًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ الرَّخْوَعُ مَا قَامَ الْمَوْهُوتُ بِهِ لَبَيْتُهُ أَنَّ الْوَاهِتَ ٣١١٠٠ أَخَذَ الْعَرْصَ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ.

قَوْلُهُ: (وَالشُّفْعَةُ) بِالْحَرِّ أَيْضًا عَطَفًا عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا، يَعْنِي: أَنَّ إِنْ أَمَرَ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَقَايِمَ شَرِيكَهَ، فَأَرَادَ الزَّكِيلُ الْمَقَايِمَةَ، مَا قَامَ الشَّرِيكُ الْآخَرُ الْبَيْتَةَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ ١٣٠٠ أَخَذَ نَصِيْبَهُ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الزَّكِيلَ خَضَمٌ؛ لِأَنَّ فِي الْقِسْمَةِ مَعْنَى التَّغْيِيكِ.

قَوْلُهُ: (وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ)، سَجَرُ الْمَذَالِ عَطَفَ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا، يَعْنِي: أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِرَدِّ الْمُشْتَرَى سَبَبِ الْعَيْبِ، مَا قَامَ الْبَائِعُ لِبَيْتِهِ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ رَضِيَ بِذَلِكَ؛ قَبِلَ بَيْتَهُ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُوقًا)، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (تَهُ وَكَلَهُ بِالتَّمْلُكِ، فَأَشْنُهُ الزَّكِيلَ بِأَخِيهِ الشُّفْعَةِ)، يَعْنِي أَنَّهُ لَا وَكَلَ لَوَكِيلٍ بِالْقَبْضِ بِالتَّمْلُكِ، كَانَ فِيهِ

حتى يخضر لعائت استخساناً ذون العتق و لطلاق.

قال: وإذا أقر الوكيل بالخضومة على موكله عند القاصي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً، إلا أنه يخرج من الوكالة وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء.

باب ما إذا كان الموكل

وليس هذا كالذم والعقد لأن الذم شيء بعينه، والذم ليس بشيء فتم بعينه، وهو قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ليس بخضم في شيء من ذلك، وأبى ذلك كنه، الذين وعبره سواء^(١) إلى هالف محمد في الأصل قوله، (ذون العتق والطلاق)، أي: تنسب نية البراءة والعتق والامتناع في حق مقرر يد الوكيل حصّة، لا في حق العتق والطلاق

قوله (وإذا أقر الوكيل بالخضومه على موكله عند القاصي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً إلا أنه يخرج من الوكالة

وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء)^(٢) [٢٥١/١]، وهذه من مسائل القنوري^(٣).

ولفظ «الحامع الصغير» - «محمد عن نفوس عن أبي حنيفة» [٢٥١/١]

(١) ينظر الأصل المصحح بالمسند [٣٣٩/١١] طبعه وزارة الأوقاف لطريقه

(٢) قال الأصبهاني والصحيح قولهم ينظر «الحامع الصغير» [٤٠٦]، «سبيل المثال»

[٢٧٩/١]، «إرادته» [١٠٥/١]، «المعبر» [٣٠٩/١]، «العبارة» [١٤٢/٨]، «المعبر»

«نظر» [١٨٧/٦]، «سبيل المثال» [٢٩١/٢]، «درر للحكام» [٢٩١/٢]، «الصحيح»

[٢٧٦/١]، «الكتاب» [١٥١/٢]

(٣) ينظر «محضر القنوري» [١١٧/١]

وقال رُفْرُ وَالشَّافِعِيُّ^(١) لَا يَحْجُورُ فِي الْوُخْهِينِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ - (١٠٦)

(عنه خبر)

بِإِخْلَائِهِ عَلَى رَحْلِ مَالٍ، فَوَكَّلَ رَحْلًا بِالْحُضُومَةِ فِيهِ، وَتَدْعَى عَلَيْهِ بِتَحْدِثِهِ،
بِأَنْ يُوَكِّلَ عِدَّ الْقَاصِي أَنْ لَدِي وَكَتَبَهُ قَدْ اسْتَوْفَاهُ. فَإِنْ يُقْضَى عَلَى لَدِي لَهُ الْمَالُ
بِإِقْرَارِ الْوَكِيلِ، وَإِنْ أَقَرَّ عِدَّ غَيْرِ قَاصِي، فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ، ثُمَّ يُقْضَى عَلَى
لَدِي لَهُ الْمَالُ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُقْضَى لَهُ بِدَفْعِ الْحَالِ إِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ
بِقِرَارِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

وقال أبو يوسف إقراره يلزم الموكَّلَ عند القاضي وعِدَّ غَيْرِ قَاصِي، وهو
لَا^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ «أَصْلُ الْحَامِيعِ الصَّغِيرِ».

وقال في «الأصل»^(٣) «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلَ بِالْحُضُومَةِ فِي شَيْءٍ، فَهُوَ حَاتِرٌ، وَهُوَ
حُضْمٌ بِمِثْلِهِ لَدِي وَكَتَبَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْجُورُ بِإِقْرَارِ الْوَكِيلِ عَلَى لَدِي وَكَتَبَهُ إِلَّا عِدَّ
الْقَاصِي، فَأَمَّا عِدَّ غَيْرِ الْقَاصِي؟ فَلَا يَحْجُورُ، هَذَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ يَحْجُورُ بِإِقْرَارِهِ عِدَّ الْقَاصِي وَعِدَّ غَيْرِهِ. وَتُقْبَلُ النِّسْبَةُ^(٤)، وَهَذَا
عِنْدَهُ بِذَلِكَ^(٥)». إِلَى هَذَا لَفْظُ «الأصل».

وقال القُدُّورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»^(٦) «فَإِنْ أَوْ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ يَحْجُورُ بِإِقْرَارِ
وَكِيلٍ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِخُضْرَةِ الْحَاكِمِ، وَلَا يَحْجُورُ بِغَيْرِ خُضْرَتِهِ».

وقال رُفْرُ: لَا يَحْجُورُ فِي الْحَالِثِ إِلَى هَذَا لَفْظُ «التَّقْرِيبِ»

وقولُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا كَقَوْلِ رُفْرٍ كَذَا فِي «الْمَحْتَلَفِ»^(٧)، وَكَذَلِكَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِ أَيْضًا^(٨)،
.....

(١) بظر ٥ جامع الصغير / مع شرحه الشافعي الكبير [ص ١٠٦]

(٢) بظر «أصل المددوف بالمسوط» [١١ ٢٠٧ طبعه دار الأوقاف بطنجة]

(٣) بظر «مختلف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [١٧٤٢ ٣]

(٤) بغير الناصبي هو عدم عدل إقرار الوكيل على الموكَّل بظر «الحدادي الكبير» بضمه رمي =

أولاً، وهو نفاذ لآلة مأثور بالخصومة وهي تسرعة والإقرار بضادته لآلة

﴿في كتاب التوبة﴾

وقول مالك في «التصريح» كقوله أيضاً^(١).

وقال في كُتب الحنبلة: «ولا يصح إقرار الوكيل على مؤكده، لا عند المحاكم ولا عند غيره، ولا ضححه عنه، ولا لإمرء، (لأنه) تصرّخ بذكر ذلك في بوكيله»^(٢).

ثم أعلم أن قول أبي حنيفة ومحمد أسبغاً، وقول رُقَر فياس، كذا ذكره فخر الإسلام وغيره في «شرح الجامع الصغير».

وصورة المسألة: ما إذا كان وكيل المدعى، فأنه بطلان الحق، أو كان وكيل المدعى عليه، فأنه يلزم الحق عليه.

وخه قول رُقَر: أنه وكّله بالخصومة والمصارعة، والإقرار فسالمة ومساعدة، فكان بين الإقرار والخصومة تضاداً، فلا يدخل تحت ما يصاد، فلا يجوز إقرار الوكيل على مؤكده، كما لا يجوز ضححه^(٣)، مع أن الصلح أقرب إلى الخصومة من الإقرار.

وكما لو وكّله بالخصومة واستثنى الإقرار بأن قال: وكنت بالخصومة بشرط

= [٥١٣] والوسط في المدعي بهراس ٣/٢٩٧ و«سير شرح الوحي» لم يعمى [٢٤٣/٥]

(١) سطر «التصريح» في هذه الإمام مالك، لأن لحنه [٣٧٢ ٢]

(٢) سألني في ذلك مسألة بولان قال ابن عبد البر: «حينئذ قول مالك في قول [امرئ] الوكيل بالخصومة عند القاضي على مؤكده، مرة أجاز، ومرة قال لا يلزم مؤكده ما أقر به عليه وحده يعمل عند أنه لا يحمل إليه الأمر، عليه دعه ما أقر به عند القاضي، وهذا في غير الخصومة»
يسطر «الكتاب» في هذه أهل المدينة: لأن عبد البر [٢/٧٨٧]، والصحح والأكبر لم يحمضه حينئذ
للموافق [١٧١/٧]، و«فتح الجليل» لعيش [٣٦٠/٦]

(٣) لأحمد في هذه المسألة قولان أيضاً: بظر «المروغ» لأن مصحح [١٩٧] و«كشف القناع» للبهوتي [٤٧٢/٣]

ساعة، والأمر بالشئ لا يتناول صفة

عامة ليس

«إذ» الأثير علي، فأقر الوكيل، لم يصح إقراره، لأن لفظ التوكيل بالخصومة
 لا يسأل لإقرار، فهو تناوله بطل الاستثناء وصح الإقرار، لأن الخصومة شئ
 واحد، والاستثناء من شئ واحد لا يجوز، ولأن الداحل تحت الأمر جواب هو
 نافية، وهو الإنكار لا الإقرار، تمسك بحقيقة اللفظ، وعملاً بالعرف، لأن
 الحاجة إلى الاستنباط واحتياط الأهدى فالأهدى إنما يكون في المأثرة دون
 الإقرار، والعرف يصلح دليلاً معيَّناً، كما في التوكيل بشراء المخم وبيعته بنصف
 إلى وقت الحاجة بالعرف، فكذا هنا

ولما: أن حقيقة التوكيل بالخصومة منهجرة شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا
 تَتَرَعَّوْا﴾ [الأعراف: ٤٦]، فصار إلى المحار صوتاً لكلام العاقل عن الإلزام، ومطلق
 الجواب يصلح مجازاً، لأن الخصومة تنب بالحواب، وإطلاق السبب وإرادة
 السبب طريق من طرق المجاز.

ثم مطلق الجواب يتناول الإنكار والإقرار جميعاً، فكما أن إنكار الوكيل
 يصح من حيث إنه جواب، فكذا يصح إقراره من حيث إنه جواب، لأن الجواب
 نكرة يكون «لا»، «نعم»، ونكرة يكون «لا»، «نعم»، يصح إقرار الوكيل بكناره.
 ولا يقال: بأن إنكار الخصومة جواب مقيد، فينبغي ألا تملك مطلق
 الجواب، إذ المطلق فوق المقيد

لأننا نقول: المقيد يستعمل على الأصل والوضع، والمطلق يتعرص للأصل
 دون الوضع، فكان في المقيد ما في المطلق وريادة، فجار جعله مجازاً عنه، إلى
 هذا أشار شيخ الإسلام علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي» للحاكم الشهيد
 والجواب هنا قال رقر: أن التوكيل أبداً إنما يكون بما يكون ممنوفاً بموكل،

في بيان

وأحد لحواشي من الإكراه والإقرار بين مملوك له قطعاً لأن حصته بد كان
محققاً سره الإقرار وإذا كان منكراً يدرمه للإكراه، فمن يتعين أحد لجوابين لدى
هو عبارة عن الخصومة، وهو الإكراه ٢٢٢، لا حمداً وتردد في كونه مراداً،
فخص كلامه - بعد ترك حقيقته - على ما يطق عليه اسم لجواب مطلقاً مجازاً

ثم الإقرار والإكراه يدرج تحت مطلق الجواب، فيصح إقرار التوكيل
كالإكراه، لا باعتبار أنه إقرار، ولا باعتبار أنه إكراه، بل باعتبار [١٠، ١١] أنه
جواب، ولا يدرم على هذا توكيل المولى للمولى بشرط لغيره [١١، ١٢] أو شرانها،
فإنه يحوز غنى مذهب أبي حنيفة، مع أن المضم لا يثبت ذلك بعينه

لأننا نقول: إن ذلك مملوك للمولى صفته وحكمه، لصرف التوكيل، وإن لم
يكن مملوكاً قصداً على وحيه لا يلحقه انتماء والإثم في ذلك

على أننا نقول: إن للمولى ولاية في جسي التصرف؛ لكونه حراً عاقلاً بالغاً
على وحيه يدرمه حكم التصرف فيما تصرف به لولاه، ولا يشترط أن يكون للموكّل
ولاية في كل الأفراد، وقد مضى ما دللنا ذلك في أوائل كتاب التوكيل عند قوله (ومن
شرط الوكالة أن يكون الموكّل ممن يملك التصرف)، وتلزم الأحكام، ولا يدرم
على هذا إقرار الأب وأوصي على التيمم، فإنه لا يحوز، لأنه غير موكّل بالجواب،
ولا مأثور به، إذ تصرفهما بالولاية على طريق التطرّف، ولا بطريقه، ولا يدرم إقرار
التوكيل بالنقص والخذ، حيث لا يحوز على الموكّل، لشبهه عدم لأمر بذلك

والجواب عن القياس على [١١، ١٢] الصلح بقول إنما لم يصح صلح
التوكيل، لأن الخصومة لسبب داخ إلى الصلح، بل هي تصدق إساءة يتعقّب

والجواب عما إذا استثنى حيث يصح ويتطل إقرار الوكيل بقول: لا نسلم
بصح الاستثناء، بل لا يصح الاستثناء عند أبي يوسف، كما ذكره حرر الإسلام
في «شرح الجامع الصغير».

وفي «أصول فقه» أيضًا في باب بيان التغير^(١)، فعي هذا يصح إقراره
بطلان الاستثناء، وهذا لأن المؤكل وكله بما لا يملكه، وهو إنكار الحق.

ولئن سلمت أنه يصح الاستثناء على ما روي عن محمد بن قنول: إنما صح؛
لأن نصيبه على استثناء الإقرار دليل على ملك المؤكل استثناء الإقرار؛ لأن غرضه
إنكار الوكيل، وإذا كان غرضه الإنكار الذي هو أحد الجوابين عما؛ ثم يصح
إقراره؛ لأنه لا يمكن إرادته مجازاً عن الخصومة؛ للتردد في أحد الجوابين عما

بخلاف ما إذا أطلق التوكيل بالخصومة ولم يستثن إقرار؛ حيث يصح إقرار
الوكيل على المؤكل فضلاً لكلام على ما هو الأقوى، وهو مطلق الجواب.

وعن محمد بن أن فرق بين وكيل الطالب، ووكيل المطلوب، فقال «إن
١٢ ٢٧ ٢٨ وكل المطلوب يستثنى الإقرار؛ لا يصح؛ لأن المطلوب يخبر على
الخصومة، ولا تمكنه التوكيل بما فيه ضرر الطالب، بخلاف الطالب؛ لأنه لا
يخبر».

قال ١٦ ٢٦ م في «نعمه المناوي»: «إذا وكل بالخصومة واستثنى الإقرار؛
صححت الوكالة ولا استثناء في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه لا يصح، وعن
محمد بن يصح استثناء الإقرار من الطالب؛ لأنه مخير، ولا يصح من المطلوب؛
لأنه مجبور عليه».

(١) ينظر: «أصول البيهقي» [ص ٢٦٦]

ولهذا لا يملك المصلح والإبراء وينصح إذا استثنى الإقرار،

باب سادس

فإن قلت، التوكيل لأجل حاجة الموكِّل، وهو لا يحتاج إلى التوكيل بالإقرار طهرًا، لأنه لا يفقر عن الإقرار بنفسه، فيستعي ألا يصح إقرار التوكيل عنه، لأنه ليس بأمر بالإقرار ظاهرًا.

قلت، لا نسلم أنه لا يحتاج إلى التوكيل بالإقرار، لأنه ربما لا يعرف توجُّه الحقِّ إليه، ولا بهذه الدعوة، فيؤكِّل من هو أعلم منه، أو ربما يؤكِّله ليفرَّ بهذا القدر عن وجه لا يزمه شيء آخر، ويدفع عنه حصة أخرى

ثم بقي الكلام مع أبي يوسف، وخُذَّ قوله أن التوكيل قائم ١٧١٧، مقام الموكِّل، بإقرار الموكِّل بحور في مجلس القضاء وغيره، وكذا إقرار وكيله، لأنه نائب عنه.

ووجه قولهما أن إقرار التوكيل إنما يصح باعتبار أنه حرث الحصة مجردًا، والحصة تختص بمجلس القضاء، فكذا جوابها.

ألا ترى أنه لا يقع سماع بيعة، ولا استخلاف، ولا إغداء، ولا حبس، ولا عقد القاصي، وما يكون في غير مجلس القاصي يكون صلحًا، فإذا كان الجواب المُعْتَبَر هو الجواب في مجلس القضاء، لم يُعْتَبَر إقرار التوكيل على موكِّله في غير مجلس القضاء، فإذا قامت البيعة على إقراره ذلك، خرج من الوكالة حتى لا يُدفع المال إليه، لأنه مع الإقرار لا يصلح للحصومة؛ لأنه متفحص في دعواه، لأنه كدَّ نفسه بالقول الأول.

قوله: (ولهذا لا يملك المصلح والإبراء)، هذا استدلال من رُفِر بالأحكام،

(١) الإعداء: مصدر أعدى يُعدى، بد طَلَّت حضور الشيء، وأعدى قَرَبه، أي: استخفَّره

وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، ولهد بخار فيها لأهذي فالأهذي

في هذه أي، ولا خيل أن الأمر بشيء لا يتناول صده، لا يثبت بوكيل بالخصومة الصلح والإبراء، لأن الخصومة صُدِّعت

ومنها: أنه إذا وكله [١٠٨٨] بالخصومة، واستى الإقرار، صح الاستثناء ونظر إقرار الوكيل، لأن الأمر بالشئ لا يتناول صده، وهذا لأنه مأثورٌ مُعارض، لإقرار مُسألته، وبينهما تضاد، ولهذا إذا قر في غير محسب القاصي لا يصح ومنها، إذا وكله بالإكاذب، فأقر، لا يصح، لأن الإكاذب مُعارض، والإقرار حدها قوله [١٠٨٧] (وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، وهذا بخار فيها لأهذي فالأهذي)، وكأن هذا سهو الفلم من صاحب «الهداية»، وطبي أنه أراد يديك: فكذا فيما وكله بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة على وجه التضيقة^(١)

بغني: لَمَّا كان الأمر بشيء لا يتناول صده حتى لا يثبت الوكيل لصلح، وصح استثناء التوكيل الإقرار، أنتخ أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار لا برحوب هو مُسألته وهو لإقرار ولا خيل أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة؛ يختار في التوكيل بالخصومة لأهذي هي لخصومة [١٠٨٦] فالأهذي.

ولا يُمكن تصحيح كلام صاحب «الهداية» بإحريته على ظاهره؛ لأنه لو وكله بالجواب مُطلقاً، لا يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار؛ لأن لماثور به هو

(١) رد القاصي راجع بقوله: أنظر ثم ساق ما يرد على كلام الأتقاني من حجج وبراهين يضر نتائج الأفكار [١١٦/٨]، فيسب الحقائق وحاشه الشئ [٢٨٠، ٤]، ورد المحار [٥٣١، ٥]

وجه الاستحسان أن التوكيد صحيح قطعا وصحته يتناولها ما يفيكها قطعا
وذلك مطلق الجواب دون أحدهما عيا وصرين المحذور موجود على ما نبه

﴿ عليه السلام ﴾

مطلق الجواب، وهو يشمل الإنكار والإقرار جميعا، ولا مضادة بين الجواب
والإقرار، بخلاف المناقور بالحضومة. فيجوز أن يكون رفر بين الحضومة والإقرار
مضادة.

ولهذا صرح علاء الدين العام في «طريقة الخلاف»: أنه لو وكنه بالجواب
المستق، فاقتر، يصح.

فعلم، أنه إذا وكنه بالجواب المطلق لا يتعد الجواب هو حضومة، وقد نحر
بعض الشارحين في هذا المقام فقال هذه مسألة فيبدأ لا للاستشهاد.

فأقول: لو قال صاحب «الهداية» في هذا المقام كما قبل أولا - في بيان قوب
رفر بقول: ولأن الدحل تحت الأمر جواب هو مارة، وهو الإنكار لا الإقرار،
تمسكا بحضمة السقط، وعملا بالغريب، لأن الحاجة إلى الاستسنة، واحتمار الأندى
فلاهدى بما تكون في المسألة دون الإقرار -؛ كان أولى وأقرب إلى التحقيق

قوله [١١٠١، ١١٠٢] (التوكيد صحيح قطعا)، أي لتوكيد بالحضومة صحيح
جماعا

قوله، (دون أحدهما عيا)، أي، دون أحد الجوانب عيا، وقد بيناه قبل
هذا

قوله، (وطريق لمحار)، أي بين الحضومة ومطلق الجواب، وقد مر بيان
هذا

قوله [١١٠٦، ١١٠٧]: (على ما سب)، بشارة إلى ما ذكره عند قوله (هنا يقولان)

إِشَاءَ اللَّهِ تَعَالَى فَيُضَرَفُ [٦٥ ط] إِلَيْهِ تَحَرُّيًا لِلصَّحَّةِ قَطْعًا.

وَلَوْ اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ . وَعَنْ
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ لِلتَّصْصِصِ زِيَادَةً دَلَالَةً عَلَى مَذْكَرِ إِثْبَاتِهِ ؛ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ
يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى .

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَصَلَ بَيْنَ الطَّائِبِ وَالْمُطْلُوبِ وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي لَكُونه
مُخَوَّرًا عَلَيْهِ وَتَحْيِيرَ الطَّالِبِ فِيهِ ؛ فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ ؛ إِنَّ التَّوَكِيلَ قَائِمٌ

﴿ عَنْهُ بَيَانٌ ﴾

إِنَّ التَّوَكِيلَ تَسَاوَلَ جَوَابًا يُسَمَّى حُصُومَةً .

قَوْلُهُ : (فَيُضَرَفُ إِلَيْهِ) ، أَيُ : يُضَرَفُ التَّوَكِيلُ بِالْحُصُومَةِ إِلَى مُطْلَقِ ٦٤ ط ٤٧ م .
الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) ، جَوَابٌ عَنْ
قَوْلِهِ : (وَيَصِحُّ إِذَا اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ) .

قَوْلُهُ : (وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى) ، أَيُ عِنْدَ إِطْلَاقِ التَّوَكِيلِ
بِالْحُصُومَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ الْإِفْرَارِ يُحْمَلُ لِلتَّوَكِيلِ بِالْحُصُومَةِ عَلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى ،
وَهُوَ مُطْلَقُ الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : (وَعَنْهُ) ، أَيُ . وَعَنْ مُحَمَّدٍ

قَوْلُهُ : (وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي) ، أَيُ لَمْ يُصَحِّحْ مُحَمَّدٌ اسْتِثْنَاءَ الْإِفْرَارِ مِنَ
الْمُطْلُوبِ .

قَوْلُهُ : (لَكُونه مُخَوَّرًا عَلَيْهِ) ، أَيُ عَلَى تَرْكِ الْإِنْكَارِ ، أَوْ يُقَالُ : لَكُونه
الْمُطْلُوبِ شَخْصًا يُخْتَرُ عَلَيْهِ فِي الْحُصُومَةِ

قَوْلُهُ ٦١ ط ٤٩ م : (فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ) ، هَذَا شَرْعٌ فِي بَيَانِ الْمُحَاحَةِ

وهما بقولان: إن التوكيل تناول حوائجاً يُسمى حُصومة حبيثة أو محاراً،
والإقرار في مجلس القضاء حُصومة مجزأة، بما لأنه حرج في مقامه أو لأنه
سبب له لأن لطاهر إثباته بالمستحق وهو الخواب في مجلس القضاء فيختص
به، لكن إذا أقيمت البيعة على إقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة
حتى لا يؤمر بدفع المال إليه لأنه صار مُقَصَّ وصار كالأب والوصي، إذا أقر
في مجلس القضاء، لا بصح ولا بدفع المال بينهما

في مجلس القضاء

مع أبي يوسف بعد فراع بين السخاخية مع رفر

قوله: (وهما بقولان)، أي: أبو حنيفة ومحمد.

قوله: (إن التوكيل تناول حوائجاً يُسمى حُصومة حبيثة أو محاراً)، يعني: أن
التوكيل بالحُصومة يُراد به محار.

ثم الجواب إن كان إنكاراً كما قل رفر، يكون ذلك حقيقة في الحُصومة؛ إذ
لا يرق بين الإنكار والحُصومة، وإن كان إقراراً كما قلنا نحن جميعاً؛ كان تناول
الحُصومة على الإقرار مجزأً، لأن الحُصومة سبب محار، وهو يشمل على
الإقرار والإنكار جميعاً، ثم الحُصومة تختص بمجلس القضاء، فكذا جوابها.

قوله: (فيختص به)، أي: يختص حوائج الحُصومة بمجلس القضاء.

قوله: (وصار كالأب والوصي إذا أقر في مجلس القضاء)، لا بصح ولا بدفع
المال بينهما)، يعني: أن الأب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء، فأنكر المدعى
عليه، صدقه لأب أو الوصي^(١)، ثم حجة يدعي ذلك المال؛ لا يُدفع المال إليهما؛
لأنهما خرجا عن ولاية والوصاية في حق هذا المال بإقرارهما على الشيء، فكذلك
هنا حرج الوكيل عن الوكالة^(٢)، رد بالإقرار في غير مجلس القضاء؛ لا

(١) مع الأصل «الوصي» والمسا من «أب»، «أم»، «فتح»، «فتح»، «واحد»

قَالَ وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِنَقْضِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَنْ يَفْعَلُ لِعَیْرِهِ، وَلَوْ صَحَّحْنَاهَا صَارَ

عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

يُزَعُّ الْمَالُ إِلَيْهِ.

وَمَأْنَةُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ مِنْ مَسَائِلِ «طَرِيقَةِ الْحِلَافِ»^(١)، فَدَبَّاهَا بِحَسَبِ
الْأَحْكَامِ، فَمَنْ طَلَبَ الْعَرِيمُ فَعَلَيْهِ بِكُتُبِ الْمُنْتَظَمِينَ

قَوْلُهُ، (قَالَ) وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِنَقْضِهِ عَنِ
الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا، أَيُّ قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَّرْتُهَا فِيهِ، «مُحَمَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: فِي رَحُلٍ عَلَيْهِ مَالٌ لِرَحُلٍ،
يَكْتَلُ بِهِ عَنْهُ إِنْ شَاءَ، فَوَكَّلَ صَاحِبُ الْمَالِ الْكَفِيلَ بِنَقْضِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، قَالَ لَا يَكُونُ
وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا»^(٢) هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ [١٨٠/١] فِيهِ

وَأَمَّا لَمْ تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَوْحَاهِ

أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْوَكِيلَ هُوَ عَامِلٌ لِعَیْرِهِ بِسَبِيلِ الْبَيْتَةِ، وَهَذَا عَامِلٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ
بِنَفْسِ الدِّينِ عَنِ الْعَرِيمِ تُرَى دَمَةٌ نَفْسِهِ عَنِ الصَّمَاكِ، وَبَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَصَادُ، فَلَا
تَصْخُ الْوَكَالَةُ.

وَالثَّامِي: أَنَّ الْكَفِيلَ ضَمِيرٌ، وَالْوَكِيلُ أَمِيرٌ، فَلَا تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَثَلَا يُلْزَمُ أَنْ
يَكُونَ الضَّمِيرُ أَمِينًا، وَهَذَا لِأَنَّ قَوْلَ الْأَمِيرِ وَاجِبٌ، وَقَوْلُ الضَّمِيرِ لَيْسَ
بِرَاحِبٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي بَرَاءَةً نَفْسِهِ، فَبِذَا انْتَهَى قَوْلُ هَذَا الْوَكِيلِ لَكُوبِهِ كَفِيلًا،
انْتَهَتْ الْوَكَالَةُ أَيْضًا [١٨٠/١]، لِأَنَّ نَيْءَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِهَاءَ الْمَلُومِ.

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «يُطْبِقُ هَذَا مَا ذَكَرَ فِي الْمَأْدُودِ أَنَّ الْمُؤَلَّى

(١) يَطْرُقُ «طَرِيقَةُ الْحِلَافِ» بِمَعْنَى السَّرْقَنْدِي [ص/٤١٣ - ٤١٤]

(٢) يَطْرُقُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ تَرْجُمَةِ لَدَفْعِ الْكَبِيرِ [ص/٤٠٥].

عدلاً لنفسه في إبراء رقبته

إذا اعتق عبده، أو أذن حديقته، أو قيمته، والعقد يثبت بجميع
الذئب. كان للمولى كميل عه. وإن وكل العقد للمولى بنقص الذئب من العقد.
كان باطلاً. لأن المولى في فنص الذئب عن العقد عامل لنفسه، فلا يصلح وكيلاً
عن عبده.

قال في كتاب المأذون من «شرح الطحاوي»: «المعنى: إذا اعتق عبده
المذنبون جاز عتقه، لأن ملكه باقي فيه، والعرقمة بالحيار: إن شاءوا اتبعوا العبد
بالمذنب، وإن شاءوا اتبعوا المولى بالأقل من قيمته ومن الذئب، سره كان علماً
بالمذنب أو لم يكن. بخلاف العاقبة فإن العبد إذا جنى فأعتقه المولى، إن كان علماً
بالجناية صار محتاراً للعداء، وإن كان غير عالم لم يلزمه شيء إلا قدر لقيمة لا
غير. وهي باب الذئب نمره لقيمة وإن كان علماً

والفرق بينهما أن لصمد وجب على المولى في العاقبة، لأنه عاقبته، إلا
أنه كان متخلصاً منه بالدفع، وبالعقوبة أطلق حق الدفع، فصار محارراً بذئبه إن كان
[٢٠] عالماً، وأما في الذئب: فهو في ذمة العبد، ألا ترى أنه يبيع فيه، والمولى
أطلق حق البيع، ولو بيع لا يكون إلا قدر المصنف، لأنه في الظاهر لا يشتري أكثر
من المصنف، فذلك لمقتضى النسخة.

وفي مسائلنا: لو احتار باع المولى لا يكون إبراء للعبد، ولو باع العبد لا
يكون [ذلك] إبراء للمعنى، بخلاف العاصب وعاصب العاصب إذا احتار
معضوث منه تصمين أحدهما انقطع عنه عي الآخر

١ ما في المخطوطة: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١

والفرق بينهما أن هـاك وحت على كل واحد منهما على طريق الأصلية ،
 وقد صغر أحدهما [فقد] (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥

وقال الشيخ أبو المصعب السبي - في الباب الثاني من كتاب الوكالة من شرح
[١/٥١/١١] الجامع الكبير - «رَحُلُ نَه عَلَى أَحَرِّ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَرَحُلٌ بِهَا كَيْسٌ،
فَأَمَرَ رَبُّ الْمَالِ أَحَدَهُمَا أَنْ يَتْرَى صَاحِبَهُ، فَبَرَأَهُ؛ حَرًّا، أَمَّا إِذَا وَكَّلَ الْأَصِيلُ بِيَرَاءِ
لِكَفِيلٍ؛ فَلَا نَهَ وَكَلَهُ بِإِبْرَاءِ غَيْرِهِ عَنِ الدَّيْنِ، لَا بِإِبْرَاءِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ لَا
تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ، وَالتَّوَكُّلُ بِإِبْرَاءِ الْغَيْرِ جَائِزٌ

وَمَا إِذَا وَكَّلَ الْكَفِيمَ بِإِثْرِهِ الْأَصِيلَ ؛ فَلَا تَهْ : وَكَّلَ الْكَفِيمَ بِإِثْرِهِ مَا عَلَيْهِ نَعَا
بَعِيرُهُ . وَهُوَ بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ ، وَنُوْ وَكَّلَهُ بِإِثْرِهِ مَا عَلَيْهِ مَقْصُودًا ؛ جَاوَزَ ، فَهَذَا أَوَّلِي ،
وَكَدَلْتُ عَبْدًا عِنْدَ عِيٍّ أَمْرًا رُبَّ الْمَالِ أَنْ يُثْبِتَهُ الْمُتَوَلَّى ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ الْمُتَوَلَّى بِإِثْرِهِ وَغَيْرِهِ ،
وَنُوْ أَمَرَ بِإِثْرِهِ نَفْسَهُ صَحَّ ، فَهَذَا أَوَّلِي ۝

وَقِيلَ هَذَا أَتُؤْذِنُ سَوَالًا وَحَوَابَ فِي إِبْرَاءِ النَّفْسِ فَقَالَ:

«فَإِنْ قِيلَ: التَّوَكُّلُ مَنْ يَكُونُ عَامِلًا لِعَبْرَةٍ وَهُوَ عَامِلٌ لِنَفْسِهِ.

(١) ما هي المعطيات في (٢٠) أعلاه

(۲۱) بحر «شرح قطار» بلا سحابی [۲ و ۳] / معصوم مکہ شہید علی - رب (رحم
[مخط ۸۱۶]

فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ، وَلَئِنْ قَبُولَ قَوْلِهِ مَلَا رِمَّ يَلْوِي كَالِهَ يَكُونُهُ أَمْسًا، وَلَوْ صَحَّحَتْهَا لَا يُقْبَلُ تَكْوِينُهُ مُبَرَّرًا نَفْسُهُ فَيَنْعَدِمُ بِانْعِدَامِ لَارِمِهِ، وَهُوَ يَصِيرُ عَبْدٌ مُذْيُونٌ أَعْتَقَهُ مُؤَلَاهُ حَتَّى صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ وَيُطْلَبُ الْعَدُّ بِخِيَارِ الدَّيْنِ، فَلَوْ وَكَّلَهُ لَطَلَبْتُ بِقُصْرِ الْمَالِ عَنِ التَّعْدِيدِ كَانَ بَاطِلًا لِمَا يَتَّبَعُهُ.

قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِفْرَزٌ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ مَا يَقْضِيهِ.

بَابُ تَحْلِيلِ الدَّيْنِ

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ عَامِلًا لِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفَرِّغُ ذِمَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ؛ فَهُوَ عَامِلٌ لِرَبِّ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُسْقِطُ ذِمَّتَهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَيُصْلِحُ وَكَيْلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِرَبِّ الْمَالِ، إِنْ كَانَ لَا يَصْلُحُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ ٢١ ٥٧ وَبِهِدْ، فَإِنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِخِيَارِ الْمَرْأَةِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَخَيَّرْهُمَا تَحْدِثُ نَفْسُهَا عَامَّةً لِنَفْسِهَا مِنْ وَجْهِ وَلِزَوْجِهَا مِنْ وَجْهِ «وَالدَّقِي يُعْنَمُ فِي «الشُّرُوحِ الْعَامِعِ الْكَبِيرِ».

قَوْلُهُ (لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا)، أَيُّ: قَبْلَ تَرَاءَةِ الْوَكَيْلِ وَبَعْدَهَا.

قَوْلُهُ (فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ)، أَيُّ: رُكْنُ الْوَكَايَةِ، وَهُوَ الْعَمَلُ لِلغَيْرِ.

قَوْلُهُ (فَيَنْعَدِمُ بِانْعِدَامِ لَارِمَتِهِ)، أَيُّ: سَعْدِ التَّوَكُّلِ، بِمَعْنَى: لَا يَصْحُحُ بِانْعِدَامِ لَارِمَةِ التَّوَكُّلِ، وَهِيَ قَبُولُ (٢١ ٥٧) قَوْلِ الْوَكَيْلِ، لِأَنَّ الْمَلُومَ بِتَقْيِي سَائِمَاءِ الْأَلَامِ قَوْلُهُ (صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ)، أَيُّ: صَحِرَ امْتَوَلَى قَدْرَ قِيَمَةِ الْعَدِّ، سَوَاءً كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا.

قَوْلُهُ (فَلَوْ وَكَّلَهُ)، الصَّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى امْتَوَى.

قَوْلُهُ (بِمَا يَتَّبَعُهُ)، وَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ مُبَرَّرٌ بِنَفْسِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ)، أَيُّ: قَالَ الْمُذْوَوِّبِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ

به اذن حضر العائث صدقه ، ولا دفع إليه المديون مدني ثاب ، ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده^(١) .

والأمر بتسليم الدين إلى الوكيل مدهنا ، وفي الشافعي لا يُخبر عن
 « ٥٥٠ » التسليم^(٢) ، كذا في الشرح الأقطع^(٣) .

وإذا ادعى أنه وصي الميت فالصحيح أنه لا يُخبر بالتسليم إليه ، وحكي
 لحذف صدقه ؛ لأنه يلزم إسقاط ولاية القاضي^(٤) التي تستبث بالموت

وخة قولنا ، أن المدينون أمر للوكيل بحق ، وهو استيفاء النص ، وليس به
 إبطاء حق العائث ، بل [هو] ^(٥) إقرار على نفسه من حالص ماله ، فيصدق ويخبر
 عن التسليم إذا أتى ، كما لو أقر أنه يدني [ثم أتى أن يدفع]^(٦) ، وكما إذا صدقه
 في دعواه أنه وارث الميت لا وارث له غيره

فإن قلت يرد على هذا الوكيل بنقص الوديعة ، فإن المودع إذا صدقه ثم
 أتى أن يدفع إليه ، لا يُخبر عن التسليم إليه

قلت إنما لم يُخبر المودع عن التسليم لأنه أقر بثبوت الحق في النص في
 ملك الغير ، لأن الوديعة منك الغير ، فلا يصح إقراره في ملك الغير ، فلاخل هذا
 لم يُخبره القاضي عن التسليم ، بخلاف الدين ، فإن إقراره بحق انقضاء وقع في

(١) بظر المحصر القُدوري [ص ١١٦]

(٢) بظر الشهاب في حق الإمام الشافعي لسموي [٢٣٠] والشهاب في حق الإمام الشافعي
 للشيرازي [١٧٦/٢] .

(٣) بظر الشرح محصر القُدوري للأقطع [٣٦٨]

(٤) في أم ، وأم ، وانح : ولاية الوصي .

(٥) ما بين الموقوفين زيادة من أم ، وأم ، وانح ، وانح ، وانح ، وانح .

(٦) ما بين الموقوفين زيادة من أم ، وأم ، وانح ، وانح ، وانح ، وانح .

قوله العائنه

بمثل ماله لا في سبب الغير ؛ لأن الدَّيُونَ تَنْقُضُ بِأَمْثَلِهَا لَا بِأَخْيَرِهَا

وكان إقراره صحيحاً ، فأَجْبَرَ على الدَّفع ، وليس كذلك إذا كذبه في الوكالة ؛ فإنه لا يُجْبَر على التَّسليم ؛ لأنه لم يثبت الوكالة أصلاً ، لا في حق العائنه ، ولا في حق المذنبين ، وفي التَّصديق ثبت الزكوة في حق المذنبين ، وإن لم تثبت في حق رب المال ١٢ ٥٣ دأ ، فأَجْبَرَ على الدَّفع ، كما إذا أقر أن صاحب الدَّين مات وهذا له ؛ ثم يثبت أن في حق صاحب الدَّين ، ومع هذا يُؤْمَرُ بالدَّفع إليه ؛ لأنَّ لِسَبِّ ثَبَتَ في حق المُقَرَّر .

قال (١) «بأنَّ حضر العائنه مَصْدَقَهُ ، وإلا دَفَعَ العَرِيْمُ لَدَيْنَ ثَانِيَا ، وذلك لأنَّ لغائنه لَمَّا لَمْ يُصَدِّقْهُ في دَعْوَى بَرَاءَةِ دَمِيَّةٍ عَنِ الْحَقِّ ؛ لَمْ يَصَحَّ الْأَدَاءُ ، فَأُمِرَ بِالدَّفع ثَانِيَا إِلَى الْمُوَكَّلِ» (٢) .

قال في «شرح أدب القاضي» - في باب ١٠ ٥٤ دأ ، ثَبَتَ لَوَكَّالَةً - . إِنْ كَانَ لِلْعَرِيْمِ أَنْ يُخْلَقَ بِاللَّهِ مَا قَضَى فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْعُلَانِي هَذَا أَمَالٌ بِأَمْرِكَ وَوَكَّالَتُكَ ؛ لِأَنَّ الْعَرِيْمَ يَدَّعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَبَهُ لَوَرَّثَهُ ، فَإِذَا أُنْكَرَ يُسْتَحْلَفُ ، فَإِنْ حَفِصَ كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْعَرِيْمِ ، وَالْعَرِيْمُ يَرْجِعُ عَلَى الْوَكِيلِ ، مِمَّا حُدَّ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَخَذَهُ لِلْغَيْرِ ، وَدَلِيلُ الْغَيْرِ قَدْ أَحَدَ حَقَّهُ ثَانِيَا ، فَوُحِشَ لِلْعَرِيْمِ رَدُّ مَا قَبِضَهُ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ - وَهُوَ بَرَاءَةُ دَمِيَّةٍ - لَمْ يَخْصُلْ بِالدَّفع أَوَّلًا

وإن ضاع المال في يده ليس للعريم أن يرجع على الوكيل ؛ لأنه لَمَّا صَدَّقَهُ في الوكالةِ اعْتَقَدَ ١٢ ٥٣ دأ أَنَّهُ أَمِينٌ فِي الْقَبْضِ ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ يُطْلِمُهُ فِيمَا يُطْلِمُهُ ثَبَتَ ، فَلَمَّا كَانَ أَمِينًا كَانَ مُحَقِّقًا فِي الْقَبْضِ ، لَمْ يَلَمَّا أَحَدَ الْعَرِيْمِ مِنَ الْوَكِيلِ ؛ كَانَ

(١) يعني: الخصام.

(٢) سطر «أدب القاضي» مع شرح المصدر شهيداً للحساب [٤١٢ ٢ - ٤١٣]

عن عبد الله بن

بِكَ ظُلْمًا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْلِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ مَطْبُورًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَالْمَظْلُومُ لَا يَظْلِمُ)، وَإِنْ تَكَلَّلَ الطَّالِبُ عَنِ النَّسَبِ كَانَ ذَلِكَ بِمَسْرُورِ الْإِقْرَارِ، فَلَا يَكُونُ لَهُ سَعْدٌ ذَلِكَ سَبِيلٌ لَا عَيْنَ الْمَضْطُوبِ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ عِوَاهُ.

ثُمَّ لَغَائِبُ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْ لَوَكِيلٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلِبَ [٣١٢/١] يُوَكَّلُ، وَفَإِنْ مَضَى أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنْ شَاءَ صَمَّى الْوَكِيلَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ^(١) «وَهَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي دَمَتِهِ لِعَرِيمٍ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ بِالْدَّفْعِ، فَكَانَ لَهُ تَسَاخُ الدَّمَةِ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ فَإِذَا تَبَيَّنَ مَالُ الدَّائِعِ، فَلَا سَبِيلَ بِصَاحِبِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْوَكِيلَ قَدْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ قَبَضَ مَالَ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَأَنَّهُ اتَّخَذَهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا سُمِّيَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْأَمْنَةِ؛ بَقِيَ قَبْضُهُ لِدَالِ عِيَرِهِ بِعِيَرِ أَمْرِهِ، فَتَضَمَّرَ. قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَذَّبَهُ فِي هَذَا لِإِقْرَارِ سَقَطَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»: «وَإِنْ أَقْرَأَ الْعَرِيمُ بِالدَّيْنِ وَحَدَّ لَوَكَاةً، وَطَلَبَ الْوَكِيلُ بِمِثْلِهِ عَلَى الْعَلَمِ؛ لَمْ يُحْتَفَ عَلَيْهِ عَنِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ [١٥٤/١] أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تُحْتَفَ بِاللَّهِ مَا بَعْلَمَ أَنَّ الطَّالِبَ وَكَتَبَهُ بِقَبْضِ دَلِيلٍ مِنْهُ»^(٢) وَذَكَرَ فِي «اشرح أدب القاضي» قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ أَبِي يُونُسَ.

وَجَهْ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْوَكِيلَ يَدْعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَأَ بِهِ لَوَكَاةً، فَإِذَا جَحَدَ يُسْتَحْلَفُ؛

(١) ينظر «المهذب» في هذه الآراء الشافعية، بلعوى [٢٣٠/٤]، و«المهذب» في هذه الآراء الشافعية للشيرازي [١٢٦/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» لابن أبي شامة [٣٦٨/١].

(٣) ينظر «أدب القاضي» مع شرح «المصدر» للشهيد، لمصنف [٤١٤/٣].

بسم الله الرحمن الرحيم

ليقدم كونه مقام إقرار.

ووجه قول أبي حنيفة، أن لغيره أن يثبت على خصوصية متوجهة،
والخصوصية لم تصح؛ لأنه لم يكن حصصاً إذا ثبت كونه (١٠٠) وكلاً، ولم
يثبت، واليمين لا تثبت على الإنسان من غير حضم.

قال شمس الأنفة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» «وهذه المسألة هي
الحقيقة تسمى على أن الشكوك تدل أو إقراراً؟»

فعلهما، إقرار، فكل ما يعمل فيه الإقرار يعمل فيه الشكوك، ولو أقر
المطلوب بأن هذا الرجل وكيل أطاب، وأنه يصح منه، ويخبر على الدفع،
وكذلك يخلف ليكمل، فيخبر على الدفع إليه.

وعند أبي حنيفة، الشكوك تدل، وما لا يعمل فيه الإدل؛ لا يعمل فيه شكوك،
ويدل المطلوب الوكالة بهذا المعنى لا يصح، وإذا لم يصح فيه البطل لا فائدة
في الشكوك الذي هو يدل، فلا يخلف.

قال: (إلا أن يكون ضمنه عند الدفع)، هذا من قول: (فإن ٢) «...»
كان صاع في يده لم يرحع عليه)، أي: إذا صاع لمان في يد الوكيل لا يرحع
المطلوب عليه إذا أحده أطاب منه ثابياً، إلا إذا جعل المطلوب لوكيل صاعاً
عند الدفع إليه وقال: ضمني لي ما دفعته إليك، حتى إذا أحده مني لطاب ثابياً،
حد ما دفعته إليك منك، فحصد يرحع على الوكيل وإن كان صدقه على الوكالة.
وذلك لأن المأخوذ ثاب مضمون على رب الدين في زعم المدينين والوكيل؛ لأن
آخر الدين يكون قصاء عن الأول، فكأن التصير كماله مضاهة إلى حال قبلي

أي: عند المطلوب الوكالة من جهة الموكلي العائلي لا يصح - كما جاء في حاشية النجاشي، ١٠١ -

خالص ماله فإن حَضَرَ الْعَائِبُ قَصْدَهُ وَلَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْعَرِيمُ ثَمَنًا لِأَنَّهُ لَمْ

يُغَايِرَ الْبَيْتَ

رَبُّ الدَّيْنِ ثَمَنًا، فَضَحَّتِ الْكُفَاةُ، كَمَا إِذَا كَسَّ مَدَدٌ عَلَى فَلَانٍ - أَيٍّ - مِمَّا
بُحْتُ عَلَيْهِ - فَرَنَهَا كَفَالَةً مَصَافَةً إِلَى رَحْوِيٍّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَكَدَّ هَدَاهُ مِنْهُمْ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْبِجَابِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَافِي: «مُحَاكِمُ لِشَهِيدٍ
- فِي بَابِ الْوَكَاةِ فِي الدَّيْنِ - لَا يَنْضَاعُ الدَّالُّ بِمَدَدٍ رَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ الْعَرِيمُ؛ لِأَنَّهُ
بُحْتُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَكَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَدَّهُ، أَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَدِّهِ، أَوْ صَدَّقَهُ
وَصَدَّقَهُ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَإِذَا أَحْلَفَ ذَلِكَ الظَّنُّ؛ طَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
رَاحِبًا بِقَضِيَّتِهِ، وَإِنْ صَدَّقَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ لَمْ يَزَجَعْ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَرْتَعِمُ أَنَّ
نَصَّهُ وَتَعَّ بِحَقٍّ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ». إِلَى هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْبِجَابِيِّ.
- هَذَا قَوْلُهُ. (قَصْدَةُ الْعَرِيمِ)، أَيِ الْمَذْنُونِ.

قَوْلُهُ. (يَسْتَلِيمُ الْمَالُ) ^(١)، أَيِ الدَّيْنِ، وَفِي أَكْثَرِ [١٠١/٣] السَّيِّعِ قَالَ: «يَسْتَلِيمُ
الدَّيْنُ» ^(٢).

قَوْلُهُ (مَخَالِصُ مَالِهِ)، أَيِ: مَالِ الْمَذْنُونِ

(١) هَذَا لَفْظُ الْمَطْرُوعِ مِنْ «الْهِدَايَةِ» لِمُعَرَّسَانِي [١٥٠/٣]، وَكَدَامِي سَجَّةَ الْقِسْطِ مَطْرُوعٍ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/ق. ٦٩/ب]، مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ وَلِيِّ لَدِينِ أَمْدِي - تَرْكَا -، وَفِي سَجَّةِ الْأَرَزْدَانِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/ق. ٧٠/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا -، فِي سَجَّةِ نَاشُومِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[ق. ١٣٠] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا -، وَفِي سَجَّةِ لَشَهْرَكَندِيِّ (الْمَعْرُوءَةِ عَلَى
أَكْمَلِ الدِّينِ الدَّبَرْتِيِّ) مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق. ١٩٨] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا - وَفِي
سَجَّةِ الْعَاسِمِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» أَيْ ١٩٧/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ كَوْبَرِيَّيِي نَاصِلِ أَحْمَدَ بَشَا - تَرْكَا -.
وَفِي سَجَّةِ بَصْرِ اللَّهِ الْحَمِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/ق. ٦٦/أ] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ بَرْمُودِ - أَمْرِيكَ
(رَقْمُ الْحِطِّ: ٣٥٩٤)

(٢) وَهَذَا هُوَ الْمَتْنُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي يَحْتَضِرُ الْمَوْلَفُ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/ق. ٦٦/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ
اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا - وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّهْرَكَندِيُّ فِي حَاشِيَةِ سَجَّةِ

يَشْتِ الْاِسْتِمْءُ حَيْثُ اَنْكَرَ لَوْكَالَهُ ، وَانْقَوْلُ هِيَ ذَلِكَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ فَيَقْسُدُ
الْاَدَاءُ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ ، اِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ لِأَنَّ غَرَضَهُ مِنَ الدَّفْعِ بَرَاءَةً
ذِمَّتِهِ وَلَمْ يَخْصُصْ يَدَهُ اَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ .

وَإِنْ كَانَ ضَاعَ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَصْذِيقُهُ اعْتَرَفَ أَنَّهُ مُجَوِّدٌ فِي
الْقَبْضِ وَهُوَ مَضْلُومٌ فِي هَذَا الْأَحَدِ ، وَالْمَطْرُومُ لَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ .

قَالَ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَمِيمَةً عِنْدَ الدَّفْعِ) لِأَنَّ الْمَأْخُودَ ثَابِتًا مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي
رُغْمِهِمَا ، وَهِيَ كَقَدْلَةٍ أُضِيفَتْ إِلَى حَالَةِ الْقَبْضِ فَتَصِحُّ بِمَنْزِلَةِ الْكَفَالَةِ بِهَا (١٦١) وَإِذَا
ذَابَ بِهِ عَلَى فُلَانٍ

وَلَوْ كَرَّ الْغَرِيمُ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لَوْكَالَةٍ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ . . .

﴿ حَالَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ (اَنْكَرَ لَوْكَالَةً) ، أَيِ: اَنْكَرَ لِمَوْكَلٍ
قَوْلُهُ (وَالْقَوْلُ هِيَ ذَلِكَ) ، أَيِ: فِي بَيْكَةِ لَوْكَالَةٍ .
قَوْلُهُ (مَعَ يَمِينِهِ) ، أَيِ: قَوْلُ لَمَنْبٍ ، وَهُوَ مُتَكِرُّ الرُّكْدَةِ .
قَوْلُهُ (وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ) ، أَيِ: يَرْجِعُ الْمَذْنُونُ بِمَا أَذَى إِلَى الْوَكِيلِ
عَنِ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (بَلَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ) ، أَيِ: قَلَمَذِيوِي أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (مَضْمُونٌ عَلَيْهِ) ، أَيِ: عَنِ رَبِّ الدَّيْنِ .

قَوْلُهُ: (فِي رُغْمِهِمَا) ، أَيِ: فِي رُغْمِ الْمَذْنُونِ وَالْوَكِيلِ

قَوْلُهُ: (إِلَى حَالِهِ الْمَضْمُونِ) ، أَيِ: قَبْضِ رَبِّ الدَّيْنِ بِيَدِهِ .

قَوْلُهُ (وَبِوَكَالَةٍ لِعَرِيمٍ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لَوْكَالَةٍ) ، هَذَا إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ ، وَبِهِ
يَكْذِبُهُ يُصَدِّقُ ، لِأَنَّ صُورَةَ الْكُذِبِ نَحْيٌ بَعْدَ هَذَا عَنِ قَوْلِهِ ، (وَكَيْدًا إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ

على ادعائه ، فإن زجّع صاحب المال على العريم رجع العريم على الوكيل .
 لأنه لم يصدّقه على الوكالة ، وإنما دفع إليه على رجاء الإحارة ، فإذا انقطع
 رجاءه رجع عليه ، وكذا إذا دفعه إليه على تكذيبه إياه في الوكالة وبعد طهر
 قضا ، وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات

على تكذيبه إياه في الوكالة

قوله: (على ادعائه) ، أي على دعوى وكيل

قوله (١٢) (وهذا أظهر) ، أي رجوع عريم على وكيل في صورة الدفع
 مع الكذب أظهر من رجوعه عليه في الصورة الأولى ، وهذا إذا دفعه مع تصديق
 وتصميم ، وإذا دفعه من غير تصديق ولا تصميم ، لأنه لم يثبت رجوع فيهما مع
 عدم الكذب ، فمع شكيب أولى ، لأن الوكيل في حق المدين كالعاصم

قوله: (لما قضا) ، إشارة إلى قوله (دفع إليه على رجاء الإحارة) ، فإذا انقطع
 رجاءه رجع عليه

قوله (وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات) ،
 ذكر هذا تعريفاً على ماله بقدرتي ، وأراد بها الوخوة الأربعة المذكورة

وهي الدفوع مع التصديق بلا تصميم ، والدفع مع تصديق والتصميم ،
 والدفع بلا تصديق ولا تكذب ، والدفع مع التكذب

قال الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي» «أورد ادعى لرجل أن فلان دونه
 بمس قتيه على هذا ، فلم يقر العريم به ، ودفع المال منه على الإنكار ، ثم أراد أن
 يسرده منه ، ثم بكر له دنت ، لأنه دفعه على وجه القصد»

قال شيخ الإسلام علاة الذب الأنسجاني في ١١٠٠ . «شرح»

لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا فصار كما إذا دفعه إلى
فصولي على رحاء الإجارة لم يمتك الاسترداد، لا احتمال الإجارة، ولأن من
باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه

غاية الباب

أشار إلى المعنى، وهو أن الدفع وقع على حتم أن يصير قضاء، فما لم يطل
هذا الاحتمال لا يطل.

ولهذا قضا: أنه لو دفع الدين الذي عليه من إيمان على رحاء أن يحجز
المالك؛ لم يكن له أن يشترطه، لا أن يحجز المالك؛ لأن الدفع متى كان معرضا،
لا ينقص مع إيمان خصوب العرض.

قوله: (لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا)

بيان كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا كان الوكيل عدلا ظاهر الغدنة، ويكون
صادقا في قوله: إني وكيل فلا يكون ما أحده حقا للعائب بالنظر إلى الظاهر
وبيان كونه حقا للعائب محتملا فيما إذا كان الوكيل دسقا أو مستورا؛ لأن
قوله يحتمل الصدق.

أو نقول: كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا وجد التصديق من رب المال بعد
الدفع إلى الوكيل، والتصديق هو الظاهر؛ لأن المني لا يكذب المني ظاهرا
وكونه حقا له محتملا فيما إذا وجد التكذب من رب المال؛ لأنه يحتمل
أن الوكيل صادق في قوله، وما أحده حق للعائب.

قوله: (ولأن من باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه)، وذلك لأنه لا يجوز أن يسعى الإنسان في مقص ما ثم من
جهته؛ لأنه عيب، وهو حرام، ولهذا لم تكن الشفعة لو قيل المشتري حتى لا يلزم

ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه، لأنه إقرار بيمال الغير، بخلاف الدين.

منه السيد

١٠٠٠ | نقص ما تم من جهته

قوله: (ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وذلك لأن إقراره وقع في مال الغير، وهو لا تمثل ذلك، بخلاف ما إذا صدق الوكيل بنقص الدين حيث يؤمر بالسليم، لأنه إقرار في حالص ماله، وقد مرّ لبيان.

قال القُدوري في كتاب «التفريع» «وروي الحسن عن أبي يوسف: أنه يُخبر على الدفع».

ثم إذا أخذ الوكيل بوديعة، فجاء العائث بصدقة في الوكالة، برثا جميعاً، وإن أنكر الوكالة فقال: ما وكلتك، وحلف على ذلك، كان له أن يُصمّن المودع، وإذا صمّه، فإن كسب العيّن قائمة في يد الوكيل [١٠١٠]، رجع به المودع على الوكيل، فإن كسب صاعث في يده، فهل للمودع أن يزجّع عنه؟ وهو على وجوه: أحدها: أن يدفعها إليه المودع مع التصديق بلا تضمين، فلا رجوع فيه، لأن في رعيه أن الوكيل مجوّ في الأخذ، ولكن الموكّل ظلم بالأخذ ثانياً بالتضمين، والمرء مؤاخذ برعيه.

والثاني أن يدفع بالتصديق [١٠١١]، بشرط اضمّان احتياطاً من تكديب اعائث، فله الرجوع، لأن ذلك ضمان مُعلّق بشرط، وهو جائز عدياً، فإذا صمّه العائث، رجع على الوكيل لأجل صمائه.

والثالث أن يدفع مع التكديب، فإذا صمّه العائث، كان له الرجوع على

ولو ادعى به مات أبوه وترك الوديعة ميراثاً له، ولا وراث له غيره.
وصدقة المودع، ميراث يدفع إليه، لأنه لا ينشئ ماله بعد موته، فقد اتفق على
أنه مال الوارث.

ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

في هذه المسألة

الوكيل، لأن في رعيه أنه أحسنه بعير حتى

والرابع أن يدفع بلا تصديق ولا تكذيب، وقد صممه العائث كان له الرجوع
أيضاً، لأن المدفع كان على رجاء الإحارة من لعائث، وقد انقطع الرجاء، رجع على
الوكيل.

قوله (ولو ادعى أنه مات أبوه وترك الوديعة ميراثاً له، ولا وراث له غيره،
وصدقة المودع، أمر بالدفع إليه)، ذكره تفرعاً على مسألة القُدوري، وذلك لأن
تصديقه لم يقع في ملك الغير، لأن المودع لم يبق أهلاً للملك، لأن الموت يذهب
أهلية بعثت، وقد اتفق على أن المال مال الوارث، فلا حرم يؤمّر المودع حراً
بسلام المال إلى الوارث.

وقوله (لا ينشئ ماله) بالنصب على أنه حال، كما في قوله، «كلّمته قد بقي
في»، أي مشتمهاً، بقي لا يبقى مال الوديعة مال أبيه بعد موت أبيه.
قوله (ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

() يخرج أصحابون بعد ١٥٥٥ في المسألة بعدكم على أن أحد من التفرع، بها

أ- أنه حال، والصبر كمنه ما بهين ومن كمنه فبها رعد التفرع من سببه ولا كثير

ب- أنه معذور به لبعال المحذوف، والصبر حاشاً فله إلى في، وهو قوله الكوفي-

ج- أنه معذور على من حلف الحر، ولقد ير من قد إلى في بغير «الكتاب» سببه

[٣٩٦] ١- ثبت في علل ١- ولا يراى «بمكة» [٢٨٧] ١- المدارس لحيوه

لشوقي هب [ص/١٠٤].

يؤمّر بالدفع إليه ؛ لأنه ما دام حياً كان إقراراً بمنك بغيره ، لأنه من أهله فلا
مصدقان في دعوى التبعية عليه .

فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد استوفاه ،
وبه يدفع المال ؛ لأن الوكالة قد ثبتت والاستدعاء لم يثبت بمحرّد دعواه فلا
يؤخّر الحق .

في عية سير

به يؤمّر بالدفع إليه) ، وذكر هذه المسألة أيضاً تعريفاً على مسألة القدوري ، ولهذا
ثم يذكرها في «البداية» ، وذلك لأن تصديق المودع المشتري في دعوى الشراء
إقراراً منه بانتقال الملك من العير إلى العير ، ولا يصح الإقرار بمنك العير ؛ لأن
صاحب المال ما دام حياً ، كان أهلاً للملك ، فلا يصدق المودع والمشتري في
دعوى التبعية على رب المال ، بخلاف المسألة الأولى ، فإنه لما صدّقه في دعوى
الإثبات ، لم يقع ١٠٠٠ إقراره في ذلك بغيره ، لأن سميت ليس بأهل للملك .

قوله : (فلا يصدقان) ، أي . مدعي شراء المودع المصدق (عليه) ، أي :
على المودع .

قوله : (فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد
ستوفاه ، فإنه يدفع المال) ، وهذه من مسائل «الجامع الصغير» في البيوع

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام : في الرجل يكون له
عمر لرجل المال ، فيؤكل وكيلًا بذلك المال ، وأهم ٣١٧ [الوكيل البيعة عليه ،
وقال الذي عنه لمال قد استوفاه صاحبه ١٠٠٠ د. ، فإنه يقال له . دفع المال من
الوكيل ، ثم أتبع ربه المال فاستخلفه ١٠] إلى هنا لفظ محمد في أصل الجامع
الصغير ، وذلك لأن الوكيل أثبت حق لنفسه ، والغريم بدعوى الإبقاء يريد إبطال

فإن وبتعرب المال فيستحقه رغبة لحامه ، ولا يستحق الوكيل ؛ لأنه ثابت

قال وإن وكنت عيب في جارية ، ودعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

باب الممانعة

حق الوكيل ، فلا يصدق على ذلك إلا بحجة ، ولم تؤخذ ، وقد أمكن الجمع بين
المشتري حق الوكيل ، وحق العريم ، يؤمر بالأداء بلا تأخير ، إلى تخليف رب
الدين ، لعيبا لحق في الحال ، ثم يتبع العريم رب الدين فيستحقه ، فإن حلف
مضى لأداء ، وإن مكل ، يتبع انقاصه ، فيسترد ما قبضه ، فإن طلب العريم يمين
الوكيل بأن المؤكل لم يستوف ، لا يستحق

قال القدوري في كتاب «التفريب» «لو قال زور أحلفه على عنقه ، وإن أرى
أن يخيف خراج من الوكالة» .

ولما أن الوكيل قام مقام المؤكل في الحضونة ، ومن دم مدم غيره لا
يُستخلف فيما يدعى قبله من الإشتياء كنوصية ، ولأن العريم يدعى [١٢١] ٥٥٨
الإبقاء على المؤكل ، واليمين عليه ، فلم تصح اليمين به .

وجه قول زور ، أن ليه لما حار أن تُسمع على الوكيل بما فيه من سقاط
حقه في الحضونة ، جاز أن يستخلف ليكمل ، فيثبت هذا معنى ، وكما لو زور
سقطت حصومته .

قوله (وبتبع رب المال) ، أي ، يتبع المدينون رب الدين

قوله (لحامه) ، أي ، لحام العريم ، وهو المدينون .

قوله (ولا يستحق الوكيل) ، لأنه ثابت ؛ لأن اليمين لا تخبري في الأيمان

قوله (وإن وكنت عيب في جارية) فادعى البائع رصا المشتري ، لم يرد عنه

حتى يخلف المشتري بحلاب مسألة الدين؛

حتى يخلف المشتري)، وهذه من مسائل السوع في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه ١٠٥١٠ | ١٠٥١١ | وفي
المشتري حارية، قطع بعيب، فوكل وكيلًا فعاد، وقد باع، قد رخصي المشتري
قال: هذا لا أرده حتى يخضر المشتري فيخلف». ١٠٥١٢ | ١٠٥١٣ | وإن ما لفظ «أصل الجامع
الصغير»

والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة الأولى - حيث يُدفع المال إلى الوكيل
بلا تأخير، إلى حضور رب الدين وخيفه ١٠٥١٤ | ١٠٥١٥ | وفي هذه المسألة لا يرّد المبيع
على الناع، بل يؤخر الأمر إلى أن يخضر المشتري، فيخلف أنه ما رخصي بالبيع -
أن التدارك في مسألة الدين ممكن إذا ظهر خطأ القاضي وصدق الغريم، بأن يتكفل
رب الدين عن التمسك باسترداد ما قص القاض منه

وفي مسألة الرد بالعيب إذا رُدّ بالعيب لا يمكن التدارك بعد ذلك إذا ظهر
خطأ القاضي وصدق الناع؛ لأن قضاء القاضي في الشوخر بالشهادة الباطلة ينقذ
ظاهرًا وباطنًا عند أبي حنيفة، فكان القضاء بالصح باطلاً لا رماً، فإذا سقط البيع
ظاهرًا وباطنًا، لا يمكن إعادته بعد ذلك، فلا أخ هذا يؤخر الرد إلى أن يخضر
المشتري فيخلف.

حتى قالوا في «شروح الجامع الصغير»: «لما كان قضاء القاضي بالشهادة
الباطلة لا ينقذ عند محمد باطلاً، يرّد على الناع بالعيب بلا تأخير، كما في مسألة
الدين، فكانت المسألة سواء ١٠٥١٦ | ١٠٥١٧ |؛ لإمكان التدارك فيهما».

وأما عند أبي يوسف: لو كان المشتري حاصرًا، فأراد أن يرّد بالعيب؛

لأن الدار كمنهجن فماتك باسمه داد، فبعضه انه دس إذا مهر الحضا عند محوله،
وفي الثانية عثر فمكوي لأن مصدء بالصبح ماص على الصخرة ورنه احملاً

﴿ كلمة البدار ﴾

يشتغل المشرى بالله ما رضى بهذا لعب نظراً للبايع، مما انه ادعى للبايع ريب،
أو لم يدع^(١)

وإذا كان المشتري عائداً بعد البيع عن استحلافه لا ترد حين مختصر
المشتري، ويخلف طراً للبايع أيضاً، وصيانة بمصء عن التللا إذا ظهر خطأ
انقاضي [٣٠٨٢] بكون المشتري عن الحلف، وهذا هو الأصح من قول أبي
يوسف.

وهو المراد من قول^(٢) صاحب الهداية: (وقبل الأصح جند أبي يوسف:
أن يؤخر في المضلير)، أي: في مسألة الدس، ومسألة اشتراء نظراً للفرس والبايع
وقبل بحتمل أن يرد المبيع بالعيب عند أبي يوسف بلا تأخير كما قال
محمد، لإمكان التدارك.

قوله: (تمكن فمالك)، أي: في مسألة الدس.

قوله: (عند نكوله)، أي: نكول رت الدس عن اسمين على أنه لم يستوف
[٥٣/٦] الدنق.

قوله: [١٠١٢] قوله، (وفي الثانية)، أي في المسألة الثانية، وهي مسألة الرد
بالعيب.

قوله: (لأن القضاء بالصبح ماص على الصخرة وإن ظهر الحضا)، لأن قضاء
انقاضي في العقود والصوح بالشهادة الباطلة ينفذ صاهراً وباتناً عند أبي حنيفة.

(١) يظهر الهدائع المصانغ [٢٦/٦]

(٢) وقع بالأصل المودة، ولعبت من مره [٢١] وفتح، وفتح [١٠] وفتح.

عند أبي خيفة كما هو مدعاه ، ولا يستخلف المشتري عنه بعد ذلك ؛ لأنه لا
يمد ، فاما بعدهم فأنوا بحث أن يتحد الحواث على هذا في الفضلين ولا
يؤخر ، لأن اشتراك ممكن عندهما لظلال النفس . وميل الأصح عند أبي
يوسف رحمه الله أن يؤخر في الفضلين ؛ لأنه يفسر النظر حتى يحذف المشتري
توكن حاصراً من غير دعوى النافع فينتظر ينتظر

قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله ، فأنفق
عليهم عشرة من عنده ؛ فالعشرة بالعشرة ؛ لأن الوكيل بالإتفاق وكيل بالشراء ؛

باب بولانه و محصومه والمعنى ٢٥

والمراد من نقاده طاهراً : أن يثبت فيما يسا .

ومن نقاده باطلاً أن يثبت فيما بينه وبين الله تعالى ، وقد مر بيان ذلك قبل
باب التحكيم من كتاب أدب القاضي .

قوله : (لأنه يفسر النظر حتى يستخلف المشتري) ، أي لأن أبا يوسف يفسر
النظر لنانع

بمعنى أنه يستخلف لمشتري نظراً للنافع ، ادعى النافع رصا المشتري أم لا ،
فإذا كان المشتري عات ، ينتظر هو إلى أن يختصر فيخلف للنظر للنافع أيضاً ، فعلى
هذا ينتظر عنه في الدفن أيضاً نظراً للمريم ، وهذا معنى قوله (فيستظر للنظر)
وقوله (حتى يستخلف) بارفع ؛ لأن «حتى» للحال

قوله : (قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله . فأنفق عنهم
عشرة من عنده ؛ فالعشرة بالعشرة) ١٠١ ، ١٠٢ ، أي قال في «الحامع الصغير»^(١) .
ومعنى قوله . (فالعشرة بالعشرة) ، أي تكون عشرة لتي حنسها عنه له

(١) ينظر «الحامع الصغير» مع شرحه «الجامع الكبير» [ص ٤٠٧]

بُرِّجِعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا طَفَّرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْأَمْرِكِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُوَكَّلِ حَقُّ الرُّخُوعِ ، وَحَقُّ الْأَخْذِ إِذَا (١١٠١) طَفَّرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ ، وَقَدْ طَفَّرَ بِدَيْتٍ ، كَانَتْ تِلْكَ الْعَشْرَةُ الْمَحْصُوفَةُ عِنْدَهُ لَهُ بِالْعَشْرَةِ الَّتِي أَبْتَفَقَ

وَلَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ فَضَى دَيْتًا كَانَ مُطَالًا بِهِ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْصِمُ فِي وَفْتٍ لَا تَكُونُ لِدْرَاهِمٍ بِخَصْرَتِهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَدْفَعَ مِنْ مَالٍ بَقِيَهُ ، فَكَانَ مِنْ طَرِيقِ (١١٠٢) دَلَالَةٍ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ بِأَنْ يُنْفِقَ مِنْ مَالٍ بَقِيَهُ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لَهُ حَقُّ الرُّخُوعِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَنَهَى بِكَ أَنْ تَطْلُوعًا فِيمَا فَعَلَ ، كَالْوَصِيِّ إِذَا فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ مِنْ مَالٍ بَقِيَهُ ، أَوْ الْوَارِثِ فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ بِعَبْرِ إِدْبِ الْوَرِثَةِ مِنْ مَالٍ بَقِيَهُ ، لَا يَكُونُ مُتَطْلُوعًا ، فَكَذَلِكَ هُنَا (١).

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مِنْ الْمَشَائِخِ مَنْ قَالَ مَسْأَلَةَ كِتَابِ الْوَكَالَةِ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، وَلَيْسَ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ مَعْنَى الشَّرَاءِ ، فَوُرِدَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْوَكَالَةِ».

أَمَّا الْإِنْفَاقُ شِرَاءً فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ وَخَهَا (٢) الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ ، بَلْ صَحَّ ذَلِكَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا ، حَتَّى رَخَعَ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا أَتَّفَقَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» : (وَقِيلَ : الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشِرَاءٍ ، فَأَمَّا الْإِنْفَاقُ بِتَقْصِيرِ الشَّرَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ) ، أَيْ لَا يَدْخُلُ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي الشَّرَاءِ ، نَلْ يَكُونُ حُكْمُهُمَا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ الْمُوَكَّلُ مُتَبَرِّعًا فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ.

(١) ذَكَرَ الْعَلَمَةُ أَبُو الْبَلْثِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ وَالْوَارِثِ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ كَمَا هُوَ فِي

حَاشِيَةِ ١٠٤

(٢) رَفَعَ بِالْأَمْرِ «وَحَهَا» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «وَأَم»، «وَأَمَح»، «وَأَمَح»، «وَأَمَح»

والْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَفَدَّ قَرِيبُهُ فَبُهِدَا كَذِبُ

وَقِيلَ: هَذَا اسْتِحْسَانٌ وَفِي الْقِيَاسِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَيَصِيرُ مُتَرَعًا وَقِيلَ
الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي قَضَاءِ لَيْثٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشِرَاءٍ، فَتَأْتِي الْإِنْعَادُ يَنْقُضُ
لِشْرَاءَ بِلَا تَذْهِلَةٍ.

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

قَوْلُهُ: (وَالْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ) (١٢٠٧)، أَيُّ: الْحُكْمُ فِي لَوْكَيْلٍ بِالشَّرَاءِ
أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا أَدَّى

قَوْلُهُ: (وَبَدَّ قَرِيبُهُ)، أَيُّ فِي بَابِ لَوْكَالِهِ بِالتَّبَعِ وَاشْتِرَاءِ عَمْدٍ قَوِيهِ (وَأِذَا
دَفَعَ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ مِنْ مَالِهِ، رَقَصَ الْمُبِيعُ، فَلَمَّا أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ، لِأَنَّهُ
اُعْتَدَتْ نِيَّتُهُمَا مُبَادَلَةً حَكِيمَةً)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْبِجَانِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ
الشَّهِيدِ: «وَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: ادْفَعْهَا إِلَيَّ فَلَا بِنَقْضٍ
عَنِّي، فَدَفَعَ الْوَكِيلُ غَيْرَهَا (١٠٠٠ دِرْهَمٍ)، وَاحْتَسَبَهَا عِنْدَهُ؛ كَانَ لِقِيَاسٍ أَنْ يَدْفَعَ الْأَلْفَ
الَّتِي احْتَسَبَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَيَكُونُ مُتَطَوُّعًا فِيمَا دَفَعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ، بِالْدَفْعِ مِنْ مَالِ
نَفْسِهِ، فَيَكُونُ مُتَطَوُّعًا، وَقَدْ بَطُلَتْ جِهَةٌ قَضَاءِ الدَّيْنِ؛ فَيَرْدُّهُ الرَّدُّ إِلَى الْمَالِكِ

وَلَكِنِّي اسْتَحْسِنُ أَنْ أُحِيرَهُ، لِأَنَّ الْعَامُوزَ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَامُوزٌ بِشِرَاءِ مَا فِي دِفْعِهِ
الْأَمْرُ بِالدَّهْرِ وَمِثْلِهِمْ وَلَوْ كُنْ بِالشَّرَاءِ إِذَا اشْتَرَى وَتَنَدَّ لَقَمَرٌ مِنْ عَمْدٍ نَفْسِهِ؛ سَلِمَ
اِمْتِنَانُ لَهُ»

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] ^(١).

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

(١) مَا فِي الْمَقْصُودِ مِنْ رِبَاذَاتِ: «وَأَمَّا»، «وَأَتَمَّ»، «وَأَتَمَّ»، «وَأَتَمَّ»، «وَأَتَمَّ».

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة، لأن الوكالة حقه فيه أن

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

آخر العزل عن الوكالة لما آتاه من نصبي منقوتها، فتأملت ذكره آتياً.
[١٦٠ ط ١٦٠] قوله. (قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة)، أي قد
يتدبر في «مختصر».

وذلك لأن الوكالة حق الموكل، وله أن يعزل حقه من شاء، إلا إذا كانت الوكالة
مطلب الحظ، فيجوز له أن يعزله بلا رخص الحظ، شريطة أن يكون حق الغير
قال شيخ الإسلام علي بن محمد علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي»
لتحاكم الشهود «وإذا وكله بالحق، وله أن يعزله متى شاء، لأن الوكيل
نسبة، فإذا عزله، فقد تبين أنه استعصى عنه، فذلك دلت على أنه حصل واحد،
وهو أن يكون الحظ قد أحله حتى جعله وكيلاً في الحق، فلا يكون له أن
تخرجه منها إلا بمقتضى من الحظ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
وصورته أن يقول له يبي أوافق أن تعزل، موكل وكيلاً بن عت أخصه
فخصني بي عليه، فقد تعلق بها حق العت [١٠٠]، فلا تفكر بعزلها، لا تعلمه
إلى هذا لفظ شيخ الإسلام

وقال الإمام محمد بن أحمد الأنسجاني في «شرح لفظي» [١٠٠] «وإذا عت

يُغْلَبُهُ، إِلَّا دَا تَعْلَقُ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ بَأْنْ كَانَ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَطْلَبٌ مِنْ جِهَةِ
الطَّالِبِ لَمْ يَبِهِ مِنْ إِنْطَادِ حَقِّ الْغَيْرِ، وَصَارَ كَالْوَكِيلَةِ الَّتِي تَصْنَعُهَا عَقْدُ الرَّهْنِ
قَالَ فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَالِهِ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ؛ لِأَنَّ
فِي الْعَزْلِ إِضْرَارًا بِهِ مِنْ حَيْثُ يَنْفَادُ وَلَا يَنْتَعِ أَوْ مِنْ حَيْثُ رُجُوعُ الْمُحْتَرَقِ إِلَيْهِ

عَنْهُ لَمَّا كَانَ

أَنْ يَغْرُلَ وَكَيْلَهُ مَتَى شَاءَ، وَيَكُونُ بَعْدَ إِتْيَانِهِ حَارِحًا غَرًّا وَكَيْلَهُ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَنْتَعِ
بِوَكَالَتِهِ حَقُّ الْغَيْرِ ١٢١ ١٢٢ د، هَذَا إِذَا تَعْلَقَ بِوَكَالَتِهِ حَقُّ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَحْدُثُ الْمُوَكَّلُ
غَرْلَهُ بِغَيْرِ رِصٍّ مِمَّنْ لَهُ الْحَقُّ، كَمَا نَوْ رَهْنُ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ وَضَعَهُ
عِنْدَ رَجُلٍ عَذْبٍ، وَحَقَّلَ لِمُرْتَهَنٍ أَوْ الْعَدْلَ مُسْتَطًا عَلَى تَتِيْعِهِ عِنْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، ثُمَّ
عَرَلَ أَيْضًا الْمُسْلَطَ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْحُحُ عَزْلُ الْمُدَّعِي.

وَكَذَلِكَ نَوْ وَكَلَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَعَ الْمُدَّعِي بِالطَّالِبِ الْمُدَّعِي،
ثُمَّ عَرَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَضْرَةِ الْمُدَّعِي؛ فَلَا يَغْرُلُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلَقَ بِهَذِهِ الْوَكَالَةِ حُلُّ
الْغَيْرِ ١٢٣.

وَقَوْلُهُ: (بَطْنٌ مِنْ جِهَةِ الطَّالِبِ)، أَيُّ: بِالطَّالِبِ مِنْ جِهَةِ الْمُدَّعِي.

قَوْلُهُ: (قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَالِهِ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ
حَتَّى يَعْلَمَ). أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» ١٢٤

وَعِنْدَ الشَّامِيِّ يَنْتَعِلُ لَوَكِيلٍ قَتَلَ بُلُوعَ الْحَمْرِ إِلَيْهِ فِي أَقْبَسِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا
يَقْرَأُ بِبَيْعِ الْمُوَكَّلِ وَغَنَابَةِ، وَيَنْتَعِلُ بِغَرْزِهِ نَفْسَهُ. كَذَا فِي «وَجْهِهِ» ١٢٥

(١) فِي «ع» وَغَرْزُ الْوَكِيلِ

(٢) بَطْنٌ أَيْ مَحْضَرُ الطَّالِبِ وَالْمُدَّعِي [ن ٢٦١].

(٣) بَطْنٌ أَيْ مَحْضَرُ الْقُدُّورِيِّ [ص ١١٦].

(٤) بَطْنٌ أَيْ مَحْضَرُ مَعَ تَعْرِيفِ شَرْحِ الْوَجْهِ لِلْعَرَلِيِّ [د ٢٥٣].

يَنْتُزِعُ مِنْ مَالِ الْمُؤَكَّلِ وَيُسَلِّمُ الصَّعْبَ بَضْعَةً يَتَصَرَّرُ بِهِ، وَسَوَى الْوَكِيلِ بِاللِّكَاخِ
عِزَّةً لِمَوْخِهُ الْأَوَّلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا اشْتِرَاطَ الْعِدَّةِ أَوْ الْعِدَّةَ فِي الشَّخْرِ فَلَا يُعِيدُهُ.

﴿ عِلَالَةُ الْمَيَاتِ ﴾

وَحَقُّ قَوْلِهِ أَنَّهُ بِنَصْرَفٍ فِي حَالِصِ حَقِّهِ ، فَلَا يُغْتَرُّ عَنْهُمُ الْوَكِيلُ ، كَمَا فِي لَعْلَلِ

ولما أنه نفى بعد الأمر، فبسط فيه العلم كنهى صاحب الشريعة، لئلا يلزم
التعريف.

والعقبة فيه: أنه يلزم الوكيل الضرر في عزله بلا علمه، لأنه ربما يتصرف بعد ذلك بيعاً وشراءً، فتصرف حقوق العقبة إليه (١، ٢، ٣، ٤) من نقد اشترى من مال الموكل إذا كان وكيلاً بائناً، ومن تسليم البيع إذا كان وكيلاً بالبيع، ثم إذا نفذ أو سلم، يضمن ما تصرف، لأنه فعله بعد القول، وهذا ضرر لا محالة.

فَقُلْنَا لَا يَصُحُّ الْقَوْلُ قُلْ بُلُوعَ الْحَرِّ دَفْعًا لِلصَّوْرِ ، بِحِلَابِ الْعَزْلِ الْحَكْمِيِّ ،
وَلَهُ كَمِ مِنْ شَيْءٍ يَنْتُ صِفًا ، وَلَا يَنْتُ فُضْدًا ، كَتَفِيْسٍ أَحَدِ أَعْدَادِ الْكَفَّارَةِ ، وَلَهُ
لَا يَنْتُ فُضْدًا ، وَيَنْتُ فِي هَيْمَنِ الْمِيَاشِرَةِ .

قوله: (فبضمة)، أي يضمن الوكيل ما تقدم من الثمن، وما سلك من المبيع إذا صَحَّ عزله.

قوله (وبنوي الوكيل بالسكاج وغيره للوجه الأول)، يعني أن الغزل لا يصح قبل علم الوكيل أصلاً، والوكيل بالسكاج وغيره سواء؛ نظرًا إلى الوجه الأول، وهو الإصرار بأنوكيل من حيث إبطال ولاية الوكيل، وكذا غزل الوكيل بالطلاق لا يصح من غير علمه ذكره في باب المشيئة من طلاق. «مختصر الكافي»^(١).

قوله (وقد ذكرنا اشتراط العدة أو العدة في المخير)، أشار به إلى ما ذكره

(١) ينظر: «الكافر» للحاكم الشهيد [٧٥/ق].

﴿ غَيْدَةُ ٱلْبَيْتِ ﴾

فِي فَضْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ مِنْ كِتَابِ «أَدَبِ ٱلْقَاصِي» يَقُولُهُ: (وَلَا يَكُونُ ٱلشَّهِي عَنْ
ٱلْوَكَالَةِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؒ)^(١)

أَعْلَمُ: أَنَّ ٱلْوَكَالَةَ تَكُونُ بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَقْدًا، عَدْلًا كَانَ [١٢: ١٠٦] أَوْ
فَاسِقًا، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، صَيًّا كَانَ أَوْ بَالِغًا، وَكَذَلِكَ ٱلْعَرُّ عِنْدَهُمَا.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَتَّبَعُ ٱلْعَرُّ إِلَّا بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ ٱلْعَدْلِ، أَوْ بِخَيْرِ ٱلْأَتْبَاعِ إِذَا
لَمْ يَكُونُوا عَدْلِينَ، وَعَنِ هَذِهِ ٱلْحَلَالَةِ: إِبْتِغَاءُ ٱلْعَدْلِ ٱلْحَاسِبِ بَعْدَ ٱلْإِحَارِ بِٱلْحَدِثِ،
وَصَبْرُ رَجُلٍ مُحْتَرَمٍ ٱلْقَضَاءِ، وَسَكْرَتُ ٱلشَّفِيعِ وَٱلْكُفْرِ، وَقَدْ رَوَّحَهَا ٱلرُّوَيْ، وَمَنْ سَلِمَ
فِي دَارِ ٱلْحَرْبِ فَأُخِيرَ بِٱلْشَّرَائِعِ، وَخَيَّرَ ٱلْعَدْلُ [١٠٦: ١٠٦] ٱلْمَأْدُوبَ، وَقَدْ نَرَىٰ جَمِيعَ
ذَلِكَ فِي فَضْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ.

لَهُمَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ ٱلْمُعَامَلَاتِ، فَيَسْتَوِي فِيهِ بِرَّ حَدِّ [١٢: ١٠٦] عَدْلًا كَانَ أَوْ
فَاسِقًا، كَمَا فِي حَاشِي ٱلْإِذْنَ^(٢).

وَأَبَى حَنِيفَةَ ؒ أَنَّ ٱلْإِحَارَ بِٱلْعَرِّ وَٱلْحَجَرَ يُشْبِهُ ٱلْإِحَارَ بِٱلْوَكَالَةِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي بَيْتِ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يُشْطَرَطْ لِمَعْنَى ٱلشَّهَادَةِ وَمَحَلُّ ٱلْقَضَاءِ، وَبِهِ
مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ ٱلْامْتِنَاعُ مِنَ ٱلتَّصَرُّفِ، شَاءَ أَوْ أَمْنَى، فَأَشْبَهَ ٱلشَّهَادَةَ،
فَبَوَّكَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِزُوجِي فِيهِ شَرَائِطُ ٱلشَّهَادَةِ جَمِيعًا، فَسَمَّا
كَانَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهِ، زُوجِي فِيهِ أَحَدُ شَطْرَيْ ٱلشَّهَادَةِ ٱلْعَدْلَ أَوْ
ٱلْعَدْلَةَ

(١) يَنْظُرُ ٱلْمُصَرِّفُ [١٣: ١٦]، ١. مَجْمَعُ ٱلرَّهْمَانِي [٣٥١: ٩]، ٢. ٱلْأَحْبَارُ [١٦٣: ٢] ١. ٱلْبَيْتُ
[٣٠٧/٩]، ٢. ٱلْجَوْهَرَةُ ٱلْبَيْرُوتِيَّةُ [٣٠٥/١]

(٢) يَنْظُرُ ٱلْمُحَصِّرُ ٱلْمُطَهَّرِيُّ [ص ٩: ١]، ١. ٱلْمَوْصُوفُ [١٦: ١٩]، ٢. مَجْمَعُ ٱلْبَيْهَقِي [٢٣٠: ٣]
١. دَائِعُ ٱلصَّنَاعِ [١٣: ٥]، ٢. دَسِيرُ حَمَانِي [٢٨٧: ٤]، ٣. مَعْدَنُ ٱلْبَيْهَقِي [٥٨٤: ٣]

وتتطلب الوكالة بموت الموكَّل. وخُتوبه خُتوباً مُطعناً، ولحقاقه بدار
الحزب مُرتداً،

﴿عنه السلام﴾

و شُوكيل ليس فيه إلزامٌ من وخٍ، لآته عن حيرةٍ إن شاء تصرف، وإن شاء
أبى، فلم يُراع فيه شيءٌ من شرائط الشهادة، وكذلك الرسول لم يُشترط فيه شيءٌ
من شرائط (١٢/١٦٨هـ) الشهادة، لأن الرسول قائم مقام المرسل، فصار كذا المرسل
شأنه بالقرآن، فلم يُغتر صدقات الرسول، وبقي السبب مَرَّ في فضل النصاء
بالمواريث.

وأورد القُدوري في كتاب «التقريب» سؤالاً وحوالاً فقال:

«لا يقال: فلم جاز قول حري أنيس غير عدلين؟»

قلنا: لأن عدد المُخبرين له تأثيرٌ بدلالة أن خبرهم قد يُفصي إلى العلم مع
عدم العدالة.

قوله: (وتتطلب الوكالة بموت الموكَّل، وخُتوبه خُتوباً مُطعناً، ولحقاقه بدار
الحزب مُرتداً)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن كلَّ تصرفٍ
بين له دوامٌ يُحصل لدوامه حُكمُ الابتداء، لآته بسبب من الفسخ والقصر في كلِّ
ساعة، فإذا امتنع عن الفسخ صدر كأنه ابتداءً، ثم لما كان لدوام حُكم
الابتداء، وقيام الأمر شرطاً حالة الابتداء، فيكون شرطاً حالة النقاء أيضاً، وقد
بطل الأمر بعارض الموت، والخُتوب المُطعق، واللحاق بدار الحرب، فيتطلب
التوكيل، لآته لا يكون بدوياً الأمر.

قال في «التتمة» و«الفتاوى الصغرى»^(٢) «وهذا كله في موضع يُمليكَ
المُؤكِّل غرضه، أمّا في موضع لا يُمليكَ غرضه، كالقرآن في باب الرُّهْن، والأمر

(١) حقه «مختصر القُدوري» [ص ١١٦]

(٢) بطل «الفتاوى الصغرى» للمصدر الشهد [و ١٧٩]

في غاية البيان

١٦٠٠ باليد للمرأة؛ فإنه لا ينعزل الوكيل بموت الموكِّل وجُوبه، والوكِّل بالخصومة بالتمسك الخصم بغير موت الموكِّل وجُوبه، ولو كسَّ بالطلاق بغير بحسب الموكِّل مستحسناً، ولا يعزل فإت.

وقال شيخ الإسلام علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد الأسدي في أوائل كتاب الوكَّالة من «شرح الكافي»: «وإذا وُكِّل الرجل وكيلاً في خصوصية، أو بيع، أو شراء شيء؛ كان له أن يخرجَه من الوكَّالة؛ لأنَّ الوكيل صَحَّ بحقِّ الموكِّل، فكان له إبطاله، فوَدَّ لَمْ يُخْرِجْهُ حَتَّى دَهَبَ عَقْلُ الموكِّل دَماناً دائماً؛ فقد حَرَّجَ الوكيل من الوكَّالة، لأنَّ بقاءه الشَّيْءَ يَسْتَدْعِي بقاء أَهْلِيَّةِ الموكِّل عنه، فقد بَطَلَتْ

وهذا في شيء يقتل الغزل، فأما في شيء لا يُفَكِّه عِزُّه؛ فلا يَبْطُل، ومثل الأمر باليد وما أشبهه، لأنَّ هذا تصرُّف لازم لا يحتجُّ إلى التجديد، فلا يُشترط بقاء الأَهْلِيَّة، بخلاف التصرف الجائر؛ لأنَّه تلاشى في كل ساعة، فعُتِبَ بقاءه أهلاً.

(١٦٠١) ولو كان ذهب عقله ساعة، أو من ساعة، ثم أفاق فالوكيل على وكيالته؛ لأنَّ هذا المعارض لا دوام له، فأشبهه النوم والإعماة.

ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا ينعزل الوكيل حتى يُجَنَّ أكثرَ لُتَّةٍ؛ لأنَّ التَّحَنُّ بالمسبِّ في حقِّ أكثرِ أحكامِ الشَّرع، وقال محمدٌ حتى يُجَنَّ شهراً؛ لأنَّه يَسْقُطُ عنه الصَّوم، وقال آخرون: حتى يُجَنَّ سنةً كاملةً، حتى يَسْقُطَ حَمَلَةُ التَّكاليبِ والوظائف، وكلُّ ذلك تلاخذه فيه مَساعٍ إلى ما هُفِطَ شيخ الإسلام الأسدي رحمه الله.

وقال الناطقي في «الأجاس»: «وقال ابنُ سَماعةٍ في «نواذره»: قال محمدٌ في قوله الأوَّلِ حتى تُجَنَّ يوماً وليلةً (١٦٠٢) ثمَّ مَخْرُجُ الوكيل من الوكَّالة.

.....

ثم رُخِعَ وقال: حتى يُجَرَّ شهراً. ثم رَخَعَ وقال: حتى يُحَرَّ سَنَةً^(١).

وقال في «الفتاوى الصغرى» في كتاب النكاح: «وتفسير الجُودِ المُطِيقِ عند أبي يوسف، أكثرُ السَّنة، وفي رواية عنه أكثر من يومٍ وليلة، حكى هذه الرواية عن أبي يوسف أبو بكر الزَّاري، وحمل الشهر قول أبي حنيفة^(٢)».

وقال في «الواقعات الحُسامية» - في باب البيوع [١١١، ١١٢] الحائِرة بعلامة الواو^(٣) - «والمختار ما قاله أبو حنيفة أنه مُقَدَّرُ بالشَّهر؛ لأنَّ ما دونَ الشَّهر في حُكم العاصي، فكان قصيراً، والشَّهر فصاعداً في حُكم الأجل، فكان طويلاً».

وقال القدوري في كتاب «التقريب»: «قال في «الأصل»^(٤): إذا ذهب عقلُ المؤكِّلِ زماناً، خرج المؤكِّلُ من الوكالة فيما له إحراجه منه، ولو ذهب عقله ساعة، ولو كَيْلٌ على مكانته، وأَجْمَلَ هذا كالشَّوم، ولا أقيسه بالأوَّل، وهما في القياس

(١) يطر «الأحاسيس» للشاطبي [٢٦٣ - ٢٦٤]

(٢) وحَدَّ المَطِيقُ شَهْرٌ عند أبي يوسف اقتصاراً بما يسهل به الصَّوم، قال في «الشرىبلالية» معرباً إلى «المصبرات» وبه يمي ومثله في النهجاني والباطلي، وحمله قاصيحيان في «تجمل ما بقصي به في المجتهدين» قول أبي حنيفة، وأنَّ عليه الشَّهر، فيحط، كما في «الدَّور» وقال محمد حنون: لأنه سقط به جميع العادات، وقال في «التصحيح» [ص/٢٧١] قال في «الاحتيار» وهو الصحيح بظر «المسوط» [١٢/١٩]، «المجمل البرهاني» [٣٥١/٩]، «الاحتيار» [١٦٣/٢]، «الساد الحكام» [٢٥٤/١]، «بين الحاشي» [٢٨٧/١]، «سبحة» [٣٠٧/٩]، «تكملة فتح لقيدير» [١٤٠/٨]، «درر الحكام» [٢٩٤/٢]، «الدرر المبحر مع حاشية ابن عابدين» [٥٣٨، ٥]، «نيل» [١٤٦/٢].

(٣) يُمَيِّي - «علامه الواو» ما رمر به خُسامُ الشَّير المعروف - «الصدر الشهيد» في كتابه «الواقعات»، «الفتاوى الكبرى» إلى كتاب «الواقعات» للشاطبي هكذا نصَّ عليه «الصدر الشهيد» في ديباجة كتابه بخر «الفتاوى الكبرى» «الواقعات» «الصدر الشهيد» [ق/٣/ب]، «محطوط مكة فيض الله أفندي» - ركب (رقم الحظ ١٠٨٦)، «وكتبت بطون» لحاجي خليفة [١٢٢٨/٢]

(٤) يطر «الأصل» المعروف «مسوط» [٢١٠/١١] طبعة وزارة الأوقاف المصرية

لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلا نداء من قيام الأمر وقد مطلق بهذه الموارد، وشروط أن يكون الخئون قطعاً، لأن دليله سرية الإغماء، وحادث المطبق شهر عند أبي يوسف؛ اغتراباً بما ينقط به انقضاء وعنه أكثر من يوم وليلة؛ لأنه تنقطع به الصلوات الخمس صار كالميت وقال محمد بن حنبل: خول كامل؛ لأنه ينقط به جميع العبادات، فعذر به احتياطاً

في محرم الوكيل

الأمر كما يبطل لو وكالة، وسن كذا الموت؛ لأنه لا يبطل الأمر؛ إسن هذا لفظ القنطري في كتاب «التقريب».

ولم يذكر الساطعي، والقنطري، وشيخ الإسلام علاء الدين قول أبي حنيفة في الخئون المطبق كما نرى، ولكن ذكر في «الواقعات» و«الفتاوى الصغرى» أنه شهر عنده

وجمور مطلق - (١٢، ١٧، ١٨) يكون الطاء وكسر الباء - أي: داهم، ومعه تنحية الأطباء الخمس الدسوة اللازمة به «المطبعة».

قوله: (لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه).

لا يقال: التبع بشرط المعار نصرت غير لازم أبداً، ومع هذا لا يبطل باعتراض الموت، بل ينقضي ويبطل الجوار

فعلم، أن كون النصرت غير لازم لا يستلزم أن يكون لدوامه حكم الابتدائه. لأننا نقول الأصل في التبع التروم وعدمه يعارض الجوار، فإذا مدت نقرّر الأصل ويبطل المعارض.

قوله: (وقد بطل بهذه الموارد)، أي: بطل أمر الموكلي بموته وحنوبه قطعاً، ولما فيه بدار الحرب مؤثراً.

قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ تَصَرُّقَاتِ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَهُ فَكَذَلِكَ وَكَأَلَتْهُ، فَإِنْ أَسْتَمَ بَعْدَ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِذَارِ الْخَرْبِ بَطَلَتْ الْوِكَالَةُ، فَذَا عِنْدَهُمَا: تَصَرُّقَاتُهُ بَاطِلَةٌ فَلَا تَبْطُلُ وَكَأَلَتْهُ لِأَنَّ بَثْرَتَ، أَوْ يُقْتَلُ عَلَى رِدَّتِهِ أَوْ يُحْكَمُ بِبِخَاقِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ.

كتاب بركات

قَوْلُهُ: (قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ) (١٦٦: ١٦٧)، أَيْ، قَالَ الْمَشَافِئُ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»، قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، أَمَّا عِنْدَهُمَا، فَلَا بُدَّ مِنْ حُكْمٍ [١٦٧: ١٦٨] لِقَاضِي بِلْحَقِ، لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ وَإِنْ كَانَ يَسْتَحِقُّ بِأَهْلِ الْحَرْبِ حَرْبًا عِلْمًا، وَهُمْ أَمُوتُ فِي حَقِّهَا، شَرْطُ الْحُكْمِ بِلْحَقِهِ حَتَّى يَسْتَقَرَّ أَمْرُ لِلْحَقِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ [١٦٧: ١٦٨] بِمُسْتَقَرٍّ^(١).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي «مَنْحِ الْقُدُورِيِّ»: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ: قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: هُوَ عَلَى وَكَأَلَتِهِ مَا لَمْ يَمُتْ، أَوْ يُقْتَلَ، أَوْ يُحْكَمَ بِسُوءِهِ، وَلِمَا نَزَعَ عَنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ تَصَرُّفِ الْمُرْتَدِّ وَرَوَالِ مِنْكَ، فَعِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ: بِرَوْلِ مِلْكِهِ رَوَّ لَا مُرَاعِي، وَعِنْدَهُمَا لَا يَرَوُّ مِنْكَ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ: بِمَزَلِهِ مِنْ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِمُزَلِهِ الْقَرِيبِ، فَإِذَا حُكِمَ بِلْحَقِهِ، زَالَ مِنْكَ وَصَارَ كَالْمَيِّتِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ)، أَيْ، مَرَّ كَوْنُ تَصَرُّفِ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفٌ أَوْ نَاقِصٌ فِي السَّيْرِ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَمَا بَاعَهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ، أَوْ وَهَنَهُ، أَوْ

(١) وَيَدُ بِلْحَقِ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ لَا يَطْلُبُ بِرَكِيلِهِ اتِّعَاقًا وَفِيهِمَا تَلَحُّونَ بِالْحُكْمِ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ لِأَنَّهُ، كَمَا فِي النِّبَاطِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ هَذَا كَمَا فِي إِدَارَةِ الْوِكَالَةِ غَيْرَ لَارِءٍ بِحَقِّ سَبْطِ عَرَبِهِ، بِخِلَافِ اللَّارِءَةِ، فَإِنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِهَذِهِ لِمَوَارِصِ كَالْوِكَالَةِ بِبَيْعِ الْبَرِّهِ وَالْأَمْرِ نَالِدِ كَمَا فِي «الْمَسَائِدِ» [١٦٧: ١٦٨] وَيَبْطُلُ «الْمَبْطُوطُ» [١٦٧: ١٦٨]، «السَّجِيذُ الْبَرْهَانِيُّ» [٣٥١: ٩]، «الْأَخْبَارُ» [١٦٣: ٧]، «الْحُكْمُ» [٢٥٤: ١]، «الْبَيْتُ الْبَهَائِيُّ» [٢٨٧: ٤]، «الْبَابَةُ» [٣٥٧: ٩]، «الْمَكْنَةُ فَحْجُ الْقُدِيرَةِ» [١٤٠: ٨]، «دَرْدُ الْحُكْمِ» [٢٩٤: ٢]، «الْبَرُّ الْمَحْتَرَمُ مَعَ حَاشِهِ مِنْ عَابِدِينَ» [٥٢٨: ٥]

وإن كان الموكل امرأة فارتدت فالتوكل على وكالته حتى ثبوت أو تلحق
بغير الخبز لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت

قال وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك (١٧٧ د) فافترقا، فهذه الوخوة تنطل الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم
لما ذكرنا أن نقاء الوكالة يعتمد قيام الأمر، وقد نطل بالبحر والعمير
والإفراق، ولا فرق بين العلم وعدمه؛ لأن هذا عزل حكيم؛ فلا يتوقف على
العلم كالتوكيل بالبيع إذا باعه الموكل.

في المحصر

نصرف فيه من أمواله في حال رده؛ فهو مؤقف.

قوله: (لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت)؛ لأن المرتدة لا تقل
علما، لأن علة القتل الجراث، ولم يؤخذ؛ لأنه ليس لها يثة صالحة للحجاب.

قوله: (وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك فافترقا، فهذه الوخوة تنطل الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم)، وهذا
لفظ القنوري في «محصر».

قال الشيخ أبو نصر بغدادي في «شرح المختصر»: «ودلت لأن الوكيل
ينصرف من طريق (١٧٨ د) الأمر، وقد بطل أمر هؤلاء في المال، فطلت الوكالة،
غبن الوكيل أو لم يعلم؛ لأنه عزل من طريق الحكم، فلا يفتقر فيه العلم كالنوت».

ثم قال الشيخ أبو نصر: «وهذا الذي ذكره القنوري جميعه خارج على الأصل
إلا في الشريكتين، وبما ذكره صاحب كتاب نظر» إلى ما لم يقطعه

يفي أحد شريكتي العبد أو المقاحة إذا وكل وكبلا، ثم افترقا، بطلت

(١) ينظر: «محصر القنوري» (ص ١٧٧).

(٢) ينظر: «شرح محصر القنوري» (ص ٣٨٦ و ١).

الوكالة على ما ذكره القُدوري، وبكى ديث حلال برؤية

ألا ترى إلى ما قال مُحَمَّدٌ في «الأصل»: «وإذا وَكَّلَ أَحَدُ الْمُتَعَاوِضَيْنِ وَكِيلًا بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ نَدَى وَرَبِّي ذَلِكَ، نَمَّ فَتَرَقَا وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ نَ الْوَكِيلَ أَمَصَى الَّذِي كَانَ وَكَّلَ بِهِ، وَهُوَ يَغْنَمُ أَوْ لَا يَغْنَمُ، وَنَ يَحْوِرُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ نَوْ كَانَ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتَهُ أَحَدُهُمَا جَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بِشَيْءٍ لِلْوَكَايَةِ»^١ إِلَى هَذَا لَفْظُ [١٢١ ٦٨ هـ] مُحَمَّدٍ فِي وَكَايَةِ أَحَدِ الْمُتَعَاوِضَيْنِ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبِجَانِيُّ فِي «شرح الكافي» لِلْحَاكِمِ اشْتِهَادٌ - فِي سَبَابِ الْوَكَايَةِ مِنَ الْمُضَارِبِ وَالشَّرِيبِ -: «وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُ الْمُتَعَاوِضَيْنِ وَكِيلًا فِي شَيْءٍ هُوَ وَرَبِّيهِ، ثُمَّ تَمَرَّقَ وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَمَصَى الرَّاكِبُ مَا وَكَّلَ بِهِ وَهُوَ يَغْنَمُ أَوْ لَا يَغْنَمُ، جَرَى ذَلِكَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، لِأَنَّ بَعْضَ الشَّرِيبِ يَمْدُ عَلَيْهِمَا فِي التَّصَرُّفِ فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشَرَهُ مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّسْلِيَةِ وَبَحْوِهِمَا فِي حَالَةِ الشَّرِكَةِ بَعْدَ الْفُسْخِ؛ لِمَا عُرِفَ أَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَكُونُ رَحْمَةً إِلَى مَنْ وَلِيَ الْعَقْدَ، كَأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَقْدِ فِي حَقِّ مَنْ نَعَقَدَهُ، فَمَتَى بَقِيَ وَلِيًّا بَعْدَ الْمَضَارِقَةِ، بَقِيَ وَكَلَهُ هَكَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتَهُ أَحَدِهِمَا حَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بَشَيْءًا لِلْوَكَايَةِ، لِأَنَّ أَمْرَ الْقَصْرِ لَا يَطْهَرُ فِي تَرَاوُعِ عُقُودٍ بَاشَرَهَا أَحَدُهُمَا قَطْرًا ذَلِكَ». إِنْ هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الأَسْبِجَانِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَالْعَبَثُ مِنْ [١٢١ ٦٩ هـ] صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» أَنَّهُ أَتَاهُمُ الْأَمْرُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَلَامِ

(١) بَصْرَةُ الْأَصْلِ مَعْرُوفٌ سَبِيحَةً [١٠ ٣٧٠ هـ] طَبِيعًا وَزَادَ الْأَعْيَانُ يُعْبَرُ بِهِ

● عليه السلام ●

الثَّقُورِيُّ، والمَعَالِىُّ عَلَى طَبْعِي أَنَّ الثَّقُورِيَّ أَرَادَ بِذَلِكَ الْوَكِيلَ أَنشَأَهُ (١) فِي صِفَةِ الْعَقْدِ الشَّرِكَةِ، لَا الْوَكِيلَةَ الْاِسْتَدَانِيَةَ لِعَقْدِهِ، لِأَنَّ الْمَصْصِيَّ - وَهُوَ عَقْدُ الشَّرِكَةِ - إِذَا بَطَلَ، بَطَلَ مَا فِي صِفَتِهِ لَا مُحَالَةً، وَإِلَّا لَمَرُمْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُحَالَةً بِرَوَايَةِ لَا مُحَالَةَ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْعَالِمُ الْأَنْصَارِيُّ (٢) فِي «شرح الكافي» - فِي مَابَ وَكَالَةِ الْعَبْدِ الْمَأْدُونِ وَالْمُكَاتَبِ - وَذَا حَرِّ الْمَوْسَى عَلَى عُنْدِهِ، أَوْ حَرِّ الْمُكَاتَبِ عَنْ مُكَاتَبَتِهِ، انْقَطَعَتْ وَكَيْلُهُ إِلَّا فِي نَهْيٍ، وَالْمَصْصِيَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ رَيْتَهُ الْعَبْدَ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِوَلَايَتِهِ، وَوَلَايَتُهُ قَدْ بَطُلَتْ بِالْمَحْضَرِّ وَالْعَمْرُ فِي النَّصَرَاتِ اخْتَمَعَ، إِلَّا فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشِرٍ فِي حَالَةِ الْإِدْنِ، فَكَذَا وَلايَةُ وَكَلِهِ

وَإِنْ بَاعَهُ بِإِذْنِ الثَّرَمَاءِ، أَوْ مَابَ، بَطُلَتْ وَلايَةُ وَكَيْلِهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَّقَى وَلايَتُهُ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ أَنْ لَوْ أَفْكَسَ إِفْكَاهُ (٣) الْإِدْنِ تَقْدِيرًا، فَيَنْعَمُ لِحَظَرٍ كَلَّا خَيْرٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغَيْرِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحْمُ هَكَذَا فِي مِثْلِ نَفْسِهِ، لَا فِي مِثْلِ غَيْرِهِ، أَوْ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ، لَا فِي حَالَةِ الْمَوْتِ

(١) ١٠٥٧١. وَلَيْسَ لِمَوْلَاهُ إِذَا عَابَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْضُلَ دِينَهُ، وَلَا يُؤْكَلُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِلِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ اقْتَضَى شَيْئًا مَعَ هَذَا أَوْ وَكَيْلَهُ (٤)، فَهُوَ حَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَفْضُلُ لَهُ، فَإِذَا قُضِيَ نَفْسُهُ، فَقَدْ دَفَعَ الْوَاسِطَةَ فَصَحَّ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَخْرُ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَفْضُلُ لِمَوْلَاهُ، وَإِنَّمَا يَفْضُلُ لثَرَمَائِهِ، وَكَذَلِكَ لِرَدِيعَةٍ، وَالْمُضَارَبَةِ، وَالْبَيْعَةِ وَمَا أَشَبَّهَا.

(١) وَرَدَ عَلَيْهِ الْأَكْمَلُ بِأَنَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ صَحِّهِ يَحْصُرُ بِسَائِلِ الشَّرِكَةِ لَا غَيْرَ، عَلَى أَنَّهُ مُحَالٌ بِمَعْنَاهِ

الْكُتُبِ عَلَى «تَحْقِيقِ تَرْجُحِ نَهْيِهِ» [١٧٩: ٦] ١٠. سَائِلُهُ تَرْجُحِ نَهْيِهِ [٣٠٨: ٩]

(٢) أَيُّ وَكِيلِ الْمَوْلَى، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَهْيِهِ»

قال، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُيُوتًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَمْرُهُ بَعْدَ جُنُونِهِ وَمَوْتِهِ.

وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا

﴿عنه بسند صحيح﴾

قوله، (فإن، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُيُوتًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة)، أي، قال القُدُورِيُّ في «مختصره»^(١)، وذلك لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِأَمْرِ الْمَوْكَلِّ عَنْهُ، وَأَمْرُهُ يَنْطَلِقُ بِمَوْتِهِ وَجُنُونِهِ، فَلَا يَصِحُّ نَصْرُفُهُ.

قوله (وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مختصره»^(٢).

علمَ أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا تَعُودُ الْوَكَالَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ، لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ حَتَّى يُجَدِّدَهَا، كَمَا فِي الْمُوَكَّلِ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا، حَيْثُ لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ بِالْإِتْمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي عَوْدِ الْمُوَكَّلِ^(٣)، وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي «السُّرِّ الْكَبِيرِ»^(٤)، أَنَّ الْوَكَالََةَ تَعُودُ^(٥).

وَجَهُّ بَعْضِ الرُّوَاةِ، أَنَّ الْوَكَالََةَ بَطَلَتْ بِرَوَالِ بَعْضِ الْمُوَكَّلِ، إِذَا عَادَ مُسْلِمًا، عَادَ يَمْلِكُهُ الْأَوَّلُ، فَارْتَجَبَ أَنْ يَعُودَ بِحَقْقِهِ، كَمَا قَالُوا هِبَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدِهِ، ثُمَّ بَاعَهُ لِمُوَكَّلٍ؛ انْعَزَلَ الْوَكِيلُ، فَإِنْ رُدَّ عَلَى الْمُوَكَّلِ بَعِيبٌ بِقَصْدٍ قَاصِيٍّ، عَادَتْ الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ الْأَوَّلَ عَادَ بِحَقْقِهِ.

وَجَهُّ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ إِذْ قُضِيَ بِلَحْقِهِ فَقَدْ قُضِيَ بِسُورِهِ، وَالْوَكَالَةُ لَا تَبْقَى بَعْدَ الْمَوْتِ، بَطَلَتْ، وَابْتِطَلُ لَا يَعُودُ، بِجَلَابِ أَمْلَاكِهِ، بِرَبِّهَا قَاصِدًا بَعْدَ امْمُوتِ، فَجَارَ أَنْ تَعُودَ، وَلِأَنَّ الْمُلْحَقَ يَمْتَنِعُ ابْتِدَاءُ الْوَكَالَةِ، إِذَا هَرَأَ عَلَيْهَا أَبْطَلَهَا كَالْجَوْرِ

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/١١٦].

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: «المبسوط» [١٥/١٩]، «الدائع، مصانع» [٣٩/٦]، «نبيي للحقائق» [٢٨٨/٤].

(٤) وقع بالأصل «سُرِّ الكبير» ولعلَّت من «الأم»، و«صح»، و«غ»، و«ص».

(٥) ينظر: «سُرِّ الكبير» مع شرح لرحسي، لمحمد بن الحسن [١٦٠/٥، ١٦٠/١٦].

قَالَ رحمه الله: وهذا عند محمد رحمه الله ، فأما عند أبي يوسف رحمه الله : لا تعود الوكالة .

«فيه البيان»

ووجه قول محمد أن عدم عايد تصرف الوكيل في دار الحرب لا يعتبر أنه
انعزل ، بل لا يعتبر أن الأمر لم يتناول تلك البقعة ، كما قال لعير . يع ثوبي بغداد ،
وأخرج منها ، لم يجر بيعه ، وإذا عايد جار بيعه ، فكذلك ههنا ، ولأن الوكيل ليس
بمستحق حقيقة ، إلا أنا الحقة بالأموات لا يطع ولاية التصرف ، وهذا العارض
بقرص الرقاب ، وإذا رآل ظهر حكم الأصل ، فانه الحثوث ، وليس كذلك إذا نجح
الموكل بالدار ثم عاد مشمًا ، حيث ١٦٨٠ | لا تعود الوكالة على ما هو المشهور ؛
لأن ذلك يوجب ١٦٨١ روال أملاكي ، والوكالة كانت متعقبة بعين المال ، فلم
يجز بقاؤها مع رول العلي فيه ، والوكيل ليس وكالته بما يملك

فإن شيخ الإسلام علاء الدين الأسيخاني في «شرح الكافي» - هي أول
الباب من كتاب «الوكالة» - : «ثم قدر مدة الدخايق بأقل من سنة ، قال : إن بقي أقل
من سنة ثم عاد ، تعود الوكالة ؛ لأننا بقيناها ١٦٨٢ . على احتمال أن يعود ، فأما
إذا بقي أكثر من سنة ثم عاد ، لا تعود الوكالة ؛ لأن احتمال العودة قد يطل بالخول
ظاهرًا وغالبًا ، فصار كالجنون إذا كان أقل من سنة ؛ لا تبطل الوكالة ، وإذا استوعب
السنة تبطل» إلى هنا لفظه رحمه الله في «شرح الكافي» .

قال القدوري في كتاب «التفريب» : قال محمد : ألا ترى أن الموكل لو كان
قال للوكيل وكلفتك يتبع هذا في دار الحرب ، «رند ونجى» جاز بيعه ، فدل أن
المع من التصرف ليس هو لأهل العزل ، ولكن الأمر لم يتناول تلك البقعة» .
ثم قال القدوري : «وهذه مسألة لا تعرفها من مذهب أبي يوسف ، فلا معنى
لإلزامه» .

قوله : (وهذا عند محمد) ، أي : حوار تصرف الوكيل إذا عاد مشمًا مذهب
محمد رحمه الله .

لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ وَبِمَا عَجَزَ بِعَارِضِ الْحَقِّ لِتَأْثِيرِ الدَّارِئِ ، فَوَدَّ زَلَّ الْعَجْزُ وَالْإِطْلَاقُ بَاقٍ عَادَ وَكَيْلًا

وَلِأَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ ، لِأَنَّ وَلَايَةَ أَضْلٍ لَتَصَرَّفَ بِأَهْلِيَّتِهِ ، وَوَلَايَةُ التَّفْيِيدِ بِبَيْعِكَ وَبِالْحَقِّ لِحَقِّ بِالْأَمْوَالِ ، وَبَعَلَّتِ الْوَلَايَةُ وَلَا تَعُودُ كَيْفَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ وَالْمُتَبَرِّ

وَلَوْ عَادَ الْمُوَكَّلُ مُنْجِلًا وَقَدْ لَحِقَ بِذِي الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَا تَعُودُ لَوَكَاةٌ فِي لَظَاهِرٍ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَعُودُ كَمَا قَالَ فِي الْوَكِيلِ وَالْفَرْقُ لَهُ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّ مَعْنَى لَوَكَاةٍ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ عَلَى الْمِلْكِ وَقَدْ رَأَى ، وَفِي حَقِّ الْوَكِيلِ عَلَى مَعْنَى قَدِيمٍ بِهِ ، وَلَمْ يَزَلْ بِالْحَقِّ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَوْلُهُ (لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ) . . إِلَى آخِرِهِ مَعْنَاهُ : مَا قَدْ رُكِّنُ الْإِسْلَامُ أَبُو الْمُضَلِّ الْكُرْمَانِيُّ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ» يَقُوهُ ، لِأَنَّ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ لَتَصَرَّفَ [١٧٦] ٧٥٠ ، فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ أَهْلِيَّتِهِ ، بَكْتِهِ مُنْجٍ مِنَ التَّصَرُّفِ لِحَقِّ لَعِيرٍ ، فَرِدَا وَكَمَهُ فَقَدْ فَتَحَ عَلَيْهِ بَابَ التَّفْيِيدِ ، وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّفْيِيدِ بِسَبَبِ الْحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ ، هَذَا عَادَ مَسْمُومًا بِمِلْكِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ الَّذِي انْفَتَحَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْسَدَ ، وَلَكِنَّهُ عَجَزَ ، وَقَدْ ارْتَفَعَ الْعَجْزُ ، وَهَذَا بِحِلَافِ الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ قَدْ بَطَلَتْ ، فَتَبْطُلُ الْوَكَاةُ كَمَا لَوْ حُرَّ .

قَوْلُهُ : (وَلِأَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ) .

قَالَ فِي «إِشَارَاتِ» : «أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ بِأَنَّ التَّوَكَّلَ تَمْلِكُكَ ، فَإِنَّهُ مِنْ قَتْلِ لَمْ يَمْلِكِ التَّفْيِيدَ ، وَإِنَّمَا مَلِكُ بِأَوَكَاةٍ ، وَدَلَالَةُ كَوْنِهِ تَمْلِكُكَ لِلتَّفْيِيدِ . أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَعْتَمِدُ اسْتِكْ بِالْأَتْمَانِ ، وَلَا صَحْرٍ مِنْ غَيْرِ لِمَالِكٍ

قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل به، بطلت الوكالة وهذا اللفظ ينظم وجوها، مثل أن يوكله بعقار أو بكتابه فأعققه أو كاتبه الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء شيء فعقله بنفسه،

﴿هـ﴾ غاية سبل

فإذا ثبت أنه تمليك نقول: أملاكه كتسل بالحقاق، ولا تعود، لا فيما يحصل عود، وهو ما يثبت للورثة، وهذا لا يحصل العود، فقط، بحلاب الجيوب، فإنه لا يبطل الأملاك، ولكنه يفجر عي التصرف إلى هذا لفظ «الإشارات»

قوله (١٧/١٧٢) قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل به، بطلت الوكالة، أي، قال القذوري في «مختصره»^(١)

قال صاحب «الهداية» (وهذا اللفظ ينظم وجوها: مثل أن يوكل بإعطاء عبده أو بكتابه، فأعققه أو كاتبه الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء شيء، فعقله بنفسه، أو يوكله بطلاق، فطلقها الزوج ثلاثا أو واحدة، وانقضت عدتها، أو بالخلع، فخلعها بنفسه، لأنه لما تصرف (١/٥٥٨) بنفسه، تغدّر على الوكيل التصرف، فبطلت الوكالة)

وأراد بقوله: (شراء شيء): شراء شيء بعينه، حيث تكون مباشرته بنفسه عزلا للوكيل، وإنما قيد بقوله: (وانقضت عدتها)، لأنه إذا طلقها بنفسه واحدة؛ ولم تنقض عدتها، كان للوكيل أن يطلقها ما دام في العدة، بخلاف ما إذا طلقها بنفسه ثلاثا، حيث لا يكون للوكيل أن يطلقها بعد ذلك، لا في العدة ولا بعدها.

قال في «شرح الطحاوي»: «والعزل الحكمي لا يحتج إلى معرفة (٢/٣٢٢) الوكيل، ويغفل سواء (١٢/٥٧١) عليم الوكيل أو لم يعلم، نحو: أن يموت الموكل، أو يوكل وكيلًا يبيع عبده، ثم إن الموكل أخرج العبد من ملكه قبل أن يبيع الوكيل، أو دبره، أو كاتبه، أو ربه لرحل، اعزل الوكيل، عليم الوكيل به أو لم يعلم.

(١) ينظر: مختصر القذوري (ص/١١٦).

أَوْ يُوكِّلُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا الرَّوْجُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ بِالْحُلْعِ
فَحَالَغَهَا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحَا تَصَرُّفَ بِنَفْسِهِ تَعَدَّرَ عَلَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفَ فَصَلَّتْ

«وَالِدُهُ عَادَهُ سَلَامًا»

وَكَذَلِكَ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَخْلَعَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الرَّوْجُ طَلَاقًا بَشَاءً، أَمَزَلَ
الْوَكِيلُ، وَنَوَّأَنَّ الْعِدَّةَ عَدًّا إِلَى يَدَيْهِ لِمُوكِّلِهِ، تُنْصَرُّ: إِنْ عَدَّ إِلَى يَدَيْهِ فَتُسَخَّرُ، عَادَتِ
الْوَكَاةُ، وَإِنْ عَادَ بِحُكْمٍ بِلَدٍّ جَدِيدٍ، سَمَّيَ تَعْدِي لَوَكَاةً^(١). إِلَى هَذَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَسْبَغَانِيِّ فِي «الْمَحْصَرِ الطَّحَاوِيِّ».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا بِشَيْءٍ عَدِي لَهُ، ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ
بِاعَ الْعِدَّةَ، أَوْ دَبَّرَهَا، أَوْ كَاتَبَهَا، أَوْ وَهَبَهَا، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ رَهَنَهُ وَفَضَلَ مِنْهُ، أَوْ آخَرَ،
أَوْ كَانَتْ أُمَّةً فَرَطَتْهَا، هُوَ يَدَّتْ، أَوْ لَمْ تَبْدَأْ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَقْصُرُ لِلْوَكَاةِ، مَا خِلَا الرُّوْطَةِ
بِذَا لَمْ تَبْدَأْ، وَمَا خِلَا الْإِبْرَارَةِ وَالرَّهْنِ، وَكَذَلِكَ لِلْخِدْمَةِ لَيْسَ بِتَقْضِيٍّ لِلْوَكَاةِ»^(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَاءُ الدِّينِ الْأَسْبَغَانِيُّ [٧٣١/١٩] فِي «الْمَحْصَرِ الْكَامِيِّ»
لِلْمُحَاكِمِ الشَّهِيدِ «وَلَوْ بَاعَهَا الْآمِرُ أَوْ الْوَكِيلُ، ثُمَّ رُدَّتْ بِعَيْنٍ بِقَضَاءٍ قَاضٍ، فَلِوَكِيلٍ
أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّهُ عَادَ قَدِيمَ الْجِلْدِ فِيهَا، فَعَادَتِ الْوَكَاةُ، وَإِنْ قَبِلَهَا لِمَوْلًى بِغَيْرِ قَضَاءٍ
فَاقْصُرْ بِعَيْنٍ، أَوْ بِغَيْرِ عَيْنٍ بَعْدَ الْقَبْضِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ
فِي حُكْمِ عَقْدٍ جَدِيدٍ، فَكَانَ الْعَانِدُ إِسْرَافًا بِلَدٍّ آخَرٍ، فَلَا تَعُودُ الْوَكَاةُ.

وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِحِمَارٍ شَرُطِيٍّ، كَانَ لِبَيْعِهِ، أَوْ لِمُشْتَرِيٍّ، أَوْ بِفَسَادِ الْبَيْعِ، أَوْ
بِخِيَارِ رُؤْيَا، فَلِوَكِيلٍ عَلَى وَكَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ نَسْخٌ لِلْعَقْدِ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِنْ
رَجَعَتْ الْأُمَّةُ إِلَى الْآمِرِ بِمِيرَاثٍ، أَوْ غَيْرِهِ بِعَيْنٍ جَدِيدَةٍ، سَمَّيَ يَكُونُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا،
لِأَنَّ الْوَكَاةَ قَدْ انْتَهَتْ، حَيْثُ تَقَرَّرَ مُوَحَّدُ تَصَرُّفِهِ [١١٠/١٦]، فَلَا يَعُودُ وَكِيلًا إِلَّا
بِتَوَكُّلٍ جَدِيدٍ، وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَيْنٍ، ثُمَّ أَرَادَ لَهُ هِيَ التَّجَارَةُ، أَوْ حُبِّي عَلَيْهِ جَدِيدَةٍ.

(١) سَمَّيَ «الْمَحْصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْأَسْبَغَانِيِّ [٢٦٢/٩].

(٢) يَهْدِي «الْأَصْلَ» بِمَعْنَى «الْمَعْنَى» [١١٠/٢٧٧] هُنَا وَرَأَى الْأَوْقَافَ الْقَطْعِيَّةَ.

الوكالة، حتى لو تزوجها بنفسه وأبانتها لم يكن للوكيل أن يزوجه منه؛ لأن الحاجة قد انقضت، بخلاف ما إذا تزوجه الوكيل وأبانتها؛ له أن يزوجه الموكَّل

عناية السبع

كان الوكيل على وكالته؛ لأن محل التصرف قائم.

ثم اعلم: أن الخلاف لم يُذكر في «الأصل» [٥٧٣/١٢]، ولا في «الكافي»، ولا في «شرح» فيما إذا ردَّ العبدُ بعينه بقضاء، حيث كان للوكيل أن يبيعه، ولكن ذكر القُدوري في «شرح» خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال: «قال أبو يوسف: ليس للوكيل أن يبيعه، وقال محمد: له أن يبيعه».

وجه ما روي عن أبي يوسف: أن الموكَّل لما تصرف فيه بنفسه صار ذلك عزلاً للوكيل، فلا تعود الوكالة إلا بالوكالة مُستقبلة.

وجه قول محمد: أن الوكالة باقية؛ لأنها إطلاق، إلا أنه عجز عن التصرف بخروج العبد عن الملك، فإذا عاد على حكم الملك الأول زال العجز، فعادت الوكالة، وليس هذا كالتوكيل بالهبة إذا وهبه بنفسه، ثم رجع، حيث لا يكون للوكيل أن يهب؛ لأن رجوع الواهب باختياره دليل على عدم حاجته إلى هبة الوكيل، فكان ذلك عزلاً له دلالة.

وقال شيخ الإسلام الأنسجاني - في باب الوكالة في النكاح من «شرح الكافي» -: «ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها، فإذا لها زوج، فمات عنها، أو طلقها وانقضت العدة، ثم زوجه إياه الوكيل جاز؛ لأنه أمره بإنكاحها إياه، وهو متصور بواسطة [٥٧٤/١٢] الموت وانقضاء العدة، فانصرف التوكيل إليه، وصار كأنه نص على إضافة التوكيل إلى تلك الحالة.

والوكالات مما تقبل التعليق [٥٧٤/٢] والإضافة إلى زمان في المستقبل، ولو تزوجه الموكَّل ثم أبانتها، لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه؛ لأنه حصل مقصوده بالتوكيل والأمر، فانتهى الأمر ضرورة؛ لأنه لما فعله بنفسه؛ فقد أعجزه عن

لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِهِ قَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَبْدٍ بِقَضَاءِ قَاضٍ ؛ فَمَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهُ قَرَّةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ بِنَفْسِهِ مَنَعٌ لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فَصَارَ كَالْعَزْلِ .

غاية البيان

التَّحْصِيلُ ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْعَزْلِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَدَخَلَ بِهَا ، ثُمَّ أَبَانَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، ثُمَّ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ جَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُلْ مَقْصُودُ الْأَمْرِ بَعْدُ ، وَقَدْ بَقِيَ بَعْدَ هَذَا الْعَارِضِ مُتَصَوِّرُ الوجودِ ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ فَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ سُبِّتَتْ وَأَسْلَمَتْ ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ الْوَكِيلُ ؛ جَارًا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ أَمَةً ، وَنِكَاحُ الْأَمَةِ لَيْسَ بِمَعْهُودٍ ، وَغَيْرُ الْمَعْهُودِ خَارِجٌ عَنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ عَنْهُمَا ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ تَزَوَّجَ [٥/٥٧٤/١٢] أُمًّا أَوْ ذَاتَ رَحِمٍ مَحْرَمٍ [٥/٥٩٩/٦] مِنْهَا ، أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَنِ الْوَكَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فَعْلًا يُعْجِزُ عَنْ تَحْصِيلِ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَصَارَ عَزْلًا دَلَالَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَلَكِنَّهُ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجَهَا فِيهِ طَالِقٌ ، فَلَيْسَ بِإِخْرَاجٍ لَهُ مِنَ الْوَكَالَةِ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدِّينِ الأَنْسِي حَاشِي فِي «شرح الكافي» - فِي بَابِ تَوْكِيلِ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْخُلْعِ - : «وَلَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ لَمْ تَنْعِدِمِ بِتَطْلِيقِ الزَّوْجِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَالَعَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقَهَا الْوَكِيلُ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَتَزَوَّجَهَا ، فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ؛ لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي الْمِلْكِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ ارْتَدَّ الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ تَبْقَى مَا بَقِيََتِ الْعِدَّةُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عليه السلام: لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَإِنَّ الْوَكَالَهَ [١٧/١٥١] بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ، وَالْعَجْزُ قَدْ زَالَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَهُ بِالْهَبَةِ قَوْمٌ بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَهَبَ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ نَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلُ عَدَمِ الْحَاجَةِ.

أَمَّا الرَّدُّ بِقَضَاءٍ بغيرِ اخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَكُنْ دَلِيلُ زَوَالِ الْحَاجَةِ، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ قَدِيمُ مَلِكُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فيها البيان

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ إِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً؛ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الزَّوْجِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ ارْتَفَعَ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِطَرِيقِ الْفَسْخِ، فَصَارَ [١٧/١٥٢] كَارْتِفَاعِهِ بِسَائِرِ وجوهِ الْفَسْخِ، فَعَلَى قِيَاسِ تِلْكَ الرُّوَايَةِ: يَتَّبَعِي أَنْ تَبْطُلَ الْوَكَالَهَ.

وَأِنْ لَحِقَ الزَّوْجُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ؛ لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا فَرَوَّجَهَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَبْتِ، فَانْعَزَلَ وَكِيلُهُ ضَرُورَةً، وَلِأَنَّهُ يَنْقُطُ حُكْمُ الْعِدَّةِ الَّتِي وَجَبَتْ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُشْرُوعٌ لِرَفْعِ قَيْدِ ثَبَتِ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ، وَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ، لِأَنَّ عِدَّتَهَا سَقَطَتْ بِلَحَاقِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَمْ يَتَّحِ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً فَرَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يَمْلِكُ جَدِيدٌ غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ. إِلَى هُنَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ علاءِ الدِّينِ الْأَسْمِيعَابِيِّ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ)، أَيُّ: لِأَنَّ الْوَاحِدَ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ بِالْهَبَةِ.

قَوْلُهُ: (فَكَانَ دَلِيلَ عَدَمِ الْحَاجَةِ)، أَيُّ: كَانَ رَجُوعُ الْوَاحِدِ مُخْتَارًا دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَى هَبَةِ وَكِيلِهِ، فَكَانَ عَزْلًا عَنِ الْوَكَالَهَ دَلَالَةً.

وَاللَّهُ عليه السلام أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] ^(١).

(١) ما بين المقتولين: زيادة من: «ن»، و«م»، و«نح»، و«غ»، و«ض».

فهرس الموضوعات

٥	كتاب الحوالة
٣١	كتاب أدب القاضي
٧٩	فصل في الحبس
٩٨	باب كتاب القاضي إلى القاضي
١٢١	فصل آخر
١٥١	باب التحكيم
١٦٢	مسائل شتى من كتاب القضاء
١٨٢	فصل في القضاء في التوارث
٢٠٩	فصل آخر
٢١٧	كتاب الشهادات
٢١٧	كتاب الشهادات
٢٤٧	فصل
٢٧٢	باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل
٣٢٨	باب الاختلاف في الشهادة
٣٥٩	فصل في الشهادة على الإزث
٣٦٧	باب الشهادة على الشهادة
٣٩١	فصل
٣٩٧	كتاب الرجوع عن الشهادة
٤٣٧	كتاب الوكالة
٤٧٨	باب الوكالة بالبيع والشراء
٤٧٨	فصل في الشراء
٥٣٥	فصل في التوكيل بشراء نفس العبد
٥٤٤	فصل في البيع
٥٧٨	فصل
٥٩٣	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٣٥	باب عزل الوكيل